سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الرابع والسبعون

الاتجاهات المعاصرة
فى دراسة القيم والتنمية

تأليف

دكتور كمال التابعى

الطبعة الأولى
١٩٨٥



دار المعارف

تصميم الغلاف: منـال بـدران

الناشر : دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج.م.ع.

بسم الله الرحمن الرحيم

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا
إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

(سورة البقرة)

الإهداء

إلى من تحملا معى عناء البحث العلمى

إلى زوجتى، وإبنى كريم....

كمال التابعى

مقدّمة

استحوذت - قضية التنمية - على اهتمام العلماء والمفكرين، وغدت البرامج والخطط الانمائية هى القاسم المشترك، فى كل مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ببلدان العالم الثالث منذ الحرب العالمية الثانية. كما تصاعد الاهتمام بها، مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطنى، التى ساعدت على التخلص من نير الاستعمار الذى سعى دائمًا إلى تعضيد ودعم التخلف بهذه البلدان، حتى تظل موردًا للمواد الخام، وسوقًا رائجة لتجارته، ومجالاً خصبًا لاستثماراته، كما اندفعت هذه البلدان فى طريق التنمية ، بغية الارتقاء بمستواها الاقتصادى والاجتماعى.

بيد أن الخطط والسياسات التنموية، التى أخذت بها بلدان العالم الثالث، لم تحقق غاياتها المنشودة، وواجهت العديد من المعوقات والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وهنا حاول العلماء البحث عن أهم العوامل التى شكلت وأفرزت هذه المشكلات. وكانت هناك تفسيرات متعددة، تختلف باختلاف المنطلقات الفكرية التى ينطلق منها العلماء أهمها: أن برامج التنمية التى نفذت فى هذه البلدان، تجاهلت الاطار الاجتماعى الثقافى، الذى تنفذ فيه خطط وبرامج التنمية. ولم تتشكل وفقًا لطبيعة النسق القيمى فى هذه المجتمعات، ذلك النسق الذى يمثل أهم مكونات الاطار الاجتماعى الثقافى.

ومن ثم كانت محصلة هذه التفسيرات والتجارب فى مجال التنمية، دعوة العلماء والباحثين، إلى الكشف عن الدور الهام الذى تلعبه القيم فى المشروعات الانمائية. ومن هنا برزت القيم كمتغير جديد أمام الباحثين عن مشكلات ومعوقات التنمية. ولم يعد الأمر فى التنمية قاصرًا على دراسة الأبعاد الاقتصادية أو التكنولوجية أو السياسية.... إلخ. كما ظهر فى التراث السوسيولوجى العديد من الاتجاهات النظرية، والدراسات الإمبيريقية التى حاولت تحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، وبيان أهمية البعد

القيمى فى استراتيجية التنمية. فمثلاً أوضح العلامة Ayal من خلال دراسته أن هناك اتساقاً بين القيم، والنمو الاقتصادى فى اليابان وتايلاند، وأن النمو الاقتصادى يساعد على تغيير القيم. هذا إلى جانب أنه – أى النمو الاقتصادى – يؤثر فى ترتيب وتدرج القيم. كما كشف ماكس فيبر فى دراسته «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» عن أن هناك تأثيرات تبادلية بين نسق القيم والأخلاقيات البروتستانتية ونشأة الرأسمالية الحديثة. كما أبرز دانيل ليرنر فى دراسته «تحول المجتمع التقليدى» كيف تمثل القيم دعامة أساسية فى التحديث، وقد تعوق بعض القيم أيضاً الجهود الرامية إلى تحديث المجتمع. كما أشار دافيد ماكليلاند فى دراسته «مجتمع الانجاز» إلى أن القيم تمثل مصدراً من مصادر تشكيل الدافع إلى الإنجاز، الذى يلعب دوراً هاماً فى التنمية الاقتصادية. وبالإضافة إلى كل هذه الدراسات، فهناك دراسة دور جاناند سنها «القرية الهندية فى مرحلة التحول» التى كشفت عن علاقة التنمية الريفية بالقيم، ودور التنمية فى تغيير قيم واتجاهات وتطلعات القرويين فى الهند، ودراسة وليم توماس وفلوريان زنانيتسكى التى كشفت عن دور القيم كمحدد للسلوك الانسانى. ودراسة هنرى ويلز Henry Wells التى ركزت على دور قيم القادة فى تفسير التنمية فى بورتوريكو، كما كشفت عن أهمية الاهتمام بالقيم التى تؤثر فى سلوك الصفوة السياسية للمجتمع. ودراسة Hoseph. A. Khal التى أشارت فى نتائجها إلى أنه يمكن قياس التحديث من خلال القيم، وضرورة الاهتمام بدراسة القيم ودورها فى البناء الاجتماعى. كما كانت هناك الدراسات المصرية فى القيم والتنمية، والتى أماطت اللثام عن دور التنمية الريفية فى تغيير النسق القيمى بالريف المصرى.

ويمثل هذا الكتاب – محاولة علمية متواضعة – تستهدف دراسة وتحليل التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج ومشروعات التنمية، تحليلاً لا يقف عند حد الاثبات النظرى لوجود الظاهرة، من خلال تحديد مفهومها وعرض اتجاهات التنظير التى تناولتها على المستوى النظرى ومناقشتها. بل يتجاوز ذلك إلى تناول الظاهرة فى ضوء الدراسات الإمبيريقية التى كشفت عن الظاهرة – أى التأثيرات التبادلية بين نسق القيم والتنمية – فى إطار الواقع. وبيان أهمية البعد القيمى فى استراتيجية التنمية،

سواء فى مرحلة التخطيط للتنمية ووضع السياسات التنموية، أو تقييم المشروعات الانمائية.

وفى محاولة تحقيق هذا الهدف، انقسمت هذه الدراسة إلى بابين، يشتملان على ثمانية فصول. يتناول الباب الأول اتجاهات التنظير فى تحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية. وقد اشتمل هذا الباب على فصلين - بدأ الفصل الأول بمناقشة المفهومات الخاصة بقضايا التنمية، التنمية الريفية، القيم، والتأثيرات التبادلية، محاولاً الوصول إلى تحديد علمى واضح لمفهومات الدراسة.

بينما تصدى الفصل الثانى لتحليل الاتجاهات السوسيولوجية التى تناولت التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، تحليلاً نقديًا يكفل إبراز أهم القضايا التى تنهض عليها هذه الاتجاهات، وجوانب القوة والضعف فيها، محاولاً الوصول إلى رؤية متكاملة فى فهم التنمية.

أما الباب الثانى «رؤية نقدية للدراسات الامبيريقية فى تحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية» فقد أفردناه لعرض بعض الدراسات السابقة التى حاولت الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية. وقد اشتمل بدوره على ستة فصول.

وفى ختام هذه المقدمة، يسعدنى أن أتوجه شاكرًا ومقدرًا لكل من ساهم بفكره وتشجيعه لى، فى إنجاز هذه الدراسة وإخراجها بصورتها هذه وأخص بالشكر والعرفان:

أستاذى الجليل الدكتور محمد الجوهرى عميد كلية الآداب بجامعة القاهرة، الذى أدين له بفضل عظيم، فقد تحمل عبء الإشراف العلمى على هذه الدراسة، ولم يدخر وسعًا فى مساعدتى، وتوجيهى، ورعايتى بكل السبل، فكان أستاذًا ووالدًا وصديقًا سخيًا. ولذلك لن تستطع كلماتى أن تعبر عن عظيم الشكر والتقدير والعرفان بالجميل لسيادته.

كما يسرنى أن أتوجه بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذى الدكتور محمود عودة الذى كانت لأفكاره وتوجيهاته - فضلاً عن مؤلفاته ودراساته العديدة التى تعلمت

منها الكثير- أثر فى بلورة الكثير من القضايا النظرية والمنهجية التى انعكست على هذه الدراسة.

كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أستاذى الدكتور محمد على محمد الذى تعلمت الكثير من مؤلفاته العلمية ودراساته العديدة. وكانت لأفكاره وتوجيهاته أثر فى معالجة موضوع الدراسة، حيث أمدتنى بالعديد من القضايا النظرية والمنهجية، التى تركت بصماتها على هذه الدراسة.

ولا يفوتنى أن أتقدم بخالص شكرى وتقديرى إلى زملائى وأصدقائى بكلية الآداب على تشجيعهم الدائم لى، وأخص بالشكر كلًّا من: الأستاذ الدكتور محمد عارف، والدكتور ابراهيم عبد الحميد أبو الغار، والدكتور محمود الكردى، والدكتور سعد جمعه، والدكتوره سامية الخشاب، والدكتور نبيل صبحى، والدكتور أحمد زايد، والأساتذة على المكاوى ومحمد عبد النبى، وعبد الله لؤلؤ الذين بذلوا معى الجهد الكثير. وكثير غيرهم لا يتسع المكان لذكرهم بالاسم.

كما يميل المؤلف فى هذا المقام، إلى أن ينوه بأنه حاول قدر الطاقة، أن يحصر دراسته هذه، فى إطار يقترب من الموضوعية العلمية. كما أنه لا يدعى الكمال، فما زال يحبو فى مدارج العلم، وينشد الوصول إلى بعض مراتبه. كما أنه يؤمن بأن الباحث مهما عانى من أمر الدراسة، ومهما بذل من جهد، فمثله كمثل باسط كفيه للماء ليبلغ فاه وما هو ببالغه.

وفقنا الله لما فيه خير هذا الوطن العزيز

القاهرة فى يناير ١٩٨٥.

كمال التابعى

الباب الأول

اتجاهات التنظير فى تحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية

الفصل الأول: التحديد العلمى لمفهومى القيم والتنمية.

الفصل الثانى: التحليل السوسيولوجى للتأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية.

مقدمة

يمثل هذا الباب مدخلاً للجانب النظرى من هذه الدراسة، نبغى من ورائه رسم الخطوط الأساسية، والملامح الكلية لمفهومات الدراسة وأسسها النظرية. كما أنه يمثل فى الحقيقة جوهر هذه الدراسة، حيث يتخذ كتأصيل نظرى لما سيأتى بعد ذلك من فصول، ويمدنا بإطار محدد من المفاهيم، ومجموعة واضحة من الأفكار والمقولات النظرية التى تمكننا من التوصل إلى رؤية نظرية تساعدنا على تحديد وفهم طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية.

ويشتمل هذا الباب على فصلين، يتناول الأول منهما بالعرض والتحليل المفاهيم الأساسية التى تستند إليها الدراسة، من خلال اتجاهات متعددة بهدف الوصول إلى مدلول محدد لمفهومى القيم والتنمية، يعتمد بشكل واضح على أهداف هذه الدراسة، ويكون موضحًا ومحققًا لتلك الأهداف.

ويناقش الفصل الثانى الاتجاهات السوسيولوجية التى عالجت التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، محاولاً تحليل هذه الاتجاهات تحليلاً نقديًا بهدف استخلاص رؤية فكرية تمكننا من فهم التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، وقضية التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث، ذلك العالم الذى يختلف واقعه وتاريخه عن واقع وتاريخ الدول المتقدمة، أى أنه يتميز بخصوصيته البنائية والتاريخية.

الفصل الأول

التحديد العلمى لمفهومى القيم والتنمية

تعتبر المفهومات لغة أساسية فى كافة النظريات والبحوث العلمية، كما أن التحديد العلمى لها يعد خطوة لا مندوحة عنها فى سبيل تمهيد الطريق أمام الباحث العلمى لفهم الظاهرة المتدارسة. ونظرًا لأن بعض المفهومات التى يزخر بها علم الاجتماع مثل القيم والتنمية فى حاجة دائمًا إلى مزيد من التوضيح الفكرى والتحديد العلمى، حيث إن الدراسة السوسيولوجية للقيم والتنمية، تعد أمرًا حديثًا نسبيًا. فقد وجد المؤلف لزامًا عليه – بداية – أن يناقش بعض المفهومات المرتبطة بموضوع الكتاب، مناقشة تهتم بتوضيح وبيان ماهية المفهومات وطبيعتها من المنظور السوسيولوجى، تلك الطبيعة التى تكسبها معنى اجتماعيًا يستجلى معالم الظاهرة، وتحدد علاقاتها الاجتماعية بغيرها من الظواهر الأخرى.

ويمثل هذا الفصل محاولة علمية نبغى من ورائها تلمس معالم المفهومات الأساسية التى يدور حولها موضوع هذا الكتاب. وسوف يشتمل هذا الفصل على العديد من المفهومات مثل القيم والنسق القيمى، والتنمية، وتنمية المجتمع المحلى، والتنمية الريفية، والتغير الاجتماعى، والتأثيرات التبادلية. وتتحدد طريقة معالجتنا لهذه المفهومات فى بيان أهم الاتجاهات المختلفة التى حاولت تحديد كل مفهوم، محاولين فى النهاية إبراز معالم هذا المفهوم، بغية استنباط تعريف يعتمد بشكل واضح على أهداف الدراسة التى يدور حولها الكتاب، ويكون موضحًا ومحددًا ومحققًا لتلك الأهداف.

أولا: القيم Values والنسق القيمى Value System:

١ – القيم: أفلحت ظاهرة القيم فى استقطاب اهتمام الباحثين والعلماء على اختلاف إنتماءاتهم العلمية والأيديولوجية، وما زال هذا الاهتمام يتعاظم يومًا بعد يوم، كلما اشتدت الحاجة إلى الكشف عن طبيعة القيم وملامحها ودورها كمتغير له أهميته فى

كل مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينبغى تحليله فى كل هذه المجالات الحياتية.

كما اختلف العلماء والمفكرون فى تحديد مدلول القيم، فمثلاً فى الفلسفة نجد اختلاف الفلاسفة فيما بينهم حول مدلول ومعنى القيم. ولم يصلوا إلى حلول متفق عليها، وكانت أراؤهم فى هذا الصدد تصطبغ بصبغة ميتافيزيقية لاترتبط بمكان أو زمان معينين. كما كانوا يعنون بالقيم أشياء متباينة، ويعبرون عنها فى مفهومات مجردة مثل الحق والخير والجمال والكمال[١].

بينما نجد علماء النفس فى البداية يرفضون التعامل مع القيم سواء فى البحث الإمبيريقى أو النظرية، ولا سيما علماء النفس التجريبى، إيمانًا منهم بأن دراسة القيم تنأى بهم عن الموضوعية التى يتسم بها العلم. ولكن سرعان ما تغيرت هذه النظرة الآن، وأصبحت القيم تمثل موضوعًا هامًا من الموضوعات التى يهتم علم النفس بدراستها. كما أجرى علماء النفس حول القيم دراسات سيكولوجية عديدة، تستهدف الكشف عن علاقة القيم كمتغير بالعديد من المتغيرات الأخرى.

أما فى علم السياسة فنجد أنه كان فى أشكاله التقليدية، وإلى مدى بعيد يمثل نظامًا معياريًا يحاول فى أغلب الأحيان تحديد مواصفات ما هو مرغوب فيه فى الحياة السياسية. كما يميل إلى التأكيد على أهمية الدراسة العلمية للسلوك السياسى مركزًا على الجوانب القيمية المستترة. كما وجه الانتباه إلى القيم التى ترتبط بموضوعات الدراسات السياسية، وذلك كله بغية استخدام القيم كعوامل تفسيرية فى التحليلات السياسية.

أما فى التاريخ فبقدر اهتمامه بالوصول إلى التعميمات الموضوعية، اهتم أيضًا وبنفس القدر بالكشف عن تأثير القيم على استنتاجات المؤرخ، وتحليل القيم كمتغير له دوره فى الأحداث التتابعية التاريخية.

---

(١) G. Duncan Mitchell, A Dictionary of sociology First published, Routledge & Kegan paul, London, 1968, P: 218.

أما فى علم الاقتصاد فنجد أن علماء الاقتصاد قد تعاملوا كثيرًا مع مفهوم القيم بأساليب مختلفة، فأحيانًا يستخدمونها كمرادف للثمن، وأحيانًا أخرى تظهر عند التبادل أو الاختيار والتفضيل وترتيب السلع. كما كان مفهوم القيمة فى الاقتصاد الماركسى يعنى توزيع السلع والخدمات المنتجة فى نظام اقتصادى معين، وتحقيق عدالة هذا التوزيع[٢].

كما اهتم علماء الأنثروبولوجيا أيضًا بدراسة القيم، واستفاد علم الأنثروبولوجيا فى دراساته المختلفة من مفهوم القيم. كما قام العديد من علماء الأنثروبولوجيا بتحليلات مباشرة للقيم. ويتمثل ذلك فى التحليلات التى قام بها كليد كلاكهون K. Kluckhohn (١٩٥١) وكوديل Caudill وسكار Scarr (١٩٦٢) وفلورانس كلاكهون، وفريد ستروتبك Fred strodtbeck (١٩٦١) وروث بيندكت وألفرد كروبر وموريس أوبلر Morris E. Opler.

أما فى علم الاجتماع فقد مال نفر كبير من علماء الاجتماع الغربيين لمدة جيل أو نحو ذلك تقريبًا إلى تجنب التعامل مع القيم، وذلك بقصد الوصول إلى مستويات أعلى من الموضوعية والدقة العلمية، حيث كان ينظر إلى القيم على أنها فى أغلب الأحيان تتسم نوعًا ما بالذاتية، كما لم تكن مُدرجة ضمن الحقائق الاجتماعية التى تعد صالحة للدراسة السوسيولوجية. ولكن منذ ظهور دراسة وليام توماس وفلوريان زنانيتسكى «الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا» (١٩١٨)، أصبح علماء الاجتماع يستخدمون مفهوم القيم استخدامًا متزايدًا. وسرعان ما أصبحت القيم تمثل موضوعًا من الموضوعات التى يهتم بها علماء الاجتماع، إلى درجة أنهم صاغوا العديد من النظريات السوسيولوجية حولها، واعتبروها محددًا هامًا من محددات السلوك الإنسانى، ومفتاح فهم الثقافة الإنسانية. كما أصبح العلماء ينظرون إليها باعتبارها متغيرًا هامًا ينبغى تحليله والاستناد إليه أيضًا فى تفسير الواقع الاجتماعى[٣].

---

(٢) Ibid, P: 218

(٣) David, L. Sills, international Encyclopedia of Social scienes, Volume 1b, Macmillan Company, the First press, New York, 1968, PP: 283 - 286

والحقيقة أن الباحث العلمى عندما يحاول استعراض مدلول القيم، سوف يجد نفسه أمام معان متعددة ومتباينة سواء على المستوى العلمى أو فيما يتداوله الناس فى أحاديثهم. فمثلاً يتداول الناس فى أحاديثهم ومناقشاتهم اليومية معان متعددة للقيم، تفصح عن أنهم يستعملونها استعمالاً مطاطًا كثير المرونة. فالناس يتحدثون عن القيمة بمعنى الفائدة أو المنفعة، حيث يتحدثون عن قيمة الماء والهواء والغذاء بالنسبة لصحة الإنسان ونموه، وهم بهذا يقصدون الفائدة المادية التى تعود على جسم المرء من استخدامه لهذه الأشياء. كما يتحدثون عن قيمة الصلاة وحسن معاملة الناس والبر بالفقراء والمساكين، وقيمة المال والإنجاز والاستثمار. كما يستخدمون كلمة قيمة للدلالة على المكانة الاجتماعية للمرء. هذا فضلاً عن أن هذا الاستعمال المرن لكلمة القيمة لا نخبره عند رجل الشارع فحسب، بل من الملاحظ أيضًا أن المؤلفات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التى تتناول القيم بالدراسة والتحليل زاخرة هى أيضًا بالمعانى والمدلولات المتباينة لمفهوم القيم. كما أن مفهوم القيم يستخدم فى اللغات المختلفة بمعانى متعددة، فمثلاً فى اللغة الفرنسية تعنى كلمة – Valeur – كلاً من القيمة والشجاعة وفى اللغة الإنجليزية القديمة نجد نفس المعنى الثنائى، ونجد نفس الشىء أيضًا فى اللغة الإيطالية. كما أن الأصل اللاتينى Valere يعنى أن يكون المرء قويًا ومفيدًا. كما يستخدم مفهوم القيمة أيضًا للدلالة على اتجاه نحو الحياة أو نحو قضية عظيمة، كأن نقول مثلاً أننا نهب أنفسنا من أجل الوطن، ودائمًا ما توضع قيمة التضحية من أجل الوطن فى أعلى مراتب سلم القيم[٤].

ولكن بالرغم من تعدد التعريفات لمفهوم القيم، واختلاف وجهات نظر المفكرين والفلاسفة والعلماء فى تحديد مدلولها. إلا أن المتأمل فيما قدمه العلماء من تعريفات للقيم، سوف يجد أن هذه التعريفات يمكن أن تنتظم فى مجموعة من الاتجاهات التى نوجزها فيما يلى:

---

(٤) Frederick. E. Lumley, principles of Sociology, Second Edition, Mcgraw Hill Company, New York, 1935, p: 410

الاتجاه الأول: القيم كأشياء واحتياجات وأغراض ورغبات واهتمامات وتفضيلات:

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى القيم باعتبارها أشياء وموضوعات مرغوبًا فيها أو مرغوبًا عنها، أى أنها تمثل الأشياء المقبولة التى ينبغى أن يكون عليها السلوك الإنسانى، والأشياء غير المقبولة التى ينبغى تجنبها. وأن كل الموضوعات والأشياء التى تمر بخبرة الفرد تصبح قيمًا بالنسبة له. هذا بالإضافة إلى أن القيم تمثل أيضًا الاهتمامات والاحتياجات والرغبات والأهداف التى يسعى الفرد والمجتمع نحو تحقيقها[٥]. وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر: محمد عاطف غيث، محمد محمد الزلبانى، وفلوريان زنانيتسكى، ووليم توماس، ورالف تيريز، ور. ب. بيير، وبيرى، وجون ديوى وبيكر، وماكيفرد فولسوم، وبوجليه، وإميل دور كايم، وميكرجى، وثورندايك، وجونز وجيرارد. وسنلقى الضوء فيما يلى على بعض التعريفات التى يمكن اعتبارها نماذج لهذا الاتجاه.

(أ) تعريف الدكتور محمد عاطف غيث: القيم هى العناصر الثقافية التى تجعل الثقافات الأخرى عسيرة الفهم. أو بمعنى آخر هى موضوع الرغبة الإنسانية والتقدير، ولذلك تشمل القيم كل الموضوعات والظروف والمبادئ التى أصبحت ذات معنى خلال تجربة الإنسان الطويلة. والقيم من ناحية أخرى قد تكون إيجابية أو سلبية، وأساس التمييز يقوم على ما هو مرغوب فيه وما هو مرغوب عنه. أى أن القيم الإيجابية قيم مرغوبة والقيم السلبية قيم غير مرغوبة. مثال ذلك أن الزهور قد تكون إيجابية فى ثقافة، بينما لا تكون كذلك فى ثقافة أخرى، ولهذا كانت القيم فى أساسها ذات طبيعة نسبية، لأنها تعبر عن الأفكار المتعلقة بالأهمية النسبية للأشياء. كما أن اتجاه الفرد هو ميله بطريقة معينة تجاه أحد القيم[٦].

---

(٥) Pat Duffy Hutcheon, Value theory, Toward conceptual clarification, British Journal of Sociology, No: 23, 1972, PP: 175 - 176

(٦) محمد عاطف غيث، علم الاجتماع - الجزء الأول النظرية والمنهج والموضوع، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص: ٢٩٤.

(ب) تعريف الدكتور محمد محمد الزلبانى: القيمة الاجتماعية هى كل ما يستثير فى مجتمع إنسانى اهتمامًا عامًا، سواء كانت القيمة متمثلة فى موضوع حسى ملموس أو فى صفة معنوية مستحبة، ومن شأن القيمة الاجتماعية أن تسد حاجة اجتماعية حيوية، أو ترضى اتجاهات نفسية عامة فى عدد كبير من الأفراد، والشعور نحو القيمة والاهتمام بها يتصف بالديمومة والاستمرار النسبى، ويتمثل هذا الاهتمام فى وجود قواعد سلوكية، تبين كيفية التعبير عن أهمية القيم، مع وجود جزاءات (مثوبات وعقوبات) الأولى لمن يحترم القيم والثانية لمن ينتهكها، ووجود رموز اجتماعية يتم بها التعبير عن احترام هذه القيم أو اكتسابها(٧).

(جـ) تعريف وليم توماس وفلوريان زنانيتسكى: القيم هى أى شىء يحمل معنى لأعضاء فى جماعة ما، بحيث يصبح هذا المعنى موضوعًا ودافعًا يوجه نشاط هؤلاء الأعضاء. فالطعام والأله والعملة وقصيدة الشعر والجامعة، والأسطورة والنظرية العلمية تعتبر قيمًا إجتماعية، وبعضها له محتوى حسى كما هو الحال فى حالة الشعر الذى يتكون محتواه ليس فقط من الكلمة المكتوبة أو الشفهية، ولكن أيضًا من الصور الشعرية التى يوحى بها، وكذلك الحال فى الجامعة التى يتمثل محتواها الحسى فى مجموع البشر والمبانى والأجهزة، بينما يتمثل محتواها الخيالى أيضًا فى النظرية العلمية.(٨)

(د) تعريف ر. ب. بيير: يشير مصطلح القيم إلى الاهتمامات واللذات والتفضيلات والمرغوب فيه، والواجبات والالتزامات الأخلاقية والرغبات والحاجات وحالات من الكراهية والاستقطاب، وكثير من الأشكال الأخرى للتوجيه القيمى. وبكلمات أخرى توجد القيم فى العالم الواسع المتنوع للسلوك الاختيارى. ومن المفترض أن السلوك الإنعكاسى المحض «لايعكس قيمًا أوتقييمًا، فطرفة العين أوهزة

---

(٧) محمد محمد الزلبانى، القيم الاجتماعية - مدخلا - للدراسات الأنثروبولوجية، والاجتماعية، الكتاب الأول، الخلفية النظرية للقيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٣. ص: ١٩.

(٨) William. Thomas and Florian Znaniecki, The polish Peasant in Europe and America, volume one, Alfred. A. Knope, New york, 1927, P: 10.

الركبة غير الاراديتين أو أى من العمليات الحيوية الكيميائية العديدة فى الجسد لا تمثل سلوكًا قيميًا[٩].

(هـ) تعريف بيرى: ينظر بيرى إلى القيمة على أنها أى شيء ذى أهمية لذات إنسانية. وهذا معناه أن القيمة هى الاهتمام، وأن أى شيء إذا كان موضوع إهتمام فإنه حتمًا يكتسب قيمة. والناس دائمًا ينظرون إلى الأشياء على أنها طيبة أو سيئة، صحيحة أو زائفة، فضائل أو خطايا[١٠]

(و) تعريف فولسوم: يذهب إلى أن القيم لا تكمن فى الأشياء والخدمات والتجارب المنفصلة فهى – أى القيم – ليست خاصية الشيء نفسه، بل هى علاقته بهدف أو بغرض ما. وهذا يعنى أنه ليست هناك قيمة بمعزل عن الحياة الإنسانية، أى أنه ليست هناك قيمة بمعزل عن كائن إنسانى ذى غرض. ونستطيع أن ندرك حقيقة ذلك إذا فكرنا قليلًا فى منزل لا يمكن المعيشة فيه أو تأجيره أو بيعه أو منحه كهبة أو الإعجاب به و هدمه.. فما القيمة التى يمكن أن تكون له. ولكن هذا المنزل يكون ذا قيمة عندما يكون أداة لشيء ما. أداة لتجارب وأغراض مرغوب فيها كالحماية والراحة والتبادل والكرم والجمال، وكل هذه قيم وأهداف إنسانية. وبعبارة أخرى توجد القيم لأن الكائنات البشرية ترغب فيما تفعله وتكافح من أجل نسبة نفسها إلى الأشياء والخبرات التى يفعلونها ويمرون بها. كما أن القيم توجد لأن البشر يتبنون اتجاهات معينة[١١].

(ز) تعريف ماكيڤر: يذهب إلى أن القيم أى – ما هو مرغوب فيه – لا يمكن أن تغيب عن الحياة الإنسانية، فنحن لا نستطيع أن نعيش و نقوم بأى فعل بدونها. فإذا قلنا أننا نعيش؛ فهذا يعنى أننا نفعل، وأن نفعل هو أن نختار، وأن نختار هو أن نقيم. وبعبارة أخرى فإن عملية الحياة داخل مجتمع تجعل من التقييم الاجتماعى أمرًا

---

(٩) ibid, P: 283.

(١٠) David. L. Sills, op-Cit, P: 283.

(١١) Frederick. E. Lumley, op. Cit. pp: 406-407.

ضروريًا لا مندوحة عنه. فالإنسان يتميز بتعدد جوانبه، وقدرته على التعلم، هذا بالإضافة إلى لغته وأدواته الأخرى.. وبإيجاز يتميز الإنسان بثقافته، تلك الثقافة التى تمثل مركبًا معقدًا وشاسعًا من القيم، ويسعى الإنسان دائمًا وبصورة تعاونية وراء القيم[١٢].

(ح) **تعريف بوجليه**: يذهب إلى أن القيم توجد أينما توجد الرغبات. ولكن هذا لا يعنى أن القيم ليست إلا ظلالاً ترقص على الجدار، أى أنها أشكال تتغير بتغير رغباتنا أنفسنا. ولكنه يرى أن أحكام القيمة بعيدة عن الأذواق المتغيرة، وأشكال الرأى الفردى، حيث إن القيم مسألة ثابتة، فأحكام القيمة تنسب إلى شىء وتقرر شيئًا، أى أننا ننسب إلى موضوع ما مثاليًا كان أو واقعيًا قيمة مستقلة عن انطباعاتنا اللحظية. كما أنها أى القيم تتمثل فى أى مصدر للارضاءات، أى فى أى شىء أو خدمة أو تجربة تعطى إرضاء، وتعتبر بإعطائها هذا قيمة. وهناك علاقة متبادلة بين دوام هذه الأشياء وبين قيمتها. فمثلا إننى أرى فى غرفتى مكتبًا ومنضدة وكتبًا ومدفأة ولوحة على الجدار، وهذه إحساسات كثيرة تتلاشى إذا انتقلت إلى الحجرة المجاورة. ولكننى أستطيع استثارتها مرة أخرى بدخول الحجرة مرة أخرى. كما أننى أضع هذه الأشياء فى مجموعة من الخواص التى استخدمها فى تكوين الموضوعات، أى أننى لا أنسب إلى المنضدة والكتب واللوحة والمدفأة وجودًا فحسب، ولكن أنسب لها قيمة أيضًا عندما أتذكر وأتوقع المتع العديدة التى أدين لها بها. وهذا القول ينطبق على المادى وغير المادى، أى ينطبق على الأشياء. كما ينطبق على الأفكار، وعلى منهج العمل وقواعد السلوك.. وبإيجاز يمكن القول أينما توجد القيمة، فهى إمكانية دائمة من الإرضاءات[١٣].

(ط) **تعريف راد هكمال ميكرجى**: يذهب إلى أن القيم هى عبارة عن الرغبات والاهتمامات المتفق عليها إجتماعيًا، والتى تمثل منتجات اجتماعية داخل شبكة العلاقات

---

(١٢) Frederick. E. Lumley, op-Cit, pp: 405-406.

(١٣) Frederick. E. Lumley, op.-Cit, p: 407.

الإنسانية. أى أن المجتمع يلعب دورًا هامًا فى تشكيل رغبات واهتمامات الفرد عن طريق التنشئة الاجتماعية والتفاعل والاتصال الاجتماعى. هذا بالإضافة إلى أن الفرد لا يستطيع أن يعيش وينمو بدون القيم التى يستخدمها كروابط أخلاقية باقية، تربطه بالأفراد الأخرين فى المجتمع والذين من خلالهم يمكن أن تتحقق هذه القيم. هذا من ناحية، ومن ناحية خرى فإن المجتمع لا يمكن أن يوجد ويجدد نفسه بدون أن يخلق قيمًا وأخلاقًا. فالمجتمع نفسه كما قال - إميل دوركايم - مجموعة من القيم والأفكار. وما العلاقات الإنسانية إلا قواعد تعكس القيم والمعانى والأخلاق الاجتماعية التى تحافظ على استمرارية المجتمع، وما الجماعات والنظم إلا أطر تنمو وتزدهر داخلها القيم والأخلاق. كما يؤكد ميكرجى ما يصر عليه - ماكس شيلر - وهو على حق، على أن المجتمع بحيرة من القيم[١٤].

(ى) **تعريف إميل دور كايم:** يذهب إلى أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية نظامًا أخلاقيًا يمثل حقيقة اجتماعية، وقد لعب هذا النظام الأخلاقى دورًا فى نظام تقسيم العمل. كما أن القاعدة الأخلاقية لا تنبثق عن الفرد، ولكن المجتمع هو أساس القيم، ومصدر القيم العليا، وأنها (أى القيم) نتاج اجتماعى لعوامل اجتماعية. ويعتمد النظام الأخلاقى على البناء الاجتماعى للمجتمع الذى يوجد فى إطاره، وليس هناك نظام أخلاقى واحد لكل المجتمعات، ولكن لكل مجتمع نظامه الأخلاقى الذى يحتاجه، والذى يتحدد من خلال ما هو مرغوب فيه اجتماعيًا[١٥].

(ك) **تعريف ثورندايك:** ينظر إلى القيم على أنها تفضيلات، وأن القيمَ الإيجابية والسلبية تكمن فى اللذة أو الألم الذى يشعر به الإنسان، فإذا كان حدوث شىء لا يؤثر مطلقًا على لذة أو ألم أى فرد أيا كان حاليًا أو مستقبلًا، فإنه يكون عديم القيمة على الاطلاق، وعلى هذا فلا يكون خيرًا أو شرًا، مرغوبًا فيه أو مرغوبًا عنه.

---

(١٤) Radhakamal Mukerjee, The Dynamics of Morals, A sociopsychological Theory of Ethics, Macmillan Sco-Ltd, London, 1950, pp: 135-137.

(١٥) Harry Elmer Barnes, An introduction to the history of sociology, third edition, the university of chicago, press, chicago, 1969, pp: 214-218.

والأحكام على القيم أى القضايا مثل قولنا أ خير وب شر وجـ صواب ود نافع ترجع فى النهاية إلى اللذة أو الألم أو الارتياح أو عدم الارتياح الذى يشعر به الإنسان، كما تتوقف أيضًا على تفضيلاته للأشياء(١٦).

(ل) تعريف جونز وجيرارد: القيم هى أى حالة أو شىء مفرد، يكافح من أجله أو يقترب منه الفرد ويمجده ويحتضننه، ويستهلكه بإرادته وينفق عليه لكى يكتسبه ويناله. وتملأ القيم الشخص بالحيوية، وتجعله يتحرك حول بيئته، وتحدد له الجوانب والسمات المرغوب فيها والمرغوب عنها(١٧).

(م) تعريف بيكر وجون ديوى: يذهب بيكر فى تحديده لمدلول القيم إلى الكشف عن العلاقة المتبادلة بين القيم والاحتياجات، وأن التقييم والمعرفة فى نظره لا ينفصلان، وأن كل الموضوعات التى تمر بخبرة الفرد تصبح قيمًا بالنسبة له. أما جون ديوى فيرى القيم كخصائص ليست كامنة فى الأشياء(١٨).

والواقع أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من تعريفات للقيم، سوف يجد أنها قد ركزت على إبراز حقيقة هامة مؤداها: أن القيم ترتبط ارتباطًا عضويًا بما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه. وتتبدى هذه الحقيقة فى العديد من التعريفات التى تنضوى تحت لواء هذا الاتجاه. وهذا بلا شك أمر له وجاهته، حيث إنه من خلال القيم الاجتماعية يتحدد ما هو مرغوب فيه، ومرغوب عنه اجتماعيًا. كما عبرت بعض التعريفات أيضًا عن القيم كاهتمامات وتفضيلات ورغبات وحاجات وأشياء ترتبط بأغراض إنسانية. أى أن أنصار هذا الاتجاه قد عرفوا القيم من خلال قدرتها على إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية. أى أن القيم فى نظرهم تُفصح عن نفسها فى

---

(١٦) فوزيه دياب، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص: ٢٢-٢٣.

(١٧) Ben Reich and christine Adcock, values, Attitudes & Behaviour change, First published, Methuen. co ltd, London, 1976, pp: 17-18.

(١٨) Pat Duffy Hutcheon, op-cit, p: 176.

الحاجات والرغبات الإنسانية. وهذا معناه أن القيم لا تكمن فى الأشياء، ولكن يخلعها الفرد على كل ما هو موضوع للاهتمام، فى حين أن هناك من يرى أن القيم خصائص تكمن فى الأشياء.

ولكن بالرغم من ذلك، فإنه يمكن القول أن أصحاب هذا الاتجاه قد صاغوا للقيم مفهومًا فضفاضًا، حيث جعلوا القيم تشتمل على الأشياء والاهتمامات والرغبات والحاجات، ولم يحددوا لنا ماهية هذه الحاجات والرغبات، كما لم يميزوا بين القيم كمحدد للسلوك والمحددات السلوكية الأخرى، حيث إن السلوك الاجتماعى هو نتاج مجموعة معقدة من المحددات والعوامل التى تمثل القيم إحداها، تلك القيم التى ينبغى أن توضع فى الاعتبار عند تفسير السلوك الانسانى. هذا بالإضافة إلى أن بعض التعريفات قد حددت القيم كاحتياجات، فى حين أنه قد توجد حاجة أو رغبة (مثل الطعام) ولا تكون القيم مكونها الوحيد أو حتى أهم مكون لها. كما أن القيم نفسها قد تكون مصدرًا للحاجات والرغبات، مثلما يحدث عندما يحاول المرء أن يزيل عن نفسه الألام الناجمة عن عدم أدائه لواجبه، أو عندما يتطلع الفرد بصورة إيجابية إلى أن يرتفع إلى المستويات العالمية للمهنة. كما أن الحاجات قد تنبع من النقص والخلل، كما أن القيم ليست دوافع، ولكنها قد تعزز وتعضد كثيرًا من الدوافع المتعلقة بقيمة معينة.

حمادى القول.. إن هذا الاتجاه قد عرف القيم تعريفًا مجردًا يصعب إختباره إمبيريقيًا، وهذا أمر يتنافى مع الروح العلمية، حيث إن من شروط المفهوم العلمى أن يصاغ بطريقة علمية محددة، تجعله قابل للاختبار من خلال الدراسة الإمبيريقية.

الاتجاه الثانى: القيم كاتجاهات:

استحوذت دراسة الاتجاهات على اهتمام الباحثين وعلماء النفس الاجتماعى، كما تقدمت الدراسات السيكولوجية خلال الأربعة عقود الأخيرة فى دراسة وقياس القيم والاتجاهات. ولم تلق العلاقة بين القيم والاتجاهات اهتمامًا أكبر مما لاقته فعلاً فى العلوم السلوكية، حيث كان يُنشر سنويًا الكثير من المؤلفات فى هذا المجال. كما أهتم علماء النفس والاجتماع فى دراساتهم للقيم بمعالجة الاتجاهات، حيث أدركوا أنه يمكن دراسة

وتحليل القيم من خلال مؤشر الاتجاهات. كما صاغوا العديد من التعريفات التى يعبرون من خلالها عن القيم باعتبارها إتجاهات. وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر: ألبورت، وفيرنون، وإيزنك، وماكجوير، وكرتشفيلد، وبلاش، وهاتشينسون، وبراى بروك، وكلفن، وسويدلن، وموريس، وماكينى، وكارتر، وشريف، وكانترل، وستاجنر، وبوجاردس. وسنلقى الضوء فيما يلى على بعض هذه التعريفات كنماذج لهذا الاتجاه.

(أ) **تعريف ألبورت وفيرنون ولندزى**: قدم ألبورت وفيرنون ولندزى مقياسًا عرف بمقياس ألبورت وفيرنون يهدفون من ورائه قياس القيم والاتجاهات استنادًا إلى بعض التوجيهات القيمية. وهذا المقياس عبارة عن عدد من الأسئلة تتضمن مواقف مألوفة تعكس بعض التوجيهات القيمية. ومن المفروض أن استجابة المبحوث لهذه المواقف سوف تتضمن اختيار بديل من بديلين أو أربعة بدائل. وكان يُطلب من المبحوث أن يسجل على الورق بالقلم الرصاص استجابته التى يقوم الباحث بتحليلها فيما بعد. ومن خلال تحليل هذه الاستجابة يستدل الباحث على اتجاهات الفرد وقيمه. ويمكن تحديد التوجيهات القيمية الستة التى يدور حولها المقياس على النحو التالى: القيمة النظرية، وتتعلق بالكشف عن الحقيقة وسيادة الاتجاهات المعرفية، وهى القيمة السائدة والغالبة عند العلماء والفلاسفة، والقيمة الاقتصادية (النفعية) وتتضمن الجوانب العملية والنفعية فى الحياة، وهى قيمة يتسم بها رجال الأعمال، والقيمة الجمالية (الانسجام) التى تتعلق بالجمال والتناسق والمواءمة، وهى قيمة يتسم بها الشخص ذو الاهتمام بالاتجاهات الجمالية فى الحياة، والقيمة الاجتماعية (حب الآخرين) التى تتضمن محبة الناس وإدراكهم كغايات لا كوسائل لأهداف أخرى. ويتسم بهذه القيمة الشخص الاجتماعى، والقيمة السياسية التى تتعلق بالسيطرة والقوة، والقيمة الدينية التى تتضمن اهتمامًا بالشئون الدينية، ويتسم رجال الدين بهذه القيمة[١٩].

ولاشك فى أن المتأمل فى التوجيهات القيمية الستة التى تضمنها مقياس ألبورت

---

(١٩) Ben Reich and christine adcock, op. cit, pp: 21-22

وفيرنون، سوف يدرك أن ألبورت وفيرنون ينظران إلى القيم باعتبارها إهتمامات أو اتجاهات حيال أشياء أو مواقف أو أشخاص. وإن كانت فى الحقيقة إهتمامات واتجاهات عامة وليست نوعية أو خاصة. هذا بالإضافة إلى أن ألبورت يرى أننا نستطيع أن نعرف الشخص جيدًا إذا عرفنا نوع المستقبل الذى يرسمه لنفسه، وذلك لأن المستقبل يعتمد فى تشكيله على القيم الشخصية بصفة أساسية، أى أن تطلعات الفرد تعكس قيمه وإتجاهاته[٢٠].

(ب) تعريف بوجاردس: يذهب إلى أن العلاقة وثيقة بين القيم والاتجاه، حيث يقول فى هذا الصدد: إن كل اتجاه مصحوب بقيمة، وأن الاتجاه والقيمة جزءان لعملية واحدة ولا معنى لأحدهما دون الأخر. فحياة الانسان الحقة خاضعة للاتجاهات والقيم معًا. وإذا كان الاتجاه اتجاه إقدام وقبول ورضا، كانت القيمة التى تصحبه وترتبط به قيمة إيجابية. أما إذا كان اتجاه إحجام ونفور وعدم قبول كانت القيمة سلبية. والقيمة السلبية هى تلك التى يعبر عنها العامة بقولهم «قلة قيمة». وغنى عن الذكر أن أى شيء (أيا كان) يرفع قدرنا ومركزنا يكون ذا قيمة إيجابية، أما ما يقلل من قدرنا ومركزنا فيكون ذا قيمة سلبية أى يقلل من قيمتنا. والقيمة الإيجابية تجذب الشخص نحوها، أما القيمة السلبية فتدفع الشخص بعيدًا عنها[٢١].

(جـ) تعريف هاتشينسون: ينظر إلى القيم على أنها مفهوم مكافئ للاهتمام والاتجاه، أى أنه يتعامل مع المفهومين (أى القيم والاتجاه) كبديلين عن بعضهما البعض، لكى يشير بهما إلى الجانب الوجدانى والحركى من الشخصية الذى يقود - على حد رأيه - إلى الفعل. فالقيمة إستنادًا إلى منظوره ما هى إلا شيء أو موضوع يسعى إليه الفرد بجدية، نظرًا لما يمثله هذا الشيء أو هذا الموضوع من قيمة بالنسبة له. والقيمة (الاهتمام) عند هاتشينسون تتصف بخاصتين أساسيتين:

١ - انتظامها فى بناء الشخص بحيث يحتل بعضها مركز الصدارة أو الأولوية،

---

(٢٠) Ben Reich and christine adcock, op. cit, p: 18.

(٢١) فوزية دياب، المرجع السابق، ص: ٢٤.

وهذه هى القيم التى يضحى المرء من أجلها. كما أنها هى التى توجه إهتماماتنا وشواغلنا الأخرى أو التى يمكن إعتبارها النسق الإحداثى أو الإطار المرجعى لتقويماتنا المختلفة. فضلاً عن أنها هى التى تنتشر فى كل وجود الشخص، فلاشىء يفعله إلا وهو متصل بها، بل أنها هى التى يمكن تسميتها بالقيم القصوى التى تعطى التكامل والوحدة للبناء الشخصى للفرد، وهو بصدد التعامل مع الجوانب المختلفة للحياة.

٢ – تغليفها ببطانة وجدانية تنتهى بالفرد إلى تقديس كل ما هو موضع قيمة سواء أكان ذلك من قبيل الموضوعات الرمزية أو الأشياء أو غير ذلك.[٢٢].

(د) تعريف براى بروك: يتعامل مع القيم من منظور الاتجاهات. فهو يقول أن نسبة قيم معينة إلى مجموعة من الأفراد، إنما يعنى أن لديهم اتجاهات إيجابية حيال بعض جوانب الحياة، وأخرى سلبية تجاه بعض منها. بمعنى آخر، أن الأفراد بحكم مالهم من قيم محتضنة يكونون مهيئين لعمل اختيارات معينة دون غيرها، ذلك التهيؤ الذى تلعب فيه هذه القيم دورًا أو محكًا. وإجرائيًا يتضمن هذا التعريف قياسًا للقيم من خلال الاتجاهات، والاختيار بين بدائل تتضمن ما يسير فى إتجاه القيم، وما لايسير معها. وبحكم هذا المعنى الأخير تكشف القيم عن نفسها من خلال اختيار بديل بذاته يترجم هذه القيم المحتضنة[٢٣].

(هـ) تعريف كلفن: يتفق منظور كلفن فى القيم مع منظور كريتش وزملائه، فكلفن يرى ضرورة الوقوف على العمليات السيكولوجية التى تؤثر من خلالها القيم على إدراك الفرد للعالم وإستجابته له، والعمليات السيكولوجية التى يعنيها كلفن هنا هى الاتجاهات. ويستطرد كلفن فى بيان وجهة نظره موضحًا أن العلاقة بين القيم والاتجاهات تتحدد فى أن الفرق بين الأولى والثانية هو فرق بين العام والخاص فنسق قيم الفرد إنما يكشف عن نفسه من خلال اتجاهات الفرد حيال الأشياء والأشخاص

---

(٢٢) محيى الدين أحمد حسين، القيم الخاصة لدى المبدعين، رسالة دكتوراه، (غير منشورة) جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص: ٤.

(٢٣) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص: ٤٥.

والأفكار ومسارات العمل والفعل. فالفرد الذى يخلع قيمة على الحرية على سبيل المثال تتبلور لديه اتجاهات حيال الرقابة وسلوك الهيئات المنفذه للقوانين وما إلى ذلك. ومن ثم ينتهى كلفن من وجهة نظره هذه إلى أن يقرر وجود علاقة سببية تتضمن تحديد القيم للاتجاهات.[٢٤].

(و) **تعريف ماكينى** : يعنى ماكينى بالقيم مكونًا أو مفهومًا يتأتى من خلال الارتباط بين مجموعة معينة من الاتجاهات، فقيمة المساواة على سبيل المثال إنما تتحدد من خلال اتجاهات الفرد حيال الأقليات، والجماعات العنصرية والفقراء والتمييز العنصرى فى المدارس وما إلى ذلك. وعلى هذا فإن تحليلاً عامليًا لمجموعة أو قائمة من الاتجاهات إنما يفضى فى رأيه إلى عدد من القيم.[٢٥].

والواقع أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من تعريفات للقيم، سوف يجد أنها ركزت على إبراز حقيقة مؤداها : أن القيم مرادف للاتجاهات، وأنها ترتبط إرتباطًا عضويًا بالاتجاهات. وأننا نستطيع دراسة وتحليل القيم والتعرف عليها من خلال مؤشر الاتجاهات. ولكننا نرى أنه بالرغم من أن هناك علاقة وثيقة بين القيم والاتجاهات، وأننا نستطيع التعرف على القيم من خلال الاتجاهات، وأن القيم هى التى تقدم للاتجاهات مضمونها وفحواها. إلا أننا نصر على ما يُصر عليه – روكيتش Rokeach – وهو أنه بالرغم من أن القيم (مثل الاتجاهات) ميول مسبقة نحو الفعل، إلا أنها تختلف عن الاتجاهات فى تساميها عن الموضوعات والمواقف المحددة[٢٦] هذا بالإضافة إلى أننا نرى أن المقاييس التى استخدمها أصحاب هذا الاتجاه مثل مقياس ألبورت وفيرنون لا يشتمل على كل القيم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض التعريفات مثل تعريف ها تشينسون قد حول القيم إلى نوع من القيم المطلقة التى نجدها عند الفلاسفة.

---

(٢٤) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص ص: ٤٥ – ٤٦.
(٢٥) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص ص: ٤٦ – ٤٧.
(٢٦) Pat Duffy Hutcheon, op. cit, p: 176

الاتجاه الثالث: القيم من خلال الفعل:

يناظر أصحاب هذا الاتجاه القيم بالفعل (السلوك)، وذهبوا إلى أننا نستطيع دراسة وتحليل القيم من خلال التعرف على الأنشطة السلوكية والافعال التى يأتى بها الأفراد، أى أن السلوك يعد مؤشرًا يعكس القيم. ولقد أجرى العلماء دراسات استخدموا فيها السلوك كمؤشر للقيم. فنجد مثلاً - لاندس Landes - فى دراسته التى أجراها عام ١٩٦٧ بهدف قياس ما يعتبره الأفراد قيمًا، أتى بمجموعة من الأشخاص وطلب منهم أن يرتبوا خمسة عشر سلوكًا على ميزان من عشر نقاط تبدأ من الأقل أهمية إلى الأسوأ على الإطلاق، ومن خلال ذلك إستطاع التعرف على قيم هؤلاء الأفراد. كما اعتبر الأحكام الأخلاقية مؤشرات للقيم.[٢٧] وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال فرانز أدلر، وباير، وباريت، وزودتشر، وفوجت، وتاجورى، وروزن، ومولر، وتايلور، وروزنبرج، وويستر، وتالكوت بارسونز. وسنلقى الضوء فيما يلى على بعض التعريفات التى يمكن اعتبارها نماذج لهذا الاتجاه.

(ا) **تعريف فرانز أدلر**: يذهب إلى أنه عندما نكون بصدد تحديد مدلول القيم، ينبغى علينا أن نعرفها بمعنى السلوك، ويتصور القيم كمكونات مكتسبة فى الشخصية، يمكن التعرف عليها من خلال السلوك. كما يذهب أيضًا إلى أن الجماعات والمجتمع والثقافة تمثل أنساقًا للقيم، وأنه من خلال السلوك الفردى يمكننا التعرف على البناء الداخلى للشخصية، ونماذج الأنساق السوسيوثقافية. ويتفق Milton Yinger مع أدلر فى هذا الصدد، كما يتبنى باير Baier منظور أدلر أيضًا[٢٨].

(ب) **تعريف باريت**: أشار إلى عدم الاتفاق بين العلماء حول معنى القيم، موضحًا أن القيم تقع فى قلب الحياة والفعل البشرى، وتمثل تصورات من شأنها أن تفضى إلى سلوك تفضيلى أو محكات ومعايير للاختبار بين بدائل معينة للسلوك[٢٩].

---

(٢٧) Pat Duffy Hutcheon, op. cit, p: 175

(٢٨) Pat Duffy Hutcheon, op. cit, p: 176

(٢٩) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص: ٥٢.

(جـ) تعريف روزنبرج: يذهب إلى أن القيم مفهوم يختص بما هو جدير بالرغبة أو الأهمية، يشعر من خلاله الفرد بالإلزام (والإلزام هنا إلزام داخلى) والدافع إلى إختيار مهنة معينة. فاختيار الفرد لمهنة بذاتها، إنما يحكمه ما يتمثلة من قيم، وما يراه فى هذه المهنة من جوانب قد تفى بما حدده لنفسه كأولويات فى الحياة. وتلتقى وجهة نظر وبستر مع وجهة نظر روزنبرج هذه[٣٠].

(د) تعريف تالكوت بارسونز: يذهب فى كتابه النسق الاجتماعى إلى أن القيمة عنصر فى نسق رمزى مشترك، يعتبر معيارًا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التى توجد فى الموقف. وهذا معناه أن القيم تمثل معايير عامة وأساسية يشارك فيها أعضاء المجتمع وتسهم فى تحقيق التكامل وتنظيم أنشطة الأعضاء[٣١].

والواقع أن المتأمل، فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من تعريفات للقيم، سوف يدرك أنها ركزت على أن القيم ترتبط ارتباطًا عضويًا بالسلوك، كما تعتبر محددًا هامًا من محددات السلوك الانسانى، وأن السلوك يمثل مؤشرًا للقيم. أى أننا نستطيع أن نتعرف على القيم من خلال أفعال وسلوكيات الأفراد فى المجتمع. وقد لجأ أصحاب هذا الاتجاه إلى الاعتماد على الفعل كمؤشر للقيم، رغبة منهم فى تجنب سهام النقد التى صوبت نحو العلماء الذين ذهبوا إلى أن الاتجاه هو القيم، واعتمدوا على الاتجاهات كمؤشر للقيم، تلك الانتقادات التى افترضت أن التعبير اللفظى الذى يستدل منه على القيم ما هو إلا مؤشرًا يوضح لنا أن الفرد يريد لهذه القيم أن تبقى، ولكنه لا يعبر عن أن هذا الفرد يتبنى هذه القيمة فى سلوكه.

ولكن بالرغم من ذلك فإن البعض من علماء النفس يذهبون إلى أن هذا المنحى الذى نحاه أصحاب هذا الاتجاه (القيم من خلال الفعل) لم يكن بمنأى عن التحفظات. ويرون أن السلوك وإن كان يقف فى بعض الأحيان كمؤشر من المؤشرات العامة فى قياس القيم، إلا أنه فى أحيان أخرى لا يكون كذلك، حيث إن كثيرًا من أنماط

---

(٣٠) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص ص: ٥٤ - ٥٥.

(٣١) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ص: ٥٠٥ - ٥٠٦.

السلوك التى يصدرها الفرد وهو بصدد التعامل مع المواقف الاجتماعية المختلفة، تعكس ما هو مرغوب فيه اجتماعيًا، أى وفقًا لما تحدده الثقافة. ولكنها لا تعكس ما يتمثله الفرد من قيم جديره بإهتمامه، أو قد لا تعكس إتجاهه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن كثيرًا ما يتسق الفعل مع طبيعة الأدوار التى يشغلها وما تمليه عليه من أنماط متميزه من السلوك والقيم أكثر من إتساقه مع ما يتمثله الفرد من قيم خاصة.

بيد أننا من المنظور السوسيولوجى، نرى أنه طالما أن السلوك يعكس القيم الثقافية التى تنطوى عليها ثقافة المجتمع، فإنه يعد مؤشرًا صادقًا يمكن الاعتماد عليه فى التعرف على ثقافة المجتمع وقيمه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإننا على المستوى الامبيريقى نستطيع أن نعتمد على السلوك والاتجاهات كمؤشرين للقيم، وبذلك نتجنب أى نقص أو قصور فى تفسيرنا وتحليلنا للقيم. ولكن لابد أن نضع نصب أعيننا أن السلوك ليس هو القيم، ولكنه يعد مؤشرًا نستدل عليها من خلاله.

الاتجاه الرابع: القيم من خلال مؤشرى الاتجاهات والسلوك:

عندما وجهت سهام النقد إلى العلماء الذين ذهبوا إلى دراسة القيم من خلال مؤشر الاتجاهات، ومؤشر السلوك، رأى البعض ضرورة البحث عن طريقة أخرى يتجنبون بها الانتقادات التى وجهت إلى هذه الاتجاهات السابقة. ومن هنا اتجهوا إلى الجمع بين الاتجاهين فى دراسة القيم. وهذا يعنى أننا نستطيع دراسة القيم والتعرف عليها من خلال مؤشرى الاتجاهات والسلوك. ومن أهم التعريفات فى هذا الصدد، والتى تعتبر نماذج لهذا الاتجاه ما يلى:

(أ) **تعريف رايش**: يذهب إلى أن القيم أكثر تجريدًا وأقل نوعية من الاتجاهات، فوجود إتجاه لدى فرد معين، إنما يعنى وجود شىء ما يرتكز عليه هذا الاتجاه، والأمر ليس كذلك بالنسبة للقيم. كما أن القيم تقف كمعايير أو محددات أو مثل يجاهد الفرد من أجلها. ووجهة نظر رايش تشير إلى تضمين مؤشر آخر إلى جانب الاتجاهات وقد إرتأه فى الفعل، ومن ثم فإن الاتجاهات والفعل بالنسبة لرايش هما نتاج توجيهات القيم. فالفرد الذى يتبنى قيمة المساواة على سبيل المثال - كما يقول رايش - يكون تبنيه لهذه القيمه متضمنًا ما يأتى:

(ا) اتجاه إيجابى حيال الزنوج، والسلوك بشكل يتسق مع هذا الاتجاه.

(ب) اتجاه إيجابى حيال المرأة والسلوك بما لا يتعارض مع ذلك[٣٢].

(ب) تعريف إلينسون: يذهب إلى أن القيم هى تلك الأفكار التى تعبر عما هو جدير بالرغبة والاهتمام، ومن ثم فإنها تمثل بالنسبة للفرد مادته فى الحياة اليومية من عمل وزواج وحياة اجتماعية وخطط للمستقبل. وبحكم هذا التأثير للقيم كما يقول إلينسون تتحدد خطة عمل كل فرد سواء عبر عن ذلك لفظيًا (اتجاه) أو عبر عنها فى شكل ممارسة لأنشطة سلوكية[٣٣].

(جـ) تعريف جيلفورد: يحدد القيمة إجرائيًا مشيرًا إلى إمكانية دراستها، إما من خلال السلوك وما ينطوى عليه من إقدام و إحجام عن أنشطة معينة، و من خلال ما يعبر عنه الفرد من تفضيل لجوانب معينة من الحياة[٣٤].

والواقع أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من تعريفات للقيم، سوف يجد أنها ركزت على ضرورة الاعتماد على مؤشر الاتجاه ومؤشر السلوك معًا عند تحليل ودراسة القيم، وذلك لأن القيم تفصح عن نفسها من خلال اتجاهات الأفراد وسلوكياتهم، أى أنها تعبر عن نفسها بطريقة لفظية أو فيما يصدره الفرد من سلوك. وهذا أمر له وجاهته، لأنه يشير إلى ضرورة الاعتماد على أكثر من مؤشر فى قياس القيم بقصد تحقيق الصدق والتعبير عن القيم بطريقة واقعية صادقة.

الاتجاه الخامس: القيم من خلال التصريح المباشر بها:

يرى أصحاب هذا الاتجاه أنه لا ينبغى الاعتماد على مؤشرات السلوك والاتجاهات فى قياس القيم، طالما أن القيم مفاهيم تختص بغايات يسعى الفرد إلى تحقيقها، وأنها تمثل ما هو مرغوب فيه شخصيًا او اجتماعيًا. ومن هذا المنطلق ينبغى التعرف على القيم من خلال معرفة الغايات المرغوب فيها والمفضلة، والتى يصرح الأفراد بها

---

(٣٢) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص: ٥٦ - ٥٧.

(٣٣) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص: ٥٨.

(٣٤) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص: ٥٨.

مباشرة. ويعتبر روكيتش Rokeach من أهم ممثلي هذا الاتجاه، وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم أفكار وإسهامات روكيتش فى هذا الصدد.

١ - تعريف روكيتش للقيمة: يذهب إلى أن القيمة معتقد واحد مستمر يحمل فى طياته تفضيلاً شخصيًا أو اجتماعيًا لغاية معينة من غايات الوجود. ويوضح وجهة نظره هذه بقوله: أننا عندما نقول أن لدى إنسان أو شخص ما قيمة، فهذا يعنى أن لديه اعتقاد دائم بأن هناك نوعًا معينًا من السلوك يعتبر مفضلاً شخصيًا أو اجتماعيًا على أنواع السلوك البديلة. وتصبح هذه القيمة عن وعى أو بدون وعى مستوى أو معيار لإرشاد الفعل وتوجيهه، وتوجيه اتجاهات الفرد نحو الأشياء والموضوعات، وفى تبرير أفعال واتجاهات الشخص نفسه أو أفعال الأخرين. وهكذا فالقيمة مستوى أو معيار يؤثر فى اتجاهات وأفعال الأفراد فى المجتمع. ويتفق هذا المعنى للقيم عند روكيتش مع تعريف كليد كلاكهون وبروستر سميث وروبن ويليامز[٣٥].

٢ - يذهب روكيتش إلى أن القيم تنطوى على عناصر معرفية ووجدانية وسلوكية فهى معرفية من حيث أنها تبصرنا بما هو مرغوب فيه، ووجدانية من حيث أنها تجعل الفرد يشعر بجوانب انفعالية ووجدانية تجاه ما هو مرغوب فيه أو مرغوب عنه، وهى سلوكية من حيث أنها معيار يرشد الفعل والأحكام، أى أنها محدد من محددات السلوك الانسانى[٣٦].

٣ - يرى روكيتش أن هناك نوعين من القيم يرتبطان ببعضهما البعض وظيفيًا وهما القيم النهائية وهى القيم التى تمثل غاية فى حد ذاتها، مثال ذلك قيمة الأمانة والمساواة والحرية والسعادة، وقيم وسيطة وهى القيم التى تمثل أدوات ووسائل نستخدمها فى الوصول إلى الغايات المبتغاه (القيم النهائية)[٣٧]

---

(٣٥) Rokeach Milton, Attitudes, Values and Beliefs, San Francisco, jassey Bass, 1970, pp: 159 – 160

(٣٦) Ibid, pp: 157 – 160

(٣٧) Ibid, pp: 160 – 161

٤ - يفرق روكيتش بين القيم والاتجاهات، وتتمثل أهم الفروق بينهما من وجهة نظر روكيتش فيما يلى:

(أ) القيمة عبارة عن معتقد واحد يتعلق بما هو مرغوب فيه، يرشد الفعل والأحكام بينما يشير مصطلح الاتجاه إلى تنظيم يتكون من عدة معتقدات تتركز حول موضوع وموقف معين وشيء محدد (مادى أو اجتماعى أو معنوى) ويجعل الفرد يميل إلى الاستجابة بطريقة مفضلة(٣٨).

(ب) يتركز الاتجاه حول موقف أو موضوع معين، أما القيمة فهى أكثر عمومية(٣٩).

(جـ) إن الفرد يمتلك عددًا قليلا من القيم، ربما لا يتعدى العشرات، بينما تصل الاتجاهات إلى الآلاف(٤٠).

(د) إن مفهوم القيمة أكثر دينامية من الاتجاهات، حيث ترتبط القيم بالدافعية، أى أنها تنطوى على مكون حافزى، بالإضافة إلى مكوناتها المعرفية والعاطفية والسلوكية، فى حين أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للاتجاهات. كما تمثل القيم محددًا للسلوك والاتجاه، وهذا ما لا يتوفر فى الاتجاه(٤١).

والواقع أن المتأمل فيما قدمه روكيتش من إسهامات فى دراسة القيم، سوف يجد أن وجهة نظره تتركز حول الربط بين القيم والغايات المرغوب فيها، أى التى يفضلها الأفراد فى المجتمع، وأن التعرف على القيم يتم من خلال الوقوف على هذه الغايات التى يسعى الأفراد إلى تحقيقها، وليس من خلال الاتجاهات والسلوك، كما يذهب أصحاب الاتجاهات السابقة. وقد قام روكيتش بوضع مقياس عرف بمقياس روكيتش يتضمن قائمتين؛ القائمة «أ» وتحوى ثمانى عشرة قيمة نهائية والقائمة «ب» وتحوى

---

(٣٨) ibid, pp: 159-160

(٣٩) ibid, p: 160

(٤٠) ibid, p: 157

(٤١) ibid, p: 162

ثمانى عشرة قيمة وسيطة. وكان يطلب من المبحوث أن يرتب القيم فى كل قائمة حسب أهميتها بالنسبة له. ومن المفترض أن هذا الترتيب يعكس قيم الأفراد، إلا أننا نرى أن هناك بعض المآخذ التى يمكن توجيهها إلى روكيتش فى هذا الصدد أهمها ما يلى:

(أ) لقد عارض روكيتش استخدام مؤشرات الاتجاهات والسلوك فى قياس القيم، وقدم لنا بديلا وهو قياس القيم من خلال الغايات المرغوب فيها شخصيًا أو اجتماعيًا. ولكنه بذلك قدم لنا مفهومات مجردة لا يمكن التعامل معها إجرائيًا وإمبيريقيًا بطريقة محددة، لأن مفهوم الغايات كما استخدمه روكيتش يبدو فضفاضًا.

(ب) يذهب روكيتش إلى ضرورة الاعتماد فى قياس القيم على التصريح المباشر بها، وليس من الضرورى اللجوء إلى الاتجاه أو السلوك الفعلى. ولكننا لا نتفق مع روكيتش فى ذلك بشكل مطلق، وذلك لأن هناك من القيم ما يكون ضمنيًا، ولا يمكن التصريح به، وهنا ينبغى اللجوء إلى مؤشرات أخرى تُفصح القيم من خلالها عن نفسها.

(جـ) يذهب روكيتش إلى ضرورة الاعتماد على الغايات المرغوب فيها والتى يسعى الأفراد إلى تحقيقها، فى التعرف على القيم، ولكننا نميل إلى أن ننبه روكيتش إلى أننا بمعرفتنا للغايات التى يسعى الأفراد إلى تحقيقها، نكون قد تعرفنا على القيم بطريقة مجردة ولفظية، ولكن لا نستطيع فى هذه الحالة أن نجزم بأن هناك إتساقًا بين هذه الغايات والواقع الفعلى. أو بعبارة أخرى لا يمكن فى هذه الحالة أن نكون متأكدين بأن السلوك الفعلى للفرد يعكس حقيقة هذه الغايات وهنا يكون اللجوء إلى الفعل ضرورة لا مندوحة عنها.

(د) يعتمد روكيتش فى مقياسه للقيم على ترتيب الأفراد للقيم حسب أهميتها بالنسبة لهم، وذلك فى إطار القيم التى إحتواها مقياس روكيتش. وهنا ننبه روكيتش إلى أن الفرد يرتب القيم فى إطار المقياس فقط، وذلك حسب أهميتها له. ولكن قد يكون هناك الكثير من القيم التى يهتم بها الفرد والتى لم يحتويها المقياس، وبذلك لا يعبر المقياس عن كل القيم ذات الأهمية بالنسبة للأفراد.

(هـ) يمكن القول أنه بالرغم من الانتقادات التى وجهناها إلى روكيتش، إلا أننا نسلم بحقيقة هامة مفادها أن روكيتش قد قدم لنا أسلوبًا آخر يمكن إضافته إلى الأساليب والمؤشرات الأخرى فى مقياس القيم. ونحن نرى أن هذا الأسلوب أو المؤشر يمكن إستخدامه فى قياس القيم الصريحة لأنه لا يتسق وطبيعة القيم الضمنية.

الاتجاه السادس: القيم كمثل ثقافية وتوجيهات قيمية:

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أنه يمكن دراسة القيم وتحليلها والتعرف عليها من خلال فهم الثقافة وأنماطها وأشكالها، وأن القيم تمثل مجموعة المثل الثقافية والتوجيهات القيمية والمقاييس التقييمية، والمستويات الثقافية المشتركة التى فى ضوئها يستطيع الفرد والجماعة الحكم على السلوك وتطبيق الجزاءات وتقدير الموضوعات والاتجاهات الأخلاقية أو الجمالية أو المعرفية. كما تعمل هذه المثل والموجهات القيمية كقوى دافعة للفرد والجماعة داخل إطار الثقافة، وتعبر هذه القيم والمثل عن نفسها من خلال الرموز الثقافية. ومن الملاحظ أن هذا الاتجاه أكثر شيوعًا وانتشارًا بين علماء الأنثروبولوجيا الذين استخدموا مفهوم القيمة، وقاموا بدراسات وتحليلات مباشرة للقيم. وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر: روث بندكت، وألفريد كروبر، وأبلر، وكليد كلاكهون، وفريد ستروتبك، وفلورانس كلاكهون، ووليام إيكهارت، وإيثيل. م. ألبرت. وسنلقى الضوء فيما يلى على بعض التعريفات التى يمكن اعتبارها نماذج لهذا الاتجاه.

(أ) تعريف كليد كلاكهون: يذهب إلى أن القيم تمثل تصورًا صريحًا أو ضمنياً يميز الفرد أو الجماعة ويحدد ما هو مرغوب فيه، ويؤثر فى اختيار الطرق والأساليب والوسائل والأهداف الخاصة بالفعل(٤٢). ولقد أشار كلاكهون فى شرحه لهذا المفهوم إلى أن فكرة المرغوب فيه تعتبر حجر الزاوية فى مفهوم القيمة.

(ب) تعريف إثيل. م. ألبرت: يذهب إلى أن حقائق القيمة هى نفسها المقاييس التقييمية النهائية، وأن القيم تتضمن فى الأفعال التقييمية. وهذا يعنى أن القيم تمثل

(٤٢) David. L. Sills. op. cit. p: 283

مستويات تقييمية تؤثر فى تقييمنا لكل ما يدور حولنا، وتوضح لنا ما ينبغى أن يُنظر إليه كشىء مرغوب فيه[٤٣].

(جـ) تعريف وليام إيكهارت: يذهب إلى أن القيم هدف أو مستوى قياسى للحكم على الأشياء وينظر إليه داخل الثقافة باعتباره مرغوبًا فيه. وهكذا يتفق مع إثيل. م. ألبرت الذى أوضح فى تحليله للقيم وأنساق القيم فى دائرة معارف العلوم الاجتماعية أن القيم متميزة عن السلوك، لأنها تمثل نسقًا من المقاييس الذى من خلاله يتم الحكم على السلوك وتطبيق الجزاءات. ولقد استخدم إيكهارت طريقة تحليل المضمون بغية الكشف عن القيم الفاشية التى عملت كقوى دافعة فى الدول الفاشية[٤٤].

والواقع أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه من تعريفات للقيم، سوف يجد أنها ركزت على إبراز حقيقة هامة مؤداها: أن مفهوم المرغوب فيه هو حجر الزاوية فى تحديد مدلول القيم، وأن الثقافة هى المجال الذى من خلال دراسته يمكننا الوقوف على القيم وتحليلها. وهذا أمر له وجاهته، وذلك لأن القيم هى التى تحدد لنا ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه، أى أنها هى التى تحدد لنا ما ينبغى فعله وما لا ينبغى فعله، كما أنها مستويات قيمية نحكم من خلالها على كل ما حولنا من مكونات الثقافة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه قد أصاب كبد الحقيقة عندما أشار إلى أهمية فهم القيم من خلال الثقافة، وذلك لأننا لا نستطيع فهم السلوك والقيم التى تشكل هذا السلوك إلا فى ضوء الاطار الاجتماعى الثقافى لهذا السلوك، أى أنه لا يمكن فهم السلوك والقيم بمنأى عن هذا السياق الاجتماعى والثقافى. وهذا هو ما ينادى به أصحاب الاتجاه التأويلى فى تفسير السلوك الانسانى.

الاتجاه السابع: القيم كمعايير:

يناظر أصحاب هذا الاتجاه القيم بالمعايير، أى أن القيم فى نظرهم عبارة عن

---

(٤٣) David. L. sills. op. cit. pp: 283-284

(٤٤) Pat Duffy Hutcheon, op. cit. pp: 174-175

مجموعة المعايير والقواعد السلوكية التى يصوغ الأفراد سلوكهم وفقًا لها. وهذا معناه أن القيم فى نظرهم تعنى أن الأفراد فى المجتمع يعملون وفقًا لمقنن يكررونه ويرغبون فيه لأنهم يريدون الاتساق معه، وإلا وقعوا تحت طائلة الجزاءات المقررة. ويذهب كولب Kolb إلى أنه حتى عام ١٩٦٠ عى الأقل، كان أهم إنجاز فى دراسة القيم هو استخدام القيم بمعنى معايير الجماعة الموضوعية، وكان ذلك ردًا على الدراسات التى استخدم فيها كل من George Herbert Mead, Ellsworth Faris القيم كاتجاهات فى عشرينيات هذا القرن بقصد التأكيد على الجوانب الذاتية فى القيم(٤٥).

والواقع أن المتأمل فيما يذهب إليه هذا الاتجاه، سوف يدرك أنه يربط بين القيم والمعايير ويعتبرهما شيئًا واحدًا. بيد أننا نتفق مع Robin. M. Williams فى أن القيم ليست مثل المعايير فى علاقتها بالسلوك. فالمعايير قواعد للسلوك تحدد ما ينبغى فعله وما لا ينبغى فعله من الفاعلين فى ظروف معينة، وذلك من خلال أنماط وقواعد محددة. أما القيم فهى مستويات لما هو مرغوب فيه، وهى مستقلة تقريبًا عن الظروف الخاصة. وهذا من ناحية أخرى فإن القيمة قد تكون إطارًا مرجعيًا لكثير من المعايير المحددة، وربما قد يكون معيار «محدد» بمثابة تطبيقات لعدة قيم منفصلة فى نفس الوقت. فمثلا قد نجد قاعدة سلوكية مؤداها: أن الأستاذ لا ينبغى أن يظهر تحيزًا فى إعطاء الدرجات لتلاميذه، وهذه القاعدة بلا شك تعكس مجموعة قيم مثل المساواة والأمانة والانسانية. وفى نفس الوقت قد نجد قيمة واحدة مثل قيمة المساواة تدخل فى تشكيل العديد من المعايير الاجتماعية المنظمة للعلاقات الاجتماعية مثل العلاقة بين الزوج والزوجة وعلاقة الأخ بأخيه وعلاقة الأستاذ بالتلميذ(٤٦).

الاتجاه الثامن: القيم كمعتقدات:

ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى القيم بإعتبارها معتقدات يتحدد من خلالها اتجاهات الفرد، وما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه. وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من

---

(٤٥) pat Duffy Hatcheon, op. cit, p: 174

(٤٦) David. L. sills, op. cit, p: 284.

العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر: ريتشارد موريس، وميلتون أولبرخت، وكريتش، وكرتشفيلد وبلاش. ومن أهم التعريفات التى قيلت فى هذا الصدد، تعريف كريتش وكرتشفيلد وبلاش ومؤداه: أن القيم فى نظرهم معتقد يتعلق بما هو جدير بالرغبة، ذلك المعتقد الذى يملى على الفرد مجموعة من الاتجاهات المجسمة لهذه القيمة. فالفرد الذى يتبنى قيمة العين بالعين والسن بالسن، كما يقول كريتش وزملاؤه، إنما يكشف عنها من خلال بعض الاتجاهات المعينة، مثل الاتجاه حيال عقوبة الاعدام(٤٧).

ومن العرض السابق - والموجز - لبعض الاتجاهات التى حاولت تحديد مدلول القيم وعرض أهم مؤشرات قياسها، يمكننا أن نخلص إلى عدة مستخلصات رئيسية تفصح عنها هذه الاتجاهات على النحو التالى:

١ - إن المتأمل فيما قدمناه من اتجاهات فى تحديد مدلول القيم سوف يدرك أنه ليس هناك إتفاق على مدلول محدد للقيم، ولكن ما هناك هو العديد من التعريفات المتباينة التى تعكس وجهات نظر متعددة ومتباينة. ويرجع هذا التباين إلى اختلاف اتجاهات العلماء والمفكرين فكل منهم ينطلق من منظور فكرى يختلف عن منظور الآخرين. فهناك الفلاسفة الذين ينطلقون من المنظور الفلسفى ويصورون القيم كمثل وأشياء مجردة تتجاوز المكان والزمان، وهناك علماء النفس الذين ينطلقون من المنظور السيكولوجى ويركزون على إبراز الجوانب الذاتية فى القيم، وهناك علماء الاجتماع الذين ينطلقون من المنظور السوسيولوجى، ويركزن على إبراز الجوانب الاجتماعية للقيم، وهناك علماء الأنثروبولوجيا الذين يركزون على الكشف عن الجوانب البنائية والثقافية للقيم. والواقع أن هناك حقيقة هامة مؤداها: أن هذا الاختلاف البين الذى تُفصح عنه هذه الاتجاهات يرجع كما قلنا إلى اختلاف المنطلقات الفكرية للعلماء. ولكن ينبغى أن ننظر إلى هذا التباين الفكرى والتباين فى تحديد مؤشرات قياس القيم على أنه اختلاف مفيد وإيجابى لأنه فى النهاية سيساعدنا على دراسة القيم دراسة إمبيريقية تعكس الوضعية الاجتماعية الحقيقية للقيم، وينأى بنا عن الوقوع فى الأخطاء التى تنجم عن إنغلاق الباحث وتقوقعه داخل إتجاه فكرى واحد.

(٤٧) محيى الدين أحمد حسين، المرجع السابق، ص: ٤٥.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن تعدد الاتجاهات الفكرية وتكامل الدراسات الانسانية فى تحليل القيم من شأنه الكشف عن الأبعاد المتعددة لظاهرة القيم.

٢ - يذهب البعض من العلماء والمفكرين إلى أن القيمة - صفة كامنة فى الأشياء نفسها- شأنها فى ذلك شأن سائر الصفات الأخرى، فمثلا إذا قلنا أن هذه القصيدة الشعرية جميلة أو أن هذا السلوك خير، أو أن هذه الفكرة حق. فإننا نقول ذلك لأن هذه السمات التى تتصف بها هذه الأشياء كامنة فى الأشياء نفسها، وليست صفات نخلعها بأنفسنا على الأشياء. وهذا معناه أن القيم المثلى حقائق موضوعية لا قبل للانسان بتغييرها فالحق حق بالنسبة للناس جميعًا، والجميل جميل والخير خير بالنسبة لهم جميعًا، وبذلك يمكن للثقافة الانسانية كلها أن تتوحد تحت مجموعة واحدة من القيم.

٣ - يذهب البعض من العلماء والمفكرين إلى أن القيمة لا تكمن فى الأشياء والموضوعات لأنها ليست خاصية الشيء نفسه، بل هى علاقته بهدف أو بغرض إنسانى. وهذا يعنى أنه ليست هناك قيمة بمنأى عن الحياة الإنسانية، لأن الذات الانسانية هى التى تلعب دورًا فى تحديد قيمة هذا الشيء. ولاشك فى أن وجهة النظر هذه مناوئة لوجهة النظر التى ترى أن القيم خصائص كامنة فى الأشياء. بيد أننا نرى أن القيمة لا يمكن أن تكون فى الشيء الموصوف وحده بدون الذات الانسانية، ولا هى فى الذات الانسانية وحدها دون الشيء الموصوف. بل ما نخبره فى الواقع هو أن القيمة مُحصلة التفاعل الدينامى بين الطرفين (الإنسان والأشياء والموضوعات)، ووجهة النظر هذه ترتكز على التكامل بين الانسان والاشياء الكائنة فى الواقع الاجتماعي. وهذه نظرة كتب لها الذيوع والانتشار، ذلك لأن القيم لا يكون لها معنى كاملًا إلا إذا تفاعل الطرفان، أى الانسان الذى يقيم والشيء الذى ينطوى على قيمة تجعل الانسان يستغلها فى إشباع حاجياته ورغباته، أى تجعل الشيء موضع اهتمام الانسان.

٤ - هناك حقيقة هامة ينبغى ألا يغرب عنها البال مؤداها: أن القيم تتسم بالدينامية والنسبية الثقافية، وهذا يعنى أن القيم ليست إستاتيكية دائمًا، ولكنها متغيره

ومتباينة باختلاف الزمان والمكان. فما يعتبر فى مجتمع ما حقا وخيرًا، قد ينظر إليه مجتمع آخر على أنه باطل وشر. كما أن هذا الحق والخير يختلف باختلاف الزمان فمثلًا كان الحق ذات يوم بالنسبة لشكل الأرض هو أنها منبسطة ثم تغير فى قوم آخر ليصبح كرويًا، وكان يظن بالأرض ذات يوم أنها ثابتة فى مكانها وتدور حول أفلاك السماء جميعًا ثم تغير هذا فى يوم آخر ليصبح أنها تدور حول الشمس كسائر إخواتها من كواكب المجموعة الشمسية، وهكذا. ويصور لنا المثل الانجليزى حقيقة نسبية القيم وتباينها بتباين الثقافات بقوله «إن رذائل بيكادلى هى فضائل بيرو» فالحرية الجنسية التى عرف بها حى بيكادلى فى لندن، وسمى من أجلها حى الرذيلة هى السلوك المعيارى الشائع الذى يجب اتباعه فى جمهورية بيرو بأمريكا الجنوبية.

٥ – يكاد يجمع العلماء على أننا نستطيع أن نتعرف على القيم من خلال مؤشرات محددة. ولكنهم يختلفون فى طبيعة هذه المؤشرات، فقد تكون السلوك أو الاتجاهات أو المعايير أو المثل أو المعتقدات أو الاهتمامات والحاجات والغايات المرغوب فيها الصريحة والضمنية. هذا بالإضافة إلى أن لكل منهم مبرراته فى استخدام المؤشر الذى يعتمد عليه فى قياس ودراسة القيم إمبيريقيًا.

٦ – كان القاسم المشترك بين العديد من الاتجاهات آنفة الذكر إبراز حقيقة هامة مفادها: أن القيم تمثل محددًا هامًا من محددات السلوك، وأنها لب الثقافة الانسانية كما أن مفهوم المرغوب فيه هو حجر الزاوية فى تحديد مدلول القيم، وهذا أمر له وجاهته ، ذلك لأن القيم هى التى تحدد لنا ما هو مرغوب فيه ومرغوب عنه، وأنها مستويات قيمية نحكم من خلالها على كل ما حولنا من مكونات الثقافة، وتوجه تفضيلاتنا الاجتماعية.

٧ – كان القاسم المشترك بين العديد من الاتجاهات السابقة، ولا سيما السوسيولوجية والأنثروبولوجية والسيكولوجية الاهتمام بإبراز الأبعاد الاجتماعية للقيم، أى التركيز على الكشف عن الدور الذى يلعبه المجتمع فى تشكيل وخلق القيم الاجتماعية التى تنشأ من خلال تفاعل أفراد المجتمع، ذلك المجتمع الذى هو صانع القيم الانسانية التى تترك بصماتها على كافة مكونات البناء الاجتماعى، وتتأثر به فى

نفس الوقت، أى أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم كنسق من الأنساق الاجتماعية والأنساق الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى.

٨ - أبرزت بعض التعريفات ولا سيما التعريفات السوسيولوجية والأنثروبولوجية حقيقة هامة مؤداها: أن القيم هى مفتاح فهم الثقافة ، وأننا لا نستطيع فهم القيم والسلوك إلا فى داخل الأطار الاجتماعى الثقافى للمجتمع. كما كشفت بعض هذه الاتجاهات عن أن القيم قد تكون وسيلة أو أداة يستخدمها الانسان بقصد تحقيق غاياته المبتغاه فى المجتمع. ولكن إلى جانب هذه القيم الوسيطة توجد قيم نهائية يسعى إليها الفرد فى حد ذاتها ويحتضنها، وتنعكس فى أنماطه السلوكية. وهذا معناه أن القيم التى يتبناها الفرد يمكن تصنيفها إلى نوعين من القيم، قيم نهائية تطلب لذاتها وقيم وسيطة تستخدم لتحقيق القيم النهائية.

٩ - كان القاسم المشترك بين هذه الاتجاهات جميعًا هو أن مفهوم القيم ينطوى على سمة الانتقائية والاختيار، أى أن القيم توجه الفرد فى اختيار البدائل والتفضيلات فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سواء بالنسبة لأهداف الفعل أو أساليب ووسائل تحقيقه. وأن هناك صلة وثيقة بين الاتجاهات والقيم، فالقيم الثقافية تلعب دورًا أساسيًا فى تشكيل اتجاهات الأفراد نحو الأشياء والموضوعات، وبالتالى تحدد سلوكهم الفعلى. وهكذا تنطوى القيم على جوانب وأبعاد متعدده (جوانب معرفية ووجدانية وسلوكية) كما أنها تتضمن جوانب دافعية بمعنى أنها تشكل الدافع إلى الإنجاز. كما أن القيم تنتظم فى بناء هرمى بمعنى أن القيم ليست ذات درجة واحدة من الأهمية، ولكن هناك قيما تحتل مركز الصدارة ولها الأولوية ثم تليها قيم أخرى، وهكذا. هذا بالإضافة إلى أن القيم تعبر عن نفسها بالرموز الاجتماعية، حيث أننا نجد أن كل ثقافة تعبر عن القيم التى يتبناها أفرادها من خلال الرموز الاجتماعية.

صفوة القول... أنه من الضرورى أن تكون المعالجة العلمية للقيم شاملة وتكاملية حتى يمكن الكشف عن كل أبعادها ومكوناتها. كما ينبغى على الباحثين والمهتمين بتحليل القيم ودراستها ألا يعتمدوا على مؤشر واحد فى قياسها، بل ينبغى استخدام العديد من المؤشرات التى تمكنهم من دراستها والتعبير عنها بشكل صادق. وفى ضوء

التعريفات والاتجاهات والأبعاد الأساسية آنفة الذكر، يمكننا أن نصل إلى التعريف التالى لمفهوم القيم يكون موضحًا لأبعادها، ويتلخص فى ان:

القيم عبارة عن تصورات ومفاهيم دينامية صريحة أو ضمنية، تميز الفرد أو الجماعة، وتحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيًا، وتؤثر فى اختيار الأهداف والطرق والأساليب والوسائل الخاصة بالفعل. وتتجسد مظاهرها فى اتجاهات الأفراد والجماعات، وأنماطهم السلوكية، ومثلهم ومعتقداتهم ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية. وترتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعى تؤثر فيها وتتأثر بها.

٢ - **النسق القيمى**: لا شك أن لكل ثقافة نسقها القيمى المتميز الذى يفصح عن نفسه من خلال مظاهر عديدة. وينطوى هذا النسق على القيم الظاهرة والضمنية. ولا يعكس النسق القيمى لنا قيم فرد بعينه، ولكنه عبارة عن إطار تجميعى يضم مجموعة القيم المتنوعة للأفراد والجماعات كعناصر ومكونات متكاملة معًا ومكونة لنسق واحد. مثال ذلك ما نجده عند شعوب الرعاة فى أفريقيا، حيث تلعب الماشية دورًا أساسيًا فى تشكيل نسق القيم فى كل مجالات الحياة العسكرية والسياسية وقواعد الإرث والجوانب الغذائية والحياة العائلية. ونظرًا لمعالجتنا التفصيلية لمفهوم القيم، فسنكتفى فى هذا المقام بتوضيح مدلول مفهوم النسق القيمى الذى يتلخص فى أن:

النسق القيمى عبارة عن نموذج منظم ومتكامل من التصورات والمفاهيم الدينامية الصريحة أو الضمنية، يحدد ما هو مرغوب فيه اجتماعيًا، ويؤثر فى اختيار الأهداف والطرق والأساليب والوسائل الخاصة بالفعل فى جماعة أو مجتمع ما. وتتجسد مظاهره فى اتجاهات الأفراد والجماعات، وأنماطهم السلوكية ومثلهم ومعتقداتهم، ومعاييرهم ورموزهم الاجتماعية. ويرتبط ببقية مكونات البناء الاجتماعى يؤثر فيها ويتأثر بها.

بعد أن استعرضنا المفهومات الأساسية فى هذا المقام، يجدر بنا أن نلقى الضوء على بعض المفاهيم المرتبطة بهذه المفهومات الأساسية، والأخرى المشابهة حتى يمكننا إزالة الخلط بين المفهومات. وتتمثل أهم المفهومات فيما يلى:

(أ) توجيه قيمى Value – orientation : قيمة يرتبط بها الفرد، وتؤثر على

سلوكه. وقد فرق بعض المؤلفين بين التوجيه القيمى والقيمة على أساس أن الأول يركز على الفرد، بينما تشير القيمة إلى جماعة، ولذلك يمكن أن يقال أن أعضاء جماعة معينة يشتركون فى قيمة ما. ومع ذلك فإن تلك القيمة لا تحمل نفس الأهمية عند جميع أعضائها. ولكن إذا أشير إلى قيمة متصلة بشخص معين من الجماعة، أى عندما ينصب التأكيد على وجهة نظر فرد معين بدلاً من الجماعة ككل، فيستخدم مصطلح التوجيه القيمى[٤٨].

(ب) حكم قيمى Valne judgment : حكم على ما هو مرغوب أو مفضل، وتعتبر الأحكام القيمية ضرورية فى كل الأنشطة الانسانية مالم تؤد إلى النزعات القطعية أو الدو جما طيقية. وجدير بالذكر أن الأحكام القيمية لا تعتبر ملفوظة فى علم الاجتماع إلا إذا استبعدت الحقائق المتاحة أو تجاهلتها. هذا وتؤثر أحكام القيمة فى العلم فى اختيار مشكلات البحث وفى التطبيق العملى للنتائج العلمية. وإذا كان المنهج العلمى يهتم باستمرار بالتأكيد على الموضوعية، فإن ضبط الأحكام القيمية يتيح لعلماء الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى الذين ينتمون إلى أنساق قيمية مختلفة، الاتصال والتعاون معًا فى محاولة إثراء فهمنا للحياة الاجتماعية والعمل على تدعيمه باستمرار[٤٩].

(جـ) التقويم Evaluation : عملية نميل إليها كلنا بطبعنا، فالإنسان كما يقول كلايد كلاكهون – حيوان مقوم – فهو دائمًا أبدًا، وفى كل زمان ومكان يقوم الأشياء أى يصدر أحكامًا قيمية عليها. فهذا له قيمة وذاك ليس له قيمة، وهذا طيب وذلك خبيث، وهذا أحسن من ذلك[٥٠].

ولا تتم عملية التقويم فى فراغ، وإنما يقوم الفرد بها متأثرًا بالبيئة الاجتماعية التى يعيش فى إطارها، أى بالوسط الاجتماعى الذى ينشأ فيه، وما يتضمنه هذا الوسط من

---

(٤٨) محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، المرجع السابق، ص: ٥٠٥.
(٤٩) المرجع السابق، ص ص: ٥٠٤ – ٥٠٥.
(٥٠) فوزية دياب، المرجع السابق، ص: ٤٤.

نظم اجتماعية، وتقاليد وعرف وعادات إجتماعية وأنماط سلوك تم انتقاؤها واستقرارها فى سياق تاريخ الجماعة، وأصبحت جزءًا من التراث الثقافى وثقافة المجتمع. وبعبارة أخرى، يعتبر التقويم - عملية اجتماعية - يمارسها الفرد فى المجتمع ويكتسبها من خلال المجتمع الذى يحدد للفرد كيف ينظر إلى الأشياء وكيف يحكم عليها، وكيف يخلع عليها القيم، تلك القيم التى ترتبط إرتباطًا عضويًا بتقدم المجتمع.

(د) المعايير Norms: يذهب Robert Bierstedt إلى أن المعايير هى قواعد للسلوك فى مواقف معينة، أى أنها قواعد أو مستويات تحكم سلوكنا فى المواقف الاجتماعية التى تشارك فيها، كما أنها توقعات مجتمعية (من قبل المجتمع). أى أن المجتمع يتوقع منا أن نتوافق مع هذه القواعد السلوكية سواء كنا نفعل ذلك بالفعل أم لا. وبهذا المعنى تكون المعايير تحديدًا ثقافيًا يرشد سلوكنا وأداة أساسية فى الضبط الاجتماعى(٥١)

ثانيا: التنمية Development وتنمية المجتمع المحلى Community Development والتنمية الريفية Rural Development:

١ - التنمية: استحوذت - قضية التنمية - على اهتمام العلماء والمفكرين، وغدت البرامج والخطط الانمائية هى القاسم المشترك فى كل مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلدان العالم منذ الحرب العالمية الثانية. كما تصاعد الاهتمام بها، مع تصاعد حركات الاستقلال والتحرر الوطنى التى ساعدت على التخلص من نير الاستعمار الذى سعى دائمًا إلى تعضيد ودعم التخلف بالبلدان المتخلفة حتى تظل موردًا للمواد الخام، وسوقًا رائجة لتجارته، ومجالاً خصبًا لاستثماراته. كما اختلف العلماء فيما بينهم حول غايات التنمية، وفى ضوء ذلك تعددت وتباينت أنماط التنمية ومستوياتها. وأصبح من الضرورى على كل باحث قبل الخوض فى موضوعات

(٥١) Robert Bierstedt, The social order, Tata Mcgraw Hill publishing CO–LTD, New Delhi, 1970, p: 209



التنمية أن يحدد النمط والمستوى الذى يعمل فى إطاره، وأن يحدد مدلول التنمية الذى يستخدمه فى مشروعه أو دراسته العلمية. كما نتج عن ذلك أيضًا أن أصبح التراث السوسيو - اقتصادى للتنمية زاخرًا بالعديد من التعريفات التى تساهم فى تحديد مدلول التنمية. وسنحاول فيما يلى استعراض بعض هذه التعريفات حول مفهوم التنمية، محاولين فى نهاية المطاف إبراز أهم معالم ومقومات مفهوم التنمية، واستنباط تعريف للتنمية، يكون موضحًا ومحددًا لأبعادها.

(أ) **تعريف الدكتور محمد الجوهرى:** التنمية بشكل عام عملية تغير ثقافى دينامية (أى متصلة وواعية) وموجهة تتم فى إطار اجتماعى معين (بصرف النظر عن حجم هذا المجتمع). وترتبط عملية التنمية بازدياد أعداد المشاركين من أبناء الجماعة فى دفع هذا التغيير وتوجيهه وكذلك فى الانتفاع بنتائجه وثمراته. أى أن التنمية بهذا المعنى تنطوى على توظيف جهود الكل من أجل صالح الكل خاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت فى السابق من فرص النمو والتقدم[٥٢].

(ب) **تعريف الدكتور محمود الكردى:** التنمية هدف عام وشامل، لعملية ديناميكية تحدث فى المجتمع. ونجد مظاهرها فى تلك السلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب مكونات المجتمع. وتعتمد هذه العملية على التحكم فى حجم ونوعية الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى إستغلال ممكن فى أقصر فترة مستطاعة، وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع[٥٣].

(جـ) **تعريف الدكتور وفيق أشرف حسونة:** التنمية عملية ديناميكية تتكون من سلسلة من التغيرات الهيكلية والوظيفية فى المجتمع، وتحدث نتيجة للتدخل فى توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة للمجتمع، وذلك لرفع مستوى رفاهية الغالبية من أفراد

---

(٥٢) محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص: ١٤٤-١٤٥.

(٥٣) محمود الكردى، التخطيط للتنمية الاجتماعية - دراسة لتجربة التخطيط الاقليمى فى أسوان، دار المعارف، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص: ٧٢.

المجتمع عن طريق زيادة فعالية أفراده فى استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى. ويورد - نفس الكاتب - معنى آخر للتنمية حيث يقول: التنمية هى مفهوم عام ومعنوى يمكننا تحديده فى المجال السوسيولوجى على أنه عملية مستحثة induced progress تؤثر فى الركيزة التى تقود الانسان للمحافظة على قدرته فى التنبؤ بالنسبة للبيئة(٥٤).

(د) **تعريف jacobvener**: التنمية هدف لأسلوب التخطيط الاقتصادى، يتحقق باستغلال الامكانيات المتاحة للمجتمع، وذلك بغرض الوصول إلى أعلى نصيب لدخل الفرد عن طريق أقصى استخدام للموارد الاقتصادية الممكن استغلالها لصالح المجتمع(٥٥).

(هـ) **تعريف Cyril Belsaw**: التنمية هى عملية اجتماعية فى أساسها. ولكنها تستهدف فى آخر الأمر تحقيق زيادة تراكمية فى معدلات الاستهلاك بين أفراد المجتمع الذى تنفذ فيه أحد مشروعات التنمية(٥٦).

(و) **تعريف هوبهوس L. T. Hobhouse**: يذهب هوبهوس إلى أن التنمية مفهوم شامل ومعقد، حيث يشتمل على زيادة فى الانتاج، بحيث يؤدى ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة، والعدالة فى التوزيع ووفرة فى الخدمات لكل مواطن. كما تعنى أيضًا دعم العلاقات الانسانية باعتبار أن التنمية هى تنمية الناس فى علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع فى العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد. كما أنها حركة إرادية تعتمد على مزيد من الخبرة والتجربة والمعرفة والمهارة على أسس علمية ليعم الرخاء والرفاهية للشعوب.(٥٧)

---

(٥٤) محمود الكردى، المرجع السابق، ص: ٧١

(٥٥) محمود الكردى، المرجع السابق، ص ص: ٧١-٧٢.

(٥٦) أحمد بوزيد، التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، ٥-٨ مايو ١٩٧٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣، ص: ٨

(٥٧) L. T. Hobhouse, Social Development First Published, George Allen & Unwin Ltd, London, 1924, pp: 74-78.

من العرض السابق – والموجز – لبعض التعريفات التى حاولت إلقاء الضوء على مدلول مفهوم التنمية، نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم، لعل أهمها ما يلى:

(أ) إن التنمية مفهوم معنوى لعملية دينامية، موجهة أصلاً إلى الإنسان باعتباره العنصر البشرى الذى يساهم فى عملية تنمية المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه العملية – عملية التنمية – تهدف فى النهاية إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للانسان، أى أن الانسان هو وسيلة التنمية وهدفها.

(ب) إن التنمية لا تسعى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لطبقة أو لفئة أو لشريحة اجتماعية دون أخرى. ولكنها تنطوى على استغلال كافة إمكانات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية بطريقة رشيده من أجل صالح الكل، وخاصة تلك القطاعات والفئات الاجتماعية التى حرمت طويلاً من فرص التقدم والنمو. وهذا أمر له وجاهته، لأن التنمية ينبغى ألا توجه إلى فئة دون أخرى، ولكن ينبغى أن ينتفع الجميع بثمارها، وذلك لأن قصر الانتفاع بثمار التنمية على طبقة دون غيرها يؤدى إلى مزيد من التخلف، وتوسيع الهوة بين طبقات المجتمع وفئاته، وهذا أمر من شأنه أن يؤدى إلى الصراع الطبقى وتعضيده.

(جـ) إن التنمية عملية تغير ثقافى دينامية، تحدث فى إطار إجتماعى وثقافى معين. وهذا يعنى أن برنامج التنمية يهدف إلى إحداث تغيرات ثقافية داخل الاطار الاجتماعى الثقافى للمجتمع المراد تنميته. وتشمل هذه التغيرات، التغير فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية فى المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعنى أيضاً أننا عندما نكون بصدد صياغة برنامج إنمائى فينبغى أن تتم صياغة هذا البرنامج بالشكل الذى يتسق وطبيعة الاطار الاجتماعى الثقافى للمجتمع المراد تنميته وتطويره.

(د) تعتمد التنمية بصفة رئيسية على المشاركة الشعبية، وهذا يعنى ضرورة أن يساهم جميع أفراد وأعضاء المجتمع فى كل مراحل التنمية ابتداءً من التخطيط للتنمية

حتى آخر مراحل التنمية، وذلك حتى يأتى البرنامج الإنمائى مجسداً ومحققاً لأهداف الجماهير الشعبية، ومعبراً عن احتياجاتها الفعلية وآمالها وتطلعاتها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن المشاركة الشعبية هى السبيل إلى إتاحة الفرصة أمام الشعب لكى يساهم مساهمة فعالة فى صنع وتشكيل القرارات التى تتعلق بمناحى حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ.

(هـ) إن التنمية مفهوم شامل ومتكامل، أى أن التنمية لا تقتصر على جانب معين من جوانب البناء الاجتماعى، ولكنها توجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعى (الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتكنولوجية)، وذلك بغية تحقيق زيادة تراكمية فى معدلات الانتاج والدخل والاستهلاك. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها - أى التنمية - تسعى إلى زيادة معدلات النمو الاجتماعى، أى زيادة فى معدلات التعليم والرعاية الصحية والاسكان والرعاية الاجتماعية التى تساهم بفعالية فى نمو المجتمع.

(و) إن التنمية عملية إرادية وموجهة، أى أنها تتحقق من خلال تدخل المجتمع فى استغلال إمكانياته وموارده المتاحه والميسرة بطريقة رشيدة، أى أن التنمية تحاول جاهدة تحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة والعائد بأقل التكاليف فى أقصر وقت مستطاع.

وفى ضوء التعريفات والمقومات الأساسية آنفة الذكر، نصل إلى تعريف محدد للتنمية، يكون موضحًا ومحدداً لأبعادها، ويتلخص فى أن:

التنمية عملية دينامية متكاملة تحدث فى المجتمع من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها فى سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع. وتعتمد هذه العملية على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن فى أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

٢-تنمية المجتمع: ظهرت فكرة تنمية المجتمع فى عام١٩٤٤ عندما رأت سكرتارية اللجنة الاستشارية لتعليم الجماهير فى أفريقيا ضرورة الأخذ بتنمية المجتمع المحلى، واعتبارها نقطة البداية فى سياسة الحكومة. كما ألقى عليها الضوء فى عام ١٩٤٨ عندما أوصى المؤتمر الصيفى المنعقد بكمبردج Cambridge والخاص بالادارة الأفريقية بضرورة تنمية المجتمع المحلى، وحدد لها تعريفاً. وكذلك فى عام ١٩٥٤ عندما أوصى مؤتمر أشردج Ashridge بضرورة تنمية المجتمع المحلى وساهم فى تحديد مدلولها أيضاً.(٥٨)

هذا ولم تلبث أن نالت هذه الحركة اهتماماً خاصاً من الأمم المتحدة، ففى النصف الثانى من القرن العشرين بدأت هيئة الأمم المتحدة تهتم بدراسة منهج تنمية المجتمع، لا سيما بعد أن أدرك جميع الخبراء فى الأمم المتحدة، أن لهذا المنهج نتائجه المثمره والفعالة. وفى عام ١٩٥١ قررت المنظمة الدولية تخصيص قسم لتنمية المجتمع. كما طالبت سكرتارية الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى عام ١٩٥٣ أن تقوم بدراسة المعونة التى تمنحها الدول الأعضاء. وفى عام ١٩٥٥ وجهت سكرتارية الأمم المتحدة أول تقرير لها عن تنمية المجتمع المحلى موضوعه «التقدم الاجتماعى عن طريق برامج تنمية المجتمع المحلى» ومنذ ذلك الحين اعتبرت تنمية المجتمع المحلى وسيلة أساسية وفعالة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى المحلى فى البلدان النامية. كما صاغ العلماء والمختصون فى التنمية العديد من التعريفات التى تحدد مدلول إصطلاح تنمية المجتمع المحلى، تلك التعريفات التى سنحاول فيما يلى استعراض بعضٍ منها، محاولين فى نهاية المطاف إبراز أهم معالم ومقومات هذا المفهوم، واستنباط تعريف محدد لمفهوم تنمية المجتمع المحلى يوضح أبعادها.

(أ) **تعريف مؤتمر كمبردج:** تنمية المجتمع المحلى حركة تهدف إلى تحسين

---

(٥٨) T. P.S. Chawdhari, Selected Readings on Community Development, National institute of Community Development, Hyderabad, 1967, P: 5

الأحوال والظروف المعيشية للمجتمع ككل، وتعتمد أساساً على المشاركة الإيجابية والمبادأة المحلية لأبناء المجتمع. وإذا لم تظهر هذه المبادأة تلقائياً، وجب الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة. وتشتمل تنمية المجتمع على كل أشكال وأنماط التنمية، ويجب أن تستخدم الحركة التعاونية، وأن ترتبط بشدة بالهياكل الحكومية.(٥٩)

(ب) تعريف مؤتمر أشردج: تنمية المجتمع المحلى حركة صممت وخططت للوصول إلى حياة أفضل للمجتمع، على أساس المشاركة والمبادأة الفعالة لهذا المجتمع المحلى.(٦٠)

(جـ) تعريف هيئة التعاون الدولية فى واشنطن: تنمية المجتمع المحلى عملية للعمل الاجتماعى تساعد الناس فى المجتمع المحلى على تنظيم أنفسهم للتخطيط والتنفيذ وتحديد حاجاتهم ومشاكلهم العامة والفردية، كما تمكن الفرد والجماعة من التخطيط لمقابلة حاجاتهم وحل مشكلاتهم، وإنجاز هذه الخطط بأقصى درجة من الاعتماد على موارد المجتمع المحلى، وزيادة هذه الموارد إذا لزم الأمر من خلال الخدمات والمساعدات المادية التى يحصلون عليها من الهيئات الحكومية والأهلية من خارج المجتمع المحلى.(٦١)

(د) تعريف هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٥: تنمية المجتمع المحلى هى العملية المرسومة لخلق ظروف التقدم الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المحلى كله، والمعتمدة اعتماداً كبيراً على المشاركة الفعالة للمجتمع المحلى ومبادأته.(٦٢)

(هـ) تعريف هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٥٦: تنمية المجتمع المحلى هى العمليات التى يمكن بها توحيد جهود الأهالى مع السلطات الحكومية، من أجل تحسين الأحوال

---

(٥٩) Ibid, P: 5

(٦٠) Ibid, P: 5

(٦١) Ibid, P: 5

(٦٢) Jack Rothman, Contemporary Commmunity organization in the united states, international Review of community Development No: 23-24, 1970, P: 228

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى المجتمعات المحلية، وإدماج هذه المجتمعات المحلية فى الحياة القومية، وتمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع فى التقدم القومى.[٦٣].

(و) **تعريف Batten**: يذهب إلى أن تنمية المجتمع المحلى هى العملية التى من خلالها يتناقش الناس فى المجتمع المحلى، ويحددون حاجاتهم، ويخططون ويعملون معاً لاشباعها. كما أنها - أى تنمية المجتمع المحلى - الوسيلة التى يتحقق من خلالها التغير.[٦٤].

(ز) **تعريف Stensland**: تنمية المجتمع المحلى هى العملية التى يتمكن الناس من خلالها أن يعملوا ويعبئوا كل إمكانياتهم ومواردهم لمقابلة أهدافهم العامة.[٦٥].

(ح) **تعريف Taylor**: يذهب إلى أن مفهوم تنمية المجتمع المحلى يشير إلى مجموعة الطرق والوسائل التى يتمكن من خلالها الناس الذين يعيشون فى مجتمعات محلية من المشاركة والتفاعل من أجل تحسين ظروفهم وأحوالهم الاقتصادية والاجتماعية، وهكذا يصبحون جماعات عمل فعالة ومؤثرة فى برنامج التنمية القومية.[٦٦].

(ط) **تعريف Curtis**: يذهب إلى تنمية المجتمع المحلى هى العملية الاجتماعية الديمقراطية التى يساهم ويشارك من خلالها المواطنون جميعاً فى تطوير بيئتهم.[٦٧].

(ى) **تعريف الدكتور عبدالمنعم شوقى**: تنمية المجتمع هى العمليات التى تبذل بقصد ووفق سياسة عامة لإحداث تطور وتنظيم اجتماعى واقتصادى للناس وبيئاتهم سواء كانوا فى مجتمعات محلية أو إقليمية أو قومية، بالاعتماد على المجهودات الحكومية

---

(٦٣) Harbans Singh Mann, Analysis of Some Problems of commuity Development in india, Atma Ran, New Delhi, 1967, P: 5

(٦٤) T. P. S. Chawdhari, OP. Cit, P: 7

(٦٥) T. P. S. chawdhari, op. Cit, P: 7

(٦٦) T. P. S. Chawdhari, op. Cit, P: 1

(٦٧) T. P. S. Chawdhari, op. Cit, P: 10

والأهلية المنسقة على أن تكتسب كل منها قدرة أكبر على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة لهذه العمليات.[٦٨]

(ك) **تعريف الدكتور الفاروق ذكي يونس**: يذهب إلى أن تنمية المجتمع هى إحدى العمليات التى تهدف إلى تدعيم القدرة الذاتية للمجتمع، وتحقيق الأهداف المحلية والقومية بالطرق المنهجية التى يستخدمونها أخصائيون مدربون، وتكفل مشاركة القطاع الأهلى بموارده البشرية والمادية فى تخطيط برامج التنمية، وتنفيذها استجابة للاحتياجات المحلية من ناحية، ومساهمة فى تحقيق الأهداف القومية من ناحية أخرى.[٦٩]

(ل) **تعريف الدكتور محيى الدين صابر**: يذهب إلى تنمية المجتمع المحلى مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعى والاقتصادى فى مناطق محدده، تقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضارى فى طريقه التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعى البيئة المحلية به، إن لم يكن ذلك الوعى قائماً و بتنظيمه إن كان، ثم بالمشاركة فى التفكير والاعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعاً فى المستويات الممكنة عملياً وإدارياً..[٧٠]

(م) **تعريف الدكتور صلاح العبد**: يذهب إلى أن تنمية المجتمع المحلى عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعاته، وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه اجتماعيًا واقتصادياً وثقافيًا، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية

(٦٨) عبد المنعم شوقى، تنمية المجتمع وتنظيمه، الطبعة الثانية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص: ٤٣

(٦٩) الفاروق ذكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٧، ص: ٢٩.

(٧٠) محيى الدين صابر، التغير الحضارى وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٦٧، ص ٢٩.

والبشرية والفنية والمالية المتاحة[٧١].

(ن) **تعريف الدكتور محمد على الشناوى: تنمية المجتمع المحلى هى عملية** إطلاق لشرارة التفاعل الجمعى فى المجتمع، وتحرير للطاقات الكامنة المعطلة فيه، وتطوير للعادات والتقاليد المعوقة للتغير والنمو، وتشجيع للقيادات المحلية لتساهم بجهودها الواعية فى خلق حركة دفع عظيمة تساعد على تحقيق أسباب التغير الاجتماعى، وتهيئة المواطنين للمساهمة الإيجابية فى برامج التنمية، وحشد للامكانيات الحكومية والأهلية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة... وبعبارة أخرى يمكن القول بأن تنمية المجتمع هى عملية تحويل المجتمع من الحالة الاستاتيكية التى تتسم بالجمود والخمول والحركة البطيئة التى لا تكاد تحس، إلى مجتمع ديناميكى خلاق يتسم بالحركة الدائبة والدفع المستمر والتغير السريع المقصود نحو حياة أفضل يسودها النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى[٧٢].

من العرض السابق - والموجز - لبعض التعريفات التى حاولت إلقاء الضوء على مدلول مفهوم تنمية المجتمع المحلى، نخلص إلى أن هناك عناصر أساسية تشخص ذلك المفهوم، لعل أهمها ما يلى:

(أ) كشفت بعض هذه التعريفات عن أن تنمية المجتمع المحلى تتمثل فى مجموعة من العمليات الدينامية المتكاملة التى تتم من خلال فريق متكامل من المتخصصين، وقد أدركت الأمم المتحدة هذه الحقيقة، فعدلت تعريفها الذى صدر فى عام ١٩٥٥، وصاغته ونشرته فى عام ١٩٥٦ ليعبر عن أن تنمية المجتمع عمليات وليست عملية واحدة.

(ب) تتميز تنمية المجتمع المحلى بالمشاركة الإيجابية والمبادأة المحلية لأهالى المجتمع المحلى فى عمليات التنمية، وتوحد الجهود الأهلية والحكومية. وهذا معناه أن

---

(٧١) صلاح العبد، الاتجاه التكاملى للتنمية الريفية بأفريقيا، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، سرس الليان، القاهرة، ١٩٧٤، ص٨٨.

(٧٢) محمد على الشناوى، تخطيط التنمية الاجتماعية، الجزء الأول، تنمية المجتمع، مذكرة داخلية رقم ٢٠، معهد التخطيط القومى، القاهرة، مايو ١٩٦٨، ص ص ٤ - ٥.

التنمية المحلية شأنها فى ذلك شأن سائر أنماط ومستويات التنمية لا تتحقق بطريقة رشيدة وفعالة وواقعية إلا بالمشاركة الشعبية.

(جـ) إن تنمية المجتمع المحلى ترتبط ارتباطًا عضويًا بالتنمية القومية، وهذا يعنى أن برامج التنمية المحلية تتسق وطبيعة برامج التنمية القومية، أى لا تصاغ البرامج الإنمائية المحلية بمنأى عن التنمية القومية، ولكنهما يتفاعلان ويتكاملان معاً.

(د) إن تنمية المجتمع المحلى تهدف إلى تحسين الأحوال والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية... إلخ. وهذا يعنى أن هذا المستوى من التنمية يتجه نحو كافة مكونات البناء الاجتماعى فى المجتمع المحلى، أى لا يركز على جانب دون الأخر، وبهذا المدخل تكون تنمية المجتمع المحلى تنمية متكاملة.

(هـ) إن تنمية المجتمع المحلى تعتمد على الأسلوب الديمقراطى، وتتحقق وفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة علمية مدروسة تكون قادرة على الوفاء بالاحتياجات الفعلية للناس فى المجتمعات المحلية. وهذا يعنى أنها ليست تلقائية، ولكنها موجهة وتتم بإرادة المجتمع التى تتمثل فى قادة المجتمع المحلى.

(و) إن تنمية المجتمع المحلى تهدف إلى إحداث سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية، فى المجتمعات المحلية حتى تساهم مساهمة فعالة فى تحقيق التقدم القومى. كما تسعى جاهدةً إلى تحرير الطاقات البشرية الكامنة فى نفوس أفراد المجتمع ليساهموا بجهودهم الواعية فى تحقيق مزيد من الإنجازات المحلية والقومية.

وفى ضوء التعريفات والمقومات الأساسية آنفة الذكر، نصل إلى تعريف لتنمية المجتمع المحلى، يحدد طبيعتها ويوضح أبعادها، ويتلخص فى أن:

تنمية المجتمع المحلى هى مجموعة عمليات دينامية ومتكاملة تحدث فى المجتمع المحلى، من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة، وتتجسد مظاهرها فى سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع المحلى (الريفى أو البدوى أو الحضرى). وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية

والبشرية المتاحة والميسرة، للوصول إلى أقصى استغلال ممكن فى أقصر وقت مستطاع. وذلك بقصد تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكل أفراد المجتمع المحلى، وإدماج المجتمعات المحلية فى الحياة القومية، وتمكينها من المساهمة بأقصى قدر مستطاع فى التقدم القومى.

٣ - **التنمية الريفية:** أصبحت التنمية الريفية الشاملة والمتكاملة للمناطق الريفية من الموضوعات الهامة فى الأونة الأخيرة، وذلك بغية القضاء على الفوارق الشاسعة بين المجتمعات الريفية والمجتمعات الحضرية، ووضع استراتيجية للتنمية الريفية. ولاشك أن هذا الاهتمام له ما يبرره، لا سيما وأن سكان الريف يمثلون الغالبية العظمى من سكان المجتمع القومى الكبير. هذا بالإضافة إلى أن المجتمعات الريفية تعيش فى إطار اقتصادى واجتماعى وثقافى يتسم بالتخلف والركود، ويحول دون مساهمة المجتمع القروى فى الحياة القومية. ولقد نتج عن ذلك أن تحولت القرية إلى مجتمع طارد يدفع أفراده ولا سيما من الشباب إلى الهجرة للمجتمعات الحضرية التى تمثل مجتمعات جاذبة وقبلة المهاجر الريفى. كما تعددت المفاهيم والاتجاهات حول التنمية الريفية، فهناك من يركز على التنمية الاقتصادية والتنمية الزراعية، بينما يركز البعض الأخر على التنمية الاجتماعية وتزويد القرويين بالخدمات الاجتماعية والعامة والأساسية، وتوسيع فرص العمل سواء فى الزراعة أو الصناعة، وتحقيق مزيد من العدالة فى الدخل عن طريق إجراء التغييرات الهيكلية لصالح غالبية سكان الريف الذين عانوا ردحًا طويًلا من الزمن، وحرموا من فرص التقدم والنمو والتقدم. وتعبئة القرويين للمشاركة الفعالة فى اتخاذ القرارات على المستويين المحلى والقومى، وإعداد جهاز إدارى محلى متكامل يكون بمثابة الجهاز والتنظيم الأساسى على مستوى القرية الذى يضطلع بكافة المسئوليات فى إدارة شئون القرية وتنميتها. وفى ضوء التعريفات والمقومات الأساسية السابق عرضها لمفهومى التنمية وتنمية المجتمع المحلى، نصل إلى تعريف للتنمية الريفية يحدد طبيعتها وأبعادها، ويتخلص فى أن:

«التنمية الريفية هى مجموعة عمليات دينامية متكاملة تحدث فى المجتمع الريفى، من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية، ووفق سياسة

اجتماعية محددة، وخطة واقعية مرسومة. وتتجسد مظاهرها فى سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى للمجتمع الريفى، وفى تزويد القرويين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية والعامة كالتعليم والصحة والاتصال والمواصلات والكهرباء والرعاية الاجتماعية. وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والميسرة للوصول إلى أقصى استغلال ممكن فى أقصر وقت مستطاع، وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لكل القرويين، وإدماج المجتمع القروى فى الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع فى التنمية القومية»

بعد أن استعرضنا المفهومات الرئيسية فى هذا المقام، يجدر بنا أن نلقى الضوء على بعض المفاهيم المرتبطة بهذه المفهومات الأساسية، والأخرى المشابهة حتى يمكننا إزالة الخلط بين المفهومات. وتتمثل أهم هذه المفهومات فيما يلى:

(أ) تنمية المجتمع Society Development: عبارة عن عملية رسم الأهداف الشاملة للمجتمع وفق الموارد المتاحة له مادية كانت أو بشرية بغية الوصول إلى حجم معين من التغييرات البنائية والوظيفية، يكون له أثره فى وصول المجتمع إلى قدر معين من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[٧٣].

(ب) التنمية المجتمعية Societal Development: يخلط الكثيرون بين مفهوم التنمية المجتمعية وتنمية المجتمع على اعتبار أن مجال الاثنين واحد وهو المجتمع، وأن هدفها واحد أيضًا، وهو تحقيق متطلبات أفراد المجتمع ككل عن طريق وسائل تبدو كثيرًا متشابهة فى كل منهما. ولكن النقطة التى هى موضع الاختلاف بين التنمية المجتمعية وتنمية المجتمع تتعلق بحجم التغيرات البنائية الوظيفية التى تحدثها كل منهما فى المجتمع، حيث أن حجم التغيرات عند إجراء التنمية المجتمعية أكبر وأضخم من حجمها فى تنمية المجتمع. وتنبثق التنمية المجتمعية من أسس عدة لعل أهمها الفلسفة

---

(٧٣) محمود الكردى، المرجع السابق ص ص٨٨ - ٨٩.

الاجتماعية التى يعيش فى ظلها المجتمع، والسيطرة الكاملة على موارد المجتمع، ومراعاة التكامل بين الأهداف المجتمعية الشاملة[٧٤].

(جـ) التنمية الاقتصادية Economic Development : يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل فى تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد القومى، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة فى متوسط دخل الفرد الحقيقى عبر فترة من الزمن، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد. أما النمو الاقتصادى فهو مجرد الزيادة فى الدخل القومى الحقيقى[٧٥].

(د) التنمية الاجتماعية Social Development : صاغ العلماء العديد من التعريفات لمفهوم التنمية الاجتماعية، وتعكس هذه التعريفات الاختلاف الواضح بين العلماء فى تحديد مدلول التنمية الاجتماعية، فمثلاً نجد المفكرين الرأسماليين يسلمون صراحة بأن الدول النامية توجد حاليًا فى مرحلة من مراحل النمو متخلفة عن تلك التى بلغتها الدول الصناعية المتقدمة، ويسلمون بفكرة النمو التدريجى المستمر. ولذا يعرفون التنمية الاجتماعية بأنها إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات ووضع البرامج الاجتماعية التى تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية.

أما النظرة الاشتراكية فلا ترى فى التنمية الاجتماعية مجرد برامج للرعاية الاجتماعية تتحقق عن طريق التشريعات الحكومية، وإنما تنظر إليها على أنها عملية تغير اجتماعى موجه تهدف إلى إحداث تغيير جذرى فى مكونات البناء الاجتماعى فى البلاد المتخلفة، حيث أنها لا تصلح لمواجهة الأبعاد المتغيرة لعلاقات المجتمع الجديد الذى يراد الوصول إليه. وترى أن ذلك التغير لن يتم إلا عن طريق ثورة حتمية تقضى على البناء الاجتماعى القديم، وتقيم بناءً جديدًا تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة. كما أن الفكر الماركسى يرى أن التخلف نتاج طبيعى لعملية الاستعمار

---

(٧٤) محمود الكردى، المرجع السابق، ص٨٧.

(٧٥) على لطفى، التنمية الاقتصادية دراسة تحليلية، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٧٢، ص ص٢٣١ - ٢٣٢.

والاستغلال الرأسمالى والتبعية الأجنبية، وأن تحقيق التقدم والتنمية رهن بتغيير البناء الاجتماعى القديم، وبإقامة مجتمع يحظى فيه كل فرد بحد أدنى لمستوى المعيشة لا ينبغى أن ينزل عنه باعتباره حقًا لكل مواطن تلتزم به الدولة قبل الأفراد(٧٦).

كما اختلف المفكرون الاجتماعيون فيما بينهم حول مفهوم التنمية الاجتماعية، كما استخدم هذا المفهوم بمعانٍ متعددة عند علماء السياسة والاقتصاد ورجال الدين. كما اختلف البعض فى تحديد الاتجاهات التى يمكن من خلالها فهم التنمية الاجتماعية، فيذهب د. عبدالباسط حسن إلى أن النظرة التحليلية الدقيقة لمختلف التعريفات توقفنا على اتجاهات ثلاثة فى التعريف بالتنمية الاجتماعية. الاتجاه الأول: ويرى أصحابه أن اصطلاح التنمية الاجتماعية مرادف لاصطلاح الرعاية الاجتماعية بالمعنى الضيق لمفهوم الرعاية الذى لا يمثل إلا جانبًا واحدًا من الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الدولة للمواطنين. أما الاتجاه الثانى فيطلق أصحابه إصطلاح التنمية الاجتماعية على الخدمات الاجتماعية التى تقدم فى مجالات التعليم والصحة والإسكان والتدريب المهنى وتنمية المجتمعات المحلية. بينما يرى أصحاب الاتجاه الثالث أن التنمية الاجتماعية عبارة عن عمليات تغيير اجتماعى تلحق بالبناء الاجتماعى ووظائفه، بغرض إشباع الحاجات الاجتماعية للأفراد، وهذا الاتجاه فى التعريف بالتنمية الاجتماعية هو الذى يتجه إليه د. عبد الباسط حسن ويأخذ به، حيث يشير إلى أن التنمية الاجتماعية ليست مجرد تقديم الخدمات، وإنما تشتمل على عنصرين أساسيين:

أحدهما تغيير الأوضاع الاجتماعية القديمة التى لم تعد تساير روح العصر.

والأخر إقامة بناء اجتماعى جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، ويسمح للأفراد بتحقيق أكبر قدر ممكن من إشباع المطالب والحاجات(٧٧).

(هـ) النمو Growth: تعنى كلمة - النمو - فى الاستعمال العادى تفتح تدريجى

---

(٧٦) عبدالباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص٩٣ - ٩٥.

(٧٧) المرجع السابق، ص ص٩٥ - ١٠٠.

A Gradual unFolding، أو النضج الكامل لجزئيات شيء ما، أونمو لما هو كائن بداخل البذرة الأصلية (كما جاء فى قاموس أوكسفورد الإنجليزى). وبهذا المعنى نتكلم عن نمو الطفل أو نمو وتطور مرض ما. ولقد ظهرت مدرسة فى الفكر السوسيولوجى تماثل بين نمو كل من الكائن الحى والمجتمع البشرى، وهذا ما نجده عند عالم الاجتماع الإنجليزى هربرت سبنسر وابن خلدون، حيث يذهب سبنسر إلى أن المجتمع ينمو ويزداد فى التعقيد والبناء حتى يصل إلى حالة التباين والتمايز فى الأعضاء، ويقوم كل عضو بوظيفة محددة مع ارتباطه بوظائف أخرى. كما يرى ابن خلدون أن المجتمع البشرى يمر فى تطوره بمراحل تماثل المراحل التى يمر بها الكائن الحى(٧٨).

كما يرى T.B. Bottomore أنه من الصعب أن نتكلم بنفس الطريقة عن النمو الاجتماعى، لأننا لا نستطيع دائمًا أن نرجع بأى قدر من الثقة واليقين ظاهرة معينة إلى بذرتها الأصلية، أو نفرق فى عملية معينة تفريقًا واضحًا بين النمو والتدهور، وليس هناك سوى عمليتين اجتماعيتين فقط مرتبطتين ببعضهما، ويبدو ممكنًا فيهما تطبيق مصطلح النمو بشيء من الدقة، ويعنى بهما نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان على البيئة الطبيعية، كما تبدو فى الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية. فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر ممكن من الوضوح فى البيانات وتطور المجتمع الإنسانى(٧٩).

ولاشك أن هناك علاقة وثيقة بين التنمية والنمو، وتتمثل هذه العلاقة فى أن التنمية تمثل ضرورة لبقاء الكائن الحى ونموه فى الوسط الاجتماعى الذى يحيا فيه. وصفوة القول أن النمو فى معناه العام مرادف للتغير الثقافى الشامل الواسع النطاق، أى لتوسع وتكثف النشاط الثقافى فى مجتمع من المجتمعات. وهناك بعض الاعتبارات التى يمكن أن تحد من عملية النمو هذه أو تشجع عليها وتوسع من نطاقها. وتتمثل هذه الاعتبارات فى البعد الثقافى، والبعد الطبقى، والبعد الزمنى، والبعد الجغرافى(٨٠).

---

(٧٨) T,b. Bottomore, Sociology, A Guide to problems and literature, First published, unwin university. Book, London, 1962, P: 266.

(٧٩) Ibid, P: 266.

(٨٠) محمد الجوهرى، مرجع سابق، ص ص١٠٩ - ١١١.

(و) **التحديث Modernization**: دار جدل طويل بين المفكرين والعلماء حول مفهوم التحديث، وتعددت التعريفات وتباينت باختلاف اتجاهات العلماء، فمثلاً يرى الاقتصاديون التحديث من خلال استخدام الإنسان للتكنولوجيا للسيطرة على المصادر الطبيعية من أجل زيادة دخل الفرد. بينما ينظر علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا إلى التحديث من خلال التباين والتمايز بين المجتمعات، حيث درسوا وحللوا الأساليب والنظم المكونة للبناء الاجتماعي، وظهور الوظائف الجديدة ونموها. كما درسوا مساوئ التحديث كازدياد الضعف العقلي والأمراض العقلية وانحراف الأحداث والصراع الديني والعنصري والطبقي. بينما يهتم علماء السياسة بمشكلات بناء الدولة وبعض عناصر التحديث الهدامة. كما يتناول علماء النفس التحديث من المنظور السيكولوجي فيذهبون إلى أنه يتمثل في الاعتماد على النفس واكتساب الفرد لخصائص وقيم تدفعه إلى مزيد من الإنجاز (ماكليلاند). كما ذهب البعض إلى أن التحديث يعني التغريب westerization (أي إكتساب الثقافة الغربية). وهذا معناه أن التحديث في نظرهم هو أن تأخذ المجتمعات بالأساليب الغربية في الحياة، وتكتسب الثقافة الغربية. وهذا ما نجده عند دانيل ليريز وغيره من العلماء الغربيين. كما ذهب البعض إلى تحديد مدلول التحديث من خلال التغير والتنمية، أي أن التحديث يشير إلى العملية التي يتحول من خلالها المجتمع من مرحلة وحالة معينة إلى مرحلة وحالة مختلفة بإفتراض أن المجتمع يسير نحو الأفضل، أي أن مفهوم التحديث يلتقي مع مفهوم التنمية... ومهما يكن من أمر، فإن جميع الدراسات والنظريات التي تناولت التحديث والمجتمع الحديث أو العصري لا تغفل حقيقة هامة مؤداها: أن المجتمعات التقليدية هي المنطلق أو نقطة البدء في التمييز بين المجتمعات الحديثة وما قبل الحديثة[٨١].

كما يربط البعض بين التحديث والتصنيع، بينما يفهم البعض التحديث بعيدًا عن التصنيع، ثم يتناولونه – كعملية وكهدف قومي– أي أن التحديث هو العملية التي

---

(٨١) جهينة سلطان سيف العيسى، ديناميات التحديث في المجتمع القطري – دراسة تطبيقية على عمال صناعة النفط، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ص٣ – ١٧.

يتحول من خلالها المجتمع التقليدى إلى مجتمع حديث، يقف فى مصاف الدول الحديثة مع المحافظة على تقاليده القومية. والحقيقة أن هناك أشكالاً متعددة للتحديث، فهناك التحديث السياسى الذى يتضمن درجة عالية من التخصص والتمايز فى النظم السياسية، ونمو وسائل الاتصال الجماهيرى، كما يتميز المجتمع بالعمومية، كما يتمثل أيضًا فى الأدوار السياسية للوظائف المختلفة وللمؤسسات الدينية، واتحادات العمال والجماعات السياسية والرشد والدقة العلمية والفنية فى اتخاذ القرارات، ونمو البيروقراطية التى تدار من خلال موظفين أكفاء. كما يتمثل فى المشاركة الجماهيرية غير المعروفة فى المجتمعات التقليدية. والتحديث الاقتصادى الذى يتمثل فى تغير اتجاهات الأفراد والجماعات الاقتصادية، كما يشتمل على التطبيق المنظم للعلوم والتكنولوجيا فى عمليات الإنتاج والترشيد فى التوزيع وما يترتب على ذلك من علاقات الإنتاج. كما يتضمن الاستخدام الكلى للطاقة بدلاً من استخدام الطاقة الحيوانية أو البشرية المستخدمة فى المجتمعات التقليدية، حيث يؤدى ذلك إلى تنوع الإنتاج وإشباع احتياجات المستهلكين المتعددة، ولا يمكن تحقيق التحديث الاقتصادى دون وجود المهارات البشرية سواء كانت فنية أم إدارية. وحين تبدأ عملية التحديث فإن مجموعة القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية وسائر التنظيمات القائمة فى المجتمع، ينبغى أن تتجاوب تجاوبًا عميقًا مع تلك القيم والمواقف والتنظيمات الجديدة التى يتضمنها نوع التغير الجديد والتنظيم الاقتصادى الجديد وما يتضمنه من قيم. ويؤكد شارل بتلهيم ذلك بقوله: «إن بلدًا مالا يكون اشتراكيًا أو رأسماليًا حسب أفكار حكامه ونواياهم، وإنما تبعًا لبنيانه الاجتماعى الذى يميزه، ولطبيعة الطبقات التى تلعب فيه الدور القيادى.[٨٢] أما التحديث الاجتماعى فيتمثل فى انتقال أعداد كبيرة من سكان الريف إلى المراكز الحضرية الصناعية التى تعتبر من أهم عوامل التحديث. وفى النمو التكنولوجى الذى يؤدى إلى الإقلال من عدد العمال الزراعيين غير الفنيين، كما تقل الفروق بين سكان الريف والمدن فى الدول النامية التى تستخدم الميكنة الزراعية نتيجة تقدم شبكة المواصلات التى تؤدى إلى نوع من التجانس بين المجتمعين الريفى

---

(٨٢) المرجع السابق، ص ص٥٣ - ٧٨.

والحضرى، كما تتغير نظرة الأفراد والجماعات وتتغير أنماطهم السلوكية. كما يجد الفرد فى ظل التحديث الاجتماعى نفسه فى مجتمع يمتاز بالحرية وضعف القيود التى تحد من حريته وقدرته على اتخاذ القرارات الخاصة به، فيكون حرًا فى اختيار مهنته، وليس ملزمًا بمتطلبات عائلته أو عشيرته، مع ملاحظة أن القيود التى تفرض على حريته تأتى من خلال القانون، وليس من خلال التقاليد والممارسات الاجتماعية. كما تتغير اتجاهات الأفراد وسلوكهم الاجتماعى والاقتصادى والسياسى من ناحية، كما يتغير البناء الاجتماعى من جهة أخرى، وتحل وسائل الاتصال الجمعى محل وسائل الاتصال التقليدية (التى تتمثل فى الاتصال وجهًا لوجه). كما يضع التحديث الاجتماعى الأولوية للمهارات والإكتساب بدلًا من الوراثة والمكانة الاجتماعية أى أن الفرد يُقَيّم فى ضوء ما ينجزه وليس من خلال مكانته الاجتماعية وعلاقته القرابية كما هو الحال فى المجتمعات التقليدية[٨٣].

وإيجازًا للقول... يقصد بالتحديث العملية التى يتحول بها الأفراد من الشكل التقليدى للحياة، إلى نمط حياة أكثر حداثة وتقدمًا، ويتسم بالتغير والتقدم التكنولوجى، ويعتبر الاتصال من أهم العوامل الرئيسية التى تمهد للتحديث وتعضده[٨٤].

ثالثًا: التغير الاجتماعى Social change:

الحقيقة أن المؤلفات السوسيولوجية العربية والأفرنجية زاخرة بالعديد من التعريفات المتباينة والمتعددة لمفهوم التغير الاجتماعى. ولا نكون مبالغين إذا قلنا أنه لا يكاد يخلو مؤلف من المؤلفات السوسيولوجية اليوم من تعريف لذلك المفهوم. ولاشك أن كل تعريف يتخذ اتجاهًا مميزًا يميزه عن سائر اتجاهات التعريفات الأخرى بسمات وخصائص محددة. ويتحدد تعريفنا لمفهوم التغير الاجتماعى فى أن:

---

(٨٣) المرجع السابق، ص ص٧٨ - ٨٥.

(٨٤) Everett Rogers & Rabel. J. Burdge, Social change in Rural Societies, Mcgraw Hill New York, 1972, P: 404.

«التغير الاجتماعى هو كل تحول يقع فى مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية، ويصيب الأنساق والنظم والظواهر الاجتماعية سواء كان ذلك فى البناء أو الوظيفة. كما يشتمل أيضًا على التغير فى أنماط السلوك والأفكار والمعتقدات والقيم والاتجاهات، ويحدث التغير نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من المتغيرات وليس نتيجة متغير واحد».

رابعًا: التأثيرات التبادلية Interdependent Effects:

الواقع أن ممارسة ظاهرة ما لنشاطاتها فى المجتمع، أو إدخال عنصر جديد إلى المجتمع ينجم عنه أن تترك هذه الظاهرة – أو العنصر – أثرًا impact معينًا. ويقصد هنا بالأثر وجود علاقة بين متغيرين فى شكلها الاستاتيكى أى أن «أ» يؤثر فى «ب» بدون أن يؤثر «ب» فى «أ» ولكن عندما يحدث تفاعل متبادل بين المتغيرين، أى أن «أ» يؤثر فى «ب»، كما يؤثر «ب» فى «أ»، فهنا تكون التأثيرات تبادلية. ويقصد بالتأثيرات التبادلية وجود علاقة بين متغيرين تتسم بالدينامية والتفاعل. وهكذا نقصد بدراسة التأثيرات التبادلية بين التنمية والنسق القيمى، محاولة الكشف عن الدور الدينامى والفعال الذى تمارسه التنمية فى مجال النسق القيمى، وكذلك الدور الدينامى والفعال الذى يمارسه النسق القيمى فى مجال التنمية.

الفصل الثانى

التحليل السوسيولوجى للتأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية

يمثل هذا الفصل تحليلاً نقدياً للاتجاهات السوسيولوجية التى تناولت التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، ومحاولة نستهدف من خلالها تلمس البدايات الفلسفية فى معالجة التنمية، والوقوف على ملامح الاتجاهات السوسيولوجية فى دراسة قضية التخلف والتنمية. وتتمثل أهم الاتجاهات التى سنعالجها فى هذا الفصل فى النظريات الكلاسيكية للتنمية، تلك النظريات التى عالجت قضية التنمية بشكل عام، والاتجاهات السوسيولوجية الحديثة والمعاصرة التى عالجت التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية. مثل الاتجاه الماركسى، الاتجاه المثالى، الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى، اتجاه النماذج أو المؤشرات، الاتجاه التطورى المحدث، اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية الثقافية، الاتجاه الانتشارى، الاتجاه التكاملى، اتجاه المكانة الدولية، والاتجاه الماركسى الجديد (التنمية كتحرر من التبعية). وسوف تشتمل معالجتنا لهذه الاتجاهات على التركيز بصفة أساسية على الاتجاهات التى تهتم مباشرة بمعالجة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، ثم الاشارة فى عجالة إلى بقية الاتجاهات الأخرى التى تلقى الضوء على جوانب ومتغيرات أخرى فى قضية التخلف والتنمية، وبيان أهم القضايا والمقولات الأساسية التى ينهض عليها كل اتجاه، وعرض إسهامات بعض العلماء كنماذج للاتجاه، ثم تحليل الاتجاه تحليلاً نقدياً يبرز أهم الاسهامات الإيجابية التى قدمها الاتجاه فى فهم قضية التخلف والتنمية، والتأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، وأوجه القصور التى يعانى منها الاتجاه. وسننطلق فى تحليلنا النقدى لكل اتجاه من قضيتين أساسيتين تتمثلان فى مدى قدرة الاتجاه على تحليل وتفسير قضية التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث، ومدى انطلاقه من النزعتين البنائية والتاريخية، حيث أن الظاهرة

الاجتماعية لا يمكن تفسيرها وفهمها فهماً متعمقاً بمنأى عن البناء الاجتماعى الذى توجد فى إطاره تؤثر فيه وتتأثر بكافة مكوناته وعناصره. هذا فضلاً عن أن دراسة البعد التاريخى للظاهرة الاجتماعية يعد أمراً جوهرياً فى الدراسة السوسيولوجية، ذلك أن الدراسة التاريخية تكشف عن الأصول التاريخية للظاهرة وبعدها الدينامى، أى أنه من الضرورى أن تشتمل دراسة الظاهرة الاجتماعية على الجانبين الاستاتيكى والدينامى.

أولا: النظريات الكلاسيكية فى دراسة التنمية

لما كانت التنمية تمثل عملية تغيير موجهة ومعقدة وشاملة تضم فيما تضم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والأيديولوجية... إلخ، وتستهدف إحداث تغيرات بنائية وظيفية فى المجتمع، سعياً إلى توفير أكبر قسط من الرفاهية للإنسان. فقد أفلحت فى استقطاب اهتمام الفلاسفة والمفكرين والعلماء منذ أقدم العصور لدراستها وتحليلها بغية الكشف عن الكيفية التى يمكن من خلالها تغيير المجتمع وتنميته، ولقد قدم هؤلاء الفلاسفة والعلماء تصوراتهم عن إصلاح المجتمع وتنميته، وكانت هذه التصورات تمثل تفكيراً ذاتياً يعكس رؤيتهم ووجهات نظرهم، وتعبر عن المثل العليا التى يتصورونها. هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء الفلاسفة والمفكرين لم يستخدموا مفهوم التنمية بشكله المتداول اليوم، ولكنهم استخدموا مفهومات وإصطلاحات عديدة مثل التغير والتقدم والتطور والنمو، وكانت غايتهم هى تنمية المجتمع وتطويره إلى الأفضل.

وتتمثل أهم الاسهامات الكلاسيكية فى دراسة التنمية في العديد من الفلسفات وأعمال الفلاسفة القدامى، فمثلاً نجد فى الفلسفة اليونانية معالجة لمشاكل المجتمع وتنميته عن طريق الفكر االفلسفى ورسم الطرق للوصول إلى أمور مثالية. كما فعل أفلاطون الذى إنطوت أفكاره على تطلعات وتصورات ذهنية مثالية تجسدت بصوره واضحة فى الفكرة الأفلاطونية عن المدينة الفاضلة، كما كان أفلاطون يريد إصلاح

أحوال المجتمع، ونظر إلى الماضى واعتبره الشكل الأمثل للحياة. ولهذا اتخذ من الماضى هدفاً، ورأى أن الاستقرار المتكامل الذى يحافظ على الانسجام والتناسق فى مدينته المثل الأعلى، فجعل المدينة ثابتة وخطط لها ووضع جميع التحديدات للمحافظة على هذه المدينة. كما عالج كثيراً من المواضيع فى مدينته كموضوع العدالة والحكم الصالح والحكومات الفاسدة والظالمة. وكشف عن عللها، وقد قادته هذه الأمور إلى أن يرسم خطوطاً مثالية للوصول إلى ما يبغيه.

أما أرسطو فيقف موقفاً مشابهاً بالنسبة لأفلاطون، ولكن مع شىء من الموضوعية، حيث عالج كثيراً من القضايا التى تهتم بها الدراسات السوسيولوجية، حيث أوضح أن الإنسان مدنى بالطبع، أى لا يمكنه العيش بدون مجتمع، ولا يمكن عزله عن الحياة الاجتماعية، كما لا يمكن دراسته بمعزل عن المجتمع الذى يعيش فيه. ولقد اختلف أرسطو عن أستاذه أفلاطون فى موضوع الاستقرار، حيث ذهب إلى أن التغير يعد شرطاً أساسياً فى حياة المجتمعات، كما كان يؤمن بالنسبية وأن المجتمعات تختلف باختلاف المكان والزمان، ولا يصلح دستور بعينه لأن يطبق على جميع الشعوب دون استثناء. كما اهتم أرسطو بالأسرة باعتبارها أول خلية اجتماعية طبيعية فى المجتمع، وطالب بضرورة تنظيم الطبقات وتوفير الحاجات الضرورية لسعادة المدينة. كما أوضح أن لكل من الفلاحين والصناع وطبقة الجند وظيفته فى بناء المجتمع، وطالب بوجود التعاون بين القدرات الانسانية، والأخذ بالعوامل الاجتماعية فى دراسة البناء الاجتماعى. والملاحظ أن هذه التصورات والتأملات الجزئية والنظرات اليونانية لشئون الحياة الاجتماعية تعد بدايات أولى فى دراسة التنمية الاجتماعية، كما تعد فى ذات الوقت مرحلة ممهدة للدراسة الوضعية التحليلية لجميع نشاطات الحياة الاجتماعية.

كما نجد فى الفكر الاجتماعى الرومانى أيضاً معالجة لمشاكل المجتمع وتنميته وإصلاحه، وتتسم تلك المعالجة بأنها اصطبغت بصبغة علمية أكثر من التأمل النظرى. وتتمثل الاسهامات الرومانية فى المدرسة الأبيقورية والمدرسة الرواقية، وكل مانريد التأكيد عليه فى هذا الصدد هو أن الفكر الاجتماعى الرومانى فى تطوير المجتمع، لم

يكن يؤمن بالقوى الغيبية المسيره، وإنما كان يؤمن بالناحية العلمية التطبيقية والنظره الشاملة فى الاصلاح، وضرورة التوافق والانسجام مع نواميس الطبيعة.

أما فى الفكر الاجتماعى المسيحى فنجد أيضاً معالجة لقضية التنمية والتغيير، حيث نجد أن الكنيسة قد سيطرت على الفكر الاجتماعى، ومن هنا كانت فكرة القدرية هى الغالبة على كل حركات الاصلاح، وكان الاطار الفكرى ضيقاً ومقيداً بفكرة الخلاص من الخطيئة الأصلية، وأنه لا تستطيع قوة بشرية تغيير المجتمع، لأن المجتمع خلق سماوياً، فالسماء هى التى خلقت كل الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن خصائصها أنها أزلية لا يمكن تغييرها بإرادة الإنسان، وهذا يعنى أن المجتمع استاتيكى وعلى الانسان أن يتقبل هذه الظواهر من فقر وطبقات اجتماعية، لأن فى ذلك تخلصًا من الخطيئة، ويعتبر الفيلسوف المسيحى أوغسطين من الفلاسفة الذين اعتقدوا فى القدرية، حيث إن كل شىء عنده مخطط ومقدر من العناية الإلهية، وليس بمقدور الانسان أن يكشف عما خططت له السماء، أو أن يأتى بتفسيرات لانتصار الشر واندحار الخير. وهذا كله يدل على أن كل الأفكار تتجه لرجال الدين الذين كان يُنظر إليهم كحماة للدين والقيم الأخلاقية المسيحية، والذين كانوا يبحثون عن غايات الله ومقاصده فى الأحداث، بدلاً من التحرى عن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية. ومن هنا سادت قيم أخلاقية وجب خضوع أغلب النشاطات الاقتصادية لها.

أما بالنسبة للفلسفة الهندية فنجد أن الأفكار الاجتماعية والسياسية المرتبطة بالمجتمع الهندى كانت مصطبغة بالصبغة الدينية، كما أن التنظيم الاجتماعى الهندى كان يستند إلى القواعد الدينية ويتشكل من خلالها.

كما نجد فى الفلسفة الصينية القديمة معالجة لقضية التنمية أيضاً حيث أخذت الأفكار الدينية طريقها إلى كل جهود الاصلاح، ولعبت الديانة البوذية فى الصين دوراً كبيراً فى القضاء على مظاهر التعسف الطائفى. وكان الاصلاح البوذى يتسم بأنه إصلاح أخلاقى سلوكى يعمل على خلاص المجتمع من شرور النظام الطائفى الطبقى الذى كانت تلتزم به الديانة البراهمية. كما كانت الديانة البوذية مستندة إلى النزعة الدينية والدعوة إلى مبادئ أخلاقية فى الحرية والمساواة الانسانية. ويعتبر الفيلسوف

الصينى كونفوشيوس من أهم الفلاسفة الذين ساهموا بأرائهم وأفكارهم فى معالجة مشاكل المجتمع وتطويره، حيث رفض أن تقوم العلاقات الاجتماعية على أساس القانون الوضعي، بل لا بد أن تستند إلى الناحية الدينية. كما أنه أول مفكر نادى بالمذهب الانسانى، فالانسان عنده يجب ألاّ يعتمد على قوى غيبية، بل عليه الاعتماد على النفس، كما طالب بضرورة الاهتمام بالتعليم والمعرفة، حيث إن المعرفة فى نظره هى التى تشكل الانسان وتمنحه القدرة على مواجهة الحياة، وهى التى تنشئ الأسرة الصالحة.

كما نجد فى الفلسفة الاسلامية معالجة لقضية تغيير المجتمع وتنميته، حيث ساهم العديد من مفكرى وفلاسفة الاسلام مثل الفارابى، وابن سينا، وابن ماجه، وعبد الرحمن بن خلدون والغزالى وابن مسكويه بأفكارهم التى حاولوا من خلالها بيان الأسس التى يجب أن يقوم عليها المجتمع الفاضل والعلاقات الاجتماعية. فمثلاً نجد الفارابى يحاول وضع الأسس التى يجب أن يقوم عليها المجتمع الفاضل، مؤكداً على أهمية الفرد الذى لا يستطيع أن يعيش بمفرده، والذى ينبغى عليه تحسين وتطوير نفسه ثم تطوير الآخرين فى المدينة الفاضلة. وهذا يعنى أن الإنسان لا يستطيع القيام بكل الأشياء التى يحتاج إليها إلا من خلال جماعة اجتماعية يقوم فيها كل فرد بما يريده منه الآخرون.. كما أكد على ضرورة القانون الاجتماعى وأهميته فى تحقيق العدل ومنع الظلم، وأوضح أيضاً ضرورة التوحد فى الجماعة وذلك من خلال النسق القرابى واللغة. ولا شك أن هذه الأمور تهيء المناخ الاجتماعى اللازم لعملية التنمية الاجتماعية.

أما عبد الرحمن بن خلدون فلم يسلك المنهج الطوبائى الذى سلكه معظم الفلاسفة المسلمين، ولكنه قدم دراسات واقعية لإصلاح النظم الاجتماعية، وقد ساعدته ظروف عصره التى تتميز بالمتناقضات الاجتماعية أن يحس بالواقع، ولم يحاول ابن خلدون هدم كيان المجتمع، أو أن يرسم صورة طوبائية لتغيير الأوضاع، بل حاول دراسة الواقع الاجتماعى دراسة واقعية، محاولاً فى ضوئها وضع خطط وأفكار واقعية للاصلاح والتغيير الاجتماعى. وهذا هو وجه الاختلاف بينه وبين الدراسات والفلسفات الطوبائية السابقة.

وتتمثل أهم الأفكار والآراء التى قدمها ابن خلدون والتى ترتبط بقضيتى التنمية والتطور فى أنه أوضح أثر البيئة على حياة السكان ونظمهم الاجتماعية والمظهر العمرانى إذ يقول فى هذا الصدد «قد بينا أن المعمور من هذا المنكشف من الأرض إنما هو وسطه لإفراط الحر فى الجنوب منه والبرد فى الشمال. ولما كان الجانبان من الشمال والجنوب متضادين من الحر والبرد وجب أن تتدرج الكيفية من كليهما إلى الوسط فيكون معتدلاً فالاقليم الرابع عدل العمران والذى حافاته من الثالث والخامس أقرب إلى الاعتدال والذى يليهما والثانى والسادس بعيدان عن الاعتدال والأول والسابع أبعد بكثير فلهذا كانت العلوم والصنائع والمبانى والملابس والأقوات والفواكه بل والحيوانات وجميع ما يتكون فى هذه الأقاليم الثلاثة المتوسطة مخصوصة بالإعتدال وسكانها من البشر أعدل أجساماً وألواناً وأخلاقاً وأدياناً حتى النبوات فإنما توجد فى الأكثر فيها. ولم تقف على خبر بعثة فى الأقاليم الجنوبية ولا الشمالية وذلك أن الأنبياء والرسل إنما يختص بهم أكمل النوع فى خلقهم وأخلاقهم. قال تعالى كنتم خير أمة أخرجت للناس وذلك ليتم القبول بما يأتيهم به الأنبياء من عند الله وأهل هذه الأقاليم أكمل لوجود الاعتدال لهم فنجدهم على غاية من التوسط فى مساكنهم وملابسهم وأقواتهم وصنائعهم يتخذون البيوت المنجدة بالحجارة المنمقة بالصناعة ويتناغون فى استجادة الآلات والمواعين ويذهبون فى ذلك إلى الغاية وتوجد لديهم المعادن الطبيعية من الذهب والفضة والنحاس والرصاص والقصدير ويتصرفون فى معاملاتهم بالنقدين العزيزين ويبعدون عن الانحراف فى عامة أحوالهم وهؤلاء أهل المغرب والشام والحجاز واليمن والعراقيين والهند والسند والصين وكذلك الأندلس ومن قرب منها من الفرنجة والجلالقة والروم واليونانيين ومن كان مع هؤلاء أو قريباً منهم فى هذه الأقاليم المعتدلة، ولهذا كان العراق والشام أعدل هذه كلها لأنها وسط من جميع الجهات. وأما الأقاليم البعيدة عن الإعتدال مثل الأول والثانى والسادس والسابع فأهلها أبعد عن الاعتدال فى جميع أحوالهم فبناؤهم بالطين والقصب وأقواتهم من الذرة والعشب وملابسهم من أوراق الشجر يخصفونها عليهم أو الجلود وأكثرهم عرايا من اللباس وفواكه بلادهم وأدمها غريبة التكوين مائلة إلى الانحراف ومعاملاتهم بغير الحجرين الشريفين من نحاس أو حديد أو جلود يقدرونها للمعاملات وأخلاقهم مع ذلك قريبة

من خلق الحيوانات العجم حتى لينقل عن الكثير من السودان أهل الإقليم الأول أنهم يسكنون الكهوف والغياض ويأكلون العشب وأنهم متوحشون غير مستأنسين يأكل بعضهم بعضاً وكذا الصقالبة والسبب فى ذلك أنهم لبعدهم عن الاعتدال يقرب عرض أمزجتهم وأخلاقهم من عرض الحيوانات العجم ويبعدون عن الانسانية بمقدار ذلك وكذلك أحوالهم فى الديانة أيضاً فلا يعرفون نبوّة ولا يدينون بشريعة إلا من قرب منهم من جوانب الاعتدال وهو فى الأقل النادر مثل الحبشة المجاورين لليمن الدائنين بالنصرانية فيما قبل الاسلام وما بعده لهذا العهد ومثل أهل مالى وكوكو والتكرور المجاورين لأرض المغرب الدائنين بالإسلام لهذا العهد يقال أنهم دانوبة فى المائة السابعة ومثل من دان بالنصرانية من أمم الصقالبة والافرنجة والترك من الشمال ومن سوى هؤلاء من أهل تلك الأقاليم المنحرفة جنوباً وشمالاً فالدين مجهول عندهم والعلم مفقود بينهم وجميع أحوالهم بعيدة عن أقوال الأناسى قريبة من أحوال البهائم ويخلق ما لا تعلمون».[1] وهذا يعنى أن ابن خلدون قد أدرك أهمية البعد الايكولوجى وأثره على البناء الاجتماعى، وتقدم وتنمية المجتمع، حيث بين لنا اختلاف النظم والتجمعات الإنسانية باختلاف البيئة الطبيعية.

كما يذهب ابن خلدون إلى أن الحياة الاجتماعية دائماً فى تغير وتطور وحركة، وأن هناك قانوناً عاماً لتطور المجتمع، وقد صاغ هذا القانون على أساس المشابهة البيولوجية، إذ شبه المجتمع الإنسانى بالإنسان، وهو بهذا يسبق أصحاب المدرسة الحيوية فى علم الاجتماع الذين فسروا فكرة التطور الاجتماعى فى ضوء المتغيرات البيولوجية. كما أشار أن للدولة أعمارًا طبيعية كما للأشخاص، إذ يقول فى هذا الصدد «إعلم أن الدولة تنتقل فى أطوار مختلفة وحالات متجددة ويكتسب القائمون بها فى كل طور خلقاً من أحوال ذلك الطَوْرِ لا يكون مثله فى الطور الأخر لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذى هو فيه وحالات الدولة وأطوارها لا تَعْدُه فى الغالب خمسة أطوار. الطَوْرُ الأول طور الظفر بالبغية وغلب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدى الدولة فى هذا الطور أسوة قومه فى اكتساب المجد وجباية المال

(١) أنظر المقدمة الثالثة من كتاب مقدمة بن خلدون ص ص: ٨٢ - ٨٣.

والمدافعة عن الحوزة والحماية لا ينفرد دونهم بشىء لأن ذلك هو مقتضى العصبية التى وقع بها الغلب وهى لم تزل بعد بحالها. الطور الثانى طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك وكبحهم عن التطاول للمساهمة والمشاركة ويكون صاحب الدولة فى هذا الطور معنياً بإصطناع الرجال واتخاذ الموالى والصنائع والاستكثار من ذلك لجدع أنوف أهل عصبيته وعشيرته المقاسمين له فى نسبة الضاربين فى الملك بمثل سهمه فهو يدافعهم عن الأمر ويصدهم عن موارده، ويردهم على أعقابهم أن يخلصوا إليه حتى يُقر الأمر فى نصابه ويفرد أهل بيته بما يبنى من مجده فيعانى من مدافعتهم وفعاليتهم مثل ما عاناه الأولون فى طلب الأمر أو أشد لأن الأولين دافعوا الأجانب فكان ظهراؤهم على مدافعتهم أهل العصبية بأجمعهم وهذا يدافع الأقارب لا يظاهره على مدافعتهم إلا الأقل من الأباعد فيركب صعباً من الأمر. الطَوْرُ الثالث طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طباع البشر إليه من تحصيل المال وتخليد الآثار وبعد الصيت فيستفرغ وسعه فى الجباية وضبط الدخل والخرج وإحصاء النفقات والقصد فيها وتشييد المبانى الحافلة والمصانع العظيمة والأمصار المتسعة والهياكل المرتفعة وإجازة الوفود من أشراف الأمم ووجوه القبائل وبث المعروف فى أهله هذا مع التوسعة على صنائعه وحاشيته فى أحوالهم بالمال والجاه وإعتراض جنوده وإدرار أرزاقهم وإنصافهم فى أعطياتهم لكل هلال حتى يظهر أثر ذلك عليهم فى ملابسهم وشكبهم وشاراتهم يوم الزينة فيباهى بهم الدول المسالمة ويرهب الدول المحاربة وهذا الطور آخر أطوار الاستبداد من أصحاب الدولة لأنهم فى هذه الأطوار كلها مستقلون بآرائهم بانون لعزهم موضحون الطرق لمن بعدهم. الطَوْرُ الرابع طور القنوع والمسالمة ويكون صاحب الدولة فى هذا قانعاً بما بنى أولوه سلْماً لأنظاره من الملوك وأفتاله مقلداً للماضين من سلفه فيتبع آثارهم حذو الفعل بالفعل ويقتفى طرقهم بأحسن مناهج الاقتداء ويرى أن فى الخروج عن تقليدهم فساد أمره وأنهم أبصر بما بنوا من مجده. الطور الخامس طور الاسراف والتبذير ويكون صاحب الدولة فى هذا الطور مُتْلِفاً لما جمع أولوه فى سبيل الشهوات والملاذ والكرم على بطانته وفى مجالسة وإصطناع أخدان السوء وخضراء الدمن وتقليدهم عظيمات الأمور التى لا يستقلون بحملها ولا يعرفون ما يأتون ويذرون منها مُستفسد الكبار الأولياء من قومه وصنائع

سلفه حتى يضطغنوا عليه ويتخاذلوا عن نُصْرته مصنعاً من جنده بما أنفق من أعطياتهم فى شهواته وحجب عنهم وجه مباشرته وتفقده فيكون مخرباً لما كان سلفه يؤسسون وهادماً لما كانوا يبغون وفى هذا الطور تحصل فى الدولة طبيعة الهرم ويستولى عليها المرض المزمن الذى لا تكاد تخلص منه ولا يكون لها معه برء إلى أن تنقرض كما نبينه فى الأحوال التى نسردها والله خير الوارثين.»[٢] وهكذا يتضح أن المجتمع فى نظر ابن خلدون ذاهب لا محالة إلى الهرم والفناء والاضمحلال، وأن المجتمع فى مراحل تطوره يحمل عوامل هدمه، فالبداوة لها وظيفة محددة، وعند انتقالها إلى مرحلة أخرى تتولد متناقضات جديدة تؤدى إلى انحلال المجتمع، وبهذا تكون نظرة ابن خلدون إلى تطور المجتمع نظرة تشاؤمية.

كما يذهب ابن خلدون إلى أن التطور الاجتماعى والسياسى يعزى إلى عنصرين أو عاملين أساسيين هما: العنصر الاقتصادى (المادى) والعنصر المعنوى «غير المادى»، ذاهبًا إلى أن تطور الاجتماع البشرى يكون أساسه اقتصاديًا، فاختلاف المراحل فى المجتمعات يرجع إلى الحرفة التى تزاولها، كما أن كل وضع اقتصادى له أسسه المعنوية التى تقابله وله علاقاته الاجتماعية التى تلائمه أيضًا فالبدو تتسم علاقتهم بالتماسك والتعاون والتعاطف والاتصال الدموى والتضامن الآلى، بينما تتسم العلاقات فى الحضر بصفة التعاقد الحر، كما أشاد ابن خلدون بأهمية العمل واعتبره عنصرًا محوريًا فى الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسبيل إلى الرفاهية إذ يقول فى هذا الصدد «إعلم أن الانسان مفتقر بالطبع إلى ما يقوته ويمونه فى حالاته وأطواره من لدن نشوئه إلى أشده إلى كبره والله الغنى وأنتم الفقراء والله سبحانه خلق جميع ما فى العالم للانسان وامتن به عليه فى غير ما آية من كتابه فقال خلق لكم ما فى السموات وما فى الأرض جميعًا منه وسخر لكم البحر وسخر لكم الفلك وسخر لكم الأنعام وكثيرًا من شواهده ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف وأيدى البشر منتشرة فهى مشتركة فى ذلك وما حصل عليه يد هذا إمتنع عن الآخر إلا بعوض فالإنسان متى إقتدر على نفسه وتجاوز الضعف سعى فى إقتناء المكاسب لينفق ما آتاه

(٢) انظر مقدمة ابن خلدون، ص ص: ١٧٥ - ١٧٦.

الله منها فى تحصيل حاجاته وضروراته بدفع الأعواض عنها قال الله تعالى «فابتغوا عند الله الرزق» وقد يحصل له ذلك بغير سعى كالمطر المصلح للزراعة وأمثاله إلا أنها إنما تكون معينة ولابد من سعيه معها كما يأتى فتكون له تلك المكاسب معاشًا إن كانت بمقدار الضرورة والحاجة ورياشًا ومتمولاً إن زادت على ذلك ثم إن ذلك الحاصل أو المقتنى إن عادت منفعته على العبد وحصلت له ثمرته من إنفاقه فى مصالحه وحاجاته سمى ذلك رزقًا قال ﷺ: إنما لك من مالك ما أكلت فأفنيت أو لبست فأبليت أو تصدقت فأمضيت وإن لم ينتفع به فى شىء من مصالحه ولا حاجاته فلا يسمى بالنسبة إلى المالك رزقاً والمتملك منه حينئذ بسعى العبد وقدرته يسمى كسبًا وهذا مثل التراث فإنه يسمى بالنسبة إلى الهالك كسبًا ولا يسمى رزقًا إذا لم يحصل به منتفع وبالنسبة إلى الوارثين متى إنتفعوا به يسمى رزقًا هذا حقيقة مسمى الرزق عند أهل السنة وقد إشترط المعتزل فى تسميته رزقًا أن يكون بحيث يصح تملكه وما لا يتملك عندهم لا يسمى رزقًا وأخرجوا الغصوبات والحرام كله عن أن يسمى شىء منها رزقًا والله تعالى يرزق الغاصب والظالم والمؤمن والكافر برحمته وهدايته من يشاء ولهم فى ذلك حُجَجٌ وليس هذا موضع بسطها ثم اعلم أن الكسب إنما يكون بالسعى فى الاقتناء والقصد إلى التحصيل فلابد فى الرزق من سعى وعمل ولو فى تناوله وابتغائه من وجوهه قال تعالى ﴿فابتغوا عند الله الرزق﴾ والسعى إليه إنما يكون بأقدار الله تعالى وإلهامه فالكل من عند الله فلابد من الأعمال الانسانية فى كل مكسوب ومتمول لأنه إن كان عملاً بنفسه مثل الصنائع فظاهر وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الانسانى كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع ثم إن الله تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول وهما الذخيرة والقنية لأهل العالم فى الغالب وإن اقتنى سواهما فى بعض الأحيان فإنما هو لقصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حَوَالَةِ الأسواق التى هما عنها بمعزل فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة وإذا تقرر هذا كله فاعلم أن ما يفيده الانسان ويقتنيه من المتمولات إن كان من الصنائع فالمفاد المقتنى منه قيمة عمله وهو القصد بالقنية إذ ليس هناك إلا العمل وليس بمقصود بنفسه للقنية وقد يكون مع الصنائع فى بعضها غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر وإن كان

من غير الصنائع فلابد من قيمة ذلك المفاد والقنية من دخول قيمة العمل الذى حصلت به إذ لولا العمل لم تحصل قنيتها وقد تكون ملاحظة العمل ظاهرة فى الكثير منها فتجعله له حصة من القيمة عظمت أو صغرت وقد تخفى ملاحظة العمل كما فى أسعار الأقوات بين الناس فإن اعتبار الأعمال والنفقات فيها ملاحظ فى أسعار الحبوب كما قدمناه لكنه خفى فى الأقطار التى علاج الفلح فيها ومؤنته يسيرة فلا يشعر به إلا القليل من أهل الفلح فقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هى قيم الأعمال الانسانية وتبين مسمى الرزق وأنه المنتفع به فقد بان معنى الكسب والرزق وشرح مسماهما واعلم أنه إذا فقدت الأعمال و قلت بانتقاص العمران تأذن الله برفع الكسب ألا ترى إلى الأمصار القليلة الساكن كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية وكذلك الأمصار التى يكون عمرانها أكثر يكون أهلها أوسع أحوالاً وأشد رفاهية كما قدمناه قبل ومن هذا الباب تقول العامة فى البلاد إذا تناقص عمرانها إنها قد ذهب رزقها حتى أن الأنهار والعيون ينقطع جريها فى القفْر كما أن فور العيون إنما يكون بالإنبساط والامتراء الذى هو بالعمل الإنسانى كالحال فى ضروع الأنعام فما لم يكن إنبساط ولا إمتراء نضبت وغارت بالجملة كما يجف الضّرْعُ إذا ترك إمتراؤه وانظره فى البلاد التى تعهد فيها العيون لأيام عمرانها ثم يأتى عليها الخراب كيف تغور مياهها جملة كأنها لم تكن والله مقدر الليل والنهار[٣].

كما أكد ابن خلدون أيضًا على أهمية العصبية فى عملية تطور المجتمع إذ يقول فى هذا الصدد «والسبب فى ذلك أن الملك إنما يكون بالعصبية وأهل العصبية هم الحامية الذين ينزلون بممالك الدولة وأقطارها وينقسمون عليها فما كان من الدولة العامة قبيلتها وأهل عصابتها أكثر كانت أقوى وأكثر ممالك وأوطانًا وكان ملكها أوسع لذلك اعتبر ذلك بالدولة الإسلامية لما ألف الله كلمة العرب على الإسلام وكان عدد المسلمين فى غزوة تبوك آخر غزوات النبى ﷺ مائة ألف وعشرة آلاف من مُضَر وقحطان ما بين فارس وراجل إلى من أسلم منهم بعد ذلك إلى الوفاة فلما توجهوا لطلب ما فى أيدى الأمم من الملك لم يكن دونه حمى ولا وزر فاستبيح حِمىَ فارس

(٣) انظر مقدمة ابن خلدون، ص ص: ٣٨٠ - ٣٨٢.

والروم وأهل الدولتين العظمين فى العالم لعهدهم والترك بالمشرق والأفرنجة والبربر بالمغرب والقوط بالأندلس وخطوا من الحجاز إلى الشوس الأقصى ومن اليمن إلى الترك بأقصى الشمال واستولوا على الأقاليم السبعة ثم انظر بعد ذلك دولة صنهاجة والموحدين مع العبيديين قبلهم لما كان كتامة القائمين بدولة العبيديين أكثر من صنهاجة ومن المصامدة كانت دولتهم عظم فملكوا أفريقية والمغرب والشام ومصر والحجاز ثم انظر بعد ذلك دولة زناتة لما كان عددهم أقل من المصامدة قصر ملكهم عن ملك الموحدين لقصور عددهم عن عدد المصامدة منذ أول أمرهم ثم اعتبر بعد ذلك حال الدولتين لهذا العهد لزناته بنى مرين وبنى عبد الواد كانت دولتهم أقوى منها وأوسع نطاقًا وكان لهم عليهم الغلب مرة بعد أخرى[٤].

كما ظهرت نظريات فلسفية وسوسيولوجية عديدة فى أوربا تضمنت العديد من القضايا الفكرية التى ترتبط بالتنمية وتطور المجتمعات، وتتمثل هذه النظريات والاسهامات الأوروبية فى أعمال كل من كوندرسيه، فيكو، سان سيمون، ترجو، أوجست كونت، وهربرت سبنسر. وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم هذه الاسهامات والنظريات.

كوندرسيه: قدم الفيلسوف الفرنسى كوندرسيه نظريته فى تطور الإنسانية وتقدمها، تلك النظرية التى تعد من النظريات الخطية. وتتلخص هذه النظرية فى أن الإنسانية تسير فى تطورها فى خط صاعد نحو الرقى والإكتمال، وتكون كل مرحلة أرقى من سابقتها، وتمهد لمرحلة أخرى أرقى منها، وأن العقل الإنسانى هو الذى سوف يسيطر على هذا التقدم. كما قسم كوندرسيه التاريخ البشرى إلى عشر مراحل هى: المرحلة الطبيعية، مرحلة الاعتماد على الرعى واستئناس الحيوان، مرحلة الزراعة، مرحلة عصر الحضارة اليونانية القديمة، مرحلة عصر الحضارة الرومانية، مرحلة القرون الوسطى المسيحية، مرحلة عصر الإقطاع (النصف الثانى من القرون الوسطى) عصر اختراع الطباعة، عصر الثورة الفرنسية، وهو عصر إعلان الحقوق

---

(٤) المرجع السابق، ص١٦٣.

الإنسانية والإرتقاء بالنظم السياسية والقانونية وأخيرًا مرحلة الآمال التى يبحث فيها الإنسان عما ينبغى أن يكون عليه مستقبل الإنسانية. كما انفرد كوندرسيه عن سائر الفلاسفة بمعالجة مستقبل الإنسانية، حيث شغله مستقبل الإنسانية كما شغله ماضيها وحاضرها. أما غيره من الفلاسفة فقد قصروا بحوثهم على الماضى والحاضر ولم يتعرضوا لدراسة المستقبل، ويبدو أنه قد تأثر بدراساته الطبيعية والفلكية، وأراد تطبيق فكرة القانون العلمى على مستقبل الإنسانية، وذلك لأن القانون من حيث هو يفسر لنا ما قد حصل فى الماضى وينبؤنا بما عسى أن يحدث فى المستقبل، ومتى استطعنا أن نصل من استقراء التاريخ إلى قوانين عامة، فلاشك أنه بفضل هذه القوانين تستطيع أن نتوقع ما يحدث فى مستقبل الإنسانية(٥).

وقد تصور كوندرسيه الآمال التى سوف يحققها تطور الإنسانية مستقبلًا فى الإرتقاء الذاتى للفرد، المساواة العامة بين جميع المواطنين فى دولة واحدة، ثم المساواة التامة بين الأمم والدول بوصفها أعضاء فى المجتمع الإنسانى، ومن ثم تكون الإنسانية قد وصلت إلى أرقى مراحل تطورها وأسمى الغايات التى تنشدها(٦).

فيكو: قدم فيكو نظريته فى تطور الحضارة الإنسانية وتتلخص فى أن تاريخ الإنسانية يمثل وحدة متماسكة، وإن كل الشعوب تتطور، وأنها فى مسيرة تطورها تمر بمراحل محددة هى: المرحلة الدينية، مرحلة البطولة، المرحلة الإنسانية. وفى المرحلة الدينية كان الاتجاه إلى نسبة كل شىء إلى الدين وإلى أسباب خارجة عن الإنسان وفوق علمه وطاقته، وفى المرحلة البطولية نسبت الحوادث والأشياء إلى أبطال تميزوا عن الناس، واعتبروا أنفسهم آلهة فى الأرض، وفى المرحلة الإنسانية ردت الأشقياء والحوادث إلى الإنسان ونسبت إليه، وبذلك كان للإنسان قيمته وأهميته من حيث هو إنسان، وأصبح يشعر بأنه يستطيع أن يفهم أسباب الحوادث وأن يتحكم بالتالى فيها

---

(٥) مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الأول، «تاريخ التفكير الاجتماعى وتطوره» الطبعة الأولى، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٥٤، ص١٠٧.

(٦) المرجع السابق، ص١١٣.

وأن يغير من مجريات الأمور. وبعبارة أخرى أصبح يشعر بأن فى استطاعته أن يتحكم فى التاريخ وفى الظواهر الطبيعية والاجتماعية(٧).

غير أن هذا التطور لا يسير إلى مالا نهاية، ولكن يسير سيرًا دائريًا بمعنى أن آخر طور من هذه الأطوار يمهد للطور الأول، ولكن بشكل أرقى فمثلاً عندما تستقر المجتمعات الإنسانية فى المرحلة الأخيرة، لا تلبث أن تعود القهقرى إلى المرحلة الأولى، ولكن بشكل مغاير وبصورة أكثر سموًا، ولذلك سمى قانونه بقانون (النكوص أو الرجوع القهقرى (La loi de Regression)(٨).

ونظراً لأن فيكو كان مؤرخاً من ناحية واشتغل بدراسة الأوضاع والظواهر الاجتماعية من ناحية أخرى، فقد استخدم فى دراسة هذه الأوضاع والظواهر الطريقة التاريخية، وذلك بالرجوع إلى منشأ الظاهرة وجذورها الأولى لكى يقف على الشكل الذى أخذه تطورها منذ نشأتها إلى وقت دراستها، وذلك من شأنه أن يفيد فى فهم الظاهرة والتنبؤ إلى حد ما بما ستكون عليه فى المستقبل. هذا فضلاً عن أنه قد ذهب إلى أن التغيرات والأنظمة الاجتماعية ليست من صنع فرد واحد مهما كان هذا الفرد ملكًا أو بطلاً، وإنما التغيير هو إرادة المجموع ونتيجة روح الجماعة.

سان سيمون: يذهب سان سيمون إلى أن مسيرة التاريخ البشرى تمر بمراحل ثلاث هى: المرحلة اللاهوتية وهى المرحلة التى تسيطر فيها الأنظمة الدينية مثل مرحلة الرق والمرحلة الاقطاعية، المرحلة الميتافيزيقية وهى مرحلة امتزاج اللاهوت بالإقطاع ثم المرحلة الوضعية وهى المرحلة التى يسيطر فيها العلم. وقد دافع سان سيمون عن نظريته هذه موضحًا أن كل نظام يخطو إلى الأمام فى مسيرة التاريخ، وأن المجتمع يخطو نحو التقدم. كما نادى بوجوب دراسة حقائق الحياة الماضية من أجل الوصول إلى كشف قوانين التقدم(٩).

---

(٧) إبراهيم محمد الشافعى، علم الاجتماع العام - أسسه وتطبيقاته التربوية لطلبة الكليات، الطبعة الأولى، المملكة الليبية، جامعة السيد محمد بن على السنوسى، ١٩٦٧، ص٨١.

(٨) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص١٠٧.

(٩) عبد الجليل الطاهر، مسيرة المجتمع : بحث فى نظرية التقدم الاجتماعى، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٦، ص : ١٧٢.

كما ذهب إلى أن التطور التاريخى لا يعزى إلى العامل الاقتصادى وحده، وإنما يعزى إلى عدة عوامل من بينها العامل الاقتصادى، وأن التاريخ لا يمكن تفسيره بظاهرة واحدة من الظواهر الاجتماعية مهما بلغت قوتها وأهميتها، وإنما يمكن تفسيره من خلال مجموعة متفاعلة من الظواهر والمتغيرات الاجتماعية.

ترجو: صاغ الفيلسوف الفرنسي ترجو نظريته فى تطور تاريخ الإنسانية، وتتلخص فى أن الإنسانية بوصفها كلا لا يتجزأ تنتقل فى تقدم مطرد ومستمر نحو الإرتقاء والكمال المادى والروحى. والإنسانية فى هذا الانتقال التدريجى مطبوعة بطابع الإتزان والتؤدة والتأنى، فلا تقبل الطفرة ولا تتعجل الأمور غير أنها قد تهدأ لتثور. فما الثورة إلا مظهر من مظاهر التقدم وتنشيط للسير الآلى للإنسانية لأن الهدوء المطلق والتؤدة المستمرة قد تعوق التقدم وتؤدى به إلى النفور، ومن ثم فالثورة ضرورية لإزالة معوقات التقدم، وللوثوب بالإنسانية إلى مرحلة أرقى، فهى إذن من مستلزمات التقدم وعامل من عوامله. فلا يجب إذن أن ننظر إلى الثورة نظرتنا إلى حالة باثولوجية أو مرضية تستحق الذم، ولكنها حالة سوية كامنة فى طبيعة البشر وفى طبيعة الوجود الاجتماعى[١٠].

أوجست كونت: عالج كونت فى فلسفته الاجتماعية مسألة التطور الاجتماعى، ووضع نظرية أطلق عليها قانون الأدوار الثلاثة Droits etats وتتلخص هذه النظرية فى أن المجتمع الانسانى يمر فى تطوره بمراحل ثلاثة هى:

١ ـ المرحلة اللاهوتية The ological stage وفى هذه المرحلة اللاهوتية أو الدينية يفسر الانسان كل الظواهر فى ضوء الدين أو القوى اللاهوتية، ويلعب الخيال الدور الرئيسى فى هذه المرحلة فى تفسير الظواهر الطبيعية، وما يعترض حياة الناس من أسرار وما يكتنفها من غموض. كما يعتمد الانسان فى هذه المرحلة على عدد محدد من الملاحظات فى تفسير بعض ما خفى من أسرار الكون، كما يلجأ إلى الغيبيات والأرواح وتكون المعرفة فى هذه المرحلة مطلقة، ويرجع ذلك إلى أن الفكر الانسانى

---

(١٠) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص١١٠.

لا يتجاوز إلى ما وراء تلك الكائنات الإلهية. وفى هذه المرحلة تعد الآراء والأفكار اللاهوتية أساسًا قويًا ومشتركًا فى الحياة الاجتماعية والأخلاقية. كما تتميز هذه المرحلة بالسيطرة، حيث يعيش الناس فى ثقة للقوى الدينية الثابتة، وتطابق هذه المرحلة النظام الملكى فى السياسة، وتشتمل هذه المرحلة فى إطارها على سلسلة من الدرجات، ففيها تظهر عبادة الأصنام وعبادة الآلهة المتعددة ثم عبادة إله واحد. وهذه المرحلة لم تساعد على تطور الأفكار المشتركة العامة[11].

٢ ـ **المرحلة الميتافيزيقية** وفيها يفسر الانسان كل شىء فى ضوء قوى خفية خارقة. وينتقل التفسير من الكائنات الشخصية إلى الأفكار المجردة والقوى الخفية مثل القوة الكيمائية والقوة الحيوية. كما يؤمن الانسان فى هذه المرحلة بترابط الظواهر بعضها ببعض. وكما تطورت المرحلة اللاهوتية ووصلت فى تطورها إلى مرحلة الاله الواحد، فإن المرحلة الميتافيزيقية قد انتقلت من القوى الخفية المختلفة إلى الاعتقاد بقوة منفردة وهى الطبيعة. وقد رأى كونت أنه فى غضون المرحلة الميتافيزيقية تعطل التقدم وظهر النظام العسكرى، واستمرت هذه المرحلة خمسة قرون وهى مرحلة إنتقالية ساد فيها إنحلال الأفكار اللاهوتية وضعفت الاقطاعيات وسيطرة القوى اللاهوتية، وبدأ يظهر فى مجال السياسة مرحلة الشعب التى تقوم فيها الدولة على أساس مبدأ الشعبية والتعاقد.

٣ ـ **المرحلة الوضعية**: وفى هذه المرحلة يفسر الانسان كل ما يدور حوله بناء على العقل، وتمثل الثقافة أشياءً موضوعية، وليست أشياء من نسج الخيال، وأن الأحكام فى هذه المرحلة تشتق من طبيعة الوقائع التى يعيش الكائن البشرى فى إطارها، ويخضع الكائن البشرى فى هذه المرحلة للملاحظة وتدعم الفرضيات بالحقائق الخاصة والشاملة، ويصبح التطابق مع الحقيقة هو المعيار الوحيد للحكم على الأشياء. كما أصبح المبدأ المطلق غير ممكن، وأن إرجاع كل شىء إلى مبدأ واحد يعد مستحيلًا.

كما أكدت الفلسفة الوضعية التى تظهر فى هذه المرحلة أن الأساس العقلى للأخوة

---

(١١) عبد الجليل الطاهر، مرجع سابق، ص١٨٠.

الانسانية هى الوحدة بين النظرية والتطبيق، وأن الوصول إلى دراسة الظواهر إعتمادًا على الملاحظة من شأنه أن توصلنا إلى القوانين التى تساعد على التنبؤ والسيطرة على مستقبل الظواهر. وتطابق المرحلة الوضعية فى قانون الأحوال الثلاث عند كونت المرحلة التى يستغل فيها الانسان الطبيعة ويخضع فيها لقوانين منظمة تحدد حقوق الفرد وواجباته فى المجتمع[١٢].

والتطور الاجتماعى الذى حدد لنا أوجست كونت مراحله يكون مصحوبًا بتحسن وتقدم مطرد، غير أن هذا التقدم نحو الكمال بطئ وشاق وتتخلله كثير من الصعاب، وقد تعترضه الأزمات والاضطرابات والمنازعات التى لا تقف عند حد، وأن الإنسانية تستطيع بجهوداتها الخاصة تحقيق تقدم أسرع لأن تدخل النشاط الإنسانى قد يعجل بمجئ مرحلة من المراحل التى كان لها أن تأتى لو لم يتدخل الإنسان باعتباره ممثلا للإنسانية أو تتدخل الحكومة باعتبارها ممثلا لسلطة المجتمع[١٣].

هربرت سبنسر: يعتبر هربرت سبنسر هو واضع أسس نظرية التطور الاجتماعى، وله الفضل فى انتشار كلمة التطور. وقد صاغ نظريته فى التطور الاجتماعى التى تتلخص فى: أن المجتمع الإنسانى كائن حى ينمو ويتطور وفى تطوره ينتقل من حالة التجانس Homogenity إلى حالة اللا تجانس Heterogeneity. وقد تأثر سبنسر فى ذلك بداروين. كما أن المجتمع عندما يتقدم وتستقر إلى حد ما الحياة الاجتماعية تأخذ الظواهر والنظم الاجتماعية فى الارتقاء والتطور، وتخضع بدورها للانتقال من حالة التجانس إلى حالة التباين والتخصص، وهى فى ذلك تتأثر بنوعين من العوامل: العوامل الداخلية وهى العوامل التى تمثل فى نظره الناحية الفردية، وهى أمور تتعلق بالتكوين الطبيعى، والتكوين العاطفى والتكوين العقلى للأفراد الذين يكونون المجتمع. كما تتأثر الظواهر التى تقوم فى جو المجتمع بهذه الخواص الفردية بمعنى أن الأفراد يشكلون ظواهر المجتمع. والعوامل الخارجية وهى العوامل التى تمثل فى نظره البيئة، فالبيئة الجغرافية والطبيعية وظروف المجتمع المناخية وموقعه وما إلى ذلك من

(١٢) عبد الجليل الطاهر، المرجع السابق، ص١٨٣.

(١٣) مصطفى الخشاب، مرجع سابق، ص٢٤٠.

الأمور التى تؤثر بصفة مباشرة على الأفراد، وبالتالى على الظواهر الاجتماعية التى تكون مجرد نتيجة لأوجه نشاط الأفراد[١٤].

كما ترتكز نظرية سبنسر فى التطور على أساس فكرتين هما: التباين ويقصد بذلك الانتقال من المتجانس إلى اللامتجانس، والتكامل وتسير هذه الظاهرة (أى التكامل) جنباً إلى جنب مع ظاهرة التباين بمعنى أن التخصص لا يؤدى إلى الاستقلال والانعزال والإكتفاء الذاتى، ولكنه يؤدى إلى التضامن والتماسك واعتماد الأفراد والوظائف بعضها على البعض الآخر، فلا تستطيع إحداها أن تغنى عن الأخرى، وذلك طبقًا لمبدأ توزيع العمل البيولوجى والفيزيولوجى بالنسبة للمركب الحيوى، وطبقًا لمبدأ التضامن والتكامل الاجتماعى بالنسبة لشئون الحياة الاجتماعية[١٥].

كما يذهب سبنسر أيضًا إلى أن المجتمع جزء من النظام الطبيعى للكون، وليس شيئًا خارجًا عن هذا النظام، وأن التطور يتميز بالحتمية وأنه يسير فى خطوات ثابتة وسلسلة من المراحل لا تتبدل، وليس للإنسان فيه أى دور، ولكنه يحدث نتيجة تحديد وتخطيط كونى. وهذا يشير إلى أن التقدم الاجتماعى يسير وفق قانون طبيعى[١٦].

بيد أن المتأمل فيما قدمته النظريات الكلاسيكية فى التنمية، سوف يجد أن هذه النظريات كانت بمثابة تأملات فكرية، ولم تستند إلى استقراء الواقع، والدراسة الإمبيريقية لهذا الواقع فى مكان وزمان معينين، ولكنها كانت من نسج خيال أصحابها. ولذا كانت هذه النظريات أقرب إلى فلسفة التاريخ منه إلى علم الاجتماع. إلا أنه بالرغم من ذلك فإنها قد أنارت الطريق للرعيل اللاحق من المفكرين والعلماء لإصلاح المجتمع وتنميته. هذا فضلا عن أنها إنطوت أيضًا على العديد من الأفكار والقضايا الفكرية التى تهتم بها الدراسات السوسيولوجية المعاصرة فى مجال التنمية وتؤكد عليها مثال ذلك: فكرة حتمية التغير والنسبية عند أرسطو والمناداة بالنظرة العلمية فى دراسة المجتمع عند الرومان، والدعوة إلى الاهتمام بالتعليم والمعرفة والإصلاح الأخلاقى

---

(١٤) مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص١٨٣.
(١٥) مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص٢٧١.
(١٦) مصطفى الخشاب، المرجع السابق، ص٢٨٣.

والسلوكى فى الفلسفة الصينية، وإبراز أهمية العامل الاقتصادى والنسق الأيكولوجى فى التنمية، وأهمية المتغيرات غير المادية فى التنمية عند ابن خلدون. والتأكيد على أهمية العقل والتفكير فى التطور عند كوندرسية وكونت، وضرورة الاهتمام بالبعد التاريخى فى دراسة الظاهرة الاجتماعية عند فيكو، وفكرة تفسير الظواهر فى ضوء مجموعة من المتغيرات عند سان سيمون، والتأكيد على أهمية الثورة كعامل من عوامل التغير عند ترجو، والتأكيد على تفسير الظاهرة الاجتماعية والتطور الاجتماعى فى ضوء العوامل الداخلية والخارجية عند هربرت سبنسر. ولاشك أن كل هذه القضايا الفكرية يمكن الانتفاع بها عند التخطيط للتنمية، ومحاولة فهم قضية التخلف والتنمية.

ثانيًا: الاتجاهات الحديثة والمعاصرة فى دراسة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية

١ - الاتجاه الماركسى: يعتبر كارل هنرى ماركس من أبرز مفكرى القرن التاسع عشر، حيث ترك أثرًا مباشرًا قويًا فى الجنس البشرى، وكان له على أتباعه - إبان حياته وبعد موته - نفوذ فكرى ومعنوى فريد فى قوته، لا يماثله نفوذ آخر حتى العصر الذهبى عهد القومية الديمقراطية الذى شهد ظهور أبطال وشهداء، وشخصيات عظيمة. وكان ماركس أكبر أبناء هنريك وهنر بيتا ماركس، ولد فى ٥ مايو عام ١٨١٨ ببلدة «ترييه» فى القطاع الألمانى من حوض الراين، وتوفى فى عام ١٨٨٣، وكان والده يمارس مهنة المحاماة. وقد وُهب ماركس عقلاً قويًا نشطًا لا يتأثر بالعاطفة وإحساسًا عميقًا بالظلم، وكان يشمئز من عاطفة المفكرين والتجائهم إلى الأسلوب الخطابى بقدر إشمئزازه من غباء البورجوازيين ورضائهم بالحالة القائمة. ولقد ترك ماركس أعمالاً عظيمة أهمها: مقالاته عن نقد فلسفة هيجل فى القانون والعائلة المقدسة، وكتابه عن «فقر الفلسفة» الذى يرد فيه على آراء برودون التى أوردها فى كتابه «فلسفة الفقر»، ودراسته عن الأيديولوجية الألمانية والبيان الشيوعى، وفيه يضع كل من ماركس وإنجلز أفكارهما بصورة واضحة وقد نشر هذان العملان الأخيران

بعد وفاته، ومُؤلَفْ «مساهمة فى نقد الاقتصاد السياسى»، وكتاب رأس المال الذى توصل فيه نهائيًا إلى قانون حركة المجتمع، لا رصدًا لواقع هذه الحركة فحسب، بل تنبؤاً بمستقبلها أيضًا. ولقد أثارت كل هذه المؤلفات العديد من التفسيرات، وتركت بصماتها على الفكر الإنسانى وبلورت الفلسفة الماركسية التى تتخذ من الأساس المادى أساس فكرها، تلك الفلسفة التى لا يمكن فهم الاتجاه الماركسى فى التنمية بمنأى عنها، حيث أنها تتضمن العديد من الأفكار والقضايا التنموية.

ولقد أفلحت الظروف والأوضاع السائدة فى انجلترا - فى النصف الأول من القرن التاسع عشر - فى استقطاب اهتمام كارل ماركس، مما أدى إلى دراسته إياها، حيث اعتبرها نموذجًا عامًا للبلاد المصنعة كما عنى أيضًا بدراسة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فى غرب أوروبا وفى بقاع أخرى من العالم مستخلصاً فى النهاية نموذجًا عامًا يفسر من خلاله تطور المجتمعات الإنسانية. كما درس ماركس فلسفة هيجل وآمن بالمنطق الديالكتيكى، وحاول البحث عن أهم القوى الأساسية للتغير، واستطاع من خلال تحليل الفلسفة الهيجلية أن يقتنع بالمنطق الديالكتيكى، ذلك المنطق الذى يدرس الأشياء ويتناولها كحقائق فى حركة دائمة غير منقطعة، فكل إثبات لحقيقة معينة يتضمن فى نفس الوقت نفيًا لهذه الحقيقة، وهذا النفى بدوره يتضمن إثباتاً ومن تلاقى الإثبات والنفى يوجد مركب يكون بمثابة تأليف بين النقيضين ليس ثابتًا أو نهائيًا، فهو يمثل شيئاً أو فكرة تحمل بدورها بذور نقيضها، ومن الشىء أو الفكرة الجديدة ونقيضها يتكون اتحاد جديد من النقيضين، وهكذا يستمر التطور ويقترب تاريخ الإنسان من الكمال الذى ينشده. ولقد اختلف ماركس عن هيجل فى أن هيجل كان فيلسوفًا مثاليًا يطبق المنطق الديالكتيكى على الأفكار. أما ماركس فقد رفض المفهوم المثالى وأخذ بمادية - لودفيد فيورباخ - التى ترى أن المادة أصل الوجود، وأن العالم بطبيعته مادى، وأن القوة المحركة فى التاريخ ليست هى القوة الروحية، ولكنها مجموعة الظروف المادية التى يتحدد من خلالها تفكير وتصرفات الناس. وقد أسس ماركس بذلك فلسفة جديدة هى الماركسية الجدلية التى تفسر أشكال الحكم والنظم السياسية والاقتصاد بإرجاعها إلى الظروف المادية التاريخية. وسنحاول فيما يلى إبراز أهم المقولات الأساسية التى يتضمنها الاتجاه الماركسى فى التنمية باعتباره اتجاهًا

أساسيًا من الاتجاهات الحديثة فى تحليل وفهم التنمية، محاولين فى النهاية إبراز أهم إسهاماته الإيجابية التى يمكن الانتفاع بها فى دراسة قضية التخلف والتنمية، وأهم النقائص التى تعترى هذا الاتجاه.

يذهب ماركس إلى أن الناس فى الإنتاج الاجتماعى الذى يمارسونه، يدخلون فى علاقات محددة لا مندوحة عنها ومستقلة عن إرادتهم، وتناظر علاقات الإنتاج هذه مرحلة محددة من تطور قوى الإنتاج المادية. ويشكل جماع علاقات الإنتاج هذه البناء الاقتصادى للمجتمع الذى يمثل الأساس الحقيقى الذى يقوم عليه بناء فوقى من النظم القانونية، والسياسية، كما يطابقها بالضرورة أشكال محددة من الوعى الاجتماعى*. إذ يحدد أسلوب الإنتاج فى الحياة المادية الطابع العام للعمليات الاجتماعية والسياسية والثقافية والروحية فى الحياة بصفة عامة. وبعبارة أخرى فليس وعى الناس هو الذى يحدد وجودهم، بل على العكس من ذلك يحدد وجودهم الاجتماعى وعيهم. وفى مرحلة معينة من نمو قوى الإنتاج المادية، تدخل هذه القوى فى صراع مع علاقات الإنتاج القائمة أو - هذا مجرد تعبير قانونى عن نفس الشىء - مع علاقات الملكية التى كانت تعمل هذه القوى داخل إطارها من قبل، وتتحول هذه العلاقات من أشكال وصور لنمو قوى الإنتاج إلى أغلال تقيدها، وعندئذ تأتى الثورة الاجتماعية، أى أنه مع تغيير الأساس الاقتصادى يتغير إن آجلًا أو عاجلًا البناء الفوقى الضخم بأكمله. بيد أنه يجب عند النظر فى مثل هذه التغييرات، أن نميز بين الظروف الاقتصادية للإنتاج التى يمكن تحديدها بالدقة التى تتسم بها العلوم الطبيعية، وبين الأوضاع والأشكال القانونية أو السياسية أو الدينية أو الجمالية أو الفلسفية. أو بإيجاز الأوضاع الأيديولوجية التى يدرك فيها الناس وجود الصراع ويشتركون فيه. وكما أنه من المستحيل أن نصل إلى حكم صحيح عن فردما بتسجيل رأيه عن نفسه فقط، فكذلك من المستحيل أن نحكم على فترات ثورية بأكملها على أساس الطريقة

* يعنى الوعى الاجتماعى Social Consciousness - طبقًا للمفهوم الماركسى - المجموع الكلى للنظريات السياسية والقانونية، ولوجهات النظر الدينية والفلسفية والأخلاقية فى مجتمع ما، كما يشمل أيضًا العلوم الاجتماعية والفن والسيكولوجية الاجتماعية (المشاعر الاجتماعية والحالات المزاجية والعادات وهلم جرا). أما الوجود الاجتماعى Social Being - طبقًا للمفهوم الماركسى - هو الحياة المادية للمجتمع بكل تعقيداتها وتناقضاتها.

الواعية التى ترى بها نفسها، بل على العكس من ذلك يجب أن يفسر هذا الوعى الاجتماعى من خلال تناقضات الحياة المادية أى الصراع بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. كما أن أى نظام لا يفنى ولا يختفى إطلاقًا قبل أن تكون جميع قوى الإنتاج التى يمكن أن توجد فيه قد اكتملت نموًا، كما أن علاقات الإنتاج لا تظهر أبدًا قبل أن تكون ظروف وجودها قد اكتملت فى رحم المجتمع القديم نفسه. ولهذا لا تطرح البشرية أمامها سوى المهام التى يمكنها القيام بها، ولو نظرنا إلى الأمر عن قرب أكثر، سوف نجد دائمًا أن المهمة نفسها لا تظهر إلا حين تكون الظروف المادية اللازمة للقيام بها قد وجدت من قبل، أو على الأقل تكون فى مرحلة التكوين. ويمكن الإشارة إلى أشكال الإنتاج الأسيوية والقديمة والإقطاعية والبورجوازية الحديثة كمراحل تطور فى البناء الاقتصادى للمجتمع. وتمثل العلاقات البورجوازية للإنتاج آخر شكل مضاد فى العملية الاجتماعية للإنتاج، وهو مضاد ليس بمعنى التضاد الفردى، ولكن بمعنى أن التضاد ينبع من الظروف الاجتماعية للحياة لدى الأفراد، وفى نفس الوقت تخلق القوى الانتاجية التى تنمو فى رحم المجتمع البورجوازى الظروف من أجل هذا التضاد، كما يمثل المجتمع البورجوازى آخر صورة تأخذها هذه الصراعات، وبعد اختفائه سوف يختفى الصراع إلى الأبد، ويصل المجتمع الإنسانى إلى نهايته[١٧].

كما يؤكد ماركس أن العمل هو المحور والعنصر الرئيسى للحياة المادية فى المجتمع، فمن خلاله – أى العمل والنشاط الإنتاجى – يستطيع الفرد الوفاء بضرورات الحياة وإشباع حاجياته الأساسية مثل المأكل والملبس والمأوى... إلخ. أى أن هذا النشاط الإنتاجى يمثل شرطًا أساسيًا لوجود المجتمع. وقد عبر – إنجلز – عن ذلك بقوله «يتعين على الإنسان قبل كل شىء أن يأكل ويشرب ويجد مأوى وملبسًا، قبل أن يبحث عن السياسة والعلم والفن والدين... إلخ». ولاشك أن البيئة الجغرافية والسكان يعتبران من المتطلبات والمستلزمات المادية الأساسية اللازمة لعملية الإنتاج، ولكن بالرغم من أن الظروف المادية الطبيعية تمارس تأثيرًا عظيمًا على مجرى التطور

(١٧) Wilbert. E. Moore & Robert. M. Cock, Readings on social change, prentice hall inc, Englewood cliffs, New jersey, 1967, pp: 14 – 15.

الاجتماعى، فقد تعجل به أو تعوقه وتؤخره، فإنها لا تشكل أساس التطور التاريخى، ولا تحدد شكل النظام الاجتماعى، فقد توجد أنساق اجتماعية مختلفة فى نفس البيئة الطبيعية. وهذا ينطبق أيضًا على الكثافة السكانية التى يكون لها آثار متفاوتة فى الظروف التاريخية المتعددة. ويستجيب الإنسان دائمًا للبيئة الطبيعية ولكن استجابته هذه ليست استجابة سلبية، ولكنها استجابة إيجابية بمعنى أنه يؤثر فى هذه البيئة تأثيرًا إيجابيًا بقصد الحصول على القيم المادية التى يحتاجها لبقائه كالملبس والمسكن والمأكل. ويستخدم الإنسان فى إشباع هذه الحاجات أدوات عديدة لا يختارها بطريقة عشوائية، ولكنها تنتقل عبر الأجيال، ويطرأ عليها التغييرات والتعديلات والتحسينات، أى أن هذه الأدوات متطورة، ولكن تطور هذه الأدوات يسير بصورة متتابعة ومرحلية، وذلك لأنه لم يكن بمقدور الإنسانية مثلاً أن تنتقل فجأة من استخدام الفأس الحجرية إلى استخدام الطاقة النووية، فالعملية التطورية عبارة عن سلسلة تتكون من حلقات فكل مرحلة تطورية تعتمد على المراحل التى سبقتها والخبرة الإنتاجية المتراكمة. ويتعين على الإنسان دائمًا أن يعتمد على هذه الخبرة الإنتاجية المتراكمة بالتدريج، وعلى مهارات العمل وعلى معرفة شعب بلد ما أو شعب بلد آخر أكثر تقدمًا، والإنسان هو القادر على خلق هذه الأدوات الإنتاجية واستخدامها لأنه يملك المهارة والخبرة فى العمل[١٨].

وتذهب الماركسية إلى أن القوى المنتجة فى المجتمع تتألف من وسائل وأدوات الإنتاج التى يخلقها المجتمع كالمنشآت الصناعية والأرض الزراعية وأدوات العمل التى يتم بواسطتها خلق الثروات المادية، والعمال الذين يقومون بعملية الإنتاج معتمدين فى ذلك على ما لديهم من خبرة الإنتاج. وعلى أية حال فإن الحياة المادية فى المجتمع لا تقتصر على القوى المنتجة، وذلك لأن الإنتاج لا يستمر من خلال فرد منعزل مثل - روبنسون كروزو - فى جزيرته غير الآهلة بالسكان، أى أن الحياة المادية تتطلب إلى جانب قوى الإنتاج علاقات ووشائج، ولذا يجد الناس، فى عملية إنتاج الثروة المادية أحبوا ذلك أم لا، أنهم مرتبطون بصورة أو بأخرى ببعضهم البعض، ويصبح

(١٨) ibid, pp: 17 – 18

عمل كل منتج جزءًا من أجزاء العمل الاجتماعى. وهذا الارتباط قد عرفه الإنسان منذ بداية التاريخ البشرى، فلقد تعاون الإنسان واتحد مع غيره، واستخدموا الأدوات البدائية بغية الحصول على الوسائل الضرورية التى تمكنهم من البقاء على ظهر الحياة، وحماية أنفسهم من الحيوانات المفترسة ومخاطر الطبيعة. ولقد زادت درجة هذه العلاقة والارتباط عندما تطور العمل وظهر تقسيم العمل بصورة واضحة... فعندما ظهر نظام الحرف اعتمد الفلاحون على الحرفيين فى إنتاج الآلات التى تساعدهم فى الزراعة، كما اعتمد الحرفيون على بعضهم البعض وعلى الفلاحين فى الحصول على المواد الغذائية والمنتجات الزراعية اللازمة لهم. وهكذا ارتبط المنتجون ببعضهم البعض فى علاقات متعددة الجوانب. ولكن لا تقتصر هذه العلاقات على المنتجين المشتغلين فى فروع الإنتاج المتعددة، ولكن بتطور قوى الإنتاج تنفصل ملكية وسائل الإنتاج عن المنتج مباشرة، وتتركز فى أيدى فئة من أعضاء المجتمع، وحينئذ تقوم علاقات بين المالك لوسائل الإنتاج والعمال المنتجين، وذلك لأن عملية الإنتاج لا يمكن أن تبدأ إلا إذا دخل ملاك وسائل الإنتاج والمنتجون فى علاقات معينة، أى تقوم علاقات معينة بين طبقات اجتماعية تتألف كل طبقة منها من جماعات كبيرة من الناس، يمتلك بعضهم وسائل الإنتاج ويشكلون نتائج العمل الذى قام به آخرون محرومون من ملكية وسائل الإنتاج لصالحهم، مثال ذلك ما نجده فى المجتمع الرأسمالى، حيث نجد طبقة الرأسماليين تملك المصانع والشركات والسكك الحديدية والمواصلات، ويحصلون على ثمرة جهد العمال. أما العمال سواء أحبوا ذلك أم لم يحبوا، فإنهم يستطيعون كسب عيشهم فقط عن طريق بيع قوة عملهم للرأسمالى، بما أنهم محرومون من ملكية وسائل الإنتاج. ويطلق ماركس وإنجلز على هذه العلاقات التى يدخل فيها الناس خلال إنتاجهم للقيم المادية اسم علاقات الإنتاج Production Relations، كما تسمى أيضًا العلاقات الاقتصادية. وتنشأ هذه العلاقات فى صورة مستقلة عن وعى الإنسان، ومن ثم تتسم بالطابع المادى، ويتحدد طابع علاقات الإنتاج فى ضوء المستوى الذى يصل إليه تطور وطابع القوى المنتجة فمثلاً فى المجتمع البدائى لا توجد علاقات الإنتاج التى تسمح بإمتلاك العبيد، أو بعبارة أخرى يكون امتلاك العبيد فى المجتمع البدائى أمرًا مستحيلًا، حيث توجد فى هذا المجتمع أدوات إنتاج بسيطة وبدائية يصنعها كل

فرد فى المجتمع مثل العصا الغليظة والفأس الحجرية. كما أنه من المستحيل أن يقوم نظام للملكية الخاصة لأدوات الإنتاج فى هذا المجتمع، كما لم يكن بمقدور البشر أن يستغلوا بعضهم البعض، لأنهم كانوا ينتجون ما يكفيهم لمجرد العيش، ولم توجد الطبقات الطفيلية التى تعيش عالة على غيرها. ومن هذا كله يتضح أن هناك علاقة وطيدة بين القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج، ولا يوجد كل منها بمعزل عن الأخرى، ولكن توجدان معًا فى وحدة أكيدة. ويطلق ماركس على هذا الارتباط أو الوحدة القائمة بين القوى المنتجة وبين علاقات الإنتاج مفهوم أسلوب الإنتاج أو شكل الإنتاج Mode of production وبإيجاز يمكن القول أن أسلوب الإنتاج هو رابطة تضم عنصرين مترابطين هما: قوى الإنتاج فى المجتمع وعلاقات الإنتاج[١٩].

ولكن كيف يتطور الإنتاج؟ تجيب الماركسية على هذا السؤال موضحًة أنه منذ أقدم العصور وحتى يومنا هذا يحاول الناس فى عملية الإنتاج أن يؤثروا على البيئة الطبيعية ويغيروها، ولكن فى الوقت الذى يغير فيه الناس الطبيعة، فإن الناس يغيرون أنفسهم أيضًا، حيث تزداد خبرتهم ومعارفهم عن العالم والواقع المحيط بهم، وتتراكم لديهم الخبرة بالإنتاج، تلك الخبرة التى تمكنهم من تحسين أدوات الإنتاج وإختراع أدوات جديدة، ومن خلال ذلك كله يطرأ على الإنتاج تطورات تقدمية تؤدى فى بعض الأحيان إلى ثورة فى أدوات العمل والإنتاج وتدلنا الوقائع على أن مصادر التطور لا يمكن البحث عنها إلا فى داخل التطور نفسه وليس فى خارجه. وقد أكد ماركس ذلك عندما عرف التاريخ «بالحالة الاجتماعية المتطورة ذاتيًا للبشر» Self Developing Social state. وهذا معناه أن عوامل تطور الإنتاج تكمن داخل إطار الإنتاج نفسه، ولا تأتى من خارجه، وذلك لأن قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج هما اللذان يحددان تطور الإنتاج بطريقة محددة.

كما أن هناك حقيقة يجب ألا يغرب عنها البال مفادها: أن وحدة قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج التى يطلق عليها ماركس أسلوب الإنتاج لا تعنى بأى حال من

---

(١٩) ibid. pp: 18 - 19

الأحوال انتفاء إمكانية التناقضات بينها، فالقوى المنتجة تتحسن وتتزايد بشكل مستمر مطرد، وأنها أى القوى المنتجة هى أكثر تحركًا وتغيرًا من علاقات الإنتاج التى لا تحدث فيها التغيرات بالتدريج، بل تظهر فى شكل طفرة وفى صورة إنفجار مفاجئ يؤدى إلى تصفية العلاقات الإنتاجية القديمة وإحلال علاقات جديدة مكانها، وبذلك يظهر أسلوب جديد من أساليب الإنتاج. وهذا يؤكد أن أى إنسجام بين علاقات الإنتاج والقوى المنتجة فى تاريخ كل أسلوب من أساليب الإنتاج يكون مرحليًا ومؤقتًا وعابرًا، ويظل هذا الأمر حتى يأتى الأسلوب الاشتراكى فى الإنتاج. كما أن هناك حقيقة أخرى يجب ألا يغرب عنها البال أيضًا مؤداها: أن علاقات الإنتاج فى تطورها لا تسير بنفس المدى الذى يواكب تطور القوى المنتجة، فبنمو القوى المنتجة يظهر التناقض حتمًا بين هذه القوى وبين علاقات الإنتاج متخذًا شكل الصراع، ويحدث هذا لأن العلاقات القديمة فى الإنتاج تعوق التطور النامى للقوى المنتجة، كما يؤدى هذا الصراع بين علاقات الإنتاج وبين القوى المنتجة إلى زيادة حدة التناقضات فى مختلف مناحى الحياة الاجتماعية وبين الطبقات بصفة خاصة تلك الطبقات التى يؤيد بعضها علاقات الإنتاج القديمة، بينما تؤيد الطبقات الأخرى علاقات الإنتاج الجديدة التى تأخذ طريقها إلى النمو مثال ذلك: أن علاقات المجتمع الإقطاعى القائمة على ملكية النبيل الإقطاعى للأرض والاعتماد الشخصى للفلاحين على نبلاء الإقطاع، كانت فى وقت ما تناظر قوى الإنتاج التى كانت سائدة فى المجتمع، وبالتالى ساعدت على تطور هذه القوى.

ولكن فى العصر الذى بدأت فيه الصناعة اليدوية وتلتها الصناعة الآلية تشق طريقها إلى الأمام بسرعة هائلة تغير الموقف، وأصبحت العبودية عائقًا يعوق نمو الصناعة التى احتاجت إلى عمال أرادوا من ناحية أخرى أن يكونوا أحرارًا ولكنهم لا يمتلكون أى وسيلة للإنتاج، ويدفعهم الجوع إلى المصانع والورش ليعملوا تحت نير الرأسمالى. ويُحَلُّ هذا الصراع عاجًلا أو آجًلا بقيام ثورة تقضى على علاقات الإنتاج القديمة لتحل محلها علاقات جديدة تتفق مع طبيعة القوى المنتجة النامية، وتناظر احتياجات تطورها التالى، ومن هنا ينشأ أسلوب جديد من الإنتاج، وتبدأ دورة جديدة

للتطور تمر بنفس المراحل فى تلك المجتمعات التى تتكون من طبقات متصارعة، وينتهى هذا الصراع بتدمير شكل الإنتاج القديم وميلاد شكل جديد. وهذا كما هو الحال فى تطور المجتمع من النظام الإقطاعى إلى النظام الرأسمالى وهكذا[٢٠].

تؤكد الماركسية أيضًا أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية بناءه الاقتصادى أى أساسه الاقتصادى الذى يضم القوة المنتجة - أى أدوات الإنتاج ووسائله والمنتجين - وعلاقات الإنتاج، وتطلق الماركسية على هذا الأساس الاقتصادى إصطلاح البناء الأساسى أو التحتى، والذى ترى أنه المحدد لكل مناحى الحياة الاجتماعية والأساس الذى يقوم عليه البناء الفوقى الذى يتمثل طبقًا للمفهوم الماركسى فى الأفكار والعلاقات والنظم الاجتماعية القائمة فى المجتمع سواء كانت هذه الأفكار والنظم سياسية أو قانونية أو فلسفية أو دينية أو تنظيمات كالدولة والكنيسة والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية... إلخ وترى الماركسية أن هناك علاقة ورابطة وطيدة بين البناء التحتى والبناء الفوقى، وتتمثل هذه العلاقة فى أن البناء الأساسى هو الذى يشكل البناء الفوقى أى أن البناء الفوقى يعد إنعكاسًا للبناء الأساسى مثال ذلك: أننا نجد أن تقسيم العمل ونظام الملكية فى المجتمع يحددان البناء الطبقى الذى بدوره يحدد طابع النظم السياسية للمجتمع ومستوياته القانونية. كما نجد أيضًا أن نظام الإقطاع كنظام اقتصادى هو الذى يشكل نظام التصويت الانتخابى، ويجعله أمرًا مستحيلا، حيث يؤمن المجتمع الإقطاعى بإمتلاك العبيد وضرورة الاعتماد المادى للفلاح على مالك الأرض (عبودية الأرض) وعدم المساواة القانونية بين الفلاحين والسادة الإقطاعيين. وكذلك عندما ظهر النظام الرأسمالى فى المجتمع كنظام اقتصادى تغيرت العلاقات الاجتماعية والقانونية وتغير البناء الطبقى، وأصبحت العلاقات قائمة بين العمال (البروليتاريا) وأصحاب رءوس الأموال (الطبقة البورجوازية) بعد أن كانت العلاقات فى ظل النظام الإقطاعى قائمة بين الفلاحين والإقطاعيين... ويمكن أن نقول نفس الشىء عن الأفكار والمفاهيم الفلسفية والدينية والأخلاقية، فمثلًا كانت المجتمعات البدائية قديمًا تقتل الأسرى الذين يؤسرون أثناء الحرب أو أن يؤكلوا،

---

(٢٠) Ibid, pp: 21 – 22

ولكن فيما بعد أصبح من الشائع والمألوف أن يتحول هؤلاء الأسرى إلى أرقاء وعبيد بدلاً من إعدامهم، ويعزى هذا التحول إلى تطور الإنتاج، حيث أن زيادة إنتاجية العمل جعلت من الممكن الاستفادة من عمل الآخرين، أى استغلال الإنسان للإنسان، ومن خلال هذا النظام الاقتصادى الجديد تشكلت عادات وأفكار تجاه أسرى الحرب، تلك العادات والأفكار التى تختلف عن العادات والأفكار التى كانت سائدة فى عصر الرق. كما أنه بظهور النظام الاشتراكى فى المجتمع ظهرت تغيرات جذرية فى آراء وأخلاقيات ومستويات سلوك أعضاء المجتمع تتفق مع طبيعة النظام الاشتراكى، وتختلف عن القيم والأخلاقيات التى كانت سائدة فى ظل النظام الرأسمالى، حيث كانت المضاربة مثلًا فى النظام الرأسمالى مهنة تماثل مهنة الطبيب أو المحامى، وتنظم من خلال تنظيمات قانونية تعمل لصالح المضاربين على نطاق واسع وضد صغار المضاربين مثل نظام تبادل الأسهم وهو نظام قانونى يخدم نظام المضاربة الذى دعمه المجتمع الرأسمالى الذى يؤمن باستغلال الآخرين، والنظر إلى المال باعتباره القيمة العليا ومقياس كل الفضائل، أما فى ظل الاشتراكية فلم تكن مثل هذه النشاطات مدانة فحسب من قبل المجتمع، بل إنها تخضع أيضًا لعقاب القانون(٢١).

وهناك حقيقة يجب ألا يغرب عنها البال مفادها: أن البناء الأساسى هو العامل الرئيسى فى تشكيل البناء الفوقى، وأن أى تغير يطرأ عليه - أى على البناء الأساسى - يؤدى بالضرورة إلى حدوث تغيرات أخرى فى البناء الفوقى، أى تغيرات جذرية فى مجال الدولة والقانون والعلاقات السياسية والأخلاق والأيديولوجية. كما يمارس البناء الفوقى بدوره تأثيرًا على علاقات الانتاج، فيمكنه أن يؤخر أو يسرع بإستبدال هذه العلاقات، فمثلا تلعب النظم السياسية البورجوازية الحديثة وقانونها وأيديولوجيتها دورًا هامًا فى الحفاظ على الملكية الرأسمالية، كما أنها تؤخر استبدالها بالملكية الاشتراكية (العامة)، وفى البناء الفوقى لأى مجتمع طبقى تكون أفكار الطبقة الحاكمة هى السائدة، ولكن إلى جانب ذلك يحوى البناء الفوقى أيضًا الأفكار

---

(٢١) Ibid, pp: 21 – 22

والتنظيمات الخاصة بالطبقات المظلومة التى تساعد هذه الطبقات فى أن تحارب من أجل مصالحها[٢٢].

صفوة القول.. أن طابع قوى الانتاج والمستوى الذى تصل إليه فى تطورها يحدد مسبقًا العلاقات التى توجد بين الناس خلال عملية الانتاج، وتشكل هذه العلاقات الأساس الذى يقوم عليه البناء الفوقى المميز سياسيًا وأيديولوجيا. ومن خلال هذا كله يتألف مجتمع أو بناء عضوى متكامل أو شكل اجتماعى اقتصادى Socioeconomic Formation أى نمط تاريخى محدد من المجتمعات متميز ببنائه التحتى وبنائه الفوقى[٢٣].

وهكذا يتبين لنا أن كارل ماركس يفرق بين البناء التحتى والبناء الفوقى فى المجتمع، حيث يتمثل البناء التحتى فى البناء الاقتصادى للمجتمع، ويشتمل على عنصرين رئيسيين هما القوى المنتجة Productive Forces وتتكون بدورها من تفاعل عاملين هما وسائل وأدوات الانتاج التى تستخدم فى العملية الانتاجية مثل الآلات والأجهزة والمبانى.. إلخ، فضلاً عن الأفراد المنتجين الذين يمارسون العملية الانتاجية. أما علاقات الانتاج التى تمثل العنصر الثانى فهى عبارة عن العلاقات التى تنشأ بين المشتغلين بمختلف فروع الانتاج، بالإضافة إلى العلاقة الخاصة بملكية الأموال ووسائل الانتاج. بينما يتمثل البناء الفوقى فى كافة الأفكار والنظريات السائدة فى المجتمع، فضلا عن النظم المقابلة لها مثل الدولة والقانون والمذاهب والأحزاب السياسية والمعتقدات الدينية والخلقية. كما يؤكد ماركس على أن هناك تأثيرات تبادلية بين هذين البناءين، فالبناء التحتى يشكل البناء الفوقى ويؤثر فيه، بينما يؤثر البناء الفوقى فى البناء التحتى – أى فى أسلوب الانتاج والأساس الاقتصادى للمجتمع – تأثيرًا قد يكون تأثيرًا سلبياً أو إيجابيًا.

تؤكد الماركسية أيضًا أن تاريخ البشرية قد مر فى تطوره بخمس مراحل هى: مرحلة الانتاج البدائى أو الشيوعية البدائية، الرق، الاقطاع، الرأسمالية ثم المرحلة

---

(٢٢) Ibid, p: 22

(٢٣) Ibid, pp: 22-23

الاشتراكية. ويتخذ المجتمع فى كل مرحلة من هذه المراحل شكلا اقتصاديًا واجتماعيًا متميزًا له خصائصه وطبيعته التى تختلف عن طبيعة المجتمع فى المراحل الأخرى. ففى المرحلة الأولى (مرحلة الانتاج البدائى) يسود نظام الشيوعية البدائية الذى يعد أول شكل اتخذه المجتمع منذ ظهور الانسان على سطح الحياة، حيث كانت أدوات الانتاج ووسائله بسيطة وبدائية ومصنوعة من الحجر كالفأس والحجر، كما كان المجتمع يعتمد فى هذه المرحلة على الصيد وجمع الثمار فى غذائه، ثم عرف بعد ذلك الزراعة واستخدم قوته العضلية كقوة محركة. كما كانت العلاقات التى نشأت فى هذه المرحلة بين أفراد المجتمع تتسم بالتعاون المتبادل فى أداء العمل، كما كانت الملكية الجماعية هى السائدة فى هذا المجتمع، ولم يكن فى هذه المرحلة أيضًا أى شكل من أشكال الاستغلال، ويعزى ذلك إلى عدم وجود الملكية الخاصة، فالجميع يستخدمون وسائل وأدوات الانتاج بشكل جماعى وينتفعون بفائض الانتاج بشكل جماعى أيضًا. كما اتسمت هذه المرحلة أيضًا بعدم قدرة الانسان على مواجهة البيئة الطبيعية المحيطة به، ومن هنا اشتد تماسك الجماعة. ولكن مع تطور قوى الانتاج وتقدم الزراعة واستئناس الانسان للحيوان زاد الانتاج الزراعى، وأدى ذلك كله إلى حدوث تغيرات اجتماعية كان أهمها ظهور تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة واتجاه الناس نحو تحسين ظروف العمل. وقد أدى ذلك كله أيضًا إلى تمهيد الطريق لقيام ثورة تمثلت فى ظهور نظام الرق، وإحلاله محل هذه المرحلة، حيث استلزم تطور الانتاج وجود علاقات إنتاج جديدة تتفق مع تطور القوى المنتجة.

أما المرحلة الثانية (نظام الرق) فهى المرحلة التى ارتكزت فيها علاقات الانتاج على الملكية الخاصة للعمال أنفسهم (الأرقاء) وأدوات الانتاج والسماح باستغلال العمال وحرمان العامل المُسْتَغَل من كل حقوقه والتعامل معه باعتباره أداة من أدوات الانتاج، كما ساد فى هذه المرحلة الاستغلال والقهر والعداوة، وانقسم المجتمع إلى طبقتين طبقة من يملكون الأرقاء وطبقة الأرقاء أنفسهم. كما ساد الجشع والقسوة، وحينئذ ظهرالقانون، ولكنه عبر عن إرادة الطبقة الحاكمة، كما ظهرت أفكار تنادى بعدم المساواة بين الناس، ومن هنا إشتد الصراع وتقلص نظام الرق ومهد ذلك كله لظهور نظام جديد هو نظام الاقطاع.

أما المرحلة الثالثة (نظام الاقطاع) فتتميز بملكية اللوردات الاقطاعية لوسائل وأدوات الانتاج ولا سيما ملكية الأرض، حيث كان الفلاحون يعتمدون على رجال الاقطاع، ولكنهم لم يعودوا ملكًا لهم، كما كان الفلاحون يقومون بتقديم الخدمات للاقطاعين. كما سُمح للفلاحين بإمتلاك قطعة من الأرض يتصرف فيها الفلاح كما يشاء فى إنتاجها بعد أن يوفى لصاحب المقاطعة بالتزاماته، وقد شعر الفلاح فى ظل هذه الظروف بعدم حاجته إلى تحطيم وسائل وأدوات الانتاج لأنه يملك، ثم تقدمت الزراعة نتيجة استخدام الأسمدة، كما ظهرت اكتشافات عديدة مثل إنتاج الحديد واختراع البوصلة والبارود.. الخ. كما ساد عدم المساواة فى هذه المرحلة، وبمرور الزمن تطورت قوى الانتاج بشكل أحدث تناقضًا بين هذه القوى وبين علاقات الانتاج التى سادت المجتمع الاقطاعى، كما تطورت هذه القوى بشكل جعلها تتناقض مع البناء السياسى، حيث ناضل الفلاحون ضد النظام الاقطاعى والظلم الاجتماعى بقصد الحصول على حقوقهم فى الحرية وتحرير أنفسهم من سيطرة الاقطاعيين، كما اتسع نطاق التجارة وظهرت المخترعات والاكتشافات العلمية والتكنولوجية، وقد أدى ذلك كله إلى تقلص النظام الاقطاعى والتمهيد لظهور النظام الرأسمالى.

أما المرحلة الرابعة وهى مرحلة نشأة الرأسمالية فهى المرحلة التى حلت فيها البورجوازية محل الاقطاع، كما إنقسم فيها المجتمع إلى طبقتين هما الطبقة البورجوازية وطبقة البروليتاريا، حيث يمتلك البورجوازى فى هذا النظام وسائل وأدوات الانتاج الأساسية فى المجتمع. أما العامل فهو لا يملك سوى عرقه وجهده، ولذا كان الاستغلال هو الطابع المميز لهذه المرحلة، ولقد وضعت الطبقة البورجوازية فى هذه المرحلة النظم التى تكفل لها المحافظة على مصالحها وتضمن استمرارية استغلالها وسيطرتها على الطبقة العاملة، ولكن مع تطور القوى المنتجة ظهرت التناقضات الاجتماعية التى تلعب دورها فى تقويض النظام الرأسمالى وإحلال النظام الاشتراكى محله. ويذهب ماركس إلى أن هذا التناقض تحكمه عدة قوانين تؤدى إلى إنهيار النظام الرأسمالى، وتتمثل هذه القوانين فى ثلاثة قوانين هى قانون فائض القيمة، قانون تراكم رأس المال، قانون الإفقار المطلق. كما تبرز هذه القوانين تناقضات النظام

الرأسمالى، وتؤدى إلى تذمر العمال مما يؤدى فى النهاية إلى قيام الثورة التى تقوض النظام الرأسمالى، وتسمح بسيطرة البروليتاريا وبظهور المرحلة الخامسة والأخيرة.

أما المرحلة الخامسة (مرحلة الاشتراكية) فهى المرحلة التى يرتكز فيها النظام على الملكية الجماعية لأدوات ووسائل الانتاج، كما تقوم علاقات الانتاج على التعاون والمساعدات المتبادلة بين كل العمال الذين تحرروا من استغلال البورجوازية، ويصبح هناك تناسق بين علاقات الانتاج وقوى الانتاج. وتعمل الاشتراكية على القضاء على الاستغلال والقهر، وتجنب الملكية التى هى المصدر الأساسى لكل الشرور. وتعد الاشتراكية مرحلة تمهد لمرحلة تالية هى الشيوعية، ولكن الاشتراكية والشيوعية مرحلتان لشكل اجتماعى واحد، ولكنهما يختلفان فى درجة التطور الاقتصادى ونضج العلاقات الاقتصادية، ولكل من المرحلتين أساس اقتصادى مشترك هو الملكية الجماعية لوسائل الانتاج وقيام علاقات التعاون والمساعدات المتبادلة بين الناس والأيديولوجية الشيوعية المتماثلة. كما تعتبر الشيوعية أعلى مراحل النظام الاقتصادى الاشتراكى، وفيها يصل المستوى التكنولوجى لوسائل وأدوات الانتاج حدًا متقدمًا ويرتفع فيها الانتاج إلى المستوى الذى يسمح للمجتمع ويمكنه من الانتقال من مبدأ التوزيع الاشتراكى المستند إلى مبدأ هام مؤداه «من كل حسب قدراته، وإعطائه حسب عمله. إلى مبدأ التوزيع الشيوعى الذى يأخذ من كل حسب قدرته، ويعطى لكل حسب حاجته». كما يخلو المجتمع من الطبقات، وتنمو وسائل الانتاج نمواً حرًا[٢٤].

كما تستند المادية الجدلية عند ماركس إلى فكرة التطور ومؤداها: أن الأشياء فى حركة وتغير وتطور، وأن كل شىء فى هذا العالم يتطور، وأن التطور الدائم وانتقال الظواهر من حالة إلى حالة، وحلول شىء ما محل شىء آخر سمات مميزة للعالم المادى، ومن الضرورى دراسة تطور هذه الظواهر حتى تتحقق لنا المعرفة بالأشياء، كما أن العالم المادى ليس متطورًا فحسب، بل هو كل مترابط كذلك، فالظواهر تترابط مع بعضها البعض وأن ظواهر العالم لا تتطور منعزلة، ويرجع ذلك إلى أن هناك تأثيرات

---

(٢٤) Samuel. H. Beer, Marx and Engles, The communist Manifesto, Appleton Century-Crafts, New york, 1955, pp: xxviii-xxix.

تبادلية بين الظواهر والأشياء. ويتمثل هذا الترابط فى كل جوانب الواقع فمثلًا ترابط بعض الجسميات وتتفاعل فيما بينها لتكون الذرة، وتترابط الذرات وتشكل الجزئيات ثم تترابط الجزئيات وتكون الأجسام المرئية، كما أن هناك ارتباطًا بين النبات والطاقة الشمسية وحياة الانسان، ويتمثل هذا الترابط فى أن ثانى أكسيد الكربون يتحلل بتأثير الطاقة الشمسية داخل كلورفيل النباتات الخضراء، وبهذه العملية يمتص النبات الكربون ويخرج الأوكسجين الذى يعتمد عليه الانسان فى تنفسه وبدونه لا يتنفس الانسان. كما يرتبط الانسان أيضًا بالطبيعة خلال الانتاج المادى لوسائل معيشته كالمأكل والملبس والمسكن وغيرها. ومن الضرورى دراسة هذا الترابط بين الأشياء، ذلك الترابط الذى يعد من سمات العالم المادى حتى تتحقق لنا المعرفة بالأشياء أيضًا(٢٥).

كما يذهب ماركس إلى أن هناك ثلاثة قوانين تحكم حركة المادة والمجتمع والعالم، وتتمثل هذه القوانين فى: قانون وحدة الأضداد وصراعها، قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية، وقانون السلب الجدلى. ويهدف كل قانون من هذا القوانين إلى تحقيق غاية معينة، فالقانون الأول يهدف إلى الكشف عن مصدر التطور والقوى المحركة له، بينما يهدف القانون الثانى إلى الكشف عن التغير عن طريق الطفرات والتحول المستمر للتغيرات الكمية الداخلية إلى التغيرات الكيفية. أما القانون الثالث والأخير فيهدف إلى تحديد الطابع التقدمى للتطور.

أما بالنسبة للقانون الأول (وحدة الأضداد وصراعها) فيشير إلى أن كل ما هو مادى من الظواهر والأشياء والانساق يتألف من أجزاء وعناصر بسيطة يرتبط بعضها بالآخر بطريقة محددة، وتخلق الخواص الكيفية لمختلف العناصر والتفاعل القائم بين هذه العناصر وبعضها، مظاهر وميولًا محددة داخل النسق المادى، وقد يناقض بعض هذه الميول غيره، وهذا ما يعرف بالأضداد. وهذه الحقيقة تلاحظ فى كل جوانب الواقع، فمثلًا فى العالم غير العضوى نجد التضاد بين قطبى المغناطيس وبين الشحنة الكهربائية السالبة والموجبة. كما نجد الأضداد فى العالم العضوى، ويتمثل فى نمو

(٢٥) محمد عارف، النظرية الاجتماعية، مذكرة غير منشورة، ص ص: ٨ - ٩.

الخلايا الجديدة وضمور الخلايا القديمة فى داخل الكائن الحى، وفى الحياة الاجتماعية أيضًا يوجد أضداد فهناك تضاد بين الاقطاعيين والفلاحين، وبين البروليتاريا والبورجوازية. ويخلق هذا التضاد أسلوبًا محددًا للانتاج يقوم على استغلال طبقة ما لمصلحة الطبقة الأخرى، وترتبط هذه الطبقات مع نقيضها برابطة لا تنفصم فى إطار ذى شكل اجتماعى اقتصادى محدد، ولكنها يتناقضان فى وقت واحد. فنظام الاقطاع مثلا يتضمن الضدين رجال الاقطاع وعبيد الأرض، وكلاهما يتطلب ويناقض الآخر فى وقت واحد. ويؤدى هذا الترابط إلى مركب معين هو التناقض الجدلى الذى يعد مصدر التطور فى كل ظواهر الطبيعة والمجتمع والمعرفة الانسانية.

ولا شك أن حركة المادة ذاتية، أى أن هذه الحركة قائمة فى ذات الأشياء والظواهر والعمليات التى يحويها العالم الواقعى. ولكن تختلف التناقضات فى شدتها واتجاهها باختلاف مراحل التطور. كما أن الصراع بين الأضداد يتخذ خلال عملية التطور أشكالاً متعددة، ويؤدى هذا إلى حدوث تناقضات فى الحياة الواقعية. ويمر التناقض طبقًا للمفهوم الماركسى بثلاث مراحل هى: مرحلة نشأة التناقض، ثم مرحلة تطوره ونموه، ثم يلى ذلك مرحلة هذا التناقض. كما تصنف التناقضات إلى أشكال عديدة مثل التناقضات الداخلية والتناقضات الخارجية والتناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية، والتناقضات العدائية والتناقضات غير العدائية[٢٦].

أما القانون الثانى (قانون التحول من التغيرات الكمية إلى التغيرات الكيفية) فيعنى أن لكل شىء أو ظاهرة مجموعة من القسمات أو الملامح المميزة للظاهرة وتركيبها الداخلى بحيث تؤلف هذه القسمات وذلك التركيب حدود الظاهرة والتى لولاها لما كانت الظاهرة على ما هو عليه، ويطلق على هذه الملامح كَيْفْ الشىء أو الظاهرة. ولا شك أن هناك فروقًا كيفية بين الأشياء فمثلًا تختلف الحيوانات الفقارية اختلافاً كيفياً عن اللافقريات، كما أن الحيوانات الفقارية تتفاوت فيما بينها تفاوتًا كيفيًا يبدو فى ذلك الاختلاف القائم بين الثدييات، والطيور والأسماك والزواحف والبرمائيات كالضفادع. ولكن إلى جانب هذا الكيف توجد أيضًا الجوانب الكمية التى

(٢٦) محمد عارف، المرجع السابق، ص ص: ١٠ - ١٦.

تشير إلى الخواص الكمية التى توجد عليها الكيفيات، أى أنها تحدد المقدار الكلى لوجود السمات الكيفية.

ويشير التحديد الكمى للملامح الخارجية فقد يكون الشىء مثلا كبيرًا أو صغيرًا. وقد يشير أيضًا إلى الطبيعة الداخلية لهذا الشىء، فلكل معدن مثلًا درجة معينة لتوصيل الحرارة، ولابد من فهم الجوانب الكمية والكيفية للعمليات والظواهر القائمة فى العالم، لأن الاهتمام بالجانب الكيفى وحده أو الجانب الكمى للظواهر والعمليات والأشياء وحده، يجعل هذه النظرة أقرب ما تكون إلى الميتافيزيقا. وهناك رابطة جدلية عميقة بين الجوانب الكمية والجوانب الكيفية، وتتمثل هذه العلاقة فى أن التغيرات الكمية فى شىء ما تؤدى حتمًا إلى تغير فى كيف هذا الشىء. ولكن هذا التغير فى الكم الذى يؤدى إلى تغير فى الكيف لا يحدث إلا إذا تخطى التغير الكمى حدًا معينًا. وهذا يعنى أن الفوارق الكمية البحتة تتحول بعد نقطة معينة إلى تغيرات كيفية، مثال ذلك أن الماء يظل سائلًا مهما تغيرت درجة حرارته حتى تصل هذه الدرجة إلى ١٠٠ درجة مئوية، وهنا يتحول الماء إلى بخار وينتقل من حالة السيولة التى هى حالته الكيفية الأولى إلى الغازية وهى الحالة الكيفية الثانية، ويعنى هذا أن درجة ١٠٠ مئوية هى الحد الفاصل بين السيولة والغازية. كذلك الأمر بالنسبة للصلب الذى يظل محتفظًا بالصلابة عند تسخينه، ولكن عندما تصل درجة حرارته إلى نقطة حاسمة فإنه يتحول بعد ذلك إلى سائل.

وهذه الخاصية يمكن ملاحظتها أيضًا فى الواقع الاجتماعى ففى غضون المراحل الأولى للتطور الاجتماعى نشأ نظام الاقتصاد الطبيعى الذى ينتج فيه الأفراد ما يحتاجون إليه من سلع لوجودهم وبقائهم ولما تزايدت كمية الانتاج وزادت السلع كميًا ظهرت عملية تبادل السلع، وأصبح التداول أمرًا سائدًا، وبهذا حل الاقتصاد السلعى محل نظام الاقتصاد الطبيعى، حيث استند نظام الاقتصاد السلعى هذا على قيام الناس بإنتاج السلع من أجل تبادلها وليس من أجل استهلاكها فحسب، وأصبح الناس يحصلون على ما يحتاجون إليه من سلع عن طريق التبادل. وعندما ينشأ كيف

جديد أى ظاهرة أو شىء جديد نتيجة للتغيرات الكمية، يصبح لهذا الشىء الجديد حدود كمية جديدة.

كما أن هناك تحولاً من الكيف إلى الكم.مثال ذلك أن نشأة نموذج جديد من الآلة يؤدى إلى ارتفاع معدلات الانتاج. وهذا يعنى أن تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية جذرية أو العكس يعتبر قانونًا عامًا للنمو الجدلى، وهذا القانون تخضع له كل عمليات الطبيعة والمجتمع والتفكير وكل المجالات التى تحل فيها الظواهر الجديدة محل الظواهر القديمة. ولا بد من الاشارة فى هذا المقام إلى أن هذا التحول يحدث فى صورة إنفجار أو ثورة، ويطلق على هذا التحول «طفرة فى عملية التطور النامى» ذلك أن الطفرة تبدو أنها تحول مفاجئ إلى كيف جديد، وأنها إنقلاب واضح المعالم وتغير جذرى فى عملية التطور النامى. فظهور الانسان فى ضوء نظرية دارون يعتبر طفرة لأنه تحول جذرى فى عملية التطور النامى للعالم العضوى. وتعتمد سرعة ظهور الطفرة على طبيعة الشىء الذى تطرأ عليه الطفرة وتحوله إلى شىء آخر، كما تعتمد على الظروف التى تحدث الطفرة فى إطارها. ويفضل ماركس أن يطلق مفهوم الثورة على التغيرات الكيفية التى تحدث فى الحياة الاجتماعية متخذة شكل الطفرة. وهنا تعنى الثورة تغيرات كيفية فى النظام الاجتماعى العام للمجتمع. ولكن هذا لايمنع حدوث ثورات فى مجالات أخرى من المجتمع كالثورة فى التكنولوجيا، وفى الانتاج، وفى العلم، وفى الثقافة.[٢٧]

أما القانون الثالث (قانون السلب الجدلى) فيُعنى به طبقا للمفهوم الماركسى أن السلب جزء أساسى فى عملية التطور للواقع المادى، ويتمثل ذلك فى أنه خلال عملية التطور تحل ظاهرة كيفية جديدة محل ظاهرة قديمة تختلف عنها فى الكيف، ويتخذ إحلال الجديد محل القديم صورة محددة، أى أنه تنشأ عن الظاهرة القديمة ظاهرة جديدة مخالفة ومضادة لها، بحيث يصبح الجديد والقديم أضدادًا. ويعنى ذلك أن الجديد والناشئ من الظواهر والأشياء يقومان بسلب القديم والمندثر. وهذا القانون أو هذه الظاهرة يمكن إدراكها فى كل جوانب المجتمع.. فمثلا نجد أن التطور الجيولوجى للقشرة الأرضية مر بعدد من العصور الجيولوجية، وكل عصر جديد ينشأ على أنقاض

(٢٧) محمد عارف، المرجع السابق، ص ص: ١٨ - ٢٣.

عصر قديم، وهذا يعد نوعًا من السلب للعصر القديم. كما يلاحظ أن التطور فى الأشكال الاجتماعية يخضع لهذا القانون أيضًا، إذ نجد أن نظام الرق سلب الشكل الشيوعى البدائى من أشكال المجتمع، وسلبت الرأسمالية الإقطاع ثم سلبت الاشتراكية الرأسمالية، كما يحدث السلب أيضًا فى التفكير فكل نظرية علمية جديدة تسلب النظرية القديمة. وهناك حقيقة هامة يجب ألا يغرب عنها البال مؤداها: أن سلب الظاهرة الجديدة للظاهرة القديمة ينتج عن فعل قيام وحدة الأضداد وقيام التناقض بينها، فالصراع بين التناقضات يؤدى إلى عملية السلب القديم وظهور الجديد مكانه، كما أن عملية التطور لا تقف عند سلب الجديد للقديم، ولكن الصراع دائم فالجديد يسلب القديم ثم يأتى الجديد ويحوى فى طياته التناقض ثم يدخل فى صراع آخر على مر الزمن مع شيء جديد ذلك الجديد الذى يسلب القديم مرة أخرى، وهكذا تسير الأمور دائمًا. كما أن السلب الجدلى ليس سلبًا ميكانيكيًا يتم فيه القضاء على الشيء الذى يسلب، ولكن القضاء على هذا الشيء يكون نتيجة تدخل إرادى من قبل القوى التى تريد التغيير، كما أن الجديد لا يقضى على القديم كلية، بل يحتفظ ببعض العناصر من هذا القديم، كما أن السلب يظل قائمًا طالما أن هناك تضادًا وتناقضات. فالسلب الجدلى يحتفظ بالجوانب الايجابية فى القديم، ولا يلغى القديم تمامًا مثال ذلك: أن النظام الاشتراكى يقوم على أنقاض المجتمع الرأسمالى، وأن سلب الرأسمالية لا يعنى القضاء كلية على كل ما أنجزته البشرية فى ظل النظام الرأسمالى، ولكن كل ما نجده هو أن النظام الاشتراكى يظهر فى الواقع، ويحتفظ بقوى الانتاج التى وجدت فى ظل النظام الرأسمالى والانجازات العلمية والثقافية، بل أكثر من ذلك أن النظام الاشتراكى يعمل على تنمية هذه المنجزات. وهذا يعنى أيضًا أن التقدم هو الاتجاه العام للتطور، فالجديد يمهد السبيل لنشأة شيء يكون أكثر جدة منه وأكثر تقدمًا، ولكنه جديد ومختلف من الناحية الكيفية. كما أن التطور التقدمى فى ضوء المادية الجدلية لا يسير فى حركة الخط المستقيم، بل يسير كعملية حلزونية متصلة، تحوى تكرارًا لمراحل إنقضت، وعودة معينة إلى الماضى، ولكن على أساس أرقى[٢٨].

---

(٢٨) محمد عارف، المرجع السابق، ص ص: ٢٣ - ٢٧.

بيد أن المتأمل فيما قدمه ماركس، سوف يجد أن الاتجاه الماركسى فى التنمية ينطوى على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها فى مجال التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانى هذا الاتجاه أيضًا من نقائص وسلبيات. وتتمثل أهم إيجابيات وسلبيات الاتجاه الماركسى فى التنمية فى النقاط الموجزة التالية.

(أ) كشفت الماركسية عن أن المجتمع والظواهر والأشياء دائمًا فى حالة حركة وتغير وتطور، وأن هذا التطور أى الجانب الدينامى للمجتمع، يجب أن يكون موضع إهتمام المفكرين والعلماء لتحليله ودراسته، لأن تجاهله يؤدى إلى فهم مبتور للواقع المادى والظواهر وهذا أمر له وجاهته لأن أى ظاهره لها ماضى وحاضر ومستقبل، وإذا إقتصرنا فى دراسة الظاهرة على تحليل واقعها فى الحاضر دون الخوض فى أعماق ماضى الظاهرة، فإننا بذلك نكون قد أغفلنا جانبًا هامًا من جوانب الحقيقة. ولذا فإن على الباحث أن يدرس الماضى والحاضر للظاهرة المتدارسة، ومن خلال فهم ماضى وحاضر الظاهرة، يستطيع أن يتنبأ بالمسار المستقبلى للظاهرة. وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن الماركسية قد أشارت إلى أهمية البعد والتحليل التاريخى فى دراسة الواقع الاجتماعى والأشياء والظواهر الاجتماعية.

(ب) كشفت الماركسية عن أن هناك تأثيرات تبادلية بين مكونات البناء الاجتماعى، فالبناء التحتى – أى الأساس الاقتصادى للمجتمع – يؤثر تأثيرًا بالغًا فى البناء الفوقى، كما أن البناء الفوقى يؤثر بدوره فى البناء التحتى. وهذا أمر له وجاهته، لأنه يعنى أن الماركسية قد أدركت أن السياسة والنظم القانونية والنسق القيمى والأيديولوجيا... إلخ. تؤثر أيضًا فى البناء الاقتصادى، كما يؤثر البناء الاقتصادى فى هذه النظم، وأنها نظرت إلى المجتمع باعتباره وحدة تترابط أجزاؤها، وإن أى تغيير فى أى جانب من جوانب المجتمع يؤدى بالضرورة إلى تغيرات فى الجوانب الأخرى. فمثلا يؤدى التغيير فى قوى الإنتاج إلى تغيرات فى علاقات الإنتاج، كما يؤدى التغير فى أسلوب الإنتاج إلى تغير البناء الفوقى وهكذا. كما يشير هذا الأمر أيضًا إلى أن الماركسية قد أشارت إلى أهمية البعد والنزعة البنائية فى تفسير الواقع والظواهر الاجتماعية، وأن أى ظاهرة لا يمكن تفسيرها بمنأى عن بقية مكونات البناء

الاجتماعى، أى أنه لابد من تفسير الظاهرة الاجتماعية فى ضوء السياق الاجتماعى العام الذى توجد فى إطاره وترتبط ببقية مكوناته، وقد تجاهلت معظم الكتابات هذه الحقيقة عند تناولها للفلسفة الماركسية.

(جـ) كشفت الماركسية عن أهمية العوامل التكنولوجية فى التطور والتغيير الاجتماعى، موضحة أن تغير وسائل وأدوات الإنتاج وتقدمها تكنولوجيًا يؤدى إلى تغير فى علاقات الإنتاج. وهذا أمر له وجاهته، لأن العامل التكنولوجى يعد من العوامل الرئيسية فى عملية التغيير الاجتماعى، حيث غيرت الثورة الصناعية والتكنولوجية كل حدود المجتمع، وخلقت مدنية حديثة فى الوجود، فالطاقة الذرية والقمر التليفزيونى وغيرها من الاختراعات المتعددة قد ساهمت فى إحداث تغيرات شتى فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولقد صيغت نظريات سوسيولوجية عديدة أوضحت ذلك الدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا فى التغيير الاجتماعى، مثال ذلك نظرية الهوة الثقافية عند عالم الاجتماع الأمريكى وليم أوجبرن. كما أجريت دراسات إمبيريقية عديدة أكدت دور التكنولوجيا فى تغيير البناء الاجتماعى، من هذه الدراسات دراسة W.F. Cottrel التى بعنوان Death by Dieselization: A case study in the reaction to technological change تلك الدراسة التى كشفت عن مدى التغير الذى طرأ على منطقة Calients عند ظهور القاطرة البخارية والديزل[٢٩].

(د) يعتبر فهم ماركس للتنمية على أنها عملية ثورية تتضمن تغييرات بنائية عديدة فى مختلف الأبنية الاقتصادية والسياسية والقانونية والأيديولوجية والقيمية... إلخ. من الإسهامات الرائدة والإيجابية فى فلسفته، ذلك أن التنمية الحقيقية ما هى إلا عمليات تغيير بنائى تستهدف إحداث تغيرات جذرية فى البناء الاجتماعى، وليست مجرد إجراءات أو حركات إصلاحية. كذلك كان ماركس عظيمًا وواعيًا عندما أشار فى نظريته إلى أن التحول من مرحلة إلى أخرى يتضمن بالضرورة صراعًا حادًا

---

(٢٩) Kimball young and Raymond W. Mack, principles of sociology, A Reader in theory and Research, American Book Company, New York, 1960, PP: 79-80.

بين القوى الاجتماعية التى يكون التغير لصالحها، وتلك التى يكون هذا التغيير ضد مصالحها. وهذه نقطة جوهرية ينبغى أن يضعها المخططون للتنمية نصب أعينهم عند وضع الخطط والبرامج الإنمائية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نرى أنه لا ينبغى النظر إلى الصراع دائمًا على أنه حالة باثولوجية فى المجتمع، بل ينبغى أن ندرك أن الصراع أحيانًا يكون المدخل الحقيقى للتغيير والإصلاح لا سيما عندما تعجزالقنوات الشرعية عن إحداث التغيير الذى يحقق المصلحة العامة فى المجتمع.

(هـ) أسهمت النظرية الماركسية فى الكشف عن أهمية المتغيرات الاقتصادية والمادية فى عملية التنمية باعتبارها متغيرات أساسية تحدث تغيرات فى مختلف مجالات النظم الاجتماعية الأخرى كالنظم السياسية والدينية والثقافية... إلخ. كما أنها فى نفس الوقت كشفت عن تأثر المتغيرات الاقتصادية والبناء الاقتصادى الأساسى بمختلف العوامل والقوى التى يتضمنها البناء الفوقى. وهذا يدل على أن ماركس فى الوقت الذى يشيد فيه بأهمية المتغيرات الاقتصادية لم يغفل أثر القيم التى تمثل مكونًا من مكونات البناء الفوقى عنده. وهذا أمر له وجاهته، لأنه يشير إلى أن هناك تأثيرات تبادلية بين المتغيرات الاقتصادية والقيم، أى بين التنمية الاقتصادية والقيم.

(و) تعتبر المادية التاريخية فى الفلسفة الماركسية، محاولة جادة وناجحة فى تفسير ديناميات التغير، حيث لم يكتف ماركس بعرض المراحل التى يمر بها المجتمع فى مسيرة تطوره كما اتجهت إلى ذلك النظريات التطورية الكلاسيكية التى افتقرت إلى الطابع الدينامى الذى تميزت به الفلسفة الماركسية، ولكنه نجح فى تحليل عمليات التغير وتوضيح الكيفية التى تحولت بها المجتمعات من مرحلة إلى أخرى.

(ز) وجهت سهام النقد من قبل بعض العلماء والمفكرين إلى الفلسفة الماركسية، معتبرين إياها نظرية أحادية Mono - Causal Theory، تفسر الواقع الاجتماعى والظواهر والأشياء وتطورها من خلال متغير واحد هو المتغير الاقتصادى... بيد أننا نرى أن هؤلاء العلماء لم يفيضوا فى تحليل تلك النظرية بالشكل الدقيق الذى يتيح لهم فهم كل عناصرها ومقولاتها الأساسية، فما كانت النظرية الماركسية نظرية أحادية، وذلك أن ماركس عندما فسر التغير والتطور، لم يذهب – كما توهم البعض – إلى أن

التطور يعزى إلى عامل واحد، وإنما يعزى فى نظره - إلى مجموعة متفاعلة من المتغيرات الاقتصادية والمادية والتكنولوجية والثورية والصراعية والسياسية والأيديولوجية... إلخ.إلا أنه أعطى الأهمية الأولى للمتغيرات الاقتصادية. وهذا لا يعنى أبدًا أنه فسر الواقع الاجتماعى فى ضوء عامل واحد.

والحقيقة أننا نتفق مع ماركس فى أن المتغيرات الاقتصادية تحتل المرتبة الأولى فى التأثير على البناء الاجتماعى، ذلك أن الدراسة الإمبيريقية للتأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية فى قرية ميت برة بمحافظة المنوفية، قد كشفت النقاب عن أن التغيرات الاجتماعية البنائية التى طرأت على القرية، ترجع إلى عوامل عديدة منها العامل الأيكولوجى والتاريخى والاقتصادى... إلخ. وإن كان العامل الاقتصادى هو العامل الرئيسى الذى يحتل المرتبة الأولى فى الأهمية والتأثير. بينما توصلت الدراسة ذاتها إلى أن تخلف قرية طنبارة بمحافظة الغربية يرجع إلى عدة عوامل أهمها الفقر وتخلف البناء الاقتصادى. ناهيك عن أننا إذا حللنا العديد من مظاهر وأعراض التخلف فى البلدان المتخلفة، سوف ندرك أن هذا التخلف يعزى إلى عوامل عديدة أهمها العوامل الاقتصادية. بيد أنه لابد من الإشارة فى هذا المقام، إلى أننا إذا كنا قد أشرنا إلى أن المتغيرات الاقتصادية تحتل الأهمية الأولى فى التأثير، كما تبين لنا من خلال المعطيات والشواهد التجريبية، فإننا فى نفس الوقت نؤمن بأن ذلك لا يحدث بشكل مطلق، فقد تحتل عوامل أخرى المرتبة الأولى فى التأثير، ويرجع ذلك إلى أن تأثير المتغيرات ودرجة أهميتها، تتسم بالنسبية، أى أن درجة تأثير المتغيرات وأهميتها تختلف بإختلاف الزمان والمكان.

(ح) تضمنت المعالجة الماركسية للتنمية إشارات عديدة إلى التأثيرات التبادلية بين التنمية الاقتصادية والقيم، حيث ذهبت إلى أن البناء الفوقى ما هو إلا إنعكاس للبناء الاقتصادى الأساسى، وإن أى تغير يطرأ على البناء التحتى يصاحبه تغير فى البناء الفوقى، أى أن التنمية الاقتصادية تؤدى إلى تغيير النسق القيمى وتشكله. كما ذهبت أيضًا إلى أن البناء الفوقى قد يؤخر عملية التطور أو يعجل بها. وهذا يعنى أن القيم باعتبارها مكونًا من مكونات البناء الفوقى يكون لها تأثير سلبى فى التنمية، حيث أنها

قد تعوق وتؤخر عملية التنمية والتطوير. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن للقيم تأثيرًا إيجابيًا أيضًا فى التنمية يتمثل فى أنها أى القيم قد تعجل بعملية التطور والتنمية والتحديث. هذا بالإضافة إلى أن الماركسية قد أشادت بضرورة توافق القيم مع أسلوب الإنتاج. وهذا أمر له وجاهته لأنه يوضح أن النسق القيمى يعد مكونًا ذا تأثير بالغ على مكونات البناء الاجتماعى وعمليات التنمية، ولذا ينبغى عدم تجاهل النسق القيمى عند وضع الخطط والبرامج الإنمائية.

(ط) كشفت الماركسية عن أن هناك قوانين ثلاثة تحكم حركة المادة والمجتمع والعالم منها قانون تحول التغيرات الكمية إلى تغيرات كيفية. وهذا يعنى أن التغيرات الكمية التى تحدث بشكل تدريجى بطئ تمهد للتغيرات الكيفية. وهذا أمر له وجاهته، حيث يمكن الانتفاع به فى مجال التنمية والتحديث، وتتمثل هذه الاستفادة فى أننا إذا أردنا أن نحدث تغيرات كيفية فلابد من الاهتمام بإحداث التغيرات الكمية، مثال ذلك إذا أردنا أن نطور ونحسن العملية التعليمية بالمدارس والجامعات، وهذا أمر كيفى، فلابد من إحداث تغيرات كمية منها زيادة الحوافز للعاملين فى الحقل التعليمى، وتقليل أعداد المقبولين بالجامعات، وتقليل عدد التلاميذ فى الفصول وهكذا. وإذا أردنا أيضًا رفع مستوى أداء العمال فى المصانع، فلابد من زيادة أجورهم حتى يكون ذلك بمثابة الحافز والدافع الذى يدفعهم إلى تغير الملامح التى يتسم بها أداؤهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إذا أردنا أن نحدث تغيرات كمية فلابد من إحداث التغيرات الكيفية، مثال ذلك إذا أردنا زيادة معدلات الإنتاج من الناحية الكمية، فلابد من إحداث تغيرات فى أدوات ووسائل الإنتاج وظروف العمل وعلاقات الإنتاج.

(ى) ذهبت الماركسية إلى أن المجتمع فى مسيرة تطوره يمر بمراحل خمس محددة هى: الشيوعية البدائية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية، وأخيرًا مرحلة الاشتراكية والشيوعية. إلا أننا لا نتفق مع ماركس فى هذا الصدد، وذلك من منطلق أنه ليس من الضرورى أن تمر كل المجتمعات الإنسانية بهذه المراحل، وذلك لأن لكل مجتمع ظروفه الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومراحل تطوره التى قطعها فى مسيرة تطوره، والتى تتشكل طبقًا لظروفه الاقتصادية والاجتماعية التى تختلف فى طبيعتها عن طبيعة ظروف

المجتمعات الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتنبأ الماركسية بأن الرأسمالية تمهد للاشتراكية ثم الشيوعية، فى حين أننا نرى أنه ليس من الضرورى أن تتحول الرأسمالية المعاصرة إلى المرحلة الشيوعية، وذلك لأن الرأسمالية المعاصرة تحاول جاهدة تجنب مساوئ النظام الرأسمالى، فهى تسعى جاهدة إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للعمل، وإتخاذ إجراءات إصلاحية من خلال التنظيمات النقابية التى من شأنها ترشيد النظام الرأسمالى وتهذيبه. ولاشك أن مثل هذه الإجراءات الإصلاحية قد تقلل من شعور الطبقة العاملة بالظلم الاجتماعى، وتجعلها تدرك عدم حاجتها إلى تحطيم أدوات ووسائل الإنتاج.

(ك) أشادت الماركسية بالدور الذى تلعبه الثورة فى تغيير المجتمع، ولكنها ركزت دائمًا على ثورة القوى المنتجة التى تشعر بالظلم الصارخ الذى تمارسه قوى الإقطاع والرأسمالية وغيرهم. إلا أننا نميل إلى أن ننبه أيضًا إلى الدور الذى تلعبه الثورات السياسية التى تساهم فى تنمية وتطوير المجتمعات، والدور الذى تلعبه المتغيرات السياسية فى تشكيل البناء الاجتماعى وأسلوب الإنتاج وتغييره.

(ل) ذهبت الماركسية إلى أن قانون نفى النفى أوالسلب الجدلى يعد من القوانين الثلاثة التى تحكم المادة والمجتمع والعالم، موضحةً أن كل مرحلة يمر بها المجتمع تهيئ الظروف للمرحلة الأخرى التى تليها، فالمرحلة البدائية تهيئ الظروف لمرحلة الرق، ثم تهيئ مرحلة الرق لمرحلة الإقطاع، وهكذا حتى نصل إلى المرحلة الاشتراكية والشيوعية. ولكننا نتساءل طالما أن ماركس قد ذهب فى فلسفته المادية إلى أن الوجود فى حركة وتطور دائم، وأن الواقع المادى لا يثبت على حال واحد، ولكنه دائم التغير، وهذه مقولة أساسية ترتكز عليها المادية الجدلية عند ماركس، فلماذا يصل المجتمع عنده إلى المرحلة الشيوعية، ويعتبر هذه المرحلة هى نهاية المطاف؟ هل التغير والتطور يقف ويتجمد عند هذا الحد؟ وهل هذه المرحلة هى الخط الفاصل العظيم بين العمليات السابقة للنمو الإنسانى؟ إننا نميل إلى أن ننبه فى هذا المقام إلى أن ماركس طالما آمن بحتمية التغير والتطور الذى يمثل سنة من سنن الوجود، وطالما آمن بأن كل نظام ينطوى فى داخله على عوامل فنائه، ويمهد للمرحلة التى تليه من التطور، فكان من

الأجدر ألا يتوقف ماركس عن تطبيق قانون السلب الجدلى على المرحلة الشيوعية، لأن ماركس بهذه الصورة قد تناقض مع نفسه، لأنه يذهب إلى أن كل شىء فى المجتمع يتغير ويتطور، وهذا التغير يتخذ شكلًا تقدميًا، ثم نجده يعود ويجمد هذا التغير عند المرحلة الشيوعية. ونحن نتساءل أيضًا هل مسيرة تطور المجتمعات ستتجمد عند هذا الحد؟

(م) كشفت الماركسية أيضًا عن أن هناك صراعًا حادًا دائمًا بين طبقات المجتمع بسبب تعارض المصالح، فالرأسماليون يحاولون المحافظة على مصالحهم، وذلك على حساب الطبقة العاملة التى تبيع عرقها وجهدها للرأسمالى، ولا تملك وسائل وأدوات الإنتاج، فى حين أن الطبقة العاملة لها مصالح أيضًا تتعارض مع مصالح الرأسماليين وهكذا. وهذا أمر له وجاهته لأنه يكشف لنا عن طبيعة الصراع الحاد بين القوى الاجتماعية، وهذه حقيقة يمكن الانتفاع بها فى التنمية، وتتمثل هذه الاستفادة فى أننا عندما نكون بصدد وضع خطة أو برنامج إنمائى على المستوى القومى أو الإقليمى أو المحلى، فلابد أن ندرس بكل دقة موقف كل الطبقات والفئات والجماعات الاجتماعية، من التنمية حتى نكون واعين بموقف كل جماعة، حتى نتخذ الإجراءات التى تمكننا من كسب هذه القوى الاجتماعية لصالح التنمية، وتشجيعها على تعضيد البرامج الإنمائية بدلًا من مقاومتها وتعويقها لبرامج التنمية. هذا فضلًا عن أننا لا نتفق مع كارل ماركس فى فكرة المجتمع اللاطبقى، حيث إن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية بناءه الطبقى، وأن الطبقات ظاهرة اجتماعية لا يمكن إلغاؤها، ولكن ينبغى العمل بكل السبل من أجل تذويب الفوارق بين الطبقات.

(ن) الواقع أن المتأمل فى المقولات التى تضمنتها الفلسفة الماركسية، سوف يدرك بادئ ذى بدء أن بذور الأفكار الماركسية واردة فى العديد من كتابات الكتاب السابقين أو المعاصرين له، فمثلًا بالنسبة للمادية التاريخية توجد فى صورتها الكاملة فى رسالة كتبها «هولباخ» قبل ذلك بقرن، وهذه، بدورها مدينة بالكثير من نشأتها «لاسبينوزا»، ثم أعاد «فيورباخ» كتابتها بصورة معدلة فى عهد ماركس نفسه. ووجهة النظر التى تقول أن التاريخ البشرى هو تاريخ الصراع بين الطبقات، توجد

كذلك لدى سان سيمون، وقد تبناها إلى حد كبير عدد من المؤرخين التحرريين الفرنسيين المعاصرين من أمثال «تيرى» و«مينية»، كما تبناها أيضًا «جيزو» الذى يعد أكثر ميلاً للمحافظة. ولعل النظرية العلمية المتعلقة بحتمية تكرار وقوع الأزمات الاقتصادية بانتظام، كان أول من وضعها سيسموندى، وكذلك أشار «بابيف» فى الحقبة الأخيرة من القرن الثامن عشر إلى نظرية ديكتاتورية البروليتاريا، وأوردها «واتيلنج وبلانكى» صراحة وزادا عليها فى القرن التاسع عشر. كما أن لويس بلان وإشتراكيى الدولة الفرنسيين بحثوا موضوع مركز العمال فى الحاضر والمستقبل وأهميتهم فى الدولة الصناعية بحثًا عميقًا أكثر مما يعترف به ماركس. ونظرية القيمة على أساس العمل مستمدة كذلك من لوك وآدم سميث والاقتصاديين الكلاسيكيين، ونظرية الاستغلال وفائض القيمة وعلاجها تحت إشراف الدولة العمدى توجد لدى كل من فوربيه وفى كتابات الاشتراكيين الإنجليز الأول مثل «براى» وتومبسون وهودجسكين. وأنه لمن السهولة بمكان أن نستمر فى هذه القائمة إلى أبعد من ذلك. وقد جاء ماركس وغربل هذه الكتلة الضخمة من المادة المشوشة، وانتقى منها كل ما بدا له أصيلاً وحقيقياً وهامًا، ثم شيد على ضوئها أداة جديدة فى التحليل الاجتماعى، لم تكن ميزتها الأساسية فى جمالها واتساقها، ولا فى قوتها العاطفية أو الفكرية، ولكن ميزتها الحقيقية هى فى ذلك المزيج العجيب من مبادئ أساسية بسيطة، وإحاطة شاملة وواقعية وتفصيل. وقد بدت النظرية الجديدة التى تمثل مزيجًا فذاً من المثالية الألمانية والعقلية الفرنسية والاقتصاد الإنجليزى متسقة وقادرة على تفسير مجموعة من الظواهر الاجتماعية، ظلت حتى ذلك الوقت فى عزلة عن بعضها البعض[٣٠].

وقد يكون من الإنصاف القول أنه على الرغم من سهام النقد التى صوبت إلى الاتجاه الماركسى فى التنمية، فإن هذا الاتجاه قد أفادنا فى تقديم صورة واضحة، كشف من خلالها عن اختلاف المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة. هذا بالإضافة إلى أنه كشف عن أهمية العديد من المتغيرات الاقتصادية والمادية والتكنولوجية والسياسية

---

(٣٠) إيسيابرلين، كارل ماركس، ترجمة عبد الكريم أحمد، مراجعة محمد سامى عاشور، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص ص: ١١ - ١٢.

والقيمية فى التنمية. كما انطلقت المعالجة الماركسية للتنمية والتطور من النزعتين البنائية التاريخية، وقد كشف هذا الاتجاه أيضًا عن التأثيرات التبادلية بين الظواهر الاقتصادية والقيم وغيرها من الأنساق والنظم الاجتماعية. كما كانت الماركسية نظرية دينامية كشفت عن ديناميات التطور... وإحقاقاً للحق نقول أن كارل ماركس قد ترك بفلسفته المادية هذه التى قدمها إلى التراث السوسيولوجى تأثيراً واضحاً على كثير من علماء الاجتماع، كما قدم لنا رؤية عميقة يمكن الانتفاع بها فى فهم قضية التخلف والتنمية، كما أوضح أن البشر هم صناع تاريخهم.

٢ - **الاتجاه المثالى**: ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها: أن القيم والأخلاقيات الدينية والاقتصادية هى الدعامة الرئيسية للتنمية والنمو الاقتصادى، وأن تغيير القيم والاتجاهات يعد من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع حديث. ويعتبر عالم الاجتماع الألمانى ماكس فيبر هو رائد هذا الاتجاه الذى ترك بصماته على كافة الاتجاهات الأخرى. وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم أفكار وإسهامات ماكس فيبر فى هذا الصدد.

ماكس فيبر: يُعتبر مؤلف «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» من أهم مؤلفات ماكس فيبر التى تعكس هذا الاتجاه، والذى يتناول فيه دراسة طبيعة العلاقة بين القيم والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية وذلك من وجهتى نظر أساسيتين هما: الأولى تأثير الأخلاقيات البروتستانتية الزاهدة على روح الحياة الاقتصادية الحديثة والسلوك الاقتصادى، والثانية العلاقة بين الديانة البروتستانتية والبناء الطبقى، أى العلاقة بين وضع الجماعات فى النسق الاقتصادى وأنماط معتقداتها الدينية.[٣١]

اهتم ماكس فيبر بالكشف عن القيم والاتجاهات السيكولوجية التى أدت إلى نمو النظام الرأسمالى، موضحاً أنها مفتاح فهم التطور الاقتصادى، وليس أسلوب الانتاج. وهذا إن دل على شىء، فإنما يدل دلالة لاريب فيها، على أن فيبر تناول بالدراسة

---

(٣١) Max Weber, The Protestant Ethic and the spirit of capitalism, Eleventh impression, George, Allen & Unwin-Ltd, London, 1971. p: 27.

والتحليل نفس الظاهرة التى اهتم بها كارل ماركس، وهى نشأة الرأسمالية باعتبارها أسلوباً للتنمية. ولكنهما انطلقا من منظور فكرى متعارض فى تفسير نشأة النظام الرأسمالى، فبينما ذهب ماركس إلى أن الرأسمالية قد نشأت نتيجة تطور أسلوب الانتاج، أى تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج وتناقضها، وأن التغيرات التى تحدث فى البناء الفوقى بما تشتمل عليه من قيم وفلسفات ومعتقدات، ليست إلا إنعكاسًا للتغيرات التى تحدث فى البناء التحتى الذى يمثل الأساس الاقتصادى للمجتمع، اتجه ماكس ڤيبر إلى تفسير نشأة النظام الرأسمالى فى ضوء المتغيرات السيكولوجية والمثالية، حيث ذهب إلى أن الرأسمالية الحديثة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية التى تطابق روحها روح الرأسمالية، وأن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية. وبعبارة أخرى لم يتجه ڤيبر نحو دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الانتاج، كما ذهب إلى ذلك كارل ماركس. وإنما القضية التى استحوذت على إهتمامه كانت هى صياغة إطار تحليلى نستطيع من خلاله الكشف عن ماهية العلاقة بين القيم والأخلاق الدينية ونمو النظام الرأسمالى الحديث، وإبراز الدور الذى تمارسه القيم والاتجاهات السيكولوجية فى نشأة النظام الرأسمالى الحديث.

كما أشار ڤيبر إلى أن العلاقة بين البروتستانتية والبناء الطبقى، تبدو واضحة من خلال مقارنة الوضع الطبقى للبروتستانت بالوضع الطبقى للكاثوليك، وسعى إلى تأييد هذه النتيجة من خلال تحليل تاريخى لبعض الدول البروتستانتية. كما استهل مؤلفه سالف الذكر بهذه الحقيقة مشيرًا إلى أن النظرة السريعة إلى إحصاءات الوظائف فى أى بلد ذى تكوين دينى مختلط، توضح موقفًا طالما أثار المناقشة فى الصحافة والأدب الكاثوليكى والمؤتمرات الدينية الألمانية مؤداه: أن أغلب رجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال، وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التى تتطلب مهارة فنية وتجارية عالية فى أوروبا هم عادة من البروتستانت، كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلًا خاصًا لتنمية اقتصادية رشيدة، وهذا ما لانجده عند الكاثوليك الذين لا يشاركون فى التجارة أو فى إقامة مشروعات اقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن نسبة ذهاب

البروتستانت إلى المدارس والمعاهد الصناعية والفنية والتجارية ترتفع عن نسبة الكاثوليك الذين ترتفع نسبتهم فى المدارس والمعاهد العامة لدراسة العلوم الانسانية.

كذلك ذهب ڤيبر إلى أن هذه الحقيقة صادقة تاريخيًا، فلو تعمقنا فى فهم هذه العلاقة وتتبعناها فى الماضى البعيد لوجدنا أن عددًا ملحوظًا من المناطق التى شهدت نموًا رأسماليًا فى بداية القرن السادس عشر، كانت مناطق تسودها البروتستانتية، كما أن الدول التى قطعت شوطًا هائلًا فى ميدان النمو الاقتصادى منذ عصر الاصلاح، كانت هى الدول التى تسودها العقيدة البروتستانتية مثل هولندة وإنجلترا وأمريكا، بينما ظلت الدول الكاثوليكية وغير البروتستانتية متخلفة نسبيًا. كما إنتشرت حركة النمو الصناعى الرأسمالى بشكل ملحوظ فى المناطق الشمالية من ألمانيا وإنجلترا وفرنسا، حيث يزداد فيها نسبة البروتستانت عن المناطق الجنوبية[٣٢].

وقد تساءل ماكس ڤيبر عن السبب فى وجود هذه العلاقة. واستحوذت هذه القضية على اهتمامه، وانتهى إلى أن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول كانت هى القوة التى أنتجت نمطًا جديدًا للشخصية، وبثت روحًا جديدة فى مواقف كل من العمال وأصحاب العمل، وأدت فى النهاية إلى نمو الرأسمالية الصناعية الحديثة، حيث إنها – أى روح العقيدة البروتستانتية – تحث على التحرر الدينى الذى يعقبه تحرر اقتصادى، يدعو إلى التخلص من الأساليب الاقتصادية التقليدية، كما يدعو إلى الحرية فى علاقات الانتاج، تلك الحرية التى يرتكز عليها النظام الرأسمالى الذى يمثل وليدها الطبيعى. ولقد استند ڤيبر فى ذلك إلى تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther الذى دعا إلى أن يكون رجل الدين هو كل فرد، وألا يعتمد الفرد كلية على المتخصصين فى فهم الدين، ولكن عليه أن يقرأ الكتاب المقدس بنفسه، ويستلهم الارشاد مباشرة، وتعاليم كالفن Calvin الذى دعا إلى الكفاح الدائم من أجل الكمال[٣٣].

(٣٢) Ibid, pp: 35 – 46.

(٣٣) David. C. Mcclelland, The Achieving society, First Edition, van Nostrand company inc, United States of America, 1967, pp: 1-3.

كما يذهب ڤيبر إلى أن الرأسمالية الغربية، تمثل ظاهرة فريدة حيث إنها تستند إلى التنظيم والرشد (أى تعتمد على المشروعات الاقتصادية المعتمدة على التنظيم الرشيد)، وأن روح الرأسمالية تشكلت من خلال العقيدة البروتستانتية، تلك الروح التى ارتكز عليها التنظيم الرأسمالى الحديث. ويوضح ڤيبر ذلك مشيرًا إلى أن الاقتصاد الرأسمالى والعمليات الرأسمالية، قد وجدت فى أنحاء كثيرة من المجتمعات غير الغربية من العالم قديمًا، فلقد وجدت فى اليونان والصين والهند وبابل ومصر وفى العصور الوسطى والعصور القديمة حول البحر المتوسط، وتكونت هذه العمليات أساسًا من سلسلة من العمليات الفردية، وبالتدريج بدأت نشاطات التجار تكتسب تنظيمًا، كما كان دائمًا فى جميع أنحاء العالم تجار جملة وتجزئة يعملون بالتجارة الداخلية والخارجية، كما كانت هناك القروض والبنوك فى القرن السادس عشر، تلك البنوك التى كانت تمول العديد من الهيئات العامة وعمليات البناء والصفقات التجارية، كما كان هناك رجال أعمال إستعماريون يمتلكون المزارع ويسخرون فيها العبيد والعمال بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. ولكن هذه النشاطات الرأسمالية التى وجدت فى كل مكان من أنحاء العالم كانت ذات طبيعة غير رشيدة، حيث استندت إلى التخمين المحض والمضاربة والمغامرة، والكسب بالقوة والاستغلال والشره غير المحدود إلى الكسب بأى صورة من الصور، وهذا أمر يتنافى مع روح الرأسمالية الحديثة[٣٤].

أما الرأسمالية الغربية الحديثة فتمثل نوعًا مغايرًا تمامًا للرأسمالية التقليدية، فهى - أى الرأسمالية الغربية الحديثة - لم تظهر فى أى مكان آخر، ولذلك فهى ظاهرة فريدة، حيث تستند مشروعاتها الاقتصادية إلى التنظيم الاقتصادى الرشيد الذى يعتمد أساسًا على المبادئ العلمية، ولا سيما مبادئ العلوم الطبيعية القائمة على الرياضيات والتجارب العلمية، والانتفاع بالمعرفة العلمية بصورة تكفل الانتاج للجماهير، كما ترتكز على نظام قانونى وإدارى متميز، هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة، والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد والسعى إلى الربح المتجدد الذى يناله الرأسمالى من خلال العمل المستمر الكفء

---

(٣٤) Max Wever, op. cit. pp: 19-21.

الذى لا ينتهز الفرص لتكوين أرباح مصيرها الفناء وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية الحديثة تستند إلى العمل الحر الرشيد الذى يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة تتمثل فى الاقتصاد فى الإنفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد، وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التى تختلف فى طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية(٣٥).

وتساءل ڤيبر عن القوى التى خلقت هذا النموذج الرأسمالى الرشيد فى المجتمعات الغربية، واستحوذت هذه القضية على إهتمامه، وخلص فى النهاية إلى أن الرأسمالية الحديثة بخصائصها الفريدة المميزة، قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، تلك العقيدة التى تطابق روحها روح الرأسمالية التى ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها. ويعنى ماكس ڤيبر بروح الرأسمالية الاتجاه إلى الربح بطريقة رشيدة ومنظمة، وبالطريقة التى أوضحها بنيامين فرانكلين(٣٦).

غير أن أهم ما يعنينا هنا، ونحن بصدد الكشف عن التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، هو أن نقرر أن ماكس ڤيبر قد كشف عن حقيقة هامة مؤداها: أن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وتتمثل هذه التأثيرات فى أن القيم الدينية البروتستانتية تمثل قوة معجلة للتنمية، وسندًا ودعامة أقيم عليها النظام الرأسمالى الحديث. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض القيم التقليدية التى كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة، وقفت عائقًا أمام نمو الرأسمالية الرشيدة، ذلك أن الرأسمالية التقليدية وجدت أنها ستضار من انطلاق الرأسمالية الحديثة والنمو الرأسمالى الرشيد، هذا بالإضافة إلى أن الظواهر الدينية تتأثر بالتنمية والظواهر الاقتصادية. ونميل إلى أن ننوه فى هذا المقام بأننا سنكتفى بهذا العرض الموجز لاسهامات ماكس ڤيبر فى الكشف عن دور القيم فى التنمية الاقتصادية ونشأة الرأسمالية الغربية الحديثة، لأننا سنعالج دراسته هذه بشىء من التفصيل فى الباب الثانى من هذا الكتاب.

---

(٣٥) Max Wever, op. cit, pp: 24-25.

(٣٦) Max Wever, op. cit, p: 64.

بيد أن المتأمل فيما قدمته دراسة ماكس ڤيبر التى تعكس هذا الاتجاه، سوف يجد أن هذه الدراسة تنطوى على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها فى مجال التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانت أيضًا من نقائص وسلبيات جعلتها قاصرة وغير قادرة على فهم قضايا ومشكلات التخلف والتنمية فى البلدان النامية، وتعزى هذه السلبيات إلى أن ماكس ڤيبر فى دراسته هذه اقتصر على دراسة وتحليل واقع الدول الأوروبية والغربية، متجاهلاً واقع البلدان النامية التى يتحدد سلوك الفرد فيها من خلال العديد من القيم التقليدية، التى يمثل الكثير منها قيم سلبية تشكلت عبر تاريخ طويل مارس فيه الاستعمار سيطرته على هذه البلدان، وظل جاثمًا على صدرها فترة طويلة من الزمن، وخلق فيها قيمًا مثبطة مثل الخوف من السلطة، والنفاق الاجتماعى، واللامبالاة، والخضوع وعدم الرغبة فى التغيير والقناعة بالحياة مهما كانت متأخرة ومتخلفة.. إلخ، ولا شك أن مثل هذه القيم تمثل تحديًا أمام البرامج الانمائية. وتتمثل أهم إيجابيات وسلبيات دراسة ماكس ڤيبر فى النقاط الموجزة التالية.

(أ) **إفتقار تعميمات ماكس ڤيبر إلى الصدق الإمبيريقى:** ذهب ڤيبر فى دراسته هذه إلى أن النمو الرأسمالى الرشيد فى المجتمعات الغربية قد تشكل من خلال العقيدة البروتستانتية التى يرجع إليها الفضل فى صياغة روح الرأسمالية التى سبق الإشارة إليها. وهذا معناه أن النمو الاقتصادى قد اقتصر على المجتمعات التى تدين بالديانة المسيحية، ولا سيما المجتمعات التى يدين أهلها بالمذهب البروتستانتى الذى اهتم به ڤيبر دون سائر المذاهب الأخرى من الديانة المسيحية. وهذا أمر لا يتفق ومعطيات الواقع، حيث نجد فى اليابان على سبيل المثال ما يناقض ما ذهب إليه ڤيبر، فمنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر لم يحدث أى تغير ملحوظ للعقيدة الدينية، كما أن الديانة التى انتشرت فى اليابان لم تكن المسيحية أو اليهودية، وبالرغم من ذلك استطاعت اليابان أن تحقق تقدمًا اقتصاديًا هائلاً، ونموا رأسماليًا يستند إلى نظرة رشيدة للحياة الاقتصادية. وهذا يدل على أن التعميم الذى توصل إليه ڤيبر من أن كل البروتستانت دون غيرهم يتميزن بالرشد الاقتصادى والكفاءة الاقتصادية تعميم يفتقر إلى الصدق الإمبيريقى.

(ب) **إغفال فكرة الاستعمار والعوامل الخارجية**: من أهم جوانب الضعف فى دراسة ماكس ڤيبر هذه، أنه أغفل تمامًا مسألة الاستعمار والإمبريالية، التى نرى أنها قد حالت دون تقدم العديد من البلدان المتخلفة، فما هو معروف أن الاستعمار دأب دائمًا على استمرارية تخلف العديد من بلدان العالم الثالث، وذلك بقصد نهب ثرواته والاعتماد عليها فى تنمية إقتصاده، حتى يظل هذا العالم مصدرًا للمواد الخام اللازمة للصناعات والمشروعات التى يديرها، وسوقًا رائجة لتسويق بضاعته ومنتجاته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن هناك ارتباطًا قويًا بين نمو الرأسمالية الغربية وحركة الاستعمار العالمى ومستقبل البلدان النامية، ذلك الاستعمار الذى كان ومازال مسئولا عن واقع هذه البلدان المتخلفة، حيث لعب دورًا هائلًا فى تشكيل الواقع المتخلف لكافة البلدان النامية. والحقيقة أن ماكس ڤيبر إذا كان قد أدرك مسألة الاستعمار والمتغيرات الخارجية، لكانت أحكامه عن المجتمعات غير الغربية مغايرة تمامًا لما ذهب إليه.

(جـ) **خطأ فكرة ڤيبر التى ذهب فيها إلى أن المجتمعات غير البروتستانتية مجتمعات غير نشطة**: اتضح لنا من خلال دراسة ڤيبر هذه، أنه يعتقد أن المجتمعات البروتستانتية هى التى عرفت النشاط والعمل المتفانى، ذلك على عكس المجتمعات غير البروتستانتية. ولكننا نذهب إلى ماذهب إليه العديد من الباحثين والعلماء، ونعارض بشدة ماكس ڤيبر فى هذا الموقف، ذلك أن الدراسات السوسيولوجية تؤكد كل يوم أن هناك مجتمعات غير بروتستانتية تتسم بالنشاط والقدرة الفائقة على الإنجاز، وليس هذا فقط، بل أكدت الدراسات الأنثرويولوجية أيضًا من خلال دراسة العديد من المجتمعات أن الشعوب البدائية التى كانت لا تعرف المذهب البروتستانتى كانت تبذل الكثير من المجهودات المضنية فى العمل البسيط بغية توفير الطعام وانتاج المواد الأولية التى تقدمها إلى شعوب الغرب. وهذا معناه أن هذه المجتمعات البدائية التى لم تعرف البروتستانتية عرفت العمل والتفانى فيه، وهذا يدل على أن المسألة ليست مسألة ديانة بروتستانتية، ولكن المهم هو طبيعة الإطار الاجتماعى الثقافى الذى يتم فيه العمل الانسانى.

(د) **خطأ تحيز ماكس ڤيبر إلى الثقافة الغربية:** تتمثل جوانب الضعف فى دراسة ماكس ڤيبر أيضًا فى أنه عندما حاول الكشف عن طبيعة العلاقة بين القيم الدينية والنمو الاقتصادى الرأسمالى، فإنه لم يركز إلا على المجتمعات الصناعية، ولا سيما المجتمعات الأوروبية والغربية، وكأنه يحاول جاهدًا أن يبين لنا أن الثقافة الغربية هى النموذج المثالى الذى يجب أن يحتذى، والذى يمثل الآفاق الواسعة، وأن النظام الرأسمالى الغربى حقيقة تاريخية ظهرت عبر التاريخ الحديث، ويمثل أبرز معالم التطور الغربى. ولكننا نرى أنه كان ينبغى على ماكس ڤيبر ألا يتحيز إلى الثقافة الغربية، فإلى جانب إهتمامه بقضايا المجتمعات الصناعية الغربية، كان ينبغى عليه أن يهتم بالبلدان النامية التى لها تاريخها وثقافتها التى دأب المفكرون الأوروبيون على تجاهلها.

(هـ) **خطأ ماكس ڤيبر فى تصوره للماركسية على أنها نظرية أحادية:** اعتمادًا على العديد من الفقرات التى صاغها ماكس ڤيبر فى دراسته هذه، يمكن القول إن ماكس ڤيبر قد اعتبر النظرية الماركسية نظرية أحادية التفسير، أى أنها تفسر الواقع فى ضوء متغير واحد Mono – variable هو المتغير الاقتصادى. وهذه النظرة تعكس قصورًا فى تصور ڤيبر للماركسية، ذلك أن الماركسية ليست من النظريات الأحادية كما تصور ڤيبر وغيره من العلماء، لأنها عندما أوضحت أن البناء الاقتصادى هو أساس المجتمع، لم تغفل العديد من المتغيرات التى تلعب دورها فى تغيير المجتمع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن البناء التحتى يمثل بوتقة تنصهر فيها مجموعة من المتغيرات المادية والتكنولوجية والتنظيمية والصراعية... إلخ.

(و) إن المتتبع لدراسة ماكس ڤيبر من بدايتها إلى نهايتها، سوف يدرك أنه فى مواضع متفرقة عديدة أعطى الأهمية الأساسية للعامل الروحى فى تفسير النمو الاقتصادى ونشأة الرأسمالية، كما أعطى ماركس الأهمية الأساسية للعوامل الاقتصادية، موضحًا أن القيم والأخلاق البروتستانتية كانت هى الأساس الذى أقيم عليه التحرر الاقتصادى الذى لعب دوره فيما بعد فى النمو الرأسمالى. إلا أننا نرى أن الظاهرة الاجتماعية والتقدم الاقتصادى والاجتماعى يتشكلان من خلال مجموعة

معقدة ومتفاعلة من المتغيرات التى تختلف فى أهميتها باختلاف الزمان والمكان، ولذا فنحن نرفض فكرة الحتمية عند تفسير الظواهر الإنسانية، مؤمنين بأن المجتمع والبناء الاجتماعى لا يمكن فهمها إلا فى ضوء معطيات الواقع التى تتسم بالدينامية والتغير.

(ز) كشف ماكس ڤيبر فى الفصل الأول من دراسته هذه، عن أن هناك علاقة بين الانتماء الدينى والتقسيم الطبقى، وهذا يعنى فى نظره أن القيم الدينية البروتستانتية هى التى حثت الفرد البروتستانتى على التفانى فى العمل والإدخار واستغلال المدخرات فى الاستثمار، وتقديس الوقت والأمانة، وبهذا استطاع البروتستانتى أن يصل إلى أعلى المراتب والمراكز الاجتماعية. وهذا التفسير فى الحقيقة يكشف لنا عن دور القيم كعامل مؤثر فى التقسيم الطبقى. ولكننا نرى أن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات تساهم فى تحديد البناء الطبقى أهمها المتغير الاقتصادى، والتعليم والسلطة... إلخ.

(ح) فسر ماكس ڤيبر من خلال دراسته هذه، ظاهرة معقدة وهى الرأسمالية الحديثة التى تتشكل من خلال متغيرات متداخلة، بطريقة دوجماطيقية فى ضوء القيم والأخلاقيات البروتستانتية، باعتبار أن هذه القيم البروتستانتية هى مفتاح فهم النظام الرأسمالى وتطوره. وهذه الفكرة تنطوى على أوجه الضعف لأن من الخطأ أن ننظر إلى مسألة ما على أنها مفتاح فهم ظاهرة معقدة. وبذلك فنحن نتفق مع R.H. Tawney الذى يؤكد هذه الحقيقة بقوله «يخطئ من يستخدم أى فكرة جديدة ومثمرة كمفتاح لفتح كل الأبواب، وأن يفسر فى ضوء مبدأ واحد ظواهر هى فى الحقيقة معقدة، وتنتج من خلال متغيرات متداخلة ومتعددة»[٣٧].

(ط) كشف ماكس ڤيبر فى دراسته للعلاقة بين الدين والتطور الاقتصادى، عن أن المسيحية وحدها، ولا سيما العقيدة البروتستانتية تقف موقفًا عدائيًا من الاتجاهات والنزعات التقليدية فى الحياة، وتدعو إلى انتشار النظرة العقلية الرشيدة، وفى ضوء ذلك فسر ڤيبر نمو الرأسمالية فى المجتمعات المسيحية، وفشلها فى المجتمعات غير المسيحية. وهذه النتيجة تفتقر أيضًا إلى الصدق الامبريقى، فمثلاً نجد أن المجتمعات التى كانت تؤمن بالكونفوشيه لم ينشأ بها نظام رأسمالى مماثل للنظام الرأسمالى الغربى،

(٣٧) Max weber, op. cit, P: 7

بالرغم من أن الكونفوشيه تماثل فى تعاليمها التعاليم البروتستانتية، حيث تدعو الكونفوشيه إلى النزعة العملية فى الحياة، وتعارض النزعة الميتافيزيقية، كما تشتمل على نظرية تربوية فى إعداد وتنشئة الفرد[٣٨].

(ى) أشاد ماكس ڤيبر فى دراسته هذه بالمعتقدات والقيم البروتستانتية واعتبرها الأساس الذى انطلقت منه الرأسمالية الرشيدة فى المجتمعات الغربية، كما بالغ فى ذلك. ولكننا نعارض ڤيبر فيما ذهب إليه فى هذا الصدد، لأن المسيحية ليست وحدها الديانة التى تحث على التفانى فى العمل والإخلاص فيه من أجل المصلحة العامة، ولكن هناك الدين الإسلامى الذى يتضمن العديد من القيم والأخلاقيات الاقتصادية والسياسية والعائلية... إلخ. ولم يترك جانبًا من جوانب الحياة إلا وحدده، وأوضح ما ينبغى عمله فى هذا الجانب، فمثلاً فى الناحية الاقتصادية التى تهمنا فى هذا المقام، والتى تدور حولها دراسة ڤيبر، نجد أن الإسلام قد دعا إلى العمل والتفانى فيه وإتقانه كما يبيح للعامل أن يجنى ثمار عمله وجهده. قال الله تعالى: ﴿فإذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الأرض وابتغو من فضل الله﴾[٣٩]. وقال ﴿فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه﴾[٤٠]. وقال: ﴿وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولا تنس نصيبك من الدنيا﴾[٤١]. كما سوى الله سبحانه وتعالى بين العامل المكافح وبين المجاهد فى سبيل الله، قال الله تعالى: ﴿وآخرون يضربون فى الأرض يبتغون من فضل الله، وآخرون يقاتلون فى سبيل الله﴾[٤٢]. كما أقر الإسلام حق الملكية الفردية، وفى هذا اعتراف بأن الملكية حق طبيعى، تدعو إليه الفطرة السليمة، وتشجيع للفرد على العمل والتملك، كما أنها تمثل مجالاً للتنافس الذى يحقق الخير للجميع.

والإسلام لا يسوء ظنه بالطبيعة البشرية إلى الحد الذى يسلم فيه بأن الملكية دائمًا تعنى الظلم والاستبداد. وقد بلغ فى تربيته للنفس البشرية حدًا رفيعًا جعل بعض

---

(٣٨) Harry Elmer Barnes, op. cit, PP: 253 – 254.

(٣٩) سورة الجمعة الآية العاشرة.

(٤٠) سورة الملك الآية الخامسة عشرة.

(٤١) سورة القصص الآية ٧٧.

(٤٢) سورة المزمل الآية العشرون.

الناس يملكون ومع ذلك ﴿لا يجدون فى صدورهم حاجة مما أوتوا، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة﴾[٤٣] فيشركون معهم غيرهم فى كل ما يملكونه دون ثمن ولا مقابل، ولا انتظار لشىء إلا رجاء عفو الله ومثوبته[٤٤].

ومن ثم فاقتصادياته تمثل النظرة المتوازنة التى تقع بين الرأسمالية والشيوعية، وتحقق أفضل ما فى النظامين دون أن تقع فى انحرافاتها. فهى تبيح الملكية الفردية من حيث المبدأ. ولكنها تضع لها الحدود التى تمنع بها الضرر. وتبيح للمجتمع - أو ولى الأمر ممثل المجتمع - أن ينظم هذه الملكية أو يعدلها، كلما ظهر له أن ذلك يحقق مصلحة المجموع[٤٥].

لذلك لا يضيق الإسلام بالملكية الفردية، ما دام يملك أن يزيل بشتى الوسائل ما قد ينتج عنها من أضرار. وإن إبقاء الملكية من حيث المبدأ مع تقرير حق الجماعة فى تنظيمها وتقييدها، خير فى معاملة النفوس من إلغائها بتاتًا، على أساس غير مضمون: وهو أن الملكية ليست نزعة فطرية ولا ضرورة بشرية. وإن إضطرار روسيا أخيرًا إلى إباحة ألوان من الملكية فى حدود معينة لبرهان قوى أن من الخير الاستجابة إلى الفطرة البشرية: خير للفرد وللمجموع على السواء[٤٦].

هذا فضلًا عن أن الإسلام قد حث المسلمين على إنفاق المال فيما ينفع الصانع والعامل والزارع والتاجر، وألا يكنزوه. قال الله تعالى: ﴿والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم * يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون﴾[٤٧]. كما دعا الإسلام إلى عدم الإسراف، قال تعالى: ﴿ولا تسرفوا إن الله لا يحب المسرفين﴾[٤٨]، وقال: ﴿ولا تبذر تبذيرًا * إن المبذرين كانوا إخوان

---

(٤٣) سورة الحشر الآية السابعة.

(٤٤) محمد قطب، شبهات حول الإسلام، دار الشروق، بيروت، غير مبين تاريخ النشر، ص٩٢.

(٤٥) محمد قطب، المرجع السابق، ص: ٩٥.

(٤٦) محمد قطب، المرجع السابق، ص٩٥.

(٤٧) سورة التوبة الآيتان ٣٤ - ٣٥.

(٤٨) سورة الأنعام الآية ١٤١.

الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا﴾[٤٩]. كما حرم الإسلام الاحتكار والاستغلال وأقر ضرورة الإنفاق للصالح العام، قال الله تعالى: ﴿ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين، وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب، وأقام الصلاة وآتى الزكاة﴾[٥٠].

هذه هى بعض الملامح الأساسية التى تعكس لنا بعض القيم والأخلاقيات الاقتصادية الإسلامية التى تكفل نظامًا اقتصاديًا رشيدًا، يرتكز على التعاون والإخاء، وليس على الصراع أو الاحتكار. هذا من الناحية الاقتصادية. أما من الناحية السياسية، فنجد أن الإسلام قد جاء أيضًا بقيم تتعلق بالحكم والسياسة أهمها حرية الرأى والمشاركة، قال الله تعالى: ﴿وشاورهم فى الأمر﴾[٥١]. ﴿وأمرهم شورى بينهم﴾[٥٢]. وهذا يدل على أن الإسلام يدعو إلى المشاركة السياسية، وأنه قد ترك للبشرية الحرية الكاملة فيما يعملون ويكفرون، ولم يقيدهم إلا بأن تكون حياتهم قائمة على الفضائل، حتى يحيوا حياة فاضلة ترتكز على العدالة والتضامن.

خلاصة القول... أن الإسلام جاء بالعديد من القيم والفضائل والأخلاقيات والمعايير الاقتصادية والسياسية وغيرها، تلك القيم والمعايير التى تكفل بناء مجتمع رشيد اقتصادياً واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا، والتى تجاهلها ڤيبر عند مناقشته للإسلام، بسبب تحيزه للديانة البروتستانتية والثقافة الغربية، وعدم إلمامه العميق بكل قضايا وأبعاد الدين الإسلامى وتراثه الذى يمثل تنظيمًا اجتماعيًا لكل مناحى الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ولكن هناك سؤالاً يطرح نفسه على بساط البحث مؤداه: لماذا تخلفت المجتمعات الإسلامية، ولم تحقق ما حققته البلاد الغربية المتقدمة التى تدور حولها دراسة ماكس ڤيبر، بالرغم من أن الإسلام قد جاء بهذا التنظيم الاجتماعى الرشيد؟ إن الإجابة على هذا السؤال تتمثل فى أن المجتمعات الإسلامية، تخلفت عن

(٤٩) سورة الإسراء الآيتان ٢٦ - ٢٧.
(٥٠) سورة البقرة الآية ١٧٧.
(٥١) سورة آل عمران الآية ١٥٩.
(٥٢) سورة الشورى الآية ٣٨.

الركب الحضارى، ولم تستطع أن تحقق نموًا تكنولوجيًا واقتصاديًا ورأسماليًا رشيدًا، ليس بسبب عدم فعالية الدين الإسلامى فى التطوير الاقتصادى، كما يدعى بعض علماء الاجتماع فى العصر الحديث، ولكن السبب الحقيقى كما يذهب سامى زبيده يكمن فى أن المجتمعات الإسلامية لم يتحقق لها الاستقلال السياسى والسيطرة السياسية التى تحققت للمجتمعات الغربية، وكان ذلك نتيجة سيطرة الطبقات العسكرية والحاكمة على هذه المجتمعات(٥٣).

هذا فضلًا عن أن العالم الإسلامى تناوشته المصائب من كل صوب، من التتار مرة، ومن الترك الجبابرة مرة، ومن نكبة الأندلس، ومن المنازعات الداخلية التى صرفت طاقة المسلمين عن التقدم، وحولتها إلى بلادة ذهنية وروحية وحسية ظل يعانى آثارها إلى وقت قريب - وعلى ذلك فلم يكن من الممكن أن تتطور الرأسمالية - لو نشأت فى أحضان الإسلام - إلى صورتها الفاحشة التى وصلت إليها اليوم، والتى تؤدى إلى سوء الاستغلال، والاستعمار والحروب(٥٤).

صفوة القول... أن معالجة ماكس ڤيبر لقضية العلاقة بين القيم الدينية والتنمية والنمو الاقتصادى، ونشأة النظام الرسمالى، قد انطلقت من النزعتين البنائية والتاريخية، وتضمنت أفكارًا وقضايا ارتبطت بالواقع الأوروبى والغربى، ذلك الواقع الذى تحيز إليه ڤيبر، شأنه فى ذلك شأن سائر العلماء الأوروبيين والغربيين. وقد يكون من الإنصاف القول أنه بالرغم من سهام النقد التى صوبت إلى ماكس ڤيبر والاتجاه المثالى، فإن هذا الاتجاه قد أفاد فى إلقاء الضوء على الدور الذى تلعبه القيم الروحية فى التنمية، والتأكيد على أن القيم تمثل مطلبًا ضروريًا من متطلبات التنمية، ينبغى عدم إغفاله من جانب المخططين للتنمية بكل أشكالها ومستوياتها. كما ساهم مساهمة إيجابية أيضًا فى إبراز أهمية المتغيرات الثقافية فى التنمية، والكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، وخطأ التفسير الأحادى للظاهرة

---

(٥٣) Sami Zubaida, Economic and political Activism in Islam., Economy and Society, Vol.1, No: 3, 1972, P: 308

(٥٤) محمد قطب، مرجع سابق، ص ص٧٩ - ٨٠.

الاجتماعية. كما أثرى التراث السوسيولوجي في مجال القيم. وإحقاقاً للحق نقول أن ڤيبر قد ترك بدراسته هذه وغيرها من الأعمال العظيمة التى قدمها للفكر والتراث السوسيولوجي تأثيراً واضحًا على كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين من أبرزهم تالكوت بارسوتر الذى ترجم بعض أعمال ڤيبر، كما كان لڤيبر تأثير كبير على الإسهامات النظرية التى قدمها بارسوتر.

٣ - الاتجاه السيكولوجي أو السلوكي: ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها: أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هى الدعامة الأساسية للتنمية الاقتصادية، وأن تغير الاتجاهات والقيم والسلوكيات يعد شرطًا أساسيًا لخلق مجتمع حديث. وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال دانيل ليرنر Daniel Lerner، ودافيد ماكليلاند David. C. Mcclelland، وإفرت هيجن Everett Hagen وشومبيتر Schumpter، وفاينر وشوداك وإليكس إنكلز. وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم إسهامات هؤلاء العلماء كنماذج لهذا الاتجاه.

(أ) دانيل ليرنر: يعتبر ليرنر عالمًا من علماء الاجتماع المعاصرين الذين تناولوا قضيتى التنمية والتحديث من منظور سلوكى، حيث أجرى دراسة إمبيريقية فى عام ١٩٥٠ على سبعة مجتمعات إنتقالية هى تركيا واليونان ومصر ولبنان والأردن وسوريا وإيران بهدف التعرف قدر الامكان على مدى تعرض الأفراد فى هذه المجتمعات للوسائل الإعلامية، وإتجاهاتهم المختلفة إزاء برامج التنمية الاجتماعية والسياسية المنفذة فى بلادهم، والوقوف على أهم التغيرات التى أحدثتها التنمية أو التحديث فى هذه البلدان. وقد انطلقت هذه الدراسة من منظور سيكولوجى (سلوكى) مؤداة: أن تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليدى إلى النمط الحديث، يتم من خلال الفرد والبيئة معاً. وبعبارة أخرى فإن معدل التغير الاجتماعى والتحديث فى كل مكان هو نتاج لعدد الأفراد الذين يمثلون نمط أو فئة الانتقاليين، فكلما كان هناك عدد أكبر من الأفراد الذين يحاولون جاهدين الأخذ بما هو حديث فى بلد ما، كلما كانت مستويات الأداء ومؤشرات الحداثة عالية، وتتمثل الحداثة فى المشاركة فى الحياة العامة (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.. الخ) تلك المشاركة التى يكتسبها الأفراد عن

طريق التعليم والقدرة على التقمص. وبذلك يتناول ليرنر التنمية أو التحديث فى ضوء إكتساب خصائص سلوكية وسيكولوجية معينة، تلك الخصائص التى يكتسبها الأفراد من خلال القنوات التى يقدمها لهم المجتمع بقصد مساعدتهم على تغيير أسلوب حياتهم التقليدى إلى أسلوب حياة يتسم بالحداثة(٥٥).

ويذهب ليرنر إلى أن التحديث - من وجهة نظره - يعنى تحول أساليب حياة الأفراد بقوة من الحياة الشخصية إلى حياة مشاركة ذات طابع غير شخصى، أى أن التحديث إتجاه علمانى ذو جانب واحد فى إتجاهه يتمثل فى التحول من التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة(٥٦). كما ينظر ليرنر إلى النموذج الغربى فى التحديث على أنه النموذج الذى يجب أن تحذو حذوه البلدان الأخرى. وتعتمد التنمية أو التحديث فى ضوء نظرية ليرنر على مجموعة من المتغيرات الأساسية التى يمكن إعتبارها مؤشرات للتحديث والحداثة، وتمثل هذه المتغيرات الرئيسية فى التحضر urbanization والتعليم Literacy، والمشاركة فى وسائل الاتصال Media participation والمشاركة السياسية political participation، هذا بالإضافة إلى خاصية هامة تميز المجتمع الحديث هى التقمص العاطفى Empathy تلك الخاصية التى تعين المجتمع على التنمية. أما بالنسبة للتحضر فيرى ليرنر أنه يعد متغيرًا أو شرطًا رئيسيًا فى تحديث المجتمعات، ذلك أنه مع التحضر بدأت تاريخيًا عملية التحديث فى المجتمعات الغربية. كما قدم ليرنر نموذجًا تاريخيًا حدد من خلاله المراحل التى عبر من خلالها المجتمع التقليدى إلى المرحلة الحديثة، تلك المراحل التى تتميز بالتداخل والترابط والتتابع أى أن كل مرحلة تمهد للمرحلة التالية. وتتحدد هذه المراحل فى المرحلة الأولى وهى مرحلة التحضر، التى ينتقل فيها الأفراد من الريف إلى المدن وتنمو فيها الاستعدادات والامكانيات التى تميز الاقتصاد الصناعى الحديث، كما تنمو فيها أيضًا الامكانيات التى تميز المرحلتين التاليتين وهما التعليم وتطور وسائل الاتصال. ولا شك أن هناك علاقة وطيدة بين

---

(٥٥) Daniel Lerner, The passing of traditional society-Modernizing the middle East, third Edition, the free press, New-york, 1966, p: 78.

(٥٦) ibid, pp: 76-89.

هاتين المرحلتين، فالتعليم يطور وسائل الاتصال التى بدورها تساعد على انتشار التعليم. أما المرحلة الثانية فهى المرحلة التى يلعب فيها التعليم دورًا رئيسيًا، وتظهر فيها المقدرة على القراءة، تلك القدرة التى يكتسبها فى البداية عدد قليل من الناس. ولكن بالرغم من ذلك فهى توفر الظروف الملائمة لتحديث المجتمع. ثم تأتى المرحلة الثالثة التى تتقدم فيها التكنولوجيا الدقيقة اللازمة للنمو الصناعى، كما يبدأ فيها المجتمع إصدار صحف على نطاق واسع، وإنشاء شبكات ومحطات إذاعية ودور عرض، وهذا كله بدوره يزيد من سرعة إنتشار التعليم، كما أنه من خلال التفاعل والتأثيرات التبادلية بين التعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال فى المجتمع، ينمو المجتمع ويصبح حضريًا وحديثًا، حيث تظهر فيه المشاركة السياسية (نظام الانتخاب) التى نجدها فى كافة المجتمعات الحديثة والمتقدمة. ولكن ينبغى أن ندرك أنه وراء كل هذه المراحل، وخلال التطور التاريخى تكمن خاصية سيكولوجية أساسية لا غنى عنها فى التحديث، وتتمثل فيى القدرة على التقمص العاطفى التى تميز الانسان الحديث عن الانسان التقليدى الذى يتمسك بتلابيب الماضى ويبتعد عن كل ما هو جديد ويقاومه(٥٧).

هذا شأن التحضر، أما التعليم فيذهب ليرنر إلى أنه يعد متغيرًا من المتغيرات الرئيسية فى التحديث، ومؤشراً من مؤشراته، كما أنه المهارة الرئيسية التى تكمن فى عملية التحديث، فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد القراءة فهم يكتسبون أيضًا المهارات المتعددة التى تمكنهم من المشاركة الفعالة فى مختلف مناحى الحياة الاجتماعية والسياسية، وبذلك يكون التعليم بمثابة المحور الاجتماعى الذى ترتكز عليه المهارة والحراك النفسى. بينما تلعب المشاركة فى وسائل الاتصال الجماهيرية مثل الصحافة والراديو والسينما دورًا هامًا فى تحديث المجتمعات والنظم الاجتماعية، فمن خلالها يتعلم الفرد الكثير، ويستطيع أن يتخيل، وبذلك تنمو لديه القدرة على التقمص العاطفى، تلك القدرة التى تمكنه من إكتساب كل ما هو جديد، كما أن وسائل الاتصال وإنتشارها فى المجتمع وتعرض الأفراد لها يعد مؤشرًا من مؤشرات التحديث. كما تلعب المشاركة السياسية دورًا بالغ الأهمية أيضًا فى التحديث، فمن خلال التعليم وتعرض

---

(٥٧) ibid, pp: 43-64.

الفرد لوسائل الاتصال الجماهيرية يتحول هذا الفرد إلى قارئ للصحف، ويكون أحد الذين يدلون بأصواتهم فى الانتخابات، أى يتحول إلى عضو فعال ومشارك فى الحياة السياسية، ثم تأتى من خلال هذا كله الديمقراطية التى تجسد لنا طبيعة المجتمع المشارك وأخيرًا تأتى القدرة على التقمص العاطفى الذى يرى ليرنر أنها تمثل الدعامة الرئيسية التى يرتكز عليها التحديث، والتى تكمن فى كل المتغيرات آنفة الذكر[٥٨].

كما يذهب ليرنر إلى أنه من الضرورى على المجتمع التقليدى الذى يبغى تحديث ذاته، أن يعبئ الأفراد الانتقاليين الذين يشاركون بإرادتهم فى اكتساب الأساليب الحديثة والمهارات التى من خلالها يشكلون مستقبلهم فى المجتمع، ويتمثلون القيم المستحدثة التى تواكب التحديث وتعضده، ولا تكتسب هذه المهارات والمشاركة إلا من خلال وسيلة وقدرة خاصة وهامة تميز المجتمع الحديث، يطلق عليها ليرنر القدرة على التقمص العاطفى، ويعنى بها الوسيلة التى تمكن الأشخاص الذين تميزوا بالحركة حديثًا من أن يعملوا بكفاءة فى عالم حديث، كما تتمثل أيضًا فى قدرة المرء على أن يرى نفسه فى مكان الشخص الآخر الحديث، أى أن الفرد يتقمص السمات والخصائص الحديثة التى يراها فى الحديثين الآخرين، ويسعى إلى تحقيقها فى ذاته، وبذلك يتحول الفرد ويتغير ويكتسب كل ما هو جديد، مثال ذلك البقال البلجاتى فى قرية بلجات التركية الذى كان يتمنى دائمًا أن يكون مثل البقالين الذين يعملون فى أنقرة، ويمتلكون محلات تجارية كبيرة، وكان يرتدى ملابس على الطريقة الحضرية فى القرية، حيث كان يرتدى نوعًا من رباط العنق بالرغم من أنه ولد وتربى فى قرية بلجات، أى أنه كان يعيش فى عالم ملىء بالخيالات والتهيؤات، ويميل إلى كل ما هو مختلف وغير مألوف، وكان يردد دائمًا.. إننى أريد أشياء أفضل، كنت أحب أن يكون لى محل بقالة كبير فى المدينة، وأن يكون لى منزل جميل، وأرتدى ملابس جميلة وهكذا يرى ليرنر فى القدرة على التقمص العاطفى المدخل الحقيقى للتنمية والتحديث، لأنها تعين المجتمع على تحقيق التنمية[٥٩].

---

(٥٨) ibid, pp: 43-64.

(٥٩) ibid, pp: 43-64

كما أشار ليرنر إلى أن المجتمعات التى تناولها بالدراسة والتحليل يمكن أن تنتظم فى أنماط ثلاثة من حيث درجة الحداثة هى: النمط التقليدى ويتمثل فى المجتمعات التقليدية، التى تتسم بكافة خصائص وسمات المجتمع التقليدى وأهمها: أن القرابة تمثل المحور الأساسى لها فى الحياة الاجتماعية، وضعف تقسيم العمل وتركز السلطة فى أيدى الآباء، وقيام العلاقات الاجتماعية وجهاً لوجه والخضوع للسنن الاجتماعية. ويضم هذا المجتمع الأفراد التقليدين الذين لا تتوافر لديهم القدرة على التقمص العاطفى. والنمط الانتقالى، وهو النمط الذى يتمثل فى البلدان التى تحاول جاهدة عن طريق الأفراد الانتقاليين الذين يضمهم هذا النمط، والذين لديهم بعض أو كل خصائص الحديثين العبور من التقليدية إلى الحداثة، أى إلى المرحلة التى يقل فيها شأن الحياة التقليدية، وتظهر فيها محاولات الأفراد لتمثل الأساليب والقيم الحديثة. ثم يأتى النمط الحديث الذى يتمثل فى البلدان التى قطعت شوطًا كبيرًا فى التقدم، وغيرت حياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. الخ، واكتسبت خاصية المشاركة، ويضم هذا المجتمع الحديث الأفراد الحديثين وهم المتعلمون الذين يشاركون بفعالية فى وسائل الاتصال، ولديهم آراء فى قضايا مجتمعهم[٦٠].

بيد أن ما يعنينا هنا ونحن بصدد الكشف عن التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، هو أن نقرر أن ليرنر قد كشف عن حقيقة هامة مؤداها: أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والتنمية، وتتمثل هذه التأثيرات فى أن التحديث يلعب دورًا هامًا فى تغيير القيم، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فكما أن التنمية تؤثر على القيم، فإن القيم بدورها تؤثر فى التنمية والتحديث، ويتمثل هذا التأثير فى أن القيم قد تعجل بالتنمية، وتكون سندًا لها، وإما أنها تكون عائقًا من عوائق التنمية يحول دون تحقق الأهداف الإنمائية المبتغاه. وسنكتفى بهذا العرض الموجز لاسهامات وآراء ليرنر فى القيم والتنمية، ذلك أننا سوف نعالج هذه الدراسة بشىء من التفصيل فى الباب الثانى من هذا الكتاب.

---

(٦٠) ibid, pp: 89-90

(ب) دافيد ماكليلاند: يعتبر دافيد ماكليلاند عالمًا من علماء النفس الذين عالجوا قضية التنمية الاقتصادية من منظور سيكولوجى، حيث قدم دراسته الشهيرة «مجتمع الانجاز» التى تناول فيها قضية على جانب كبير من الأهمية وهى قضية التنمية الاقتصادية مع التركيز بصفة أساسية على البعد السيكولوجى. كما حاول فى هذه الدراسة أيضًا الربط بين الدوافع النفسية، لاسيما الدافع إلى الإنجاز والتنمية الاقتصادية، موضحًا أن الدافع إلى الإنجاز يؤدى إلى النمو الاقتصادى، كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية فى أى مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين ذوى بناء نفسى خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والإنجاز، بغية تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل فى تحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى كما تربط هذه الدراسة أيضًا بين التنمية الاقتصادية والقيم، حيث تذهب أيضًا إلى أن المجتمع المتخلف إذا أراد البدء فى تنمية نفسه اقتصاديًا، فلابد له من دعم الشعور بالحاجة إلى الإنجاز لدى الأفراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية فى المدرسة والأسرة والمجتمع، وتشجيع المجتهدين والمجددين للدخول فى ساحة العمل الاقتصادى. هذا بالإضافة إلى تغيير القيم والمعايير التقليدية التى يكون بعض منها قيمًا مثبطة واستبدالها بقيم مستحدثة وإيجابية تدفع بشدة عجلة التحديث الاقتصادى، وكشفت هذه الدراسة أيضًا عن أن هناك مصادر عديدة يتشكل من خلالها الدافع إلى الانجاز منها القيم الدينية، كما قدمت تقييمًا للنظريات الاقتصادية والتاريخية والسوسيولوجية التى حاولت تفسير نشأة وإضمحلال الحضارات، ولفتت الأنظار إلى أهمية المتغيرات السوسيولوجية المصاحبة للتنمية الاقتصادية.

وتنهض هذه الدراسة أيضًا على أن درجة الدافعية الفردية أو الحاجة إلى الإنجاز هى الركيزة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، وأنه من الضرورى فهم بعض القوى التى تلعب دورًا هامًا فى التنمية الاقتصادية السريعة، تلك القوى التى تكمن فى الانسان نفسه وفى دوافعه الأساسية والطريقة التى ينتظم بها فى علاقاته مع رفاقه(٦١). ويعنى ماكليلاند بالحاجة إلى الإنجاز ذلك الدافع الذى يجعل بعض الناس يهتمون

---

(٦١) David. c. Mcclelland, op. cit. pp: 1-3.

بالنشاطات الاقتصادية أكثر من غيرهم، ويؤدون أداءً أفضل كلما كان الانجاز ممكنًا، ويحققون فى ذلك نجاحات بارزة. أما مجتمع الانجاز فهو ذلك المجتمع الذى تتحقق فيه التنمية الاقتصادية أسرع من غيرها[٦٢]. وقد أشار ماكيلاند إلى أنه بالرغم من الاسهامات التى تدمتها النظريات الاقتصادية فى تفسير وتحليل النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تفسيرات عقلانية تهتم أساسًا بالمتغيرات العقلية، ولا تهتم بالمتغيرات السيكولوجية والاجتماعية التى تشير إلى عدم صياغة برامج للتنمية وفق مفاهيم ومتغيرات إقتصادية بحته، ولذا يكون من الضرورى فى ضوء هذه الحقيقة الاهتمام بالمتغيرات السوسيوسيكولوجية قدر إهتمامنا بالمتغيرات الاقتصادية عند تفسير التنمية الاقتصادية، حتى يأتى تفسيرنا للنمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية تفسيرًا متكاملًا، وليس تفسيرًا مبتورًا، أى أننا فى حاجة إلى تفسيرات سوسيولوجية وسيكولوجية للنمو الاقتصادى، بالإضافة إلى التفسيرات الاقتصادية[٦٣].

كما أشاد ماكليلاند بأن الدافع إلى الإنجاز يدفع الشخص إلى أداء أفضل، كلما كان الانجاز ممكنًا، وأن الناس إذا وجدت لديهم دوافع قوية فى ثقافة معينة وزمن معين، فسيبحثون عن مواقف يشبعون من خلالها هذا الدافع، كما سيضعون لأنفسهم مستويات ومعايير لهذا الانجاز، ويبدأون نشاطًا خلاقًا ودؤوبا بغية الوصول إلى هذه المستويات المبتغاه، وسوف يؤدى هذا الانجاز والعمل الخلاق بغية بلوغ معايير ومستويات الانجاز، لمجرد اللذة فى بلوغ هذه المستويات، وليس من أجل الحصول على مكافأة مالية أو الرغبة فى الزلفى أو الاعفاء من العمل بعض الوقت، كما كان يحدث فى الماضى.

وهكذا يتبين لنا أن الزيادة فى الحاجة إلى الانجاز تؤدى إلى نمو إقتصادى وثقافى، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه عالمة النفس الأمريكية وينتربتوم Winterbottom من خلال دراستها التى كشفت بها عن الارتباط بين الدافع إلى

(٦٢) Ibid, pp: 45-63

(٦٣) Ibid, pp: 15-16

الانجاز والنمو الاقتصادى، وكيف يثير الوالدان ولاسيما الأمهات إهتمامًا قويًا بالانجاز عند أولادهم، حيث خلصت إلى أن أمهات الأولاد الذين حصلوا على درجات عالية فى الحاجة إلى الانجاز، يتوقعن من أولادهن أن يكونوا أكثر نشاطًا وإستقلالًا، ويأملن فى أن يتعلم أولادهن فى مرحلة مبكرة أنشطة مثل العمل بنشاط والاستعداد لبذل الجهد، وأن يعرفوا كيف يسيرون بمفردهم فى الطرقات، وأن يختاروا الأصدقاء بمفردهم، وأن يحرزوا نجاحًا فى المنافسة. بينما تميل أمهات الأولاد الذين حصلوا على درجات منخفضة فى الحاجة إلى الإنجاز إلى رفض أن يلعب أولادهن مع أطفال لا يوافق عليهم الأبوان، كما لا يوافقن على أن يتخذ أولادهن قرارات هامة بأنفسهم. كما تتفق هذه النتائج أيضًا مع ما توصل إليه ماكس ڤيبر فى دراسته «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، حيث أوضح أن البروتستانتية كانت تمثل ثورة فى الأسرة أدت إلى ظهور مزيد من الأبناء الذين لديهم حوافز قوية إلى الإنجاز، وذلك من خلالة حركة البروتستانت التى ارتكزت على قيم الاعتماد على الذات، وبالتالى وجهت النظر إلى تدريب الطفل على الاستقلال المبكر وإتقان العمل اللذين يكونان بدورهما دافعًا أعظم إلى الإنجاز، مما يؤدى بعد ذلك إلى تنمية اقتصادية وظهور الرأسمالية الحديثة(٦٤).

كما أشار ماكيلاند من خلال دراسته لعينة من الثقافات إلى أن الحاجة إلى الإنجاز، ترتبط إرتباطًا جوهريًا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة المجتمع، وأن ثمة دليلا على أن الثقافات التى أظهرت ارتفاعًا فى مستويات الحاجة إلى الإنجاز، تطبق مستوى أعلى من التكنولوجيا، وأن الحاجة إلى الانجاز لا تؤثر فى نمط النشاط فحسب، ولكنها تحدث فروقا فى مستوى النشاط، وهذا معناه أن الدافع إلى الانجاز يقود إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية والأنشطة التنظيمية الاقتصادية التى تحقق من خلال جهود المنظمين القادرين على السيطرة على وسائل الانتاج بغية الانتاج الوفير الذى يستهدف الاستهلاك وتصدير الفائض. كما أن هذا المجتمع الذى يشعر بالحاجة إلى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين Entrepreneurs قادرين أكثر على تحقيق تنمية

(٦٤) Ibid, pp: 45-49.

اقتصادية أسرع، ويتميز هؤلاء المنظمون بسمات خاصة يركز عليها علماء الاقتصاد والاجتماع، ويرون ضرورة توافرها فى المنظمين حتى تمكنهم من تحقيق الأهداف المأمولة من ورائهم بنجاح، وتتمثل هذه الخصائص فى المخاطرة المعتدلة كنتيجة للمهارة وليست للمصادفة، والنشاط الفعال والإبداعى والمسئولية الفردية، والميل إلى معرفة نتائج القرارات، واعتبار المال مقياس النجاح والنتائج الإيجابية والقدرة على التخطيط والتنظيم والإقبال على المهن التنظيمية(٦٥).

ويذهب ماكليلاند إلى أن الدافع إلى الانجاز يعد مسئولاً إلى حد ما عن النمو الاقتصادى، وأن العالم أو المؤرخ الاقتصادى الذى يحاول فهم الأسباب التى تؤدى إلى إنتقال بلد ما، من مستوى منخفض من النمو الاقتصادى إلى مستوى عال من النمو الاقتصادى، استنادًا إلى المتغيرات والأحداث التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، متجاهلاً المتغيرات السيكولوجية المتداخلة فى عقول البشر مثل الدافع إلى الانجاز، يكون تفسيره وفهمه تفسيرًا قاصرًا، ولذا تهتم دول عديدة تريد أن تتقدم بسرعة فى الوقت الحالى، بمعرفة إمكانية تحقيق الكثير من الحاجة إلى الإنجاز طالما أن هذه الحاجة إلى الإنجاز تمثل ضرورة أساسية فى التعجيل بالتنمية والنمو الاقتصادى، أى أنها تهتم بصفة أساسية بالمتغيرات السيكولوجية التى تتمثل فى ضرورة تغيير اتجاهات الناس وسلوكهم ودفعهم إلى التنمية واضعة فى اعتبارها أيضًا أهمية التخطيط والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى تحقيق التنمية والنمو الاقتصادى. كما تتشكل الحاجة إلى الإنجاز من خلال مجموعة معقدة من مصادر الإنجاز أهمها: الجنس والبيئة وأساليب تنشئة الطفل والقيم الدينية والمكانة المهنية وأبناء العائلة والمناخ(٦٦).

كما بين ماكليلاند أن هناك متغيرات سيكولوجية معينة تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن هذه المتغيرات تزيد من فعالية نشاطات الأفراد فى المجتمع، ولاسيما بين طبقة المنظمين، وتتشكل هذه المتغيرات من خلال مصادر عديدة وأهمها المعتقدات والقيم. ويمكن فهم الصلة بين التنمية والمعتقدات والقيم على سبيل المثال، من خلال

---

(٦٥) Ibid pp: 68-69.

(٦٦) Ibid, pp: 337-387.

حركة الاصلاح الدينى وتطور الرأسمالية التى كشف عنها ماكس ڤيبر، بإعتبارها مجرد حالة واحدة من حالات عديدة، توضح أن الحاجة إلى الإنجاز تتشكل من خلال التغير الأيديولوجى. ولذا ينبغى على البلدان التى تتجه إلى الاسراع بالتنمية، أن تدرك حقيقة هامة مفادها: أن التعجيل بالتنمية الاقتصادية لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من السياسات والخطط الانمائية التى تجعل من التنمية عملية ميسرة وممكنة، وأن تغيير الاتجاهات والقيم يعد مطلبًا رئيسيًا من متطلبات التعجيل بالتنمية الاقتصادية.

ولابد أن ترتكز هذه السياسات والخطط على عدة ركائز أهمها: تغيير القيم والمعايير التقليدية، وتعبئة الرأى العام، وتحرير المرأة والاهتمام بجماعات اللعب التى يتعلم من خلالها الأطفال كيف يستجيبون للآخرين ويشاركون فى أنشطتهم، والتقليل من سيطرة الأب، والاهتمام بالتغيير الأيديولوجى والتعليم لتأثيره القوى على الحاجة إلى الانجاز، وضرورة الاستفادة بذوى الحاجة إلى الانجاز بطريقة أكثر فعالية، وضرورة النظر إلى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى عملية النمو مثل معدل زيادة السكان والنمو المتوازن والاستثمار والتحضر والمصادر الطبيعية والسياسة النقدية نظرة جديدة، تنهض على أن كل هذه المتغيرات تعتمد بصفة رئيسية على دوافع وقيم أولئك الذين يديرون النظام، ولهم تأثيرهم الفعال، وتوفير البيئة الاقتصادية الملائمة التى تكفل وضع خطة عامة للتعجيل بالنمو الاقتصادى(٦٧).

غير أن أهم ما يعنينا هنا، ونحن بصدد الكشف عن التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، هو أن نقرر أن ماكليلاند بدراسته هذه قد كشف عن الدور الإيجابى الذى تلعبه القيم فى تشكيل الدافع إلى الإنجاز، وهذا يعنى أن للقيم تأثيرًا إيجابيًا على التنمية الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى أنه أماط اللثام عن حقيقة هامة مؤداها: أن على البلدان النامية عندما تتجه إلى تنمية نفسها اقتصاديا بغية رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفرادها، أن تحاول جاهدة رسم سياسة وخطة إنمائية تتضمن الوسائل الكفيلة بتغيير الاتجاهات والقيم والمعايير التقليدية، واستبدالها بالقيم التخطيطية

(٦٧) Ibid, pp: 391-411

المستهدفة، فمثلا إذا كان المجتمع التقليدى المراد تنميته يستند فى تقييم أفراده على أساس مكانتهم الاجتماعية وإنتماءاتهم الطبقية، فلابد لهذا المجتمع عند البدء فى التنمية أن يستبدل هذه القيم التقليدية بقيم مستحدثة تتمثل فى ضرورة تقييم الأفراد على أساس إنجازهم وأدائهم.

ويتساءل ماكليلاند كيف يمكن استبدال الأساليب التقليدية للمجتمع بأساليب ومعايير جديدة وبأكثر سرعة؟ ويجيب ماكليلاند على هذا التساؤل، موضحاً إنه إذا أراد الناس تنمية أنفسهم والاستفادة بمزايا الثقافة المادية المتقدمة التى تأتى بها المدنية الحديثة، فعليهم أن يتقبلوا كثيرًا من القيم والأنماط الثقافية والسلوكية التى تواكب هذه الثقافة المادية، وقد يتحقق ذلك من خلال زيادة فى وسائل الاتصال التى تمثل مطلبًا أساسيًا فى إحداث هذا التغيير ووسائل النقل العامة والرخيصة والكهرباء والراديو والتليفونات والصحف، والخطب العامة عندما لا تتوافر هذه الوسائل كما هو الحال فى الريف الهندى. كما لابد أن يحدث إتصال بأى شكل من الأشكال كى يتعلم الناس المعانى والأساليب الفنية الحديثة، وإن كان الاتصال وحده ليس كافيًا، فمثلاً كان العرب على اتصال بالحضارة التكنولوجية الأوروبية فى كل مراحل تطورها، ولكنهم فشلوا فى أن يتمثلوا الكثير منها، ذلك أن الناس قد تمسكوا بالقيم والمعايير القديمة معتقدين أن التحديث هو خصم للدين، وهذا ما حدث فى كثير من بلدان العالم مثل المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية وإيطاليا وبعض مناطق العالم الاسلامى. وقد روى كثيرًا من القصص والحكايات الشعبية التى تكشف عن هذه الحقيقة، فمثلاً هناك من القصص ما يعكس قلق الأم الفلاحة التى تصطحب طفلها المريض إلى الطبيب لأول مرة بدلاً من المعالج الشعبى Folk-Curer، وكانت حينئذ تخشى أن تكون بترددها على الطبيب بطفلها تضُر به، أو ستكون عرضة لانتقام الأرواح، لأنها خرجت عن القيم والمعايير التقليدية للمجتمع، وفى النهاية كانت تلجأ إلى الأثنين معًا[٦٨].

حمادى القول.. أن دافيد ماكليلاند قد ركز على أن القيم والدوافع والقوى

---

(٦٨) Ibid, pp: 194-397

السيكولوجية هى التى تحدد فى النهاية معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الأفكار هى التى تلعب دورًا فى تشكيل التاريخ، يفوق الدور الذى تلعبه المتغيرات والجوانب المادية، كما أن هناك مجموعة من المتغيرات السيكولوجية تلعب أيضًا دورًا فى التنمية، وأهم هذه العوامل الاحساس بالمسئولية الجماعية، والشعور بالتفوق على الآخرين[٦٩]. ويمكن القول أن ماكليلاند قد انطلق فى دراسته هذه من دراسة ماكس ڤيبر «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، كما تأثر أيضًا بأفكار شومبيتر. ونميل إلى أن ننوه فى هذا المقام بأننا سنكتفى بهذا العرض الموجز لأفكار ماكليلاند، ذلك أننا سنتناول دراسته هذه بشىء من التفصيل فى الباب الثانى من هذا الكتاب.

(جـ) إفرت هيجن: حاول هيجن فى كتابه – عن التغير الاجتماعى والتنمية الاقتصادية – التعرف على أهم العوامل التى تمكن المجتمع التقليدى من أن يحقق النمو الاقتصادى، ويتحول إلى مجتمع حديث، مستندًا فى ذلك إلى تحليل بعض نماذج التغير الاجتماعى التى حدثت فى بعض المجتمعات، كمحاولة لفهم عملية النمو الاقتصادى، تلك العملية التى لم تفهم – على حد قوله – فهمًا متكاملًا، بل كان فهمها فهمًا قاصرًا بسبب إنفصال العلوم الاجتماعية والأنثروبولوجيه والاقتصادية والسيكولوجية عن بعضها البعض، ولذا رأى هيجن ضرورة التكامل بين كل هذه العلوم، ذلك أن هذا التكامل يمثل مطلبًا لا مندوحة عنه فى سبيل تفسير ظاهرة النمو الاقتصادى تفسيرًا شاملًا. ولقد كان التساؤل الرئيسى الذى طرحه هيجن على بساط البحث مؤداه: لماذا تحقق بعض الشعوب فى بعض المجتمعات تقدمًا تكنولوجيًا بفاعلية وأسرع من مجتمعات أخرى[٧٠]؟

أشار هيجن فى دراسته إلى أن النظريات الاقتصادية التى تناولت قضية التخلف والتنمية قد فسرت ظاهرة النمو الاقتصادى فى ضوء متغيرات اقتصادية، وأغفلت

---

(٦٩) Alejandro portes, On the sociology of National development, American Journal of sociology, volume 82, N. 1, pp: 69-70

(٧٠) Everett. E. Hagen, On the theory of social change, First published, Tavistock publications, London, 1962,pp : 3-5.

المتغيرات غير الاقتصادية، كما أوضح أن النمو الاقتصادى الذى يحدث فى بعض المجتمعات بدرجة أسرع وأكثر فاعلية من المجتمعات الأخرى، ومعوقات النمو الاقتصادى ومشكلاته تكمن أساسًا فى البناء الاجتماعى، أى أن النمو الاقتصادى ومشكلاته ترجع إلى عوامل داخلية أكثر مما ترجع إلى عوامل خارجية. فالتقليديون يقفون موقفًا مناوئًا للتنمية الاقتصادية وبرامج التغيير الاجتماعى فى المجتمع التقليدى، ذلك المجتمع الذى يتسم فى نظر هيجن بالجمود وعدم إتاحة الفرصة أمام أبنائه لاكتساب كل ما هو جديد أو تبنى الأفكار الجديدة، كما أن مكانة الفرد فيه تتحدد من خلال إنتمائه القرابى، وليس من خلال إنجازه وعمله، أى أن المكانات الاجتماعية فيه تتسم بأنها مفروضة وليست مكتسبة، ويتحدد سلوك الفرد فيه أيضا من خلال العادات والتقاليد، وليس من خلال القانون، وبذلك تصبح الشخصية فى هذا المجتمع تسلطية وغير خلاقة، حيث يغيب النشاط الابداعى فى البناء الاجتماعى للمجتمعات التقليدية[٧١].

كما رفض هيجن النظريات التى تذهب إلى ضرورة الاتصال والاحتكاك بالغرب، ومحاكاة البلدان النامية للأساليب التكنولوجيه السائدة فى البلدان المتقدمة. وذلك من منطلق أساسى مؤداه: أن محاكاة البلدان النامية للأساليب والممارسات الغربية عادة ما تكون مستحيلة بسبب التباين الواضح بين الاطار البنائى والثقافى للدول الغربية والبلدان النامية، فالدول المتقدمة تملك العلم والهندسة والأساليب التكنولوجية والفنية والمعرفة العلمية الحديثة، ووسائل المواصلات والاتصال الحديثة، كما أن لها تنظيمها الادارى الذى يرتكز على أحدث نظريات التنظيم الادارى، وهذا كله لا يتوافر فى البلدان النامية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاقتصاد الغربى يمثل مركبًا فنيًا وثقافيًا وإجتماعيًا، ولا يمكن النظر إليه كأجزاء منفصلة يمكن عزلها عن السياق العام للمجتمع. هذا بالإضافة إلى أن الدخل فى البلدان النامية منخفض إذا قورن بالدخل فى المجتمعات المتقدمة. وبالتالى يكون تراكم رأس المال ضئيلًا، وهذا ينعكس بلا شك

---

(٧١) Everett. E. Hagen, op. cit, pp: 55-81

على الانتاجية والنمو الاقتصادى، كما أن الاتصال بالثقافة الغربية قد يؤدى إلى تصدع الثقافة التقليدية[٧٢].

وتنهض نظرية هيجن أيضًا على قضية أساسية أخرى مؤداها: أن المستوى العالى من الإبداع والخلق هو الدعامة الرئيسية لإحداث التنمية الاقتصادية، أى أن الشخصية الإبداعية تمثل ضرورة أساسية فى التنمية الاقتصادية، وأن التقدم التكنولوجى يتطلب خلق تنظيم اجتماعى وسياسى وإقتصادى جديد، وشبكة علاقات إجتماعية جديدة، أى لابد من تغيير البناء الاجتماعى التقليدى، وتغير الاتجاهات بالشكل الذى يتفق وأهداف التنمية المبتغاه، حتى يتحقق النمو الاقتصادى. وبعبارة أخرى فإن التقدم التكنولوجى فى البلدان النامية يتطلب درجة عالية من الخلق والابداع، كما حدث فى الغرب، كما أن هذا التجديد لا يتطلب فقط تغيرات تكنو اقتصادية Techno economic، ولكنه يتطلب أيضًا تغيرات إجتماعية تفوق فى أهميتها على أهمية المتغيرات الأخرى، وهكذا فإن الانتقال إلى مرحلة النمو الاقتصادى يصاحبه تغيرات اجتماعية وسياسية وثقافية، ولابد من أن تضع أى نظرية للنمو الاقتصادى فى اعتبارها البناء الاجتماعى والشخصية والسلوك[٧٣].

ولا شك فى أن المتأمل فيما قدمه هيجن فى نظريته، سوف يدرك بادئ ذى بدء، أن هيجن وماكليلاند قد إهتما بقضية واحدة هى الإنجاز والتجديد، ففى الوقت الذى يذهب فيه ماكليلاند إلى أن الدافع إلى الانجاز هو الركيزة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، نجد هيجن يركز أيضًا على التجديد والشخصية الابداعية بإعتبارها الركيزة الأساسية للتنمية الاقتصادية، ويكمن التماثل بينهما فى أن الشخصية الابداعية لابد أن يتوافر فيها الدافع إلى الإنجاز الذى بدونه لا تستطيع الشخصية أن تكون شخصية خلاقة تنجز الكثير من الانجازات.

وقد حاول هيجنز أن يقدم لنا تقييمًا علميًا للاطار النظرى الذى وضعه هيجن، فقال

---

(٧٢) Everett. E. Hagen, op. Cit, pp: 23-25

(٧٣) Everett. E. Hagen, op. Cit, pp: 30-35

عنه: «يعتبر النموذج النظرى الذى وضعه هيجن إحدى الإضافات العلمية القيمة - ليس فقط فى مجال نظريات التنمية - بل فى مجال النظرية الاجتماعية على وجه العموم.. فقد أقام تحليله العلمى آخذًا فى الاعتبار مفهوم البناء والوظيفة الذى يأخذ به علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا، ومفهوم التربية الوالدية والتنشئة الاجتماعية ونمط الشخصية الذى يأخذ به علماء النفس، ومفهوم السوق والمشروع الكبير وتراكم رأس المال الذى يأخذ به علماء الاقتصاد، ثم مفهوم المبتكر أو المجدد أو المنظم الذى يأخذ به عدد كبير من العلماء الاجتماعيين من أمثال ڤيبر وتونى وشومبيتر وتوينبى[٧٤].

(د) **شومبيتر**: يعتبر الاقتصادى الأمريكى النمساوى الأصل جوزيف شومبيتر أول من مجد دور المنظم، واعتبره القوة الأساسية فى التنمية الاقتصادية. كما تأثر بكارل ماركس أكثر من أى اقتصادى آخر، ولكنه مع ذلك يمقت الشيوعية، ويقدر الرأسمالية حق قدرها، ويشارك المدرسة الكلاسيكية وماركس ذاته فى نظرته القاتمة لمستقبل الرأسمالية، حيث يؤمن بأن النظام الرأسمالى سوف ينهار وأن مزايا الرأسمالية، وليست مساوئها هى التى تؤدى إلى ذبح الأوزة التى تبيض ذهبًا. ويتفق شومبيتر مع المدرسة الكلاسيكية وماركس فى أن الناتج القومى يعتمد على عدد العمال ومقدار الموارد الطبيعية ورأس المال العينى، ونسبة هذه العوامل بعضها إلى البعض، ومستوى التقدم الفنى والتكنولوجى. كما عرف الادخار بأنه تجنيب بقصد الاستهلاك أو الاستثمار فى المستقبل، وعلى هذا فإن كلاً من العمال والرأسماليين يستطيع الادخار وأن مدخراتهم تزيد بزيادة دخولهم. كما إتفق مع المدرسة شبه الكلاسيكية فى أن الادخار يميل نحو الزيادة كلما إرتفعت أسعار الفائدة، وذكر أنه يمكن تقسيم الاستثمار إلى نوعين: الأول هو الاستثمار المحفوز، والثانى هو الاستثمار الاختيارى، فالإستثمار الأول هو ذلك الذى يتولد من الزيادات الحديثة فى الانتاج والدخل والبيع أو الأرباح أما الاستثمار الاختيارى فهو الذى ينتج من الاعتبارات طويلة الأجل مثل التقدم الفنى، ويزيد الاستثمار المحفوز بإزدياد الأرباح الجارية، ويقل بارتفاع أسعار الفائدة، والفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة عامل فعال فى تحديد الاستثمار المحفوز، فكلما زاد

(٧٤) عبد الباسط محمد حسن، المرجع السابق، ص: ٣٢٢.

تراكم رأس المال، تعين أن يزيد الفرق بين الأرباح وأسعار الفائدة لتشجيع الاستثمار(٧٥).

ويذهب شومبيتر فى نظريته إلى أن التنمية الاقتصادية تستند إلى دعامتين أساسيتين هما: المنظم والاختراعات والتجديدات التى يقوم بها المنظم الذى يمثل حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية. وقد ركز شومبيتر أيضًا على ما أسماه بالمخترعات كمصدر أساسى للاستثمار الاختيارى، وعرف المخترعات أو المكتشفات بأنها التغيرات فى طرق الانتاج التى تؤدى إلى زيادة فيه، فكل عمل يؤدى إلى زيادة إنتاجية عوامل الانتاج الحالية هو إختراع مثل إختراع سلع جديدة أو تطبيق تنظيمات جديدة فى الصناعة. وقد اعترف شومبيتر بأن نمو السكان شأنه شأن المدخرات، يمكن أن يؤدى إلى نمو الاقتصاد. كما ذكر أن التقدم الفنى ومعدل المخترعات يعتمد على دور المنظمين. والمنظم فى نظر شومبيتر هو ذلك الرجل الذى يلمح فرصة تقديم وسيلة حديثة أو سلعة جديدة، ويدبر المبالغ اللازمة لتأسيس المشروع الجديد، ويجمع عوامل الانتاج، ويختار المديرين ويسير دفة الانتاج. وليس من الضرورى أن يكون المنظم رأسماليًا، إذ قد لا يتوفر لديه أى رأس مال، كما أنه ليس من الضرورى أن يكون مديرًا للمشروع أو مخترعًا أو مكتشفًا، فالعبرة ليست بالإختراع، فكم من إختراعات بقيت بدون إستغلال، وإنما العبرة بوضع هذه الاختراعات موضع التنفيذ حتى تعم الفائدة منها، وهو ما يتولى القيام به المنظمون. ولذا يعتبر شومبيتر أن توفر المنظمين عامل حاسم فى تحديد معدل التنمية(٧٦).

وقد ركز شومبيتر على أهمية العوامل الاجتماعية والنفسية التى تحيط بطبقة المنظمين ومنها المقدسات الاجتماعية والتكوين الطبقى ونظم التعليم وما شابهها، وعلى الأخص مدى تقدير المجتمع لرجال الأعمال الناجحين والنظرة الاجتماعية لهم، وذلك بالإضافة إلى معدلات الأرباح التى تعود عليهم، كما أن هناك عاملاً آخر وهو مدى

---

(٧٥) بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية (المبادئ، المشاكل والسياسات) العدد ١٢١، من سلسلة إخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر، ص ص: ٣٤ - ٣٥.

(٧٦) المرجع السابق، ص ص٣٤ - ٣٥.

احترام المنظمين ذاتهم للروح الرياضية بحيث يقبلون الكسب أو الخسارة دون اللجوء إلى الغش والخداع[٧٧].

كما يرى شومبيتر أيضًا أن توزيع الدخول مقياس للمحيط الاجتماعى، فأى اتجاه نحو الحد من الأرباح مثل ازدياد قوة نقابات العمال أو رفع معدلات ضرائب الدخل العام وغيرها من السياسات التى اتبعت فى منتصف وأواخر عام ١٩٣٠ فى ظل السياسة الجديدة تعد تدهورًا فى الجو الاجتماعى لطبقة المنظمين، حيث إن هذه السياسات لم تشجع طبقة المنظمين على الاستثمار[٧٨].

ويذهب شومبيتر إلى أن أى نظام اقتصادى لا ينمو نموًا تلقائيًا، أو حتى نموًا منتظمًا، ولكنه يدفع دفعًا من خلال انتفاضات ونشاطات فعالة يقوم بها رجال ذوو كفاءة يريدون أن يروجوا سلعًا جديدة، وأساليب جديدة للإنتاج ويستغلوا مصادر جديدة للمواد الخام، ويفتحوا أسواقاً جديدة. هؤلاء الرجال هم المنظمون الذين يتجهون إلى التجديد والابتكار وزيادة الإنتاجية، ليس لمجردالحصول على الربح، ولكن نتيجة قوى ودوافع سيكولوجية كامنة فى شخصيتهم وتمارس عليهم قهرًا باستمرار، وتدفعهم إلى حلبة المنافسة للتنافس والانتصار بغية التمتع بلذة الخلق والابتكار والفوز. وبعبارة أخرى فإن المنظم - فى نظر شومبيتر - ليس هو مجرد إنسان عاقل يسعى إلى الربح وحده، أو يتخذ القرارات استنادًا إلى تقديرات المنطق وحدها، بل هو أيضًا إنسان له دوافع ورغبات تسعى إلى إقامة أسرة تسيطر على النشاط الاقتصادى، وتحقق الانتصار فى معركة التنافس، وتتمتع بلذة الخلق[٧٩].

(هـ) إليكس إنكلز Inkeles: يذهب إنكلز إلى أن هناك قيمًا واتجاهات أساسية يتميز بها الإنسان الحديث، وإن على الدول التى تبغى التحديث والتنمية أن تكتسب هذه القيم والاتجاهات لأنها تمثل الدعامة الرئيسية للتنمية. وتتمثل هذه الخصائص والقيم فى تسع خصائص هى:

---

(٧٧) المرجع السابق، ص: ٣٥.

(٧٨) المرجع السابق، ص ص: ٣٤ - ٣٥.

(٧٩) David C. Mcclelland, op. cit, PP: 10 – 11.

١ ـ الاستعداد للخبرات وتقبل التجديدات.
٢ ـ العقل المفتوح الذى يميل صاحبه إلى تكوين الآراء وإعتناقها.
٣ ـ التوجيه الديمقراطى.
٤ ـ الإيمان بالتخطيط.
٥ ـ الإيمان بالكفاءة الإنسانية والشخصية.
٦ ـ الإيمان بقابلية العالم للحساب (أى أن العالم ينقسم إلى وحدات يمكن حسابها).
٧ ـ التركيز على الكرامة الإنسانية والشخصية.
٨ ـ الإيمان بالعلم والتكنولوجيا.
٩ ـ الإيمان بالعدالة التوزيعية. ويضيف إنكلز موضحًا أن هذه الخصائص والقيم لا تتوفر عند الأفراد التقليديين، حيث أنهم لا يركزون على الكرامة الإنسانية والشخصية، ولا يؤمنون بالعدالة التوزيعية[٨٠].

(و) ميرون فاينر (١٩٦٦) Myron Weiner وشوداك (١٩٧٣) Chodack:
يذهب ميرون فاينر إلى أن نقطة البدء فى أى تعريف للتنمية عند العديد من الباحثين والعلماء، ليست هى طبيعة المجتمع، بل طبيعة الأفراد، وأن هناك اتجاهًا–ويعنى به الاتجاه السيكولوجى – يؤمن أصحابه – وهو منهم – بأن تغيير القيم والاتجاهات يعد من المتطلبات الرئيسية لخلق مجتمع ونظام اقتصادى وسياسى حديث، إلا أن هؤلاء العلماء يختلفون فيما بينهم حول الكيفية التى يمكن من خلالها تغيير القيم والاتجاهات. أما شوداك فيذهب هو الآخر إلى أن صحاب الاتجاه السيكولوجى – وهو منهم – لا يتساءلون عن ماهية التنمية، أو ما الذى يحدث خلالها؟ ولكن بالأحرى يتساءلون عن لماذا تحدث التنمية؟ أو ما هى الأسباب التى تحدثها وتحول المجتمعات من مجتمعات تقليدية إلى مجتمعات حديثة؟ أى أنهم يبحثون عن العوامل التى تؤدى إلى التنمية والتى بغيابها يسود الركود والتأخر. والحقيقة أن العامل الرئيسى الذى يمثل الركيزة الأساسية للتنمية فى نظرهم يكمن فى التوجيه القيمى[٨١].

(٨٠) Alejandro Portes, op. cit, P: 70
(٨١) Ibid, p: 68

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى، سوف يجد أن النظريات والدراسات التى قدمها أصحاب هذا الاتجاه تنطوى على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها فى مجال التنمية. إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانت أيضًا من نقائص وسلبيات جعلتها قاصرة وغير قادرة على فهم قضايا ومشكلات التخلف والتنمية فى البلدان النامية. وتعزى هذه السلبيات إلى أن هذه النظريات قد صاغها أصحابها فى ضوء الواقع الأوروبى والغربى، وتجاهلوا واقع البلدان النامية، ذلك الواقع الذى يختلف فى طبيعته عن طبيعة الواقع الغربى، ومن هنا جاءت نظرياتهم معبرة عن واقعهم، ومغايرة تمامًا لواقع البلدان النامية. وتتمثل أهم إيجابيات وسلبيات الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى فى النقاط التالية:

(أ) الإنطلاق من فروض ضيقة النطاق، وإغفال النزعة البنائية التاريخية:
الواقع أن المتأمل فى النظريات السيكولوجية أو السلوكية التى تنضوى تحت لواء الاتجاه السيكولوجى سوف يدرك بادئ ذى بدء، أن هذه النظريات انطلقت من فروض ضيقة النطاق، تلك الفروض التى اصطبغت إلى حد بعيد بصبغة سيكولوجية. هذا بالإضافة إلى أنها لم تستطع معالجة البناء الاجتماعى والبعد التاريخى فى تفسيراتها للتنمية والتخلف، أى أنها تجاهلت النزعة البنائية التاريخية فى تفسيرها لقضية التخلف والتنمية. وهذا أمر يعد من الأخطاء التى وقع فيها أصحاب هذا الاتجاه. فمثلًا نجد ماكليلاند على سبيل المثال يذهب إلى أن الدافع إلى الإنجاز هو الدعامة الرئيسية للتنمية الاقتصادية، ولكنه لم يوضح لنا كيف تكون هذا عبر التاريخ، وما هى المقومات البنائية التى دعمته «وأدت إلى ظهوره، فى حين أن الدافع إلى الإنجاز – كما يعكس لنا الواقع – لا ينشأ من فراغ، ولكنه يرتبط ارتباطًا عضويًا بالسياق الاجتماعى والتاريخى للمجتمع، أى أن له جذوره التى تمتد فى أعماق تاريخ المجتمع ومكونات البناء الاجتماعى، ولذا فنحن نتساءل... لماذا أغفل ماكليلاند – شأنه فى ذلك شأن سائر أصحاب الاتجاه السيكولوجى – البحث فى أعماق الجذور التاريخية للدافعية إلى الإنجاز، ومقوماتها التى تكمن فى البناء الاجتماعى، والتى ساهمت فى تشكيل الدافع إلى الإنجاز» ويميل الكاتب فى هذا المقام إلى أن ينوه بأن الدراسة الإمبيريقية التى أجراها

فى قريتى ميت بره وطنبارة بمحافظتى المنوفية والغربية، قد كشفت عن صدق هذه الحقيقة. فالدافع إلى الإنجاز الذى أدركه الكاتب فى قرية ميت بره إنما يرجع أساساً إلى عوامل بنائية وتاريخية، فى حين أن غياب هذا الدافع فى قرية طنبارة يرتبط ارتباطًا عضويًا ببناء وتاريخ القرية. ونحن بذلك نتفق مع إليجاندرو بورتيز Alejandro Portes فى تأكيده على حقيقة إغفال أصحاب الاتجاه السيكولوجى للنزعة البنائية التاريخية إذ يقول «لقد اختارت النظريات السيكولوجية للتنمية، مثل تلك التى تتمثل فى أعمال كل من دافيد ماكليلاند وهيجن، أن تتجاهل النزعة البنائية التاريخية التى اتبعها ماكس ڤيبر فى دراساته، وركزت – أى النظريات السيكولوجية – على الأهمية الأولية للأفكار فى المجتمع، ويتضح ذلك مما ذهبت إليه من أن القيم والدوافع أو القوى السيكولوجية هى التى تحدد فى النهاية معدل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن الأفكار هى التى تلعب دورًا هامًا فى تشكيل التاريخ يفوق الدور الذى تلعبه المتغيرات المادية. كما أن هذه المعالجة السيكولوجية لا تهتم أيضًا بالفروق والاختلافات بين المراكز الاجتماعية داخل البناء الطبقى، كما لا تهتم بالعوامل الاقتصادية والسياسية وهكذا يتبين لنا أن أصحاب الاتجاه السيكولوجى يؤمنون بالحكمة القائلة: «حينما توجد الإرادة يوجد طريق ما Where there is a will, there is a way» ويمكن التنبؤ بهذه الإرادة عند الشخص صاحب المستوى العالى من الدافعية إلى الإنجاز»[٨٢].

(ب) **إغفال النسبية الثقافية والتغير**: تحدث أصحاب الاتجاه السيكولوجى كثيرًا فى نظرياتهم عن العديد من المفاهيم السيكولوجية مثل الدافعية إلى الإنجاز، والتقمص العاطفى، والخلق والإبداع والتجديد والمنظم... إلخ. واعتبروا هذه القضايا أمورًا تتحقق فى سائر المجتمعات، وينجم عنها التنمية والحداثة تلقائيًا، ولم يضعوا فى اعتبارهم الفروق والاختلافات النسبية بين الثقافات والمجتمعات. ونحن من المنظور السوسيولوجى نرى أننا لسنا أمام مجتمع واحد أو ثقافة واحدة، ولكننا أمام مجتمعات وثقافات متعددة ومتباينة. وهذا يعنى أن الذى يستجيب له مجتمع ما، قد يقاومه مجتمع

(٨٢) Alejandro Portes, op. cit, P: 69

آخر لأنه لا يتفق وطبيعة بنائه الاجتماعى وإطاره الثقافى، كما أن الذى يقاومه مجتمع ما، قد تؤيده وتعضده ثقافة مجتمع آخر... وهكذا. هذا بالإضافة إلى أن أصحاب الاتجاه السيكولوجى يتحدثون كثيرًا عن عوامل استاتيكية دون أن يشيروا إلى التغيير، فى حين أننا نميل إلى أن ننوه بأن عملية التنمية فى حقيقة الأمر ما هى إلا عملية تغيير بنائى وظيفى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى.

(جـ) إغفال تحديث البناء الاجتماعى: يذهب بعض أصحاب الاتجاه السيكولوجى مثل إليكس إنكلز على سبيل المثال إلى أن هناك مجموعة من الخصائص السلوكية والقيم والاتجاهات يتسم بها الشخص العصرى، وتعكس هذه السمات خصائص الشخصية الغربية. وهذا أمر يفصح عن تحيز العلماء إلى النموذج الغربى فى التحديث، باعتباره النموذج الذى ينبغى أن تحذو حذوه كل البلدان التى تبغى تحديث نفسها، وتغيير واقعها الاجتماعى. كما يشير إلى أن الاتجاه السيكولوجى يركز على السمات والخصائص الشخصية. ولكننا من المنظور السوسيولوجى نؤمن بأن الفرد يعيش فى إطار اجتماعى وثقافى يكسبه الطابع المميز لشخصيته. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الفصل بين الإنسان التقليدى والإنسان العصرى الحديث يعد أمرًا تعسفيًا. ناهيك عن أننا إذا أردنا تنمية الفرد وتحديثه، فلابد من تحديث البيئة والفرد معًا، وهذا ما أشار إليه ليرنر فى نظريته عن التحديث. وقد عبر أليجاندرو بورتيز Alejandro Portes عن ذلك بقوله «إن أصحاب هذا الاتجاه يضعون قائمة بالخصائص التى تجعل الإنسان حديثًا، ويختلفون فيما بينهم حول هذه الخصائص، ففى كثير من الأحيان يتناقضون مع بعضهم البعض، فبينما تعتبر الفردية والاعتماد على النفس من الملامح الحديثة بالنسبة لبعضهم، نجد البعض الآخر يركز على إخضاع الأهداف الشخصية لرفاهية المجموع وإمكانية العمل مع الآخرين من أجل المساعى المشتركة كعلامة من علامات الحداثة. ومن السذاجة أن نعتقد أن قدرًا أكبر من الحداثة أو الدافعية إلى الإنجاز سوف تغير هذه البناءات بطريقة آلية، بغض النظر عما يراه علماء النفس، فالمجتمعات ليست مجرد مجموع الأفراد»[٨٣].

---

(٨٣) Alejandro Portes, op. cit, pp: 70 – 71

(د) إغفال سلبية بعض المنظمين والأفراد المحدثين فى تغيير المجتمع وتحديثه: كشفت بعض النظريات السيكولوجية مثل نظرية ليرنر، عن أن القدرة على التقمص العاطفى Empathy تعد من الملامح الحديثة، ومؤشرًا من مؤشرات الحداثة. وهذا أمر له وجاهته، لأن الفرد كلما تخيل نفسه فى أوضاع جديدة، فإن هذا الأمر سيكون بمثابة المدخل إلى التغيير وإكتساب الأساليب الحياتية الحديثة. ولكن هذه العملية التى اعتبرها ليرنر من مؤشرات الحداثة تعد سلاحًا ذا حدين، فإلى جانب مزاياها فإن لها عيوبها التى تتمثل فى أنها - أى القدرة على التقمص العاطفى - قد تكون تحديًا من تحديات التنمية فى البلدان الفقيرة ذات الإمكانيات المحدودة، حيث يمثل الطلب الذى تحث عليه وسائل الإعلام مشكلة أمام الأفراد والحكومات المتجهة نحو التنمية فى بلدان العالم الثالث، ذلك أن الأفراد كثيرًا ما يتقمصون أمورًا استهلاكية تتجاوز القدرات والإمكانات الواقعية لبلد فقير، وهذا بدوره يمثل ضغطاً على الموارد المحدودة فى المجتمعات النامية. وهنا نجد الحكومات نفسها فى مأزق الاختيار بين الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية وبين الاستهلاك المباشر، وهذا أمر يمثل عائقًا من معوقات التخطيط للتنمية. والحقيقة أن تقمص واكتساب القيم الاستهلاكية الحديثة والاحتياجات غير الناضجة والمطالب والأذواق المستوردة والاستهلاك المبالغ فيه - ليست هم قيم التنمية - وتؤكد لنا التجارب التاريخية للتنمية القومية فى هذا القرن على الضرورة الملحة لفرض الحدود والقيود على الاستهلاك، والتركيز على إنجاز الأهداف القومية بقدر التركيز على تحقيق الأغراض الشخصية، كما لابد أن تصوغ المجتمعات والثقافات التقليدية قيمًا تضفى عليها الشرعية فى فترات التغيير السريع، تكون بمثابة قوة معجلة للتنمية، حتى تتحقق الأهداف التنموية المنشودة بدون آثار جانبية تحول دون الانتفاع بثمار التنمية[٨٤].

(هـ) الخيال التاريخى: تشترك بعض نظريات التحديث التى تنطلق من منطلق سيكولوجى مع نظريات الاتجاه التطورى، فى أنها ترى أن التنمية تتحقق من خلال مراحل محددة، ومثل هذه النظريات لا تعتمد على ملاحظة المجتمعات الفعلية، بل

(٨٤) Alejandro Portes, op. cit, pp: 72 – 73.

تعتمد على الخيال التاريخى وتأمل ملامح المراحل التطورية. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن هذا التصور يشير إلى أن المجتمع الحديث هو نهاية المطاف، فى حين أن الحداثة قد تخلق تقليدًا، وهذا ما نجده فى كلمات أوين لاتيمور Owen Lattimores (١٩٦٢) «تمخضت البربرية عن الحضارة» هذا بالإضافة إلى أن المرحلة الحالية للتنمية فى المجتمعات الصناعية لا يمكن أن تتكرر بنفس الصورة فى المجتمعات المتخلفة ذلك أن ملامح المجتمعات الصناعية الحالية هى نتاج لعمليات تاريخية فريدة تنتمى إلى تاريخ وماضى هذه المجتمعات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بناء وثقافة هذه المجتمعات الصناعية المتقدمة تختلف فى طبيعتها عن طبيعة بناء وثقافة البلدان النامية، أى أن هناك نسبية ثقافية. ويكفينا فى هذا الصدد أن نقول ما قاله عالم اجتماع معاصر فى أمريكا اللاتينية «لا يكون علم التنمية علمًا بحق إلا حين يتخلى عن افتراض وجود هدف ذى بناء محدد ينبغى الوصول إليه، ويحاول بدلاً من هذا أن يفهم التنمية كعملية تاريخية... إن هذه النظريات ليست إلا وصفًا للانتقال من مجتمع ليس معروفًا بالفعل إلى مجتمع لن يوجد»[٨٥].

صفوة القول... إن معالجة الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى لقضايا ومشكلات التنمية، قد تجاهلت الواقع البنائى والتاريخى للبلدان النامية، وذلك الواقع الذى يختلف فى طبيعته عن طبيعة الواقع الأوروبى والغربى الذى انطلقت منه النظريات السيكولوجية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن هذه النظريات السيكولوجية قد تضمنت أفكارًا وقضايا ارتبطت بالواقع الغربى وتحيزت إليه، واعتبرته واقعًا ينبغى أن يكون قِبْلَةً لكل أمة تريد أن تنمى أو تغير نفسها. وكان يجب على أصحاب هذه النظريات ألا يتجاهلوا واقع البلدان النامية وتاريخها، حتى يستطيعون تقديم فهم وتفسير حقيقى لواقع البلدان النامية، يمكن من خلاله مساعدة هذه البلدان على الإنطلاق إلى آفاق النمو والحداثة.

هذا فضلاً عن أنه بالرغم من سهام النقد التى صوبت إلى الاتجاه السيكولوجى فإن هذا الاتجاه ونظرياته قد أفادتنا فى إلقاء الضوء على المتطلبات السيكولوجية

(٨٥) Alejandro Portes, op. cit, PP: 73 – 74.

للتنمية، أى أنها كشفت عن أهمية البعد السيكولوجى فى تفسير قضية التنمية، كما أماطت اللثام أيضًا عن أهمية القيم والاتجاهات والسلوكيات ودورها فى التنمية والتحديث. وأوضحت أهمية بعض المتغيرات والمفاهيم السيكولوجية مثل الدافعية إلى الإنجاز، والتقمص العاطفى والتجديد والابتكار، والمنظمين ذوى الدافعية العالية إلى الانجاز. وإحقاقاً للحق فإننا لا ننكر أهمية المتغيرات السيكولوجية فى التنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك، نقول إن البعد السيكولوجى وحده لا يكفى لاحداث تنمية حقيقيه، ولكن من الضرورى عند وضع وصياغة البرامج الانمائية، مراعاة التكامل بين المتغيرات السيكولوجية والسوسيولوجية والاقتصادية والسياسية، وفهم الخصوصية البنائية والتاريخية للمجتمع المراد تنميته، حتى يتسنى لنا وضع خطة تنموية تتسق وطبيعة المجتمع.

٤ - **إتجاه النماذج أو المؤشرات:** يعتبر إتجاه النماذج أو المؤشرات من أكثر الاتجاهات إنتشارًا وذيوعًا فى دراسة التنمية والبلدان النامية، وينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مفادها: أنه يمكن التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والنامية إعتمادًا على مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية. وتعتبر المؤشرات الكمية بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنها تعبر عن خصائص هذه الدول تعبيرًا كميًا مستخدمة فى ذلك المؤشرات الحسابية أو الارقام. وتتمثل هذه المؤشرات الكمية فى متوسط الدخل الفردى، معدلات التعليم، معدلات السكان الحضريين عدد الأطباء والمستشفيات، معدل توزيع الصحف وعدد أجهزة الراديو والسيارات بالنسبة لكل شخص... إلخ. أما المؤشرات الكيفية فهى بمثابة محكات نستطيع من خلالها التعرف على الدول المتقدمة والبلدان النامية، كما أنها تعبر عن خصائص هذه الدول تعبيرًا كيفيًا، مستخدمة فى ذلك بعض العناصر النموذجية التى يعتقد أنها ملامح وخصائص للتنمية والتحديث أو التخلف. وفى ضوء هذه الخصائص تصبح عملية التنمية أو التحديث مجرد عملية إكتساب خصائص أو سمات، يعتقد أنها خصائص التنمية، كما تصبح ظاهرة التخلف بمثابة فقدان هذه الخصائص. وتتمثل المؤشرات الكيفية للتخلف والتنمية فى سوء التغذية، إنتشار البطالة بكل صورها مثل

البطالة المقنعة والموسمية، ضعف البنيان الزراعي والصناعي والتبعية الاقتصادية والسياسية، دوام المديونية الخارجية، نقص رءوس الأموال، إنخفاض المستوى الصحي، عدم توفير القيم المعنوية، إشتغال الأطفال، الانفاق البذخي، قلة تنوع النشاط الاقتصادي، النمو السكاني الذي يفوق الموارد المتاحة، التفاوت الطبقي، العمومية الانجاز، والمصلحة الجمعية... إلخ. هذا فضلاً عن أنه يمكن صياغة نماذج تنموية تبرز التغيرات البنائية المستهدفة والمأمولة من وراء التنمية، أو تجسد عملية التنمية الدائرة في إطار الواقع، وتصور الكيفية التي ينتقل بها المجتمع من حالة التخلف إلى حالة التقدم. وينضوي تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء الذين ساهموا بإسهامات سوسيولوجية رائدة في هذا الميدان منهم على سبيل المثال لا الحصر: تالكوت بارسونز T. Parsons، بيرت هوسيلتز Hoselitz، وسيمور ليبست Lipset، ماريون ليفي Levy، جالتونج Galtung، رو Raw ونيل سميلسر Neil Smelser. وسنلقي الضوء فيما يلي على إسهامات هو سيلتز وسميلسر كنماذج لهذا الاتجاه.

(أ) **هوسيلتز**: يذهب هوسيلتز إلى أن المجتمعات المتقدمة هي تلك المجتمعات التي تشهد متغيرات العمومية Universalism والتوجيه نحو الأداء (الانجاز) Achievement orientation، وتخصيص الدور Role Specificity. أما المجتمعات المتخلفة فهي المجتمعات التي تشهد المتغيرات المقابلة وهي الخصوصية particularism، والعزو (النسبة) Ascription، وتشتت الدور Role difuseness. وهذا يعني أن التنمية طبقًا لمفهوم هوسيلتز هي اكتساب البلدان المتخلفة للأنماط والمتغيرات السائدة في المجتمعات المتقدمة، والتخلي عن الأنماط الشائعة فيها، وهذه العملية في نظر هوسيلتز هي نقطة البداية في إحداث التنمية. وهكذا يتبين لنا أن هوسيلتز يتجه إلى تصنيف المجتمعات إلى ثنائية هي التقليد والتحديث[٨٦].

(ب) **نيل سميلسر**: يذهب سميلسر إلى أن العمليات التنموية تتمثل أساسًا في

(٨٦) Alejandro Portes, op.cit, pp: 62-63

التباين البنائى والتكامل، وأن التنمية تعنى التحول فى بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا، السكان، الزراعة والأسرة والدين... وهكذا ويعبر سميلسر عن ذلك بقوله «عندما نستخدم مصطلح التنمية يكون فى ذهننا على الأقل أربع عمليات متميزة ومرتبطة ببعضها البعض:

١ – فى عالم التكنولوجيا يمر المجتمع النامى بعملية التغير من الأساليب التقليدية، ويتجه نحو تطبيق المعرفة العلمية.

٢ – وفى الزراعة ينتقل المجتمع النامى من زراعة ما يحتاج إليه بشكل ضرورى إلى الانتاج التجارى للسلع الزراعية.

٣ – وفى الصناعة يمر المجتمع النامى بعملية تحول من استخدام الطاقة الانسانية والحيوانية إلى التصنيع ذاته.

٤ – وفى مجال البيئة ينتقل المجتمع النامى من المزرعة والقرية إلى التركز فى المدن.(٨٧)».

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه، سوف يجد أن إسهاماتهم تنطوى على جوانب ايجابية يمكن الانتفاع بها فى مجال التنمية وفهم التخلف ، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانى هذا الاتجاه أيضا من نقائض وسلبيات، وتتمثل إيجابيات وسلبيات هذا الاتجاه فيما يلى:

(أ) كشف لنا هذا الاتجاه عن أن هناك مؤشرات كمية نستدل من خلالها على التخلف أو الحداثه. إلا أننا نرى أنه ينبغى علينا أن نتعامل بحيطة وحذر عن استخدام هذه المؤشرات وألا نعتمد عليها وحدها، لأنها قد تكون مضللة أحياناً ولا تعبر عن الواقع. مثال ذلك أننا إذا اعتمدنا على – متوسط الدخل الفردى – كمؤشر على تقدم المجتمع أو تخلفه فإن هذا المؤشر قد يكون قاصرًا ولا يعكس كل الحقيقة، ولكنه يعكس بعداً من أبعادها، والدليل على ذلك أن متوسط دخل الفرد قد يكون عالياً فى

---

(٨٧) Alejandro Portes, op. cit, pp: 64-65

بلد ما أو أعلى من متوسط دخل الفرد فى كل بقاع العالم، ولكن بالرغم من ذلك لا يمكن إعتبار هذا البلد بلداً متقدماً، اعتماداً على هذا المؤشر وحده، ولذا لابد من الاعتماد على مجموعة متكاملة من المؤشرات الكمية والكيفية التى تجسد لنا ما هو كائن بالفعل.

(ب) كشفت هذه الاسهامات التى قدمها أصحاب هذا الاتجاه عن العديد من المؤشرات الكمية والكيفية، التى رأى العلماء ضرورة الاعتماد عليها فى التفرقة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. إلا أننا نميل إلى أن ننبه الأذهان إلى أن هذا الاتجاه لم يتناول قضية التخلف والتنمية، من خلال فهم الأبعاد البنائية والتاريخية التى شكلت ظاهرة التخلف فى المجتمعات المتخلفة، فى حين أننا لا نستطيع وضع استراتيجية تنموية لمجتمع من المجتمعات إلا إذا تفهمنا طبيعة بناء المجتمع وثقافته وخصوصيته التاريخية. ولذلك كله فقدت هذه المؤشرات دلالتها ومعانيها عندما ابتعدت عن السياق البنائى والتاريخى للمجتمعات المختلفة.

(جـ) أغفلت هذه النظريات النسبية الثقافية، ووضعت مجموعة من المؤشرات والنماذج التنموية معتقدة أنها ملائمة لكل المجتمعات والأزمنة، وهنا يكمن الخطأ. ذلك أننا من وجهة النظر السوسيولوجية نرى أننا لسنا أمام مجتمع واحد، ولكننا أمام مجتمعات متباينة، وحتى المجتمع الواحد تختلف ظروفه وأوضاعه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، باختلاف المراحل الزمنية التى يمر بها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنه من الصعب – بل من الخطأ – استخدام مؤشر معين وتطبيقه على سائر المجتمعات بلا تمييز مثال ذلك: إذا قلنا أن متوسط الدخل الفردى الذى يقل عن س يدل على تخلف المجتمع، فإن ذلك لا يمكن تطبيقه على كل المجتمعات، لأن هناك اختلافات واضحة فى مستوى الأسعار بين الدول، وهذا أمر من شأنه التأثير على النتيجة التى نخلص إليها، لأن المجتمع الذى يقل فيه المتوسط عن س، قد تكون فيه معدلات الأسعار معتدلة أو منخفضة بدرجة تسمح للفرد بأن يوفر لنفسه مستوى لائقا من المعيشة. هذا فضلاً عن أن هناك أموراً عينية غير مباشرة لا توضع فى الحسبان عند حساب الدخل، وما يقال عن الدخل والأسعار، ينطبق أيضاً على الدخل والسكان.

(د) كشفت نظريات هذا الاتجاه مثل نظرية سميلسر أن التنمية تعنى التحول فى بعض متغيرات الحياة مثل التكنولوجيا والزراعة والصناعة.. الخ. كما ذهب هو سيلتز إلى تحديد خصائص للمجتمعات المتقدمة، تلك الخصائص التى عندما يكتسبها المجتمع المتخلف يتحول إلى مجتمع متقدم، إلا أننا نرى أن هذه النظريات لو افترضنا صحتها، فإنها لا تمثل نقطة البداية، وليست نظريات دينامية، وكان ينبغى على أصحابها، أن يوضحوا لنا كيف تحدث هذه التحولات؟ وما هى الكيفية التى من خلالها ينتقل المجتمع من نمط متخلف إلى نمط متقدم؟ ولماذا تحدث هذه التحولات بدرجات وأشكال متفاوتة بين المجتمعات؟ ولماذا تصاب هذه التحولات أحياناً بالشلل؟ وما هى أهم المعوقات البنائية والتخطيطية التى تحول دون تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية؟ ذلك أن هذه الأمور تمثل قضايا محورية فى تحليل ديناميات التغير الاجتماعى والتخلف والتنمية فى المجتمعات، ولا يمكن البدء فى فهم ومعالجة قضية التخلف والتنمية بمنأى عنها.

(هـ) إن المدقق فيما قدمه هو سيلتز من مؤشرات كيفية وخصائص للمجتمعات المتقدمة والمتخلفة مثل العمومية والخصوصية والانجاز.. الخ، سوف يجد أن هذه الخصائص قاصرة فى التمييز بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، فمثلاً بالنسبة لخاصية العمومية نجد أن هذه السمة ليست سائدة تماماً فى كل المجتمعات المتقدمة، حيث يعتمد الاقتصاد اليابانى على المكانة الاجتماعية. هذا فضلاً عن أن المجتمعات المتخلفة تشهد العمومية أيضاً، هذا من ناحية، ومن ناحية خرى، فإن سمة الخصوصية التى اعتبرها هو سيلتز خاصية للمجتمعات المتخلفة فيها قدر من التعسف.

(و) يذهب هو سيلنز إلى أن المجتمعات المتقدمة تتصف بخاصية تخصيص الدور، بينما تتسم البلدان النامية بعدم التخصيص فى الأدوار، ونحن نتفق معه فى ذلك، لأن المجتمع كلما ارتقى فى سلم الحضارة، كلما اتجه إلى تقسيم العمل وتحديد الأدوار، ويصبح لكل فرد عمل ودور محدد يمارسه. وهذا بخلاف المجتمع المتخلف الذى تتشتت فيه الأدوار، حيث يقوم الفرد بممارسة العديد من الأعمال والأدوار. لكن بالرغم من

ذلك فإن بعض المجتمعات المتخلفة قد تشهد قدراً من التخصيص فى مجال العمل أيضاً.

صفوة القول.. أن معالجة اتجاه النماذج أو المؤشرات لقضايا ومشكلات التخلف والتنمية تفتقر إلى التحليل البنائى التاريخى، كما أنها تجاهلت طبيعة البلدان النامية، وانغمست فى واقع الدول الأوربية والغربية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإنها قدمت مؤشرات تصورت أنها عامة وقابلة للتطبيق على كافة المجتمعات الانسانية وقد يكون من الانصاف القول بأنه على الرغم من هذه الانتقادات التى وجهت إلى هذا الاتجاه، فإنه كشف لنا عن اختلاف المجتمعات المتقدمة عن المجتمعات المتخلفة، وإمكانية صياغة نماذج تنموية تتحدد من خلالها الأهداف الانمائية، وتجسد لنا العمليات التنموية المنفذه بالفعل فى إطار المجتمع.

٥ - الاتجاه التطورى المحدث: ظهر فى القرن التاسع عشر العديد من النظريات التطورية الكلاسيكية التى استعارت مفهوم التطور من العلوم البيولوجية، وطبقته على التحولات المستمرة التى يمر بها المجتمع الإنسانى. وتنهض هذه النظريات على فكرة أساسية مؤداها: أن المجتمعات الإنسانية تماثل الكائنات العضوية فى أنها تمر بسلسلة من المراحل المرتبة والحتمية فى نموها، بحيث تترتب كل مرحلة على المراحل التى سبقتها، كما تهيئ كل مرحلة قائمة للمراحل التى تتلوها فى سلم التطور. وتتمثل هذه النظريات التطورية فى أعمال كل من لويس هنرى مورجان، ڤيكو، جان جاك روسو، ترجو، كوندرسيه، شبنجلر، توينبى، جدنجز وسان سيمون، ڤولتير، هربرت سبنسر، أوجست كونت، هوبهوس، ودى روبرتى... إلخ كما أعاد بعض المفكرين الاجتماعيين المعاصرين إحياء فكرة المراحل التطورية التى تمر بها المجتمعات، محاولين الإفادة منها فى دراسة التنمية والبلدان النامية، وصاغوا نظريات تطورية حديثة. وتتمثل أهم هذه النظريات فى أعمال كل من والت ويتمان روستو W.W. Rostow، تالكوت بارسونز T. Parsons، وولاس، وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم إسهامات هؤلاء العلماء المعاصرين كنماذج لهذا الاتجاه.

(أ) والت ويتمان روستو: يعتبر روستو واحدًا من العلماء البارزين الذين تناولوا المراحل التاريخية للنمو الاقتصادى، حيث قدم نظرية فى التنمية الاقتصادية تنهض على فكرة أساسية مؤداها: أن المجتمعات تمر فى تطورها بمراحل خمس أساسية هى:

١ ـ مرحلة المجتمع التقليدى The traditional Society.

٢ ـ مرحلة التهيؤ للإنطلاق Preconditions for take off.

٣ ـ مرحلة الإنطلاق The take off.

٤ ـ مرحلة الاتجاه نحو النضج The Drive to maturity.

٥ ـ مرحلة الاستهلاك الوفير The Age of High massconsumption وسنلقى الضوء فيما يلى على هذه المراحل.

– **مرحلة المجتمع التقليدى:** تمثل هذه المرحلة المجتمع التقليدى، وفيها يعتمد المجتمع فى إنتاجه على العلوم والفنون التى كانت شائعة قبل عصر نيوتن. ويتميز هذا المجتمع التقليدى بعدم الفهم للظروف الطبيعية للمجتمع، مما يترتب عليه إنخفاض فى الإنتاجية، كما يتسم بغلبة الطابع الزراعى، حيث تعمل الغالبية العظمى من السكان بالزراعة، وتركز السلطة فى أيدى ملاك الأرض، وانتشار التقاليد الجامدة التى تحول دون حدوث التغير والتحولات الاجتماعية. كما تتضمن هذه المرحلة بعض التحولات مثل التقلبات السكانية، وظهور بعض المشروعات التجارية والزراعية ويتمثل هذا المجتمع فى كل العالم الذى سبق نيوتن مثل أوروبا فى العصور الوسطى، وحضارات الشرق الأوسط وأسر الصين القديمة التى توالت على عرش الصين، والدول الإسلامية تحت الحكم التركى[٨٨].

– **مرحلة التهيؤ للإنطلاق:** يتميز المجتمع فى هذه المرحلة بحدوث تغيرات عميقة فى قطاعات الصناعة والنقل والمواصلات والزراعة والتجارة الخارجية، وظهور العديد من الأفكار والاتجاهات والعادات التى تساهم فى تحقيق التقدم مثل نشر التعليم

---

(٨٨) Stephen Enke, Economics for Development, prentice Hall inc, London, 1963, PP: 194 – 195.

بالشكل الذى يلائم النشاطات الاقتصادية، وظهور مجموعة من المنظمين الذين يتميزون بالميل إلى تعبئة المدخرات واستثمارها فى إقامة المشروعات بقصد تحقيق الربح. ويشير روستو إلى أن هذه الظروف والملامح قد توافرت فى أوروبا الغربية فى أواخر القرن الثامن عشر، حيث كانت بريطانيا العظمى أول دولة فى أوروبا الغربية مرت بمرحلة التهيؤ للإنطلاق، ويعزى ذلك إلى المزايا الجغرافية ومواردها الطبيعية وإمكانياتها التجارية والاستقرار النسبى الذى تمتعت به فى الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية.

كما تظهر البنوك والمؤسسات الاستثمارية فى هذه المرحلة، ويوجه الدخل الفائض عن الاحتياجات إلى الإنفاق على المشروعات العديدة مثل إنشاء الطرق والسكك الحديدية وإقامة المصانع والمدارس بدلاً من إنفاقه على السلع الاستهلاكية، وإقتناء المجوهرات والقصور. كما تتغير اتجاهات الأفراد نحو الإنجاب، وتنمو معايير جديدة فى تقييم الأفراد من أهمها تقييم الأفراد طبقًا لأعمالهم وإنجازاتهم، وليس طبقًا لإنتماءاتهم الطبقية. ويشير روستو إلى أن ظروف الإنطلاق وعوامله، ليس من الضرورى أن تنبعث من داخل الدولة، كما حدث فى بريطانيا العظمى، بل قد يحدث العكس تمامًا، بمعنى أن ظروف الإنطلاق قد لا تنبعث من داخل المجتمع، وإنما قد تتسرب إليه من الخارج عن طريق المجتمعات التى قطعت شوطًا هائلاً من التقدم(٨٩).

– **مرحلة الإنطلاق:** يعتبر روستو هذه المرحلة من أهم مراحل التطور الاقتصادى، وهى قصيرة نسبيًا، حيث تبلغ عشرين عامًا، ويتم فيها القضاء على كل المعوقات التى تحول دون تحقيق النمو الاقتصادى، كما يعبئ الأفراد مدخراتهم ويزيدون من معدلها، كما تحدث تغيرات جذرية فى الطرق ووسائل الإنتاج من خلال التجديد والابتكار. ويذهب روستو إلى أن التكنولوجيا كانت القوة الدافعة للإنطلاق فى بريطانيا والولايات المتحدة وكندا، والعامل الرئيسى للنمو الاقتصادى. هذا فضلاً عن أن عملية البدء فى الإنطلاق قد تحدث نتيجة دافع قوى قد يأخذ شكل ثورة

---

(٨٩) Ibid, pp: 195 – 197.

سياسية تغير البناء الاقتصادى والاجتماعى والثقافى القائم، وتعدل نمط الإنتاج، وهذا ما حدث فى ألمانيا عام ١٨٤٨، واليابان بعض ظهور القوانين الإصلاحية عام ١٨٦٨ والصين بعد الثورة[٩٠].

- **مرحلة الاتجاه نحو النضج**: يذهب روستو إلى أن المجتمع يصل إلى هذه المرحلة بعد حوالى ستين عامًا من بداية مرحلة الإنطلاق، وتأتى بعد مرحلة الإنطلاق، ويأخذ فيها المجتمع بالتكنولوجيا والعلم الحديث، ويطبق ذلك فى استغلال موارد المجتمع، كما ترتفع فيها الإنتاجية ومعدلات الاستثمار، حيث يوجه المجتمع أكثر من ١٠٪ من الدخل القومى إلى مجالات الاستثمار، كما تزداد العمالة ونسبة العمال المهرة، وتظهر الصناعات الاستهلاكية مثل السيارات والأجهزة التليفزيونية والكهربائية والصناعات الكيمائية، ومن أمثلة الدول التى مرت بهذه المرحلة بريطانيا العظمى فى عام ١٨٥٠ والولايات المتحدة فى عام ١٩٠٠، وفرنسا فى عام ١٩١٠، والسويد فى عام ١٩٣٠، واليابان فى عام ١٩٤٠، وروسيا فى عام ١٩٥٠، وكندا فى عام ١٩٥٠، وباقتراب المجتمع من مرحلة النضج تحدث تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث يتحول السكان إلى حضريين، وتنتقل القيادة من أيدى الذين كونوا ثروات عن طريق ملكيتهم للمصانع إلى المديرين الأكفاء، كما تتغير نظرة الأفراد وتطلعاتهم إلى الأمور، ويطالبون الدولة باتخاذ العديد من الإجراءات الخاصة بالأمن الاقتصادى والاجتماعى[٩١].

- **مرحلة الاستهلاك الوفير**: تعتبر هذه المرحلة هى المرحلة الأخيرة من مراحل التطور الاقتصادى، حيث يصل إليها المجتمع بعد أن يتم النضج فى النواحى العلمية والتكنولوجية. وتتميز بارتفاع متوسط دخل الفرد، والتقدم التكنولوجى، كما يرتفع الاستهلاك فى هذه المرحلة ارتفاعًا كبيرًا، ويتجه المجتمع إلى إنتاج السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والغسالات الكهربائية، كما تخصص الدولة اعتمادات هائلة للرفاهية الاجتماعية والتضامن الاجتماعى. ويشير روستو إلى أن الولايات المتحدة

---

(٩٠) Ibid, PP: 197 – 200

(٩١) Ibid, PP: 200 – 201

الأمريكية قد دخلت هذه المرحلة فى عام ١٩٢٠، أما بريطانيا العظمى فقد بدأت هذه المرحلة فى عام ١٩٣٠، أما أوروبا الغربية فقد دخلت هذه المرحلة فى عام ١٩٥٠[٩٢].

(ب) **تالكوت بارسونز:** ذهب بارسونز إلى أن العملية التطورية - هى فى حقيقتها - زيادة أو (تدعيم) القدرة التكيفية للمجتمع، وأن العملية التطورية تنشأ إما من داخل عملية الانتشار الثقافى أو من خلالها. أما المكونات الأساسية للتطور فهى فى نظر بارسونز - عمليات التباين والتكامل والتعميم (فى داخل نطاق النسق القيمى). ويواصل بارسونز تحليله فيحدد ثلاث مستويات تطورية تتيح كل منها وجود مجتمعات متنوعة ومختلفة: المرحلة الأولى (وهى البدائية) وتنقسم إلى مرحلتين فرعيتين، والمجتمع البدائى - عند بارسونز - يتميز بأن الدين وروابط القرابة تلعبان فيه دورًا بالغ الأهمية.. ويأتى بعد ذلك النموذج المتقدم من هذه المرحلة ليشير إلى المجتمعات التى تشهد نسقًا للتدرج الاجتماعى، وتنظيمًا سياسياً يقوم على وجود حدود إقليمية آمنة مستقرة نسبيًا. أما المرحلة التطورية الثانية (وهى الوسيطة) فتضم أيضًا نمطين فرعيين من المجتمعات:

(أ) المجتمعات القديمة Archaic التى تتميز بوجود (تعليم حرفى) أى تعليم محدود وخاضع لتنظيم وسيطرة الجماعات الدينية فى المجتمع.

(ب) النموذج المتقدم من المجتمعات القديمة، وفيه نجد أفراد الطبقة العليا يتلقون التعليم، بحيث يكسب المجتمع ما أطلق عليه بيلاه Bellah الدين التاريخى كما هو الحال فى الصين والهند والامبراطورية الرومانية والدولة الإسلامية. أما المرحلة الثالثة والأخيرة (أى المتقدمة) فتشير إلى المجتمعات الصناعية الحديثة[٩٣].

ويستطرد بارسونز ذاهبًا إلى أن المحكات التى تفصل بين هذه المراحل الثلاثة الأساسية تتمثل فى «التطورات الحاسمة التى تطرأ على عناصر النسق القيمى» فالتحول من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية (أى من المرحلة البدائية إلى المرحلة

---

(٩٢) Ibid, P: 201

(٩٣) السيد الحسينى، التنمية والتخلف - دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٠، ص ص: ٦٦.

«الوسيطة» يتطلب تطورًا فى اللغة (أى اللغة المكتوبة). وهذا التطور طبقًا لبارسونز يزيد ويعمق الفروق والاختلافات بين الأنساق الاجتماعية والثقافية، بحيث يمنح الأخيرة نطاقًا أوسع واستقلالاً أكبر. أما التحول من المرحلة الثانية إلى المرحلة الثالثة (أى من المرحلة الوسيطة إلى المرحلة المتقدمة) فإنه يتوقف على التطور الذى يطرأ على النسق أو النظام القانونى. فالنظام القانونى يجب أن يكون على درجة عالية من العمومية والتنظيم بحيث يستند استنادًا كليًا إلى أسس عامة. هو إذاً يجب أن يتضمن ما أطلق عليه ماكس ڤيبر الرشد الرسمى[٩٤].

(جـ) ولاس: يذهب ولاس إلى أن الانتشار الثقافى يعتبر عاملًا أساسيًا من عوامل التغير والتنمية، ويشير إلى وجود دورة للتغير تمر فى مراحل خمس هى:

- **مرحلة الثبات أو الاستقرار:** وهى التى تكون قائمة قبل حدوث التغير، وتتسم بوجود حالة من التكامل والتوازن بين عناصر الثقافة السائدة، وفى هذه المرحلة يجيز المجتمع جميع الأنماط الثقافية القائمة، ما دامت قادرة على إشباع احتياجات الأفراد والجماعات.

- **مرحلة تزايد الاحتياجات الفردية:** وفى هذه المرحلة تأخذ احتياجات الأفراد فى التزايد، وتعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة التزايد المستمر فى الاحتياجات الفردية، ويتطلب هذا حدوث تغيرات فى الأنماط الثقافية القائمة لتكون أكثر قدرة على إشباع الاحتياجات المتزايدة.

- **مرحلة التحريف الثقافى:** حينما تعجز الأنماط الثقافية القائمة عن ملاحقة احتياجات الأفراد، يتجه المجتمع إلى استيراد أنماط ثقافية من مجتمعات أخرى يتصور أنها كفيلة بتحقيق التنمية، غير أنه يفاجأ بحدوث تعارض بين الأنماط الثقافية الجديدة والأنماط القديمة، مما يترتب عليه صعوبة امتصاص وهضم العناصر الجديدة، وحدوث عملية تحريف لعناصر الثقافة الأصلية، ويكون ذلك تحديًا أساسيًا للمجتمع.

---

(٩٤) المرجع السابق، ص ص: ٦٦ - ٦٧.

– **مرحلة الإحياء:** يحاول المجتمع فى هذه المرحلة أن يعيد توازنه عن طريق إحياء عناصر ثقافته القديمة مع الاستفادة بالعناصر الثقافية الجديدة، التى أثبتت فعالية ونجاحًا. وعلى الرغم من كثرة التحديات التى تواجه المجتمع فى هذه المرحلة، فإنه يستطيع أن يجابهها بنجاح عن طريق القضاء على الروتين الذى هو ألد أعداء التنظيم، والاهتمام بوسائل الاتصال، وتقبل العناصر والسمات الثقافية المفيدة، وبذلك تتم عملية التحول الثقافى.

– **مرحلة الثبات أو الاستقرار الجديد:** حينما ينجح المجتمع فى إعادة التوازن بين عناصر ثقافته، يعود إلى حالته الطبيعية، وتشمله حالة من الثبات والاستقرار تختلف عن الحالة التى كان عليها من قبل، حيث إنه يكون قد قطع شوطًا كبيرًا فى الطريق إلى التنمية[٩٥].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب الاتجاه التطورى المحدث، سوف يجد أن هذه النظريات التى قدمها هذا الاتجاه تنطوى على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها فى دراسة قضية التخلف والتنمية، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانت أيضًا من نقائص وسلبيات جعلتها قاصرة فى فهم مشكلات التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث، حيث تجاهلت الإطار البنائى والتاريخى للبلدان النامية، وانغمست فى الواقع الأوروبى والغربى الذى يختلف فى طبيعته وتاريخه عن واقع وتاريخ البلدان النامية. وتتحدد أهم إيجابيات وسلبيات الاتجاه التطورى المحدث فيما يلى.

(أ) الواقع أن المتأمل فى هذه النظريات التطورية، سوف يجد أنها قد تكون مفيدة كأداة فى تحليل تطور بعض المجتمعات الإنسانية، ولكنها لا تكون صالحة لتفسير مشكلة محددة من مشاكل التنمية القومية، وهذا هو ما واجهه الباحثون والدارسون عندما شرعوا فى دراسة البلدان النامية، حيث واجهوا صعوبة فى تطبيق الأفكار التى انطلقت من المنظور التطورى، أى أنه أصبح من الصعوبة بمكان تطبيق هذه المفاهيم على الحالات التاريخية المحددة التى ترتبط بزمان ومكان معينين. هذا فضلاً عن أن هذه

---

(٩٥) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص: ٣٠٣ – ٣٠٥.

النظريات لم تُجب لنا عن أسئلة عديدة كثيرًا ما تثار على بساط البحث مؤداها: لماذا تحدث هذه التحولات فى مجتمعات ولا تحدث فى غيرها؟ ولماذا تحدث هذه التحولات بدرجات وأشكال متفاوتة؟ وما هى أهم المعوقات البنائية والتخطيطية التى تواجه عمليات التنمية والتغيير؟ وما هى الظروف التى تمكن المجتمعات من التغلب على هذه المعوقات والتعجيل بالتنمية؟ بالرغم من أن هذه القضايا وغيرها تعتبر قضايا جوهرية فى تحليل عملية النمو والتغير الاجتماعى بالمجتمعات المتخلفة. كما تصف لنا هذه النظريات التنمية بأنها تحقق من خلال التضاد والتمايز دون أن تقدم لنا فهمًا للظاهرة، ولم تقدم لنا رؤية ثاقبة فى تفسير أصول الجهود الخاصة بالتنمية وتنويعاتها الكثيرة، ولم تبحث فى الكيفية التى تكونت بها الصفوة التى إتجهت نحو تحقيق التنمية والاضطلاع بمسئولياتها، وكيف إستطاعت هذه الصفوة السيطرة على الدولة، والتغلب على كافة العقبات التى واجهتها عند استغلال المصادر والموارد القومية. والحقيقة أن هذا القصور لا يعزى إلى زيف الافتراضات التى تنهض عليها هذه النظريات، بقدر ما يرجع إلى أن هذه الافتراضات على درجة مبالغ فيها من التجريد، حيث أن الأفكار والقضايا التى تضمنتها هذه النظريات لا يمكن تطبيقها على كل المجتمعات، ذلك أنها غير صادقة فى ضوء الشواهد التجريبية الخاصة بمكان وزمان معينين فى البلدان النامية(٩٦).

(ب) يصور لنا أصحاب هذا الاتجاه التنمية على أنها عملية تدريجية هادئة، فى حين أننا نرى أن التنمية عملية تغيير حضارى معقدة وموجهة، وتستهدف تغيير البناء الاجتماعى القائم بالفعل فى المجتمع. هذا فضلًا عن أن هذا الاتجاه لا يكشف لنا عن طبيعة التوترات والحركات الدائبة التى يعانى منها النسيج الاجتماعى خلال عملية التنمية، ولم يزودنا بأفكار نظرية تعيننا على فهم المعوقات والتحديات التى تواجه التنمية، وحالات الفشل التى تمثل جزءًا أساسيًا فى أى عملية تنموية. فمثلًا لم يفسر لنا هذا الاتجاه الركود الاقتصادى الدائم فى الهند، والنمو المفاجئ فى تايلاند. كما لم يعلل لنا حالات التقدم فى ظل النظام العسكرى فى بيرو، وعكس ذلك تحت الحكم العسكرى فى بوليفيا. كما لم يقدم نظرة أو رؤية عميقة للدور الذى تلعبه المتغيرات

(٩٦) Aljandro Portes, op. cit, pp: 64 – 65.

الاجتماعية فى التغيير الاجتماعى، هذا بالإضافة إلى أنه يتبنى التغير التدريجى الهادئ للبناء الاجتماعى، فى حين أن العمليات التدريجية الهادئة فى الاقتصاد الدولى تميل وتتجه نحو زيادة التفاوت، وعدم المساواة بين الدول الغنية والبلدان الفقيرة[٩٧].

(جـ) أغفلت بعض هذه النظريات التطورية العلاقات المتبادلة بين الأمم، وتأثير العوامل الخارجية على البناء الداخلى لكل منها، أى أن هذه النظريات التطورية تنظر إلى المجتمعات كوحدات تحكم ذاتها، وتتغير بفعل القوى الداخلية. وهذه الحقيقة بعيدة كل البعد عن الواقع، حيث أننا نجد أن هناك تأثيرات تبادلية وعلاقات بين المجتمعات، أى أن المجتمعات متداخلة فى بعضها البعض. كما لم تُشِرْ هذه النظريات إلى التدخل الاقتصادى والسياسى لبعض المجتمعات فى البناء الداخلى لمجتمعات أخرى، بل أنها تتصور التنمية على أنها حركة تتحول من خلالها دولة متخلفة فى البداية إلى دولة حديثة. وهكذا تبدو النظريات التطورية جزئية ومجردة تزودنا بأفكار عن البناء الداخلى وتغيره فى بعض المجتمعات، إلا أنها تفشل كليةً فى تقديم إطار نفهم من خلاله كيف، تدخل الدول المفردة فى نسق دولى متطور. كما أنها تتجاهل أيضًا حقيقة هامة مؤداها: أن التنمية ليست مسألة تغير يحدث ذاتيًا، بل إن التنمية تتكون أساسًا من التبادل والتعاون فى نسق عالمى متماسك ومتكامل من أجل تغيير وضعية أمم مفردة[٩٨].

(د) تمركزت النظريات التطورية حول التاريخ الأوروبى والغربى، ولم تستند إلى المعرفة بتاريخ وطبيعة البلدان النامية، ومن هنا قدمت تصورات وأفكارًا وقضايا لا تنطبق إلا على المجتمعات الأوروبية والغربية التى تشكلت هذه النظريات من خلالها. هذا فضلا عن أن بعض هذه النظريات التطورية قدم لنا مؤشرات للتنمية والتقدم، لا تقتصر على البلدان المتقدمة، بل نجدها أيضًا فى البلدان المتخلفة، ومن هنا تفقد أهميتها وقيمتها ودقتها فى التمييز بين ما هو متقدم وما هو متخلف، فمثلا إذا تأملنا مؤشرات التنمية والتقدم التى قدمها بارسونز وأطلق عليها العموميات التطورية،

---

(٩٧) Aljandro Portes, op. cit, pp: 65 – 66.

(٩٨) Aljandro Portes, op. cit, pp: 66 – 67.

واعتبرها محكات يمكن الاستناد إليها فى التفرقة بين المجتمعات المتقدمة والمتخلفة، والتى تتمثل فى: التنظيمات البيروقراطية، مركب النقود، السوق، والمعايير العامة (النظم القانونية الرسمية)، والتنظيمات الديمقراطية السياسية، سوف نجد أن هذه الخصائص والمؤشرات كانت ومازالت قائمة منذ فترة طويلة فى البلدان النامية. وهذا يعنى أن الخصائص البنائية التى عرضها بارسونز فى نظريته توجد فى كل الأمم المتقدم منها والمتخلف، وإن كانت وظائف هذه الملامح تتنوع بين النمطين من المجتمعات، وتختلف باختلاف إمكانيات المجتمعات. ويرجع ذلك كله إلى أن كلا من النمطين (المتقدم والمتخلف) يمثل جزءًا من نظام عالمى متماسك. كما نسى أصحاب الاتجاه التطورى أنه منذ عصور الاستعمار، كانت هناك تنظيمات بيروقراطية وقانونية واسعة النطاق فى المناطق غير المستقلة بهدف السيطرة على هذه البلدان، وضمان سيطرة المراكز العالمية على البلدان الفقيرة[٩٩].

(هـ) تذهب بعض نظريات هذا الاتجاه مثل نظرية بارسونز إلى أن المجتمعات المتقدمة، والمرحلة المتقدمة من التطور تتميز بخصائص وسمات فريدة ومحددة أهما: ظهور التنظيمات السياسية الديمقراطية. إلا أننا نميل إلى أن نذكر بارسونز بأن هناك العديد من البلدان قد بدأت تستقل وتتخذ شكل جمهوريات ديمقراطية، بل نجح بعضها فى المحافظة على نظام ديمقراطى لفترة طويلة من الوقت، ومن أمثلة ذلك كوستاريكا وأروجواى وشيلى وفنزويلا (١٩٧٢) فى أمريكا الجنوبية. ولكن هذه النظم لم تُزِد كثيرًا من مقدرة نظمها الاجتماعية والاستقرار. هذا فضلًا عن أن التاريخ يؤكد لنا أن السياسات الديمقراطية تعمل فى أغلب الأحيان من أجل إعطاء الصورة الشرعية للتناقضات النابعة من عدم المساواة والاقتصاد غير المستقل، وتعضيد هذه التناقضات، وفى ظل هذه الظروف يتحول النظام الديمقراطى إلى نظام حكم ديكتاتورى تقليدى ظالم يدعم التخلف ويعضده، ويحول دون إنطلاق المجتمع إلى آفاق التقدم[١٠٠]. وهذا يعنى أنه ليس من الضرورى أن تكون هناك ديمقراطية، بل الأهم هو

---

(٩٩) Alejandro portes, op. cit, pp: 67-68

(١٠٠) Alejandro portes, op. cit, pp: 67-68

فعالية النظام الديمقراطى القائم، وقدرته على الممارسة الديمقراطية الفعلية، أى لا تكون الديمقراطية مجرد شعارات يرددها الحكام، ولا نجد لها صدى فى الواقع الحياتى للجماهير، بل ينبغى أن تُفصح الممارسة الديمقراطية عن نفسها فى مشاركة الجماهير فى صنع القرار وتشكيله، وفى أن يعبر الكائن عن دخيلته بسلوك ظاهر يتسق وقيم المجتمع، فى مختلف مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.. إلخ، وألا تكون الحرية حكرًا على فئة أو جماعة دون الأخرى.

(و) أخطأت النظريات التطورية عندما تصورت أن المجتمعات الانسانية تسير فى خط ومراحل رئيسية محددة، وإقتربت إلى فلسفة التاريخ منها إلى علم الاجتماع، ذلك أننا لسنا أمام مجتمع واحد، ولكننا أمام مجتمعات وثقافات متعددة، تختلف فيما بينها باختلاف أبنيتها الاجتماعية والثقافية ومراحل تطورها. ولذا فنحن نرى أنه ينبغى دراسة المراحل التطورية للمجتمعات بطريقة واقعية ترتبط بزمان ومكان معينين، وليس بشكل مجرد. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظريات لم تكن نظريات دينامية حيث لم تكشف لنا الكيفية التى تحولت بها المجتمعات، ولكنها إقتصرت على بيان المراحل وخصائص كل مرحلة بشكل مجرد، فى حين أن الأهم فى نظرنا هو الوقوف على ديناميات التطور، وبيان أهم التحديات التى واجهتها عملية التغيير والتنمية.

(ز) كشفت هذه النظريات عن حقيقة هامة مؤداها: أن التنمية الاقتصادية عملية معقدة، تعتمد على العديد من المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية والسياسية، مثل ظهور البنوك التى تضطلع بمسئولية تعبئة رءوس الأموال واستثمارها، والمؤسسات الصناعية، وظهور المنظمين الذين يعتبرون حجر الزاوية فى عملية التنمية الاقتصادية، ويتميزون بروح الاقدام والمخاطرة المعتدلة، وانتشار التعليم وحدوث تغيرات فى اتجاهات الافراد وقيمهم وسلوكهم. وهذا أمر له وجاهته، لأن الاتجاهات المعاصرة فى التنمية تتفق مع هذه النظرة، مركزة على ضرورة التكامل فى التنمية، والنظر إلى التنمية كتغيير حضارى شامل يمس كافة مكونات البناء الاجتماعى.

(ح) إن المتأمل فى هذه النظريات، سوف يدرك أنها تعكس تاريخ المجتمعات المتقدمة التى قطعت شوطًا هائلاً من التقدم، ولم تعكس لنا تاريخ البلدان النامية، وكأن هذه البلدان ليس لها تاريخ. وهذا أمر لا يعكس الواقع، ذلك أن البلدان النامية لها تاريخ وماض مشرف لا يقل فى عظمته عن تاريخ الأمم المتقدمة، وأن هذه البلدان النامية إذا لم تكن قد قطعت الشوط الذى قطعته الدول المتقدمة اليوم، فإن ذلك لا يعزى إلى طبيعتها، ولكن يعزى بصفة أساسية إلى الدور الذى لعبه الاستعمار فى تشكيل ماضى وحاضر هذه البلدان بالشكل المتخلف الذى نراه. وبعبارة أخرى فإن هذه النظريات قد تجاهلت العلاقة التاريخية بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة.

(ط) كشفت نظرية روستو عن بعض العناصر والأبعاد الرئيسية للتنمية مثل أهمية المنظمين ودورهم فى التنمية الاقتصادية، وهذا ما يركز عليه أصحاب الاتجاه السيكولوجى أو السلوكى فى التنمية. ولا شك أن هذا أمر له وجاهته، ذلك أن المجتمع لا يستطيع التقدم إلا إذا توافر فيه مجموعة من الأفراد الذين يتميزون بروح المخاطرة المعتدلة والمبادأة، وتعبئة كل طاقاتهم وإمكانياتهم المادية للاستثمار وإدارة المشروعات الاقتصادية التى تحقق عائدًا يساهم بدوره فى زيادة الناتج القومى والدخل الفردى، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. إلا أننا نرى أنه بالرغم من ذلك فإنه قد يُسْتغل بعض المنظمين بالشكل الذى يحول دون استغلال طاقاتهم فى التنمية الحقيقة، كما قد توجه جهودهم نحو أمور وقضايا لا ترتبط بالتنمية القومية. هدا فضلاً عن أن روستو قد أشار فى نظريته عن أهمية التجديد والابتكار فى التنمية، وأوضح أن عملية الانطلاق قد تنبعث من داخل المجتمع أو من خارجه، وبهذا يكون روستو مدركًا لأهمية العوامل الداخلية والخارجية فى التنمية الاقتصادية.

(ى) أصاب روستو كبد الحقيقة عندما أشاد بأهمية المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية فى التنمية، ذلك أن هناك أبعاد أساسية للتنمية منها البعد الاقتصادى والبعد التكنولوجى، ولا شك أن هذين البعدين يسيران جنبًا إلى جنب مع البعد الاجتماعى الثقافى، وبذلك تصبح التنمية عملية معقدة، وبوتقه تنصهر فيها مجموعة متفاعلة من المتغيرات المادية والتكنولوجية والقيمية والسياسية والثقافية.. إلخ، بقصد

تغيير مكونات البناء الاجتماعى وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لكل أفراد المجتمع.

(ك) أخطأت نظرية روستو عندما رسمت سياسة البلدان المتخلفة فى ضوء الفهم الخاص لطبيعة الدول المتقدمة. هذا فضلاً عن أنه أشار إلى أن أوروبا الغربية وانجلترا قد حققت التقدم نتيجة إمكانياتها ومواردها وخصائصها الجغرافية، ونسى أو تناسى أن إنجلترا والدول المتقدمة الأخرى، قد اعتمدت بصفة أساسية على البلدان التى تضعها اليوم فى مصاف البلدان المتخلفة. فيبدو أن روستو قد تناسى الاستعمار البريطانى لدول أفريقيا وبعض البلدان العربية، واستغلال إنجلترا لهذه البلدان من أجل تحقيق نمو إنجلترا وتقدمها، حيث كانت هذه البلدان موردًا للمادة الخام لها، وسوقًا رائجة لتسويق السلع الانجليزية، ومجالاً خصبًا للاستثمارات البريطانية. وبعبارة أخرى تناسى روستو أن إنجلترا قد بنت نفسها إعتمادًا على سلب ونهب البلدان المتخلفة.

(ل) أصاب بارسونز كبد الحقيقة عندما كشف فى نظريته عن أهمية القانون واللغة المكتوبة والصناعة والتعليم والانتشار الثقافى كمتغيرات هامة فى عملية التنمية والتطور، وذلك للدور الهام الذى تلعبه هذه العوامل فى تغيير المجتمعات وتحديثها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بارسونز كان موفقًا عندما ذهب فى نظريته هذه إلى أن المحكات التى تفصل بين هذه المراحل التطورية الثلاث التى عرضت آنفًا تتمثل فى التطورات الحاسمة التى تطرأ على عناصر النسق القيمى، ذلك أننا نعتقد أن المجتمع الذى تتغير اتجاهات وقيم أفراده وجماعاته بشكل إيجابى، ويتمثل أفراده القيم الإيجابية الجديدة، وينخلعون عن القيم التقليدية التى يمثل بعضا منها تحديًا للتنمية يستطيع أن ينطلق إلى آفاق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، ويغير واقعه إلى الأفضل.

(م) أكد البعض من أصحاب النظريات التطورية على أهمية الثورة السياسية، فى التغيير وانطلاق المجتمع، وهذا أمر له وجاهته لأن الثورة تعتبر من العوامل الهامة فى تغيير البناء الاجتماعى، وأمرًا حتميًا وضروريًا كلما اشتدت وطأة الفساد والتخلف، وانتشر التفكك الاجتماعى، كما أنها فى هذه الأحوال تكون هى المدخل الحقيقى

للتنمية، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، واقتلاع جذور الفساد، والقضاء على مظاهر التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

صفوة القول... أن معالجة الاتجاه التطورى المحدث لقضايا ومشكلات التنمية والتغير الثقافى، تفتقر إلى الصدق الإمبيريقى والكفاءة النظرية، هذا بالإضافة إلى أنها تفتقر أيضًا إلى إمكانية التطبيق على البلدان النامية. ويعزى ذلك كله إلى تجاهلها للواقع البنائى والتاريخى لهذه البلدان، ذلك الواقع الذى يختلف تمامًا عن الواقع الأوروبى والغربى الذى إنطلقت منه النظريات التطورية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظريات تضمنت قضايا وأفكارًا مجردة لا ترتبط بزمان ومكان معينين، وزعمت بأنها عامة وقابلة للتطبيق على كافة المجتمعات الانسانية. وهكذا تنأى عن الروح السوسيولوجية وتقترب إلى فلسفة التاريخ. وفى ضوء هذه الحقائق ينبغى على الباحثين والعلماء الذين يهتمون بدراسة المجتمعات من الناحية التطورية والتاريخية، أن يركزوا أولاً على دراسة وحدات محددة، أى يقوموا بدراسة وتحليل مجتمعات معنية ومراحل تطورها، والوقوف على أهم المراحل التطورية التى مر بها كل مجتمع، ثم المقارنة بين هذه المجتمعات بغية الكشف عن العموميات والسمات العامة المشتركة، والخصوصيات أيضًا، وبذلك يمكن صياغة نظريات تطورية تعكس ما هو واقع بالفعل، وتتسق وطبيعة البناء الاجتماعى والظروف التاريخية للمجتمع. ولا شك أنه فى ضوء الدراسة العلمية والتاريخية للبلدان النامية نستطيع فهم واقع وتاريخ هذه البلدان، والمراحل التاريخية التى قطعتها فى مسيرة تطورها.

وقد يكون من الإنصاف القول بأنه على الرغم من سهام النقد التى صوبت إلى الاتجاه التطورى المحدث، فإن هذا الاتجاه ونظرياته التطورية قد أفادتنا فى تقديم صورة واضحة كشفت من خلالها عن اختلاف المجتمعات التقليدية عن المجتمعات الحديثة. هذا فضلاً عن أنها أكدت على حقيقة التغير والتطور، موضحة العديد من المتغيرات التى ينبغى أن نضعها فى الاعتبار عن وضع استراتيجية للتنمية الاقليمية والمحلية والقومية، ومؤكدة على أهمية المدخل التكاملى فى التنمية بكل مستوياتها وأشكالها.

٦ - اتجاه الثنائيات والمتصلات الاجتماعية الثقافية: يتجه أصحاب هذا الاتجاه إلى فهم قضية التخلف والتنمية من خلال فكرة الثنائيات التى تنهض على وجود نمطين أو شكلين مختلفين من المجتمعات أحدهما متخلف والأخر متقدم، وتمثل الثنائيات نماذج وبناءات عقلية تصورية شيدت لتكون بمثابة أدوات منهجية يستند إليها العالم فى وصف وتحليل الواقع الاجتماعى، والخصائص التى يتسم بها كل مجتمع، والمقارنة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة. ولم يهتم أصحاب هذا الاتجاه بدراسة التراث التاريخى الكلى للانسانية، بينما ركزوا على خصائص المجتمع المتخلف الذى يمثل نموذج ماقبل التنمية، وخصائص المجتمع المتقدم الذى يمثل مجتمع مابعد التنمية، ومن بين تلك الثنائيات ثنائية إميل دوركايم الذى يميز بين مجتمع قديم وتقليدى يسوده التضامن الألى، أى أن أفراد هذا المجتمع يجدون أنفسهم متجهين نحو التضامن بصورة آلية تلقائية دون أن يكون السبب عضوياً، وهذا كما هو الحال فى المجتمعات البدائية، ومجتمع يسوده التضامن العضوى، حيث يجد فيه الأفراد أنفسهم متجهين نحو التضامن الذى يكفل لهم إشباع الحاجات الضرورية اللازمة للفرد والتى من شأنها مساعدته على البقاء. وفى هذه الحالة يشعر الأفراد بأن الدوافع التى تدفعهم إلى التضامن هى دوافع عضوية، ويسود هذا التضامن فى المجتمعات التى يسودها نظام تقسيم العمل والتخصص.(١٠١) وثنائية فرديناند تونيز التى تميز بين المجتمع المحلى الصغير Gemeinchaft الذى تسوده العلاقات الأولية والقرابية، والمجتمع الكبير Gesellschaft الذى يتسم بالعلاقات القانونية والتعاقدية، وثنائية هنرى مين الذى يميز بين مجتمعين يرتكز أحدهما على المكانة الاجتماعية، بينما يرتكز الآخر على التعاقد، وثنائية هوارد بيكر الذى يميز بين مجتمع مقدس، ومجتمع علمانى، وثنائية كولى التى تميز بين الجماعات والأشكال الأولية التى يقابلها فى الطرف الآخر الأشكال الثانوية، وثنائية روبرت ردفيلد الذى قسم المجتمعات إلى نمطين هما المجتمع الشعبى (الثقافة الشعبية) والمجتمع الحضرى (الثقافة الحضرية) موضحًا فكرة المتصل الريفى

---

(١٠١) George Gurvitch and wilbert. E. Moore, Twentirth century Sociology, Partone, The Philosophical Library, New York, 1945, P: 102

الحضرى[١٠٢].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذه الثنائيات، سوف يجد أن هذه النظريات تنطوى على عدة نقائص وسلبيات أهمها: أن هذه النظريات قد تجاهلت النظرة البنائية التاريخية فى تحليلها لقضية التخلف والتنمية، شأنها فى ذلك شأن العديد من الاتجاهات الأخرى، كما لم تكن نظريات دينامية أى لم تصور لنا كيف يتحول المجتمع المتخلف إلى مجتمع متقدم، وفى ضوء ذلك ينطبق عليها ما سبق أن أوضحناه بالنسبة لاتجاه النماذج أو المؤشرات. هذا بالإضافة إلى أن هذا الاتجاه - اتجاه الثنائيات - يتصور التنمية على أنها مجرد اكتساب المجتمع المتخلف لخصائص وسمات المجتمع المتقدم. كما أنه يمكن القول أن هذه الثنائيات مثالية ولا تتفق والواقع، لأنه من الصعوبة بمكان أن نضع حدودًا فاصلة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة. ولكن بالرغم من هذه السلبيات الموجهة إلى هذا الاتجاه، فإننا نستطيع القول أن هذا الاتجاه قد ساهم فى الكشف عن الاختلافات بين المجتمعات المتخلفة والمتقدمة، كما أنه يمكن الاستفادة منه كأداة منهجية فى الدراسة والتحليل.

٧ - الاتجاه الانتشارى: ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مؤداها: أن التنمية يمكن تحقيقها من خلال انتقال العناصر المادية والثقافية السائدة فى الدول المتقدمة إلى البلدان النامية. كما أن العناصر الثقافية تنتقل أولاً من عواصم الدول المتقدمة إلى عواصم الدول النامية، ثم تنتشر بعد ذلك فى عواصمها الإقليمية إلى أن تسود فى النهاية كل مناطق وأقاليم هذه الدول. كما يميل بعض أصحاب هذا الاتجاه إلى إبراز «المعوقات» التى تضعف من قدرة الدول النامية على تمثل التجديدات والاستحداثات الوافدة من الغرب، وغالبًا ما تتخذ هذه المعوقات إما شكلاً بنائيًا أو ثقافيًا، أى أنها إما تتعلق بالبناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع أو بقيمه السائدة[١٠٣].

بيد أن المتأمل فى القضايا التى ينهض عليها هذا الاتجاه، سوف يدرك أن أصحاب

---

(١٠٢) Alejandro Portes, op. cit, P: 62

(١٠٣) السيد الحسينى، المرجع السابق، ص ص: ٧٥ - ٧٧.

هذا الاتجاه يتحيزون إلى الثقافة الغربية، ويرون أن انتقال أى نمط من الأنماط الثقافية الغربية كفيل بتغيير البلدان النامية وتطويرها، وهذا أمر مبالغ فيه، ذلك أن ما حدث فى الغرب ليس من الضرورى أن يحدث فى المجتمعات المتخلفة بسبب الاختلافات الواضحة بين تلك المجتمعات. هذا فضلاً عن أن أصحاب هذا الاتجاه يزعمون أيضًا أن انتقال رءوس الأموال الغربية إلى البلدان المتخلفة سيساهم فى تنمية هذه البلدان، وهذا أيضًا أمر مشكوك فى صحته، لأن المجتمعات الغربية عندما تقدم رءوس أموال إلى البلدان النامية، فإنها لا تهدف من وراء ذلك إلا تحقيق مزيد من السيطرة والتبعية على هذه البلدان.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن أصحاب هذا الاتجاه يتجاهلون رءوس الأموال التى تتجه من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة فى شكل أرباح من استغلال الدول المتقدمة للبلدان المتخلفة. وفضلًا عما سبق فإن أصحاب الاتجاه الانتشارى يتجاهلون النسبية الثقافية، وأن لكل مجتمع بناء اجتماعيًا وثقافة متميزة تختلف عن ثقافة المجتمعات الأخرى، وأن تنمية هذه المجتمعات لا يتم بنقل عناصر ثقافية من مجتمع إلى آخر بطريقة آلية، ولكن تتطلب عملية التغيير هذه توفير المناخ الذى يسمح بحدوثها وإلا قوبلت، بالمقاومة والمعارضة.

٨ - **الاتجاه التكاملى**: ينهض هذا الاتجاه على النظرة الكلية للمجتمع، ورفض التفسير الجزئى لقضية التخلف والتنمية، وذلك على أساس أن المجتمع يمثل وحدة كلية تترابط أجزاؤها، وأنه لا يمكن فهم جزء من أجزائها إلا فى ضوء علاقته بالأجزاء الأخرى. أو بعبارة أخرى لا يمكن فهم أى نظام أو ظاهرة أو عملية اجتماعية إلا فى ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعى العام الذى توجد فى إطاره. وهذا يعنى أننا عندما نحاول دراسة ظاهرة التخلف، فلابد من فهم كافة مكونات البناء الاجتماعى مثل البناء الديموجرافى، النسق الأيكولوجى، النسق الاقتصادى، النسق السياسى، النسق التعليمى، النسق القرابى، والبناء الطبقى... إلخ، ذلك أن كافة هذه المكونات تتفاعل معًا فى تشكيل ظاهرة التخلف، وهذا هو الحال أيضًا عند فهم التنمية، فلابد من دراسة كافة جوانب البناء الاجتماعى للمجتمع المراد تنميته حتى نستطيع وضع خطة إنمائية

متكاملة تكفل لنا تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية، وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر سوروكين Sorokin، تالكوت بارسونز، ميردال Myrdal، دوركايم، فيكيانز وسيجوندو وويلبرت مور. وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم إسهامات ويلبرت مور كنموذج لهذا الاتجاه.

ويلبرت مور: يذهب مور إلى أن عملية التنمية أو التمدين، عملية عريضة لها دلالات مختلفة، تختلف باختلاف المكان والزمان. ففى بعض المناطق ينظر إلى المشكلة على أنها القضاء على الأمية أو توفير المياة النقية للأحياء المتخلفة فى المدن، أو رش المستنقعات بالمواد الكيمائية لإبادة البعوض والقضاء على الملاريا، بينما تعطى الأولوية لمشروعات أو خدمات أخرى فى أجزاء أخرى من العالم، وفى منطقة ثالثة من العالم قد تعطى الأولوية لصناعات السلع الاستهلاكية أو إصلاح أجهزة الخدمة المدنية. غير أن عملية التمدين أكبر من ذلك بكثير فهى تعنى التحول الكلى من المجتمع التقليدى أو المجتمع السابق على المجتمع الحديث إلى أنماط من التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعى تميز الدول الغربية[١٠٤]. كما أن عملية التمدين عنده تبدأ فى صورة تنمية اقتصادية ولهذا صلاحيته الكبرى، وإن لم تكن صلاحية مطلقة، ففى بعض المواقف يفضل أن تبدأ التنمية بالدولة أو بالمدرسة أو بالبيئة الريفية، ومع ذلك فإن رفع المستويات المعيشية للأفراد له نوع من القيمة لا نزاع عليه فى المناطق النامية. وللتنمية الاقتصادية قيمة أدائية هامة بالنسبة لكثير من الإصلاحات الأخرى، بمعنى أنه ينبغى توافر الأموال اللازمة للقيام بمختلف الإصلاحات، فإيجاد جهاز خدمة مدنية حديث قد تكون له قيمته الذاتية فى صورة الكفاية الإدارية والمحافظة على نظام سياسى قائم، غير أنه من غير المتوقع أن يقل الفساد أو يختار الموظفون على أساس الجدارة أو تقوم أخلاق إدارية سليمة بغير نظام للمرتبات يرضى العاملين فى الجهاز الحكومى، وهذا ما يستحيل إطلاقًا فى الاقتصاديات الفقيرة. وقد ينظر إلى التعليم على أنه ضرورى لتكوين جمهور انتخابى مستنير فى نظام ديمقراطى، أو وسيلة للتثقيف السياسى لتحويل ولاء الأفراد إلى النظم الثورية بدلًا من الولاء التقليدى للأسرة، أو يُنظر إليه على أنه

---

(١٠٤) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص ص: ٣٣١ - ٣٣٢.

نوع من أنواع الاستهلاك الضرورى فى الدول التى تهدف إلى رفع المستوى المعيشى للأفراد، لكن المدارس والكتب والمدرسين تتطلب أموالاً، وتحتاج إلى اعتمادات كافية[١٠٥]. وقد تصدر قوانين للإصلاح الزراعى رغبةً فى تحقيق العدالة الاجتماعية أو ضمان التأييد السياسى، وغالبًا ما تؤدى قوانين الإصلاح إلى إعادة توزيع الدخل بدلاً من زيادة جملة الدخل، ولضمان نجاح مشروع الإصلاح الزراعى ينبغى توافر رءوس أموال جديدة ووسائل تكنولوجية متقدمة، وإجراءات للتسويق تفيد المزارع الريفى، وتحقق له ربحًا معقولاً يعود عليه وعلى الاقتصاد القومى بالفائدة. كما يرى ويلبرت مور أيضًا أنه من الصواب النظر إلى التمدين فى صورة النمو الاقتصادى أو التصنيع وما يصاحبه من تغيرات فى مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. كما يرى أن التنمية التى تنشدها حكومات الدول النامية والمتقدمة على السواء تتطلب أكثر من الرغبة المتفائلة فى حياة أفضل، فهى تتطلب توافر مجموعة من المقومات هى: القيم، والنظم والهياكل التنظيمية الإدارية والحوافز[١٠٦].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب هذا الاتجاه سوف يدرك بادئ ذى بدء أن هذا الاتجاه لا ينطلق من منطلق جزئى فى تفسير ظاهرة التخلف والتنمية، ولكنه ينطلق من منظور شامل يضع فى اعتباره كافة المتغيرات والمكونات التى يضمها البناء الاجتماعى. وهذا أمر له وجاهته، لأننا فى ضوء هذا الاتجاه نستطيع أن نقف على كافة المتغيرات التى تساهم فى إفراز ظاهرة التخلف. إلا أننا نرى أنه من الضرورى عند البحث عن العوامل والأسباب المؤدية للتخلف، لا نقف عند حدود مكونات البناء الاجتماعى، ولكن ينبغى البحث فى الأصول التاريخية للظاهرة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه ينبغى علينا ألا نتجاهل العوامل الخارجية التى تساهم أيضًا فى تشكيل ظاهرة التخلف.

٩ - **اتجاه المكانة الدولية**: ينهض هذا الاتجاه على قضية أساسية مفادها: أن هناك ضربًا من النظام أو البناء الدولى فى ضوئه يمكن أن تتدرج دول العالم وفقًا

---

(١٠٥) عبد الباسط محمد حسن، المرجع السابق، ص ص: ٣٣٣ - ٣٣٤.

(١٠٦) عبد الباسط محمد حسن، المرجع السابق، ص ص: ٣٣٤ - ٣٣٦.

لمحكات معينة، وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لاجوس Lagos، هورفيتز Horowitz، نيتل Nettle، وروبرتسون Robertson. وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم آراء وإسهامات لاجوس كنموذج لهذا الاتجاه.

لاجوس: قدم لاجوس إطارًا تصوريًا يقوم على فكرة أساسية وهى أن المجتمعات القومية تشكل نسقًا اجتماعيًا دوليًا، وأن هذه المجتمعات تحتل داخل هذا النسق أوضاعًا مختلفة يمكن ترتيبها أو تدريجها فى ضوء المركز الاقتصادى والقوة والهيبة. ويذهب لاجوس إلى أن التفاوتات ظاهرة لا تنطبق فقط على الطبقات الاجتماعية، بل تنطبق أيضًا على الأمم، فالمركز الاقتصادى للأمة يتحدد فى ضوء درجة تقدمها الاقتصادى والتكنولوجى، كما يقاس فى ضوء مراحل والت روستو، أى المجموع الكلى للدخل القومى، ومستوى معيشة الأفراد. أما القوة فتقاس فى ضوء التقدم التكنولوجى والقدرة على المشاركة فى السباق التكنولوجى فى المجال العسكرى. وأخيرًا نجد مكانة الأمة تعتمد على قوتها الاقتصادية بالنظر إلى الأمم الأخرى، ومن ثم فإن هيبة الأمم تزداد بزيادة مركزها الاقتصادى وقوتها ومكانتها. ولقد أولى لاجوس الدول المتخلفة جانبًا ملحوظًا من اهتمامه، حيث أوضح أن هناك مفهومين يعبران عن موقف الدول المتخلفة.

الأول: هو انخفاض مكانة الدولة (أو ما أطلق عليه Otimia).

والثانى: هو التخلف. ويتخذ انخفاض مكانة الدولة شكلين: فقد يكون انخفاضًا جزئيًا أو كليًا. أما مؤشر الانخفاض الجزئى فى المكانة فهو عدم القدرة على اتخاذ موقف الريادة التكنولوجية (مثال ذلك بريطانيا وفرنسا)، بينما يتمثل الانخفاض الكلى فى المكانة فى فقدان «التنمية الاجتماعية» كما يعبر عنها انخفاض مستوى المعيشة(١٠٧).

بيد أن المتأمل فيما قدمه لاجوس سوف يجد أن هذا الإطار التصورى يحوى مؤشرات كمية وكيفية للتفرقة بين المجتمعات المتخلفة والمجتمعات المتقدمة، وهو فى

---

(١٠٧) السيد الحسينى، مرجع سابق، ص ص ١١٩ - ١٢١.

هذا يكون قد اقترب إلى اتجاه النماذج أو المؤشرات الذى عرضناه آنفاً. ولذا يمكن القول أن ما سبق توجيهه من انتقادات إلى اتجاه النماذج أو المؤشرات يمكن أن توجه أيضًا إلى ذلك الإطار التصورى الذى قدمه لاجوس.

١٠ - الاتجاه الماركسى الجديد (التنمية كتحرر من التبعية): تبين لنا مما عرضناه آنفاً أن ظاهرة التخلف - طبقًا للمفهوم الماركسى - هى نتيجة لسيادة نمط إنتاج متخلف ينتج عنه وعى اجتماعى متخلف. ويوضح هذا التعريف الخاصية الشمولية لظاهرة التخلف، فهى تشمل نمط الإنتاج بما يتضمنه من قوى إنتاج متخلفة وعلاقات إنتاج متخلفة، وكذلك يشمل التكوين الاجتماعى بما يتضمنه من علاقات اجتماعية ووعى اجتماعى متخلف. وعلى هذا فإن ظاهرة التخلف تتكون من عنصرين أساسيين تقوم بينهما علاقة ديالكتيكية هما العنصر المادى أو الاقتصادى للتخلف، والعنصر الاجتماعى للتخلف(١٠٨).

وقد حاول الماركسيون المحدثون تطوير آراء كارل ماركس حتى تتسق والظروف الاقتصادية والاجتماعية الجديدة التى يعايشها المجتمع الدولى فى القرن العشرين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى حتى يمكن الانتفاع بها فى دراسة وتحليل قضية التخلف والتنمية، فى بلدان العالم الثالث. ومن هذا المنطلق تكون اتجاه جديد فى التنمية يعرف بالاتجاه الماركسى الجديد، ويعد من أحدث الاتجاهات السوسيولوجية فى التنمية. وينهض هذا الاتجاه على مجموعة من القضايا والمقولات الأساسية مؤداها: أن التنمية الحقيقية هى التحرر من التبعية، وأن دراسة التنمية لابد أن تتم فى ضوء إطار نظرى عالمى، وأن التناقض الأساسى القائم اليوم ينشأ فى الحقيقة بين الإمبريالية من ناحية، وبين شعوب العالم الثالث من ناحية أخرى. كما أنه من الضرورى التخلى عن الأساليب التقليدية فى التنمية، والبحث عن مداخل جديدة تُمكِن البلدان المتخلفة من التخلص من تخلفها والإنطلاق إلى آفاق أرحب، ذلك التخلف الذى يرتبط أساسًا

(١٠٨) عطية مهدى سليمان، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، الجزء الأول، مذكرة داخلية رقم ٢٩٧، فبراير ١٩٧٣، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ص: ٣١.

بطبيعة النظام الإمبريالى العالمى. كما لا ينظر هذا الاتجاه إلى قضية التخلف والتنمية كمرحلتين مختلفتين فى تاريخ الإنسانية، ولكن كجزءين لا يتجزأن فى النظام الاقتصادى العالمى، وأن الأشكال التى يتخذها الفقر الاجتماعى والركود الاقتصادى فى العالم الثالث فى الوقت الحاضر بصفة عامة، تنجم عن التوسع الرأسمالى العالمى، أى أن التخلف – طبقًا للاتجاه الماركسى الجديد – لا يعتبر مرحلة تخلف سابقة للرأسمالية، ولكنه يعتبر نتاجًا أساسيًا لنشأتها وتطورها. كما أن التخلف ينجم أيضًا بصفة أساسية عن التبعية التى تغرق فيها بلدان العالم الثالث، تلك التبعية التى ينبغى أن نفهمها على أنها ليست نتاج الظروف الخارجية فحسب، بل هى وليدة الظروف الداخلية أيضًا، حيث لا تفرض التبعية للأجانب اليوم من خلال جيوش الاحتلال كما تذهب إلى ذلك الروايات الساذجة، ولكن تنفذ التبعية فى البداية من خلال طبقة بورجوازية محلية راغبة فى ذلك. وهذا ما يعبر عنه Torres Rivas (١٩٧٤) بقوله «لا تكون مثل هذه القوة التابعة التى تخضع لقوة إمبريالية، إلا من خلال سلوك الطبقات الحاكمة والمسيطرة التى تخضع لهذه القوة الإمبريالية قبل المواجهة، وهذا نتيجة ضعف هذه المجموعات نفسها»[١٠٩] وينضوى تحت لواء هذا الاتجاه العديد من العلماء منهم على سبيل المثال: إيرنست مانديل Mandel، بول باران Baran، بيير جاليه Jaleé، هربرت ماركيوز H. Marcuse، لين بياو Lin Piao فرانز فانون F. Fanon، فالكووسكى Valkowski، أندر فرانك Frank، وشارل بتلهيم Bettlehim. وسنلقى الضوء فيما يلى على إسهامات كل من باران وشارل بتلهيم كنموذجين لهذا الاتجاه.

(أ) **باران**: يعتبر باران من أشهر الاقتصاديين السياسيين الماركسيين المحدثين، الذين عالجوا قضية التخلف بقصد تحديد طبيعته والعوامل الأساسية التى تشكله، حيث يذهب إلى أن القوى الدولية والطبقات الحاكمة تحاول المحافظة على اقتصاديات بلدان العالم الثالث، واستمرارية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الراهنة

---

(١٠٩) Alejandro portes, op. cit, pp: 74-77

فى البلدان النامية، وذلك حتى تظل هذه الدول مستمرة فى القيام بدورها كمنتجة للمواد الخام اللازم للصناعات الغربية. كما تعارض البلدان المتقدمة أن تتجه البلدان النامية إلى التصنيع وتنمية نفسها ذاتيًا، لأن ذلك من شأنه أن يقلل إعتماد البلدان النامية على الدول المتقدمة فى تصريف المواد الخام التى تنتجها، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه يؤدى إلى تقلص دور هذه البلدان النامية كسوق لتصريف المنتجات الأجنبية[١١٠]. كما يرفض باران النزعة التدريجية كوسيلة فعالة لإحداث التنمية الاقتصادية فى البلدان النامية، ويستند باران فى ذلك إلى سببين: **الأول** أن الزيادة الضئيلة فى الدخل القومى سرعان ما تختفى بسبب الزيادة السريعة فى عدد السكان، **والثانى** تبديد الذين يشغلون أوضاع القوة فى الدول النامية للمصادر المختلفة، واستئثارهم بامتيازات خاصة مرتبطة بالاستثمارات الأجنبية. وفضلا عما سبق يذهب باران إلى أن الدول الرأسمالية المتقدمة، قد تتبنى استراتيجية أخرى لضمان استمرار تخلف الدول المتخلفة تقوم على تأييد ودعم «الجماعات المحافظة أو الرجعية» فى الدول الأخيرة، بما تقدمه لها من مساعدات اقتصادية وعسكرية. وهكذا نجد باران يؤكد – شأنه شأن أغلب الماركسيين المحدثين – الآثار السلبية التى أحدثها التغلغل الرأسمالى الغربى، فى المجتمعات الأخرى (باستثناء أمريكا الشمالية وإستراليا ونيوزيلنده) فهم يؤكدون ضرورة تحطيم الاقتصاد الزراعى التقليدى، والعمل على القضاء على الصناعات الحرفية، وخلق طبقة عاملة قوية، وتطوير العلاقات القانونية، وعلاقات الملكية الضرورية لظهور سوق اقتصادى وتحسين المواصلات (السكك الحديدية، الموانى، والطرق.. إلخ) حتى يمكن إحكام الضبط ونقل الفائض الاقتصادى. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بإقامة اقتصاد اشتراكى مخطط، فهو القادر على تحقيق تقدم اقتصادى واجتماعى فى البلاد المتخلفة. ويذهب باران إلى أن المهمة التى تواجه ثورة إشتراكية فى دول متخلفة مهمة معقدة إلى أبعد حد لأنها لا تقتصر فقط على تنمية هائلة للقوى الانتاجية، بل تتعدى ذلك لتشمل خلق نظام اقتصادى اجتماعى اشتراكى جديد تمامًا. وتعد اليابان مثالاً يمكن الاستشهاد به على القضايا السابقة[١١١].

(١١٠) Alejandro portes, op. cit, pp: 74-75

(١١١) السيد الحسينى، مرجع سابق، ص ص: ١٣٦ - ١٣٨.

(ب) **شارل بتلهيم:** يعتبر شارل بتلهيم من ممثلي الاتجاه الماركسي الجديد، وقد احتل مكانة ممتازة بين الاقتصاديين، مكانة الريادة والرياسة معًا. وقد اهتم بقضايا العالم الثالث اهتمامًا بالغًا، ولم يضن بعون يبذله لكل بلد من البلدان التي تحررت من سيطرة الاستعمار، وأخذت تناضل من أجل تصفية التخلف الموروث وقدم رؤية ماركسية جديدة في دراسة وتحليل ظاهرة التخلف تنطوي على جانب كبير من الأهمية، حيث بدأ تحليله لظاهرة التخلف بتبديد وإزالة الغموض والخلط في مفهوم الدول المتخلفة موضحًا: أن إصطلاح «البلاد المتخلفة» إصطلاح جديد للتعبير عن حقيقة قديمة نسبيًا، وقد وُلِدَ هذا التعبير داخل الهيئات الدولية غداة الحرب العالمية الثانية. كما انتشر استخدامه بسرعة فائقة، وهو اليوم كلمة جارية في الصحافة اليومية. وليس من شك في أنه إذا كان استخدام اصطلاح البلاد المتخلفة قد ذاع على هذا النحو، فإن ذلك يرجع إلى أن المشكلات التي تواجهها تلك البلدان هي من أكثر المشكلات إلحاحًا في النصف الثاني من القرن العشرين، إلا أن إصطلاح «البلاد المتخلفة» يوحي في الواقع بعدة أفكار خاطئة علميًا، فهو يوحي بأن البلدان المتخلفة تعاني «مجرد تأخر» عن تلك التي تسمى «البلاد المتقدمة» وتلك النظرة التي تجعل لكل بلد مكانًا متقدمًا أو متخلفًا في سلم التقدم الاجتماعي والاقتصادي نظرة سطحية تمامًا. هذا بالإضافة إلى أن الاعتماد على الملاحظة الاحصائية في الوقوف على ارتفاع أو إنخفاض مستوى المعيشة، وإغفال التفسير التاريخي في تحليل ظاهرة التخلف تعد نظرة قاصرة أيضًا ومن الناحية العلمية يجب أن تحل محل تعبير «البلاد المتخلفة» التعبير الأكثر دقة: «البلاد المُسْتَغَله أو التابعة أو ذات الاقتصاد المشوه» وألا نتجاهل علاقات السيطرة والاستغلال القائمة بين مختلف البلدان[١١٢] وفضلا عن ذلك، يذهب بتلهيم إلى أنه من الضروري أن يحل محل التحليل المضلل «للتخلف» المزعوم تحليل واقعي، أي تحليل لا يعزل وضع تلك البلاد، ليجعل منه شيئًا في ذاته، بل على العكس يضعها في شبكة علاقات التبعية والاستغلال التي تحيط بها، والتي يتعين الخروج منها حتى يغدو من

---

(١١٢) شارل بتلهيم، التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبري عبد الله، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦، ص ص: ٣٧ - ٣٨.

الممكن الارتفاع الفعلى بمستوى معيشة سكانها[١١٣].

كما اتجه بتلهيم إلى تحليل وتفسير ظاهرة التخلف فى بلدان العالم الثالث، وخلص إلى أن ظاهرة تخلف بلدان العالم الثالث تعزى إلى أسباب عديدة تتمثل فى:

١ ـ التبعية التى تعيش فيها هذه البلدان، والتى تظهر فى مستويين: المستوى السياسى، والمستوى الاقتصادى، فعلى المستوى السياسى نجد أن الشكل المطلق للتبعية هو تبعية المستعمرات، ومع ذلك فإن التبعية يمكن أن تتخذ شكلاً أقل إطلاقاً من تبعية المستعمرات. وأمثلة هذا النوع من التبعية السياسية عديدة فى بلاد أمريكا اللاتينية التى لم تكد تخرج من تبعيتها كمستعمرات لبلدان أوروبا حتى وقعت فى تبعية شبه استعمارية إزاء الولايات المتحدة. ويرتكز هذا الشكل من التبعية السياسية على بعض روابط التبعية الاقتصادية الوثيقة أو على فساد فريق من رجال السياسة القياديين فى البلاد التابعة. وتتميز البلاد الخاضعة لهذا النوع من التبعية بعدم الاستقرار السياسى أو بنظام ديكتاتورى أو بتوالى عدم الاستقرار والديكتاتورية. ويطلق حاليًا على هذا الشكل من التبعية فى البلاد التى غادرت حديثًا وضع المستعمرات اسم «الاستعمار الجديد». وفى جميع أحوال التبعية السياسية يكون نوع النمو الاقتصادى الذى يتم فى البلدان التابعة خاضعًا لمصالح خارجية. وهذا لا يستتبع بالضرورة وقف كل نمو أو التراجع العام لكل القوى المنتجة. ولكنه يستتبع نوعًا خاصاً من النمو يؤدى إلى تضخم بعض القطاعات التى يكون من مصلحة الطبقات المسيطرة الأجنبية تنميتها وإلى ركود أو تراجع القطاعات الأخرى. وهذا النوع يوفر الأساس للنوع الثانى من التبعية أى التبعية الاقتصادية التى تشكل سمة مميزة جوهرية للبلدان المساه «متخلفة»[١١٤].

أما على المستوى الاقتصادى فنجد أن تبعية بلد ما اقتصادياً لبلد آخر فى الغالب تكون ثمرة لتبعيته السياسية له من قبل. ولكن من المعروف أن التبعية الاقتصادية يمكن أن تنشأ دون أن يكون البلد التابع مستعمرة للبلد الذى يتبعه. وتلك هى مثلاً

---

(١١٣) المرجع السابق، ص: ٤١.

(١١٤) المرجع السابق، ص ص: ٤١ - ٤٣.

حالة معظم بلدان أمريكا اللاتينية التابعة اقتصاديًا للولايات المتحدة نتيجة لضعفها الاقتصادى وقت حصولها على الاستقلال. وهذا الضعف الذى كان ثمرة للسيطرة الاستعمارية السابقة هو الذى أوقعها فى التبعية الاقتصادية للولايات المتحدة. وتتخذ التبعية الاقتصادية صورًا عديدة مثل التبعية التجارية التى تتمثل فى أن حجم وقيمة التجارة الخارجية لبلد ما يتوقفان على صادراتها إلى عدد محدود من البلاد (غالبًا ما يكون بلدًا واحدًا) وهى صادرات تتكون من عدد محدود كذلك من المنتجات تصدر غالبًا فى شكل مواد أولية أو شبه أولية. وفى الواقع أن البلاد التى تعيش فى ظل هذا النوع من التبعية التجارية تنقسم حياتها الاقتصادية إلى قطاعين: القطاع المرتبط بالسوق الخارجية ويكون عادة أكثر تقدمًا من الناحية التكتيكية، وهو كذلك الذى تنمو داخله علاقات الانتاج الرأسمالية وهو مملوك بنسبة كبيرة لرأس المال الأجنبى. والقطاع الذى يغطى الحاجات الداخلية وهو قطاع فقير من حيث المعدات محدودة القدرة على النمو تسوده علاقات إنتاج سابقة للرأسمالية، والتبعية المالية التى تتمثل فى سيطرة رءوس الأموال الأمبريالية على البلدان المتخلفة.

أما العامل الثانى للتخلف فهو الاستغلال الذى يهدف إلى تحقيق أقصى ربح لرأس المال الاحتكارى، أى تحقيق أقصى قدر من استغلال البلاد التابعة بواسطة رأس المال الاحتكارى الإمبريالى. ويتخذ الاستغلال صورًا عديدة أيضًا، تتمثل فى الاستغلال المالى الذى يتم عن طريق رأس المال الأجنبى، ويظهر هذا الشكل من أشكال الاستغلال للوهلة الأولى فى حجم ما يقتطعه رأس المال الأجنبى من الناتج القومى للبلد المستثمر فيه. وتلك الاقتطاعات عبارة عن أرباح محققة، وفوائد مدفوعة وعائدات محصلة، والاستغلال التجارى الذى هو نتيجة للتبادل غير المتكافئ.

أما العامل الثالث للتخلف فهو التجميد، ويعنى أن يظل النمو الاقتصادى للبلدان المتخلفة مقيدًا بشكل دائم، وذلك بفضل عوامل خارجية كالاقتطاعات المعروضة على البلاد التابعة، تلك الاقتطاعات التى تشكل عاملًا تلقائيًا من عوامل التجميد، والجهد المنتظم الذى يبذله رأس المال الكبير الأجنبى للوقوف فى وجه نمو القوى الانتاجية فى البلاد التابعة، والدافع إلى ذلك هو أن استغلال تلك البلاد يكون أيسر كلما كانت

ضعيفة، وقليلة الصناعة وأكثر تخصصًا فى إنتاج نوع أو نوعين من المنتجات ويتخذ هذا الجهد المنظم أشكالاً متعددة مثل الاستيلاء على أجود الأراضى، والاستيلاء على المناجم وتصدير منتجاتها كمواد أولية، وإستخدام إمكانيات التأثير التى تمنحها السيطرة على الأجهزة السياسية والمصرفية والنقدية والمالية والتجارية.... إلخ. وعوامل داخلية ذات طبيعة اقتصادية أو تكنيكية أو اجتماعية أو حضارية. وتتمثل العوامل الداخلية الاقتصادية فى ضعف التراكم، أى ضعف تراكم رأس المال نتيجة الاقتطاعات الخارجية، وانخفاض إنتاجية العمل، وسوء استخدام رأس المال المتاح.

أما العوامل الداخلية الاجتماعية فتتمثل فى الحفاظ على الدور الهام الذى تلعبه الطبقات والجماعات التى تميز الاقتصاد السابق للرأسمالية، ذلك أنه من المعروف أن تلك الطبقات والجماعات لا تميل إلى التجديد فى التكنيك والتكنولوجيا ولا تجرى استثمارات منتجة. هذا بالإضافة إلى أن هناك علاقة بين هذه الطبقات والإمبريالية حيث تساندها الامبريالية سياسيًا لأنها تعطل النمو. أما العوامل الحضارية فتتمثل فى الروح الروتينية واحترام الأوضاع التقليدية وإزدراء العمل اليدوى وعدم الثقة بالمستقبل وضعف الشعور بالمسئولية والجهل بإمكانيات التكنيك. وهكذا نرى أن ثمة عوامل عديدة تشارك فى إبقاء تخلف البلاد التابعة والمُستغلة، ولكن هذه العوامل جميعًا ترتبط جوهريًا بحالة التبعية والاستغلال التى تعيش فيها تلك البلاد. ولهذا فإنها لا تستطيع أن تصل فعلاً إلى تقدم اقتصادى واجتماعى سريع إلا إذا خرجت من حالة التبعية والاستغلال[١١٥].

كما حاول بتلهيم أيضًا توضيح الشروط اللازمة لتنمية البلدان المتخلفة، أى شروط التقدم الاقتصادى والاجتماعى لهذه البلدان، فذهب إلى أن أول شرط من هذه الشروط هو الاستقلال السياسى أى إنهاء الوضع الاستعمارى حيث لا يزال مفروضًا، ثم إقصاء الطبقات الاجتماعية والتشكيلات السياسية المرتبطة بالامبريالية والتى تقبل التعاون معها.

---

(١١٥) المرجع السابق، ص ص: ٤٣ - ٥٢.

والشرط الثانى هو الاستقلال الاقتصادى الذى يعنى فى جميع البلاد التابعة تقريبًا نزع ملكية رأس المال الكبير الأجنبى وتأميم المزارع والمناجم والبنوك وسائر المشروعات المملوكة لرأس المال الكبير الأجنبى. ولا شك أن بلوغ الاستقلال الاقتصادى يعنى كذلك تعديلًا عميقًا للعلاقات النقدية والجمركية والمالية والتجارية التى تربط كل بلد تابع بدولة أو مجموعة من الدول الامبريالية. وهذا الشرط على النقيض تمامًا مع ما يقترحه أصحاب نظريات التخلف عندما يعلنون أن الالتجاء المتزايد إلى رأس المال الأجنبى والاستثمارات الأجنبية هو وحده الذى يمكن البلاد التابعة من التعجيل بتنمية إقتصادها. ولا يتنافى الاستقلال الاقتصادى بالطبع مع إقامة علاقة تجارية مع مختلف البلاد الامبريالية ولا حتى مع قبول قروض منها، ولكنه يقتضى أن تكون العلاقات الجديدة على قدم المساواة، وهذا لا يتيسر لبلد ضعيف اقتصاديًا إلا إذا بدأ بطرد الامبريالية من المواقع التى تحتلها فى إقتصاده، ثم نمى علاقاته التجارية مع عدد كبير من الدول الاجنبية ولاسيما مع البلدان الاشتراكية حتى لا يعود خاضعًا للضغوط التى تسمح بها التجارة مع بلد واحد.

أما الشرط الثالث للتقدم هو التحول الاجتماعى العميق الذى يفضى إلى إختفاء الطبقات الطفيلية أو المرتبطة بالاستعمار. ويعنى هذا الشرط نجاح الثورة الوطنية الديمقراطية، فبدون تلك الثورة لا يمكن الوصول بالنضال من أجل الاستقلال إلى غايته، وبدونها تصطدم التنمية بعقبات اجتماعية وحضارية. وتلك حقيقة يؤكدها كل تاريخ بلاد أمريكا اللاتينية. والثورة الكوبية من ناحيتها تؤكد أن الثورة الديمقراطية الوطنية تجرر إلى حد بعيد القوى المنتجة والمبادرة والقدرة الخلاقة، كما تثبت الثورة الكوبية كذلك أن الوصول بالثورة الوطنية الديمقراطية إلى نهايتها يعنى بالضرورة تحولها إلى ثورة اشتراكية. والثورة الاشتراكية هى وحدها القادرة على التعجيل بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل يجعل من الممكن خلال جيل واحد تصفية تخلف مستوى المعيشة الذى تعانى منه حاليًا الشعوب الفقيرة والمحرومة. ويمكن فى معظم تلك البلاد بلوغ هذا الهدف على أساس من التكنيك الحديث والتعاون الدولى، لأن معظمها يملك ثروات طبيعية ضخمة وقوى إنتاجية عظيمة تعانى قلة الاستخدام.

واستخدام تلك الثروات، وهذه القوى سيكون من أعظم المهام فى الجزء الأخير من القرن العشرين وعدم إستخدامها حاليًا سيظل شاهدًا بين كثير من الشواهد على الطبيعة الرجعية الأصيلة للإمبريالية[١١٦].

كما اهتم بتلهيم أيضًا بتحديد أهداف النضال ضد التخلف، فذهب إلى أن هناك أهدفًا نهائية وأخرى وسيطة. أما الأهداف النهائية فتتمثل فى التحسين الجوهرى فى مستوى معيشة السكان جميعًا، وبناء اقتصاد قادر على إشباع حاجات السكان المتزايدة أقصى إشباع ممكن، وإقامة هيكل إقتصادى يوفر لكل مواطن ازدهار شخصيته وتفتح قدراته، وهذا لا يمكن بلوغه إلا بفضل الارتفاع بمستوى الاستهلاك إلى حد معقول، وتوفير مستوى مرتفع من التعليم والقضاء النهائى على الأمراض المتوطنة. وإذا كانت تلك هى الأهداف النهائية للنضال ضد التخلف، فإنه من الواضح أنه لابد لبلوغها من تحقيق بعض الاهداف الوسيطة التى تعتبر شرطًا لتحقيق الأهداف النهائية. وتتمثل الأهداف الوسيطة فى الارتفاع المنتظم بإنتاجية العمل بشكل يجعل من الممكن لكل فرد أن يقدم فى وقت عمل معقول أكثر بكثير مما يقدمه من منتجات صناعية أو زراعية حاليًا، وهو يستخدم وسائل الانتاج التافهة التى لا يتاح غيرها لمعظم العاملين فى البلاد المتخلفة. ويجب أن يلاحظ هنا أن التجربة والنظرية تعلمان أنه من المستحيل إجراء تجديد شامل وعميق لتكنيك الانتاج إذا كان الجزء الأكبر من وسائل الانتاج الجديدة لا يتم إنتاجه محليًا. وهذا يعنى أن كل سياسة للنضال ضد التخلف لابد أن تشمل كجزء لا يتجزأ منها سياسة للتصنيع، ذلك لأن التصنيع وتطوير الزراعة وتنويع الانتاج تشكل الجوانب الأساسية لكل جهد يرمى إلى تنمية سريعة لقوى الانتاج[١١٧]. ولا يتيسر تحقيق تلك الأهداف إلا إذا توافرت وسائل معينة، وتحققت بعض المقتضيات. فيجب أن يوضع حد لخضوع التنمية فى البلاد المتخلفة لتحديد من الخارج، ولا بد لذلك من أن تصدر القرارات الاقتصادية الجوهرية فى داخل البلاد، وابتداءً من هذه النقطة يمكن أن تنتظم المقتضيات الأخرى.

---

(١١٦) المرجع السابق، ص ص: ٥٣ - ٥٤.

(١١٧) المرجع السابق، ص ص: ٥٥ - ٥٦.

وتتمثل وسائل تحقيق هذه الأهداف فى قيام الدولة بدورها الاقتصادى وسيطرتها على كل النشاطات الاقتصادية حتى تستطيع وضع حد للتبعية الاقتصادية، وتحقيق التعبئة اللازمة لمجموع قوى الانتاج لتحقيق التنمية السريعة. ولا شك أن دور الدولة فى البلاد المتخلفة لا يكون فعالاً إلا إذا صفيت مواقع السيطرة التى يحتلها رأس المال الأجنبى والتى تساهم فى إبقاء البلاد فى حالة تبعية اقتصادية. كما أنه من الضرورى منذ بداية التنمية أن يمتد الدور الاقتصادى للدولة إلى التجارة الخارجية التى يجب أن تخضع للحاجات القومية لتلك البلاد بدلاً من أن تخضع لمصالح أجنبية أى أن تكون التجارة الخارجية أداة فى خدمة تنمية الاقتصاد القومى بدلاً من أن تكون أداة لفرض التبعية. كما تتمثل أيضًا هذه الوسائل فى ضرورة التخلص من كل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التى تجعل من المتعذر، وأحيانًا من المستحيل تقدم الاقتصاد، كما لابد أن ترتكز سياسة التنمية أساسًا على التراكم القومى، وليس على المساعدات المالية الخارجية التى يمكن فى معظم الأحوال أن تؤدى إلى الابقاء على حالة التبعية – المراد وضع حد لها – ولو تحت أشكال جديدة. وذلك لأن التراكم القومى هو الأساس الوحيد الذى يمكن أن تقام عليه سياسة تنمية حقيقية. أما التنمية الاقتصادية المزعومة التى تعتمد أساسًا على المساعدات الخارجية فإنها بناء على رمال، وما تولده من نشاط إقتصادى يمكن أن يتوقف إذا توقفت المساعدات، ومثل تلك التنمية المزعومة لا يمكن أن تخفى حقيقتها، ألا وهى أنها تبعية اقتصادية فى شكل آخر. وفضلا عما سبق ذكره من وسائل، فإنه من الضرورى أن يصاحب إعداد الخطة توفير الهياكل التنظيمية والنظم التى تكفل تحقيقها والتى بدونها تظل الخطة حبرًا على ورق، ومن الأهمية بمكان التحذير فى هذا الصدد من الفكرة القائلة بأنه يكفى إعداد خطة مرضية فنيًا حتى يكون تحقيقها ممكنًا. وهذا كله يعنى ضرورة توافر شروط تنظيمية إلى جانب وجود كادر سياسى يتوفر عنده الوضوح الفكرى فيما يتعلق بأهداف وأولويات النضال ضد التخلف، وأن يتفانى هذا الكادر السياسى فى خدمة المصلحة القومية. ويجب أن نذكر فى مجال المقتضيات البشرية التى تتعلق بالكادر السياسى، ضرورة التحام ذلك الكادر بأوسع فئات الجماهير، حيث أثبتت التجربة أن نجاح سياسة التنمية يتوقف على عمل الجماهير المتحمس والغنى بالثقة فى تنفيذ تلك السياسة. ولذلك فإنه ينبغى أن يعمل

الكادر السياسى على تفتح وتعدد المبادرات الشعبية الرامية إلى التنمية، وعليه أن يساند تلك المبادرات بكل قوة[١١٨].

بيد أن المتأمل فيما قدمه أصحاب الاتجاه الماركسى الجديد، سوف يجد أن هذا الاتجاه ينطوى على إسهامات إيجابية يمكن الانتفاع بها فى مجال دراسة التخلف والتنمية والبلدان النامية. إلا أنه بالرغم من ذلك فقد عانى هذا الاتجاه أيضًا من نقائص وسلبيات، وتتمثل أهم إيجابيات وسلبيات هذا الاتجاه فى النقاط الموجزة التالية.

(أ) قدمت لنا النظريات التى إنضوت تحت لواء الاتجاه الماركسى الجديد، رؤية ماركسية جديدة ركزت على تفسير ظاهرة التخلف فى بلدان العالم الثالث فى ضوء التبعية والعلاقات الاقتصادية التاريخية بين البلدان المتخلفة والدول المتقدمة. وهذا أمر له وجاهته لأنه يتسق والظروف التاريخية التى مرت بها المسيرة التاريخية لبلدان العالم الثالث، حيث أنه من المؤكد تاريخيًا أن الاستعمار دأب على فرض سيطرته على بلدان العالم الثالث المتخلفة بقصد توفير مستلزمات ومتطلبات التنمية الرأسمالية وتقدم العالم الغربى، وحتى تكون هذه البلدان مصدرًا لتمويل الصناعة الأوروبية والغربية بمواد الخام اللازمة لها، وسوقًا لتسويق المنتجات الأوروبية والغربية، ومجالاً خصبًا للاستثمارات الأجنبية. ولا شك أن هذا البعد الذى ركزت عليه هذه النظريات – وهو دور الاستعمار والرأسمالية الغربية فى تخلف بلدان العالم الثالث – قد تجاهلته كافة الاتجاهات السوسيولوجية فى التنمية.

(ب) كشفت بعض نظريات هذا الاتجاه–وهذا كما هو الحال عند شارل بتلهيم– عن أهمية الهياكل التنظيمية والكوادر السياسية والمشاركة الجماهيرية كمتطلبات أساسية فى التنمية. وهذا أمر له وجاهته، ذلك أن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تقف عند حد الخطط الوردية التى يقوم المخططون بإعدادها. ولكن لابد من توافر الهياكل التنظيمية التى من خلالها يتم تنفيذ ومتابعة العمليات الإنمائية. هذا فضلاً عن أن ذلك

(١١٨) المرجع السابق، ص ص: ٥٧ – ٦٢.

يكشف أيضًا عن أهمية الدور الذى تلعبه الإدارة فى التنمية، ذلك الدور الذى دفع العلماء المعاصرين فى مجال علم الإدارة إلى تخصيص مبحث من مباحث علم الإدارة يهتم بدراسة وتحليل الجانب الإدارى فى عملية التنمية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن توفر الكوادر السياسية والمشاركة الشعبية فى التنمية يعد أمرًا ضروريًا فى التنمية، حيث أن المشاركة الشعبية فى التنمية تكفل لنا أمرين:

أولهما: أن البرامج والخطط الإنمائية سوف تجسد لنا آمال ورغبات الجماهير ومشاكلهم الحياتية.

وثانيهما: أن هذه المشاركة ستساهم بفعالية فى تحقيق الأهداف المأمولة من وراء التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التى تستهدف الإنسان وتتحقق به، أى أن الإنسان هو هدف التنمية وأداتها.

(جـ) ساهمت نظريات هذا الاتجاه فى فهم جوانب عديدة لظاهرة التخلف فى بلدان العالم الثالث، حيث كشفت أن هذه الظاهرة تشكلت من خلال مجموعة من المتغيرات البنائية والتاريخية، والخارجية والداخلية، تلك المتغيرات التى تفاعلت معًا فى الإبقاء على تخلف هذه البلدان ودعمه. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه النظريات عندما تحدثت عن التنمية فإنها نظرت إليها كعملية متكاملة تنصهر فيها متغيرات اقتصادية واجتماعية وسياسية وتكنولوجية - وهذا كما هو الحال عند شارل بتلهيم - ففى الوقت الذى يتحدث فيه عن الاستقلال السياسى والاقتصادى، لم يتجاهل ضرورة التحول الاجتماعى كمتطلب أساسى من متطلبات التنمية، وعندما تحدث عن أهداف النضال ضد التخلف لم يركز فقط على البعد الاقتصادى، ولكنه ركز على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ورأى ضرورة أن تتفاعل هذه المتغيرات من أجل تنمية الإنسان وازدهار شخصيته وتفتح قدراته، أى أن التنمية عنده عملية تغيير حضارى تستهدف بناء الإنسان.

(د) كشفت هذه النظريات عن أن تخلف البلدان المتخلفة يرجع إلى التبعية ولا سبيل أمام هذه البلدان للتخلص من هذا التخلف والاستغلال، إلا السعى من أجل التخلص من التبعية. وقد كانت هذه النظريات دينامية عندما تحدثت عن ذلك،

حيث أوضحت لنا العديد من الأساليب التى من الممكن أن تتبعها البلدان المتخلفة لكى تقضى على تبعيتها للبلدان المتقدمة، وهذا ما ركزت عليه نظرية بتلهايم، فى توضيحه لأسباب التخلف وشروط التنمية وتحديده لأهداف النضال ضد التخلف.

(هـ) كشفت نظريات هذا الاتجاه عن أن التناقضات التى يحتويها البناء الاجتماعى لبلدان العالم الثالث، إنما تعزى أساسًا إلى التوسع الرأسمالى، وهذا هو ما توضحه الكتابات العديدة التى تركز على التبعية فى تفسيرها لقضيتى التخلف والتنمية. إلا أننا نتساءل ونطرح سؤالاً على بساط البحث مؤداه: إذا كانت ظاهرة التخلف والتناقضات الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان العالم الثالث ترجع إلى التوسع الرأسمالى، فبماذا نفسر التناقضات التى شهدتها المجتمعات قبل أن تعرف النظام الرأسمالى، فمثلاً ما أسباب التناقضات التى شهدها المجتمع الإقطاعى، أو المجتمعات فى ظل نظام الرق... ألا تفسر لنا هذه التناقضات أن ثمة متغيرات أخرى تعزى إليها هذه التناقضات غير التوسع الرأسمالى؟

(و) فسرت لنا نظريات هذا الاتجاه ظاهرة التخلف فى ضوء العلاقة التاريخية بين هذه البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة. ولكننا نتساءل لماذا اقتصرت هذه النظريات فى تحليلها على العلاقة التاريخية بين البلدان المتخلفة والمتقدمة، ولم تتعمق فى فهم ودراسة تاريخ البلدان النامية، أليس لهذه البلدان تاريخ؟ إننا نوجه هذا السؤال إلى أصحاب هذا الاتجاه، موضحين لهم أن للبلدان النامية تاريخ شأنها فى ذلك شأن البلدان المتقدمة، ذلك التاريخ الذى يزخر بالعديد من المتغيرات التى تلقى الضوء على ظاهرة تخلف هذه البلدان.

صفوة القول... أن معالجة الاتجاه الماركسى لقضيتى التخلف والتنمية قد أماطت اللثام عن حقيقة هامة مفادها: أن التبعية التى تشكلت من خلال تضافر جهود الرأسمالية المُسْتَغِلة والامبريالية، كانت وما زالت هى المسئولة عن تخلف الواقع الاقتصادى والاجتماعى والسياسى فى البلدان المتخلفة، ولا سبيل للقضاء على التخلف إلا التخلص من هذه التبعية بكل صورها الاقتصادية والسياسية، تلك التبعية التى لا تغرى إلى العوامل الخارجية فحسب، بل تساهم فى فرضها ودعمها عوامل داخلية،

تتحدد فى الطبقات الحاكمة الفاسدة والطفيلية التى من صالحها أن يستمر هذا التخلف، والتى تطوعها القوى الرأسمالية لخدمة أهدافها الامبريالية والاحتكارية.

مستخلصات أساسية ومناقشة عامة: وجد المؤلف لزاماً عليه بعد أن عرض الخطوط العريضة والقضايا الرئيسية التى تنهض عليها الاتجاهات السوسيولوجية فى دراسة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، أن يجمع فى إطار متصل أهم الاستخلاصات العامة التى يمكن استخلاصها من معظم هذه الاتجاهات، بعد أن جاءت متفرقة بين الاتجاهات المختلفة. وتتمثل أهم الاستنتاجات العامة فى النقاط الموجزة التالية.

(أ) إغفال دور الاستعمار فى التخلف: كان القاسم المشترك بين كل هذه الاتجاهات – باستثناء الاتجاه الماركسى الجديد – إغفال مسألة الاستعمار والإمبريالية، التى نرى أنها حالت دون تقدم العديد من البلدان النامية، حيث دأب الاستعمار دائماً على المحافظة على استمرارية تخلف هذه البلدان، ونهب ثرواتها، وتشكيل واقعها المتخلف، حتى تظل مصدراً للمواد الخام اللازمة للصناعات والمشروعات التى يديرها، وسوقاً رائجة لتسويق بضاعته ومنتجاته، ومجالاً خصباً لاستثمار أمواله. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نرى أن هناك ارتباطاً قوياً بين نمو الرأسمالية الغربية وتطور حركة الاستعمار العالمى وبين واقع ومستقبل البلدان النامية.

(ب) التحيز إلى النموذج الغربى فى التحديث: اتسمت هذه الاتجاهات بالتحيز إلى النموذج الغربى فى التنمية والتحديث، والنظر إلى هذا النموذج على أنه المدخل الحقيقى لتحديث بلدان الشرق الأوسط والبلدان المتخلفة، وإغفال النماذج الأخرى فى العديد من بلدان العالم المتقدم. ونحن نرى أن هذا التحيز ليس له أساس من الصحة، حيث أن هناك العديد من نماذج التحديث غير الغربية، مثل نماذج التحديث فى الاتحاد السوفيتى، والصين واليابان وغيرها، وقد حققت نجاحات بارزة فى مختلف مناحى الحياة العلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.. الخ. ولذا يمكن القول أن العلماء والمفكرين الغربيين يلتفون حول ذاتهم فى الوقت الذين يصمون البلدان النامية بالالتفاف حول الذات.

(جـ) الكشف عن أهمية البعد الاقتصادى فى التنمية: كشفت هذه الاتجاهات عن أهمية البعد الاقتصادى فى التنمية والتحديث، موضحةً الدور الهام الذى تلعبه المتغيرات الاقتصادية متفاعلة مع المتغيرات التكنولوجية والاجتماعية والثقافية فى تحقيق الأهداف المأمولة من وراء البرامج الإنمائية. ولا شك فى أننا لا نجد من يساوره الشك فى صدق هذه المقولة، حيث أن التنمية الشاملة تتطلب رءوس الأموال والعمالة الفنية المدربة والاستثمارات المالية والأسواق والتنظيمات الاقتصادية التى تضطلع بمسئولية التخطيط للتنمية وتنفيذها. هذا فضلاً عن أن التغيرات الاقتصادية تترك بصماتها على مختلف مكونات البناء الاجتماعى مثل التدرج الاجتماعى، والنسق العائلى، والنسق السياسى، والنسق القيمى.. إلخ. كما تتأثر المتغيرات الاقتصادية بغيرها من المتغيرات الأخرى التى تتفاعل معها داخل الاطار الاجتماعى الثقافى.

(د) الكشف عن أهمية البعد التكنولوجى فى التنمية: كشفت هذه الاتجاهات عن أهمية البعد التكنولوجى فى التنمية والتحديث، موضحةً أن عملية التنمية تتطلب إلى جانب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المهارات والمعرفة الفنية والأساليب التكنولوجية، تلك الأساليب التى يعتمد عليها المجتمع فى زيادة الانتاجية وتطوير الخدمات. ولا شك فى أن التغيرات التكنولوجية واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة يعد من العوامل الهامة التى تعجل بالتنمية، لا سيما إذا صاحبها تنظيم اقتصادى واجتماعى يكفل الاستفادة من هذه الأساليب العلمية والتكنولوجية.

(هـ) الكشف عن أهمية الاطار الاجتماعى الثقافى فى التنمية: كشفت هذه الاتجاهات عن أهمية البعد الاجتماعى الثقافى فى التنمية، موضحةً أن التنمية ليست تغييرات اقتصادية ومادية فحسب، ولكنها عملية تغيير حضارى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى وشبكة العلاقات الاجتماعية، وأنساق القيم والمعايير وأنماط السلوك الاجتماعى، كما أن نجاحها لا يتوقف على الأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية وحدها، ولكن لابد أن يتوافر إلى جانب هذه الأبعاد الاطار الاجتماعى الثقافى الذى يكفل توفير التنظيم الاجتماعى الذى يدعم التنمية ويمكنها من تحقيق أهدافها. ولا شك أن تجاهل هذا البعد الاجتماعى الثقافى يؤدى إلى تعثر برامج التنمية وفشلها، ولذا يتحتم

على كل المخططين وخبراء التنمية أن يدركوا مدى الترابط والتداخل بين أبعاد التنمية، وأن ينظروا إليها - أى التنمية - نظرة شاملة وتكاملية تجنباً للعديد من المشكلات والآثار الجانبية التى تنجم عن النظرة الجزئية لقضية التخلف والتنمية.

(و) الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى والتنمية: أجمعت معظم هذه الاتجاهات على أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمى والتنمية، وتتحدد هذه التأثيرات فى أن برامج ومشروعات التنمية تؤدى إلى تغيير بعض مكونات وعناصر النسق القيمى. كما أن القيم تؤثر فى التنمية، حيث أنها - أى القيم - قد تكون قوة معجلة بالتنمية، أو قد يمثل بعض القيم تحدياً للتنمية، أى أن للقيم تأثيرًا إيجابيًا وسلبيًا فى التنمية. ونميل فى هذا المقام إلى أن ننوه بأن التنمية قد يصاحبها تغيرات سلبية فى النسق القيمى، لا سيما عندما تنطلق التنمية من منظور جزئى، ولا تستند إلى خطة إنمائية متكاملة تضع فى اعتبارها كل أبعاد التنمية، كأن تهتم بالأبعاد الاقتصادية والتكنولوجية، وتركز على العائد الاقتصادى، متجاهلةً الاطار الاجتماعى الثقافى والعائد الاجتماعى. وسوف نتناول هذه القضية بشىء من التفصيل فى الفصول القادمة.

(ز) إغفال البعد التاريخى: تجاهل العديد من هذه الاتجاهات البعد التاريخى فى تفسير قضية التخلف والتنمية، فى حين أن الاهتمام بالجانب التاريخى للظاهرة المتدارسة يعد أمراً جوهرياً، حيث أن حاضر الظاهرة يتشكل ويتأثر بماضيها، كما أن فهم الماضى والحاضر يمكننا من تحديد المسار المستقبلى للظاهرة والتنبؤ به. ولذا يعتبر تفسير الظاهرة تفسيراً مبتورًا إذا لم يستند إلى الأصول والجذور التاريخية التى تنتمى إليها الظاهرة، هذا فضلاً عن أن العديد من هذه الاتجاهات لم يراع البعد البنائى فى فهمه لقضية التخلف والتنمية، أى حاول تفسير هذه الظاهرة بمنأى عن السياق الاجتماعى. كما أن هذه الاتجاهات فى معظمها لم تكن اتجاهات دينامية، بمعنى أنها لم تكشف لنا عن الكيفية التى يتحول بها المجتمع من مجتمع متخلف إلى مجتمع يتسم بالحداثة، بل اكتفت بأن توضح لنا خصائص المجتمع المتخلف والمجتمع المتقدم، ووصف المراحل التى يمر

بها المجتمع فى مسيرة تطوره، دون أن توضح لنا كيف تكتسب المجتمعات المتخلفة خصائص المجتمعات المتقدمة.

صفوة القول... أنه فى ضوء هذه الاستنتاجات، وسهام النقد التى صوبت إلى كافة الاتجاهات السوسيولوجية التى عرضناها آنفاً، يمكننا القول أن الدراسة السوسيولوجية المتعمقة لقضية التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث، تتطلب مدخلاً تكاملياً شاملاً يضع فى اعتباره كافة المكونات والمتغيرات التى تساهم فى تشكيل هذه الظاهرة وإفرازها. ومن الضرورى أن يستند هذا المدخل إلى فهم عميق للعناصر البنائية والتاريخية التى شكلت الظاهرة، وألا يقتصر فى تحليله لظاهرة التخلف على العوامل الداخلية التى يحتويها البناء والسياق الاجتماعى، بل ينبغى أن يمتد اهتمامه إلى العوامل الخارجية قدر إهتمامه بالعوامل الداخلية.

هذا فضلاً عن أنه من الضرورى النظر إلى التنمية نظرة تكاملية شاملة، باعتبارها عملية تغيير حضارى لها أبعادها المتداخلة والمترابطة، تلك الأبعاد التى تتحدد فى البعد الاقتصادى، البعد التكنولوجى، والبعد الاجتماعى الثقافى، والتى ينبغى أن يضعها المخططون فى اعتبارهم، لا سيما البعد الاجتماعى الثقافى الذى يعتبره المؤلف أهم هذه الأبعاد فى عملية التنمية، والذى يتكون من عناصر ومكونات عديدة أهمها العنصر القيمى الذى يساهم فى تحديد اتجاهات الأفراد وأنماطهم السلوكية.

كما أن هناك حقيقة ينبغى ألا يغرب عنها البال مفادها: أنه ينبغى على المشتغلين بقضية التخلف والتنمية أن يدركوا أن النظريات الأوروبية والغربية التى صاغها أصحابها فى ضوء الواقع الأوروبى والغربى، لم تعد قادرة على تقديم رؤية واضحة وتفسير مقنع لظاهرة التخلف فى بلدان العالم الثالث، الذى يختلف واقعه وتاريخه عن واقع وتاريخ الدول المتقدمة، ولذا ينبغى على علماء الاجتماع والمتخصصين فى دراسة التخلف والتنمية فى بلدان العالم الثالث، أن يبذلوا الجهد فى دراسة واقع وتاريخ مجتمعاتهم، وأن يقدموا تفسيرات لواقعهم تستند إلى معطيات هذا الواقع، وأن يصوغوا النماذج التنموية والنظريات التى تتسق وطبيعة واقع البلدان النامية، الذى يتميز

بخصوصيته البنائية والتاريخية، بدلاً من الاعتماد على النظريات والنماذج التنموية المتحيزة دائماً إلى الثقافة الغربية، والتى يرى أصحابها أن الطريق الوحيد والأمثل أمام هذه البلدان المتخلفة هو التغريب Westernization أى اكتساب الثقافة الغربية.

الباب الثانى

رؤية نقدية للدراسات الإمبيريقية
فى تحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية

مقدمة

يمثل هذا الباب محاولة علمية يبغى المؤلف من ورائها، عرض بعض الدراسات الإمبيريقية التى أجريت فى مجتمعات متعددة عرضًا نقديًا بقصد الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية. وذلك إنطلاقاً من منطلق أساسى مؤداه أن تحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية لا يتوقف عند حد الإثبات النظرى لوجود الظاهرة من خلال تحديد مفهومها، وعرض اتجاهات التنظير التى تناولتها على المستوى النظرى ومناقشتها، وإنما يحتاج - فوق ذلك - إلى تناول الظاهرة فى ضوء دراسات امبيريقية كشفت عن هذه الظاهرة - أى التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية - فى إطار الواقع. هذا فضلاً عن أن عرض مثل هذه الدراسات يثرى فكر الباحثين من الناحيتين المعرفية والمنهجية. وتشتمل معالجتنا لهذه الدراسات على الوقوف على المسلك المنهجى الذى سلكته كل دراسة فى تحليلها للتأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، والنتائج التى خلصت إليها، ثم تحليلها تحليلاً نقديًا يبرز إيجابياتها، وأوجه الضعف التى تعانى منها.

ويشتمل هذا الباب على ستة فصول. بدأ الفصل الثالث بتحليل دراسة ماكس ڤيبر «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. بينما تصدى الفصل الرابع لتحليل دراسة دانيل ليرنر «تحول المجتمع التقليدى - تحديث الشرق الأوسط» ثم بدأ الفصل الخامس بمناقشة وتحليل دراسة دافيد ماكليلاند «مجتمع الإنجاز». بينما يعالج الفصل السادس دراسة دورجاناند سنها «القرى الهندية فى مرحلة التحول». أما الفصل السابع فقد أفردناه لتحليل ومناقشة بعض الدراسات الإمبيريقية المصرية التى أجريت فى بعض القرى المصرية. أما الفصل الثامن والأخير، فقد خصصناه لمناقشة الاستخلاصات التى تم استخلاصها من هذه الدراسات والاتجاهات النظرية التى سبق عرضها فى الباب الأول، محاولين فى النهاية تحديد ماهية التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، وإبراز أهمية البعد القيمى باعتباره مكونًا من مكونات الإطار الاجتماعى الثقافى، فى استراتيجية التنمية.

الفصل الثالث

دراسة ماكس ڤيبر
الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية

يعتبر ماكس ڤيبر رائدًا من رواد علم الاجتماع البارزين، ومن أكبر العلماء الألمان الذين ساهموا فى إرساء دعائم هذا العلم، وتركوا بصماتهم على مختلف الدراسات الاجتماعية فى داخل ألمانيا وخارجها. ولد فى برلين عام ١٨٦٤، وكان أبوه رجلًا بارزاً فى السياسة وعضوًا نشطًا لعدة سنوات فى الريشستاخ Reichstag (البرلمان الألمانى) وزعيمًا فى الحزب القومى الليبرالى National Liberal Party، وقابل ڤيبر فى شبابه كثيرًا من الشخصيات السياسية الهامة فى ذلك الوقت من وطنه، ودرس فى الجامعة القانون تحت تأثير المدرسة التاريخية التى كانت سائدة فى الجامعات الألمانية وقتذاك، وكان تيودور مومسن Theodor Mommsen وأدولف جولد شميدت A.G. Chmidt من بين أساتذته. كما كان ڤيبر منذ حداثته طالبًا مميزًا وقديرًا وذا عقل وشخصية تعطى تأثيراً أكثر عمقًا حتى من علمه، ولذا بدأ طريقه إلى مستقبل أكاديمى كشىء مسلم به، فعين محاضرًا فى فلسفة القانون بجامعة برلين، وكان من الممكن أن يصبح أستاذًا فى القانون، ولكن تغير مستقبله العلمى كثيرًا بدعوته عام ١٨٩٣ ليشغل منصب أستاذ للاقتصاد بجامعة فرايبورج Freiburg، ثم انتقل بعد عدة سنوات ليشغل وظيفة مماثلة فى جامعة هايدلبرج Heidelberg وهى إحدى الجامعات البارزة فى ألمانيا، كان يشغلها قبله الاقتصادى التاريخى المشهور كارل كينز Karl Knies. ولم يكن تحول ڤيبر من فلسفة القانون إلى الاقتصاد غير منطقى، حيث كانت اهتماماته القانونية ذات وجهة تاريخية منذ البداية، كما كان مهتمًا بدرجة كبيرة بالعلاقات بين القانون والتنظيم الاقتصادى وأحوال المجتمعات التى يدرسها وتؤكد رسالته لنيل درجة الدكتوراة عن الشركات التجارية فى العصور الوسطى هذا الاتجاه. هذا فضلاً عن أنه كان يميل إلى

التحول أكثر وأكثر من التاريخ القانونى ذى الاتجاه الاقتصادى إلى التاريخ الاقتصادى(١).

كما كان ڤيبر فى مراحله المبكرة بارزًا جدًا بين أقرانه فى عالم الجامعات الألمانية، حيث تقدم إلى المراكز العليا والشهرة الواسعة فى عمر مبكر عن المعتاد، ولكنه أصيب فجأة فى عام ١٩٠٠ بمرض شديد قيل أنه إنهيار عصبى أقعده عن نشاطه الأكاديمى، وامتد لفترة طويلة لدرجة اضطرته إلى تقديم استقالته من منصب الأستاذية، وعاش لعدة سنوات فى هايدلبرج كأستاذ غير متفرغ، حيث إنه لم يعد فى صحة جيدة، ثم واصل التدريس بعد أن استعاد صحته لفترة قليلة قبل موته، حيث عمل أستاذًا زائرًا فى جامعة ڤيينا عام ١٩١٨، ثم انتقل إلى ميونيخ ليعمل خليفة للوجو برنتانو Ligo Brentano وهناك فى الفصل الثانى من الدراسة، مات فجأة بالذبحة الصدرية عام ١٩٢٠ فى السادسة والخمسين من عمره(٢).

هذا فضلاً عن أن ڤيبر لم يكن نشطًا فقط كباحث، ولكن يمكن القول بأن حياته قد انقسمت قسمة عادلة بين العلم والسياسة، حيث كان مهتمًا بحماس بالقضايا السياسية، وكان يتتبعها عن كثب بطريقة فائقة، ففى عام ١٩٠٥ تعلم قراءة اللغة الروسية فى فترة قصيرة للغاية لكى يكون قادرًا على قراءة الجرائد المتصلة بالثورة الروسية المجهضة وقتذاك، وكان على صلة دائمة بشخصيات سياسية هامة وكثيرة، وكان يعطى النصيحة من وراء الكواليس، كما كان واحدًا من الرجال البارزين الأوائل فى ألمانيا الذين ثاروا على نظام القيصر ڤيلهلم الثانى Weilhelm II وكتب مذكرة عظيمة خلال الحرب يعارض فيها العمليات الحربية البحرية غير المحدودة والخدمة العسكرية البحرية غير المفيدة، متنبئًا بأن ذلك سوف يأتى بالولايات المتحدة الأمريكية فى الحرب ضد ألمانيا، وبقرب نهاية الحرب ساهم ڤيبر بمقالات عديدة نشرت فى الصحف المختلفة أهمها صحيفة فرانكفورت، ومع الثورة ظهر كقائد سياسى هام، حيث عمل عضوًا فى اللجنة التى أعدت المذكرة الشهيرة عن مجرمى الحرب، والتى

---

(١) Harry Elmer Barnes, op. cit, P: 244

(٢) Ibid, P: 245

قدمت إلى مؤتمر السلام فى فرساى، كما أصبح أيضًا عضوًا فى اللجنة التى قدمت مشروع دستور فايمر، ولكن لسوء حظه السياسى فشل فى انتخابات لجنة الدستور، وقد جاء ذلك قبل موته بقليل(٣).

كما حقق ڤيبر فى مجال الدراسات السوسيولوجية والاقتصادية إنجازات عظيمة، تتمثل فيما كتبه من مؤلفات عديدة أهمها: التاريخ الاقتصادى العام General Economic History، نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى The Therory of Social and Economic Organization، مقالات فى علم الاجتماع Essays in Sociology، والاقتصاد والمجتمع Economic and Society. وبالإضافة إلى ذلك قدم ڤيبر فى عامى ١٩٠٤، ١٩٠٥ مجموعتين من الدراسات نتج عن كليهما بعض التطورات العظيمة فى العلوم الاجتماعية الحديثة، كانت الأولى عبارة عن سلسلة من المقالات النقدية حول مناهج البحث فى العلوم الاجتماعية Critical Essays on the Methodology of Social Sciences وجهت بالدرجة الأولى ضد المبادئ التى كانت سائدة فى المدارس التاريخية وقتذاك، وخاصة المبادئ المتعلقة بعلم الاقتصاد، ولكن لم تجمع هذه المقالات أو تنشر أثناء حياته، ولكنها جمعت منذ موته فى مجلد عنوانه: Gesammelte Aufsátze Zur wissensch aftslehre، وهذا ما نطلق عليه اليوم علم الاجتماع المعرفى. أما التطور الثانى فقد بدأ بمقالته الشهيرة «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية Protestant Ethic and Spirit of Capitalism، ولم يكن هذا العمل تكملة لبرنامج، ولكنه كان البداية التى تلتها مجموعة من الدراسات المقارنة فى علم الاجتماع الدينى التى نشر بعضها فى سنوات لاحقة، كما تركت بعض هذه الدراسات غير منتهية بسبب وفاته(٤).

ويعتبر مؤلف «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» الذى نتناوله بالدراسة والتحليل فى هذا الفصل، من أهم مؤلفات ڤيبر، وقد نُشر فى صورة مقالتين فى مجلة أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسة الاجتماعية Archiv Fur Sozialwissenschaft und Sozialpolitik فى عامى ١٩٠٤، ١٩٠٥، بالإضافة إلى مقالة ظهرت عام ١٩٠٦ عن

(٣) Ibid, P: 245

(٤) Ibid, P: 246

مذاهب البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant sets and the the spirit of capitalism. وتمثل هذه المقالات الثلاث أول الدراسات المنتظمة فى سلسلة ڤيبر عن علم الاجتماع الدينى Gesammelte Aufsätze Zur Religionssoziologeé. ولقد أثارت هذه المقالات اهتماماً امتد إلى أبعد من صفوف المتخصصين التاريخيين، مما جعل أعداد المجلة تنفذ بسرعة غير معهودة بالنسبة للمنشورات العلمية المتخصصة. واستمرت المناقشات التى أثيرت منذ ذلك الحين بحرارة لا تهدأ، ذلك أن القضايا التى طرحها ڤيبر ذات قيمة عالية، كما كان لها نتائج عظيمة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن دراسة ڤيبر هذه لم تلق ضوءًا ساطعًا على المجال الخاص الذى تستكشفه فحسب، بل فتحت طريقًا جديدًا لمعالجة مجموعة من المشكلات الهامة الدائمة، والتى لا تهم المؤرخ والاقتصادى فحسب، ولكن تهم كل من يفكر بعمق فى قضايا المجتمع الحديث(٥).

ولقد تركت هذه السلسلة التى تمثل هذه المقالات جزءًا منها غير منتهية بوفاة ڤيبر، حيث أعد الجزء الأول بنفسه للمطبعة، ويحوى هذا الجزء المقالات التى تضمنها كتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، ومقدمة عامة عن دراسات أخرى لديانات محددة، والتى أطلق عليها «الأخلاق الاقتصادية لديانات العالم» Die Wirtschaftsethik des Weltreligionen، ودراسة عن الكونفوشية والتاويه Taoism. ويحوى الجزءان الثانى والثالث اللذان نشرا بعد موته بدون المراجعة الدقيقة التى كان يفكر فيها، دراسات للهندوسية والبوذية واليهودية القديمة. وبالإضافة إلى ما سبق، فقد اهتم ڤيبر بدراسات خاصة عن الإسلام والمسيحية المبكرة، واليهودية والتلمودية، ولم تكن هذه الدراسات بحالة تسمح لها بالنشر بأى شكل(٦).

ويتناول ڤيبر فى كتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» كما أوضحنا آنفاً دراسة العلاقة بين القيم والأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، وذلك من وجهتى نظر أساسيتين هما: الأولى تأثير الأخلاقيات البروتستانتية الزاهدة على روح الحياة الاقتصادية الحديثة والسلوك الاقتصادى الرأسمالى، والثانية العلاقة بين الديانة

---

(٥) Max Weber, op. cit, P: 1 (B)

(٦) Ibid P: X

البروتستانتية والبناء الطبقى. كما اتجه ڤيبر إلى تفسير نشأة النظام الرأسمالى فى ضوء المتغيرات السيكولوجية والمثالية (القيم والمعتقدات) حيث ذهب إلى أن الرأسمالية قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية التى تطابق روحها روح الرأسمالية، وأن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية. وسوف نتناول فى هذا الفصل بشىء من التفصيل دراسة ماكس ڤيبر هذه، بغية الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم الدينية والتنمية.

أولاً: الإجراءات المنهجية فى الدراسة: اتبع ڤيبر فى دراسته لنشأة النظام الرأسمالى والتأثيرات التبادلية بين القيم والمعتقدات الدينية والرأسمالية الحديثة، إجراءات منهجية محددة، تحدد مسلكه المنهجى فى دراسته هذه، شأنه فى ذلك شأن سائر العلماء الذين يكونون بصدد دراسة ظاهرة من الظواهر الاجتماعية. وتتحدد هذه الإجراءات المنهجية فيما يلى:

١ - **هدف الدراسة:** حدد ڤيبر فى البداية هدف دراسته هذه فى البحث عن الظروف السيكولوجية التى مكنت من نمو الحضارة الرأسمالية، وتحليل التأثيرات التبادلية بين الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، وبيان الدور الذى تلعبه القوى الدينية فى تشكيل الثقافة الدنيوية فى النظام الرأسمالى. وهذا معناه أن ڤيبر لم يهدف إلى وضع قوانين عامة تُفَسِّرْ من خلالها نشأة النظام الرأسمالى الصناعى، كما لم يتجه نحو دراسة التناقضات بين تطور القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، كما ذهب إلى ذلك كارل ماركس، وإنما كانت القضية التى استحوذت على اهتمامه هى صياغة إطار تحليلى نستطيع من خلاله الوقوف على ماهية العلاقة بين القيم الدينية ونمو النظام الرأسمالى الحديث. ولتحقيق هذا الهدف، حدد ماكس ڤيبر متغيرات الدراسة التى تمثلت فى الأخلاق البروتستانتية كمتغير مستقل، وروح الرأسمالية ونموها كمتغير تابع. كما صاغ فرضًا علميًا لدراسته، كان بمثابة الإطار التنظيمى الذى تتجمع من خلاله المعطيات التى تساعد فى الوصول إلى هدف الدراسة. ويتمثل هذا الفرض فى أن المناطق التى تسودها البروتسانتية، هى أكثر ثراء من تلك التى تنتشر فيها الكاثوليكية، وذلك نتيجة الأخلاق البروتستانتية. ويستعرض ڤيبر هدف دراسته هذه بشىء من التفصيل بقوله

«تمثل هذه الدراسة إسهامًا متواضعًا فى فهم الطريقة التى تصبح بها الأفكار قوى مؤثرة فى التاريخ. ولكى نتجنب أى سوء فهم للمعنى الذى نقصده، فإننا نقرر بادئ ذى بدء، أنه ليست هناك فى هذه الدراسة، محاولة لتقييم أفكار الإصلاح الدينى، من حيث أهميتها الاجتماعية والدينية. ولكننا نحاول مجرد توضيح الدور الذى لعبته القوى الدينية فى صياغة البناء المتطور لثقافتنا الدنيوية الحديثة، متفاعلة مع عوامل تاريخية معقدة ومتباينة. وهكذا فنحن نبحث إلى أى مدى يمكن أن تعزى ملامح مميزة لهذه الثقافة إلى تأثير حركة الإصلاح الدينى. وفى نفس الوقت يجب أن نحرر أنفسنا من أى فكرة تذهب إلى أنه من الممكن أن ينهض الإصلاح كنتيجة تاريخية حتمية لتغيرات اقتصادية معينة. لقد اجتمعت ظروف تاريخية لا حصر لها (وهى لا يمكن إخضاعها لأى قانون أو تفسير اقتصادى، ولا سيما العمليات السياسية البحتة) لكى يكتب البقاء للكنائس القائمة حديثًا. ومن ناحية أخرى فليست لدينا النيّة فى أن نسلم بوجهة نظر ساذجة غير عملية، كأن نقول مثلاً أن روح الرأسمالية قد ظهرت فقط كنتيجة لتأثيرات معينة للإصلاح، أو أن الرأسمالية كنظام اقتصادى هى من خلق حركة الإصلاح. حقيقة أن هناك أشكالاً معينة لتنظيمات رأسمالية، قد عرفت على أنها أقدم بكثير من حركة الإصلاح، وفى هذا تفنيد كاف لهذا الزعم. وعلى العكس من هذا، فنحن نريد فقط أن نتأكد مما إذا كانت القوى الدينية قد لعبت دورًا فى التشكيل الكيفى والكمى لهذه الروح فى العالم، وإلى أى مدى لعبت هذا الدور. وأكثر من هذا، نريد أن نحدد الملامح البارزة فى ثقافتنا الرأسمالية التى يمكن أن تكون قد تأثرت بهذه الأفكار. وفى ضوء دراسة التأثيرات التبادلية بين الأساس المادى وأشكال التنظيم السياسى والاجتماعى والأفكار السائدة فى عصر الإصلاح الدينى، نستطيع أن نخلص إلى ما إذا كانت هناك، وفى أى النقاط، علاقات وتأثيرات تبادلية بين أشكال المعتقدات الدينية والأخلاقيات العملية يمكن تحديدها. وفى نفس الوقت، سوف نوضح بقدر ما نستطيع كيف أثرت هذه العلاقة وهذه الحركات الدينية على تطور الثقافة المادية. وعندما يتحدد هذا بدقة يمكننا بيان إلى أى مدى يمكن أن نعزو التطور التاريخى للثقافة الحديثة إلى هذه القوى الدينية، وإلى أى مدى ننسبه إلى قوى أخرى»[٧].

---

(٧) Max Weber, op. Cit PP: 90 – 92

وقد علق R. Aron على هدف دراسة ڤيبر بقوله «إن ڤيبر لم يكن يعتقد أن الأفكار تحكم العالم، حيث قدم حالة البروتستانتية بوصفها مثالاً حياً ملائماً، يمكنه من فهم الطريقة أو الوسيلة التى من خلالها تؤثر الأفكار على التاريخ. والواقع أن التصورات الدينية والأخلاقية للبروتستانتية قد تأثرت خلال نشأتها بملابسات اجتماعية وسياسية، فكأنها - بذاتها - لم تمارس تأثيرًا مباشرًا على الشئون الاقتصادية. بيد أن للأفكار منطقها الخاص، كما أنها قد تؤدى إلى نتائج ذات تأثير عملى. ومن ثم يمكن القول أن الأفكار الكالفينية التى رسخت فى نفوس الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات معينة، قد أدت إلى ظهور اتجاه معين نحو الحياة، ونمط محدد من السلوك»[8].

٢ - **منظور الدراسة**: انطلقت هذه الدراسة من منظور فكرى محدد يتمثل فى أن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية. ومن الواضح أن فكرة التأثيرات التبادلية، قد نبعت من المدرسة البنائية الوظيفية التى يذهب روادها إلى أن المجتمع يمثل بناءً متكاملًا يشتمل على مجموعة من الأنساق الاجتماعية التى تحوى بداخلها مجموعة من النظم الاجتماعية المترابطة. وأن كل نسق من هذه الأنساق يؤدى وظيفة تتكامل مع وظائف الأنساق الأخرى بغية المحافظة على بقاء واستمرارية البناء. وأن هناك تأثيرات تبادلية بين كل هذه الأنساق، بمعنى أن كل نسق يؤثر ويتأثر ببقية الأنساق الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فقد انطلقت الدراسة أيضًا من منظور مثالى ذهبت من خلاله إلى أن القيم والمعتقدات الدينية (القيم الدينية البروتستانتية) لعبت دورًا فى نشأة ونمو الرأسمالية الحديثة.

هذا فضلًا عن أن هذه الدراسة قد استندت أيضًا إلى اتجاه منهجى تمثل فى الاتجاه التأويلى الذى يتمثل بدوره فى ضرورة تحديد المعنى وفهم ما وراء السلوك من معانٍ، حتى يتسنى لنا فهم السلوك، ذلك أن الاقتصار على دراسة مظاهر السلوك الظاهرة، لا يجعل السلوك قابلًا للفهم أو واضحًا أمامنا. كما أن السلوك الاجتماعى له معنى محدد، ويستند إلى مجموعة من القيم والمعايير التى يتشكل السلوك من خلالها فى إطار

---

(٨) T.B. Bottomore, op. cit, PP: 224 – 225

اجتماعى ثقافى محدد يؤثر فى السلوك ويتأثر به. ويتمثل إنطلاق ڤيبر من هذا الاتجاه المنهجى فى دراسته هذه، فى أنه حاول تفسير السلوك الاقتصادى فى النظام الرأسمالى، ونمو هذا النظام فى ضوء مجموعة من القيم والمعانى الأخلاقية التى أتت بها البروتستانتية بفروعها المختلفة، والتى تجسدت فى تعاليم فرانكلين التى سنلقى عليها الضوء فيما بعد. كما استندت هذه الدراسة أيضًا إلى مجموعة من الاعتبارات المنهجية التى تحدد فيما يلى:

(أ) انطلق ڤيبر فى دراسته هذه من قاعدة منهجية أساسية مؤادها: رفضه للتفسير الأحادى للتطورات التاريخية. أو بعبارة أخرى، يرفض ڤيبر تفسير نشأة ونمو النظام الرأسمالى فى ضوء متغير واحد Mono – Variable، حيث أكد هذه الحقيقة فى نهاية الفصل الخامس، من كتابه «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» بقوله «حاولنا هنا أن نتتبع الحقيقة فقط، ولكن من الضرورى أن نبحث فى أكثر من هذا لبيان كيفية تأثر نمو الزهد البروتستانتى وطبيعته بكل الظروف الاجتماعية، ولا سيما الظروف الاقتصادية. إن الإنسان الحديث بصفة عامة، وحتى بأفضل نية غير قادر على منح الأفكار الدينية أهميتها وقيمتها التى تستحقها بالنسبة للثقافة والشخصية القومية. ولم يكن هدفى بالطبع أن استبدل التفسير المادى المتحيز بتفسير روحانى متحيز، فكلاهما يؤثران بنفس الدرجة فى الحقيقة التاريخية. ولكن إذا لم يؤد أحدهما دوره كمتغير مستقل، ولعب دوره كمتغير تابع فى البحث، فإنه يحقق قدرًا مساويًا من أجل صالح الحقيقة التاريخية»[٩].

كما أشاد تالكوت بارسونز بإلتزام ڤيبر بهذه القاعدة المنهجية فى دراسته بقوله «رفض ڤيبر بوضوح تام أى فكرة، تذهب إلى أنه قدم تفسيرًا دينيًا متميزًا لأحد التطورات العظيمة فى التاريخ. بل على العكس من هذا، كان يصر دائمًا على أن ظروفًا متبادلة التأثير كانت ضرورية لإحداث نمو الرأسمالية الحديثة. كما ذهب أيضًا إلى أن الأخلاق البروتستانتية كانت تمثل شرطًا ضروريًا، ولولاها لاختلف نمو الرأسمالية بطريقة جذرية. وعلى أية حال، لم يتوقف ڤيبر عند هذه النقطة، ولكنه

(٩) Max Weber, op. cit, P: 183

جعلها نقطة البداية فى برنامج أوسع للبحث، بقصد التحقق جزئيًا من صحة تفسير أهمية البروتستانتية فى تشكيل هذه الظاهرة التاريخية بالذات، وتوضيح تحليله وصياغة مادته الإمبيريقية بشكل ملائم»[١٠].

(ب) آمن ماكس فيبر فى دراسته هذه بإمكانية قيام عالم الاجتماع بدراسة جانب واحد سواء كان ماديًا أو روحيًا أو غيرهما، بشرط ألا يغرب عن باله طبيعة وأهمية هذا الجانب النسبية، وأنه لا يمثل كل الحقيقة. وقد أكد Julien Freund هذه الحقيقة بقوله «لكى نصل إلى فهم دقيق لقيمة هذا العمل، علينا أن نضع نصب أعيننا فكرة الجانب الواحد التى طورها ڤيبر عند شرحه لمفهوم النمط المثالى ideal type. فليس هناك إعتراض على أن يبحث عالم الاجتماع الموضوع من وجهة نظر ذات جانب واحد سواء أكان ماديًا أو روحيًا أو أى جانب آخر. ففى بعض الأحيان لا يكون هذا المنهج مفيدًا فحسب، بل يكون ضروريًا أيضًا، كما أنه يكون صادقًا وصحيحًا من الناحية العلمية شريطة أن يكون عالم الاجتماع مدركًا للطبيعة النسبية لهذا الجانب، ومدركًا أيضًا لصدقه المنهجى فى مجال البحث، وأن تناوله للحقيقة بهذه الكيفية، لا يمثل وصفًا كاملاً للمجرى الحقيقى للأحداث»[١١].

(جـ) انطلقت هذه الدراسة من فكرة هامة مؤداها أنه فى الوقت الذى تذهب فيه هذه الدراسة إلى أهمية القيم والمعتقدات الدينية فى تحديد السلوك الاقتصادى، ونشأة النظام الرأسمالى وتطوره، فإنها لا تغفل الأهمية الأساسية للمتغير الاقتصادى، ذلك أن هدف هذه الدراسة ليس هو التقليل من أهمية العامل الاقتصادى، والمبالغة فى أهمية المتغيرات الروحية والظروف السيكولوجية، بل هدفها إيضاح دور القيم فى نشأة النظام الرأسمالى، باعتبار أن القيم تمثل متغيرًا له إسهاماته فى تشكيل البناء، كما أنها تكون عائقًا أمام النشاطات الاقتصادية. وفى هذا الصدد يقول ڤيبر «يجب أن تعترف كل محاولة للتفسير من هذا القبيل بالأهمية الأساسية للعامل الاقتصادى، وفوق كل

---

(١٠) Harry Elmer Barnes, op. cit, P: 251

(١١) Julien Freund, The socilogy of maxweber, translated from the french By: Mary ilford, First published, pemguin university Book, London, 1968, pp: 208-209.

شئ يجب أن تضع فى اعتبارها الظروف الاقتصادية، ولكن فى نفس الوقت لاينبغى أن تطرح العلاقة العكسية من إعتبارها. فبالرغم من أن تطور الرشد الاقتصادى Economic Rationalism يعتمد جزئيًا على الأسلوب الفنى والقانون الرشيد ، إلا أنه فى نفس الوقت يتحدد من خلال قدرة ميل البشر إلى إنتهاج أنواع معينة من السلوك العملى الرشيد. إن هذه الأنماط عندما تعوقها عقبات روحية، فإن نمو السلوك الاقتصادى الرشيد يقابل بمقاومة داخلية حادة. لقد كانت القوى السحرية والدينية والأفكار الأخلاقية عن الواجب المبنية على هذا القوى الروحية فى الماضى، تمثل أهم التأثيرات التى تعمل على تشكيل السلوك، وسوف نهتم بهذه القوى فى دراستنا هذه»[١٢].

(د) آمن ڤيبر بضرورة صياغة أنماط مثالية ideal types فى علم الاجتماع، لا على أنها غاية العلم الاجتماعى، بل كأدوات لتحليل المشكلات التاريخية. وهذه الأنماط ليست قوالب أو أشكالاً ثابتة، ولكنها عبارة عن مفاهيم تتشكل من خلال التأليف بين مجموعة كبيرة من الظواهر، يستخدمها الباحثون والعلماء كإطار تصورى تحليلى يساعد فى إجراء الدراسات الإمبيريقية وصياغة النظرية. ومن هذا المنطلق كون ڤيبر فى هذه الدراسة نمطًا مثاليًا إستند إليه فى التحليل يتمثل فى أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم الدينية والظواهر الاقتصادية. ولقد أشاد Julin Freund باهتمام ڤيبر بفكرة التأثيرات التبادلية بين القيم الدينية والسلوك الاقتصادى التى تضمنها النمط المثالى فى دراسته هذه بقوله «إن أى فكرة قاطعة ثابتة تخضع الدين أو السياسة للاقتصاد أو العكس، لا مكان لها فى أى نظام عملى، فعلم الاجتماع الدينى لا يستطيع أن يقصر نفسه على تفسير ضيق للظاهرة الدينية فى حد ذاتها. بل أن هدفه هو أن يكتشف كيف يوجه السلوك الدينى أو يؤثر جزئيًا على النشاطات الانسانية الأخرى، وكيف يتأثر بها. وينطبق نفس الشئ على علم الاجتماع الاقتصادى والقانونى والسياسى... إلخ، ذلك أن السلوك الأخلاقى فى الحياة الحقيقية لا يكون نشاطًا مغلقًا يسير إلى جانب السلوك السياسى والاقتصادى. بل على العكس من ذلك تمامًا، فإن نفس السلوك

---

(١٢) Max Weber, op. cit, pp: 26–27.

يعكس علاقات وردود أفعال متبادلة أو صراعات مع كل أنواع النشاط. وتحليل العلاقات بين التطهرية* puritanism والرأسمالية، هو حقيقة بمثابة توضيح دقيق لهذه الحقيقة الجوهرية، لأنه يبين كيف أن اتجاهًا ذا أصول دينية يحدد شكل السلوك الأخلاقى الذى يمارس بدوره تأثيرًا فى مجال الشئون العلمانية secular ويتأثر بها»(١٣).

كما أشاد الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى بأهمية الأنماط المثالية كأطر تفسيرية وأدوات تحليلية فى العلوم الاجتماعية ، موضحًا أن إستخدام الأنماط المثالية، قد أصبح من المعالم المنهجية فى العلوم الاجتماعية، حيث تستخدم على نحو متميز عن استخدامها فى العلوم الطبيعية. وأن الأنماط المثالية لا يمكن أن تحقق الهدف المرجو منها إلا إذا فهمت على أنها أنساق نظرية تفسيرية، عن طريق تحديد قائمة من السمات، (العناصر) التى ينبغى أن تدور حولها النظرية، وصياغة مجموعة من الفروض عن هذه السمات والتفسير الامبيريقى مما يحدد للنظرية مجالاً للتطبيق خاصًا بها، وأن نضع نصب أعيننا كهدف بعيد إدماج هذا النسق النظرى باعتباره «حالة فردية خاصة» ضمن إطار نظرية أشمل وأعم(١٤).

٣ - طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة: استخدم ڤيبر فى دراسته هذه مجموعة من الطرق وأدوات البحث التى تتسق وطبيعة أهداف الدراسة. وتتمثل هذه الطرق والأدوات البحثية فيما يلى:

(أ) الطريقة الاحصائية: استخدم ڤيبر الطريقة الاحصائية، حيث ان دراسته

---

(١٣) Julien Freund, op. cit, p: 209

* التطهرية حركة إصلاحية بروتستانتية ظهرت فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى داخل كنيسة إنجلترا، ووجهت نشاطها نحو تبسيط طقوس العبادة، والتمسك الصارم بأهداب الفضيلة. وقد بدأ التطهريون (بيوريتان) puritans بفكرة إصلاح الكنيسة من الداخل ومع مرور الوقت، وجد الكثير منهم، أنه من المستحيل البقاء داخل الكنيسة، فاضطروا إلى تكوين كنائس مستقله لهم. وفى عام ١٦٢٠ استقرت مجموعة من التطهرين آتية من إنجلترا بعد فترة بقاء قصيرة فى هولنده وفى بلايموث بولاية ماسوشيتس الأمريكية، وجاءت مجموعة أخرى من إنجلترا فى عام ١٦٤٠.

(١٤) محمد الجوهرى وآخرون، مناهج البحث العلمى - الجزء الثانى، طرق البحث الاجتماعى، الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠، ص: ٦٦.

كانت تستهدف عقد المقارنات بين عدد الرأسماليين فى مختلف المذاهب الدينية، ولا سيما بين البروتستانت والكاثوليك. والوقوف على إحصاءات الوظائف والبيانات الاحصائية التى توضح عادة قادة الأعمال وأصحاب رءوس الأموال والدرجات العالية فى العمل، وعدد العاملين فى الشركات التجارية التى تتطلب عاملين مدربين تدريبًا فنيًا وتجاريًا عاليًا. كما توضح توزيع السكان حسب الوظائف التى يشغلونها والحالة التعليمية بقصد المقارنة بين البروتستانت والكاثوليك من حيث هذه المتغيرات سالفة الذكر.

(ب) **الطريقة المقارنة**: يتمثل استخدام ڤيبر لهذه الطريقة فى عقد المقارنات بين البروتستانت والكاثوليك فى جوانب عديدة مثل التعليم، حيث خلص إلى أن هناك اختلافًا فى بادن والمجر وباڤاريا من حيث التعليم العالى، فالنسبة المئوية للكاثوليك بين طلبة وخريجى معاهد التعليم العام قليلة بالنسبة إلى نسبتهم فى التعداد العام للسكان. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فنسبتهم ضئيلة إذا ما قورنت بنسبة البروتستانت فى هذا المضمار. كما قارن ڤيبر بين البروتستانت والكاثوليك من حيث المهن، وخلص إلى أن الوظائف العليا والمهن التى تتطلب تدريبًا فنيًا عاليًا، وقيادة الأعمال يشغلها بروتستانت فى الوقت الذى يميل فيه الكاثوليك إلى الإشتغال بالحرف. كما قارن أيضًا بين البروتستانت والكاثوليك من حيث النفوذ السياسى والميل إلى التنمية الاقتصادية، حيث خلص إلى أن البروتستانت يهتمون بكل المناشط التى تكفل لهم نفوذًا سياسيًا، كما يميلون إلى التنمية الرشيده، وهذا مالا نجده عند الكاثوليك كما قارن أيضًا بين البروتستانت والكاثوليك من حيث الملكية والثروة المادية. كما تمثلت المقارنة أيضًا عنده فى مقارنته للقيم التى حددت سلوك الرأسمالى، والتى أطلق عليها ڤيبر روح الرأسمالية بالقيم التى أتت بها المذاهب البروتستانتية، والتى تأكد ڤيبر من مطابقتها للقيم الرأسمالية.

وقد أشاد بارسونز باستخدام فيبر للطريقة المقارنة فى دراسته هذه بقوله «كان الطريق الذى سلكه ڤيبر سعيًا إلى هذه الآهداف ذا أهمية عظمى فى ألمانيا، حيث كان تأثير المدارس التاريخية سائدًا. وهذا معناه أن البحث فى تفاصيل تاريخية سابقة عديدة

فى الثقافة الغربية، كان هو السبيل الطبيعى والمعتاد للتأكد من صدق شئ ما. لقد كان ڤيبر مؤرخًا اقتصاديًا واجتماعيًا، لا شك فى كفاءته العالية فى المجالات المرتبطة بدراسته، وكان بإمكانه ببساطة أن يكرس بقية حياته كباحث يستكمل دراسة تاريخية كبيره، ولكنه بدلاً من هذا إتجه إلى مصادر مختلفة بطريقة جذرية بغية إعداد برنامج واسع النطاق للدراسات المقارنة حول العلاقة بين الأخلاق الدينية والتنظيم الاقتصادى والاجتماعى فى كل ديانات العالم الكبيرة. ولقد كان هذا الاختيار معبرًا عن بصيرة منهجية، حيث لم تكن مشكلته هى توضيح حقائق معينة من خلال التتبع التاريخى، ولكن بالأحرى عزل محدد للعناصر الهامة المتغيرة، وتفسير أهميتها العلمية، وذلك من خلال دراسة تأثيرها تحت ظروف متغيرة. والطريقة المقارنة كما استخدمها ڤيبر هى المرادف فى مناهج البحث للتجريب فى معمل العلوم، فإنه عن طريق دراسة حالات متشابهة فى بعض النواحى ومختلفة فى غيرها يمكن الوصول إلى حكم عن التأثير السببى لأى عامل. ولقد نتج عن نقده للمنطق الذى تعتمد عليه المدرسة التاريخية للاقتصاد، أن خلص إلى أن مشكلته لا يمكن حلها عن طريق دراسة لعملية تاريخية مفرده. كما أدرك ڤيبر أن نفس هذا النقد الجوهرى يمكن أن ينطبق على التحليل الماركسى للتاريخ، وأنه من الضرورى أن نركز الاهتمام على عدد من المتغيرات حتى نحصل على نتائج حاسمة»[١٥].

(جـ) **الطريقة التاريخية**: يتمثل استخدام ڤيبر للطريقة التاريخية فى استخدامه للمعطيات التاريخية عن الرأسمالية القديمة، والتى توصل من خلالها إلى أن الرأسمالية التقليدية كانت عبارة عن أعمال فردية ضخمة إستندت إلى الثروات الضخمة التى كان يمتلكها هؤلاء الأفراد، ولم تكن رأسمالية رشيدة، حيث إنها كانت تقوم على المضاربة والقرصنة وتحقيق الربح المالى بأى شكل من الأشكال. ولكن بظهور حركة الاصلاح الدينى فى العصر الحديث والتى تمثلت فى الأخلاق البروتستانتية ظهرت الرأسمالية الحديثة كنظام اقتصادى رشيد. ولقد خلص ڤيبر إلى هذه النتيجة من خلال دراسته للتاريخ الاقتصادى العام للعديد من البلدان التى سادت فيها البروتستانتية

---

(١٥) Harry Elmer Barnes, op. cit, pp: 251–252.

ومنها على سبيل المثال ألمانيا وإنجلترا وفرنسا وهولندا والنمسا والمجر وأمريكا، ومقارنة تاريخ هذه البلدان بتاريخ الفئات التى كانت تنتمى إلى المذهب الكاثوليكى. وقد أشاد بارسونز باستخدام ڤيبر للطريقة التاريخية فى دراسته هذه، بقوله «رغم أن هذه الدراسة كانت تمثل مقالة فى البحث التاريخى ، فإن أهميتها لا تقع كلية فى مساهمتها فى فهمنا للقوى التى تعلل نمو الرأسمالية الحديثة، بل تتمثل أهميتها أيضًا فى أنها أبرزت لنا حسب مفهوم ڤيبر أهم العناصر المميزة فى البناء الاجتماعى الحديث، والتى لها أهمية فائقة بالنسبة للمجتمع ككل»[١٦].

(د) **الطريقة الوصفية**: استخدم ڤيبر الطريقة الوصفية أيضًا، ويتمثل استخدامه لهذه الطريقة فى أنه قام بوصف روح الرأسمالية التى يتحدد من خلالها سلوك الرأسمالى الرشيد فى الرأسمالية الحديثة، والتى تتمثل فى تعاليم فرانكلين. كما وصف لنا ماهية القيم الاخلاقية التى جاءت بها البروتستانتية كمذهب من مذاهب الديانة المسيحية، والتى ذهب إلى أنها كانت المتغير المستقل فى نمو روح الرأسمالية ونشأة النظام الرأسمالى الرشيد. كما يتمثل استخدامه للطريقة الوصفية أيضًا فى أنه وصف لنا الاسباب والعلل الكامنة وراء السلوك الاقتصادى الرشيد فى النظام الرأسمالى الحديث، كما وصف توزيع البروتستانت والكاثوليك حسب متغيرات عديدة منها الدخل والتعليم والمهنة والنفوذ السياسى والمعتقدات، وخلص إلى أن الطبقات العليا فى البلدان الرأسمالية ينتمى أفرادها إلى البروتستانتية، وأن هناك علاقة بين الانتماء الدينى والتقسيم الطبقى.

(هـ) **الملاحظة**: استخدم ڤيبر أيضًا الملاحظة كأداة لجمع البيانات، ويتمثل استخدامه لهذه الأداة فى اعتماده على ملاحظاته العديدة للمواقف الاجتماعية والأنماط السلوكية الرشيدة للرأسماليين الذين ينتمون إلى البروتستانتية، والذين عاصرهم فى حياته، وملاحظته للفروق الطبقية بين الأفراد البروتستانت والكاثوليك.

ثانيا: نتائج الدراسة: خلص ڤيبر من خلال دراسته هذه إلى العديد من النتائج

(١٦) ibid, pp: 249-250.

الهامة التى تلقى الضوء على العلاقة بين الانتماء الدينى والتقسيم الطبقى، التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية، والعلاقة بين الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. وسوف نستعرض هذه النتائج بإيجاز فيما يلى:

١ - العلاقة بين الانتماء الدينى والتقسيم الطبقى: أشار ڤيبر إلى أن هذه العلاقة تبدو واضحة من خلال مقارنة الوضع الطبقى للبروتستانت بالوضع الطبقى للكاثوليك، كما أنها تأكدت من خلال التحليل التاريخى لبعض الدول البروتستانتية. وانتهى إلى أن عددًا ملحوظًا من المناطق التى شهدت نموًا رأسماليًا فى بداية القرن السادس عشر، كانت مناطق تسودها البروتستانتية، وأن أغلب رجال الأعمال وأصحاب رءوس الأموال، وأصحاب المهن والشركات الفنية والتجارية التى تتطلب مهارة فنية وتجارية عالية فى أوروبا هم عادة من البروتستانت، كما أن البروتستانت قد أبدوا ميلاً خاصًا لتنمية اقتصادية رشيدة، وهذا ما لا نجده عند الكاثوليك. وهذا يُعزى إلى أن روح العقيدة البروتستانتية فى تلك الدول هى القوة التى أنتجت نمطًا جديدًا للشخصية، وبثت روحًا جديدة فى مواقف كل من العمال وأصحاب العمل، وأدت فى النهاية إلى نمو الرأسمالية الصناعية الحديثة، حيث أنها - أى روح العقيدة البروتستانتية - تحث على التحرر الدينى الذى يعقبه تحرر اقتصادى يدعو إلى التخلص من الأساليب الاقتصادية التقليدية، كما يدعو إلى الحرية فى علاقات الانتاج، تلك الحرية التى يرتكز عليها النظام الرأسمالى الذى يمثل وليدها الطبيعى. وقد استند ڤيبر فى ذلك إلى تحليل دقيق لتعاليم لوثر Luther الذى دعى إلى أن يكون رجل الدين هو كل فرد، وألا يعتمد الفرد كلية على المتخصصين فى فهم الدين، ولكن عليه أن يقرأ الكتاب المقدس بنفسه، ويستلهم الإرشاد مباشرة، وتعاليم كالڤن Calvin الذى دعى إلى الكفاح الدائم من أجل الكمال، ذلك الكمال الذى وصفه كالڤن فى الفقرة التالية:

«فلينطلق كل منا ويتقدم حسب طاقته الصغيرة، ولنواصل الرحلة التى بدأناها، ولن يسعد الانسان إلا بتحقيقه لتقدم ما كل يوم مهما كان ضئيلاً، لذا دعنا لا نتوقف عن المحاولة فربما نتقدم بلا توقف فى طريقنا إلى الله،

ودعنا لا نيأس بسبب صغر حجم نجاحنا، فمهما كان نجاحنا لا يتفق مع آمالنا، فإن عملنا لا يضيع هباء طالما أننا نتقدم اليوم عن اليوم السابق، ونضع غايتنا دائمًا صوب أبصارنا، ونتقدم إلى الهدف دون الانغماس فى تملق الذات أو الانسياق وراء نزعاتنا الشريرة. ولكن يجب علينا دائمًا أن نبذل الجهد لزيادة درجة التقدم، وبذلك نكون قد وصلنا إلى كمال الخير الذى نسعى إليه، ونتتبعه بالفعل طالما نحن على قيد الحياة»(١٧).

وهكذا تختلف البروتستانتية عن الكاثوليكية التى تمثل دعوة محافظة منعزلة عن العالم، يدعو دعاتها إلى اللامبالاة للماديات والإعتكاف والبعد عن الاهتمامات الدنيوية ونعم الحياة. كما تتضح هذه الاختلافات فى مواقف البروتستانتية والكاثوليكية تجاه الحياة الاقتصادية من خلال ما قاله كاتب حديث يصف لنا هذه الفروق بقوله «الكاثوليكى أهدأ، فالدافع إلى الإكتساب عنده أقل، ولذلك يفضل حياة فيها أكبر قدر من الأمان حتى بدخل صغير على حياة المخاطرة والإثارة، حتى ولو كانت ستحقق له المجد والثروات. فالحكمة تقول: أما أن تأكل جيدًا أو تنام جيدًا، وفى هذه الحالة فإن البروتستانتى يفضل أن يأكل جيدًا، أما الكاثوليكى فيفضل أن ينام بلا إزعاج»(١٨).

٢ - خلص ڤيبر من خلال دراسته إلى أن الرأسمالية الغربية تمثل ظاهرة فريدة، حيث أنها تستند إلى التنظيم والرشد، وأن روح الرأسمالية تشكلت من خلال العقيدة البروتستانتية، تلك الروح التى ارتكز عليها النظام الرأسمالى الحديث: ويوضح ذلك مشيرًا إلى أن الاقتصاد الرأسمالى والعمليات الرأسمالية قد وجدت فى أنحاء كثيرة من المجتمعات غير الغربية من العالم قديمًا، فقد وجدت فى اليونان والصين والهند وبابل ومصر وفى العصور الوسطى والعصور القديمة حول البحر المتوسط، ولكن هذه النشاطات الرأسمالية التى وجدت فى كل مكان من أنحاء العالم، كانت ذات طبيعة غير رشيدة، حيث استندت إلى التخمين المحض والمضاربة والمغامرة

(١٧) David. c. Mcclelland, op. cit, p: 49.

(١٨) Max Weber, op. cit, pp: 40–41.

والكسب بالقوة والاستغلال والشره غير المحدود إلى الكسب بأى صورة من الصور، وهذا أمر يتنافى مع روح الرأسمالية الحديثة.[١٩]

أما الرأسمالية الغربية أى الرأسمالية فى العصر الحديث، فتمثل نوعًا مغايرًا تمامًا للرأسمالية التقليدية، فهى – أى الرأسمالية الغربية الحديثة – لم تظهر فى أى مكان، ولذلك فهى ظاهرة فريدة، حيث تستند مشروعاتها الاقتصادية إلى التنظيم الاقتصادى الرشيد الذى يعتمد أساسًا على المبادئ العلمية، ولا سيما مبادئ العلوم الطبيعية القائمة على الرياضيات والتجارب العلمية والانتفاع بالمعرفة العلمية بصورة تكفل الانتاج للجماهير. كما ترتكز على نظام قانونى وإدارى مميز. هذا بالإضافة إلى اعتمادها على الكفاءة الفنية والفضيلة والمنافسة الحرة والموازنة المستمرة بين التكلفة والعائد. والسعى إلى الربح المتجدد الذى يناله الرأسمالى من خلال العمل المستمر الكفء الذى لا ينتهز الفرص لتكوين أرباح يكون مصيرها الفناء. وبعبارة أخرى فإن الرأسمالية الحديثة تستند إلى العمل الحر الرشيد الذى يتحدد من خلال فضائل وقيم محددة، تتمثل فى الاقتصاد فى الانفاق وضبط النفس والابتكار والتجديد، وهذه كلها خصائص نموذجية للرأسمالية الغربية الحديثة التى تختلف فى طبيعتها عن الرأسمالية التقليدية[٢٠].

وتساءل ماكس ڤيبر عن القوى التى خلقت هذا النموذج الرأسمالى الرشيد فى المجتمعات الغربية، واستحوذت هذه القضية على إهتمامه، وخلص فى النهاية إلى أن الرأسمالية الحديثة بخصائصها الفريدة قد نشأت من خلال العقيدة البروتستانتية وأخلاقياتها الاقتصادية، تلك العقيدة التى تطابق روحها روح الرأسمالية التى ظهرت قبل الرأسمالية ذاتها. ولقد أوضح لنا ڤيبر أن تعبير روح الرأسمالية يعنى «الاتجاه إلى الربح بطريقة رشيدة ومنظمة، وبالطريقة التى أوضحها بنيامين فرانكلين»[٢١].

كما خلص ڤيبر إلى أن روح الرأسمالية تتمثل فى مجموعة من الفضائل والقيم

---

(١٩) Max Weber, op. cit, pp: 19–20.

(٢٠) Max Weber, op. cit, pp: 24–25.

(٢١) Max Weber, op. cit, p: 64.

والأخلاقيات الاقتصادية التى عبر عنها بنيامين فرانكلين فى تعاليمه أصدق تعبير، والتى تتمثل فى الفضائل التالية:

(ا) **الوقت هو المال:** تذكر أن الوقت كالمال، إن من يستطيع أن يكسب عشر شلنات فى اليوم عن طريق عمله، ويخرج أو يجلس كسولاً نصف اليوم، فبالرغم من أنه يصرف ستة بنسات خلال فراغه أو كسله، فينبغى ألا يعد هذا كله مصاريفه، لأنه قد صرف بالفعل أو بالأحرى بدد خمسة شلنات بالإضافة إلى هذا العدد[٢٢].

(ب) **الإقراض كالمال:** تذكر أن الإقراض كالمال، فإذا ترك رجل ماله معى بعد استحقاقه، فهو يعطينى الفائدة، أو القدر الذى أستطيع أن أستفيده منه خلال هذا الوقت، ويرتفع هذا إلى مبلغ كبير عندما يكون لدى الانسان قرض طيب وكبير يمكن الاستفادة منه[٢٣].

(جـ) **المال بطبيعته يولد المال:** تذكر أن للمال طبيعة خصبة ولودة، فيمكن للمال أن ينتج المال، وحصيلته يمكن أن تنتج أكثر وهكذا. فمثلاً تدور خمسة شلنات فإذا هى ستة، وتدور ثانية فإذا هى سبعة شلنات، ثم تدور ثالثًا وهكذا، حتى تصبح مائة جنيه. وكلما كان هناك الكثير منه، كلما أنتج الكثير عند كل دوران، بحيث ترتفع الأرباح بسرعة. إن من يذبح أحد مواشى التربية التى يملكها، يحطم كل نسلها حتى الجيل الألف، وأن من يقتل كروانًا واحدًا يحطم كل ما كان يمكن أن ينتجه حتى عشرات الجنيهات[٢٤].

(د) **سداد الأموال المستحقة فى مواعيدها:** تذكر هذا القول، إن من يتحكم فى إيفاء الدين جيدًا يتحكم فى كيس نقود الآخرين. إن من هو معروف بأنه يفى دينه بمواظبة وبدقة فى الوقت الذى يعد به، يمكنه فى أى وقت أن يحصل على كل المال الذى يمكن لأصدقائه أن يستغنوا عنه. ولهذا فائدة كبيرة فى بعض الأحيان، فبعد الاجتهاد

---

(٢٢) Ibid, p: 48.
(٢٣) Ibid, pp: 48–49.
(٢٤) Ibid, p: 49.

والاقتصاد فى الإنفاق، لاشئ يساهم أكثر فى نجاح شاب فى حياته العملية اكثر من الدقة والعدل فى كل معاملاته، لذا لا تُبقى المال المقترض ساعة واحدة بعد الوقت الذى وعدت به مخافة أن تغلق خيبة الأمل كيس نقود أصدقائك للأبد[٢٥].

(هـ) الموازنة الدقيقة بين الدخل والمنصرف، والأمانة: إحذر أن تعتقد أن كل ما فى حوذتك ملك لك وتعيش طبقًا لهذا. فهذا خطأ يقع فيه كثير من الناس الذين عليهم ديون. ولتتجنب هذا، احتفظ بحساب دقيق لوقت ما، لكل من مصاريفك ودخلك. وإذا تجشمت عناء ذكر التفاصيل الدقيقة فى البداية، فسيكون لهذا التأثير الطيب، وسوف تكتشف كيف أن مصاريف صغيرة وتافهة جدًا تتجمع فى مبالغ كبيرة. وسوف يتبين لك ما كان يمكن أن يكون مدخرًا، ويمكن أن يدخر للمستقبل بدون أن تسبب أى ضيق كثير، إنه مقابل ستة جنيهات فى العام يمكنك استخدام مائة جنيه، بشرط أن تكون رجلاً معروفًا بالفطنة والأمانة[٢٦].

(و) الابتعاد عن كل ما يسئ إلى الانسان من تصرفات تفقده ثقة الناس: إن صغر التصرفات التى تؤثر على قرض شخص ما يجب أن توضع فى الاعتبار، فصوت شاكوشك فى الخامسة صباحًا أو الثامنة مساء، عندما يسمعه دائنك يجعله يسكت عنك ستة أشهر أكثر. ولكن إذا رآك عند طاولة البلياردو، وإذا سمع صوتك فى حانة فى الوقت الذى ينبغى لك أن تكون فى عملك، فإنه يرسل إليك طالبًا ماله فى الصباح التالى، يطلبه قبل أن يستطيع تسلمه جملة، إن ذلك يوضح إنك تذكر جيدًا ما تدين به، ويجعلك تبدو رجلاً حريصًا وأمينا، ويزيد ثقة الناس فيك[٢٧].

(ز) تبديد الوقت ضار، والادخار ضرورة: إن من يبدد ما يساوى أربعة بنسات من وقته كسلاً كل يوم، يومًا بعد يوم يبدد فرصة استخدام مائة جنيه كل يوم. وإن من يبدد ما قيمته خمسة شلنات من وقته بلا مبرر يفقد خمسة شلنات، وربما يلقى خمسة شلنات فى البحر، إن من يفقد خمسة شلنات، لا يفقد هذا المبلغ فقط، بل يفقد كل

---

(٢٥) Ibid, p: 49.

(٢٦) Ibid, p: 50.

(٢٧) Ibid, pp: 49–50.

ما كان يمكن أن يعود عليه باستخدامها، والذى يصبح مبلغًا ضخمًا من المال عندما يصبح الشاب عجوزًا[٢٨].

وباختصار يمكننا القول أن الكفاءة فى العمل والمثابرة والاقتصاد فى الإنفاق والدقة والأمانة، والادخار والاهتمام بالوقت والمحافظة على السمعة وكسب الثقة، كانت وما زالت قيمًا ضرورية فى البدايات الأولى لظهور الرأسمالية. كما أن الفضيلة والكفاءة هما الألف والياء فى أخلاقيات فرانكلين، كما عبرت عن ذلك القيم والفضائل آنفة الذكر، والتى ظهرت فى كل أعمال فرانكلين بلا استثناء. هذا فضلًا عن أن مفتاح فهم التطور الاقتصادى ونشأة النظام الرأسمالى الرشيد فى العصر الحديث، عند ماكس ڤيبر هو القيم والأخلاق الدينية البروتستانتية تلك القيم التى شكلت روح الرأسمالية. ولكن يحق لنا بعد أن إستعرضنا القيم والفضائل الأخلاقية التى تمثلت فيها روح الرأسمالية، أن نطرح سؤالًا على بساط البحث مؤداه: ما هى طبيعة البروتستانتية التى تشكلت من خلالها روح الرأسمالية، كما ذهب إلى ذلك ماكس ڤيبر؟ وهذا السؤال على جانب كبير من الأهمية، لأننا إذا أدركنا ما هية العقيدة البروتستانتية نستطيع أن ندرك من خلال مقارنتها بروح الرأسمالية، إلى أى مدى ساهمت الديانة البروتستانتية فى تشكيل روح الرأسمالية التى حددها ڤيبر آنفًا، والتى أدركنا طبيعتها من خلال ما سلف ذكره. وسوف نستعرض فيما يلى ما هية العقيدة البروتستانتية كمحاولة للاجابة على هذا السؤال، والكشف عن العلاقة بين روح الرأسمالية والأخلاق الدينية البروتستانتية.

ماهية العقيدة البروتستانتية: تاريخيًا كانت هناك أربعة أشكال رئيسية للبروتستانتية هى: الكلفينية calvinism وهى الشكل الذى اتخذ من أوروبا الغربية منطقة لنفوذه خاصة فى القرن السابع عشر، والتقوية pietism وهى حركة دينية نشأت فى ألمانيا فى القرن السابع عشر، وأكدت على ضرورة دراسة الكتاب المقدس والخبرة الدينية الشخصية أكثر من النواحى الشكلية، وتتميز بعمق الشعور الدينى. والميثودية Methodism وهى حركة دينية إصلاحية نمت لأول مرة فى منتصف القرن الثامن عشر،

(٢٨) Ibid, p: 50.

وقادها فى اكسفورد عام ١٧٢٩ تشارلز وجون وزلى. ولم يكن هدف هذه الحركة تكوين كنيسة جديدة، ولكنها هدفت فقط إلى إيقاظ جديد للروح الزاهدة داخل الكنيسة القديمة، ثم إنفصلت خلال تطورها خاصة عند امتدادها إلى أمريكا عن الكنيسة الإنجيلية وقد سميت هذه الحركة بهذا الاسم بسبب إنتظام أتباعها فى أداء الواجبات الدينية. وأخيرًا المذاهب التى خرجت من الحركة المعمدانية Baptist، ولم تكن هذه الحركات منفصلة تمامًا عن الحركات الأخرى. مثال ذلك أنه بالرغم من حدوث أول انفصال لحركة التقوية عن الحركة الكلفينية فى إنجلترا وهولندا، إلا أنها – أى التقوية – ظلت مرتبطة بخيوط بالمعتقدات التقليدية الأرثوذكسية(٢٩).

وسنحاول فيما يلى إلقاء الضوء على هذه المذاهب الفرعية للبروتستانتية، موضحين أهم القيم الأخلاقية التى يتضمنها كل فرع، وعلاقة هذه القيم والأخلاق البروتستانتية بروح الرأسمالية.

(ا) الكلفينية Calvinsm: كانت الكلفينية هى العقيدة التى دارت حولها صراعات ثقافية وسياسية عظيمة فى القرنين السادس عشر والسابع عشر فى أكثر الدول تقدماً مثل هولندا وانجلترا وفرنسا. وقد ارتكزت هذه العقيدة على مجموعة من المبادئ الأساسية.

أولها: مبدأ القضاء والقدر Predestination، وهو مبدأ مميز لها. وكان ينظر إليه كخطر سياسى أساسى فى الكلفينية، ولذا هوجم من قِبَلْ أصحاب السلطة، كما دفع هذا المبدأ المجمعات الكنسية الكبيرة فى القرن السابع عشر خاصة مجمعات دوردرخت Dordrecht، و ويستمنستر Westminster بالإضافة إلى مجمعات صغيرة أخرى، إلى اعتباره قانونًا كنسياً له سلطته، ومبدأ أساسياً لعملهم. كما سبب هذا المبدأ فى القرن الثامن عشر والتاسع عشر إنقساماً فى الكنيسة. وكان أيضاً بمثابة صيحة لانتفاضات جديدة وعظيمة. ولم يشتق هذا المبدأ عند كالفن من التجربة الدينية، ولكن من الضرورة المنطقية لفكره وإهتمامه فقط بالله الذى لا يوجد من أجل البشر، ولكن

---

(٢٩) Ibid, p: 95.

البشر وجدوا من أجله، والذى هو حر لا يخضع لأى قانون، وهذا الذى يحدد مصير كل فرد، وقراراته تتشكل بمشيئته. ولذا فوضع معايير دنيوية، تتعارض مع إرادة الله المطلقة، تعد عملاً لا معنى له وإهانة لجلاله.(٣٠)

وكان هذا المبدأ يمثل مبدأ معاكساً ومغايراً تماماً لمبدأ الكنيسة اللوثرية التى ترى أن الرحمة يمكن أن تبطل أو تفقد، ثم تكسب مرة أخرى عن طريق الخضوع النادم والإيمان المخلص بالله وبالقربان المقدس. ولا شك أن النظرية اللوثرية هذه خاطئة، لأنه ما دامت إرادة الله الذى حدد مصير كل فرد، ونظم أدق تفاصيل الكون منذ الأزل، لا يمكن أن تتغير فمستحيل لهؤلاء الذين شاء الله لهم أن يفقدوا رحمته أن يصلوا إليها من خلال الكنيسة أو القربان المقدس الذى لا يمثل طريقاً إلى الرحمة، ولكنه عامل خارجى يساعد على الإيمان، ولذا يجب على هؤلاء جميعاً أن يطيعوا الله ويجبروا على إطاعة أوامره، وأن يتخلصوا من القوى السحرية والخرافات التى كانت تتخذ عند دفن الموتى بقصد الوصول إلى الخلاص، وهذه الوسائل بلا شك لا تستطيع أن تحقق رحمة لأناس قرر الله أن يمنعها عنهم، ولكنها تمثل خرافات وثنية، ولهذا كله ترى الكالفينية أنه على الانسان أن يثق فى الله وحده، وأن يتم الاتصال بينه وبين الله فى عزلة روحية عميقة دون اللجوء إلى وسيط أو أية وسيلة خرافية.(٣١)

ثانيها: مبدأ العمل من أجل الجميع وللمصلحة العامة، والذى يعنى عند الكلفينية أن العالم قد وجد من أجل خدمة الله، ومن أجل هذا الغرض وحده، وأن على المسيحى المختار فى هذا العالم أن يحقق مجد الله عن طريق تنفيذ وصاياه بأفضل ما يستطيع، فالله يطلب من المسيحى إنجازاً اجتماعياً، وأن ينظم الحياة الاجتماعية، ويدرك أن نشاطه الاجتماعى من أجل الله. ولا شك أن هذا المبدأ يخدم الحياة الدنيوية للمجتمع، كما يبرز لنا ضرورة العمل لخدمة التنظيم الرشيد فى بيئتنا الاجتماعية، وأن العمل لا يمارس لخدمة المصلحة الشخصية بل بقصد المصلحة العامة. وفى هذا تعزيز لمجد الله وتحقيق لارادته. وبذلك تكون الكلفينية قد حددت للفرد مسئولية كاملة فى المسائل

---

(٣٠) Ibid, pp: 98-99

(٣١) Ibid, P: 105

الدينية، وجنبته الصراع الذى لا يوجد فى الكلفينية. كما أشادت الكلفينية أيضاً بضرورة الثقة فى الله؛ ورفضت أى إفتراض يذهب أصحابه إلى أن الانسان يستطيع أن يعرف من خلال سلوك الآخرين، عما إذا كانوا مختارين أم ملعونين، فهذه محاولة لا مبرر لها، لأن هذه أسرار لا يعلمها إلا الله، والمختار لا يختلف ظاهرياً عن الملعون فى هذه الحياة.(٣٢)

ثالثها: مبدأ الثقة بالنفس، والذى يتمثل فى أن هناك واجباً مطلقاً مؤداه: أن يعتبر الإنسان نفسه مختاراً ويثق فى ذاته، وأن يحارب كل الشكوك التى تمثل إغراءات الشيطان، لأن عدم الثقة بالنفس تنجم عن الايمان الناقص والحالة الدينية غير الكاملة، ولذا ينبغى على الانسان أن يثق فى ذاته. وهذه الثقة لا يحصل عليها الانسان إلا من خلال النشاط الدنيوى المكثف الذى يعد أفضل وسيلة لتشتيت الشكوك الدينية ولبعث الثقة والتأكد من رحمة الله ٠ كما ذهبت الكلفينية إلى أن الإيمان هو السبيل إلى رحمة الله، وهذا الايمان لا بد أن يؤكد من خلال النتائج الموضوعية التى تكون دليلاً على النية الصادقة. وهنا تختلف الكلفينية عن الكاثوليكية فى أن كالفن ينظر بشك إلى كل المشاعر والعواطف المحضة، مهما كانت سامية فى مظهرها. ويؤكد على الإيمان المؤثر الفعال الذى يتضمن أفعالاً طيبة حقيقية، بينما تعتمد الكاثوليكية على النيات.(٣٣)

رابعها: إن الله يساعد من يساعدون أنفسهم، وهكذا يخلق الكالفينى بنفسه، كما يقال خلاصه. ولكن هذا الخلق لا يكون مثلما يكون فى الكاثوليكية، أى يتكون من تراكم تدريجى للأعمال الطيبة الفردية التى تحسب لصالح الفرد. ولكنه يتم من خلال تحكم منظم فى الذات التى تقف فى كل لحظة أمام الاختيار الصعب. كما كانت الكلفينية لا تقر العزاء الإنسانى الودود أو التكفير عن ساعات الضعف عن طريق قوة إرادة أقوى فى أوقات أخرى، كما كان اللوثرى يفعل. ولكنها - أى الكلفينية - كانت تطلب من المؤمنين بها أعمالاً طيبه متحدة فى نظام موحد، وليست أعمالاً فردية. أى أنه

---

(٣٢) Ibid, PP: 108 - 110

(٣٣) Ibid, PP: 114 - 115

لم يكن فى دائرة الكلفينية مكان للنوم أو التكفير عن الخطيئة بعقاب مؤقت أو باكتساب رحمة من خلال الكنيسه.(٣٤)

خامسها: التحكم الذاتى فى الدوافع الانسانية، ويعنى أن الكالفينية تذهب إلى ضرورة تحرير الانسان من الدوافع غير الرشيدة، ومن اعتماده على الطبيعة، وجعله خاضعاً لسيطرة إرادة واعيه تكفل له التحكم فى ذاته، والاهتمام بالجوانب الأخلاقية فى الأفعال. كما ترى الكلفينية أيضاً أن الزهد هو أن يعيش الانسان حياة يقظه ذكية يحطم فيها التمتع التلقائى الذى تدفع إليه النزوات، وبذلك يختلف الزهد الكلفينى عن الزهد الذى كانت تنادى به الكنيسة قبل ظهور الكلفينية، والذى كان يتمثل فى أن يعيش الفرد بعيداً عن الحياة اليومية، كما أضافت الكلفينية فكرة ضرورة أن يثبت الانسان إيمانه من خلال أعمال دنيوية.(٣٥)

(ب) **التقوية Pietism**: تعتبر الباتيزم أو التقوية حركة دينية بدأت فى داخل الكنائس اللوثرية فى القرن السابع عشر فى ألمانيا، وركزت على النشاط الدينى الشخصى والدراسة الشخصية أكثر من النواحى الشكلية، وتتميز بعمق الشعور الدينى. ويعتبر مبدأ الجبر والقضاء والقدر أيضاً هو نقطة البدء لهذه الحركة. ولذا فمن المستحيل أن نضع خطاً فاصلاً بين الكلفينيين التقويين والكلفينين غير التقويين. كما ذهبت هذه الحركة أيضاً إلى أن مجرد المعرفة باللاهوت لا ينهض دليلاً على الإيمان بأى حال، ومن هنا بدأت التقوية بعدم ثقة عميقة فى كنيسة اللاهوتيين. كما اتجهت إلى إبراز ضرورة أن يعيش دعاتها فى المجتمع حياة خالية من إغراءات العالم، وإتباع مشيئة الله بكل دقائقها، وأن ينم السلوك اليومى لأعضائها عن هذا الإيمان. كما تميزت التقوية بسمة أساسية هى التركيز على الناحية العاطفية للدين، وهذه السمة كانت بعيدة عن الكلفينية.

ولقد ارتبط عنصر العاطفة بصورة معينة بالدين فى العصور الوسطى، كما دفع

(٣٤) Ibid, PP: 114 - 117

(٣٥) Ibid, PP: 118 - 119

الناس إلى أن يكافحوا من أجل التمتع بالخلاص فى هذا العالم. كما اتخذت الديانة صورًا شخصية منفعلة، كما هو الحال فى حالات النشوة الدينية التى يصاحبها تعب عصبى تام، والتى كان ينظر إليها على أنها انجذاب من عند الله. وبالإضافة إلى هذا فقد ذهبت التقوية إلى أن الله يبارك الذين اختارهم من خلال نجاح أعمالهم. وهذا معناه أن هذه الحركة الدينية تركز على العمل والسلوك والمعرفة التجريبية، والسعى فى كل مكان نحو العمل وتنفيذه بدقة ونظام، كما اهتمت بمسألة الثقة بالنفس، وأوضحت أن هذه الثقة لا تتحقق إلا من خلال العمل الدائب... وبعبارة أخرى فإن التقوية كحركة دينية بروتستانتية قد أتت بمجموعة من الفضائل هى فى الحقيقة فضائل لصاحب العمل والعامل، كما أنها تعنى تدخل السلوك المنظم والرشيد والزاهد فى المذاهب غير الكلفينية.[٣٦]

(جـ) الميثودية Methodism: تعتبر الميثودية حركة دينية إصلاحية بروتستانتية تشجع التدين الشخصى عن طريق قاعدة ومنهج، وسمى هذا المذهب بهذا الإسم بسبب إنتظام حياة أتباعه وملاحظتهم الدقيقة للواجبات الدينية، كما أنها تمثل امتزاجاً من الزهد والعاطفة والسلوك المنهجى المنظم من أجل الوصول إلى الخلاص والرحمة. وتذهب أيضاً إلى أن التفكير يتضمن كفاحاً عاطفياً ذا حدة كبيرة لدرجة حدوث حالات إنجذاب عاطفية شديدة مثل التى كانت تحدث فى أمريكا. وأن الشخص – طبقاً لما يذهب إليه جون وزلى – يستطيع عن طريق النعمة الإلهية التى تعمل داخله أن يصل إلى التقديس والوعى بالكمال والخلو من الخطيئة. ولكن بالرغم من الأهمية العظيمة للشعور الذى يطمئن الذات، فإن هناك اهتماماً أيضاً بضرورة التمسك بالسلوك الذى يتوخى الحق طبقاً للقانون، وأن من لا يؤدى أعمالاً طيبة ليس مؤمناً حقيقياً، وإن أداء الأعمال يكون من أجل مجد الله. كما كان الميثوديون يؤمنون بمبدأ الجبر وضرورة الثقة بالنفس والحث على العمل العاطفى، والاهتداء بطريقة منهجية رشيدة إلى الله.[٣٧]

---

(٣٦) Ibid, PP: 128 - 139

(٣٧) Ibid, PP: 139 - 143

(د) المذاهب المعمدانيـة The Paptist sects: تمثل الحـركة المعمـدانية والمجمـوعات الدينية التى نبعت منها مباشرة خلال القرنين السـادس عشر والسـابع عشـر مصدراً آخـر للزهد البروتستانتى الذى ظهر فى العديد من الحركـات الدينيـة البروتستـانيتية السـابقة، وينتمى إلى الحركة المعمدانية، المعمدانيون Baptists، والمينونيت Mennonites، والكويكرز Quakers وهى مجموعات دينية استقرت أخلاقياتها على أسـاس يختلف فى المبدأ مـع مذهب الكلفينية. وتذهب المذاهب المعمدانية إلى أن تكون كنيسة المسيح التى لا غبـار عليها مثـل المجتمع الرسولى الذى يضم هؤلاء فقط الذين أيقظهم الله وهداهم، وهؤلاء وحدهم هم أخوة المسيح لأنهم مثله، قد تم خلقهم من الروح مباشرة من عند الله، وأن يتجنب هؤلاء كل إتصال غير ضرورى بالدنيويين من الناس مع التمسك بالكتاب المقدس، وإتخاذ حياة الجيل الأول من المسيحيين كمثال يحتذى به. كما رفضت المذاهب المعمدانية نهائياً كل عبادة للجسد، واعتبروا ذلك انحرافًا عن التقديس الذى يوجه إلى الله وحده. وقد نظر المعمدانيون السويسريون والألمانيون الأوائل إلى طريقة الحياة الموجودة فى الكتاب المقدس باهتمام عميق وجذرى، وكحياة تتخذ من حياة الرسل مثالاً. كما رأت هذه الحركة الدينية ألا يكون الاهتمام بالكتاب المقدس مجرد وثيقة مكتوبة، ولكن كقوة الروح المقدس التى تؤثر فى حياة كل يوم، والتى تتحدث إلى أى شخص يريد أن يسمع. كما استغنى الكويكرز عن العماد وقداس الكنيسة.

كما اتجهت المجتمعات المعمدانية إلى الرغبة فى اكتساب رحمة الله من خلال اتباع الشخص لما يمليه عليه ضميره وحده، كما رفضت الجبر، وكانت تحث على التصرفات المتزنة والمتعمدة والمنتقاه وفقاً للضمير الفردى، وتبنت فكرة الاعتدال وصحوة الضمير، كما نفت السحر تماماً، واتجهت أيضاً إلى أن طريق الخلاص هو أداء الأعمال، ويعتبر مبدأ أداء العمل والاهتمام بالضمير من أهم الملامح التى ساهمت بها هذه الحركة فى نمو روح الرأسمالية.(٣٨)

صفوة القول.. أنه فى ضوء كل ما سلف ذكره من عرض لطبيعة روح الرأسمالية التى تمثلت فى القيم والفضائل الأخلاقية التى جاءت بها تعاليم بنيامين فرانكلين،

---

(٣٨) Ibid, PP: 144 - 154

وعرض لطبيعة العقيدة البروتستانتية من خلال عرض المبادئ الأخلاقية، والقيم والفضائل التى أتت بها المذاهب البروتستانتية المختلفة. نستطيع أن نخلص إلى نتيجة هامة مفادها: أن روح الرأسمالية بالشكل الذى حدده ماكس ڤيبر آنفاً. قد تشكلت من خلال الأخلاق البروتستانتية التى أتت بها المذاهب البروتستانتية الفرعية، ذلك أن القيم والفضائل الأخلاقية التى أتت بها تعاليم بنيامين فرانكلين تماثل فى طبيعتها طبيعة القيم والأخلاق البروتستانتية، مثال ذلك أن الكلفينية والميثودية والتقوية، قد حثت على ضرورة الثقة بالنفس. كذلك آمنت البروتستانتية بضرورة العمل المستمر وعدم التفريط فى الوقت، وهذا مانجده فى سلوك الرأسماليين البروتستانت الذين يتجهون إلى العمل الجاد والابتعاد عن الانغماس فى الملذات الدنيوية، والزهد فى الحياة وعدم الخضوع للغرائز، والنظر إلى العمل الجاد فى الحياة على أنه السبيل إلى كسب رضاء الله، ذلك العمل الذى ساعد البيوريتانى على تراكم رءوس الأموال وإقامة المشروعات الضخمة، وتوسيع نطاق الانتاج، والذين يقدسون الوقت ويعتبرونه شيئا مقدسا لأن قيمته مماثلة لقيمة المال. كذلك نادت هذه المذاهب بالحرية والتحرر الدينى وتحرير الإنسان. وهذا ما نجده واضحاً أيضاً فى النظام الرأسمالى الذى يستند إلى المبدأ القائل «دعه يعمل دعه يمر» ذلك المبدأ الذى يعكس الفردية التى دعا إليها المذهب البروتستانتى حين أوضح أن الإنسان مسئول عن نفسه ومصيره معلق بين يديه، وأنه سيقابل الله بمفرده دون مساعدة من صديق أو قريب، وأنه لا ينبغى على الفرد أن يثق فى أحد من الناس على أساس أنه يساعده فى الوصول إلى رضاء الله. ولكن ينبغى أن ينشد النجاح بنفسه. كذلك دعت المذاهب البروتستانتية إلى الإنجاز والعمل باعتباره الطريق الموصل إلى رحمة الله ورضائه، والمؤشر الحقيقى للايمان. كما دعت إلى التحكم فى الدوافع الانسانية والتحرر من الخضوع للنزوات وإغراءات العالم، والتصرف بوحى من الضمير. وهذا يطابق تماماً تعاليم فرانكلين التى يحث فيها على ضرورة الابتعاد عن كل ما يسىء إلى الإنسان والعمل والانجاز من أجل تحقيق المصلحة العامة والمزيد من المدخرات والانتاج التى بدورها تحقق مزيداً من الاستثمارات.

٣ - التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية: وهذا يعنى

أن القيم والأخلاقيات الدينية البروتستانتية تمثل قوة معجلة للتنمية، وسنداً أقيم عليه النظام الرأسمالي الحديث. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يذهب ڤيبر إلى أن القيم التقليدية التي كانت قائمة قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة وقفت عائقاً أمام النمو الرأسمالي الرشيد، ذلك أن الرأسمالية التقليدية وجدت أنها ستضار من إنطلاق الرأسمالية الرشيدة والنمو الرأسمالي الرشيد. وبالإضافة إلى هذه التأثيرات فإن القيم والظواهر الدينية تتأثر أيضاً بالمتغيرات الاقتصادية. أي أن هناك تأثيرات تبادلية بين القيم والأخلاقيات البروتستانتية والنمو الاقتصادي. وسنلقي الضوء فيما يلي على أهم صور وأشكال هذه التأثيرات التبادلية بين القيم الدينية والظواهر الاقتصادية.

(أ) تأثير القيم الدينية البروتستانتية كمعجل ودعامة لنشأة النظام الرأسمالي الرشيد: خلص ڤيبر من خلال دراسته هذه إلى أن العقيدة البروتستانتية، قد تفاعلت مع متغيرات أخرى عديدة في تشكيل روح الرأسمالية، تلك الروح التي تمثلت في السعي نحو الربح بطريقة منظمة ورشيدة، ومجموعة القيم والفضائل التي ظهرت في تعاليم فرانكلين التي سبق توضيحها. ولم تكن هذه الروح موجودة في ظل الرأسمالية التقليدية، ولذا كانت الرأسمالية التقليدية غير رشيدة. ولا شك أن النظرة المتأملة في تعاليم فرانكلين سوف تكشف عن تطابق روح الرأسمالية الحديثة مع روح العقيدة البروتستانتية.

كما أكد فيبر على صدق ما يذهب إليه في هذا الصدد من خلال حقيقة هامة مؤداها أنه في بداية العصور الحديثة، لم يكن أصحاب الأعمال الرأسماليون من الارستقراطيين التجاريين، ولكنهم كانوا من الفئات الصاعدة من الطبقات الوسطى الصغيرة الصناعية، وحتى في القرن التاسع عشر، لم يكن ممثلو الرأسمالية الأساسيون هم الوجهاء في ليفربول وهمبورج بثرواتهم التجارية الموروثة عبر الأجيال، بل هم المحدثون العصاميون في مانشستر وويستفاليا الذين صعدوا في غالب الأحيان من خلال ظروف متواضعة جدًّا، وكان الموقف مماثلا أيضًا في القرن السادس عشر، حيث كانت الصناعات البارزة قد نشأت على أيدي المحدثين العصاميين[٣٩].

(٣٩) Ibid, p: 65

هذا فضلًا عن أن تدفق المال الجديد المستثمر فى الصناعة، لم يكن فى جميع الحالات هو المسئول عن الثورة، فالعديد من الحالات التى كانت معروفة لماكس ڤيبر، قد بدأت العملية الثورية كلها بآلاف قليلة من رأس المال إقترضت من الأقارب، ولكن الروح الجديدة روح الرأسمالية هى التى كانت المسئولة، وهى التى شرعت فى العمل. إن مسألة القوة الدافعة لنمو الرأسمالية الحديثة فى المرحلة الأولى، ليست مسألة أصل مبالغ رأس المال التى كانت متاحة للاستخدامات الرأسمالية، ولكنها فوق كل شىء هى مسألة نمو روح الرأسمالية، تلك الروح التى حينما تظهر وتستطيع أن تحقق نفسها، فهى تنتج رأسمالها الخاص، وتعتمد عليه لتصل به لأهدافها، ولكن العكس ليس صحيحًا. ولم يكن ظهور هذه الروح على مسرح الأحداث سلميًا. فلقد وقف فى وجه أول مجدد فيض من عدم الثقة، وأحيانًا الكراهية والسخط، وغالبًا ما كان الرأسماليون التقليديون يبرزون أساطير غير مضيئة فى ماضى هذا المجدد[٤٠].

(ب) **تأثير القيم التقليدية كمعوق للنمو الرأسمالى الرشيد:** خلص فيبر كما أوضحنا آنفًا إلى أن الأخلاق والقيم البروتستانتية كانت سندًا قامت عليه الرأسمالية الحديثة، ولكن بالرغم من ذلك فإنه أشار أيضًا إلى أن القيم التقليدية التى كانت سائدة فى ظل النظام الرأسمالى التقليدى، كانت تقف عائقًا أمام كل المحاولات الرأسمالية الرشيدة. وهذا يعنى أنه كما للقيم تأثير إيجابى يعضد كل ما هو جديد، فإن هناك تأثيرًا سلبيًا لبعض القيم التقليدية التى تقف حجر عثرة أمام النشاطات الابداعية والجهود الرامية إلى تحديث المجتمع. فمثلا فى كل عصور التاريخ كان هناك إكتساب لا رحمة فيه، ولا يرتبط بالضمير أو بأية نواميس أخلاقية من أى نوع، مثال ذلك قبطان البحر الهولندى الذى كان مستعدًا لأن يبحر عبر الجحيم من أجل الكسب، حتى ولو حرق قلوعه. ولقد كانت قيمة الإكتساب الشره غير المقيدة بمعايير أخلاقية تمثل إتجاهًا وموقفًا وأحد العقبات الداخلية أمام الاقتصاد الرأسمالى الرشيد فى كل مكان[٤١].

---

(٤٠) Ibid, pp: 68-69

(٤١) Ibid, pp: 57-58

كذلك واجهت الرأسمالية الحديثة الرشيدة قيمًا تقليدية، قاومت كل القيم الرشيدة، التى أتت بها الرأسمالية الحديثة. فمثلا عندما لجأ صاحب العمل إلى طريقة العمل بالقطعة لكى يضمن أكبر قدر ممكن من العمل من رجاله، فإن هذا الأمر قوبل بالمقاومة، وهذا ما حدث فى مجال الزراعة، حيث كان حصاد المحصول يتطلب أكبر قدر ممكن من الجدية والسرعة فى العمل. كما أن الربح أو الخسارة تعتمد على السرعة التى يتم بها جمع المحصول، لاسيما وأن الطقس غير ثابت. وعندما لجأ صاحب العمل إلى رفع قيمة قطعة العمل لكى يدفع العمال إلى الاهتمام برفع كفاءتهم بغية كسب أجور عالية، وبذلك يتحقق السرعة فى الحصاد، وجد أنه كانت هناك صعوبة فى تحقيق ذلك.

كما حدث ما أثار الدهشة، فالعامل لم تكن استجابته إزاء ذلك كله هى زيادة كمية عمله، كما هو متوقع بل خفضها. فمثلًا الرجل الذى كان يحصد ٢,٥ فدان فى اليوم فى الوقت الذى كانت قيمة حصاد الفدان ماركًا واحدًا، أى كان يكسب ٢,٥ مارك، لم يزد كمية ما يحصده عند رفع قيمة القطعة إلى ١,٢٥ مارك لكل فدان يحصد، كما كان متوقعًا. ولكنه حصد فدانين فقط حتى يستطيع أن يكسب الماركين والنصف كما هو معتاد. وذلك يعنى أن فرصة أن يكسب أكثر أقل إغراء من فرصة أن يعمل أقل. ولذا فهو لم يسأل: كم استطيع أن أكسب فى اليوم إذا قمت بأكبر قدر ممكن من العمل؟ ولكن كم يجب أن أعمل كى أكسب الأجر الذى يبلغ ٢,٥ مارك، الذى كنت أكسبه من قبل ويفى بحاجاتى التقليدية؟ وهذا مثال يعبر عن القيم التقليدية التى تتمثل فى أن الانسان لا يرغب بالطبيعة أن يكسب مالًا أكثر وأكثر. ولكن ببساطة يرغب فى أن يعيش كما اعتاد أن يعيش، وأن يكسب ما هو ضرورى لهذا الغرض. وهكذا قوبلت الرأسمالية الحديثة بالمقاومة العنيفة عندما بدأت تعمل على زيادة إنتاجية العمل الانسانى عن طريق زيادة حدّيته، وذلك بسبب هذه الخاصية التى كان يتسم بها العمل قبل ظهور الرأسمالية الرشيدة وهذا هو ما نواجهه اليوم كلما تعاملنا مع القوى المختلفة[٤٢].

كما تجسدت هذه الحقيقة أيضًا فى رغبة النساء العاملات الألمانيات خاصة غير

(٤٢) Ibid, pp: 59-60

المتزوجات منهن، فى التخلى عن الطرق التقليدية والموروثة فى العمل أو إستبدالها بطرق ووسائل أكثر كفاءة، وذلك كله بسبب حائط التعود الجامد. ولا شك فى أن فرصة التغلب على هذه القيم التقليدية تكمن فى التنشئة الدينية[٤٣].

(جـ) تأثير المتغيرات الاقتصادية على القيم: خلص فيبر إلى أنه فى الوقت الذى يذهب فيه إلى أهمية القيم والمعتقدات الدينية فى تحديد السلوك الاقتصادى وتشكيله، وفى نشأة النظام الرأسمالى وتطوره، فإنه لا يغفل الأهمية الأساسية للمتغيرات الاقتصادية، ذلك أن دور هذه الدراسة ليس التقليل من أهمية المتغيرات الاقتصادية، والاشادة الفائقة بأهمية القيم والمعتقدات الدينية والظروف السيكولوجية، بل هدفها هو إيضاح دور القيم فى نشأة النظام الرأسمالى. ومن هذا المنطلق توصل فيبر إلى أن المتغيرات الاقتصادية، تؤثر بدورها فى القيم. كما ذهب فيبر إلى أن المتغيرات الاقتصادية تعد عنصرًا هامًا يتفاعل مع العنصر القيمى فى تحديد السلوك الاقتصادى وتشكيله. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المتغيرات الاقتصادية تؤثر أيضًا على القيم. ويستشهد فيبر فى هذا الصدد بفقرة صاغها جون وزلى ويؤيدها فيبر، وتعبر عن تأثير الاقتصاد والثروة على القيم، إذ يقول فيها: «أخاف حينما تزداد الثروة أن تكون روح الدين قد قلت بنفس الدرجة لذا لا أدرى كيف يكون ممكنًا استمرار إحياء الدين الحقيقى فترة طويلة. إن الدين ينتج كلًا من الاقتصاد فى الإنفاق والاجتهاد، وهذه أمور لا يمكن أن تنتج إلا الثروات. ولكن عندما تزداد الثروات يزداد الغرور وحب الدنيا.. كيف يمكن إذن للميثودية وهى ديانة للقلب أن تستمر بهذه الصورة. إن الميثوديست فى كل مكان يصبح معتقدًا أو مجتهدًا، وبالتالى تزداد ملكيته، ولكن فى نفس الوقت يزداد الغرور والرغبة فى الشهوات وغرور الحياة وهكذا. فبالرغم من بقاء صورة الدين إلا أن الروح تزول سريعًا. أليس هناك طريقة نمنع بها هذا؟ لا ينبغى أن نمنع الناس من أن يكونوا مقتصدين ومجتهدين، ولكن فى نفس الوقت ينبغى أن تحث كل مسيحى على أن يكسب كل ما يستطيعه، وأن يدخر كل ما يستطيع وهذا يعنى فى الواقع أن يصبح غنيًا، ولكن لابد أن يتبع هذا نصيحة

---

(٤٣) Ibid, pp: 62-63

مؤداها: أن على هؤلاء الذين يكسبون كل ما يستطيعون، ويدخرون كل ما يستطيعون، أن يعطوا كل ما يستطيعون حتى تزداد رحمتهم، ويضعوا كنزًا فى الجنة». ومن الواضح أن وزلى يعبر هنا بالتفصيل وبالضبط عما حاولنا أن نوضحه(٤٤).

ثالثًا: التحليل النقدى للدراسة: بعد أن استعرضنا دراسة ماكس فيبر، أصبح من الضرورى تحليلها تحليلاً نقديًا يبرز إيجابياتها وسلبياتها، التى وضحت من خلال سهام النقد التى صوبت إليها، علمًا بأن تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فى هذا المقام سيكون موجزًا ومقتصرًا على بعض الجوانب التى لم نناقشها آنفًا*. وتتحدد أهم إيجابيات وسلبيات هذه الدراسة فى النقاط الموجزة التالية:

١ - قوبلت دراسة ماكس فيبر هذه بحفاوة بالغة، وذلك باعتبارها دراسة ترد على الفكر الماركسى وتنقده، وقد دفع ذلك البعض إلى رفض النظرية الماركسية فى تفسير التاريخ غير أن هذا هو الخطأ بعينه، لأن الماركسية إذا كانت قد إهتمت بتفسير التاريخ ونشأة النظام الرأسمالى فى ضوء المتغيرات الاقتصادية، فإن هذه المتغيرات لم يتجاهلها فيبر فى دراسته، بل اهتم بتفسير النمو الرأسمالى فى ضوء القيم الدينية والبروتستانتية، واضعًا فى اعتباره أهمية العوامل الاقتصادية. والدليل على ذلك أن دراسته هذه قد تضمنت فى مواضع متعددة العديد من الفقرات التى سبق عرضها، والتى تُفصح عن ذلك، بل تحذر من إغفال الأهمية الأساسية للمتغيرات الاقتصادية. كما أنه لم يذهب إطلاقًا إلى أن الأخلاق البروتستانتية وحدها كانت هى المسئولة عن نشأة النظام الرأسمالى الرشيد، ونمو الرأسمالية الحديثة. بل أكد أيضًا على أن التطوير والترشيد الاقتصادى قد واجه مقاومة عنيفة من قبل القيم التقليدية. ويكفى أن نستشهد فى هذا المقام بالفقرة التى إختتم بها فيبر مؤلفه، والتى عبر بها عن هذه الحقيقة إذ يقول: «لم يكن هدفى بالطبع أن استبدل التفسير المادى المتحيز، بتفسير روحانى متحيز، فكلاهما يؤثران بنفس الدرجة، ولكن إذا لم يؤد أحدهما دوره كمتغير مستقل،

(٤٤) Ibid, pp: 175-176

* انظر الفصل الثانى من الباب الأول، حيث عالجنا هذه الدراسة معالجة نقدية عند تناولنا للاتجاه المثالى فى التنمية.

ولعب دوره كمتغير تابع فى البحث، فإنه يحقق قدرًا مساويًا من أجل صالح الحقيقة التاريخية[٤٥]».

٢ - أصاب ماكس فيبر كبد الحقيقة، عندما أبرز فكرة التأثيرات التبادلية بين الظواهر الدينية والأخلاقية والظواهر الاقتصادية. حيث خلص من دراسته هذه، كما تبين لنا آنفًا، أن هناك تأثيرات تبادلية بين الظواهر الدينية والظواهر الاقتصادية. وهذا يعنى أن القيم الدينية تؤثر على الاقتصاد وتتأثر به فى نفس الوقت. وهذا إن دل على شىء، فإنما يدل على أن إتجاه التأثير لا يسير فى خط واحد، ولكن هناك تأثيرًا متبادلاً بين المتغيرات الروحية والمتغيرات الاقتصادية. ولا شك أن ذلك يجسد لنا حقيقة واقعية نلمسها فى حياتنا، فالحياة الاجتماعية تمثل بناء متكاملاً ومتداخلاً، لا نستطيع فهم جانب من جوانبه إلا فى ضوء علاقته بالجوانب الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذا البناء تتفاعل وحداته معًا وتؤثر فى بعضها البعض. فمثلًا يؤثر انخفاض الدخل كمظهر من مظاهر التخلف فى البلدان المتخلفة على بقية الجوانب التعليمية والعائلية والسياسية والصحية والقيمية ويتأثر بها أيضًا كما أن جمود القيم الثقافية وتخلفها يؤثر على أنماط السلوك الاقتصادى والسياسى ويتأثر بها.

٣ - انطلق فيبر فى دراسته هذه من قاعدة منهجية هامة، تتمثل فى أهمية دراسة جانب من جوانب الظاهرة دون تجاهل أهمية الجوانب الأخرى، وضرورة إيمان الباحث العلمى بالأهمية النسبية لهذا الجانب فى تفسير الحقيقة. ولاشك فى أن ذلك يعد من إيجابيات هذه الدراسة، وعلى جانب كبير من الأهمية، لأن إلتزام الباحث بهذه القاعدة المنهجية يجنبه الوقوع فى الخطأ ويقربه من الموضوعية، فمثلا عندما يدرس الباحث تأثير متغير من المتغيرات وليكن القيم على التنمية، فإنه بقصد الدراسة والتحليل لابد أن يركز على الجانب الروحى محاولاً إبراز دوره، دون المبالغة فى أهمية القيم كبعد من أبعاد التنمية، ذلك أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقدة، وتمثل حقيقة لها أبعادها المتعددة، التى تتشكل من خلال تفاعل مجموعة معقدة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.. إلخ

(٤٥) Ibid, p: 183

٤ - تعتبر دراسة ماكس فيبر هذه دراسة رائدة فى علم الاجتماع الدينى، حيث أنها أحدثت تأثيرًا عظيمًا فى مجال الدراسات السوسيولوجية، ووجهت الدراسات إلى إتجاهين أساسيين يتمثل الاتجاه الأول الذى يهتم بدراسة خصائص المذاهب الدينية وأهميتها الاجتماعية فى مؤلف إيرنست ترولتش Ernst Troetsch «التعاليم الاجتماعية للكنائس المسيحية» الذى يعد مكملاً لكتابات فيبر، حيث إهتم أساسا بتحليل الأخلاق الاجتماعية للكنائس والمذاهب المسيحية المختلفة، ومؤلف لنيبور R. Neibuhr بعنوان «المصادر الاجتماعية للنزعة الطائفية» والذى ظهر أيضا فى هذا الميدان. هذا فضلا عن ظهور دراسات إمبيريقية حديثة، تناولت مذاهب دينية معينة بالذات فى ضوء علاقتها المتبادلة، واستجاباتها للوسط الاجتماعى الذى توجد فيه. ومن الأمثلة الحية على هذه الدراسات، دراسة ديزروش H. Desroche فى فرنسا، والتى تناولت المذاهب الدينية التى كانت بمثابة تمهيد للجماعات السياسية الاشتراكية. أما الاتجاه الثانى فقد اهتم بدراسة القضايا التى صاغها فيبر بنفسه، وتمثل ذلك فيما دار من حوار وجدل طويل حول الدور الذى لعبته الأخلاق البروتستانتية فى نشأة الرأسمالية الحديثة ونموها، وفيما أجرى بعد ذلك من دراسات دقيقة ومتعمقة للفروق بين الطبقات المختلفة، وعلاقة ذلك بالمعتقدات والممارسات الدينية. وكان من نتيجة ذلك أن ظهرت فى فرنسا سوسيوجرافيا دينية Sociography of Religion، ما لبثت أن تطورت تطورًا سريعًا بفضل الدراسات الوصفية والكمية العديدة التى أجراها لبرا G. Lebras. كما نشأ إهتمام بهذا النوع من الدراسة بعد توسيع نطاقه، بحيث أصبح يشتمل على عملية العلمانية Secularization التى انتشرت إنتشارًا واسعًا فى المجتمعات الأوروبية خلال القرن الماضى. والملاحظ أن الطبقة العاملة كانت هى أكثر الطبقات تأثرًا بعملية العلمانية. ففى بريطانيا كشف تعداد ١٩٥١ (وهو التعداد الوحيد الذى تضمن سؤالاً عن الانتماء الدينى) عن أن الكنيسة الرسمية - أى كنيسة إنجلترا - قد فقدت كثيرًا من أتباعها نتيجة لتحولهم إلى الكنائس والطوائف الدينية غير الملتزمة. وإن كثيرًا من الذين تحولوا عن الكنيسة الرسمية، كانوا من أفراد الطبقة العاملة أو الطبقة الدنيا[٤٦].

(٤٦) T. B. Bottomore, op. cit, pp: 226-227

٥ – تعتبر هذه الدراسة دراسة رائدة فى معالجة القيم بصفة عامة، والقيم الدينية بصفة خاصة، حيث أثرت التراث السوسيولوجى فى مجال القيم، وأوضحت طبيعة العلاقة بين القيم والتنمية، أو بعبارة أخرى كشفت عن أهمية البعد القيمى فى إستراتيجية التنمية. ولا شك أن التراث النظرى والدراسات الامبيريقية التى تدور حول القيم والتنمية والتحديث، تنطلق أساسًا من معالجة ماكس فيبر للأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية. والدليل على ذلك أننا لا نجد مؤلفًا من المؤلفات السوسيولوجية يعالج قضية التخلف والتنمية إلا ويعتمد على دراسة ماكس فيبر هذه. كما يرجع الفضل أيضًا إلى هذه الدراسة فى أنها، قد أماطت اللثام عن دور القيم كمحدد من المحددات الأساسية للسلوك الانسانى. ودفعت العديد من الباحثين والعلماء إلى إجراء المزيد من الدراسات بقصد تحليل العلاقة بين القيم والنمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمثلا ظهرت دراسة ليرنر «تحول المجتمع التقليدى»، ودراسة ماكليلاند «مجتمع الانجاز»، ودراسة وليم توماس وفلوريان زنانيكى «الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا». وهكذا يتبين لنا أن دراسة ماكس فيبر، كانت ومازالت المدخل الأساسى للعديد من الدراسات السوسيولوجية والسيكولوجية فى القيم.

٦ – أصاب ماكس فيبر كبد الحقيقة، عندما كشف عن أهمية البعد القيمى فى التنمية، موضحًا أن القيم تعد دعامة رئيسية للتنمية إلى جانب دعائم أخرى. وفى نفس الوقت لم يتجاهل إيضاح حقيقة هامة أخرى، لا تقل أهمية عن هذه الحقيقة السابقة، مفادها: أن بعض القيم التقليدية قد يكون معوقًا يحول دون الوصول إلى الأهداف الرشيدة التى يرنو البرنامج الانمائى إلى تحقيقها. وهذه قضية على جانب كبير من الأهمية، ينبغى أن يضعها المخططون والمشتغلون بالتنمية فى اعتبارهم عند وضع أى خطة إنمائية قومية أو إقليمية أو محلية، وأن يتلمسوا هذه القيم التقليدية المعوقة، ويعملوا على تجنب تأثيرها السلبى، وتطويع القيم الإيجابية فى خدمة البرامج الانمائية.

٧ – أشار ماكس فيبر فى دراسته هذه، إلى أن إزدياد الثروة قد يؤثر على القيم والروح الدينية تأثيرًا سلبيًا، يتمثل فى زيادة الغرور والغضب وحب الدنيا، والتكالب على الشهوات. واستشهد فى هذا الصدد بما قاله جون وزلى. إلا أننا نرى أن فيبر فى

هذه النقطة قد ابتعد عن دائرة العلم وهبط إلى مستوى الوعظ ووجهات النظر، ذلك لأنه لم يوضح لنا هل حدث ذلك فى أرض الواقع، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنه لم يستند إلى شواهد ومعطيات إمبيريقية تؤكد صحة ما يذهب إليه، ولكنه إعتمد على عبارات لفظية قالها غيره، ولم تعتمد على إستقراء الواقع، أو تحليل المعطيات التاريخية.

الفصل الرابع

دراسة دانيل ليرنر
تحول المجتمع التقليدى

يعتبر دانيل ليرنر عالما من علماء الاجتماع المعاصرين، ولد فى أكتوبر عام ١٩١٧ بمدينة سنت لويس بالولايات المتحدة الأمريكية، وتتلمذ على يد جونز هوبكنز، وحصل على درجته الجامعية الأولى عام ١٩٣٥. كما نال درجة الماچستير فى عام ١٩٣٩ والدكتوراة فى عام ١٩٤٨، ثم عمل بعد حصوله على درجة الدكتوراة بجامعة هارفارد فى نفس العام، وكان يعمل قبلها بجامعة كولومبيا فى الفترة ما بين ١٩٣٩ - ١٩٤٢. كما عمل مدرسًا لتاريخ أوروبا الحديث فى عام ١٩٤٦ بجامعة استانفورد، وفى عامى ١٩٤٦، ١٩٤٧ عمل كباحث، ثم اشتغل بمعهد ومكتبة هوفرليستافورد فى الفترة ما بين ١٩٤٧ - ١٩٥٣،ثم أستاذاً لعلم الاجتماع بنفس المعهد ما بين ١٩٥١ - ١٩٥٣، وأستاذاً زائرًا بجامعة كولومبيا. كما عمل أستاذًا لعلم الاجتماع بمعهد ماسوشيتس الفنى فى عام ١٩٥٣، وفى عام ١٩٥٨ عمل أستاذاً للاجتماع والعلاقات الدولية فى مؤسسة فورد، ثم رئيسا للقسم السياسى والاجتماعى بنفس المؤسسة. وفى عامى ١٩٦٣، ١٩٦٤ عمل مديرًا لمعهد البحوث الاجتماعية فى باريس. كما اشترك فى الحرب العالمية الثانية برتبة مقدم فى جيش الولايات المتحدة الأمريكية ما بين ١٩٤٢ - ١٩٤٦، وتقديرًا لخدماته الجليلة وشجاعته الفائقة التى أبداها خلال إلتحاقه بالقوات المسلحة، نال عدداً من الأوسمة والنياشين.

كما اتجه ليرنر شأنه فى ذلك شأن سائر الكتاب والباحثين إلى تأليف عدد كبير من الكتب، منها ما قام به منفردًا، ومنها ما اشترك فى تأليفه مع آخرين، ومن أهم هذه

الكتب على سبيل المثال لا الحصر:

Propaganda in war and crisis.
The Nazi Elite.
World Revolutionary Elite.
Quantity and Quality.
Cause and Effect.
Communication and change in underdeveloping countries. The passing of traditonal Society – Modernizing the Middle East.

هذا فضلاً عن مجموعة من المقالات التى تدور حول التحضر والتحديث. وتقع قصة الكتاب الأخير – تحول المجتمع التقليدى – الذى تضمن دراسة ليرنر التى نتناولها فى هذ الفصل، فى مرحلتين أساسيتين أولاهما: تنظيم المسح والعمل الميدانى، والتحليل الأولى للمعلومات الذى قام به مكتب البحوث الاجتماعية والتطبيقية بجامعة كولومبيا. وثانيتهما: إعادة تحليل شاملة للمعلومات وكتابة هذا الكتاب فى مركز الدراسات الدولية بمعهد ماسوشيتس للتكنولوجيا .M. I. T وقد شارك ليرنر فى كلتا المرحلتين. ولقد بدأت الدراسة فى سبتمبر عام ١٩٥٠، وأجريت فى سبع بلدان هى اليونان، تركيا، مصر، لبنان، الأردن، سوريا، وإيران. ولم يشمل هذا الكتاب الدراسة التى أجريت فى اليونان، حيث استخدمت فقط كدراسة استطلاعية لاختبار صحيفة الاستبيان وتصميم العينة. كما أجريت المقابلات فى كل بلد من هذه البلدان عن طريق باحثين من نفس البلد كانوا عادة من المدرسين أو الطلبة المتفوقين فى الجامعات الكبرى الذين كانوا يجدون الإشراف ويتلقون التوجيه والإرشاد من الباحث الأمريكى المسئول، وكانوا يستخدمون اللغات المحلية فى هذه المقابلات، ثم تترجم بعد هذا إلى الإنجليزية عن طريق من أجروا المقابلات ممن يعرفون لغتين، أو عن طريق المكتب الرئيسى الذى تولى فحص ومراجعة المقابلات أيضًا بقصد التأكد من دقتها وإلمامها بالموضوع[1].

وكانت تلك الدراسات التى مولها مكتب البحوث الاجتماعية والتطبيقية بجامعة

---

(١) Daniel Lerner, op. cit, PP: 79 – 80

كولومبيا، تستهدف التعرف قدر الإمكان على مدى تعرض كل شخص للوسائل الإعلامية واتجاهاته المختلفة إزاء برامج التنمية الاجتماعية والسياسية المنفذة فى بلده. كما استغرقت هذه الدراسات عشر سنوات من الجهد، كما مرت خمس سنوات حتى ظهر الكتاب. وقد شهدت هذه السنوات الخمس عشرة تحول المجتمع التقليدى فى كل بلدان العالم، حيث لم تستطع أى منطقة من مناطق العالم مقاومة إغراءات التحديث، رغم المخاطر الواضحة والمتزايدة. بل أسرعت البلدان النامية إلى محاكاة المجتمعات الحديثة فى طرق وأساليب حياتها، إلا أن هذه البلدان قد خسرت الكثير بسبب السرعة والتعجل فى نقل نماذج التحديث. ويركز هذا الكتاب على التحديث، لا سيما التحديث الغربى، حيث أنه يعتبر النموذج الغربى فى التحديث أفضل النماذج من أجل بناء مجتمع حديث يعمل بكفاءة وبطريقة رشيدة. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «من الغرب جاءت المثيرات التى أضعفت من شأن المجتمع التقليدى فى الشرق الأوسط، وما زال الغرب يعد نموذجًا مفيدًا لإعادة بناء مجتمع حديث يعمل بكفاءة فى عالم اليوم، وهاهو الغرب الذى يسعى الشرق الأوسط إلى أن يكون مثله. إلا أن المجتمعات النامية ينفد صبرها سريعًا، وتحاول أن تحقق فى سنين ما حققه الغرب فى قرون، وأكثر من ذلك فإنهم يرغبون فى تحقيق هذا كله بطريقتهم. وتعتبر عملية تحديث الشرق الأوسط عملية معقدة وصعبة، ويزيد من تعقدها وصعوبتها تمركز سكان الشرق الأوسط حول ذاتهم، وتحيزهم إلى ثقافتهم، ذلك التحيز الذى يُفصح عن نفسه سياسيًا فى القومية المتطرفة، ونفسيًا فى الخوف والحذر من الأجانب وكراهيتهم، تلك الكراهية التى زرعها الاستعمار وأثمرت رفضًا لكل مظهر من مظاهر النفوذ الأجنبى. إن هذه البلدان تريد مؤسسات حديثة وليس أيديولوجيات حديثة، قوة حديثة وليس أهدافًا حديثة، ثروة حديثة وليس حكمة حديثة، سلعاً حديثة وليس مصطلحات حديثة... وعلى أية حال فإن الكلمات لا تستطيع أن تغير هذه البلدان بسهولة، ذلك أن وراء الأيدلوجيات المتعددة التى اتخذها التحديث فى أوربا وأمريكا وروسيا واليابان، تكمن بعض النظم الراسخة والسلوكيات المعروفة للجميع»[٢].

---

(٢) Ibid, P: IX

وتعتبر دراسة ليرنر - تحول المجتمع التقليدى - التى نتناولها فى هذا الفصل بشىء من التفصيل من الدراسات السوسيولوجية الهامة التى تناولت أيضًا بالدراسة والتحليل التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية والتحديث فى مجتمعات الشرق الأوسط، حيث كشفت عن دور التنمية والتحديث فى تغيير القيم، والدور الذى تلعبه القيم فى التنمية والتحديث. ويستهدف عرضنا لهذه الدراسة فى هذا الفصل بيان ماهية التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية.

أولاً: الإجراءات المنهجية فى الدراسة: اتبعت هذه الدراسة مجموعة محددة من الإجراءات المنهجية التى تتسق وطبيعة أهدافها. وتتمثل هذه الإجراءات المنهجية فى تحديد هدف الدرراسة ومنظورها الفكرى، ومفهوماتها، وصياغة الفروض العلمية التى تستهدف اختبارها فى ضوء معطيات الواقع، وتحديد مجال الدراسة (الجغرافى والبشرى والزمنى)، وتحديد طرق وأدوات البحث، ومؤشرات الدراسة، وأساليب تنظيم وتحليل وتفسير معطيات الدراسة. وسنلقى الضوء فيما يلى على هذه الإجراءات المنهجية التى تمثل الإطار المنهجى للدارسة.

١ - **أهداف الدراسة ومنظورها الفكرى:** تحددت أهداف دراسة ليرنر هذه فى توضيح لماذا وكيف يتم تحديث الأفراد ونظمهم معاً؟ والتعرف قدر الإمكان على مدى تعرض كل شخص للوسائل الإعلامية، واتجاهاته إزاء برامج التنمية الاجتماعية والسياسية المنفذة فى بلده. كما انطلقت هذه الدراسة أيضًا من منظور فكرى يتسم بأنه «منظور سيكولوجى أو سلوكى» مؤداه: أن تحديث المجتمع وتحوله من النمط التقليدى إلى النمط الحديث، يتم من خلال الأفراد والبيئة معاً. وبعبارة أخرى فإن معدل التغير الاجتماعى، والتحديث فى كل مكان هو نتاج لعدد الأفراد الذين نعبئهم، والذين يمثلون فئة الإنتقاليين، أى أنه كلما كان هناك عدد أكبر من الأشخاص الذين يسيرون على نهج ما هو حديث فى بلد ما، كلما كان الأداء العام ومؤشرات الحداثة عاليًا. كما أن الحداثة هى المشاركة الحقيقية فى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلك المشاركة التى تكتسب عن طريق التعليم والقدرة على

التقمص العاطفى، وقنوات الاتصال التى يقدمها المجتمع لأفراده، حتى يتمكنوا من خلالها من تغيير حياتهم التقليدية وإكتساب الحداثة[٣].

٢ - مفهومات الدراسة: تضمنت هذه الدراسة توضيحًا للعديد من المفاهيم التى استخدمها ليرنر فى دراسته مثل مفهوم التحضر، المشاركة السياسية، التقمص العاطفى... إلخ. هذا فضلاً عن تحديده لمفهوم التحديث الذى يمثل مفهومًا محوريًا فى هذه الدراسة، ويتضح مفهوم التحديث عند ليرنر من خلال ما صاغه فى هذا الصدد، إذ يقول «وهكذا يكون تحول المجتمع التقليدى فى الشرق الأوسط هو تحول من الحياة التقليدية، وأن كل حركات التغير الاجتماعى هى بمثابة تغير فى أساليب وطرائق معيشة البشر كل يوم. وعملية التحديث هى تحول فى أساليب حياة الأفراد بقوة، أى أنها تتمثل فى الانتقال من الحياة المألوفة فى مزرعة عائلية بقرية معزولة، إلى العمل فى مدينة مزدحمة ووسط أشخاص غير معروفين. وتعتبر هذه التحولات هى التحولات التى يعيشها الأفراد الذين يمرون بالتحديث اليوم فى بلدان الشرق الأوسط. ولنتذكر دائمًا أن التحديث من وجهة نظرنا هو إتجاه علمانى ذو جانب واحد فى اتجاهه، يتمثل فى الانتقال من الأنماط والأساليب الحياتية التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة»[٤].

٣ - **فروض الدراسة:** صاغت هذه الدراسة مجموعة من الفروض العلمية، كانت بمثابة الإطار التنظيمى الذى جمعت من خلاله بيانات ومعطيات الدراسة. وتتمثل هذه الفروض فيما يلى:

(أ) إن التحضر يعد متغيرًا أساسيًا يلعب دوره فى تحديث المجتمعات، كما أنه مؤشر من مؤشرات الحداثة، وشرط هام لها. وهذا يعنى أننا إذا أردنا تحديث البلدان النامية، فلابد من أن تمر هذه البلدان بعملية التحضر لأهميتها. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «لقد وضعنا افتراضًا مؤداه: أن التحضر يعد متغيرًا رئيسيًا فى تحديث المجتمع،

---

(٣) Ibid, P: 78

(٤) Ibid, PP: 76 - 89

ذلك أنه مع التحضر بدأت تاريخيًا عملية التحديث فى المجتمعات الغربية. كما يرتبط التعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال بالتحضر»[٥].

(ب) إن التعليم يعد متغيرًا هامًا من المتغيرات التى تلعب دورها فى تحديث الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، كما أنه مؤشر من مؤشرات الحداثة. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «إن التعليم هو المهارة الأساسية التى تكمن فى عملية التحديث، فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد مهارة القراءة والكتابة. كما يخلق التعليم مشاركين فى وسائل الاتصال، تلك المشاركة التى كانت محور الاهتمام فى كل بلد درسناه. إن هؤلاء الذين يقرأون الصحف يمثلون فى الغالب أكثر المترددين على السينما، والمستمعين إلى الراديو وكل وسائل الاتصال الأخرى. كما كان متلقو الاختبارات فى جميع أنحاء بلدان الشرق الأوسط يذهبون إلى أن زملاءهم المتعلمين يعيشون فى عالم آخر. وهكذا يصبح التعليم هو المحور الاجتماعى الذى تعتمد عليه الحداثة والمشاركة فى المجتمع الحديث»[٦].

(جـ) إن التعرض لوسائل الاتصال من شأنه أن يوسع ويثرى رؤية الشخص للعالم، كما يزيد من مقدرته على التقمص العاطفى (القدرة على تخيل نفسه فى مواقف جديدة). أى أن هناك ارتباطًا بين التقمص العاطفى والتعرض لوسائل الاتصال. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «إن التعرض لوسائل الاتصال المختلفة، وفقًا لنظريتنا يوسع من نظرة ورؤية الشخص للعالم، ويزيد من قدرته على التقمص العاطفى. وأننا عندما اختبرنا هذه الفرضية من خلال الأسئلة الإسقاطية، توصلنا إلى أن إجابات متلقى الأسئلة كانت تناظر افتراضنا بصورة كاملة»[٧].

(د) إن المقدرة على التقمص العاطفى، تعد سمة شخصية تغلب على الأفراد فى المجتمع الحديث، أى أن الأفراد فى المجتمع الحديث يتميزون بقدرتهم العالية على تخيل أنفسهم فى مواقف جديدة. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «تفترض هذه الدراسة أن

---

(٥) Ibid, PP: 58 – 59

(٦) Ibid, P: 64

(٧) Ibid, P: 96

المقدرة العالية على التقمص العاطفى، تعد سمة مميزة للأفراد فى المجتمع الحديث الذى يتميز بدوره بأنه مجتمع صناعى حضرى يسوده التعليم والمشاركة. بينما يتسم المجتمع التقليدى بأنه مجتمع غير مشارك، وتتحدد فيه مكانات الأفراد الاجتماعية وفقاً للعلاقات القرابية، وليس به تقسيم للعمل. كما تنحصر رؤية أفراده وأفقهم فى نطاق البيئة المحلية، كما تدور قراراتهم حول مواقف محددة تتعلق بالناس الذين يعرفونهم فقط»[٨].

(هـ) إن التحديث عملية سلوكية، تشتمل على تغيير أساليب وطرق الحياة، كما تتطلب تغيير الأنماط السلوكية التقليدية، واكتساب الأنماط السلوكية الحديثة. وقد أوضح ليرنر أن هذا الفرض قد تحقق مؤكدًا أن التحديث نظام سلوكى[٩].

٤ - **مجال الدراسة:** حددت دراسة ليرنر مجالها الجغرافى فى دراسة سبع بلدان من بلدان الشرق الأوسط هى اليونان، تركيا، مصر، لبنان، الأردن، سوريا، وإيران. أما مجالها الزمنى فيتمثل فى أن هذه الدراسة استغرقت عشر سنوات، حيث بدأت فى سبتمبر عام ١٩٥٠. أما النطاق البشرى فيتمثل فى أن هذه الدراسة إتجهت إلى دراسة عينة من سكان هذه البلدان فى الشرق الأوسط، أى أن ليرنر لم يستخدم أسلوب الحصر الشامل، ولكنه استخدم أسلوب العينة. كما كان الفرد يمثل وحدة هذه الدراسة. ويتضح ذلك مما قاله ليرنر فى هذا الصدد، إذ يقول «وعلى الرغم من هذا، يجب على القارئ الذى يرغب فى تقييم نتائج هذه الدراسة أن يعى تمامًا الحدود التى تفرضها المعلومات، وأن يدرك أننا قمنا بإختيار عينات من كل بلد تمثل إلى حد كبير عدد السكان الذين يذهبون إلى السينما، ويستمعون إلى الراديو ويقرءون الصحف»[١٠].

٥ - **طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة:** استخدم ليرنر فى دراسته هذه مجموعة من طرق وأدوات البحث تتسق وطبيعة أهداف الدراسة. وتتحدد هذه الطرق والأدوات البحثية فيما يلى:

(٨) Ibid, P: 50

(٩) Ibid, P: Viii

(١٠) Ibid, P: 81

(أ) **الطريقة الإحصائية:** لما كانت هذه الدراسة تهدف إلى عقد المقارنات بين مجتمعات الدراسة من حيث معدلات التحضر والتعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال والمشاركة السياسية والقدرة على التقمص العاطفى، فقد استخدمت الطريقة الإحصائية التى زودتها بالعديد من البيانات الكمية التى كشفت عن طبيعة ومعدلات مؤشرات التحديث المذكورة آنفاً، والتى اتخذتها الدراسة كمؤشرات للحداثة.

(ب) **الطريقة المقارنة:** استخدمت هذه الدراسة الطريقة المقارنة، ويتمثل ذلك فى عقد المقارنات بين مجتمعات الدراسة من حيث التحضر والتعليم والمشاركة السياسية والتعرض لوسائل الاتصال والمقدرة على التقمص العاطفى، وقد كانت هذه المؤشرات بمثابة العناصر التى كانت تدور حولها المقارنة. هذا فضلاً عن أن ليرنر قد استخدم أيضًا طريقة دراسة الحالة.

(جـ) **صحيفة الاستبيان:** استخدمت هذه الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة من أدوات البحث. وكانت صحيفة الاستبيان تضم ١١٧ سؤالاً تدور حول مدى استخدام المبحوث لوسائل الاتصال المختلفة مثل الراديو والسينما والصحافة. وتدور الأسئلة من رقم (١) إلى السؤال رقم (٨٧) الواردة بصحيفة الاستبيان حول مدى استماع المبحوث للراديو وقراءته للصحف وذهابه إلى السينما، ووجهة نظره واتجاهاته المختلفة حول هذه الوسائل الإعلامية. بينما تدور بقية الأسئلة حول معرفة الصور العقلية لدى المبحوثين، ورؤيتهم للعالم، وبيان مدى معرفة المبحوثين بالدول العظمى والهيئات الدولية مثل الأمم المتحدة وبريطانيا وروسيا وأمريكا، وسلوك هذه الدول فى الشئون الدولية. وتتمثل هذه الموضوعات فى الأسئلة من رقم (٨٨) إلى (٩٨) بينما تدور الأسئلة من رقم (١٠٠) إلى (١١٧) حول المشكلات التى يواجهها الناس والحروب والقيم والمعتقدات الدينية والأساليب المختلفة للنجاح[١١].

ولما كانت دراسة ليرنر هذه، تستهدف التعرف على قدرة الأفراد على التقمص العاطفى فى البلدان التى تناولتها بالدراسة والتحليل فى الشرق الأوسط، باعتبار أن

(١١) Ibid, P: 81

القدرة على التقمص العاطفى تعد سمة من سمات الحداثة ومؤشراً لها. فقد استخدمت أسلوب الأسئلة الإسقاطية، الذى من خلاله يستطيع الباحث الوصول إلى مدى قدرة المبحوث على التقمص العاطفى والصور العقلية الكامنة فى عقل هذا الفرد عن العالم. وقد اشتملت صحيفة الاستبيان على مجموعة من الأسئلة الإسقاطية التى تتمثل فيما يلى:

- إذا عينت محررًا لصحيفة، فأى نوع من الصحف تديره؟
- ما الذى تعتقد أنك تفقده، إذا لم تعرف ما ينبغى أن تقوله الصحف؟
- إذا عينت مسئولاً عن محطة إذاعية، فأى أنواع البرامج تحب أن تذيعها؟
- إذا عينت رئيسًا للحكومة، ما هى بعض الإجراءات التى سوف تتخذها؟

ومن الواضح أن هذه الأسئلة تطلب من المبحوث أن يتخيل نفسه فى موقف غير موقفه الحقيقى. وقد كشفت هذه الأسئلة عن أن التقليديين من الأفراد (كما هو الحال فى حالة الراعى) يحدث لهم توتر لدرجة أن كثيرًا من المتلقين كانوا يفكرون فى الانتحار باعتباره أفضل لهم من تخيل أنفسهم فى هذه المراكز العالية، قائلين يا إلهى كيف يمكن أن نقول هذا الشىء؟ هكذا صاح الراعى متقطع الأنفاس، عندما طرح طوسون عليه هذه الأسئلة(١٢).

٦ - **مؤشرات الدراسة**: إن أى مجتمع من المجتمعات البشرية، عندما يتجه نحو تحديث حياته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية فإنه لابد أن يضع فى اعتباره حقيقة هامة مفادها: أنه من الضرورى أن يكون التحديث شموليًا ومتكاملا، بمعنى أن ينمى ويطور كل القطاعات المرتبطة ببعضها البعض، ذلك أن الحياة الاجتماعية مترابطة ومتداخلة. وبعبارة أخرى لابد أن يكون التحديث متوازنًا. كما أن العلماء عندما يحاولون دراسة وقياس عمليات التحديث وآثارها، فإنهم يستخدمون المقاييس والمؤشرات الكمية والكيفية العديدة، واضعين فى اعتبارهم حقيقة أساسية تتمثل فى ضرورة الاعتماد على مجموعة من المؤشرات تتفق وطبيعة الظاهرة المتدارسة، ويرجع

---

(١٢) Ibid, PP: 69 – 70

ذلك إلى رغبتهم فى تجنب التضليل الذى ينجم عن الاعتماد على مؤشر واحد. ولقد نحا ليرنر فى هذه الدراسة هذا المنحى، حيث لم يعتمد على مؤشر واحد، ولكنه حذر من الاعتماد على مؤشر واحد فى قياس ظاهرة التحديث، واستخدم مجموعة من المؤشرات هى التحضر، التعليم، المشاركة فى وسائل الاتصال، المقدرة على التقمص العاطفى، والمشاركة السياسية.

أما عن أساليب التحليل التى استخدمت فى هذه الدراسة، فيمكن القول أن هذه الدراسة قد جمعت بين الأساليب التحليلية الكمية والكيفية.

ثانيًا: نتائج الدراسة: توصل ليرنر من خلال دراسته لبعض بلدان الشرق الأوسط إلى العديد من النتائج الهامة التى يمكن تلخيصها فى النقاط التالية:

١ - تحديد أنماط المجتمعات من حيث الحداثة، وإبراز نسبية التحديث: توصل ليرنر من خلال دراسته هذه إلى أن هناك أنماطًا ثلاثة من المجتمعات من حيث الحداثة، هى النمط التقليدى الذى تنتمى إليه المجتمعات التقليدية التى تتسم بالخصائص التقليدية، مثل أن القرابة فيها تمثل المحور الأساسى لحياتها الاجتماعية، وضعف تقسيم العمل، وتركز السلطة فى يد الآباء، كما أن العلاقات الاجتماعية القائمة بين أفرادها تتميز بأنها وجه لوجه، وتخضع للسنن الاجتماعية. والنمط الانتقالى الذى يتمثل فى البلدان التى تحاول جاهدة عن طريق الأفراد الانتقاليين العبور من حالة التقليدية إلى الحداثة، أى أنها المرحلة التى يقل فيها شأن الحياة التقليدية، وتظهر فيها محاولة الأفراد تمثل الأساليب والقيم الحديثة. والنمط الحديث الذى يتمثل فى البلدان التى قطعت شوطًا كبيرًا من التقدم، وغيرت من حياتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، واكتسبت سمة المشاركة. وبهذا يكون ليرنر قد أبرز وأكد على نسبية التحديث، أى أن درجات الحداثة تختلف باختلاف المجتمعات. ويتضح ذلك كله بجلاء مما صاغه ليرنر فى هذا الصدد إذ يقول «من الستة بلدان، تبدأ لبنان فى حالة أكثر حداثة، حيث وصلت إلى مرحلة متقدمة عام ١٩٥٠، بينما تُظْهِر تركيا تحديثًا أسرع وأشمل على مدى الثلاثة عقود الماضية، ووصلت إلى مستوى لبنان فى كثير من قطاعات الحياة عام ١٩٥٨. أما الأردن وإيران فهما أقل البلدان الستة حداثة، حيث

كانت الأردن فى عام ١٩٥٠ مشيخةً صحراوية صغيرة، تحركت بكسب أرض جديدة، وعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين الذين فاق عددهم عدد سكان نهر الأردن، وكانوا أكثر حداثة منهم فى كل النواحى . أما إيران فكانت كبيرة، حيث تضم عددًا كبيرًا من السكان وتكافح من أجل أن تستيقظ من سباتها العميق الذى ظلت تعانى منه لقرون عديدة تحت قيادة مصدق. بينما تأتى الحالات المتوسطة المعقدة فى مصر وسوريا، حيث نجد أن سوريا تتميز بقلة سكانها وخصوبة أرضها الزراعية، بينما نجد مصر أكثر إزدحاماً بالسكان، وتتميز بإنتاجها الزراعى الخصب، وكانت ما زالت تحت سيطرة حكم الملك فاروق عام ١٩٥٠، ومنذ تلك الفترة ظهرت فى مصر دعوى تاريخية بأحقية مصر فى قيادة العرب، تلك الدعوى التى دفعت مصر إلى الدخول فى حلبة الصراع السياسى، وإغفال عمليات التحديث. ولكى يكون ترتيبنا لهذه البلدان من حيث الحداثة واضحًا، فإننا نضع تركيا ولبنان فى القمة، ومصر وسوريا فى المنتصف، والأردن وإيران فى القاع. كما نقسم ونرتب المجتمعات من حيث درجة الحداثة إلى ثلاثة أنماط هى النمط التقليدى، والنمط الانتقالى، والنمط الحديث(١٣).

٢ - **صياغة نظرية فى التحديث:** استطاع ليرنر من خلال دراسته لبعض بلدان الشرق الأوسط، أن يصوغ نظرية سوسيولوجية فى التحديث - لم يثبتها ويعممها - ولكنه على الأقل قدمها كفرضيات مقبولة، وقضايا صادقة على المجتمعات التى أجريت فيها الدراسة، ويمكن الإستناد إليها فى تحديث المجتمعات التقليدية، وقياس ظاهرة التحديث وآثارها. وفى هذا الصدد يقول ليرنر «إننا لم نثبت نظريتنا هذه فى التحديث، ولكننا قدمناها فقط كفرضيات مقبولة، أكثر مما كانت فيها قبل، ولكن سوف يجد هؤلاء الذين يتعاملون مع قضايا التحديث فى عالم اليوم، أن هذه الإفتراضات أكثر نفعًا من التأملات التى لم تنتظم بعد، ولم تستند إلى معطيات الواقع»(١٤).

وتقدم هذه النظرية العديد من الأفكار والقضايا والمقولات النظرية، شأنها فى ذلك

---

(١٣) Ibid, PP: 89 – 90

(١٤) Ibid, P: 398

شأن سائر النظريات السوسيولوجية الأخرى، إذ تقدم إطارًا فكريًا، استند ليرنر فى صياغته على الدراسة الإمبيريقية لبعض بلدان الشرق الأوسط ويوضح من خلاله كيف يتم تحديث المجتمع التقليدى، واستبدال أساليب الحياة التقليدية العتيقة بأساليب حياتية جديدة يتمثلها جميع أفراد المجتمع، وتؤثر فى مختلف مناحى الحياة الفكرية والثقافية والاقتصادية والسياسية وغيرها. كما كشف من خلالها عن حقيقة هامة مفادها: أن التحديث الذى تتغير من خلاله الحياة التقليدية إنما يتم من خلال الإنسان والبيئة معًا. كما حدد ليرنر فى هذه النظرية أيضًا مجموعة العناصر والمتغيرات الأساسية التى يعتمد عليها التحديث، والتى تُعد فى نفس الوقت مؤشرات للحداثة والتحديث، وتتمثل هذه العناصر والمتغيرات فيما يلى:

(أ) **التقمص العاطفى Empathy**: يذهب ليرنر فى نظريته هذه إلى أنه من الضرورى على المجتمع التقليدى، عندما يبغى تحديث ذاته أن يعبئ الأفراد الانتقاليين الذين يشاركون بإرادتهم فى اكتساب الأساليب الحديثة والمهارات التى من خلالها يشكلون مستقبلهم فى المجتمع، ويتمثلون القيم الجديدة التى تواكب التحديث. وهذه المهارات والمشاركة لا تتم إلا من خلال وسيلة وقدرة محددة أطلق عليها ليرنر «التقمص العاطفى» ويعنى بها الوسيلة التى تمكن الأشخاص الذين تميزوا بالحركة والدينامية حديثًا من أن يعملوا بكفاءة فى عالم حديث، وتتمثل فى قدرة المرء على أن يتخيل نفسه فى مكان الشخص الآخر الحديث، أى أن الفرد يتقمص السمات والخصائص الحديثة التى يراها فى الأشخاص الحديثين الآخرين، ويسعى إلى تحقيقها فى ذاته، وبذلك يتحول الفرد ويتغير ويكتسب كل ما هو جديد... مثال ذلك البقال البلجاتى فى قرية بلجات التركية الذى كان يتمنى دائما أن يكون مثل البقالين الذين يعملون فى أنقرة، ويمتلكون محلات تجارية كبيرة، وكان يرتدى ملابسه على الطريقة الحضرية فى القرية، حيث كان يرتدى نوعًا من رباط العنق، وكان يعيش فى عالم آخر ملئ بالخيالات والتهيؤات، ويميل إلى ما هو مختلف وغير مألوف فى القرية، بالرغم من أنه ولد وتربى فى قرية بلجات. كما كان يردد دائمًا أنه يريد أشياء أفضل، وأنه كان يحب أن يكون له محل بقالة أكبر فى المدينة، وأن يكون له منزل جميل فى المدينة، وأن

يرتدى ملابس جميلة(١٥).

(ب) **المشاركة فى وسائل الاتصال الجماهيرى:** يذهب ليرنر فى نظريته إلى أن وسائل الاتصال الجماهيرى مثل الصحافة والسينما والراديو تلعب دوراً هاماً فى تحديث المجتمعات والنظم الاجتماعية، فمن خلال وسائل الاتصال يتعلم الفرد الكثير، ويستطيع أن يتخيل، وبذلك تنمو عنده القدرة على التقمص العاطفى، تلك القدرة التى تمكنه من إكتساب ما هو جديد. كما أن وسائل الاتصال وإنتشارها فى المجتمع، وتعرض الأفراد لها واستخدامها يعد مؤشراً من مؤشرات الحداثة والتحديث.(١٦)

(جـ) **التحضر:** يذهب ليرنر فى نظريته هذه إلى أن التحضر يعد أيضاً متغيرًا أو شرطًا أساسيًا فى تحديث المجتمعات، ذلك لأنه مع التحضر بدأت تاريخياً عملية التحديث فى المجتمعات الغربية، وقدم ليرنر نموذجاً تاريخياً يحدد من خلاله المراحل التى يمر بها المجتمع التقليدى ليصل إلى المرحلة الحديثة، وتتسم هذه المراحل بترابطها وتتابعها، حيث تمهد كل مرحلة للمرحلة التالية. وتتمثل هذه المراحل فى المرحلة الأولى وهى مرحلة التحضر التى ينتقل فيها الأفراد من الريف إلى المدن، وتنمو فيها الاستعدادات والامكانيات التى تميز الاقتصاد الصناعى الحديث، كما تنمو فيها أيضاً الاستعدادات التى تميز المرحلتين التاليتين (التعليم وتطور وسائل الاتصال). وهناك علاقة وطيدة بين هاتين المرحلتين فالتعليم يطور وسائل الأتصال التى بدورها تساعد على انتشار التعليم. والمرحلة الثانية وهى المرحلة التى يؤدى فيها التعليم وظيفة أساسية ويظهر فيها المقدرة على القراءة التى يكتسبها فى البداية قليل من الناس. ولكن بالرغم من ذلك فهى توفر الظروف الملائمة لتحديث المجتمع. والمرحلة الثالثة وهى المرحلة التى تتقدم فيها التكنولوجيا الدقيقه اللازمة للنمو الصناعى، كما يبدأ فيها المجتمع إصدار صحف على نطاق واسع، وإنشاء شبكات ومحطات إذاعية ودور عرض، وهذا بدوره يزيد من سرعة إنتشار التعليم، ومن خلال التفاعل بين التعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال ينمو المجتمع، ويكتسب أفراده أساليب الحياة الحديثة،

---

(١٥) Ibid, PP: 49 – 51

(١٦) Ibid, pp: 54–55.

كما تظهر فيها المشاركة السياسية (نظام الانتخاب) التى تتميز بها كافة المجتمعات الحديثة والمتقدمة.[١٧]

(د) التعليم: يذهب ليرنر فى نظريته هذه أيضاً إلى أن التعليم يعد متغيراً من المتغيرت الهامة فى التحديث، ومؤشراً من مؤشراته. كما أنه المهارة الأساسية التى تكمن فى كل عملية التحديث، فمع التعليم يكتسب الناس أكثر من مجرد القراءة، حيث يكتسبون أيضاً المهارات المتعددة التى تمكنهم من المشاركة الفعالة فى مختلف مناحى الحياة الاجتماعية، وبذلك يمثل التعليم المحور الاجتماعى الذى تعتمد عليه المهارة والتحولات الاجتماعية والسيكولوجية.[١٨]

٣ - التأثيرات التبادلية بين التحديث والقيم: توصلت هذه الدراسة إلى أن هناك تأثيرات تبادلية ببين القيم والتنمية الريفية والتحديث، وتتمثل هذه التأثيرات التبادلية فى أن التحديث يلعب دوراً بالغ الأهمية فى تحديث القيم وتغييرها فى المجتمعات. هذا من ناحية،، ومن ناحية أخرى فكما أن التنمية تؤثر فى القيم، فإن القيم بدورها تؤثر فى التحديث والتنمية، ويتمثل هذا التأثير فى أن القيم تعجل من التحديث وتعضد البرامج الانمائية وتساندها، وإما أن تكون بمثابة العائق الذى يحول دون تحقيق الأهداف المبتغاه من البرامج الانمائية والتحديث. وسنحاول فى السطور التالية إلقاء الضوء على هذه المظاهر المتعددة للتأثيرات التبادلية بين القيم والتحديث.

١ - دور التحديث فى تغيير القيم: كتب ليرنر الفصل الأول من كتابه تحت عنوان «البقال والرئيس حكاية رمزية» ويعرض فيه أهم التحولات التى طرأت على قرية بلجات التركية. ولا سيما التغيرات فى نسق القيم الثقافية الريفية نتيجة تنميتها وتحديثها. وبلجات قرية تركية تقع على بعد ثمانية كيلومترات من جنوب أنقره، ولم تظهر فى الخرائط الرسمية، ولا تذكر فى التاريخ الرسمى للبلاد، كما لم يسمع عنها معظم الأتراك. ويتحدد سلوك القرويين فى هذه القرية من خلال محددات عديدة منها

---

(١٧) Ibid, pp: 60–62.

(١٨) Ibid, p: 400.

مجموعة القيم التقليدية التى تتمثل فى القيم التالية:

(أ) قيمة الارتباط بالأرض: تتمثل هذه القيمة فى تمسك القرويين بالأرض، ورفضهم بشدة للعيش خارج حدود القرية. وتعكس تقارير طوسون* هذه الحقيقة، حيث أوضح فى تقاريره عن القرية، أنه عندما ألقى سؤالاً إسقاطياً إلى المبحوث مؤداه: إذا لم تستطع أن تعيش فى تركيا، فأين تريد أن تعيش؟ كانت الأجابة المعتادة لدى القرويين هى أنهم لا يريدون أن يعيشوا، ولا يمكن أن يتخيلوا العيش خارج تركيا. وعندما ألح طوسون بقوله: أفترض أنك إضطررت إلى الرحيل عن تركيا؟ فإن ذلك قد سبب رد فعل سيىء عند القرويين، حيث أجاب الراعى الذى كان يمثل أحد المبحوثين، بأنه يفضل أن يقتل نفسه بدلاً من أن يتخيل الرحيل عن بلجات، أى أنه يفضل الموت عن أن يتخيل نقله إلى مكان آخر غير قريته بلجات. كما رد رئيس القرية على نفس السؤال بالصوت الواثق قائلاً، ليس فى أى مكان، لقد ولدت هنا، وتقدم بى العمر هنا، وآمل أن يشاء الله لى أن أموت هنا.[١٩]

(ب) قيمة اعتبار الرغبة العميقة فى المال كفراً: كان القرويون فى بلجات يؤمنون بأن الحديث الكثير عن المال يعتبر أمراً غير مرغوب فيه، ولا يتفق مع أمور اللياقة، كما أن الرغبة العميقة فى المال تعد كفراً. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله ويعتبر الجنس والدم موضوعين مسموحاً بهما طبقاً للقانون الذى يحكم القرويين الأناضوليين، ولكن المال والحديث الكثير عنه يعتبر عدم لياقة. كما أن الرغبة العميقة فى المال تعد كفراً.

فربما تغفر بلجات للبقال رغبته فى السعى إلى أن يكون غريباً خارج بلده، ولا تغفر له رغبته فى تغيير المألوف. كما لا تغفر له أن يهجر تركيا من أجل متع

---

* طوسون باحث شاب من أنقره سعى إلى قرية بلجات عام ١٩٥٠، وقابل العديد من الحالات والأفراد مثل رئيس القرية والبقال والراعى وغيرهم، واستطاع أن يكتب العديد من التقارير عن هذه القرية، موضحًا الوضعية الاجتماعية والثقافية التقليدية للقرية. ولقد تعرف ليرنر على قرية بلجات من خلال هذه التقارير، وكون صورة قائمة عن هذه القرية، تلك الصورة التى كانت أحد الأسباب التى دفعت ليرنر إلى دراسة هذه القرية وزيارتها فى عام ١٩٥٤.

(١٩) Ibid, pp: 24–25.

الحياة، وأن يهجر طريق الله من أجل جمع المال. لقد كان البقال مجنوناً وملعوناً ونجسًا فى نظر القرويين لأنه يتكلم كثيراً، ويرغب بعمق فى المال»[٢٠].

(جـ) قيمة النظر إلى الراديو على أنه شيطان: يعتقد القرويون فى بلجات أن الراديو هو صوت للشيطان يأتى من مخبأه العميق، ولذا يرون ضرورة تحطيمه باعتباره صندوقاً شيطانياً. كما أنهم لم يروا فيلماً واحداً فى السينما لأنها شر وأذى يلحق بالإنسان الضرر[٢١].

(د) قيمة تقديس العمل الزراعى: يقدر القرويون مهنة الزراعة، ويعتبرونها المهنة التى مدحها الله، والتى من خلالها يكسبون الكثير، وهم بذلك يشتركون فى هذه القيمة مع جميع القرويين بالريف العالمى. حيث كشفت الدراسات الريفية عن سيادة هذه القيمة فى المجتمعات الريفية. هذا فضلًا عن أن طموح القرويين بهذه القرية كان محدوداً للغاية، ولقد اتضح ذلك بجلاء عندما سأل الراعى عما يمكن أن يفعله عندما تواجه تركيا مشكلة، وما الذى يمكن أن يفعله إذا عين رئيساً للحكومة؟ أجاب الراعى بأنفاس متقطعه: يا إلهى كيف مثل هذا السؤال؟ كيف أستطيع.... إننى قروى فقير، ولا يمكن أن أكون سيداً فى هذا العالم[٢٢].

وفى عام ١٩٥٤ قام ليرنر بزياة قرية بلجات، بعد أن جمع صورة واضحة المعالم عنها من خلال تقارير طوسون، وسرعان ما لاحظ أن القرية قد تغيرت بفضل تنفيذ برنامج إنمائى وتحديث القرية من قبل الدوله، تمثل فى إنشاء طريق ممهد يربط القرية بمدينة أنقره، ويعمل عليه العديد من أنواع المواصلات، وكهربة القرية وتوصيل المياه النقية إليها، وإنشاء المدارس ونقطة للشرطة بها تخضع للإدارة القانونية لشرطة ضواحى أنقره. كما انتشرت أجهزة الراديو، وأقيمت مساكن جديدة بالقرية بلغت أكثر من خمسمائة منزل، بعد أن كانت تضم خمسين منزلاً فى عام ١٩٥٠. وقد نتج عن

---

(٢٠) Ibid, p: 25.

(٢١) Ibid, p: 26.

(٢٢) Ibid, p: 24.

هذا البرنامج الانمائى وتحديث القرية العديد من التغيرات الاجتماعية أهمها التغير فى قيم القرويين، وتتمثل أهم القيم المتغيرة فيما يلى:

(أ) تغير نظرة القرويين إلى مهنة الزراعة: لقد تغيرت نظرة القرويين إلى مهنة الزراعة، فبعد أن كانت مهنة الزراعة هى المهنة الرئيسية التى مدحها الله فى نظرهم، أصبحوا ينظرون إلى مهن أخرى نظرة تبجيل وتقدير، حيث تدر دخلاً كبيراً عليهم، فمثلاً إتجه الرجال القادرون جسمانياً إلى مصانع أنقره للعمل بها، حيث يحصل الفرد على خمس ليرات فى اليوم. كما إتجه آخرون للعمل فى مجموعات البنائين فى أنقره من أجل الحصول على المال. وهذا يشير إلى أن نظرة القرويين إلى الرغبة فى المال قد تغيرت، وأصبح الناس يندفعون نحو الأعمال والمهن التى تكفل لهم الحصول على النقود. كما اتجهوا أيضاً إلى إنفاق هذه النقود فى شراء أجهزة الراديو والثلاجات الكهربائية والجرارات والسيارات والانتفاع بالإضاءة الكهربائية. كما تغيرت نظرتهم إلى الإرتباط بالأرض، حيث وجد ليرنر أن الراعى الذى كان يرفض بشكل قاطع ترك قريته، ويفضل الموت على ترك القرية، باع قطعان الغنم التى كان يرعاها فى القرية، وانتقل إلى المدن للعمل هناك. كما لاحظ ليرنر أيضاً أن القرويين اتجهوا إلى الإنفتاح على العالم الخارجى.[٢٣]

(ب) إكتساب قيمة المشاركة السياسية: إكتسب القرويون قيماً جديدة منها قيمة المشاركة السياسية، حيث أصبحوا يشاركون فى مختلف مناحى الحياة العامة. وقد ساعد على ذلك إنتشار أجهزة الراديو ومشاركة القرويين بفعالية فى مختلف الوسائل والأجهزة الإعلامية التى انتشرت فى القرية. ولا تقل هذه القيمة شأناً عن القيم السابقة، بل تزداد فى أهميتها، حيث أنها تعتبر من أبرز السمات الدالة على الحداثة. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «لقد ظلت ذكرى البقال فى ذاكرتى طوال فترة الظهيرة، وبعد أن عبرت كل المحلات، متمنيًا للقرويين حظاً طيباً شكرت رئيس القرية وتجولت بإذنه بين الحوارى والمنازل فى بلجات، وأثناء سيرى فى الطريق استمعت إلى أصوات

(٢٣) Ibid, pp: 33–34.

أجهزة الراديو، وقارنت بين ذلك وما كان سائداً بالقرية منذ أربعة أعوام مضت، عندما كان هناك جهاز واحد فى القرية ينظر إليه القرويون باعتباره صوت الشيطان. كما لاحظت العديد من الجرارات والثلاجات، وقابلت العديد من القرويين الذين تركوا مهنة الزراعة، حيث وقفنى أحدهم كى يخبرنى برأيه المؤيد للحلف التركى الباكستانى، ولكى يعرف رأيى فى القانون المقترح بشأن منح الأمريكيين حقوقاً فى المستقبل فى استغلال البترول التركى، وعندما تعبت من السير عدت إلى المقهى، حيث قوبلت مقابلة حارة، ومرة أخرى كانت القهوة على حساب المقهى. وهناك تبادلت الحديث مع مجموعة صغيرة من الأفراد الذين كانوا يجلسون بجانبى فى المقهى، وكانوا يركزون فى نقاشهم معى على السلطة وعدد الأصوات الذى يكفل للحزب الديمقراطى الفوز فى الانتخابات فى الشهر القادم. وكان هناك إتفاق بين القرويين على ضرورة تنافس الأحزاب واختلاف برامجها. وهنا توقفت برهة وكتبت فى نوتة ملاحظاتى «تعلم القرويون فى بلجات الدرس الأول والأساسى فى السياسة الديمقراطية» (٢٤).

وبمقارنة القيم التقليدية التى كانت سائدة فى قرية بلجات بالقيم الجديدة والمتغيرة التى اكتسبها القرويون من خلال عملية تحديث القرية وانفتاحها على العالم الخارجى، نستطيع القول أن التحديث قد لعب دوراً هاماً فى تغيير القيم القروية فى بلجات... هذا فضلاً عن أن هذه الدراسة قد كشفت أيضاً أن التحديث لم يغير النسق القيمى فى قرية بلجات فحسب، بل فى العديد من المجتمعات القروية التى تناولها ليرنر فى دراسته، حيث عرض فى الفصل الأخير من كتابه الذى تضمن دراسته هذه، أن النسق القيمى فى العديد من البلدان التى درسها قد تغير، وتتمثل أهم القيم المتغيرة فى هذه البلدان فيما يلى:

(أ) **تغير القيم المتعلقه بالقوة**: لقد تغيرت القيم المتعلقه ببناء القوة والتأثير فى المجتمع المحلى والأسرة نتيجة عمليات التحديث. ويوضح ليرنر ذلك بقوله «كانت القيمة التقليدية السائدة قديماً فى المجتمعات الريفية المعزولة، والتى تتغير ببطء هى

---

(٢٤) Ibid, pp: 40-41.

إحترام كبار السن والخضوع لنفوذهم، وذلك من منطلق أن التجربة هى المعلم الوحيد، وكلما طال عمر الانسان كلما كانت لديه خبرة أكثر، وكان أكثر حكمة. ولكن سرعان ما تهاوت هذه القوة القديمة لكبار السن، حتى وصلت إلى مجرد الاحترام، كما انتقل النفوذ والتأثير منهم إلى الشباب الذى أصبح لا ينتظر ميراثه، بل اتجه إلى المدن للالتحاق بمهن وأعمال تخضع للنظام الحديث، وتعلم من الصحف والسينما لدرجة أنه -أى الشباب- أصبح فى كثير من الأحيان على قدر أكبر من المعلومات والحكمة لدرجة أن الآخرين من كبار السن يتجهون إليه لطلب الرأى والمشورة.. وهكذا تغير بناء القوة والتأثير فى المجتمع المحلى والعائلة بفضل التحديث[٢٥].

(ب) **تغير قيمة تفضيل الذكر على الأنثى**: لقد تغيرت القيمة المتعلقة بتفضيل الذكر على الأنثى، تلك القيمة التى كانت سائدة فى معظم المجتمعات الريفية التقليدية. ويوضح ليرنر ذلك بقوله «كانت القيمة التقليدية السائدة فى ظل السلطة الأبوية هى النظر إلى المرأة على أنها أقل من الرجل بالطبيعة. وكانت هذه القيمة تنعكس فى عدم إعطاء المرأة فرصة لكى تقوم بدورها فى العمل. ولكن سرعان ما فقدت الأسرة ذات السلطة الأبوية سيطرتها تحت تأثير تغير الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت المرأة تتمتع بقدر من التعليم والفرص المتاحه لكى تمارس دورها. كما أصبح المجتمع ينظر إليها على أنها ليست أقل من الرجل، بل مساوية له. ولها من الحقوق والواجبات ما يساعدها على مواجهة الحياة. كما لم يعد الولد ظلاً لأبيه، ولم تعد البنت نسخة من أمها.... وهكذا تغيرت النظرة إلى الولد والبنت فى الوقت الذى تهاوت فيه أسس المجتمع التقليدى تحت تأثير عمليات التحديث[٢٦].

٢ - القيم كمعوق للتحديث: يذهب ليرنر إلى أن الأفراد الانتقاليين فى المجتمعات النامية عندما يتجهون إلى تطوير مجتمعاتهم. واستبدال الأساليب الحياتية التقليدية بأساليب جديدة، فإنهم يسيرون فى طريق ممتلىء بالعقبات والعوائق والحواجز. وتمثل بعض القيم التقليدية والتقاليد التى يتمسك بها الأفراد عائقاً من هذه

---

(٢٥) Ibid. p: 399.

(٢٦) Ibid. p: 399.

العوائق، وأفضل مثال على ذلك هو البقال البلجاتى الذى رفضه الجميع بسبب أن سلوكه لا يتفق والقيم التقليدية السائدة فى قريتهم. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «إن الانتقال إلى مجتمع مشارك يساهم جميع أفراده بأدوار عديدة فى مختلف مناحى الحياة، إنما يتوقف على رغبة الأفراد وميلهم إلى المشاركة التى تنمو أكثر عندما يخرج الأفراد من الحيز الضيق لمجتمعهم التقليدى المحدود، وينفتحون على العالم الخارجى. وتعتبر المقدرة على التقمص العاطفى من أهم الوسائل التى تجعل ذلك ممكنا، كما يلعب الأفراد الانتقاليون الذين يتسمون بالقدرة والرغبة فى التغيير وإكتساب الأساليب الحياتية الحديثة، دوراً هاماً فى هذا الصدد. غير أن هؤلاء الإنتقاليين عندما يشقون طريقهم نحو مستقبل جديد، ويحاولون الأخذ بأساليب حديثة غير مألوفة لأبناء مجتمعهم، فإنهم يواجهون فى الطريق بعقبات وحواجز صلبة ومنحنيات غير متوقعة، تجعل سعيهم شاقًا وطويلاً. ويعتبر البقال البلجاتى أصدق مثال يؤكد هذه الحقيقة، حيث يمثل الشخصية الانتقالية التى حاولت تغيير ذاتها. ولكن سرعان ما رفضه الجميع، واعتبروه زنديقاً كافراً، لأنه خرج – من وجهة نظرهم – على تقاليد القرية وقيمها التقليدية. إن هذه المعوقات تكمن فى القيم التى يعتنقها الأفراد والتى تشكلت عبر تاريخ هؤلاء الأفراد، والتى يقف البعض منها موقفاً مناوئاً للتحديث، ويلقى بنا فى العديد من المآزق التى لا يحمد عقباها.»[٢٧].

٣ – **القيم كقوة معجلة بالتحديث، ودعامة أساسية للتنمية:** يذهب ليرنر إلى أن التحديث فى أى مجتمع لابد وأن يواكبه نسق من القيم يتسق وطبيعة التغيرات الاجتماعية المنشودة. وهذا إن دل على شىء، فإنما يدل على أن القيم تلعب دوراً لا يمكن إنكاره فى تحديث المجتمع. ويتمثل هذا الدور فى أن القيم توجه سلوك الأفراد، وتحثهم على تمثل الأساليب الحياتية الحديثة، أى أنها تكون سنداً ودعامة من دعائم التنمية والتحديث. ويوضح ليرنر ذلك بقوله «إن التغيرات التى تحققت بفضل عمليات التحديث قد انعكست على نظم المجتمع وقيمه، كما تطلبت العديد من التغيرات الأخرى، فهؤلاء الذين كسبوا كثيراً عن طريق تغيير مهاراتهم احتاجوا فى

(٢٧) Ibid, p: 73.

الحال إلى بنك مناسب بالقرب منهم يحمى أموالهم، وقوة قانون وبوليس يحمى المنطقه من الفوضى وإختلال القيم، ويحافظ على النظام. كما بدأ العمل فى ظل نسق من القيم البورجوازية التى كانت تهدف إلى حماية الذين يملكون دون نزع حقوق الذين لا يملكون. وتتمثل هذه القيم فى قيمة الاختيار فى السلوك الفردى، وأن المستقبل يمكن تشكيله بإرادة الانسان أكثر منه شىء مقدر، وأن الفرد تتحدد قيمته من خلال ما ينجزه وليس من خلال ما يورثه، وأن الناس ينجحون أو يفشلون من خلال ما يحققونه، وليس من خلال ما يعبدونه. وهكذا إذا كان الرجل التقليدى يميل إلى رفض التجديد، فإن الإنسان الغربى الحديث يسعى جاهداً إلى العمل والتجديد، ذلك لأنه يؤمن بالحداثة وقيمة العمل وقداسته»[٢٨].

٤ - خلص ليرنر من خلال دراسته هذه إلى أن المقدرة على المشاركة السياسية تعد من المتغيرات الهامة فى تحديث المجتمعات. وتكتسب المشاركة السياسية من خلال المقدرة على التقمص العاطفى والتعليم. ويوضح ليرنر ذلك بقوله «يكتسب الناس القدرة على المشاركة السياسية عن طريق تعلم كيف يشاركون فى كل مناحى الحياة العامة فى ظل الظروف المتغيرة. وتعتبر القدرة على التقمص العاطفى من أهم الوسائل التى تمكن من تحقيق ذلك. كما ينتج عن هذه المشاركة إكتساب المهارات وتكوين الآراء فى ظل ظروف التحضر المتوازن والتعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال»[٢٩].

٥ - **معوقات التحديث**: خلص ليرنر إلى أن التحديث يواجه بالعديد من المعوقات والتحديات التى تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة من عمليات التحديث. وتمثل بعض القيم معوقاً من هذه المعوقات كما أوضحنا آنفاً. وسنعرض فيما يلى بعض المعوقات الأخرى كما أوضحها ليرنر.

(أ) **الزيادة السكانية**: تمثل الزيادة السكانية فى البلدان المتخلفة معوقاً من المعوقات التى تحول دون إنطلاقها، حيث تكون معدلات النمو السكانى عالية بالنسبة

---

(٢٨) Ibid, pp: 48–49.

(٢٩) Ibid, p: 85.

للأرض وما تنتجه من غذاء، وفى هذه الحالة يكون التحضر عملية شاقة وصعبة المنال. كما ترتفع الكثافة السكانية بهذه البلدان، وتفوق الزيادة الطبيعية كل زيادة فى الموارد والانتاج. وهناك أمثلة عديدة على ذلك فمثلاً فى مدينة القاهرة ينتقل إليها عدد ضخم من السكان الريفيين بهدف العمل، ولكنهم لا يجدون مجالاً للعمل، ولا يحصلون على نقود، ولا يشترون سلعاً. وهؤلاء جميعاً يمثلون لاجئين ريفيين داخليين[٣٠].

(ب) القرارات السياسية: تحاول الحكومات فى البلدان النامية إدخال بعض النظم الحديثة عن طريق القرارات السياسية، متجاهلة النظم والقيم الأساسية وأساليب الحياة ودرجة نمو المجتمع. مثال ذلك أن تقيم بعض البلدان نظاماً للتصويت كرمز للديمقراطية دون أن يكون المجتمع قد تطور وتمت فيه الاستعدادات لهذه الأساليب الحديثة، وينجم عن ذلك انتشار الإنحرافات كما هو الحال فى بلدان آسيا والشرق الأوسط. فمثلاً فى مصر عام ١٩٥٦ أمرت القيادة السياسية جماهيرها الريفية الفقيرة بالتصويت فى استفتاء عام لاختيار شخص واحد، ذلك الاستفتاء الذى حصل بمقتضاه عبد الناصر على موافقة شعبية قدرها ٩٧٪ فى الوقت الذى كانت فيه هذه البلدان تضم العديد من المناطق المتخلفة والفقيرة التى لا تملك الامكانات التى تشبع آمالها الطموحة[٣١].

٦ – معايير سوسيولوجية فى التحديث: صاغ ليرنر فى نهاية دراسته هذه مجموعة من القضايا والأسس التى يمكن اعتبارها معايير سوسيولوجية فى التحديث، ينبغى أن نضعها فى اعتبارنا عندما نكون بصدد وضع برنامج إنمائى، كما يجب ألا يغرب عنها بال واضعى السياسة الاجتماعية. وتتمثل هذه الأسس والمعايير فيما يلى:

(أ) أشار ليرنر إلى أنه من الضرورى فى عملية التحديث أن نهتم بمسألة إثارة الحافز، وتشجيع الفرد على زيادة مهاراته وإنتاجيته. ويؤكد ليرنر على هذه القضية بقوله «يتفق كثير من الاقتصاديين والمتخصصين على أن مشكلة الدافعية إلى الإنجاز

---

(٣٠) Ibid, pp: 65–67.

(٣١) Ibid, p: 68.

والإنتاجية تعتبر أمراً سيكولوجياً فى المقام الأول. وفى الغرب يهتمون بإثارة الحوافز إلى الإنجاز والعمل من أجل زيادة المهارة والإنتاجية، وذلك بفضل المكافآت المادية. ونظراً لأهمية الحوافز، فقد أخذت بها معظم الدول المتقدمة، ولا سيما الدول الغربية، وذلك إنطلاقاً من أن الحافز يؤدى إلى زيادة فى الكفاءة. وقد نجم عن ذلك أن إكتسبت فكرة الحوافز رواجاً، حيث إهتمت بها وحدات العلاقات العامة فى مختلف الادارات الصناعية.[٣٢]

(ب) أشار ليرنر إلى أنه من الضرورى أن تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع لكى تنمو لديهم القدرة على التقمص العاطفى، وذلك لأن المقدرة على التقمص العاطفى تعتبر دعامة أساسية فى التحديث ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «إن الفلاحين وأفراد القبائل الأميين المعزولين الذين يمثلون الجزء الأكبر من سكان منطقة الشرق الأوسط فى حاجة إلى أن يعرفوا الشىء الكثير عن أساليب الحياة الحديثة، كما يتعين على أبناء الشرق الأوسط أيضا أن يتعلموا الإعجاب بنفس الأشياء التى يعجب بها الغربيون. ولكن ليس من الضرورى أن يتعلم هؤلاء أساليب الحياة الغربية ويطبقونها بحذافيرها، ذلك لأن مسألة القبول أو الرفض تعتبر مسألة يقررها كل إنسان لنفسه[٣٣].

(جـ) أشار ليرنر إلى ضرورة تكامل وتوازن البرامج الإنمائية، وهذا يعنى ألا نهتم بتحديث قطاع دون الآخر، أو أن نبالغ فى تحديث جانب على حساب الجوانب الأخرى، ذلك لأن عدم التوازن يمثل مشكلة ينجم عنها آثار خطيرة. هذا فضلاً عن أن أى مجتمع عندما يتجه نحو تحديث حياته، فإن الأمر ليس ميسورًا، ولكن سرعان ما يظهر على مسرح الحياة الصراع بين القديم والجديد. مثال ذلك أن نجد أناسًا يريدون التغيير وإكتساب الأساليب الحديثة. بينما نجد آخرين يقاومون هذا التغيير ويرفضونه بسبب تمسكهم بتلابيب الماضى. وتعتبر شخصية البقال البلجاتى فى قرية بلجات أصدق دليل على هذه الحقيقة. ويرى ليرنر ضرورة العمل على التقليل من

(٣٢) Ibid, p: 411.

(٣٣) Ibid, p: 411.

شأن هذه النتائج السلبية ومعدلاتها، وتشجيع الأفراد على تمثل الأساليب الحياتية الحديثة. ويعبر ليرنر عن ذلك بقوله «هناك أشخاص يريدون ويرغبون فى الانتقال إلى المدينة، ولكنهم لا يستطيعون فى الوقت الذى نجد فيه غيرهم يرفضون ذلك بشدة، وهكذا كما هو الحال فى تركيا ومصر ولبنان كما أن القبول والرفض يعد ظاهرة أساسية تظهر على مسرح حياة القرويين بين الحين والآخر. ولا يمكن أن يحدث التحول فى طبيعة الشخصية بدون مثل هذه الصراعات ولكن الوعى الكامل بأبعاد عملية التحديث وجوانب التغير، يمكن أن يقلل من شأن النتائج المأساوية التى لا حاجة إليها»(٣٤).

ثالثًا: التحليل النقدى للدراسة: بعد أن استعرضنا دراسة ليرنر لبعض بلدان الشرق الأوسط، أصبح من الضرورى تحليلها تحليلًا نقديًا، يستهدف إبراز إيجابيات الدراسة وسلبياتها التى وضحت من خلال سهام النقد التى وجهت إليها. وتتمثل إيجابيات الدراسة وأوجه الضعف التى تعانى منها فيما يلى:

١ - أوضح ليرنر ضرورة تحقيق التكامل والتوازن فى عملية التحديث، وحذر من الاعتماد على مؤشر واحد فى تقييم عملية التحديث والتعرف على آثارها. وهذه القضية تعد على جانب كبير من الأهمية، ذلك أن التكامل والتوازن فى التحديث والتنمية يعد مطلبًا أساسيًا لا تستقيم عمليات التنمية والتحديث بدونها. كما أنها تصبح ضربًا من التخبط والارتجالية إذا لم تتحقق فى إطار الواقع بشكل متكامل. هذا فضلًا عن أن الاعتماد على مؤشرات متعددة فى قياس وتقييم التنمية ونتائجها يعد أساسًا منهجيًا لا يمكن التغاضى عنه، ذلك أن الاعتماد على مؤشر واحد، إنما يضلل الباحثين ويبعدهم عن الحقيقة. مثال ذلك إذا إعتمدنا على الدخل وحده كمؤشر للتخلف أو الحداثة، فقد يضللنا هذا المؤشر، ذلك لأننا قد نجد مجتمعات تصل إلى معدلات دخل عالية جدًا، ولكن لا نستطيع فى نفس الوقت أن نضعها فى مصاف الدول المتقدمة.

ولقد أشاد العديد من العلماء بأهمية التكامل والتوازن فى التنمية والتحديث، منهم

(٣٤) Ibid, pp: 76-77.

على سبيل المثال جوستان شمولر عالم الاجتماع الاقتصادى الألمانى الذى كتب فى أوائل هذه القرن ما يؤكد هذه الحقيقة، حيث يقول «إن السر الكبير لكل تقدم اقتصادى يكمن فى حقيقة الأمر فى تعاون وتضافر عدد من الأفراد، وهو التعاون الذى كان يتمثل فى الماضى فى عملية التآزر والتكامل، ثم تحول إلى تقسيم العمل بأنواعه ومستوياته، ثم بعد ذلك فى إنشاء المصانع والورش ثم تكوين الطبقات الاجتماعية وبعدها النشاط الاقتصادى الحكومى. ولم تكن صور التعاون هذه جميعًا مجرد تعاون اقتصادى فحسب، وإنما كانت منبثقة عن مجموع الحياة الروحية والفكرية للمجتمع.. إن التقدم الاقتصادى الذى عرفته البشرية على امتداد تاريخها يتكون فى جانب منه من نمو الاحتياجات البشرية وتعقدها، وتقدم التكنولوجيا ونمو رأس المال وزيادة عدد السكان، ولكنه يقوم فى الجانب الآخر - فى نفس الوقت وبدرجة أكبر - على عملية التنظيم الاجتماعى والتربية السياسية والأخلاقية التى تحاولها المجتمعات البشرية فى صور شتى، فتخفق فيها أحيانا وتنجح أحيانًا أخرى، وتتعثر أحيانًا ثالثة. ولكنها تطورها وتحسنها على إمتداد التاريخ. إن التفاعل بين الخصائص الانسانية والنظم الاقتصادية والاجتماعية هو المنطق الحقيقى الفعال لكل عمليات التقدم والنمو. إن محاولات كثيرًا ما تخفق وتتعثر فى طريقها، لأن التقدم الاقتصادى يتوقف على العديد من الشروط الاجتماعية، وعلى إجراء تعديلات ذات طبيعة إجتماعية وسياسية، وعلى تطور كبير فى النواحى الفردية والجسمية والنفسية، وعلى إحداث تغييرات إلى الأحسن فى العادات والتقاليد الشائعة فى المجتمع»(٣٥).

٢ - أوضح ليرنر أن المجتمع التقليدى عندما يتجه نحو تحديث حياته، فإنه يواجه عملية الصراع بين الجديد والقديم، ولذا رأى ليرنر ضرورة بذل الجهد للتقليل من شأن هذا الصراع، وذلك من خلال الوعى بكافة أبعاد عملية التنمية، وتمثل القيم الجديدة والإيمان بأهميتها فى الارتقاء بالحياة الاجتماعية، وفهم تلك العملية التنموية المعقدة فهمًا موضوعيًا وتوجيهها الوجهة التى نراها أصلح لنا وتتفق مع معاييرنا الاجتماعية. وهذه فكرة لها وجاهتها، حيث إهتم بها العديد من العلماء، منهم على سبيل

---

(٣٥) محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، مرجع سابق، ص ص: ٦٧ - ٦٨.

المثال الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى الذى كتب فى هذا الصدد يقول: «يتضح من كل ما سبق أن كل تغير ثقافى حاسم يؤدى بالقطع إلى إحداث تغير فى النظام الاجتماعى القائم، أى سيؤدى إلى إضعاف القيم الاجتماعية المتوارثة أو إستبدالها بطائفة من القيم ومظاهر السلوك الجديدة التى قد لا تتلاءم والقيم وأساليب السلوك القديمة، ذلك أن تغير النظام الاجتماعى تغيرًا ديناميًا سوف يعمل دائمًا على خلق تنويعة كبيرة من القيم وأساليب السلوك الجديدة (التى قد تتعارض هى الأخرى فيما بينها علاوة على تعارضها أصلاً مع القيم المتوارثة) ويؤدى ذلك بدوره إلى صراع وتعارض بين ممثلى القيم الجديدة وممثلى القيم المتوارثة (أفراد وجماعات وتنظيمات) كما يؤدى إلى فقدان وضوح الرؤية أمام مسيرة المجتمع. وخلق حالة من التخبط وضعف القدرة على إتخاذ القرارات الحاسمة فى المواقف التى تتطلب ذلك»[٣٦].

٣ - أشار ليرنر فى نظريته إلى أن التقمص العاطفى يعتبر متغيرًا هامًا يستطيع المجتمع من خلاله تحديث ذاته، وأنه - أى التقمص العاطفى - يكمن وراء العمليات والمتغيرات الأخرى. وهذا أمر له وجاهته، لأن خاصية التقمص العاطفى تمكن الفرد من المشاركة مع الآخرين فى إيجاد الحلول للمشكلات، كما تمكنه من أن يتجاوز بخياله وفكره حدود العائلة أو القرية أو القبيلة وربما المجتمع بأكمله، وينفتح على ثقافات ومستويات ثقافية واقتصادية واجتماعية مغايرة تمامًا لثقافته. وبذلك يتعلم الجديد ويسعى إلى تحقيقه فى إطار الواقع، وبذلك يتحول المجتمع وتتغير أساليب حياته. ولكن بالرغم من إيماننا بأهمية التقمص العاطفى، إلا أننا نرى أن الفرد ينبغى أن يتخيل ويتقمص الأساليب الحديثة التى تتسق وطبيعة الثقافة التى ينتمى إليها، وألا يتعارض ما يتقمصه وما يتخيله مع القيم الأساسية التى تربى عليها ولا يمكن تغييرها مثل القيم الدينية.

٤ - أشاد ليرنر فى دراسته هذه بأهمية التعليم ووسائل الاتصال الجماهيرية فى تحديث المجتمع، وهذه المتغيرات بلا أدنى شك تلعب دورًا لا يمكن إنكاره فى تغيير البناء الاجتماعى والثقافة فى أى مجتمع. فالتعليم يعد متغيرًا ديناميًا فى التحديث

(٣٦) المرجع السابق، ص: ١٧٧.

واستثمارًا للطاقة البشرية. كما أن المشاركة فى وسائل الاتصال من سينما وصحافة وإذاعة وتليفزيون لها دور عظيم فى تعليم الفرد ومساعدته على التقمص العاطفى، وتغيير اتجاهاته وأنماطه السلوكية. هذا فضلًا عن أن إشادته بالتعليم والمشاركة فى وسائل الاتصال يعد كشفًا لمتغيرات جديدة فى مجال التنمية والتحديث.

٥ – أشارت نظرية ليرنر فى التحديث إلى حقيقة هامة ينبغى أن نضعها فى الاعتبار عند تنمية المجتمعات وتحديثها، وتتمثل فى أن التحديث يتحقق من خلال الفرد والبيئة معًا. وهكذا يتبدى لنا أن هذه النظرية قد وضعت فى اعتبارها البعد السيكولوجى (الذاتى) فى التنمية والبعد الاجتماعى أيضًا، أى أن رؤية ليرنر تعد رؤية متكاملة. وهذا أمر له وجاهته، لأننا لا نستطيع تغيير الاطار الاجتماعى والثقافى للمجتمع بمنأى عن الفرد الذى يلعب دورًا أساسيًا فى تغيير البناء. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن إعداد الفرد وتنشئته وتغيير قيمه واتجاهاته وسلوكياته لا يتحقق إلا من خلال السياق الاجتماعى الثقافى الذى يعيش فى كنفه يؤثر فيه ويتأثر به، أى أن عملية التحديث هى نتاج تفاعل بين الفرد والبناء الاجتماعى، وأن هناك علاقة وتأثيرات تبادلية بين الفرد والثقافة والمجتمع.

٦ – كشفت هذه الدراسة عن أن هناك تأثيرات تبادلية بين نسق القيم والتنمية والتحديث، موضحةً أن التحديث يعد متغيرًا من المتغيرات التى تساهم فى تغيير القيم، وأن القيم بدورها قد تكون عائقًا أمام البرامج الانمائية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القيم تكون سندًا ودعامة أساسية لا مندوحة عنها فى التنمية بمعنى أن أى برنامج إنمائى لابد له من إطار قيمى يتسق وطبيعة التغير المنشود، ويعجل بالتنمية ويحث الناس على تقبل الأساليب الحديثة. وقد أشاد العديد من العلماء بأهمية الإطار القيمى والمتغيرات الروحية والاجتماعية، موضحين أن هذا الإطار يعد شرطًا أساسيًا لنجاح العمليات الانمائية. فمثلا أشاد ولبرت مور بالإطار القيمى موضحاً: «إن التنمية تستلزم مجموعة من المقومات من أهمها وجود إطار قيمى يسمح للفرد بالحركة. كما تتطلب نظام توظيف قائمًا على الكفاية المهنية والقدرة على الأداء. لكن هذا المطلب قد يتعارض مع عدد من القيم الخاصة بتفضيل مركز القرابة والالتزامات التى تفرضها

باعتبارها فضيلة خلقية، ولذا فإن تغيير الاطار القيمى يعتبر شرطًا من شروط التنمية»[٣٧].

كما أشاد الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى أيضًا بأهمية توافر الظروف والملابسات غير المادية (الروحية والاجتماعية) لنجاح عملية التنمية. إذ كتب فى هذ ا الصدد يقول «إننا ندرك أن التنمية حقيقة اقتصادية فى المقام الأول. ولكننا ندرك فى نفس الوقت – وبنفس القدر من الوضوح – أن تحقيقها لا يتوقف على العوامل التكنولوجية والاقتصادية وحدها، وإنما على حسن الأداء الوظيفى للثقافة بكافة عناصرها وللنظام الاجتماعى برمته. ولذلك يتعين علينا لكى نتناول المشكلات المرتبطة بالتعجيل بعملية التنمية ودفعها إلى الأمام، ويكون تناولنا لها منصفًا وناجحًا، أن نحاول التوصل إلى فهم شامل لثقافات البلاد النامية. ومعنى هذا أنه يجب أن نفهم إلى جانب العوامل المادية فى ثقافات تلك البلاد كافة القوى الروحية والفكرية والاجتماعية. كما نأخذ فى اعتبارنا الظواهر المصاحبة لعملية النمو الاقتصادى والمترتبة عليها. فتلك الشروط والملابسات غير المادية (الروحية والاجتماعية) هى تلك التى ستحدد ما إذا كانت المعرفة الفنية والموارد المالية الموظفة فى مشاريع التنمية ستستخدم بشكل فعال وناجح، أم أنها على العكس من ذلك لن تصيب سوى الفشل، ولن تؤدى إلا إلى خلق المتاعب والمشكلات.

لهذا نعتقد أن أهم ركيزة لنجاح عملية التنمية هى خلق البناء التحتى الثقافى والاجتماعى الملائم لعملية التنمية والقادر على خدمتها. وقد أشرنا من قبل إلى أن ذلك الجانب من جوانب عملية التنمية ومتطلباتها كان أقل إثارة لاهتمام واضعى الخطط والقائمين على رسم سياسات التنمية فى طول الكرة الأرضية وعرضها. ونعتقد أن التشجيع الفعال لجهود التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا نظرنا إلى عملية التنمية على أنها عملية تغيير ثقافى موجه، أو عملية إعادة بناء شامل للنظم الاقتصادية والاجتماعية القائمة. وبذلك نكف عن النظر إلى عملية التنمية على أنها مجرد إجراءات أو خطوط

---

(٣٧) عبد الباسط محمد حسن، مرجع سابق، ص: ٣١٦.

جزئية غير مترابطة وغير متناسقة فى إطار سياسة اجتماعية شاملة وموحدة»[٣٨].

٧ - أشار ليرنر فى دراسته إلى أهمية المشاركة السياسية، واعتبرها مؤشرًا من مؤشرات التحديث. كما استخدم الانتخاب ومعدلات بيع الصحف كمؤشرات ودلائل على حجم المشاركة السياسية الحقيقية فى الحياة العامة. ولكنه فى ذلك تناقض مع نفسه، ذلك أنه فى الوقت الذى بين فيه أن الانتخابات قد تتم من خلال قرارات سياسية، وساق مثالاً لذلك بتجربة مصر فى هذا المضمار، موضحًا أن هذا الاستفتاء الذى تم فى مصر لا يعكس المشاركة السياسية كعملية تاريخية منظمة إكتسبها الشعب عبر تاريخ طويل. يعود ويقرر أن الانتخابات تعتبر مؤشرًا للمشاركة السياسية. لقد كان ينبغى على ليرنر أن يوضح أن الانتخابات تعد مؤشرًا للمشاركة السياسية إذا كانت تعبر بصدق وبصفة مطلقة عن المشاركة الفعلية فى الحياة السياسية وصنع القرار. أما عن معدلات بيع الصحف كمؤشر للمشاركة السياسية، فإنه يواجه بنفس النقد، ذلك أن معدلات بيع الصحف لا تعكس المشاركة السياسية بصفة مطلقة. فقد نجد مجتمعات يشترى فيها فرد واحد متعلم من كل مجموعة جريدة ثم يقوم بقراءتها لجمع الناس، كما يحدث على «مصطبة» القرية بهدف الوقوف على الأخبار اليومية، وليس بهدف التزود بالثقافة. وفى هذه الحالة قد يشارك كل منهم فى أمور الحياة السياسية والاجتماعية برأيه، بالرغم من أنه لم يشتر الجريدة. وبذلك نخلص إلى أن هذه المؤشرات غير سليمة كلية وبشكل مطلق للدلالة على المشاركة السياسية.

وقد وجه العديد من العلماء سهام النقد إلى هذه الفكرة التى ذهب إليها ليرنر، مثال ذلك ما وجهه الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى فى هذا الصدد بقوله: «الحقيقة أن أخذ معدلات توزيع الصحف ونسبتها للسكان هكذا بشكل عام، أبعد الأمور أن يكون مؤشرًا دقيقًا على الحداثة أو العصرية. ذلك أنه فى ضوء إنتشار الأمية فى كثير من المجتمعات التقليدية والانتقالية يكون الحصول على الصحيفة اليومية بهدف الوقوف على الأخبار الحيوية خاصة تلك التى تمس حياة الناس. ولا يصبح هدفها التزود بثقافة جديدة. كما أننا نلاحظ من ناحية أخرى أن نفس الواقع وهو الأمية

(٣٨) محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية، مرجع سابق، ص ص: ٧٠ - ٧١.

يجعل من نسخة الصحيفة الواحدة وسيلة لاعلام (أو تثقيف) أكثر من شخص أو أكثر من أسرة، ففى المنتديات أو أماكن التجمع فى القرى والنجوع يقرأ الشخص المتعلم الصحيفة على جمهور كبير، وقد يحكيها مستعرضًا ما يهمهم فيها من أخبار. وفى هاتين الحالتين المتعارضتين لا يكون إنتشار الصحيفة – أى عدد النسخ المباعة – دليلاً على حجم المشاركة الحقيقة فى الحياة العامة والانفتاح على المجتمع الكبير وعلى الثقافة العالمية. ويمكن أن نبدى ملاحظات مماثلة على المشاركة فى الانتخابات كمؤشر للمشاركة فى الحياة السياسية، ذلك أن الغالبية العظمى من البلاد النامية (التقليدية) قد أخذت بأسلوب الانتخابات العامة وبعضها يسجل فى إحصائياته الرسمية مشاركة شعبية عالية. فهل يعنى ذلك أن أبناء تلك المجتمعات التقليدية يشاركون بإيجابية وحماس لمجتمعهم؟ بالقطع لا، ذلك أن المشاركة – إن تمت – فقد تتم بدافع القهر (قهر الاقطاعى لفلاحيه، أو الرأسمالى لعماله وموظفيه)، وقد تتم بدافع الرشوة، وربما بدافع الحماس القبلى أو النعرة الطائفية أيا كان مصدرها.. إلخ، كل ذلك على فرض أن الأرقام التى تعلنها تلك الدول عن المشاركة فى الانتخابات العامة أرقام صادقة. أما إذا أخذنا عنصر التزييف فى إعتبارنا، فإننا قد ننتهى إلى ضرورة إسقاط هذا المؤشر كمعيار سليم من اعتبارنا. ولذلك يجب أن تستكمل الأرقام الدالة على المشاركة الشعبية فى الانتخابات بدراسات وتحليلات متعمقة يجريها الباحث، وإلا ضلل نفسه وضلل الآخرين»[٣٩].

٨– اتضح لنا من خلال دراسة ليرنر هذه، أنه يعرض لنا نموذجًا للتحديث، ألا وهو النموذج الغربى، ويتحيز إلى هذا النموذج تحيزاً واضحًا، حيث يعتبره النموذج المثالى الذى يمثل المدخل الحقيقى لتحديث الشرق الأوسط، ومفتاح حل كل مشكلات منطقة الشرق الأوسط. ولكننى أرى أن هذا التحيز يمثل خطأ وقع فيه ليرنر، كما وقع فيه كثير من الكتاب الغربيين منهم على سبيل المثال Raphael Patai الذى كتب عن الشرق الأوسط قائلاً «إنه كان من المتعين أن يحصل الناس على قدر كبير من العقلية

---

(٣٩) المرجع السابق، ص ١٨٣ – ١٨٤.

الغربية، قبل أن يصبحوا قادرين على استقبال أفكار إصلاحية تخص هذه المنطقة ذات الطابع التقليدى الراسخ»[٤٠].

كما يضيف Patai قائلاً «وأمام الشعوب المحلية فرصة للاستفادة من المخزون الثقافى الضخم فى التجربة الغربية، حيث يجدون أمامهم المحصلة النهائية لتطور حضارى شاق وطويل. ولذا فإنهم يستطيعون أن يتعلموا فى وقت قصير، ما استغرق الغرب قروناً عديدة كى يحققه، وبذلك يمكنهم أن يخرجوا من العصور الوسطى إلى القرن العشرين مباشرة. أما إذا ظلوا يختارون جزءًا من هذا، ويرفضون ذلك فإن هذا يكون بمثابة مجرد إظهار جديد لرجعيتهم وعنادهم»[٤١].

٩ – هناك قضية هامة تخطاها الكثير من العلماء والباحثين كما تخطاها ليرنر، وتتمثل هذه القضية فيما يمكن أن نطلق عليها النسبية الثقافية التى نعنى بها فى هذا المقام أن لكل مجتمع من المجتمعات البشرية ذاتيته وهويته التى تتجسد فى ثقافته وعاداته وتقاليده وقيمه الثقافية التى تتحدد سلوك الفرد من خلالها، والتى على المسئولين عن وضع السياسة الاجتماعية وصياغة البرامج الإنمائية، أن يضعوا السياسات والبرامج التى تتلاءم وطبيعة هذه الذاتية، وذلك بغية أن يتحقق النجاح المنشود للبرامج الإنمائية. وأن يدركوا أن ما يصلح لمجتمع ما قد لا يصلح لمجتمع آخر، وأن ما حقق نجاحًا فائقًا فى ثقافة ما، قد يقاوم بالرفض فى مجتمعات أخرى. ومن هذا المنطلق نقول أن ليرنر لم يراع هذه القضية ولم يكن موفقًا عندما ذهب إلى أن النموذج الغربى للتحديث هو مفتاح حل مشكلات الشرق الأوسط، ونسى أن لهذه البلدان تاريخها وبنيتها الاجتماعية وإطارها الثقافى الذى يجب أن تنبع منها البرامج الإنمائية، وأن تصاغ وفقاً لما تريده شعوب هذه البلدان، وليس وفقاً لما يريده الغربيون أو غيرهم.

١٠ – أخطأ ليرنر عندما وضع نموذجًا تاريخيًا غربيًا لتطور المجتمعات التقليدية،

(٤٠) Raphael Patai, Golden River to Golden Road, Society – Culture and change in the Middle East, (Third enlarged Edition), University of Penonsylvania Press, London, 1962, pp: 351 – 352

(٤١) Ibid, P: 360

وحاول تعميمه على سائر البلدان النامية، ذلك لأن لكل مجتمع ثقافته ومراحل تطوره الخاصة به والتى تميزه عن سائر المجتمعات. وننتهى إلى القول بأن ليرنر بصياغته لهذا النموذج كان أقرب إلى فلسفة التاريخ منه إلى علم الاجتماع. ولقد أكد العديد من العلماء خطأ فكرة صياغة نموذج تطورى لكل المجتمعات فمثلاً نجد سيلفرت Silvert يذهب إلى أنه من الخطأ أن نقول إن الهنود – أو أى شعب آخر – فى مرحلة ما قبل التصنيع – يجب أن يسيروا فى نفس طريق التحضر الذى سارت عليه أوروبا، وذلك لأن نقطة البداية تختلف. هذا فضلاً عن أن الفكر المعاصر يقدم لنا أكثر من أسلوب للتطور، فهناك النموذج الغربى للتطور التدريجى، والنموذج السوفيتى الذى يعتمد على تعبئة الموارد والنموذج الهندى المختلط[٤٢].

كما نجد البروفيسور الأمريكى لا بالمبارا La Palombara يذهب أيضًا إلى أن النموذج الغربى للتطور ليس من الضرورى أن يكون عامًا. فمن الواضح على سبيل المثال أن التغير الاقتصادى السريع الذى يؤدى إلى التصنيع يمكن أن يتحقق بدون التقيد بالنموذج الأنجلوأمريكى، بل على العكس، فالتغير الاقتصادى السريع يمكن أن يحدث بنجاح أكثر فى ظل أنظمة اجتماعية وسياسية غير ديمقراطية[٤٣].

١١ – أشار ليرنر فى دراسته إلى أن التحضر والتصنيع تعد مقاييس للتحديث ومتغيرات لتحقيقه، وهذا أمر لا غبار عليه. ولكننا نميل إلى أن ننوه بأن هناك إمكانية لتواجد جوانب غير مادية تظهر فيها مقدرة المجتمع على الابتكار والابتداع، وهذه الجوانب هى التى يطلق عليها وليم أوجبرن W. Ogburn عالم الاجتماع الأمريكى الاختراعات الاجتماعية التى تتمثل فى اختراع العديد من التنظيمات الاجتماعية بهدف الارتقاء بالحياة الاجتماعية. كما أننا لا نتفق مع ليرنر فى أن تقليد البلدان النامية للنماذج والأساليب الغربية هو السبيل إلى تحديث البلدان النامية فى الشرق الأوسط، ذلك لأن التقليد لا يسمح بإطلاق الطاقة الإبداعية للمقلدين. هذا فضلاً عن أنه

---

(٤٢) جيهان أحمد رشتى، نظم الاتصال – الإعلام فى الدولة النامية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٢، ص: ٥٧.

(٤٣) المرجع السابق، ص: ٥٨.

لا يسمح بأى حال من الأحوال بأن يسهم سكان الشرق الأوسط بإسهامات فى تحديث ثقافتهم. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن ذلك يتنافى مع مفهوم التنمية الذى ينظر إليه على أنه ليس تقليدًا، ولكنه إبداع وابتكار... ومن هذا المنطلق نرى أن على المجتمع التقليدى أن ينفتح على مختلف التجارب والنماذج العالمية سواء فى الشرق أو الغرب، ويتخيل ويتقمص الأساليب الحديثة، ولكن بهدف التعلم من هذه التجارب، بغية أن يبتكر هو ويبتدع ويضيف إلى الثقافة الإنسانية، ويصوغ البرنامج التحديثى الذى يتسق وطبيعة هويته وذاتيته، وليس بهدف التقليد الأعمى. لأننا إذا قلدنا فقط، ولم نتعلم، ولم نعتمد على أنفسنا وسواعدنا فسنتحول إلى مجتمع مُقَلِد يأكل ويستهلك ما يقدمه له الغير، وبذلك يلقى المجتمع بنفسه فى التهلكة، لأن الغير إذا امتنع عن تزويدنا بما نستهلكه فإننا نموت جوعًا.

وتأسيساً على ذلك نرى ضرورة التعلم والاعتماد على النفس فى صياغة حياتنا حتى يتحقق لنا ما نريد. ونميل إلى أن نستشهد فى هذا المقام بالعبارة التالية التى صاغها Arthur Livingston والتى يشيد فيها بأهمية التعليم والتعلم والاعتماد على النفس إذ يقول:

إذا أعطيت إنساناً سمكة فسوف يأكل لمرة واحدة
إذا علمت إنساناً الصيد فسوف يأكل طوال حياته
إذا فكرت لسنة قادمة بذرت حبة
إذا فكرت لعشر سنوات قادمة زرعت شجرة
إذا فكرت لمائة سنة قادمة علمت الناس
ببذرك للحَبْ سوف تحصد مرة واحدة
بزرعك شجرة سوف تحصد عشرة أضعاف
بتعليمك الناس سوف تحصد مائة ضغف[٤٤]

(٤٤) Arthur Livingston, Social Policy in Developing Countries, (First Published), Routledge & Kegan, London, 1969, P: Vi

١٢ - ذهب ليرنر فى دراسته هذه إلى أن التحضر وانتقال القرويين إلى المدينة، يعد أمرًا ضروريًا فى التحديث. ولكننا لا نتفق مع ليرنر فى هذه الفكرة، ذلك لأننا نستطيع أن نرتقى بمستوى المجتمعات الريفية من خلال تنفيذ البرامج الإنمائية الريفية التى تمكن القرية من الانفتاح على العالم الخارجى وإكتساب الأساليب الحياتية الحديثة، دون الحاجة إلى الانتقال من القرية إلى المدينة. ولقد أكد ولبر شرام هذه القضية بقوله «ألم يساعد الترانزستور ووسائل المواصلات الحديثة وبناء الطرق على ربط القرية بالمدينة؟ إن هذه الوسائل ساعدت فى التغلب على حاجز الأمية فى الماضى كانت القرية معزولة عن بقية أجزاء المجتمع، ولكن حاليًا لم تعد القرية معزولة. فزيادة النشاط الاقتصادى قضى على عزلة القرية، كما أن الراديو والترانزستور دخل القرية وتخطى حاجز الأمية وخلق الشخصية المتحركة القادرة على التخيل من الفلاحين الأميين، وبهذا لم يعد من الضرورى أن يقيم ١٠٪ من المواطنين فى المدن لكى تحدث التطورات»[٤٥].

١٣ - إن القارئ عندما يستعرض دراسة ليرنر لبعض بلدان الشرق الأوسط سوف يدرك منذ الوهلة الأولى أنه ينظر إلى بلدان الشرق الأوسط على أنها بلدان تقليدية، لا يمكن أن يكتب لها البقاء والتقدم إلا من خلال النموذج الغربى فى التحديث، وأن ليس لها تاريخ. وهذه نظرة تنطوى على عدم موضوعية من جانب ليرنر ذلك لأن لمنطقة الشرق الأوسط تاريخًا عريقًا وفضلًا على الثقافة الغربية ذاتها. وهذا ما أكده أحد علماء الاجتماع الغربيين Raphael Patai بقوله «إن للصلة الثقافية بين الغرب والشرق الأوسط جذورًا تاريخية، وبغض النظر عن الروابط التى وجدت تاريخياً، وفيما قبل التاريخ بين المنطقتين كان الشرق الأوسط - فى الأزمنة القديمة، ولعدة قرون - خاضعًا لسيطرة الإغريق والرومان. وهكذا تشرب كثيرًا من هذه التأثيرات الثقافية التى شكلت الثقافة الأوروبية بصورة حاسمة. وبعد هذا مباشرة خضع الغرب لتأثيرات دينية قوية منبثقة من الشرق الأوسط فى صورة وشكل العقيدة المسيحية الشابة، وفى فترة تالية نفذت الثقافة الإسلامية بعمق فى الغرب من خلال

---

(٤٥) چيهان أحمد رشتى، مرجع سابق، ص ص: ٥٦ - ٥٧.

شبه الجزيرة العربية وحوض نهر الدانوب، مما نتج عنه تبادل ثقافى، وصحب هذا وجه آخر للتبادل من خلال الحملات الصليبية، وكنتيجة لهذا التبادل وبالتحديد فى نهاية هذه العصور ظهر تشابه عظيم ذو طبيعة عامة بين ثقافات المنطقتين المتجاورتين. ولم يبدأ هذا التماثل فى النقصان والتضاؤل إلا عند بداية الثورة الصناعية وما تلاها من تطورات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية فى أوروبا، وفى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر زادت المسافة بين الثقافتين نتيجة للثبات النسبى فى الشرق الأوسط خلال هذه الفترة، والتغيرات السريعة المتراكمة التى كانت تحدث فى ثقافة الغرب»[٤٦].

١٤ - أشار ليرنر فى دراسته هذه إلى أن التحديث هو اتجاه علمانى ذو جانب واحد فى اتجاهه ويتمثل فى الانتقال من الحياة التقليدية إلى أساليب الحياة المشاركة. وإننى أرى أن هذا التحديث الذى يصطبغ بصبغة علمانية لا يتفق وطبيعة المجتمعات الإسلامية التى تدين بالديانة الإسلامية، والتى يتحدد سلوك الفرد فيها من خلال ما أتى به القرآن الكريم والسنة المحمدية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن ليرنر قد أخطأ عندما أوضح فى دراسته أن الإسلام لا يستطيع أن يدافع عن نفسه ضد العلمانية. وهذا تصور خاطئ لأن المجتمعات الإسلامية تحمى الإسلام وتصونه. ولذا كان ينبغى على ليرنر ألا يقلل من قوة الإسلام فى صد الاتجاه العلمانى. ويتضح ذلك بجلاء مما قاله ليرنر فى كتابه إذ يقول «سواء كان من الشرق أو من الغرب، يفرض التحديث نفس التحدى الأساسى الذى يتمثل فى ضرورة تشرب الروح العقلانية العلمانية وتمثلها، تلك الروح التى لا يستطيع الإسلام أن يدافع عن نفسه ضدها كما يبدو أمام الباحثين. وعلى أية حال فلقد تغيرت مراحل وأشكال عمليات التحديث، حيث بدأ ينتشر بين شرائح عديدة من السكان، ويمس العديد من النظم العامة والآمال الخاصة بروحه العلمانية المقلقة[٤٧]».

صفوة القول... أنه بالرغم من سهام النقد التى صوبت إلى دراسة ليرنر، فإنها تعتبر من الدراسات الرائدة والهامة التى تركت بصماتها على دراسات عديدة فى مجال

(٤٦) Raphael Patai, op. cit, PP: 330 - 331

(٤٧) Daniel Lerner, op. cit, P: 45

التنمية والتحديث، حيث اعتمد عليها كثير من الباحثين منهم على سبيل المثال إيفرت روجرز الذى قام بدراسة تأثير وسائل الاتصال الجمعى فى كولومبيا على المجتمع كما أنها زودت الباحثين بأفكار وقضايا نظرية انطلقت منها دراساتهم. هذا فضلاً عن أن دراسة ليرنر هذه قد كشفت عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية والتحديث، وأهمية البعد القيمى فى استراتيجية التنمية، كما كشفت عن أن التحديث يتم من خلال الفرد والبيئة معًا، وأهمية التعليم ووسائل الاتصال الجمعى فى تحديث المجتمعات.

الفصل الخامس

دراسة دافيد ماكليلاند: مجتمع الانجاز

دافيد ما كليلاند عالم نفس أمريكي بجامعة هارفارد، حصل على الدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليل، وسافر وحاضر في كثير من بلدان العالم، وأشرف على بحوث متعددة تناولت بالدراسة والتحليل الجوانب المختلفة للدوافع الانسانية. كما ألف واشترك في كثير من المؤلفات من بينها The Roots of Conciousneess, Personality, The Achievment Motive, The Achieving Society, مجتمع الانجاز وسنعتمد على الكتاب الأخير – مجتمع الانجاز – في عرض دراسة ما كليلاند التي نتناولها في هذا الفصل، تلك الدراسة التي تتناول قضية على جانب كبير من الأهمية، وهي قضية التنمية الاقتصادية، مع التركيز بصفة أساسية على الجانب السيكولوجي، حيث يحاول ما كليلاند في هذه الدراسة الربط بين الدوافع النفسية، ولا سيما الدافع إلى الإنجاز والتنمية الاقتصادية، موضحًا أن الدافع إلى الإنجاز يؤدي إلى النمو الاقتصادي. كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية في أي مجتمع من المجتمعات البشرية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من الأشخاص الاقتصاديين ذوي بناء نفسي خاص يشجعهم ويدفعهم إلى الاجتهاد والابتكار والمخاطرة والانجاز، بغية تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في تحسين الوضعية الاقتصادية والاجتماعية.

كما تربط هذه الدراسة أيضاً بين التنمية الاقتصادية والقيم، حيث تذهب إلى أن المجتمع االمتخلف إذا أراد البدء في تنمية نفسه اقتصادياً، فلابد له من دعم الشعور بالحاجة إلى الانجاز لدى الأفراد من خلال التربية والتنشئة الاجتماعية في المدرسة والأسرة والمجتمع، وتشجيع المجتهدين والمجددين على الدخول في ساحة العمل الاقتصادي. هذا فضلاً عن تغيير القيم والمعايير التقليدية التي تكون بعضٌ منها قيماً مثبطة، واستبدالها بقيم مستحدثة إيجابية تدفع بشدة عجلة التحديث الاقتصادي. كما

أن هناك مصادر عديدة يتشكل من خلالها الدافع إلى الإنجاز منها القيم الدينية. وقدمت لنا هذه الدراسة أيضاً تقييماً للنظريات الاقتصادية والتاريخية والسوسيولوجية التى تفسر نشأة وإضمحلال الحضارات. كما لفتت النظر إلى المتغيرات النفسية الاجتماعية المصاحبة لعملية التنمية الاقتصادية.

ولما كانت دراسة ما كليلاند تنظر إلى القيم على أنها مصدر من مصادر تشكيل الدافع إلى الإنجاز، أى أنها ترى أن للقيم دوراً إيجابياً فى التنمية الاقتصادية يتمثل فى أنها - أى القيم - تعد محدداً من محددات السلوك الانسانى، وضرورة لاغنى عنها فى إنجاح البرامج الانمائية الاقتصادية والتعجيل بها. فقد آثر المؤلف أن يخصص هذا الفصل كى يتناولها فيه بشىء من التفصيل.

أولاً: الاجراءات المنهجية فى الدراسة:

تتمثل الاجراءات المنهجية التى اتبعتها هذه الدراسة فى الاجراءات التالية.

١ - **هدف الدراسة**: يتمثل هدف هذه الدراسة فى البحث عن العوامل التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى وتدهوره، والكشف عن العلاقة بين الدافع إلى الانجاز والقيم والتنمية الاقتصادية. وهذا معناه أن ما كليلاند يركز فى دراسته هذه على الأبعاد النفسية الاجتماعية للتنمية الاقتصادية. ولقد استحوذت هذه القضية على اهتمامه، فاتجه إلى تحديد متغيرات الدراسة التى تمثلت فى الدافع إلى الانجاز كمتغير مستقل والنمو الاقتصادى كمتغير تابع. ويمكننا أن نقف على هدف دراسة ماكليلاند بشىء من التفصيل من خلال ما صاغه فى هذا الصدد إذ يقول «إن هذا الكتاب لن يتقصى كل أنواع النمو الثقافى الفنية والفلسفية والعسكرية، وإنما سيلقى الضوء على مشكلة محددة، ألا وهى العوامل التى تؤدى إلى النمو الاقتصادى وتدهوره، ذلك أن طريقة توزيع الثروة تعد من الموضوعات ذات الاهتمام الخاص، كما أنها تمثل الأساس فى نمو بعض الجوانب الثقافية الأخرى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنها قد أثارت فى القرن الماضى بعض التساؤلات، واهتمامًا خاصًا بها، حيث تراكمت الثروات بمعدل أسرع، وبمستوى أعلى بكثير مما حدث من قبل فى تاريخ العالم وخاصة فى شمال أوروبا

وأمريكا الشمالية. ففى الولايات المتحدة الأمريكية مثلاً ارتفع متوسط الدخل السنوى للفرد على فرد ثبات الأسعار من ٢٤٤ دولارًا فى عام ١٨٥٠ إلى حوالى ١١٤٠ دولاراً فى عام ١٩٥٠ أى حوالى خمس مرات. أما فى بريطانيا العظمى فقد ارتفع متوسط الدخل السنوى للفرد إلى حوالى أربع مرات فى نفس الفترة. وفى الوقت الحاضر يتفاوت متوسط دخل الفرد تفاوتاً كبيراً من مجتمع لأخر، فدخل الفرد العادى فى أوروبا الشمالية أو الولايات المتحدة الأمريكية يعادل عشرة أضعاف أو اثنى عشر ضعفاً لدخل الشخص العادى فى معظم البلدان الأفريقية أو الأسيوية. وبعبارة أخرى فإن ٧٪ من سكان العالم فى أمريكا الشمالية يتمتعون بحوالى ٤٣٪ من ثروة العالم، بينما ٥٥٪ من السكان فى آسيا يكون لهم ١٦٪ من ثروة العالم. ويثير هذا التفاوت كثيراً من التساؤلات الهامة. وإذا تساءلنا: لماذا يتفاوت مستوى دخل الفرد فى مجتمع ما عن مجتمع آخر. بالرغم من التشابه الكبير فى ظروف المناخ والموارد الطبيعية؟ فإن الإجابة على هذه التساؤلات تتطلب منا أن نوجه مزيداً من الاهتمام إلى دراسة الفروق القائمة بين هؤلاء الناس الذين يعيشون فى هذه المناطق، من حيث دوافعهم وقيمهم ونظمهم الاجتماعية والسياسية. وفى الحقيقة أن المسألة السياسية فى وقتنا الحاضر أعطيت وزناً كبيراً. فكثير من الناس يعتقدون أن تطور بعض المجتمعات بمعدل أبطأ من مجتمعات أخرى، يعزى إلى سوء الادارة الحكومية، أى إلى إستغلال القوى الاستعمارية أو الأقليات الداخلية.

ويتفق الجميع على أن التنمية الاقتصادية، تعد هدفاً من الأهداف البارزة. ولا شك أن المجهود الكبير الذى يبذله سكان البلدان النامية والمزدحمة بالسكان مثل شعوب الهند والصين وأندونيسيا للوصول إلى المستوى الذى بلغته المجتمعات الغربية الصناعية، يعد ظاهرة من أهم ظواهر العصر الحديث. ولكن الخلاف القائم يدور حول النظام السياسى الأكثر ملاءمة لإنجاز هذا الهدف، فمثلاً تختلف البلدان الشيوعية مع البلدان الديمقراطية الغربية حول الطريقة المثلى التى ينبغى أن يحكم بها الناس بغية تحسين أحوالهم الاقتصادية، فبينما يضغط الشيوعيون على السلطة المركزية المتحكمة التى تستحوذ عليها الأقلية، ينادى الديمقراطيون الغربيون بالمشاركة الحرة لكل

قطاعات المجتمع فى تنمية مجتمعاتهم.

ولقد أصبح من الضرورى أن نفهم بعض القوى التى تؤدى إلى التنمية الاقتصادية السريعة، ليس فقط بقصد إشباع الفضول العلمى، ولكن لأسباب سياسية وعملية أيضاً. وليس غريباً أن نكتشف أن هذه القوى تكمن فى الانسان نفسه، فى دوافعه الأساسية، والطريقة التى ينظم بها علاقاته مع رفاقه، وقد يكون من الأصلح أن نتساءل عما يمكن أن يساهم به علم النفس الحديث فى فهم الأسباب التى تجعل بعض الناس يهتمون بالنشاطات الاقتصادية أكثر من غيرهم ويحققون نجاحات بارزة، وهذا هو الهدف الأول من هذه الدراسة. إلا أنه يحسن بالقارئ ألا يتوقع منا أكثر مما ينبغى، ذلك أن علم النفس الحديث مازال غضاً، ولم يمض عليه سوى خمسين عاماً، كما أن الدراسة العلمية للدوافع والقيم دراسة حديثة، كما أن علم النفس لم يهتم بالموضوعات الاقتصادية اهتماماً كبيرًا، ومن ثم فعلينا أن نعتبر هذا الكتاب محاولة أولى يقوم بها عالم من علماء النفس يهتم أساساً بالدوافع الانسانية بغية المساعدة فى توضيح مشكلة ذات أهمية تاريخية».[1]

ولتحقيق هذه الأهداف، آنفة الذكر، استخدم ما كليلاند ثلاثة أنماط من البحوث، يهتم النمط الأول بقياس الحاجة إلى الإنجاز ومتغيرات سيكولوجية أخرى عند جماعة من الأفراد، وعلاقة ذلك بالمعدلات الكلية للتنمية الاقتصادية. وقد كان هذا النمط من البحوث ممكناً، لأن الطريقة التى استخدمت لقياس الحاجة إلى الإنجاز كانت هى تحليل المضمون. أما االنمط الثانى من البحوث فقد ركز مباشرة على الفرد، وقد أعد هذا النمط لتتبع أصول الحاجة إلى الإنجاز فى قيم واتجاهات الوالدين، والكشف عن تأثير الحاجة إلى الإنجاز عند الأبناء المراهقين على إهتماماتهم الوظيفية وأدائهم فى ظروف معينة، وقد أجريت دراسات هذا النمط فى بلدان متباينة تبايناً شديداً هى ألمانيا واليابان والهند والبرازيل. أما النمط الثالث فيعالج دوافع وسلوك رجال الأعمال الفعليين. وقد تم اختيار أكثر من ٧٥٠ رجل أعمال من أربعة بلدان هى الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا وإيطاليا وبولندا بقصد الكشف عن ارتباط الحاجة إلى

(١) David · C · Mcclelland, op. cit, PP: 1-3

الإنجاز بالنجاح فى العمل. ولكن بالرغم من أن محور اهتمام هذه الدراسة كان دراسة الحاجة إلى الانجاز، إلا أن بحثها كان شاملاً بصورة تكفل الكشف عن أية متغيرات أخرى، يمكن بمساعدة الحاجة إلى الإنجاز أو بدونها، أن تسبق أو تلازم النمو الاقتصادى.(٢)

٢ - **مفهومات الدراسة:** حدد ما كليلاند فى دراسته المفهومات التى يستخدمها وتعينه على تحديد أبعاد الدراسة. وتتمثل هذه المفهومات فى مفهوم مجتمع الانجاز الذى يقصد به ذلك المجتمع الذى تتحقق فيه التنمية الاقتصادية أسرع من غيرها. ومفهوم المنظم Entrepreneur الذى يشير إلى كل شخص لديه قدرة السيطرة على وسائل الانتاج، وينتج أكثر مما يستهلك، كما يبيع الفائض أو يبادله سعياً إلى دخل أكثر. أما المنظم المتفرغ كل الوقت فهو الشخص الذى يحصل على ما لا يقل عن ٧٥٪ من دخله من المناشط التنظيمية عادة. وأغلب المنظمين إما تجار (أى لا ينتجون بل يحصلون على السلع لبيعها أو تأجيرها)، وإما عمال مهرة متخصصون يعملون لحسابهم الخاص مثل صانعى الأحذية وعمال الأدوات المعدنية والنجارين، وإما من رجال الأعمال مثل ملاك الأرض والمصدرين ومربى الماشية. وكذا مفهوم النمو الاقتصادى الذى يشير إلى نمو الانتاج والخدمات، وتطبيق أحدث الوسائل التكنولوجية فى فترة زمنية معينة.(٣)

٣ - **فروض الدراسة:** تستهدف هذه الدراسة إختبار صحة فرض أساسى مؤداه: أن الدافع إلى الانجاز مسئول عن النمو الاقتصادى إلى حد ما، أى أنها تفترض أن هناك ارتباطاً بين الدافع إلى الإنجاز والنمو الاقتصادى. وينبثق هذا الفرض من سياق أحداث تاريخية خاصة حدثت فى أوروبا الغربية، وملاحظة العلاقة بين حركة الاصلاح البروتستانتية وظهور الرأسمالية. ولما كان النمو الاقتصادى لا يمكن أن يعزى إلى متغير واحد مثل الحاجة إلى الإنجاز، وأن ثمة عوامل أخرى تساهم مساهمة فعالة فى تحقيق عملية التنمية، وتؤثر فى معدل النمو الاقتصادى فلم

---

(٢) Ibid, PP: 57 - 60

(٣) Ibid, PP: 63 - 85

تكتف هذه الدراسة بهذا الفرض الأساسى، بل حاولت الكشف عن تأثير بعض هذه العوامل التى يعتقد علماء كثيرون فى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال صياغة مجموعة أخرى من الفروض العلمية. من بين هذه العوامل - الحاجة إلى الانتماء ونمو السكان - التى لم تتوقع الدراسة فى البداية أنها ترتبط بالتنمية الاقتصادية، بيد أنه بعد فحص كل قصص الأطفال ظهرت علاقة بين الحاجة إلى الانتماء وارتباطها بالتنمية الاقتصادية من خلال القصص، فقد قورنت القصص التى كتبها أشخاص لم تثر عندهم الحاجة إلى الانتماء بقصص كتبها أفراد أثارت عندهم الحاجة إلى الانتماء مثلما حدث فى قياس الحاجة إلى الانجاز. وقد افترضت الدراسة أن الأشخاص الذين لديهم حاجة إلى الانتماء يرغبون فى أن يتقبلهم الأشخاص الآخرون، وأن يعتبرهم رؤساؤهم من العاملين ذوى الكفاءة، كما يفضلون العمل مع الأصدقاء، وأن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الانتماء والنمو الاقتصادى.

كما يمكن أن ترتبط الحاجة إلى الانتماء بالرغبة فى إنجاب الأطفال، أى ترتبط بمعدل المواليد، وبالتالى يرتبط معدل المواليد بزيادة السكان، تلك الزيادة التى ترتبط بدورها بالنمو الاقتصادى. ولا يبدو النمو السكانى وحده عاملاً قوياً ومؤثراً فى النمو الاقتصادى، إذ أن الأهم فى هذا الموقف ليس هو النمو السكانى، بل هو نوع السكان الذين يتكاثرون، فإذا كان هؤلاء السكان لديهم اتجاهات وقيم تسمح بالنمو الاقتصادى، فإن الزيادة السريعة فى عددهم تعد كسباً إيجابياً فى الواقع. أما إذا كان الأمر عكس هذا، فستكون الزيادة مصدراً لمشكلات ومعوقات تبطىء من التنمية الاقتصادية. وهنا يستلزم الموقف بذل مزيد من الجهد لتغيير هذه الاتجاهات. كذلك حاولت الدراسة الكشف عن تأثير الحاجة إلى السلطة (التى تتمثل فى رغبة الشخص فى أن يسيطر أو يؤثر فى شخص آخر ليجعله تابعاً له) عند رجال الأعمال، والتى يمكن أن يكون لها أهمية كبرى فى إنجاح العمل والتنمية فى بلد يعانى من التخلف. وقد أظهرت الدراسات التى أجريت أن الحاجة إلى السلطة لا ترتبط بالتنمية الاقتصادية، بل أن الارتباط يكمن بين الوسائل السياسية المستخدمة فى تحقيق الأهداف الاقتصادية والتنمية الاقتصادية.(٤)

---

(٤) Ibid, PP: 159 – 168

وبعد أن اختبرت هذه الدراسة فرضها الأساسى والفروض المتعلقة بتأثير الحاجة إلى الانتهاء والحاجة إلى السلطة فى التنمية الاقتصادية. اتجهت إلى الكشف عن تأثير عوامل أخرى ذات علاقة هامة بالتنمية الاقتصادية، وذلك من خلال صياغة أربعة عشر فرضاً لم يتحقق منها سوى خمسة فروض فقط، وتتمثل هذه الفروض فيما يلى:

الفرض الأول: ضد التقليدية Anti-traditionalism: ثمة فكرة عامة بين العلماء مؤداها أن أسباب نمو بعض البلدان بسرعة أكثر من غيرها، هى أن هذه البلدان مضادة للتقليدية، أى أنها تخرج على النظم التقليدية، وتسعى إلى قبول التجديدات الاجتماعية والفنية التى تعد جزءًا من النظام الصناعى الحديث. ويحاول هذا الفرض الكشف عن تأثير ضغط الأساليب التقليدية على الفرد. وقد أختبر هذا الفرض فى قصص الأطفال من خلال قياس عدد المرات التى تفرض فيها الكنيسة أو الدولة أو الأسرة ضغوطا اجتماعية على الفرد ليتوافق ويتفاعل ويتعاون.وأيدت معطيات الدراسة هذا الفرض وعززته، وكشفت عن أن النزعة المحافظة للتقاليد قد تعوق النمو الاقتصادى، عندما تكون الحاجة إلى الإنجاز عالية، ذلك أن البلدان التى ينمو إقتصادهـا ببطء، يشيع فى قصصها هذا النمط من الشخصية.[٥]

الفرض الثانى: العمومية فى مقابل الخصوصية Universalism vs. Particularism: أكد تالكوت بارسونز وغيره من العلماء على أهمية المعايير العامة التى تختلف عن المعايير الخاصة فى تنظيم السلوك والنمو الاقتصادى. وأفضل مثال للعمومية هو وضع القوانين وتطويرها كى تطبق تطبيقاً عادلاً على كل الأفراد بغض النظر عمّن يكونون، أى لا يتمتع الأفراد بحقوق خاصة أو امتيازات ترجع إلى مكانتهم فى الحياة. ولكن الناس متساوون أمام القانون. وقد تنبأ هذا الفرض بأن المجتمعات التى تقدر المساواة أو العمومية سوف يتضاءل فيها كثيراً نوع القصص التى تمجد البطل وتضفى عليه مكانة مغايرة لمكانة الأشخاص الآخرين، وتفرق فى المكانة بين أبطالها. بيد أن هذا التنبؤ لم تثبت صحته، ذلك أن الناس يمكن أن يكونوا متساوين أمام القانون،

---

(٥) Ibid, P: 178

ورغم هذا ينظر إليهم على أساس اختلافهم فى المكانة.(٦)

الفرض الثالث: تحدد علاقات الأدوار Specificity of Role Relationships: ثمة فكرة عند بعض علماء الاجتماع مؤداها أن من السمات الرئيسية للمجتمع الحديث تركيزه على التعاقد فى العلاقات أكثر من تركيزه على المكانة. فغالباً لا يتم إتصال بين شخصين إلا لأداء دور محدد مثل الأستاذ والطالب أو العامل وصاحب العمل والطبيب والمريض... الخ. أما المجتمعات التقليدية فتتميز فى غالب الأحيان بأن الوظائف والعلاقات الاجتماعية بين الأفراد فيها غير محددة، أى أن الأفراد فى هذه المجتمعات لا يدخلون فى هذه العلاقات بهدف محدد يتطلعون إلى تحقيقه، كما يحدث فى العلاقة بين الطبيب والمريض مثلاً. وقد تنبأ هذا الفرض بأن البلدان التى ترتفع فيها الحاجة إلى الانجاز، يكون بمقدورها أن تنجح أكثر وأسرع فى تحقيق مزيد من النمو الاقتصادى، كلما كانت أكثر تنظيماً وتحديداً لعلاقات الناس وأدوارهم الاجتماعية. وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة قصص الأطفال، والكشف عما تحتويه هذه القصص من إهتمام متزايد بالطبيعة التعاقدية المحددة لعلاقات الأدوار. وقد أثبتت نتائج الدراسة صحة هذا الفرض.(٧)

الفرض الرابع: المكانة المكتسبة فى مقابل المكانة الموروثة Achieved vs Ascribed status: يتفق كل علماء الاجتماع على أن الفرد فى المجتمع ذى الاقتصاد سريع النمو قادر على اكتساب مركزه الاجتماعى، بينما يرث الفرد مكانته الاجتماعية فى المجتمعات ذات الاقتصاد بطئ النمو. ويتنبأ هذا الفرض بأن المجتمعات المتقدمة تعطى أهمية للمكانة المكتسبة، بينما تعطى المجتمعات المتخلفة اهتماماً للمركز الموروث. وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة قصص الأطفال. ولكن هذا الفرض لم تثبت صحته، حيث لم تؤيد معطيات الدراسة صدقه. حيث أظهر تحليل قصص عدد من المجتمعات الصناعية الحديثة مثل السويد وكندا ونيوزيلنده واستراليا وهولنده، أن هذه المجتمعات تتميز بدرجة عالية من التركيز على المكانة المكتسبة كما يؤكد علماء

(٦) Ibid, PP: 178 – 181

(٧) Ibid, PP: 181 – 183

الاجتماع. ولكن من الناحية الأخرى، كان هناك ثلاثة مجتمعات صناعية غنية أخرى تتميز بدرجة عالية من التركيز على المكانة الموروثة وهى إنجلترا وبلجيكا وفرنسا. ولكن إذا استطاعت إنجلترا وفرنسا وبلجيكا أن تحقق نمواً اقتصادياً سريعاً، فكيف نستطيع أن نبرهن عن أن الاهتمام بالمركز المكتسب يعد أمراً ضرورياً للتنمية الاقتصادية؟ ومن هنا تكون النتيجة النهائية هى أن الطريقة التى يقيم بها الشخص ليست ذات أهمية فى اقتصاد المجتمع الحديث، كما كان شائعاً ومفترضاً من قبل، فالمهم هو ما إذا كان مستوى الإنجاز مرتفعاً أم منخفضاً.[٨]

الفرضان الخامس والسادس: الجمعية فى مقابل توجيه الذات Collectivity vs selforientation: يذهب تالكوت بارسونز إلى أن ثمة مظهراً أساسياً للمجتمع الحديث هو وضع الأهداف الجمعية - أى أهداف المدينة أو الإقليم أو الأمة - فوق أهداف المصالح الشخصية. ويتنبأ بأن المجتمعات المتقدمة اقتصاديًا تتمسك بمبدأ ممارسة وظيفتها من أجل الصالح العام ولفائدة المجموع. وهذا بعكس البلدان المتخلفة التى يتطلع أفرادها إلى مصالحهم الشخصية. وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة القصص، والكشف عما تحتويه هذه القصص من معانى التأكيد على الأهداف الجمعية مثل الضغوط التى يفرضها المسئولون لإلزام الآخرين بالطاعة والتوافق والعمل من أجل المصلحة العامة. وقد كشفت نتائج الدراسة عن أن الرأى العام فى البلدان ذات اقتصاديات سريعة النمو يدفع الفرد بنجاح أكثر إلى أن يتوافق ويعمل للصالح العام. ومن هنا لا يكون من الضرورى للناس فى هذه البلدان أن يلجئوا إلى الضغوط السيكولوجية مثل التهديدات بفقدان الحب أو العقاب المادى. وقد ثبتت صحة هذا الفرض. أما الفرضية السادسة التى تفترض أن الدوافع الشخصية الأنانية تكون أكثر شيوعاً فى البلدان المتخلفة فلم تتأكد صحتها.[٩]

الفرض السابع: الحياد العاطفى Affective Neutrality: أشار الكثير من علماء الاجتماع منذ ماكس ڤيبر إلى أن البلدان التى تنمو نمواً سريعاً تؤكد على العمل بكد

(٨) Ibid, PP: 183 - 186

(٩) Ibid, PP: 186 - 188

والادخار والزهد والتحكم فى دوافع الفرد، وضرورة أن يعيش الفرد حياة منظمة ومقتصدة. فقد ذهب فيبر مثلا إلى أن الزهد البروتستانتى جعل من الممكن، بل من الضرورى لرجال الأعمال البروتستانت أن يعيدوا استثمار أرباحهم فى شركاتهم مرة أخرى مما سبب توسعاً أكثر. وقد تم اختبار هذا الفرض من خلال دراسة قصص الأطفال، ولكن لم تثبت صحة هذا الفرض.(١٠)

الفرضان الثامن والتاسع: الرشد والتخطيط فى مقابل السحر Rationality and Planning vs. Magic: أشار ماكس فيبر إلى أن المجتمع الذى تخلص بدرجة كبيرة من السحر والخزعبلات يتميز بقدر كبير من الرشد والتخطيط. فمن المؤكد أن الآلة وتشغيل عدد من الآلات فى المصنع الحديث يتطلب درجة من الرشد والتخطيط، أكثر بكثير مما هو ضرورى مثلاً فى المجتمع الزراعى التقليدى. كما أنه عندما يزداد التخصص فى العمل، يصير التخطيط مطلباً ضرورياً لتنظيم هذه الأعمال وتنسيقها. ويهتم الفرض الثامن بالتحقق من عقلانية الفعل فى قصص الأطفال، ويحاول الإجابة على سؤال مؤداه كيف يستخدم الفرد الأساليب الفعالة والرشيدة لبلوغ أهدافه مستفيداً من الذكاء والعمل الشاق بدلاً من اللجوء إلى الأساليب غير العقلانية مثل السحر والخداع؟ وقد أوضح تحليل القصص أن البلدان التى تتقدم وتنمو وتؤكد على الإنجاز، هى نفسها البلدان التى ركزت على العمل الشاق والتخطيط والرشد فى قصصها المكتوبة للأطفال. وبذلك يكو ن الفرض الثامن قد تأكدت صحته. أما عن الفرض التاسع الذى يتعلق بالعوامل غير الرشيدة مثل القدرية والسحر، فلم تتكشف لنا العوامل غير الرشيدة هذه إلا فى حالات قليلة فى قصص بعض البلدان التى تتطور تطوراً سريعاً جداً، وذلك لأنه فى أكثر المجتمعات عقلانية يعتبر الاتجاه إلى السحر أمراً طبياً للأطفال، وذلك حتى يعرف الأطفال أنهم ينتمون إلى عالم الخيال أكثر من انتمائهم إلى الحياة الواقعية، وبذلك لم تثبت صحة الفرض التاسع.(١١)

الفرضان العاشر والحادى عشر: التفاؤل Optimism: يحاول الفرض العاشر

(١٠) Ibid, P: 188

(١١) Ibid, PP: 188 – 189

إثبات صحة الاعتقاد بأن البلدان سريعة التنمية تتفاءل بالمستقبل، وتؤمن بقدرتها على تحقيق التقدم والسيطرة على الطبيعة. إلا أن معطيات الدراسة ونتائجها لم تثبت صحة هذا الفرض، حيث كشفت قصص الأطفال فى البلدان ذات الاقتصاديات النامية بسرعة أن الانسان لا يصور على أنه أقوى من الطبيعة، أو أنه يعمل كى ينتصر عليها فى غالب الأحيان. بل أن الاتجاه يتخذ الطريق المعاكس نوعاً فى الفترة الزمنية من ١٩٢٥ - ١٩٥٠. أما الفرض الحادى عشر فيحاول إثبات صحة الاعتقاد بأن الانسان فى البلدان التى تنمو بسرعة ينجح غالباً، ولم تثبت صحة هذا الفرض أيضاً، حيث لا يوجد دليل حقيقى فى قصص الأطفال يشير إلى الإيمان بقدرة المرء على النجاح أو الانتصار على الطبيعة دائماً فى البلدان التى تنمو بسرعة فى المجال الاقتصادى. ولا شك أن هذه النتيجة تبرز لنا عدم صدق فرضية سيكولوجية معقولة مؤداها أن البشر الذين تقدموا اقتصادياً بالفعل يكون من المتعين عليهم أن تكون لديهم ثقة فى مقدرتهم على التقدم قبل أن يبدأوا، وهذه الثقة تمثل مطلباً أساسياً فى العمل بكد من أجل التقدم، كما تظهر لنا أيضاً وجود قدر من القدرية بهذه المجتمعات، تلك القدرية التى تسود فى البلدان المتأخرة.(١٢)

الفرضان الثانى عشر والثالث عشر: التأكيد على الاحتياجات المادية أكثر من الاهتمامات الأخرى Material needs emphasized over other Concerns.: يذهب علماء كثيرون إلى أن الاهتمام بالعالم المادى الذى يتمثل فى حاجات الانسان البيولوجية والحاجات الاقتصادية، والاهتمام بالوسائل المادية (نقود، طعام، هدايا... الخ) ينبغى أن يشجع على التنمية الاقتصادية. ولكن لم تثبت صحة هذين الفرضين. ولا شك أن هذه النتيجة تلقى بظلال الشك على النموذج العقلانى لعلم النفس الذى يذهب إلى أن البلدان تنمو بسرعة أكثر مما يتوقع عندما يركز الناس على أهمية الحاجات الاقتصادية والوسائل المادية لإشباعها، ويثقون فى قدراتهم على تشكيل العالم المادى لمواجهة هذه الغاية.(١٣)

---

(١٢) Ibid, PP: 189 - 190

(١٣) Ibid, P: 190

الفرض الرابع عشر: التعاون والطبيعة Co-operation and Nature: يحاول هذا الفرض إثبات صحة الاعتقاد بأن الطبيعة دائماً تمثل سبباً للتعاون فى البلدان ذات الاقتصاد السريع النمو. وقد ثبتت صحة هذا الفرض، حيث كشفت القصص عن أن البلدان سريعة النمو تتناول فكرة ضرورة التعاون من أجل مواجهة الطبيعة وهذا هو الحال فى القصص الهولندية التى تزودنا بالأفكار والمعانى التى تؤكد على ضرورة تضافر جهود أعضاء المجتمع معاً بغية إقامة السدود التى تحجز عنهم تقدم البحر. وبالرغم من إثبات صحة هذا الفرض، فالأمر المسلم به، أنه إذا كانت الحاجة إلى الإنجاز أو الروح التنظيمية - روح رجال الأعمال - تنقص الناس، يصبح التركيز على الحاجة إلى النضال ضد الطبيعة بكفاءة، أكثر فاعلية وتأثيراً فى تنشيط النمو الاقتصادى. أى أن التركيز على النضال ضد الطبيعة يكون قائماً وضرورياً فى المجتمعات المتخلفة.(١٤)

٤ - **مجال الدراسة**: حدد ما كليلاند المجال الجغرافى والزمنى والبشرى لدراسته، شأنه فى ذلك شأن سائر العلماء والباحثين. ويتمثل المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى أنها أجريت فى مجموعة متباينة من البلدان تبايناً شديداً هى: الاتحاد السوفيتى، اليونان، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، البرازيل، ألمانيا، استراليا، بولندا، إيطاليا، كندا، سويسرا، الأرجنتين، المجر، بلجيكا، هولندا، أمريكا الشمالية، أمريكا الجنوبية، فرنسا، النمسا، النرويج، الدانمرك، المكسيك، نيوزيلندة، فنلندة، أيرلندة، البرتغال، إتحاد جنوب أفريقيا، سوريا، إسرائيل، الهند، بلغاريا، باكستان، الهند والعراق. علماً بأن ما كليلاند قد استبعد الدول التى تقع فى المناطق الاستوائية والنائية التى لا يمكن الحصول منها على قصص الأطفال.

أما المجال البشرى فيتمثل فى دراسة عينة من الأولاد بالمدارس والكليات وعينة من الأمهات، وعينة من رجال الأعمال بغية الكشف عن مستويات الانجاز وعلاقته بالتنمية الاقتصادية، ودور القيم فى تشكيل الدافع إلى الانجاز.

أما عن المجال الزمنى للدراسة، فيمكن القول أن هذه الدراسة أجريت فى عام

---

(١٤) Ibid. P: 190

١٩٦١. كما حددت الدراسة فترات زمنية محددة تجمع من خلالها معطيات الدراسة، حيث حدد ماكليلاند الفترة ما بين ١٩٢٥ - ١٩٥٠ كفترة زمنية يقاس من خلالها إنتاج الكهرباء ومعدلات الدخل. وكان ذلكَ ضروريًا حتى تكون هناك مدة إنقضت وتسمح بتقدير النمو الاقتصادى[١٥].

٥ - **طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة:** تتمثل طرق وأدوات البحث التى استخدمها ماكليلاند فى هذه الدراسة، والتى تتسق وطبيعة أهدافها التى تصبو إلى تحقيقها فيما يلى:

(أ) **الاختبارات:** استخدم ماكليلاند بعض الاختبارات بقصد قياس تأثير دافع الإنجاز على الخيال والتنمية الاقتصادية. ويتمثل الإجراء الذى إتبع فى قياس تأثير هذا الدافع فى إثارة الدافع إلى الإنجاز فى جماعة من الأفراد، ثم ملاحظة تأثيرات هذا الدافع على سلوكهم. وكان جميع أفراد البحث من الطلاب الذكور بالمدارس الثانوية والكليات، كما أعطيت لهم مجموعة من الاختبارات بالطريقة التالية: أخبر الطلاب بأن هذه الاختبارات التى يمرون بها هى نفس الاختبارات التى تستخدمها الولايات المتحدة لاختيار الأشخاص ذوى القدرات الادارية العالية لشغل الوظائف العليا، وأن هدف هذه الاختبارات هو الكشف عما إذا كان الشخص يصلح لأن يكون قائدًا أم لا، وبيان مستوى ذكاء الفرد وقدرته على تنظيم العناصر وتقييم المواقف بسرعة وبدقة. وقد إفترضت هذه الاختبارات أن هذه التعليمات تثير فى معظم الأفراد الذين مروا بالإختبارات رغبة فى أن تكون إجاباتهم صحيحة، وأن يحكموا الأداء ويبدو أذكياء، ويظهروا نوعًا من القدرة على القيادة، أى أن يكون لإثارة الدافع إلى الإنجاز فيهم تأثير على سلوكهم الذى يفترض أنه سيختلف عن سلوك الأفراد الذين لم يتلقوا التعليمات[١٦].

وبعد إنتهاء الاختبارات السابقة، جمعت عينات من تخيلات الأشخاص الذين مروا

---

(١٥) Ibid, pp: 98–99.

(١٦) Ibid, pp: 39–40.

بالإختبارات، وعرضت عليهم بعض الصور على شاشة سينمائية لمدة ثوان قليلة كاختبار آخر، وطلب من الطلاب أن يكتبوا قصصًا موجزة فى خمس دقائق يستوحونها من الصور المعروضة على الشاشة، وكانت هذه الصور تمثل مجموعة متنوعة من المواقف الحياتية وتتركز حول العمل. كما كانت تمثل عينات من الأشياء التى من المحتمل أن يفكر فيها الناس كثيرًا أو يتخيلونها عندما يثار عندهم الدافع إلى الإنجاز بدرجة عالية. وقد ركزت الدراسة على الخيال، وذلك لما للخيال من مزايا عديدة تميزه عن سائر أنواع أخرى من السلوك، ففى الخيال يكون كل شئ ممكنًا، فربما يرتفع شخص ما إلى إرتفاعات شاهقة أو يغوص فى أعماق بعيدة، و ربما يتخيل أنه رحالة مخاطر فى بلدان بعيدة، كما أن الخيال أكثر تأثرًا من أنواع السلوك الأخرى بالعوامل الخارجية، كما أن الخيالات تعكس إهتمامات الفرد الداخلية(١٧).

وكانت الخطوة التالية هى مقارنة القصص التى كتبها الأشخاص الذين أثارت فيهم الدافع إلى الإنجاز، بقصص كتبها أفراد آخرون إختبروا فى ظروف عادية. ومن خلال المقارنة بدت فروق معينة تمثلت فى أن القصص التى كتبت فى ظروف الإثارة تضمنت إشارات إلى الأداء الممتاز والرغبة فى الأداء الجيد، وهذا بخلاف القصص التى كتبت فى ظروف عادية، والتى لم تظهر ما أظهرته القصص السابقة. وكانت أحد الصور التى استخدمت فى هذه الاختبارات صورة لطفل يجلس إلى مكتب وأمامه كتاب مفتوح، وقد أوحت هذه الصورة فى الحالات العادية بالقصة الخيالية التالية: «صبى يجلس فى حجرة الدراسة، يحلم بشئ ما ويتذكر حادثه مرت بخبرته من قبل والتى تبدو أكثر جاذبية وإغراء من حجرة الدراسة. إنه يفكر فى التجربة التى مر بها، ويتخيل نفسه الآن فى ذلك الموقف، ويأمل أن يكون هناك. وربما يدعوه المعلم كى يقرأ فيرتبك». ولا شك أن هذه القصة لا تعكس أى شئ عن الانجاز(١٨).

ولكن عندما عرضت نفس الصورة على الأشخاص الذين أثيروا إلى حالة دافعية عالية، فإنها أوحت إليهم بالقصة التالية: «صبى يمر بامتحان تحريرى مدته ساعة، وهو

(١٧) Ibid, pp: 40–41.

(١٨) Ibid, p: 41.

والآخرون طلاب بمدرسة ثانوية، ومر من الامتحان ثلثاه، وهو يبذل قصارى جهده لكى يؤدى واجبه على الوجه الأكمل. وكان من المفروض أن يدرس من أجل الإمتحان وقد فعل. ولكن هناك نقاطًا رآها ولم يتعلمها، ويعرف أنه درس الإجابات التى لا يستطيع تذكرها الآن، وهو يحاول أن يستدعى الصور والأفكار المتصلة بالموضوع لكى تذكره بهذه النقاط. إنه سوف يحاول بكد ثم يترك المحاولة ويعاود النظر فى ورقته، ويشعر بالإستياء لأنه قرأ ولم يتذكر الإجابات». وتكشف هذه القصة عن ملامح عملية الانجاز[١٩].

ويذهب ماكليلاند إلى أنه بالرغم من الفروق الثقافية، فإن هناك معطيات تؤكد على وجود أوجه شبه رئيسية فى تفكير مختلف الأشخاص، وأن هناك مجموعة من القوى والدوافع يتحدد من خلالها الانجاز مثل الرغبة فى التوافق الاجتماعى والسلطة أو القوة والمعرفة[٢٠].

(ب) استخدام الحكايات الشعبية فى تقدير مستويات الحاجة إلى الإنجاز فى المجتمعات البدائية: اعتمدت هذه الدراسة فى تحديد مستويات الإنجاز فى المجتمعات البدائية على تحليل مضمون الحكايات الشعبية بهذه المجتمعات، مفترضة أن هذه الحكايات التى يرددها أشخاص كثيرون تكشف عن المستوى الشائع للدافعية والحاجة إلى الإنجاز عند الذين يتلونها ويصغون إليها، وتشبه هذه الحكايات الشعبية إلى حد كبير أنواع القصص الصغيرة التى كتبها طلاب المدارس عندما شاهدوا الصور على الشاشة السينمائية. ولم تتناول دراسة ما كليلاند الحكايات الشعبية الواقعية والدينية والتاريخية، ذلك أن هذا النوع من الحكايات يمكن أن يظهر فروقًا فى تجارب الثقافات. وقد اعتمد ما كليلاند فى تحليله على الحكايات الشعبية التى درسها الأنثروبولوجيون فى أكثر من خمسين ثقافة وصنفوها واختار من كل ثقافة اثنتى عشرة حكاية تتضمن معانى تتعلق بالحاجة إلى الإنجاز، كما تم تقدير مستوى الحاجة إلى الإنجاز فى هذه الحكايات عن طريق محكمين[٢١].

(١٩) Ibid, p: 41.

(٢٠) Ibid, p: 39.

(٢١) Ibid, p: 64.

(جـ) استخدام قصص الأطفال فى تقدير الدافعية إلى الإنجاز فى الدول المعاصرة: اعتمد ماكليلاند أيضًا فى تقديره لمستوى الحاجة إلى الإنجاز فى الدول المعاصرة، على تحليل مضمون قصص الأطفال، إيمانًا منه بأن لهذه القصص مميزات جمة تتمثل فى أنها تعبر عن القيم والاتجاهات والدوافع السائدة فى الثقافة سواء فى الطريقة التى تسرد بها أحداثها أو فى حبكتها. كما أنه بالإمكان الحصول على قصص الأطفال التى تداولها جيل سابق، وذلك من خلال الكتب التى يدرسها الأطفال فى الصفوف الثانية والثالثة والرابعة من المدرسة الابتدائية فى كل البلاد التى تجرى فيها الدراسة. هذا بالإضافة إلى أن هذه القصص تمثل الثقافة الشعبية والقيم الملائمة لكل الأطفال، وليس للأطفال الذين ينتمون إلى طبقة اجتماعية معينة. كما أنها سهلة وقصيرة وخيالية وأحيانًا واقعية حيث تتحدث عن العمالقة والجن والأقزام فى الوقت الذى تتحدث فيه عن الحياة اليومية.

كما جمع ماكليلاند فى دراسته احدى وعشرين قصة تعبر عن فترتين، الفترة الأولى حوالى عام ١٩٢٥ والفترة الثانية حوالى عام ١٩٥٠ من كل بلد، فيما عدا تلك الدول التى تقع فى المناطق الاستوائية والبلدان الصغيرة والنائية والدول التى لا يتيسر الحصول منها على كتب للأطفال. وقد بحث ماكليلاند عن هذه القصص فى مكتبة الكونجرس وفى وزارة التربية والتعليم فى البلدان التى تمت فيها الدراسة، وبالفعل أمكنه الحصول على الكتب المطلوبة أما بالشراء أو بتصويرها أو بالاستعارة من المكتبات. كما جمع مجموعة كاملة من القصص من ٢٣ بلدًا عن الفترة الأولى عام ١٩٢٥، ومجموعة كاملة من القصص تمثل ٤٠ بلدًا عن الفترة الثانية عام ١٩٥٠. وعندما كانت مجموعات الكتب تصل إليه، كان يقوم بإختيار إحدى وعشرين قصة منها اختيارًا عشوائيًا دون أن يطلع على واحدة منها. ولكنه وضع شروطًا لابد من توافرها فى القصة. وتتمثل هذه الشروط فى: ألا يقل عدد كلمات القصة عن خمسين كلمة، وألا تزيد عن ٨٠٠ كلمة، وأن تتضمن بعض المواقف التى يدور فيها بعض الحوار بقدر الإمكان. كما استبعد ماكليلاند القصص التى تتناول وصف التاريخ وصفًا بسيطًا، ثم ترجم القصص إلى الإنجليزية وأعد منها نسخات على الألة الكاتبة. كما

غير أسماء الشخصيات والأماكن فى كل القصص، حيث لا يعرف المجتمع الذى تحكى عنه القصص، كما أعطى رقمًا سريًا لكل قصة كتب على ظهر كل ورقة[٢٢].

وقد واجه ماكليلاند صعوبات جمة فى جمع البيانات من كتب البلدان التى توجد بها أقليات من السكان مثل سويسرا والهند وباكستان وكندا واتحاد جنوب أفريقيا، حيث انتشرت فى هذه البلدان كتب بلغات مختلفة، وإزاء هذا الموقف قرر ماكليلاند أن تجمع مجموعتان من قصص الهند وباكستان تضم كل منها إحدى وعشرين قصة تمثل القصص التى كتبت باللغة الأصلية. كما حصل أيضًا على مجموعات من القصص التى تتداول فى المقاطعات السويسرية التى تتحدث بالفرنسية والألمانية، أما فى كثير من البلدان التى تتحدث الانجليزية فى العالم والتى تضم أقليات متعددة، فقد استبعد ماكليلاند دراسة قصص تلك الأقليات[٢٣].

وبعد أن جمع ماكليلاند ما يزيد على ١٣٠٠ قصة، خلط هذه القصص بعضها ببعض، وقدرت درجات الحاجة إلى الانجاز فيها عن طريق محكمين لهما خبرة كبيرة فى تقدير الحاجة إلى الإنجاز فى قصص الأطفال. وقد دار التقدير حول دوافع ثلاثة رئيسية هى الحاجة إلى الإنجاز، الحاجة إلى الإنتماء والحاجة إلى السلطة، ومتغيرات وقيم أخرى سبق إلقاء الضوء عليها عند عرضنا لفروض الدراسة. وبالرغم من طول وتعقيد قصص الأطفال، إلا أنه لم يكن من الصعب على المحكمين أن يعطيا الدرجات لهذه القصص، حيث كان المحكم يعطى القصة الواحدة درجة تتفق إلى حد كبير مع الدرجة التى أعطاها المحكم الآخر. وكانت هذه القصص تتضمن العديد من الدوافع والأفعال التى على أساسها أعد نظام تقدير الدرجات مثال ذلك: الرغبة فى النجاح، توقعات النجاح والإخفاق، ومعوقات الانجاز ونشاطات أخرى. وكان النظام المتبع فى تقدير الدرجات هو أن كل قصة ترتبط إرتباطًا واضحًا بالإنجاز تعطى الدرجة +٢، وفى حالة وجود دافع أو فعل مميز يرتبط بالإنجاز فى القصة يضاف درجة +١ إلى الدرجة العامة +٢، بينما تعطى الدرجة +١ لكل قصة يحتمل أن ترتبط بالإنجاز. أما

(٢٢) Ibid, pp: 70–72.

(٢٣) Ibid, pp: 72–73.

القصة التى لا ترتبط بالإنجاز فتعطى درجة صفر، وبعد ذلك تمت المقارنة بين درجات الحاجة إلى الإنجاز فى هذه القصص[٢٤].

وبالرغم من استخدام ماكليلاند لقصص الأطفال فى تقدير مستويات الإنجاز فى الدول المعاصرة، إلا أنه أشار إلى أن هناك بعض المتشككين الذين يقللون من شأن هذا الأسلوب. فمثلاً قد يدعى البعض بأن هذه القصص تعكس الدافعية والحاجة إلى الإنجاز عند مؤلفيها مثلما كانت القصص تعكس دافعية أصحابها عند إجراء الإختبارات. ولكن هذا الادعاء مردود عليه بأن القصص التى اعتمدت عليها الدراسة هى قصص مكتوبة للأطفال فى المدارس الابتدائية، أى أن هذه القصص تعكس اهتمام المجتمع وليس اهتمام مؤلفيها. كذلك قد يدعى البعض أيضًا أن هذه القصص قد تعكس رأى الحكومة واهتماماتها، ولا تعكس الحاجة إلى الإنجاز عند الأفراد. وهذا القول يرد عليه ماكليلاند أيضًا موضحًا أن الدراسة تعتمد على المقارنة بين تقديرات مستويات الانجاز التى تظهرها قصص الأطفال، والتقديرات التى يتم الحصول عليها من خلال الاختبارات،وبذلك يمكن الارتكان إلى قصص الأطفال فى الكشف عن مستوى الإنجاز الذى نتنبأ من خلاله بالنمو الاقتصادى المستقبلى. كما قد يدعى البعض أيضًا بأن هذه الدراسة قد كشفت عن تضارب فى النتائج، ولاسيما النتائج الخاصة بالهند ولبنان واليابان، ذلك التضارب الذى يتمثل فى أنه بعقد المقارنة بين لبنان والهند واليابان من حيث مستويات الإنجاز، اتضح أن قصص الأطفال الهندية واللبنانية نالت درجات عليا فى الإنجاز، أكثر من الدرجات التى نالتها قصص الأطفال اليابانية، بالرغم من أن الطلاب اليابانيين أظهروا دافعية إلى الإنجاز أعلى بكثير من الطلاب الهنود واللبنانيين فى الاختبارات التى أجريت. وهذا الأمر مردود عليه أيضًا، لأن التأكيد على الإنجاز فى قصص الأطفال هو تعبير عن التطلعات القومية، أى تعبير عما يميل الناس إلى إنجازه وتحقيقه، وقد تختلف الاهتمامات العامة التى تعكسها قصص الأطفال عما يهتم به الناس فعلاً فى الواقع[٢٥].

---

(٢٤) Ibid, pp: 73–74.

(٢٥) Ibid, pp: 75–79.

(د) استخدام المؤشرات والمقاييس فى الدراسة: لما كانت هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن العلاقة بين الحاجة إلى الإنجاز والنمو الأقتصادى، كان لزامًا على ماكليلاند أن يستخدم بعض المؤشرات والمقاييس التى يحدد من خلالها مستوى الحاجة إلى الإنجاز والنمو الاقتصادى. ومن هذا المنطلق استخدم بعض المؤشرات والمقاييس، حيث اتفق على أن طبقة المنظمين هى المؤشر الأفضل لبيان مستوى الحاجة إلى الإنجاز، أى أنه إذا كان هناك أناس يسلكون سلوك المنظمين فى مجتمع ما، دل ذلك على أن مستوى الحاجة إلى الإنجاز فى هذا المجتمع عال. كما اتخذ أيضًا التكنولوجيا كمؤشر للحاجة إلى الإنجاز، إذ أن الأفراد الذين لديهم حاجة قوية إلى الإنجاز يمكن أن يتبنوا الأساليب التكنولوجية الأفضل بسرعة أكثر وعلى نطاق واسع باعتبارها أفضل السبل لتحقيق الأهداف. كما أن التقدم التكنولوجى هو محصلة جهود أفراد لديهم حاجة قوية إلى الإنجاز تدفعهم إلى مزيد من الانتاج الذى يفوق استهلاكهم بأقل تكلفة ممكنة، كما اتخذ نظام الملكية الخاصة كمؤشر للحاجة إلى الإنجاز، وذلك على أساس أن الحاجة إلى الإنجاز أكثر شيوعًا فى المجتمع الذى يشجع الملكية الفردية. كذلك لم تلجأ الدراسة إلى قياس النمو الاقتصادى من خلال المؤشرات والمقاييس التقليدية كالدخل القومى أو إنتاج كل شخص أو متوسط الدخل الفردى، وذلك لعدم توفر البيانات التى يتحدد من خلالها متوسط الدخل فى العديد من البلدان التى درست. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الاعتماد على الدخل وحده يعد أمرًا مضللًا ذلك أن هناك بلدانًا يكون الدخل فيها مرتفعًا، وفى نفس الوقت لا يمكن اعتبارها من الدول التى حققت نموًا اقتصاديًا. مثال ذلك الكويت. ولذلك لجأ ماكليلاند إلى قياس النمو الاقتصادى من خلال مؤشرات ومقاييس أكثر تمثيلًا هى: مقدار الكهرباء المولدة فى بلد معين، ذلك أن إنتاج واستخدام الكهرباء فى أى بلد دليل على تقدمه التكنولوجى كما أن الكهرباء تعد من أهم أشكال الطاقة تأثيرًا فى الحضارة الحديثة. كما أن أغلب الآلات الانتاجية والوسائل التكنولوجية الحديثة فى العالم لا تعمل إلا بالكهرباء. كما أنها تكشف لنا عن حجم الصناعة. وبالإضافة إلى ذلك فإن استخدام الطاقة الكهربائية كمقياس للنمو الاقتصادى له ميزة أخرى تتمثل فى أن استهلاك الكهرباء فى كل مكان تقدر بوحدة طاقة واحدة هى الكيلو وات ساعة.

وبدلك يتسنى لنا مقارنة الانتاج فى بلدان متباينة مباشرة كما أن البيانات المتعلقة بأرقام الطاقة الكهربائية المولدة بالنسبة للفترة التى ندرسها متاحة، كما أن الزيادة فى استهلاك كل شخص للكهرباء ترتبط إرتباطًا وثيقًا بالزيادة فى الدخل القومى ودخل الفرد. واتجهت الدراسة أيضًا إلى قياس النمو الاقتصادى من خلال تقدير الزيادة الاقتصادية فى الدخل والانتاج فى ضوء المستوى والزيادة المتوقعة من التنمية، أى أن البلد يكون قد حقق نموًا اقتصاديًا أفضل عندما تتفق إنجازاته الاقتصادية الفعلية مع إنجازاته المتوقعة، ويكون قد حقق نموا أسوأ عندما تقل إنجازاته الفعلية عن إنجازاته المستهدفة والمتوقعة. وهذا معناه أن البلدان التى يزداد فيها الدخل والانتاج عما هو متوقع تكون من الدول التى تنمو سريعًا، أما الدول التى يقل فيها الدخل والانتاج عما هو متوقع تكون من الدول التى تنمو نموًا بطيئًا، ومن ثم فمعدل النمو الاقتصادى لا يحدده المقدار الكلى للزيادة فى معدل الانتاج أو النسبة المئوية لهذه الزيادة، بل يحدده ما إذا كان البلد قد حقق نموًا اقتصاديًا أفضل أو أسوأ مما يتوقع. وهذا هو ما يفعله عالم النفس عندما يريد أن يعرف ما إذا كان التلميذ يؤدى واجباته أحسن مما ينبغى أو أقل مما يتوقع، حيث يبنى تقييمه على أساس مستوى الذكاء الذى يتحدد من خلاله ما ينبغى أن يكون وما يتوقع من سلوك. كما استخدم ماكليلاند بعض المؤشرات الداالة على الإنجاز فى القصص التى يكتبها الطلاب، وتتمثل هذه المؤشرات فى نسبة الأفكار المتصلة بالإنجاز مثل سرعة الأداء ومستوى الأداء فى العمل والتعامل بدقة وبسرعة غير مألوفة[٢٦].

(هـ) **الطريقة المقارنة:** يتمثل استخدام ماكليلاند للطريقة المقارنة فى جوانب عديدة من هذه الدراسة، منها مقارنته للقصص الخيالية التى كتبها الأشخاص الذين أثيرت فيهم الدافع إلى الإنجاز بالقصص التى كتبها الأشخاص الذين اختبروا فى ظروف عادية، ولم يتعرضوا لموقف الإثارة، وذلك بقصد الكشف عن تأثير الدافع إلى الإنجاز فى السلوك. وكذلك مقارنته بين الإنجازات التى حققها رجال الأعمال

(٢٦) Ibid, pp: 63–89.

والمهنيون الذين وطدوا أقدامهم فى أعمالهم فى أربعة بلدان هى الولايات المتحدة الأمريكية - التى تمثل النموذج الأول للاقتصاد الصناعى المتقدم - وتركيا وهى بلد نام، وايطاليا وهى بلد تقدمت تقدمًا كبيرًا فى بعض المناطق وتعانى من التخلف فى مناطق أخرى، وبولندا - البلد الشيوعى - بغية الكشف عن الارتباط بين الدافع إلى الإنجاز واالنجاح فى العمل بغض النظر عن العوامل الثقافية والتنظيمية ومستوى التنمية الاقتصادية ومقارنته بين ألمانيا التى تعتبر مجالاً للدراسة ومثلاً لبناء اقتصادى متقدم يضم بناء وقيمًا اجتماعية تختلف عن قيم الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان التى تقع خارج التراث الغربى، وأظهرت تقدمًا اقتصاديًا هائلاً، والهند وهى البلد النامى غير الغربى الذى أظهر تقدمًا اقتصاديًا أقل من اليابان، والبرازيل كبلد نام يقع داخل التراث الثقافى الغربى، من حيث قيم واتجاهات الوالدين ازاء الحاجة إلى الانجاز ثم مقارنته لذلك بمستوى الحاجة إلى الإنجاز لدى الأبناء فى هذه الدول بغية الكشف عن تأثير قيم واتجاهات الوالدين فى الحاجة إلى الانجاز وأداء الأبناء. كما تتمثل المقارنة أيضا فى مقارنته بين مستويات الحاجة إلى الإنجاز التى كشفت عنها الاختبارات وقصص الأطفال والحكايات الشعبية ومعدلات النمو الاقتصادى، وذلك بقصد الكشف عن العلاقة بين الحاجة إلى الانجاز والنمو الاقتصادى[٢٧].

(و) **الطريقة التجريبية**: يتمثل استخدام ماكليلاند للطريقة التجريبية فى هذه الدراسة، فى أنه عندما اتجه إلى إجراء الاختبارات وعرض الصور السينمائية بغية الكشف عن تأثير الدافع إلى الإنجاز فى الخيال والسلوك، طبق هذه الاختبارات وعرض هذه الصور على مجموعتين من الطلاب، مجموعة تجريبية تمثلت فى الطلاب الذين أثير فيهم الدافع إلى الإنجاز، ومجموعة ضابطة تمثلت فى الطلاب الذين طبقت عليهم الاختبارات فى ظروف عادية، وتماثل المجموعة التجريبية المجموعة الضابطة فيما عدا التعرض لموقف الإثارة الذى تعرضت له المجموعة التجريبية. ولقد اتبع ماكليلاند الطريقة التجريبية إيمانًا منه بأنها الطريقة التى تكفل له بيان أوجه الاختلاف بين القصص المكتوبة فى حالة الإثارة والقصص المكتوبة فى حالة عادية،

(٢٧) Ibid, pp: 59-60.

وبذلك يصل إلى الكشف عن تأثير الدافع إلى الإنجاز فى السلوك والخيال بطريقة واقعية[٢٨].

(ز) **الطريقة الاحصائية**: يتمثل استخدام ماكليلاند للطريقة الاحصائية فى هذه الدراسة فى إجراء بعض العمليات الاحصائية التى كشفت عن الارتباط بين الدافع إلى الإنجاز ومستويات الأداء الوظيفى، ذلك الارتباط الذى تكشف عنه الرسوم البيانية والجداول الاحصائية الواردة فى الدراسة من بدايتها إلى نهايتها. وفى اعتماده على الاحصاء عند حساب عدد الأفكار المتصلة بالإنجاز فى القصص المكتوبة فى ظروف الإختبار العادية والقصص المكتوبة تحت تأثير الدافع إلى الإنجاز بغية بيان مستوى الحاجة إلى الإنجاز. كما أجرت الدراسة بعض الارتباطات الاحصائية بقصد الكشف عن علاقة مستوى الإنجاز بالانتماء الطبقى، حيث اتضح أن الذين حصلوا على درجات عالية فى الحاجة الإنجاز ينتمون إلى الطبقة الوسطى أكثر من انتمائهم إلى الطبقتين الدنيا والعليا[٢٩].

(ح) **طريقة تحليل المضمون**: يتمثل استخدام ماكليلاند لطريقة تحليل المضمون فى دراسته هذه فى تحليله لمضمون القصص الخيالية التى كتبها الأشخاص الذين مروا بالإختبارات العادية، والأشخاص الذين مروا بالإختبارات التى أجريت فى موقف إثارة الدافع إلى الإنجاز، وكذلك تحليله لمضمون الأدب الخيالى وقصص الأطفال والحكايات الشعبية فى البلدان التى درسها، بقصد الكشف عن الدوافع والقيم التى انطوت عليها هذه القصص والحكايات والمرتبطة بالتنمية الاقتصادية. ولقد أشاد ماكليلاند بأهمية الحكايات الشعبية المتداولة فى المجتمعات البدائية فى دراسة الدافع إلى الإنجاز[٣٠].

وبالإضافة إلى طرق وأدوات البحث المذكورة آنفًا، فقد استخدمت هذه الدراسة أيضا طريقة دراسة الحالة، والطريقة الوصفية، والطريقة التاريخية فى تحليلها لمضمون

(٢٨) Ibid, p: 42.

(٢٩) Ibid, p: 43.

(٣٠) Ibid, p: 57.

الأدب الخيالى فى ماضى البلدان التى درستها للتأكد من تكرار صور الانجاز المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والملاحظة وصحيفة الاستبيان وأسلوب العينة فى جمع معطيات االدراسة. كما إنطلقت هذه الدراسة أيضًا من منظور سيكولوجى يؤكد بصفة أساسية على أهمية الدوافع الإنسانية فى التنمية الاقتصادية، فى الوقت الذى تؤمن فيه بأهمية العديد من المتغيرات الأخرى التى تصاحب عملية التنمية الاقتصادية. أما عن أساليب التحليل والتفسير فى الدراسة، فكانت الأساليب الكمية والكيفية والنظرة الكلية.

ثانيًا: نتائج الدراسة: تتمثل أهم النتائج التى توصل إليها ماكليلاند، من خلال دراسته هذه فى النتائج التالية:

١ - **الحاجة إلى تفسيرات سيكولوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادى:** خلص ماكليلاند من خلال دراسته هذه إلى أن العلماء قدموا محاولات عديدة للكشف عن الخصائص العامة والمشتركة للنمو الاقتصادى والتطور الثقافى، بغية تقديم تفسيرات عامة تساعد على فهم النمو الثقافى، فى الوقت الذى لا ينكرون فيه تميز النمو الثقافى، واختلاف طبيعته باختلاف طبيعة المجتمعات. ومن هذه المحاولات محاولة أصحاب نظرية الانتشار الثقافى التى تذهب إلى أن الجنس البشرى قد ارتبط خلال تاريخه الطويل بتجارب اجتماعية وثقافية متباينة، وتتضمن أساليبًا متعددة للتنظيم الاقتصادى والسياسى والدينى والاجتماعى. وقد يوجد أحيانًا ارتباط بين المصالح أو بين القادة أو بين أساليب تنظيم النشاطات المختلفة، من شأنه أن يؤدى إلى حدوث النمو الاقتصادى أو الثقافى. ومن أمثلة ذلك الثورة التكنولوجية التى بدأت بتطورات علمية أساسية فى القرن السابع عشر، ثم تحولت إلى إختراعات تكنولوجية ذات قيمة اقتصادية هائلة فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ولقد أدى الانتشار إلى ذيوع هذه الاختراعات التكنولوجية الناجحة فى العالم، أى أن هناك أشخاصًا رأوا مزايا المخترعات الجديدة وطبقوها عندما علموا بها لأول مرة، مما ساعد على سرعة انتشارها. ومحاولة أصحاب نظرية السلالات والمناخ التى تذهب إلى أن الخصائص السلالية تجعل بعض الناس أكثر نشاطًا من غيرهم. بينما تذهب نظرية المناخ إلى أن

ظروفًا مناخية معينة تساعد على النمو الثقافى، حيث قدم الجغرافى الأمريكى السورس هنتنجتون أفضل برهان على دور المناخ فى نمو الحضارات العظيمة، وأكد على أن المناخ الأكثر ملائمة لنشاط الانسان يتمثل فى اعتدال درجة الحرارة، وكمية عادية من الأمطار ورياح متوسطة باستمرار. كما بين هنتنجتون أن هناك إرتباطًا وثيقًا بين قيام الحضارات العظيمة ومناخ المناطق التى وجدت فيها هذه الحضارات. كما أكد أرنولد توينبى فى كتابه (دراسة التاريخ) على ما تقدمه البيئة من حافز يحدث النشاط. ومحاولة التفسيرات الاقتصادية التى ظهرت فى النظرية الاقتصادية فى القرن التاسع عشر خلال الحقبة الأولى من الثورة الصناعية فى إنجلترا، وتعزى هذه التفسيرات الإنجازات الاقتصادية العظيمة إلى العادات والنظم الاجتماعية، كما أنها تفسيرات عقلانية. ورغم تباين نظريات عدد كبير من الاقتصاديين فى نواح هامة، فإن طريقتهم العامة فى التفسير تعتمد على المقولات الرئيسية التالية: تراكم رأس المال (ويشمل التحسينات التكنولوجية)، والتغييرات السكانية، وتقسيم العمل والعملية التنظيمية ويعتبر – آدم سميث – من الاقتصاديين الرواد فى النظرية الاقتصادية، الذى أكد على أن إختراع أفضل الآلات والأدوات كان هو المسئول عن الزيادة الكبيرة فى الانتاج، فمثلًا أدى إختراع الحبال المصنوعة من السلك التى تستخدم فى المناجم، وإختراع المحرك البخارى والأساليب التكنولوجية المحسنة لصهر الحديد والتى سهلت من صناعة القضبان الحديدية إلى رفع مستوى الكفاية الانتاجية وزيادة الأرباح التى يعاد إستثمارها بقصد زيادة الأرباح مرة أخرى، مما يزيد من التحسينات التكنولوجية وهلم جرا. كما أكد – كارل ماركس – على أن التكنولوجيا قد تعجل بالصراع الطبقى، ذلك أن أصحاب العمل سيستخدمون الآلات بقصد زيادة الانتاج وتحقيق مزيد من الربح الذى يمثل القوة المحركة لوجودهم، وفى نفس الوقت السبب الرئيسى لهلاكهم الحتمى، وحينئذ يدرك العمال مدى الظلم الذى سيقع عليهم من قبل الرأسماليين، وعندئذ ينظمون أنفسهم للقيام بالثورة والسيطرة على زمام السلطة لحماية أنفسهم من استغلال أصحاب العمل. كما اعتقد كل من آدم سميث وريكاردو أن زيادة السكان قد تقلل من معدل النمو الاقتصادى، فالزيادة السكانية فى نظر ريكاردو سوف تزيد من الطلب على الطعام، وبالتالى يؤثر هذا على خصوبة التربة وإنتاجها.

كما أن زيادة وإرتفاع الأسعار سوف يصحبه زيادة فى الأجور، وهذا بدوره يقلل الربح للرأسمالى وبذلك يقل الاستثمار. وهذا الأمر من شأنه أن يؤدى حتمًا إلى توقف النمو الاقتصادى كلية. وبخلاف هذه الدراسات نجد الاقتصادى الانجليزى – كينز – الذى يذهب إلى أن زيادة السكان تؤثر فى الطلب على السلع، ومن ثم يحفز الانسان إلى عملية االاستثمار وفى النهاية يزداد النمو الاقتصادى، وسواء أكانت زيادة السكان تعجل بالنمو الاقتصادى أم تبطئه، فإن علماء الاقتصاد يرون أن الزيادة السكانية إحدى القوى الحاسمة والمؤثرة فى معدل النمو الاقتصادى. كما ذهب العلماء إلى أن العملية التنظيمية تمثل القوة الرابعة الأساسية فى التنمية الاقتصادية. فمثلا يشير ريكاردو إلى أهمية العملية التنظيمية فى الانتاج. كما اعتقد شومبيتير – الذى يعتبر أول من مجد دور المنظم واعتبره القوة الأساسية فى التنمية الاقتصادية – أن أى نظام اقتصادى لا ينمو نموًا تلقائيًا طبيعيًا، ولكنه يدفع إلى الأمام بإنتفاضات من النشاطات التى يقوم بها رجال ذو كفاءة يريدون أن يروجوا سلعًا جديدة، وأساليب جديدة للانتاج، وأن يستغلوا مصادر جديدة للمواد الخام، وأن يفتحوا أسواقًا جديدة كما يرى شومبيتر أن الدافع إلى ذلك ليس هو الربح وحده، بل هناك الرغبة فى إقامة أسرة تسيطر على النشاط الاقتصادى، وتحقق الانتصار فى معركة التنافس، وتتمتع بلذة الخلق. أو بعبارة أخرى إن المنظم فى نظر شومبيتر ليس مجرد إنسان عاقل يسعى إلى الربح وحده، وتستند قراراته إلى تقديرات المنطق وحدها، بل هو إنسان له دوافع غير عقلية. كما ذهب سميث إلى أن تقسيم العمل والتخصص يمثل قوة أخرى تؤدى إلى زيادة المهارات بين العمال وتقليل الوقت اللازم لانتاج السلع وإختراع آلات وأدوات أفضل. وإن فكرة تقسيم العمل قد أدت فى النهاية إلى تطور نظام المصنع الذى يؤدى فيه آلاف العمال مجموعة من الأعمال الروتينية نسبيًا[٣١].

ويذهب ماكليلاند إلى أن بعض هذه التفسيرات ليست مقنعة تمامًا، ولا يمكن تعميمها، فالنظرة إلى الانتشار – أو التجارة كما يسميها الاقتصاديون – باعتباره سببًا رئيسيًا للتنمية والتطور الاقتصادى ليست مقنعة تمامًا. فالصين مثلاً عرفت الكثير من

(٣١) Ibid, pp: 1-15

التطورات التكنولوجية الغربية منذ قرون عديدة، ولكن لم تتحمس لتطبيقها إلا فى الفترة الحالية. أما تجربة مجتمعات الشرق الأوسط فهى تجربة جديرة بالملاحظة، ففى الوقت الذى تطور فيه الغرب تكنولوجيًا واقتصاديًا بمعدل سريع جدًا، ولعبت التجارة دورًا هامًا فى نقل ونشر الأساليب التكنولوجية الغربية من الغرب إلى الشرق الأوسط، لم تتأثر بلدان الشرق الأوسط بالحضارة الغربية. وخلافًا لذلك نجد اليابان بمجرد أن إتصلت بالأفكار الغربية، أخذت الكثير من مظاهر التقدم التكنولوجى الغربى بمعدل أسرع كثيرًا. وهكذا يبدو أن الانتشار يصف بعض حالات التطور، ولكنه لا يتجه بعيدًا إلى تفسير أى منها. كما أن النظريات السلالية والجغرافية واجهت نفس المشكلة التى واجهتها النظرية السابقة، حيث أنها لم تستطع أن تفسر لنا لماذا تميز شعب معين دون غيره فى أوقات معينة بالنشاط، بالرغم من أن خصائصه السلالية لم تتغير؟ فمثلًا لم تختلف خصائص السلالات لسكان فلورنسا وشمال إيطاليا فى القرن السابع عشر كثيرًا عن خصائصهم فى القرنين الخامس عشر والسادس عشر عندما كانوا أكثر نشاطًا وحيوية. كما لم تفسر لنا نظرية المناخ لماذا حدث النمو الثقافى فى اليونان وحدها فى القرنين السابع والثامن قبل الميلاد، ولم يؤثر نفس المناخ فى نمو المناطق الجغرافية المتاخمة لليونان مثلما حدث فى اليونان؟ ولا شك أن للمناخ تأثيره فى دفع عجلة التنمية. ولكن فى نفس الوقت له تأثيره السلبى فى تعويق التنمية، فكثيرًا ما تجد ظروفًا بيئية مثل الجفاف والأوبئة تعرقل التطور والنمو الاقتصادى لبلد ما[٣٢].

كما يخلص ماكليلاند فى نهاية المطاف إلى التأكيد على أنه بالرغم من الاسهامات التى ساهمت بها النظريات الاقتصادية فى تحليل وتفسير النمو الاقتصادى والتنمية الاقتصادية، إلا أنها تفسيرات عقلانية تهتم أساسًا بالمتغيرات العقلية، ولا تدرك أهمية العوامل اللاعقلانية، أى العوامل السيكولوجية والاجتماعية التى تدفعنا إلى عدم صياغة البرامج الانمائية وتخطيطها وفق مفاهيم ومتغيرات اقتصادية بحتة، والاهتمام بضرورة تفسير النمو الاقتصادى تفسيرًا متكاملًا وليس تفسيرًا مبتورًا، أى تفسير النمو الاقتصادى فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والسيكولوجية والاجتماعية. ومن هنا

---

(٣٢) Ibid, pp: 5-6

فنحن فى حاجة إلى تفسيرات سيكولوجية وسوسيولوجية للنمو الاقتصادى[٣٣].

٢ - الدافع إلى الإنجاز والنمو الاقتصادى: خلص ماكليلاند إلى أن الدافع إلى الإنجاز يدفع الشخص إلى أداء أفضل، كلما كان الإنجاز ممكنًا. وأن الناس إذا وجدت لديهم دوافع قوية إلى الإنجاز فى ثقافة معينة وزمن معين، فسيبحثون عن مواقف يشبعون من خلالها هذا الدافع، كما سيضعون لأنفسهم مستويات ومعايير لهذا الإنجاز. ويبدأون نشاطًا خلاقًا ودءوبًا بغية بلوغ معايير ومستويات الإنجاز لمجرد اللذة فى بلوغ هذه المستويات، وليس من أجل الحصول على مكافأة مالية أو الرغبة فى التزلف أو الاعفاء من العمل بعض الوقت، كما كان يحدث فى الماضى. وهكذا يمكن القول أن الزيادة فى الحاجة إلى الانجاز تؤدى إلى نمو اقتصادى وثقافى. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة الدراسة التى قامت بها عالمة النفس الأمريكية وينتربوتوم Winterbottom للكشف عن الارتباط بين الدافع إلى الإنجاز والنمو الاقتصادى، وكيف يثير الوالدان، ولاسيما الامهات، إهتمامًا قويًا بالإنجاز عند أولادهما. حيث خلصت إلى أن أمهات الأولاد الذين حصلوا على درجات عالية فى الحاجة إلى الإنجاز يتوقعن من أولادهن أن يكونوا أكثر نشاطًا واستقلالاً ويأملن فى أن يتعلم أولادهن فى مرحلة مبكرة أنشطة مختلفة مثل العمل بنشاط والاستعداد لبذل الجهد وأن يعرفوا كيف يسيرون فى الطرقات بمفردهم، وأن يختاروا الأصدقاء بمفردهم وأن يحرزوا نجاحًا فى المنافسة. بينما تميل أمهات الأولاد الذين حصلوا على درجات منخفضة فى الحاجة إلى الانجاز، إلى رفض أن يلعب أولادهن مع أطفال لا يوافق عليهم الأبوان، ولا يوافقون على أن يتخذ أولادهن قرارات هامة بأنفسهم. كما تتفق هذه النتيجة أيضًا مع ما توصل إليه ماكس فيبر فى دراسته (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية)، حيث إن البروتستانتية كانت تمثل ثورة فى الأسرة أدت إلى ظهور مزيد من الأبناء الذين لديهم حوافز قوية إلى الانجاز كما أن حركة الإصلاح البروتستانتى قادت إلى تدريب الطفل على الاستقلال المبكر وإتقان العمل اللذين يكونان بدورهما دافعًا أعظم إلى الإنجاز، والذى يؤدى بدوره إلى ظهور الرأسمالية الحديثة[٣٤].

---

(٣٣) Ibid, p: 15

(٣٤) Ibid, pp: 45-49

٣ - الدافع إلى الإنجاز والتكنولوجيا: خلص ماكليلاند من خلال دراسته لعينة من الثقافات البدائية إلى أن الحاجة إلى الإنجاز ترتبط إرتباطًا جوهريًا بالنشاط التنظيمى للاقتصاد فى ثقافة المجتمع. وأن ثمة دليلًا على أن الثقافات التى أظهرت إرتفاعًا فى مستويات الحاجة إلى الإنجاز تطبق مستوى أعلى من التكنولوجيا، كما أن الحاجة إلى الإنجاز لا تؤثر فى نمط النشاط الاقتصادى، ولكنها تحدث فروقًا فى مستوى النشاط. وهذا معناه أن الدافع إلى الإنجاز يقود إلى الأخذ بالأساليب التكنولوجية والأنشطة التنظيمية الاقتصادية، التى تتحقق من خلال جهود المنظمين القادرين على السيطرة على وسائل الانتاج بغية الانتاج الوفير، الذى يهدف إلى الاستهلاك وتصدير الفائض[٣٥].

٤ - الدافع إلى الإنجاز والدين: ثمة نتيجة أخرى خلص إليها ماكليلاند مؤداها أن الثقافات التى تظهر ضعفًا فى الحاجة إلى الإنجاز، قد تتفوق فى شىء آخر. فالثقافات التى حققت إنخفاضًا فى الحاجة إلى الإنجاز غالبًا ما ترفع من مكانة الكهنة، ورجال الدين لأنهم وحدهم الذين يمكنون الناس من عبادة الآلهة. وهذا معناه أن مهنة رجال الدين تكون أكثر أهمية وأبرز مكانة فى تلك الثقافات، ومن ثم فإذا كان ارتفاع الحاجة إلى الإنجاز يرتبط بالنشاط التنظيمى، فإن ضعف الحاجة إلى الإنجاز يمكن ان يرتبط بالنشاط الكهنونى التقليدى. أى أن الثقافات التى أظهرت ضعفًا فى الحاجة إلى الإنجاز تكون أكثر إهتمامًا بالمحافظة على التقاليد بصفة عامة، والتقاليد الدينية بصفة خاصة[٣٦].

٥ - خلص ماكليلاند إلى أن المجتمعات التى تقدمت إقتصاديًا بسرعة هى التى ترغب فى التقدم، وتؤكد على ضرورة العمل الشاق كوسيلة لبلوغ أهدافها. وأن أفراد البلدان التى حققت كفاءة اقتصادية عالية يفهمون عالم الطبيعة على أنه قوة ضاغطة كبرى تستلزم السلوك التعاونى بين الناس. وتعد هذه النتيجة أمرًا طبيعيًا إذ يستطيع أى إنسان أن يتنبأ بأن المجتمع التكنولوجى الحديث قد نظر إلى الطبيعة باعتبارها قوة

(٣٥) Ibid, pp: 68-69

(٣٦) Ibid, pp: 69-70

ينبغى السيطرة عليها من خلال السلوك التعاونى. ولكن الاهتمام بالطبيعة ليس دائمًا نتيجة الإيمان بقدرة الفرد على السيطرة على الطبيعة ولا يرتبط بعوامل الانجاز[٣٧].

٦ - ثمة نتيجة أخرى خلص إليها ماكليلاند مفادها أن الرأى العام فى المجتمعات التى تمارس التنمية الاقتصادية السريعة، يمثل القوة الوحيدة الأساسية وليست التقاليد فى تحديد السلوك. وهذا معناه أن المجتمعات سريعة التنمية تتجه إلى التقليل من شأن التقاليد وتصوغ علاقات أفرادها وفقًا لرأى الآخرين ورغباتهم، ولذا تتميز كل الدول الحديثة بانتشار التعليم وتطور الأشكال المختلفة للاتصال التى تؤثر فى المجتمع كله مثل الصحف والإذاعة والتليفزيون، وبتدريب أفرادها على الإلتفات إلى ما يقوله الغير. ويعزى تشجيع هذه البلدان للاهتمام بالرأى العام إلى أسباب عديدة منها أن الاهتمام بالرأى العام يدفع الأفراد إلى التقليل من شأن القيم التقليدية التى يمكن أن تتعارض مع التنمية السريعة، وبهذا يتحول الولاء تحولاً حقيقيًا من التقاليد إلى الرأى العام المنظم، وحينئذ تتحدد علاقات الأفراد فى المجتمع وفقًا لقواعد محددة يمليها الرأى العام، أى أن الرأى العام يصبح محددًا من محددات السلوك الاجتماعى وقد كشفت الدراسة عن أن البلدان التى لديها حاجة عالية إلى الإنجاز تهتم بالرأى العام، ولذا تتطور بسرعة أكثر مما هو متوقع لأنها تتخلص من تأثير القيم التقليدية التى تفرض قيودًا فى المعاملات الاقتصادية من شأنها إضعاف السوق[٣٨].

٧ - **المنظمون والسلوك التنظيمى:** أشار ماكليلاند إلى أن المجتمع الذى يشعر بالحاجة إلى الانجاز بدرجة عالية ينتج منظمين قادرين أكثر على تحقيق تنمية اقتصادية أسرع. ويتميز هؤلاء المنظمون بسمات خاصة وقيم يركز عليها علماء الاقتصاد والاجتماع، ويرون ضرورة توافرها حتى تمكنهم من تحقيق الأهداف المأمولة من ورائهم بنجاح، وتتمثل هذه الخصائص والقيم فيما يلى:

(أ) **المخاطرة المعتدلة:** يتفق كل العلماء تقريبًا مثل شومبيتر ولازار سفلد وسوير Sawyer، ومايير Miere، وبولدوين Baldwin على أن الأعمال التنظيمية تتضمن

(٣٧) Ibid, pp: 191-192

(٣٨) Ibid, pp: 192-195

بالضرورة التعرض لمخاطر من نوع ما. ويرجع ذلك كما يقول ساتون Sutton إلى أن هناك عوامل متعددة تؤثر فى نتائج هذه المجهودات التنظيمية المتعددة، ويكون من الصعب تقدير هذه العوامل والتحكم فيها. أو بعبارة أخرى يتضمن الدور التنظيمى فى إتخاذ القرارات تحت ظروف غير مؤكدة. فمثلًا تعتبر عملية بيع السلع فى سوق حر نسبيًا عملية صعبة، حيث إن رجل الأعمال قد يصعب عليه التنبؤ باتجاهات وميول المشترين والتحكم فى الظروف العامة التى يكتنفها العمل التجارى. ولكن ليس معنى هذا أن رجال الأعمال مقامرون، فالمقامرون يتخذون قراراتهم تحت ظروف من الحيرة وعدم التأكد، كما أنهم لا يستطيعون السيطرة على نتائج أنشطتهم إلا من خلال الغش والخداع. أما رجل الأعمال فيمكنه التأثير فى الموقف عن طريق أفعاله ومهارته التى تعد ركنًا أساسيًا فى عملية صنع القرار عنده، وهكذا يتولى رجل الأعمال القيام بمخاطر معتدلة تستلزم شيئًا من الفطنة والمهارة والإنجاز أكثر من الحظ. ولقد أوضحت كثير من الاختبارات أن هذا هو الموقف المهنى الذى يفضله ذوو الحاجة العالية إلى الانجاز، مثال ذلك الدراسة التى أجريت على أطفال فى سن الخامسة وسن السادسة، والتى كشفت عن أن أصحاب الحاجة العالية إلى الانجاز يفضلون المخاطر المعتدلة، وكان ذلك من خلال لعبة الطوق، حيث طلب من الأطفال قذف طوق على مسمار يقع على مسافة من الطفل، وكان الأطفال ذوو الحاجة العالية إلى الإنجاز يقفون عادة على مسافة متوسطة من المسمار، بينما كان يقف الأطفال ذوو الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز إما قريبًا جدًا من المسمار وإما بعيدًا جدًا عنه. ومعنى هذا أن الأطفال ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز يعرضون أنفسهم لمخاطر معتدلة، وذلك عندما يأخذون وضعًا تكون فيه مهاراتهم قادرة على إعطائهم الشعور بالنجاح، لأنهم إذا وقفوا قريبًا من المسمار فمن المحتمل أن يرموا الحلقة عليه دائمًا، وحينئذ لا يشعرون بالرضا عن إنجازهم. أما إذا وقفوا بعيدًا جدًا عنه فسيكون إحتمال نجاحهم ضعيفًا، كما قد يكون النجاح مجرد حظ. وهكذا فإن ذوى الحاجة إلى الإنجاز ورجال الأعمال يعملون بطريقة تمنحهم الرضا عمّا حققوه من إنجاز، كما أنهم قادرون على التأثير فى النتائج بمهاراتهم وقدراتهم. هذا بالإضافة إلى أنهم عادة ما ينجزون أحسن من الأشخاص ذوى الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز، وذلك لأنهم يعملون بنشاط وكفاية أكثر، كما يتميزون بقدرتهم

على إدراك إحتمال نجاحهم أكثر مما هو فى الواقع خاصة، عندما لا تكون هناك حقائق تبرر وتؤكد تقديراتهم لهذا النجاح، كما يعتمدون فى المواقف الجديدة على ثقتهم بأنفسهم أكثر مما يفعل ذوو الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز. وترجع هذه الثقة الكبيرة فى النفس التى يتمتع بها ذوو الحاجة العالية إلى الإنجاز إلى إقتناعهم بقدرتهم على تشكيل النتائج الخاصة بالمواقف غير المؤكدة بإنجازاتهم الشخصية(٣٩).

(ب) **النشاط الفعال أو الابداعى**: تتمثل السمة الثانية للمنظم والدور التنظيمى فى النشاط الفعال أو الإبداعى، إذ دائمًا ما يوصف المنظمون ورجال الأعمال بأنهم أكثر فعالية ونشاطًا بدرجة واضحة للغاية، وأنهم دائمًا يظهرون نشاطات إبتكارية أكثر من غيرهم ويعملون بنشاط فى كافة المواقف المتنوعة، كما يعملون أكثر عندما تكون هذه الأعمال ذات قيمة وتؤدى إلى إنجازشخصى، وبتحديد أكثر، عندما تكون هناك فرصة متاحة لتأثير المجهودات الشخصية فى النتائج والعائد، وعندما يكون هناك تحد فى الموقف وإحتمال للإخفاق. كما أنهم لا يعملون كثيرًا فى الواجبات والأعمال الروتينية، بل يعملون فى المواقف التى تتطلب أصالة وإبتكارًا ومقدرة على حل المشكلات(٤٠).

(جـ) **المسئولية الفردية**: يذهب كثير من العلماء إلى أن المسئولية الفردية تعد أيضا من خصائص المنظمين والدور التنظيمى، حتى إن بعضهم قد عرَّف المنظم بأنه شخص مسئول عن إتخاذ القرارات. بيد أن هذا النموذج من المسئولية يعنى نوعًا من الفردية، وينظر إلى المنظم على أنه مسئول عن أعماله، ولذا فله الثناء فى حالة النجاح وعليه اللوم فى حالة الإخفاق، كما لابد أن يمنح الحرية بغية تحقيق النتائج المرجوة. وهذا ما نجده فى أمريكا، حيث نجد الأمريكيين يؤكدون فى أيديولوجيتهم كثيرًا على إعطاء قسط من الحرية والمسئولية الفردية للمنظم، وينطلقون فى ذلك من تاريخ المنظم المالك ودوره فى تطوير الرأسمالية الغربية. كما نجد ذلك أيضًا فى اليابان حيث يعمل المنظمون بنجاح، ولكن فى ظل حرية قليلة فى صنع القرار، إذ تتمثل حريتهم فى

---

(٣٩) Ibid, pp: 205-224

(٤٠) Ibid, pp: 225-226

المسئولية الفردية بالنسبة للانتاج، ولكنهم يعتمدون على غيرهم فيما يتعلق برأس المال والتموين والبيع. بينما تقل المسئولية الفردية عند المدير التنفيذى الروسى عن ذلك بكثير. وتتركز الاهتمامات الأساسية لذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز، حول الوصول إلى طريقة لقياس حُسْن آدائهم وقدرتهم على صنع القرار، وبغير ذلك لا يشعرون برضا عن نجاحهم وإنجازهم[٤١].

(د) **معرفة نتائج القرارات**: يذهب العلماء إلى أن المنظم عادة ما يكون لديه معرفة محددة عن عمله الجيد أو الردئ، وعن سلسلة القرارات الصحيحة التى اتخذها. وذلك من خلال معايير واضحة لقياس النجاح والإنجاز مثل الأرباح وحجم العمل ومعدل النمو. وهذا كما هو الحال عند غالبية العاملين فى مختلف المهن كما يقول بارسونز، فالطبيب يعرف ما إذا كان مريضه يشعر بتحسن أو لا، وكذلك يعرف المحامى إنجازه من خلال كسبه أو خسارته للقضية، وكذلك المدرس والكاهن والموظف والأستاذ الجامعى. وعادة يعمل ذوو الحاجة إلى الإنجاز بطريقة أفضل، إذا ما أعطيت لهم معلومات واضحة عن جودة عملهم من عدمها، كما يكون إنجازهم أفضل وأسرع عندما تكون معرفتهم لنتائج عملهم سريعة، وبناء عليه يكونون أكثر سعادة وأحسن أداء للعمل فى الدور التنظيمى[٤٢].

(هـ) **المال كمقياس للنتائج**: يعتبر رجال الأعمال المال دائماً مقياساً للإنجاز. وفى ضوء هذه الحقيقة أصبح الرأسمالى يوصف بأنه شخص يحركه الجشع والطمع وكسب المال والمحافظة على معدله فى الربح. ولكن بدأ المؤرخون الذين يدرسون حياة رجال الأعمال فى القرن التاسع عشر يغيرون من هذه النظرة بتأكيدهم على أن مفهوم دافع الربح ليس صحيحاً، وذلك لأن كثيرًا من هؤلاء الناس لا تحركهم أساساً الرغبة فى المال أو السلع التى يشترونها، ولم يكن المال هو الدافع لهم، لو كان الأمر كذلك لتوقف رجال الأعمال عن جمع المال وتركوا العمل بعد تكوين ثروة طائلة، وامتنعوا عن المخاطرة بكثير من أموالهم التى جمعوها واستثمروها، فى مشروعات غير مضمونة

(٤١) Ibid, pp: 228-230

(٤٢) Ibid, pp: 231-233

النتائج. ولقد توصلت الدراسة إلى أن المال يعد رمزاً للإنجاز، كما أن ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز لا تؤثر فيهم كثيرًا الجوائز المالية لأن اهتمامهم ينصب على الإنجاز، أما بالنسبة لذوى الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز فيؤثر فيهم المال ويعملون أكثر وأفضل من أجل المال أو أى مكافآت أخرى. ولقد تأكدت الدراسة من صدق هذه النتيجة من خلال اختبارات أجريت على التلاميذ ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز، وأظهرت أن هؤلاء التلاميذ ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز حلوا مسائل حسابية أحسن من غيرهم من ذوى الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز، وذلك فى حالة عدم تقديم جوائز مالية لهم، ولكن حينما قدمت جوائز مالية فإنهم عملوا بكفاءة أقل فى حين تحسن مستوى أداء ذوى الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز.(٤٣)

(و) **القدرة على التخطيط والتنظيم**: يتميز المنظم بالقدرة على التخطيط والتنظيم، وتتمثل القدرة التخطيطية فى قدرة المنظم فى المؤسسات الصناعية والتجارية وغيرها على الوقوف على الموارد والامكانيات المتاحة والحاجات بقصد تحقيق الموائمة بينها، وتوقع النتائج والاحتمالات المستقبلة، واتخاذ اللازم لمواجهة هذه الاحتمالات من خلال تحديد البدائل. كما تتمثل القدرة التنظيمية فى قدرة المنظم على تنظيم النشاطات الإنسانية فى المؤسسة، وتنظيم الجهود والتنسيق بينها بغية تحقيق الإنجازات المأمولة من ورائها وتجنب الازدواج. ولقد كشفت الدراسة عن أن الأفراد ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز لديهم القدرة على التخطيط والتنظيم بكفاءة وفاعلية، وإنهم يندفعون إلى العمل والإنجاز، عندما تظهر أمامهم بعض التحديات والمخاطر، وذلك من أجل مواجهة المشكلات وتحقيق الرضا عن إنجازهم.(٤٤)

(ز) **الإقبال على المهن التنظيمية**: أظهرت الدراسة أن ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز يميلون إلى الالتحاق بالمهن التجارية. أو بعبارة أخرى يجىء قادة رجال الأعمال من بين ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز فى دول عديدة،، ذلك لأنهم يدركون أن هذه المهن تتطلب خصائص محددة تتوافر فيهم. مثال ذلك أن ذوى الحاجة العالية

---

(٤٣) Ibid, pp: 233-237

(٤٤) Ibid, pp: 237-239

إلى الإنجاز فى الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل واليابان تجذبهم المهن التجارية أكثر من غيرها، أما فى الهند وألمانيا فيميل هؤلاء إلى الأعمال التقليدية. وتتحدد التفضيلات المهنية من خلال مكانة المهنة والمكانة الاجتماعية والطبقية، أما بالنسبة لذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز الذين يعيشون فى مجتمع يضم مؤسسات دينية كالمجتمع البوذى، فربما يميلون إلى أن يصبحوا رهباناً أكثر من ميلهم إلى أن يكونوا رجال أعمال، وربما يتصرفون كمنظمين داخل حدود حياتهم الدينية البوذية، ولكن من غير الممكن أن تؤثر مجهوداتهم فى الحياة الاقتصادية للمجتمع.(٤٥)

٨ - **مصادر الإنجاز**: خلص ماكليلاند من خلال دراسته هذه إلى أن الدافع إلى الإنجاز يعد مسئولاً إلى حد ما عن النمو الاقتصادى، وأن العالم أو المؤرخ الاقتصادى الذى يحاول فهم الأسباب التى تؤدى إلى انتقال بلد ما من مستوى منخفض من التنمية الاقتصادية إلى مستوى عالٍ من التنمية الاقتصادية، من خلال المتغيرات والأحداث التاريخية والاقتصادية والاجتماعية، دون الاهتمام بالمتغيرات السيكولوجية المتداخلة فى عقول البشر مثل الدافع إلى الإنجاز، يكون تفسيره وفهمه غير دقيق وقاصر. ولذا تهتم دول عديدة تريد أن تتقدم بسرعة فى الوقت الحالى بمعرفة إمكانية تحقيق الكثير من الحاجة إلى الإنجاز، طالما أن هذه الحاجة إلى الإنجاز تمثل ضرورة أساسية فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية، أى أنها تهتم بصفة أساسية بالمتغيرات السيكولوجية التى تتمثل فى ضرورة تغيير إتجاهات الناس ودفعهم إلى التنمية واضعة فى اعتبارها أيضاً أهمية التخطيط والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادى. وتتشكل الحاجة إلى الإنجاز من خلال مجموعة متكاملة من مصادر الإنجاز، والتى تتمثل فى المصادر التالية:

(أ) **الجنس والبيئة**: إعتقد الكثيرون أن كلًا من الجنس والمناخ عاملان أساسيان للحاجة إلى الإنجاز، حيث زعم بعض الناس منذ بداية التاريخ أن شعوباً معينة مثل الإغريق القدامى أو الإنجليز خلال القرن التاسع عشر، كانوا أكثر نشاطاً من شعوب أخرى. وإذا سئل أحدهم لماذا هم أكثر حيوية؟ تكون الإجابة بسيطة:

(٤٥) Ibid, pp: 239-256

لقد ولدوا هكذا، وهم بذلك يفترضون أن أجناساً بذاتها لديها خليط من الجينيات التى التى تنتج طاقة أكبر. ونجد مثل هذه الأفكار فى أعمال كل من شلدونSheldon (١٩٤٠) وموريسMorris (١٩٤٨) وآخرين الذين يذهبون إلى أن العنصر الأساسى هو نوعية الجسم، فالناس ذوو التكوين الخِلْقى الذى ينتج جنيات تنتج بشراً آخرين ذوى أجسام قوية، هم الأكثر حيوية وقدرة على العمل.

كما يذهب البعض أيضاً إلى أن المناخ هو العنصر الأساسى الذى يؤثر على حيوية استجابة الناس. مثال ذلك ما يذهب إليه هنتجتونHuntington من أن الثقافات التى تعيش فى المناخ المعتدل لها مستوى عال من الإنجاز. ولكن ينبغى التمييز بين العوامل الأساسية لتنمية الحاجة إلى الإنجاز والعوامل الأخرى المرتبطة بالعوامل الأساسية فى هذا المقام، ذلك أن هذه العوامل ليست أساسية، ولكنها ترتبط بالمتغيرات الأساسية. فعلى سبيل المثال يعتبر ترك النوافذ مفتوحة أثناء النوم مرتبطاً بالتأكيد بحدوث الملاريا، وهنا لا يكون دخول الهواء عنصرًا أساسياً لظهور مرض الملاريا، ولكن يكون مرتبطاً بشىء آخر هو نقل الناموس الحامل للملاريا الذى يعتبر بدوره أساسياً لحدوث المرض.[٤٦]

وثمة برهان يدحض الاعتقاد بأن العوامل العنصرية والمناخية ضرورية وأساسية لإحداث تغير فى مستوى الحاجة إلى الإنجاز، وأن التغييرات التى حدثت فى مستوى الحاجة إلى الإنجاز بين الدول يمكن ردها إلى هذه العوامل. فعلى سبيل المثال لم تستطع عوامل الجينيات والتكوين الجينى أن تغير الأغريق جذرياً ما بين عامى ٤٠٠ق.م و ٥٥٠ق.مم، حيث حدث انخفاض ملحوظ فى مستويات الإنجاز، ولم تغير كثيراً فى إنجلترا فى القرن الثامن عشر عندما كان هناك ارتفاع ملحوظ فى مستوى الحاجة إلى الإنجاز. كما ينطبق هذا أيضاً إلى حد كبير - على فكرة المناخ - الذى يعتبره الجغرافيون العنصر الأساسى الذى يؤثر على حيوية استجابة الناس ونشاط شعب من الشعوب، حيث إن مستويات الحاجة إلى الإنجاز تغيرت فى دول كثيرة خلال جيل واحد، فكان مستوى الحاجة إلى الإنجاز على سبيل المثال عالياً جدًا فى عام ١٩٢٥ فى

(٤٦) Ibid, p: 337

الدانمارك، ثم أصبح منخفضاً فى عام ١٩٥٠. وهنا يثار التساؤل: هل إختلف المناخ بدرجة كافية فى الخمس والعشرين سنة لكى يعلل هذا الإنخفاض فى مستوى الإنجاز؟ لا شك أن هذا أمر مشكوك فيه، رغم أن هنتجتون (١٩١٥) طرح كثيراً من الأدلة لإمكانية حدوث تغيرات مناخية كبيرة فى أماكن معينة فى مثل هذه الفترة من الزمن.[٤٧]

وعلى أية حال.... يمكن القول إن درجة التحدى البيئى تعتبر عاملاً هاماً ومحدداً للدافعية إلى الإنجاز التى يستثيرها التحدى، ولكنّ تأثيرها وفاعليتها تعتمد كثيراً على المستويات الأولية للحاجة إلى الإنجاز. أى أن درجة التحدى البيئى تحدد قوة الاستجابة إذا ظل عامل الحاجة إلى الإنجاز فى مستوى عال.[٤٨]

(ب) **أساليب تنشئة الطفل:** أشارت الدراسة إلى أن الأسرة وتنشئة الطفل تعد محددات أساسية للحاجة إلى الإنجاز، ومصدرًا من المصادر التى تتشكل من خلالها الحاجة إلى الإنجاز، وذلك استنادًا إلى نتائج دراسات التحليل النفسى التى أبرزت أن الإهتمامات الداخلية للخيال وإهتمامات الفرد تنبع أساساً من علاقة الطفل بأبويه، وأن الصور التى تتشكل فى عقل الطفل من خلال الأبوين عن الغيرة والكفاح والتنافس تظل فى عقل الطفل، حتى عندما يصبح بالغاً دون أن تتغير كثيراً بحقائق الحياة التى يواجهها والتى تشكل المعتقدات والمواقف والاتجاهات الواعية. وقد توصلت ونتربوتوم Winterbottom إلى صدق هذه الحقيقة من خلال دراستها التى كشفت عن أن أمهات الأطفال ذوات الإنجاز العالى يملن إلى توقع اعتماد أبنائهن على أنفسهم وإجادتهم لمهارات معينة فى سن مبكرة، أكثر مما تتوقع أمهات الأطفال ذوات الحاجة المنخفضة للإنجاز، كما وضعن تحفظات وقيودًا أقل على أطفالهن، وذلك بخلاف الأمهات ذوات الإنجاز المنخفض واللاتى وضعن قيودًا أكثر على أبنائهن الذين يعتمدون فى حياتهم على البالغين لفترة كبرى من الوقت. فمثلاً توقعن أن يبدأ التدريب على الإعتماد على النفس فى فترة مبكرة، وذلك من شأنه أنْ يولد الحاجة إلى

(٤٧) Ibid, pp: 337-338

(٤٨) Ibid, p: 340

الإنجاز، بينما لا تتوقع الأمهات ذوات الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز تفوق أبنائهن فى فترة مبكرة جدًا. ولقد كانت هناك محاولات لتعميم اكتشافات ونتربوتوم وذلك من خلال إجراء دراسات عبر ثقافات عديدة حول العلاقة بين أساليب مختلفة لتنشئة الأطفال والإنجاز فى الحكايات الشعبية، تلك الدراسات التى كشفت عن أن التدريب الإيجابى على الإنجاز والإعتماد على النفس يرتبط بالإنجاز فى الحكايات الشعبية.[٤٩]

ولقد استندت نتائج ونتربوتوم إلى تقارير الأمهات ومعلوماتهن. ولكن هذه الطريقة لم ترض روسن Rosen واندرادD,Andrade ، ذلك أن مثل هذه التقارير ليست دائماً دقيقة، كما أنها قد تصطبغ باتجاه صاحبها. ولذلك أجرى روسن واندراد دراسة تجريبية للتأكد إمبيريقياً مما يذكره الأبوان، حيث درسا أربعين أسرة عشرين منها، كانت تضم كل منها ابناً حصل على درجات عالية فى الحاجة إلى الإنجاز، وعشرين أخرى ضمت كل منها ابناً حصل على درجات منخفضة جدًا فى الحاجة إلى الإنجاز. وكان الأولاد جميعاً بين التاسعة والحادية عشرة، وكانوا من نفس الجنس وذوى وضعية اجتماعية وطبقية متشابهة ومستويات ذكاء متماثلة أيضاً. وقد أجريت هذه التجارب بقصد اكتشاف توقع الآباء لأداء أبنائهم، وملاحظة كيف يتصرف كل من الوالدين إزاء أولادهم وهم يؤدون واجبات معينة، وتقييمهم لهذا الأداء، وملاحظة مقدار الاستقلال الذى يتوقعه الآباء من أبنائهم أو يسمحون لهم به. وكان من هذه الواجبات أن طلب من الأولاد أن يبنوا أبراجاً من كتل خشبية ذات أشكال مختلفة، كما عصبت أعينهم حتى لا يستطيعوا الرؤية، وطلب منهم استخدام يد واحدة كى يُخْلَق موقف يعتمد فيه الولد نسبياً على والديه للمساعدة، وسُمِحَ للوالدين بالتكلم مع أبنائهم بدون لمس الكتل الخشبية. كما أخبر الأبوان أن الاختبار يهدف إلى إختبار قدرة إبنهم على بناء الأشياء، وأن مستوى الأداء الذى حُدِّد للتجربة هو أن الولد العادى يستطيع أن يبنى برجاً من ثمان كتل، وطلب منهما تقدير إرتفاع البرج الذى يعتقدون أن فى استطاعة إبنهم بناءه. ولقد أبرزت هذه التجربة أن كلاً من الأمهات والآباء ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز توقعوا من أبنائهم أداءً أعلى من المتوسط

---

(٤٩) Ibid, pp: 340-342

وأكثر مما يتوقعه آباء وأمهات الأبناء ذوى الإنجاز المنخفض.[٥٠]

(جـ) القيم الدينية وأساليب تنشئة الطفل: بعد أن أوضحت الدراسة أن الأسرة والأسلوب الذى تتبعه فى تنشئة الطفل يعد مصدرًا من مصادر الإنجاز، حاولت الإجابة عن سؤال مؤداه لماذا يتصرف البعض من الآباء بصورة تتسم بالإنجاز العالى فى حين لا يفعل الآخرون كذلك؟ ولا شك أن ذلك يعزى إلى قيم الأبوين التى تمثل مصدرًا من مصادر الإنجاز، والتى تؤثر على أسلوب تربية الأطفال، وبالتالى على مستوى الإنجاز. فمثلاً يعد الإصلاح البروتستانتى فى أوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر - كما ذهب ڤيبر - مسئولاً عن تغيير أسلوب تربية الأطفال، ذلك التغير الذى خلق مستويات عالية من الإنجاز، وأحدث الثورة الصناعية فى النهاية. ويعتبر هذا التفسير مقنعاً تماماً من الناحية المنطقية، حيث أدى الإصلاح البروتستانتى إلى ظهور النمط الأسرى، الذى يكفل ظهور أبناء ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز، وآباء يتمتعون بمستويات عالية من الإنجاز ويشجعون الأداء العالى لأبنائهم، ولا يفرضون سلطتهم القوية عليهم. وهذا معناه أن المسيحية خاصة فى صورتها البروتستانتية تنمى الإتجاهات والمواقف والقيم المرتبطة بتنمية الحاجة إلى الإنجاز، وبالتالى كانت هى المسئولة بدرجة كبيرة عن ظهور التحسينات العظيمة التى حدثت فى مستوى المعيشة.[٥١]

ولقد تأكد ماكليلاند من صدق ما ذهب إليه آنفاً، من خلال اختبارات علمية. فقد أجرى مقابلات فى الولايات المتحدة الأمريكية مع أمهات وآباء من طبقات اجتماعية مختلفة. وقد كشفت هذه الإختبارات عن أن البروتستانت واليهود يتوقعون الإنجاز مبكراً لأبنائهم أكثر مما يفعل الكاثوليك. كما استند إلى دراسة قام بها كتابKnapp وجودريتشGoodrich فى عام ١٩٥٢، وكشفت عن إهتمام البروتستانت بالتعليم والعلم والبحث العلمى، وأن الكليات البروتستانتية خرجت كثيراً من الرجال البارزين فى العلوم أكثر من الكليات الكاثوليكية فى الولايات المتحدة الأمريكية، ودراسة روسن

(٥٠) Ibid, pp: 350-351

(٥١) Ibid, pp: 356-357

Rosen التى كشفت عن أن البروتستانت يؤمنون بجدوى وأهمية التخطيط والإنجاز أكثر من الكاثوليك الذين يتسم موقفهم تجاه الحياة بأنه أكثر قدرية.(٥٢)

(د) **الطبقة الاجتماعية**: كشفت الدراسة عن أن مستويات الحاجة إلى الإنجاز عند البروتستانت أعلى من مستويات الحاجة إلى الإنجاز عند الكاثوليك، ويرجع ذلك إلى الطبقات الاجتماعية التى ينتمون إليها. وهذا معناه أن الطبقة الاجتماعية تعد محددًا أكثر أهمية للحاجة إلى الإنجاز، وقد عكست عينات الدراسة الممثلة تمثيلاً حقيقياً للبروتستانت والكاثوليك صدق هذه الحقيقة. حيث أظهرت الدراسة التى أجريت على عينة من الأبناء الكاثوليك فى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا أن معدل الحاجة إلى الإنجاز عندهم أدنى من المعدل الذى سجله الأبناء البروتستانت. وبذلك يمكن القول أن الطبقة الاجتماعية تمثل مصدرًا من مصادر الحاجة إلى الإنجاز.(٥٣)

(هـ) **القيم الدينية كمصدر من مصادر الحاجة إلى الإنجاز**: خلصت هذه الدراسة إلى أن القيم الدينية تمثل مصدرًا من مصادر تشكيل الحاجة إلى الإنجاز، وقد تم التحقق من صدق هذه النتيجة من خلال عقد المقارنات بين المذهب البروتستانتى والمذهب الكاثوليكى. ولا شك أن ثمة قيماً دينية أساسية ترتبط بالحاجة إلى الإنجاز. وإذا أردنا الكشف عن هذه القيم الدينية المرتبطة بالإنجاز، فمن الضرورى دراسة كل ديانة واتجاهات الطوائف الدينية المختلفة داخل كل ديانة، وتحليل عناصرها ومبادئها بغية الوصول إلى العناصر والمعانى المرتبطة بالحاجة إلى الإنجاز. ومن أمثلة ذلك الديانة المسيحية وبخاصة المذاهب البروتستانتية التى حملت لواء حركة الاصلاح البروتستانتى التى كانت تتبنى الاتجاه الفردى وتعارض الكهنوتية، غير أن هذه الاتجاه قد قل جزئيا فى كل من إنجلترا وألمانيا بسبب قوة التراث الكاثوليكى، وتجسد بشكل قوى فى الطوائف البروتستانتية الصغيرة مثل الأنابابتست Ananbaptists والميثوديين Methodists والكويكرز Quakers فى إنجلترا والموحدين Unitarians فى الولايات المتحدة الأمريكية، حيث كانت الطوائف البروتستانتية الصغيرة أكثر ثورية من

---

(٥٢) Ibid. p: 359

(٥٣) Ibid. pp: 362-363

الكنائس البروتستانتية الكبيرة والمستقرة. وارتبطت بصفة خاصة بالنجاح فى الأعمال، فكان الكويكرز فى فيلادلفيا على سبيل المثال يظهرون مواهب عظيمة فى الأعمال، وكانوا أكثر تطرفاً لدرجة أنهم كانوا يعارضون وجود أو تخصيص أماكن مقدسة للعبادة (الكنائس) والتى أشار إليها جورج فوكس باحتقار كحظائر للخيول، وأسقطوا كل مظاهر السلطة الخارجية وثاروا ضد الصور الدينية والموسيقى المقدسة، كما ثاروا ضد فكرة قيام طبقة خاصة من الرجال يكون واجبها العناية بالشئون الدينية، وركزوا على أهمية الاتجاهات الصوفية فى المسيحية، تلك الاتجاهات التى ركزت على اتصال الفرد المباشر بالله. كما ركز الميثوديون على ضرورة اتصال كل مؤمن بالمسيح حتى تصبح إرادة الإنسان هى إرادة الله من خلال الحب الكامل.(٥٤)

وقد يمكن النظر إلى نجاح هذه الطوائف الدينية فى أعمال التجارة على أنه شىء عارض ومن قبيل الصدفة، لولا حقيقة هامة تمثلت فى وجود تشابه بين هذا النمط وبين ما هو قائم فى الهند، بالرغم من أن التقاليد الدينية بها غير مسيحية ومختلفة تماماً. ففى شمال الهند على سبيل المثال نجد أن أكثر الجماعات التجارية نجاحاً هى طوائف الأقلية الدينية الصغيرة مثل الجين Jains والفشنافا Vaishnava من الهندوس والبارسى Parses. وتتميز كل هذه المجموعات الدينية مثل طوائف الأقلية البروتستانتية فى الغرب بمعارضتها للسلطة الدينية التقليدية السائدة والمتسلطة، وهم فى هذه الحالة يعارضون البراهمانية الهندوسية .Hindu Brahmanism . كما نجد ذلك أيضاً عند اليابانيين حيث كان نهوض طبقة رجال الأعمال فى اليابان فى القرن التاسع عشر مرتبطاً بصورة معينة من البوذيةBuedhism والتى تمثل هى الأخرى نوعاً من الصوفية الإيجابية، كما هى بالتأكيد فردية النزعة، وتعارض كثيراً من أشكال التقاليد الدينية، كما تؤكد على أهمية نمو حياة الفرد من الداخل. وقد أشار الكثيرون إلى أن ثمة تشابهاً بين هذا المذهب وبين الكويكرزم، حيث إن هذا النوع من البوذية هو دين الساموراى Samuria وهى الطبقة العسكرية التى أنجبت القادة الاقتصاديين الجدد فى نهاية القرن التاسع عشر فى اليابان. ويذهب Hagen إلى أن الاحباطات السيكولوجية للساموراى

(٥٤) Ibid, pp: 367-368

النابعة من حالة الاخضاع المتزايدة هى التى دفعتهم إلى الأعمال، وهذه الفكرة لا تتناقض مع ما تذهب إليه بل تؤكده، حيث من المفترض أن طبقة الساموراى ما كانت لتشعر بالإحباط ويكون لها رد فعل قوى يتمثل فى الكفاح المضاد إلا إذا كان لديها إنجاز عالٍ تشكل من خلال البوذية الصوفية. وبالتأكيد فقد تعرضت جماعات أخرى من الطبقات الكاثوليكية فى القرن الثامن عشر للإخضاع دون أن يكون لها رد فعل مضاد وذلك لانخفاض إنجازها. كما نجد هذه الحقيقة أيضاً عند اليهود، حيث إن نجاح اليهود المميز فى مجال الأعمال بالنسبة للأجيال القليلة الماضية، كان مرتبطاً بحركة صوفية قوية مضادة للأحبار داخل اليهودية وتعرف بالهاسيدزم Hassidism والتى تماثل الديانات السابقة فى معارضة النظم الكنسية الشكلية، وتشجع الفرد المؤمن على أن يشعر بأنه قادر على أن يشعر بوجود الله مباشرة.(٥٥)

حمادى االقول.... إن الديانات ذات النزعة الفردية المنظمة فى عبادة الله والتى تمثلها عادة الأشكال الصوفية، ترتبط بالمستويات العالية للحاجة إلى الإنجاز، كما أنها تكون مسئولة عن النجاح فى هذه المجتمعات التجارية. كما أن القيم الدينية الأساسية ترتبط بالحاجة العالية إلى الإنجاز. ولكن قد يثار سؤالٌ على بساط البحث مؤداه أيهما يسبق الآخر الديانة الفردية أم الحاجة إلى الإنجاز؟ وهنا نعود إلى مشكلة البيضة والدجاجة القديمة. ولكننا نقول إنه لايمكن تقديم إجابة حاسمة لهذا السؤال.... ولكن على أية حال، فنظرياً يكون بالإمكان أن يأتى أى العاملين أولاً ويؤثر على تنمية الآخر. فمثلاً يميل الآباء من الكويكرز بالتأكيد على تنمية الإنجاز العالى لدى أبنائهم، وفى هذه الحالة تأتى الديانة بوضوح فى البداية. وفى الحقيقة بما أن الدين يعد أحد العوامل والعناصر الأكثر ثباتاً واستمرارية فى كثير من المجتمعات فإنه ربما يأتى دائماً فى البداية.(٥٦)

(و) التأثيرات غير المباشرة على مستويات الانجاز: الحقيقة أن ثمة مصادر هامة أخرى تؤثر فى مستوى الحاجة إلى الإنجاز بطريقة غير مباشرة. وتتمثل هذه

(٥٥) Ibid, pp: 368-370

(٥٦) Ibid, pp: 370-372

المصادر فى جسم الإنسان، الأسرة، المكانة المهنية، الاقتصاد والبيئة الطبيعية. وسنلقى الضوء على هذه المصادر فيما يلى:

– **التكوين الجسدى (جسم الإنسان):** لقد اتضح مما سبق ذكره أن الملامح الفيزيقية والسلالية لا يمكن أن تكون سببًا فى تفسير الحاجة إلى الانجاز. ولكن على الرغم من ذلك فقد كشفت الاختبارات والمعلومات التى حصل عليها – كورته Cortes – أن ثمة إرتباطًا إيجابيًا بين البناء الجسدى القوى والحاجة إلى الإنجاز، وارتباطًا سلبيًا بين البناء الجسدى الضعيف والحاجة إلى الإنجاز. وتعنى هذه النتيجة ببساطة أن من المحتمل أكثر أن يحصل الأولاد ذوو الأجسام القوية، على خبرات مبكرة ناجحة تقوى دافع الإنجاز عندهم. كما تعنى أيضًا أن الأولاد ذوى البناء الجسدى القوى، يتجاوزون التحديات والمخاطر بنجاح أكثر. كما أنهم يتدربون أكثر ويشتركون فى الألعاب الرياضية الأكثر منافسة، وبهذا تنمو أجسامهم وتقوى عضلاتهم. وعلى أية حال أن التفسير النهائى هو أن تكوين الجسم الإنسانى لا ينتج دافعية الإنجاز. ولكن من المحتمل أن يكون أحد الظروف المحيطة التى تتفاعل، مع عوامل مباشرة أخرى فى التأثير، على اكتساب الفرد لدافع الإنجاز(٥٧).

– **بناء العائلة:** لقد طرح العلماء على بساط البحث سؤالاً مؤداه ما البناء العائلى الذى من المحتمل أن يعمل على تنمية الحاجة إلى الإنجاز؟ وفى الحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال ليست بالأمر اليسير، ذلك لأننا أمام مجموعة متباينة من الأشكال العائلية التى تختلف باختلاف الثقافات. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن مستويات الإنجاز العالية أو المنخفضة غير مرتبطة بشكل معين من الأشكال العائلية. فمثلا حصل أتكنسون Atkinson وميللر Miller على أدلة تشير إلى أن الطفل الأكبر فى الولايات المتحدة الأمريكية من المحتمل أن يكون لديه حاجة عالية إلى الإنجاز، ذلك لأن والديه يستطيعان توجيهه إلى مستويات إنجاز عالية، كما يمكنهما أن يكونا أكثر عاطفية معه. ولكن فى الهند نجد أن الأطفال الأصغر هم ذوو الحاجة الأعلى إلى الإنجاز. وأكثر من هذا تشير دراسة إبجلن Abegglen إلى أن الأطفال الأصغر لديهم

---

(٥٧) Ibid, p: 373

استقلال وتدريب على الإنجاز أكثر، ولذا يتركون المنزل ويصبحون رجال أعمال فى المدينة، بينما يبقى الابن الأكبر فى المنزل يحمل مسئولية المحافظة على استمرارية التراث والتقاليد العائلية[٥٨].

كما يذهب البعض مثل فيروف Veroff وآخرين إلى أن الرجال فى الولايات المتحدة يكون لديهم إنجاز منخفض إذا ما تفككت أسرهم بسبب الطلاق والانفصال أو موت الأبوين. بينما يشير برادبرن Bradburn إلى أن الأسرة التركية التى يتغيب فيها الأب ترتفع فيها مستويات الانجاز عند الابناء. كما كشفت المعلومات التى جمعت عن القبائل البدائية عن أن الأسر التى تتعدد فيها الزوجات ترتبط بالحاجة المنخفضة إلى الإنجاز، وذلك لأنه من المفترض أن تعدد الزوجات ينتج بيوتًا مكونة من الأم والابن، ويظل فيها الإبن معتمدًا على الأم لفترة طويلة ولا يركز على الإنجاز المستقل. كما تشير المعلومات الخاصة بنماذج الأسرة بين الطبقات الدنيا من الزنوج الأمريكيين المعروفين بانخفاض الإنجاز إلى أن الأم هى العائل الدائم. وهكذا يبقى الأطفال الصغار بالقرب من الأم، وفى هذه الحالة ليس غريبًا أن ينخفض الإنجاز فى هذه المجموعات لأن هذا النظام من شأنه أن يخلق اعتماد الابن على الأم، وهكذا يرتبط غياب الأب كثيرًا بين زنوج الطبقة الدنيا بالإنجاز المنخفض[٥٩].

خلاصة القول... إن الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز يمكن أن تحدث بطرق عديدة فقد تحدث مثلاً من خلال التسامح المبالغ فيه خاصة فى فترة مبكرة من جانب الأم، وهذا من شأنه أن يفسد الابن، أو من خلال التسلط من جانب الأب وجموده. وتعتبر الأسرة التركية مثالاً للنوع الثانى، حيث لا ينمو لدى الطفل حاجة عالية إلى الإنجاز لأن والده المتسلط يقف فى طريقه. وبذلك يمثل إبعاد الطفل عن تأثير والده فرصة لتنمية الحاجة إلى الإنجاز. وهكذا يمكن القول أن ثمة تأثيرات إيجابية وسلبية لبناء العائلة على مستويات الحاجة إلى الإنجاز[٦٠].

---

(٥٨) Ibid, pp: 373-374

(٥٩) Ibid, pp: 374-376

(٦٠) Ibid, pp: 375-376

- **الرق**: كان نظام الرق يمثل طريقة رئيسية فى تنظيم النشاط الاقتصادى منذ آلاف السنين، وحتى فترة حديثة فى كثير من الأمم. وبالرغم من ذلك فقد حاول العلماء الإجابة على سؤال مؤداه هل يساعد نظام الرق أم يعوق التنمية الاقتصادية؟ والحقيقة أن الإجابة على هذا السؤال من وجهة النظر الاقتصادية البحتة صعبة. أما من وجهة النظر السيكولوجية فالإجابة لا خلاف عليها من الناحيتين النظرية والتجريبية فهو نظام يعوق التنمية الاقتصادية لأنه نظام اقتصادى يؤثر بطريقة غير مباشرة على طرق تربية الأطفال، وبالتالى يؤثر على مستوى الانجاز، ذلك المستوى الذى يؤثر بدوره فى التنمية الاقتصادية. كما أنه من الناحية السيكولوجية يمثل نوعًا من التكافل الذى يؤدى إلى خفض مستوى الإنجاز عند كل من العبد وسيده، فالعبد يصبح معتمدًا كثيرًا أو قليلاً على سيده، وما عليه هو وأطفاله إلا الطاعة والتدريب عليها. وهذه الحقيقة صادقة بالنسبة لزنوج الجنوب حيث نمى العبيد من الزنوج طرقًا لتربية الأطفال تكفل تحقيق الطاعة وليس الإنجاز. وفى ضوء ذلك كله يمكننا القول أن نظام الرق حسب كل احتمال قلل من شأن التدريب على الإنجاز، وهذا بدوره يقلل من مستوى الإنجاز ويجعل الحضارات أقل تمسكًا بالأعمال وأكثر تعرضًا للانهيار الاقتصادى والغزو الخارجى[٦١].

- **المكانة المهنية**: كشفت الدراسات عن أن الطبقة والمكانة الاجتماعية الاقتصادية Socioeconomic Status للأبوين تعد محددًا هامًا للحاجة إلى الإنجاز عند الأطفال. فمثلاً أوضحت المعلومات التى جمعها روسن فى الولايات المتحدة الأمريكية أن أطفال الطبقة المتوسطة أعلى بكثير فى الإنجاز من أطفال الطبقة الدنيا، وأن رجال الأعمال والمهنيين فى عديد من البلدان يكون لديهم إنجاز أعلى إذا كانوا يأتون من الطبقة الوسطى. كما كشفت دوفان Douvan عن أن أطفال الطبقة الوسطى أكثر استعدادًا للعمل من أجل مكافأة مؤجلة أكثر من أطفال الطبقة العاملة. هذا بالإضافة إلى أن الأطفال الذين ينتمون إلى الطبقة المتوسطة ربما يجدون الفشل كافيًا لإثارة دافعهم للانجاز، لأنهم يعرفون أن الفشل يؤدى إلى الحرمان من مكافآت ممكنة فى

---

(٦١) Ibid, pp: 376-378

المستقبل. كما أشارت دراسات أخرى إلى أن الأطفال المنتمين إلى الطبقات العاملة يفكرون بطريقة عصفور فى اليد أفضل من اثنين على الشجر. وهذا معناه أن المكافأة المالية عندما تكون فى أيديهم يثار دافعهم إلى الإنجاز[٦٢].

كما كشفت المعلومات التى جمعت عن الريف الهندى عن أن ثمة علاقة بين وظيفة الأبوين ومستوى الإنجاز لدى الطفل. وتعطينا الهند صورة واضحة لهذه العلاقة، حيث إن الوظائف بها منفصلة بعضها عن البعض الآخر بوضوح أكثر، بسبب نظام الطبقات المنفصلة، وذلك بخلاف ما هو قائم بالفعل فى بلد صناعى معقد كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث يشغل الفرد عدة وظائف بالفعل. وقد أوضح فريرز (١٩٥٩) استنادًا إلى المعلومات التى جمعها من الهند أن الأطفال الذين ينتمون إلى آباء من طائفة التلى Teli أو الجود Gaud لديهم إنجاز أعلى من الأطفال الذين يعمل آباؤهم بالزراعة التقليدية. كما أن الأطفال الذين ينتمون إلى آباء من طائفة الناجين يكون إنجازهم أكثر من أطفال الطائفة التى تمارس الزراعة التقليدية، وأقل من هؤلاء المنتمين إلى التلى والجود، كما أن الآباء المشتغلين بإنتاج وبيع السلع يكون إنجازهم أعلى من هؤلاء المشتغلين بالزراعة[٦٣].

– **المناخ**: حاول العلماء الإجابة على سؤال مؤداه هل يؤثر المناخ على مستوى الإنجاز؟ أو بعبارة أخرى هل يمثل المناخ محددًا خارجياً للانجاز الانسانى؟ وقد ذهب هنتنجتون على سبيل المثال إلى أن المناخ يؤثر على الصحة والطاقة، وهذه بدورها تؤثر على الحضارة، فالرجال العباقرة فى دول بحر الشمال يمكن أن يكونوا أكثر طاقة ونشاطًا من هؤلاء الذين يعيشون فى مناطق أخرى لأنهم يتمتعون بصحة جيدة، وسوف يدفعهم مناخهم البارد نوعًا إلى الرغبة فى العمل طوال العام، فى حين أن زملاءهم فى الجنوب والشرق فى أى من المناخين الحار والبارد يتعرضون لفترات انخفاض وهذه صفة دائمة لهذه المناطق الأوربية. كما أن هذه الطاقة سوف تمكنهم من بناء حضارتهم وتحقيق تقدمهم. كما اعتقد هنتنجتون أن أكثر الظروف المناخية الملائمة

---

(٦٢) Ibid, pp: 378-380.

(٦٣) Ibid, pp: 380-381.

للعقل والجسم هى: متوسط حرارة قدره ٤٠ درجة فهرنهيتية يوميًا فى الشتاء و٦٤ درجة فهرنهيتية فى الصيف ورطوبة نسبية قدرها حوالى ٦٠٪ فى الظهر وعالية بدرجة كافية فى الليل بحيث يتوقع الندى، وأن يكون الطقس دائم التغير من وقت لأخر بدون تطرف. وقد صنف هنتنجتون العالم فيما بعد إلى أقاليم مختلفة على أساس هذه المعايير، كما كان قادرًا على رسم خريطة مناخية للطاقة العالية والمنخفضة، ويبدو أن المدنيات القديمة والحديثة المتقدمة تحققت بصفة عامة فى الأقاليم التى حددها هنتنجتون ووصفها بأنها طاقة مناخية عالية(٦٤).

وقد تم اختبار نظرية هنتنجتون فيما يتعلق بالإنجاز، وذلك عن طريق دراسة المناخ فى بيئات القبائل البدائية التى أجرى فيها تقديرات لمستويات الإنجاز من خلال الحكايات الشعبية. وكانت نتيجة الدراسة تطابق ما ذهب إليه هنتنجتون من أن الحاجة العالية إلى الإنجاز أكثر شيوعًا فى المناطق ذات المناخ المعتدل، وأن أعلى معدل لمستوى الحاجة إلى الإنجاز يحدث بين القبائل التى تعيش فى مناخ معتدل تبلغ فيه الحرارة السنوية ما بين ٤٠، ٦٠ درجة فهرنهيتية، بينما ينخفض الإنجاز كلما ارتفعت الحرارة ووصلت إلى معدل سنوى يقع بين ٧٥، ٨٥ درجة، وكلما اتجهت الحرارة إلى الانخفاض والبرودة أيضًا. هذا من ناحية الحرارة. أما من ناحية معدل سقوط الأمطار فنجد أن الثقافات ذات الإنجاز العالى تعيش فى مناخ جاف نسبيًا، فى حين تعيش الثقافات ذات الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز فى مناطق غزيرة المطر. وهكذا تبدو الصورة واضحة، وتعكس أن الحاجة المنخفضة إلى الإنجاز ترتبط بالمناخ القارى الذى يعتبر حارًا رطبًا، كما ترتبط الحاجة إلى الإنجاز بالمناخ المعتدل الجاف(٦٥).

خلاصة القول.. أن ثمة علاقة بين المناخ والحاجة إلى الإنجاز، وتتمثل هذه العلاقة فى أن المناخ قد يترك بصماته على طبيعة معدلات الحاجة إلى الإنجاز، إما بزيادة هذه المعدلات أم بخفضها. ولكن هذا التأثير يكون تأثيرًا غير مباشر. فعلى سبيل المثال يؤثر المناخ فى التنظيمات الخاصة بحياة الأسرة، ويؤثر ذلك بالتالى فى أساليب تنشئة

(٦٤) Ibid, pp: 383-384

(٦٥) Ibid, pp: 384-385

الطفل التى تشكل الحاجة إلى الإنجاز. ومن هنا يجب أن نكون حذرين من النتائج التى تكشف عن تأثيرات المتغيرات البيئية على مستوى الدوافع[٦٦].

٩ - عوامل التعجيل بالنمو الاقتصادى: فى ضوء ما سبق من نتائج نستطيع أن نصل إلى أن هناك متغيرات سيكولوجية معينة تساهم فى تحقيق التنمية الاقتصادية، وأن هذه المتغيرات تزيد من فعالية نشاطات الأفراد فى المجتمع ولا سيما بين طبقة المنظمين. وتتشكل هذه المتغيرات من خلال مصادر عديدة منها المعتقدات والقيم وأساليب تنشئة الطفل فى الأسرة، ويمكن فهم الصلة بين التنمية والمعتقدات والقيم على سبيل المثال من خلال حركة الاصلاح الدينى وتطور الرأسمالية التى كشف عنها ماكس فيبر باعتبارها مجرد حالة واحدة، من حالات عديدة توضح أن الحاجة إلى الإنجاز تتشكل من خلال التغير الأيديولوجى. وتتجه البلدان النامية اليوم إلى الاسراع بالتنمية الاقتصادية، وينبغى على هذه البلدان أن تدرك بأن التعجيل بالتنمية الاقتصادية لا يتحقق إلا من خلال مجموعة من السياسات والخطط الانمائية التى تجعل من التنمية عملية ميسرة وممكنة، والتى ينبغى أن تضع فى إعتبارها أهمية القيم والدوافع فى التعجيل بالتنمية الاقتصادية، وأن تحقق زيادة فى الحاجة إلى الإنجاز يكفل تحقيق مزيد من التنمية السريعة، كما ينبغى أن ترتكز هذه السياسات والخطط على عدة ركائز للتعجيل بالتنمية الاقتصادية أهمها ما يلى:

(أ) تغيير القيم والاتجاهات والمعايير التقليدية: عندما تتجه بلد من البلدان النامية إلى تنمية نفسها اقتصاديًا بغية رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى لأفرادها، فينبغى عليها أن تحاول جاهدة رسم سياسة وخطة إنمائية تتضمن الأساليب المختلفة التى من شأنها تغيير القيم والمعايير التقليدية واستبدالها بالقيم التخطيطية المستهدفة. فمثلا إذا كان المجتمع التقليدى المراد تنميته يستند فى تقييم أفراده على أساس مكانتهم الاجتماعية وإنتماءاتهم الطبقية، فلابد لهذا المجتمع عند البدء فى التنمية أن يستبدل هذه القيمة التقليدية بقيمة مستحدثة تتمثل فى ضرورة تقييم الأفراد على أساس إنجازهم وآدائهم وليس على أساس مكانتهم الاجتماعية. ولكن كيف يمكن

(٦٦) Ibid, p: 387

استبدال الأساليب التقليدية للمجتمع بأساليب ومعايير جديدة وبأكثر سرعة؟ للإجابة على هذا السؤال نقول... إنه إذا أراد الناس تنمية أنفسهم والاستفادة بمزايا الثقافة المادية المتقدمة التي تأتي بها المدنية الحديثة، فعليهم أن يتقبلوا كثيرًا من القيم والأنماط الثقافية الجديدة، التي تواكب هذه الثقافة المادية. وقد يتحقق ذلك من خلال زيادة في وسائل الاتصال التي تمثل مطلبًا أساسيًا لإحداث هذا التغيير، ووسائل النقل العامة الرخيصة والكهرباء والراديو والتليفونات والصحف والخطب العامة عندما لا تتوافر هذه الوسائل كما كان في الريف الهندي. كما لابد أن يحدث إتصال بأي شكل من أشكال الاتصال كي يتعلم الناس المعاني والأساليب الفنية الجديدة، وإن كان الاتصال ليس وحده كافيًا. فمثلًا كان العرب على اتصال بالحضارة التكنولوجية الأوروبية في كل مراحل تطورها، ولكنهم فشلوا في أن يتمثلوا الكثير منها، وذلك لأن الناس قد تمسكوا بالقيم والمعايير القديمة معتقدين أن التحديث هو خصم للدين، وهذا ما حدث في كثير من البلدان مثل المكسيك وبلدان أمريكا اللاتينية وإيطاليا وبعض مناطق العالم الاسلامي. وقد قيل كثير من القصص والحكايات الشعبية التي تكشف عن هذه الحقيقة، فمثلاً هناك من القصص ما يعكس قلق الأمم الفلاحة التي تأخذ طفلها المريض إلى الطبيب لأول مرة بدلاً من المعالج الشعبي Folk-Curer، وكانت حينئذ تخشى أن تكون بترددها على الطبيب تَضُربه، أو ستكون عرضة لانتقام الأرواح لأنها خرجت عن المعايير التقليدية للمجتمع، وفي النهاية كانت تلجأ إلى الاثنين معًا الطبيب والمعالج الشعبي(٦٧).

وهناك حقيقة يجب ألا يغرب عنها البال مؤداها أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الناس المتخلفين يرضون بحياتهم البسيطة أو التأخر مهما إتصلوا بالثقافة المادية المتقدمة، وذلك لأنه في ضوء الخبرة التي تجمعت من خلال العمل مع الناس في المجتمعات المتخلفة، تبين أن هؤلاء الناس يرغبون في تحديث حياتهم وتغييرها، ولايفضلون أن يظلوا فقراء لاسيما مع وصول التكنولوجيا الحديثة إليهم. حقيقة قد تكون هناك أحيانا مقاومة من قبل هؤلاء الناس لبعض جوانب التحديث التي تهدد القيم الأسرية

(٦٧) Ibid, pp: 394-397

الأساسية فى حياتهم، ولكن هذه المقاومة يمكن التغلب عليها من خلال حملات التوعية والتبصير التى تستخدم وسائل الاتصال المختلفة كالراديو والصحف والخطب التى تهدف إلى تهيئة الناس وإعدادهم لتقبل هذا التغيير، وفى النهاية سيتحمس الناس لبعض هذه العناصر الثقافية المستحدثة التى يجدون فيها خيرهم ومصلحتهم ولقد نجحت كثير من الحملات الارشادية والبعثات التبشيرية البروتستانتية فى إحداث تغير فى مناطق كثيرة من العالم، وكان هدف هذه البعثات التبشيرية دينيًا بالدرجة الأولى، ولكنها قدمت أفكارًا جديدة عن الصحة والتعليم وعادات العمل والنشاطات الاقتصادية والأمانة، ساهمت بها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما نجحت أيضًا جماعة الاصلاح الاسلامى التى ظهرت ونمت فى باكستان وحمل لواءها الشاعر العظيم والفيلسوف والقائد الدينى محمد إقبال. وكانت هذه الجماعة تهدف إلى تنقية الإسلام مما أدخل عليه من أفكار تصوره على أنه قوة محافظة ومناوئة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى، والكشف عما تضمنه الإسلام من مظاهر كثيرة للتحديث ومناوأته للتخلف منها تحرير المرأة ومناداته بالتغيير إلى الأفضل(٦٨).

كما يضيف ماكليلاند موضحًا أن هناك وسائل عديدة أخرى تساعد الناس على تمثل القيم والاتجاهات الحديثة التى تعضد التنمية الاقتصادية وتعجل بها، وتتمثل هذه الوسائل فيما يلى:

الرأى العام: الذى يمثل مطلبًا أساسيًا فى المجتمعات الديمقراطية التى تنعم فيها الصحافة بالحرية، تلك الصحافة التى تلعب دورًا خطيرًا فى المجتمع، فهى تنقل الاتجاهات والمعايير الحديثة، وتهاجم الفساد وتكشف عن كل الأنماط السلوكية غير السوية(٦٩).

تحرير المرأة: يمثل تحرير المرأة مطلبًا ضروريًا فى المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء، فلابد من مساواة المرأة بالرجل، ومنحها كافة الحقوق التى يجب أن تتمتع بها،

---

(٦٨) Ibid, pp: 395-398

(٦٩) Ibid, p: 399

والعمل على تحديثها وتثقيفها، لا سيما أن النساء عادة ما تكن أكثر تقليدية فى قيمهن، كما أنهن يتحملن مسئولية تنشئة الجيل الجديد، ولذا يجب التأثير عليهن من خلال وسائل الاتصال مثل الراديو والصحف. وهذا ما فعلته المجتمعات الصناعية الحديثة إذ سمحت للمرأة بالخروج والمشاركة فى العمل وضمتها إلى القوة العاملة، فمثلاً اتجهت اليابان إلى إتاحة فرصة العمل أمام الفتاة قبل الزواج بغية جمع المهر واكتساب المعايير والخبرات الجديدة التى تصاحب النظام الصناعى، كما اتجهت المجتمعات الشيوعية نفس الاتجاه، وأدركت أن خروج المرأة إلى ميدان العمل هو الطريق الوحيد لتحطيم التقاليد القديمة. وهذا ما فعلته روسيا الآن، وتفعله الصين أيضًا بشدة، وهم بذلك يحدثون التغيرات السيكولوجية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية[٧٠].

جماعة اللعب: تعد جماعة اللعب من الوسائل العامة التى يتعلم الطفل من خلالها كيف يستجيب للآخرين، وقد يبدو أنه من غير الميسور إقناع المدرسين بهذه الحقيقة، ولكن على أية حال فثمة بحوث كثيرة كشفت عن أن الجماعة تساهم مساهمة فعالة ليس فقط فى العملية التعليمية، ولكن أيضًا فى تحقيق الانجاز العالى والتنمية الاقتصادية، كما أنها تضع حجر الأساس للديمقراطية السياسية. فالمؤتمرات واللجان والتنظيمات التطوعية التى ينتمى إليها الأطفال بمحض إرادتهم، والمناقشات الجماعية المفتوحة من شأنها تحقيق مزيد من التوجيه لهم. وهذا ما كشف عنه فى عام ١٩٥٢ Riecken حيث خلص إلى أن معسكرات العمل الصيفى للشباب فى الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أنها لم تغير اتجاهات الدارسين كثيرًا، كما هو متوقع، إلا أنها ساهمت فى زيادة اهتمامهم باحترام رأى الجماعة، كما كشفت دراسات أخرى عن أن التدريب المبكر فى جماعات اللعب من شأنه مساعدة الطفل على الامتثال لما يطلب منه من قبل الآخرين[٧١].

ولا يفوتنا أن ننوه فى هذا المقام عن مدى الدور الهائل الذى تلعبه التكنولوجيا والآلة والكهرباء فى تغيير النسق القيمى وإحداث التنمية الاقتصادية، فالآلة تمثل

---

(٧٠) Ibid, pp: 399-400

(٧١) Ibid, pp: 400-401

عصراً جديدًا يحطم كل الأساليب الحياتية التقليدية، كما أن الكهرباء تعد معلمًا جديدًا للقيم فمن خلالها تتحرك الأجهزة التى تنقل المعلومات التى تساهم فى تغيير اتجاهات وقيم الأفراد، وبذلك فإن إستخدام الكهرباء فى الانتاج وفى وسائل الاتصال لا يمثل عاملاً للتعجيل بالتنمية الاقتصادية فحسب، بل إنها تمثل متغيرًا هامًا لإحداث التنمية(٧٢).

(ب) زيادة الحاجة إلى الإنجاز: عندما تتجه أى دولة إلى تنمية نفسها إقتصاديًا فلابد أن تهتم برفع مستويات الحاجة إلى الإنجاز لابنائها، وذلك لأن زيادة الحاجة إلى الإنجاز تعد ركيزة رئيسية فى تحقيق التنمية الاقتصادية. ولكن كيف يمكن تحقيق الزيادة فى مستويات الحاجة إلى الإنجاز؟ للإجابة على هذا السؤال نقول... إن مستوى الحاجة إلى الإنجاز يمثل جزءًا من الثقافة الكلية للمجتمع، أى أنه جزء من الدين ونمط الحياة، وأكثر من هذا فهو جزء من أسلوب تنشئة الوالدين للطفل. وتتحقق الزيادة فى مستويات الحاجة إلى الإنجاز من خلال التنشئة الاجتماعية للطفل فى الأسرة التى تعد نواة المجتمع وحاملة قيمه الثقافية ودوافعه الانسانية(٧٣).

(جـ) التقليل من سيطرة الأب: لقد إتضح لنا من خلال النتائج السابقة أن ثمة إرتباطًا عكسيًا بين سيطرة الأب والحاجة إلى الإنجاز، بمعنى أنه كلما زادت سيطرة الأب على أبنائه كلما إنخفض مستوى إنجازهم. وتمثل الحرب عاملاً له تأثيره المفاجئ على الحاجة إلى الإنجاز، حيث أنها تساهم فى التخلص من الآباء المتسلطين، كما تنتقص من سيادتهم بسبب بعدهم عن المنزل لا شتراكهم فى المعارك العسكرية وموت الكثير منهم. وبذلك يتضح لنا أسباب النقص الكبير فى مستوى الحاجة إلى الإنجاز فى دول مثل فرنسا وألمانيا بين السنوات ١٩٢٥، ١٩٥٠. أما فى فترات الحروب ولاسيما خلال حرب ١٩١٤ - ١٩١٨، فقد نشأ جيل بأكمله من الأولاد من السادسة والرابعة عشرة، وقد وصلوا إلى المراكز القيادية والسلطة فى عام ١٩٥٠، وكان آباؤهم غائبين أو مقتولين بسبب الحرب. وقد يحدث نفس الأثر إذا كانت مهنة الأب المتسلط

(٧٢) Ibid, p: 403

(٧٣) Ibid, p: 403

تضطره إلى البعد عن الأسرة لفترة طويلة من الوقت مثل البحارة، حيث ترتفع مستويات الحاجة إلى الإنجاز عند أبنائهم. ولكن هناك عوامل أخرى قد تؤدى إلى إنخفاض مستوى الانجاز، فمثلاً إذا ترك الطفل وعمره ست سنوات مع أمه فستكون النتيجة هى اعتماد الطفل على الأم وسيصاحب ذلك إنخفاض فى مستوى الحاجة إلى الإنجاز بسبب حنان الأم الزائد الذى قد يفسد الأبناء. وفى ضوء ذلك كله ينبغى على البلدان التى ترغب فى التنمية الاقتصادية أن تتيح الفرصة أمام شبابها وأبنائها لتحقيق مزيد من الإنجاز وتأكيد ذاتهم، وأن تقلل من سيطرة الأب التى تؤدى إلى إنخفاض مستوى الإنجاز(٧٤).

(د) **الاهتمام بالتغيير الأيديولوجى**: ينبغى على البلدان التى ترغب فى التنمية الاقتصادية أن تهتم بإحداث تغيرات أيديولوجية، وذلك نظراً لأهمية المعتقدات الدينية والأيديولوجية فى تحديد سلوك الأفراد. ولقد كشف ماكس ڤيبر فى دراسته (الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» التى سبق عرضها فى الفصل الأول من هذا الباب، أن ثمة إرتباطًا بين التنمية والقيم والمعتقدات والتغير الأيديولوجى. كما أجريت دراسة فى المكسيك على قريتين كانت واحدة منها قد تحولت إلى اعتناق المذهب البروتستانتى المسيحى منذ ثمان أو تسع سنوات من قبل. وكشفت هذه الدراسة عن أن الناس فى القرية التى إعتنقت البروتستانتية بدءوا يشعرون بأنهم أعلى من الناس فى القرى المجاورة من حيث الإنجاز والمخاطرة، كما أن أطفال تلك القرية كانت مستويات إنجازهم عالية عن غيرهم فى القرى الأخرى. وتعزى هذه الاختلافات إلى التحول إلى البروتستانتية التى تحث على الاهتمام بالتعليم وتوجيه السلوك وفقًا لمعايير التفوق. ولكن ليس من الضرورى أن يكون التغيير هو تحول إلى البروتستانتية، ذلك لأن ثمة نماذج عديدة من الإصلاح العقائدى والأيديولوجى تزيد من الحاجة إلى الإنجاز. فمثلاً قد يؤدى التحول إلى العقيدة الشيوعية واعتناقها إلى إحداث نفس الأثر، وهذا ما تؤكده الشواهد، فكتابات الشيوعيين فى روسيا والصين تتضمن صورًا كثيرة تتعلق بالإنجاز، كما أنه يبدو أن لدى الجيل الأصغر فى روسيا حاجة إلى الإنجاز أعلى من

---

(٧٤) Ibid. p: 404-406

الجبل الذى فجر الثورة. هذه بالإضافة إلى أن حكايات الأطفال الروسية فى عام ١٩٢٥، ١٩٥٠ كانت تؤكد على أهمية الحاجة إلى الإنجاز بالنسبة للدولة ولأبنائها من الشباب(٧٥).

(هـ) **الاهتمام بالتعليم لتأثيره على الحاجة إلى الإنجاز:** ينبغى على البلدان التى ترغب فى التنمية الاقتصادية، أن تهتم بالتعليم ولاسيما التعليم الأجنبى، حيث كشفت الدراسة أن للتعليم الأجنبى تأثيرات قد تكون كافية لزيادة الحاجة إلى الإنجاز. فالعديد من القادة فى البلدان النامية قد تلقوا دراساتهم وتعليمهم بمدارس الارساليات البروتستانتية فعلى سبيل المثال نجد أن Cafe Filho وهو رئيس البرازيل سابقًا كان إبنًا لابوين تحولا إلى البروتستانتية فى دولة تسودها الكاثوليكية، وقد تلقى تعليمه فى مدرسة الارساليات البروتستانية وتخرج مع اثنين من زملائه تقلدا مناصب عليا فأحدهما عين عضوا بمجلس الشيوخ والثانى رئيسًا لشركة تأمين. كما أن القادة السياسيين والاقتصاديين فى كل الأقطار التى كانت تحت السيطرة البريطانية (من مصر إلى الهند) قد تلقوا تعليمًا إنجليزيًا، وكانت هذه المدارس تؤثر على قيمهم ودوافعهم بالإضافة إلى تلقينهم المهارات الفنية. ولكن لابد أن ندرك أنه فى بعض الحالات قد تخفض المدارس الأجنبية الحاجة إلى الإنجاز. كما أن الأطفال المسلمين الذين اتجهوا إلى المدارس الإسلامية انخفضت مستويات الحاجة إلى الإنجاز عندهم(٧٦).

كما ينبغى أن تهتم العمليات والبرامج التعليمية بتنمية الخيال الفردى وذلك لما للخيال من أهمية فى تحقيق الإنجاز. وقد كشفت بعض الدراسات عن أن الطريقة الفعالة والمؤثرة فى زيادة الحاجة إلى الإنجاز هى الاهتمام مباشرة بتغيير وتنمية الخيالات عند الأفراد، وهذا ما حاوله Burris (١٩٥٨) فى دراسته التى توصل من خلالها إلى أن الخيال قد يؤثر على ما يفعله الأشخاص أكثر من تأثيره على ما تعلموه لكى يعملوه(٧٧).

---

(٧٥) Ibid, p: 406-413

(٧٦) Ibid, p: 413-417

(٧٧) Ibid, p: 417-418

(و) **ضرورة الاستفادة بذوى الحاجة إلى الإنجاز بطريقة أكثر فاعلية:** عندما تتجه دولة من الدول إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية فينبغى عليها أن تستفيد أيما استفادة ممكنة من ذوى الحاجة إلى الإنجاز بها الذين يمثلون طاقة كامنة يكفل استخدامها استخدامًا رشيدًا تحقيق الأهداف المأمولة من ورائها. وتضم الدول الكبرى وكذا الدول النامية مئات الآلاف إن لم يكن ملايين من ذوى الحاجة إلى الإنجاز، بالرغم من أن المعدل القومى العام قد يكون منخفضًا. ولكن ما هى الطريقة المثلى التى تكفل لنا استخدام هؤلاء من ذوى الحاجة إلى الإنجاز بفاعلية أكثر؟ للاجابة على هذا السؤال نقول... إن استغلال الشباب وتوجيه ذكائهم وامكانياتهم فى الأعمال التجارية والصناعية وحثهم على الالتحاق بها، هو أفضل السبل لتنمية قدراتهم وإكسابهم العديد من الخبرات. وهذا هو الأسلوب الذى أخذت به روسيا حيث دربت المديرين التنفيذيين بها تدريبًا عاليًا على النواحى الاقتصادية والهندسية أكثر مما فعلته أمريكا فى تدريبها للمديرين الأمريكيين. ولكن الشيوعية ليست هى الطريقة الوحيدة أمام الدول للاستفادة بذوى الحاجة إلى الانجاز، فثمة أشكال عديدة أخرى تأخذ بالمركزية فى النواحى الاقتصادية، فمثلاً كانت الحكومة الفرنسية مسئولة عن تجميع مدخرات الأمة واستثمارها بفاعلية وذلك فى البدايات الأولى لعملية التنمية الاقتصادية بها، كما كانت فى هذا المضمار أكثر من انجلترا. ومن الضرورى فى البلدان النامية التى يسيطر فيها عدد صغير من الأسر وضع مجموعة من القواعد والمعايير الصارمة التى بمقتضاها تتحدد المؤهلات الخاصة بالمراكز الرئيسية ذات المسئولية، كما قد يكون ضروريًا أيضًا قيام نظام محكم للاختيار تحكمه هيئة مستقلة محايدة، وهذه هى الطريقة التى يتبعها رجال الأعمال الأمريكيون والأوربيون فى اختيارهم للمديرين المحليين لفروعهم المحلية. ولكن إذا أرادت الدولة احداث تقدم سريع وتنقصها المواهب التنظيمية، فحينئذ يجب عليها أن تحسن اختيار أولئك الذين سيديرون المشروعات الرئيسية بها[٧٨].

(ز) **نظرة جديدة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية فى عملية**

---

(٧٨) Ibid, p: 418-421

النمو: لقد ركزت هذه الدراسة على بعض المتغيرات السيكولوجية ذات الأهمية فى تحقيق النمو الاقتصادى، ولكنها فى نفس الوقت لم تتجاهل كل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التى يعتبرها معظم العلماء ذات أهمية كبيرة فى التنمية الاقتصادية، من هذه المتغيرات معدل زيادة السكان، النمو المتوازن، الاستثمار، التحضر، المصادر الطبيعية والعلاقات التجارية والسياسية النقدية.. ولكن ينبغى النظر إلى هذه المتغيرات على أنهاتعتمد على دوافع وقيم أولئك الذين يديرون النظام ولهم تأثيرهم الفعال. وسنحدد فيما يلى موقف ماكليلاند إزاء دور هذه المتغيرات فى تحقيق عملية النمو..

المصادر الطبيعية: لقد كان موضوع المصادر الطبيعية وما تتضمنه من الأرض الزراعية مثار جدل بين العلماء والمفكرين من حيث أنها تعد عاملاً هامًا فى تحديد إمكانية نمو البلدان النامية. وقد يبدو أن هذه القضية منطقية، إذ أن بعض الدول فقيرة نظرًا لافتقارها إلى المياة لتنمية القوة الكهربائية والأرض الجيدة والمناخ الملائم ونظام المواصلات النهرى المناسب. فى حين تتوفر هذه الامكانات فى بلدان أخرى، ويكون ذلك سببًا لتقدمها، فمثلاً قد يكون هناك موقع استراتيجى لدولة ما يساعدها على التجارة كما هو الحال بالنسبة لانجلترا، أو أرض جيدة مثلما هو قائم فى فرنسا، كما يوجد الانسان والأرض كما هو الحال فى الولايات المتحدة الأمريكية، وبذلك تنمو هذه الدول وتتقدم.

غير أن ماكليلاند يذهب إلى ما ذهب إليه شولتز Schultz من أن الطريقة التى يستغل بها الإنسان بيئته هى أهم شئ فى الأمر. فمثلاً كانت مياه البحر حول اسرائيل مصدرًا طبيعيًا غير قابل للاستخدام، ولكن بالرغم من ذلك اخترعوا طريقة غير مكلفة لإزالة أملاح المياة واستعمالها فى أغراض الرى. كذلك قال بعض المفكرين إن المكسيك لم تتقدم لأنها لا تملك نظامًا عظيمًا للنقل النهرى، ولكن يقول ماكليلاند ردًا على هذا الزعم بأن اتحاد جنوب أفريقيا قد نما وتقدم بدون النظام النهرى. كذلك يزعم البعض انه كلما أعطيت البلدان النامية رءوس أموال كبيرة، فإن ذلك كفيل بالتعجيل من تنميتها وزيادة انتاجها، ذلك لأن تراكم رأس المال هو حجر الزاوية فى التنمية الاقتصادية التى لا يمكن أن تتحقق بدونه. فى حين أن ماكليلاند يرى أن

المستويات القومية العالية للانجاز هى المسئولة عن ذلك النمو والتقدم، فمثلاً استطاعت الصين أن تسرع فى تنمية نفسها اقتصاديًا، وتعبئ كافة طاقات ومهارات أبنائها بغية تحقيق ما تصبو إليه فى الوقت الذى لم تكن تملك فيه رأس المال اللازم، ولكنها اعتمدت على مواردها البشرية الهائلة واستخدمتها استخدامًا رشيدًا مكنها من تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى(٧٩).

السكان: يتفق معظم العلماء على أن إنخفاض معدل نمو السكان يمثل طريقة بسيطة ومنطقية للتعجيل بالتنمية الاقتصادية، إذ تواجه دول عديدة مثل الهند والصين وأندونسيا صعوبات جمة فى مجهوداتهم ومحاولاتهم لرفع مستويات معيشتهم بسبب الزيادة السكانية السريعة. كما قد يبدو لهم أنه لو كان هناك عدد أقل من السكان، فإن الدخل القومى سيوزع على الأفراد بطريقة تضمن حصول كل فرد على نصيب أوفر من هذا الدخل، ولكن بالرغم من هذا فإن الواقع لا يؤيد ما يذهبون إليه. فإن الأهم من ذلك هو نوعية هؤلاء السكان وطبيعة مستوى انجازهم ودافعيتهم للانجاز، تلك الدافعية التى تمكن المجتمعات من انتاج موارد للطعام وتحقيق التوازن المنشود بين الموارد البشرية والموارد الاقتصادية، وهذا ما نجده فى اسرائيل واليابان. كما أن سياسات ضبط النسل قاصرة هى الأخرى، وذلك لأنها تتجاهل حقيقة هامة تتمثل فى أن هذه السياسات تقلل بطريقة غير مباشرة من عدد الأفراد الذين قد يكونون منظمين وذوى إنجاز عال فى المستقبل، ويساهمون بفاعلية فى التنمية الاقتصادية(٨٠).

توفير البيئة الاقتصادية الملائمة: أجمع الاقتصاديون والمفكرون منذ زمن طويل على حقيقة هامة مؤداها: أن البلدان النامية لها من القيم والدوافع والنظم الاجتماعية مالا تحث على النمو الاقتصادى السريع. ولكن كيف يمكن التخلص من هذه الخاصية التى تعوق التنمية الاقتصادية؟ وللاجابة على هذا السؤال نقول... إن على هذه البلدان أن تبحث عن المهارات والطاقات التنظيمية بها، وأن تعمل على إعداد المنظمين الذين يعملون فى المجالات الصناعية والتجارية، ويتعاملون مع السوق الذى يمثل الفرصة

---

(٧٩) Ibid, pp: 421-423.

(٨٠) Ibid, pp: 423-424.

القوية لصقلهم وإكسابهم الخبرات التى تمكنهم من تنظيم النشاطات الاقتصادية وتحطيم النظام الاجتماعى والقيم والدوافع التقليدية والتعجيل بالتنمية الاقتصادية. أو بعبارة أخرى ينبغى على هذه البلدان خلق البيئة الإقتصادية الملائمة للانطلاق الاقتصادى والتنمية الاقتصادية. وهذا معناه أن التجارة تمثل متغيرًا هامًا فى إحداث التنمية الاقتصادية، وذلك لأن التغير الاجتماعى يصاحبها غالبًا. فلقد تعامل العرب فى الشرق الأوسط مع الغرب فى غضون الثورة الصناعية الحديثة، واتصلوا بالتكنولوجيا الغربية والأفكار والأساليب الفنية الحديثة. وكانت هناك مراكز تجارية فى القاهرة وبيروت، وصاحب ذلك كله تغيرات اجتماعية فى القيم ومكونات البناء الاجتماعى التقليدى بالرغم من أن العرب ظلوا لفترة طويلة يقاومون مثل هذه التأثيرات(٨١).

- **محكات الاستثمار**: يتفق الاقتصاديون على أنه ينبغى على الدول التى تتجه إلى التنمية الاقتصادية أن تهتم بتحديد نماذج الاستثمار التى تعجل بالتنمية الاقتصادية، أى أن تختار المجالات الاستثمارية التى تستخدم فيها كل امكاناتها استخدامًا رشيدًا. فمثلا كما أوضح هيجنز Higgins تحدد هل ستتجه إلى الاستثمار فى مجال التعليم باعتباره دافعًا للتنمية أم فى مجال النقل، أم ستبنى مصانع للحديد والصلب باعتبارها من المشروعات المرتبطة بنشاطات اقتصادية متنوعة وذات آثار متعددة؟ ولكن هناك حقيقة هامة يجب ألا يغرب عنها البال مؤداها: أنه من المنظور السيكولوجى ينبغى على هذه الدول أن تستند فى اختيارها لهذه المجالات الاستثمارية إلى محكات أساسية تتمثل فى ضرورة تفضيلها للمشروعات الاستثمارية التى تنمى وسائل الاتصال وتطورها وتمكن المرأة من الخروج إلى العمل، وتستخدم الاختبارات النفسية فى تقويم المديرين التنفيذيين، وتدرب المدرسين على نوع جديد من التعليم الذى يؤكد على المشاركة والانجازات الجماعية. أو بعبارة أخرى ينبغى أن تهتم بالمشروعات التى تكفل تحقيق مزيد من الدافعية إلى الانجاز(٨٢).

---

(٨١) Ibid, pp: 425-427

(٨٢) Ibid, p: 427

ولكن هناك نوعين آخرين من الاستثمار قدما عن طريق برامج المعونة الأجنبية ويتمثلان في:

(أ) المعونة التكنولوجية للزراعة وتنمية المجتمع المحلى فى المناطق الريفية التى قدمتها كل من هيئة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والكومنولث البريطانى والمنظمات الخاصة مثل مؤسسة فورد وبعض حكومات البلدان النامية مثل الهند، ولجنة خدمة أصدقاء أمريكا. وقد ساهمت هذه البرامج بالتأكيد فى مساعدة الملايين من الجياع والمرضى. ولكن هناك سؤالاً يطرح نفسه فى هذا المقام مؤداه: هل تؤدى هذه المعونة الفنية إلى تحقيق النمو الاقتصادى الذاتى؟ للاجابة على هذا السؤال نقول... إن البعض يرى أن تحسين الزراعة يزيد من دخل أكبر عدد من السكان، وهذه الزيادة بدورها تؤدى إلى مزيد من المدخرات التى تساعد على الاستثمار فى مشروعات رأسمالية، وهكذا دواليك. فمثلاً تزويد الفلاح بالبذور المنتقاه والمعرفة الفنية فى مجال الزراعة سوف يمكنه من أن ينتج أكثر ويبيع أكثر، وحينئذ يزداد دخله ويتمكن من الادخار الذى يحوله إلى إستثمار فى مجالات جديدة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، إذا لم يدخر الفلاح نقوده فسوف ينفقها فى استهلاك السلع، وهذا بدوره يدفع إلى الاستثمار فى الصناعة وإنتاج سلع جديدة، وهكذا يتحقق النمو الاقتصادى، ولكن هذه الأفكار قاصرة، ذلك لأنه إذا أريد للزراعة المحسنة أن تنتج دخلاً أعلى ومدخرات أكثر، وجب أن يكون هناك أناس «لديهم دوافع وقيم ثقافية تشجعهم على هذا السلوك والأداء، وإذا لم يحدث ذلك فستكون المعونة الكبيرة للزراعة فى المجتمعات الريفية ضارة لأنها قد تزيد من معدل النمو السكانى، ولا تغرس قيماً أو معايير جديدة، كما أنها لا تزيد من عدد المواهب التنظيمية»[٨٣].

(ب) النوع الثانى ويتمثل فى برامج التدريب الفنى أو الادارى، وهذا النوع يركز على التدريب على المهارات المطلوبة أكثر من تركيزه على خلق الدافعية وغرس القيم عند ذوى الحاجة العالية إلى الانجاز، وهنا يكون من الضرورى التأكيد على

---

(٨٣) Ibid, pp: 427-429

أهمية خلق دوافع وقيم جديدة لدى هؤلاء المديرين الذين يتلقون التدريب، وإلا فإنهم قد يتعلمون أساليب جديدة، ولكن لن يكون لديهم الدافع لاستعمالها(٨٤).

(جـ) ضرورة وضع خطة عامة للتعجيل بالنمو الاقتصادى: لقد أكدت الدراسة على وجوب حدوث التغيرات السيكولوجية قبل حدوث النمو الاقتصادى، وإن وضع أو اقتراح خطة عامة للاسراع بالتنمية الاقتصادية يعد أمرًا صعبًا لاختلاف الأوضاع السيكولوجية والاجتماعية والاقتصادية فى الدول المختلفة. وأنه ليس هناك بديل لرغبة الدول الحقيقية فى التنمية، إذ يجب أن تكون الدولة راغبة فى ذلك، وإذا كان معدل الحاجة إلى الانجاز منخفضًا فى دولة ما، فإنه يمكن إستخدام بعض الأساليب لاكتشاف المنظمين من ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز ومساعدتهم على وضع خطة تتفق وظروف المجتمع المراد تنميته، ولا شك فى أن خطط التنمية الريفية تحدث نتائج ذات أهمية كبيرة فمثلا فى عام ١٩٥٨ وضعت توصية بشأن إعداد خطة لتصنيع مناطق ريفية عديدة بالهند، وكان المخططون يهدفون إلى إتاحة فرص العمل أمام القاطنين فى مثل هذه المناطق الريفية أكثر من تحريكهم إلى المدن. وهذه الخطة جيدة لأنها تكفل تغيير أكثر أجزاء الوطن تقليدية، وذلك من خلال غرس قيم ومعايير جديدة هم فى أشد الحاجة إليها، فإنشاء مراكز للعمالة فى المناطق الريفية سيجبر الناس على الخروج إلى العمل ومواجهة الأساليب الجديدة فى التفكير والعمل فى مجتمع تكنولوجى حديث. كما أن هناك طريقة أخرى لتنمية العملية التنظيمية والتعجيل بالتنمية الاقتصادية، تتمثل فى التعاقد الفرعى (عقود من الباطن) حيث تقدم المصانع الكبيرة عقودًا إلى المصانع الصغيرة. ويقوم القطاع الخاص بإنتاج جزء من المواد أو السلع التى تطلبها المصانع الكبيرة، وبهذه الطريقة يحدث النمو الصناعى، وهذا الأسلوب يخلق مستويات عالية للإنجاز التنظيمى ويرى علماء النفس ضرورة أن تستند خطة التنمية الاقتصادية إلى اختيار أحسن الناس والتخلص من ذوى الآداء المنخفض أو العمل على تدريبهم(٨٥).

---

(٨٤) Ibid, pp: 429-430

(٨٥) Ibid, pp: 430-435

(ط) التعاقد الفرعى مع القطاع الخاص: تمنح الدول المتقدمة أو المنظمات الدولية عادة هبات مالية لمصانع فى دول متقدمة بقصد مساعدتها، وتقوم الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة البلدان النامية بطريقة من اثنتين: إما أنها تعطى قروضًا أو هبات لحكومات على أساس خططها للتنمية الاقتصادية، أو توفد خبراء إلى هذه البلدان بقصد تقديم المساعدة والمشورة للمزارعين والمديرين أو غيرهم فى هذه الدول. ولاشك أن الطريقة الأولى ليست فعالة، حيث يعتمد نجاحها على سلامة الخطة ودقتها أكثر من اعتمادها على المنفذين لها. أما الطريقة الثانية فهى أقل من الأولى فاعلية لأن الولايات المتحدة تواجه صعوبة فى اختيار وتجنيد أحسن الرجال لمثل هذه الأعمال، كما أن مرتباتهم تكون أقل من مرتبات العاملين فى القطاع الخاص. وإذا أرادت الولايات المتحدة تحقيق أهدافها، فلابد أن تعطى الكثير من معوناتها لشركات تجارية وصناعية أمريكية. وقد بدأ بالفعل تنفيذ ذلك، ويتمثل هذا فى بعض برامج المعونة الفنية التى تقدم إلى الجامعات الأجنبية، وكذلك فى المساعدة التى قدمت إلى البرازيل بقصد تطوير وتنمية الطاقة الكهربائية بها[٨٦].

صفوة القول... أنه فى ضوء النتائج آنفة الذكر، نستطيع القول إن دراسة ماكليلاند قد ركزت على أهمية البعد النفسى الاجتماعى فى التنمية الاقتصادية وأوضحت أن تحقيق التنمية الاقتصادية يعتمد بصفة أساسية على وجود مجموعة من المنظمين ذوى بناء نفسى خاص، وقيم تدفعهم إلى الإبتكار والمخاطرة المعتدلة والإنجاز. كما أماطت اللثام عن ماهية العلاقة بين القيم والدافعية إلى الإنجاز والتنمية الاقتصادية، حيث ذهبت أن للقيم دورًا إيجابيًا فى التنمية الاقتصادية، يتمثل فى أن القيم تمثل مصدرًا من مصادر تشكيل الدافع إلى الإنجاز. كما أنه قد يكون للقيم دور سلبى فى التنمية الاقتصادية يتمثل فى أنها - أى القيم - قد تقف عائقًا أمام البرامج الانمائية الاقتصادية ومن ثم فينبغى على البلدان التى تبغى تحقيق النمو الاقتصادى، أن تغير القيم والمعايير التقليدية المعوقة للتنمية، واستبدالها بقيم مستحدثة إيجابية تدفع بشدة عجلة التنمية الاقتصادية.

---

(٨٦) Ibid, p: 435

ثالثًا: التحليل النقدى للدراسة: بعد أن استعرضنا دراسة ماكليلاند، أصبح من الضرورى تحليل هذه الدراسة تحليلاً نقديًا يستهدف إبراز إيجابيات الدراسة وسلبياتها التى وضحت من خلال سهام النقد التى وجهت إليها. وتتمثل إيجابيات الدراسة وأوجه الضعف التى تعانى منها فيما يلى:

١ - أصاب ماكليلاند كبد الحقيقة عندما كشف فى دراسته عن قصور التفسيرات الاقتصادية والجغرافية والسلالية، وعجزها عن تفسير النمو الاقتصادى، وأن هناك حاجة ماسة إلى تفسيرات سوسيولوجية وسيكولوجية تبرز المتطلبات النفسية والاجتماعية والثقافية التى تتطلبها عملية التنمية الاقتصادية. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن عملية التنمية الاقتصادية تعد من العمليات المعقدة التى تساهم فى تحقيقها مجموعة معقدة ومتفاعلة من المتغيرات الاقتصادية والطبيعية والسيكولوجية والاجتماعية والثقافية.. الخ. ومن هذا المنطلق فإنه ينبغى أن تكون محاولة تفسير النمو الاقتصادى محاولة متكاملة تستند فى فهمها إلى كل هذه المتغيرات، وأن تعى أن تجاهل هذه المتغيرات يجعلها محاولة قاصرة لا تعكس كل أبعاد الحقيقة.

٢ - أشاد ماكليلاند بدور الحاجة إلى الإنجاز فى النمو الاقتصادى، واعتبرها مطلبًا رئيسيًا من متطلبات التنمية الاقتصادية، موضحاً أن هذه الحاجة إذا وجدت لدى شعب من الشعوب فى ثقافة معينة، فإنها ستدفعه إلى مزيد من العمل الدائب والنشاط الخلاق وهذا أمر يتفق ومعطيات الواقع. كما تركز عليه الاتجاهات المعاصرة فى تفسير التنمية وفهمها. هذا فضلاً عن أن توافر رغبة المجتمع فى التنمية، وإحساس كل فرد من أفراده بحاجته إلى التنمية، سيضمن المشاركة الشعبية، تلك المشاركة التى تعد ركنًا رئيسيًا فى تحقيق التنمية، ومؤشرًا يجسد لنا الحاجة إلى الإنجاز.

٣ - أشاد ماكليلاند بأهمية التكنولوجيا فى التنمية، موضحًا أن هناك ارتباطًا طرديًا بين الحاجة إلى الانجاز واستخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة. وهذا أمر له وجاهته حيث نجد أن المجتمع كلما أحس بالرغبة فى تحديث نفسه، كلما إهتم إهتمامًا فائقًا بالتكنولوجيا التى تعد بعدًا من الأبعاد الرئيسية فى تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى. وبهذا يتفق ماكليلاند مع النظريات والاتجاهات الفكرية المعاصرة التى

تركز على أهمية البعد التكنولوجى فى تنمية المجتمعات، وضرورة الأخذ بالأساليب التكنولوجية الحديثة فى مختلف مناحى الحياة الاجتماعية.

٤ – خلص ماكليلاند إلى أن المجتمعات التى تنمو بسرعة فائقة، وتحقق التنمية بخطوات أسرع تهتم بالرأى العام باعتباره من القوى المحددة للسلوك، وتقلل من شأن التقاليد القديمة، لاسيما التقاليد التى تقف حجر عثرة أمام البرامج الانمائية. ولا شك أن هذه النتيجة على قدر كبير من الأهمية، ذلك أن الاهتمام بالرأى العام ومشاركته فى صنع القرار يعد من الظواهر الهامة فى المجتمعات الحديثة، كما أنه يدعم الديمقراطية التى تعد ركنًا أساسيًا فى إنجاح البرامج الانمائية فى مختلف المجالات الحياتية.

٥ – أشار ماكليلاند إلى أن المجتمع الذى يشعر بالحاجة إلى الإنجاز بدرجة عالية ينتج منظمين قادرين أكثر على تحقيق تنمية اقتصادية أسرع، وذلك بسبب ما يتصفون به من سمات سيكولوجية وقيم تدفعهم إلى العمل الدائب والنشاط الخلاق. ولاشك أن هذه الفكرة تنطوى على قيمة علمية وعملية، حيث أن المجتمعات النامية والمتقدمة على السواء لا تستطيع تحقيق أهدافها الانمائية إلا من خلال أفرادها المنظمين الذين على قدر كبير من المهارة والفطنة والقدرة على التخطيط والتنظيم. وبذلك يتفق ماكليلاند أيضًا مع الكثير من العلماء الذين مجدوا دور المنظم فى التنمية، وأشادوا بأهمية العملية التنظيمية فى التنمية والانتاج، منهم على سبيل المثال ريكاردو وشومبيتر.

٦ – أشار ماكليلاند إلى أن الدافع إلى الإنجاز يتشكل من خلال مجموعة من المصادر المتعددة أهمها القيم بصفة عامة، والقيم الدينية بصفة خاصة، والطبقة الاجتماعية والمكانة المهنية وغيرها. ومن هنا يكون ماكليلاند قد كشف عن الدور الإيجابى للقيم فى التنمية، وهذا أمر على قدر كبير من الأهمية، حيث يركز علماء الاجتماع على أهمية البعد القيمى فى استراتيجية التنمية، والتخطيط الأخلاقى حتى يتحقق للبرامج الانمائية كل ما تهدف إليه من آمال وغايات مجتمعية.

٧ – كشفت هذه الدراسة عن أهمية العديد من المتغيرات التى تلعب دورًا هامًا فى الاسراع بمعدلات النمو الاقتصادى والاجتماعى مثل تحرير المرأة وتكوين رأى عام

مستنير، والعمل على زيادة الحاجة إلى الإنجاز والتقليل من سيطرة الأب والاهتمام بالتغيير الأيديولوجى والاستفادة بذوى الحاجة إلى الانجاز فى المجتمع وزيادة وسائل الاتصال والاهتمام بالتخطيط والتنظيم.

٨ - كشفت هذه الدراسة عن أهمية التخطيط فى تحقيق النمو الاقتصادى المتوازن، وضرورة النظر إلى المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية مثل المصادر الطبيعية والاستثمار والسكان، نظرة جديدة تختلف عن نظرة العلماء التقليدية إليها. كما أشارت هذه الدراسة أيضًا إلى أهمية التنشئة الاجتماعية فى غرس القيم وخلق الدافعية إلى الإنجاز. ولا شك أننا نرى أن التنشئة الاجتماعية تلعب دورًا أساسيًا فى تحديث المجتمع وغرس القيم التخطيطية فى نفوس أفراد المجتمع. وهذه العملية تضطلع بها أجهزة متعددة مثل الأسرة والمدرسة والمسجد ووسائل الاتصال الجمعى وغيرها.

٩ - اتجه ماكليلاند فى دراسته إلى التقليل من شأن المال والحافز المادى، موضحًا أن الدراسة قد كشفت عن ذلك من خلال نتائجها ونحن لا نتفق مع ماكليلاند فى هذا الصدد، بل نشك فيما وصل إليه ماكليلاند بالنسبة للحوافز والاهتمامات المادية، ذلك لأن معطيات الواقع تؤكد أن الحافز المادى يعد أهم الحوافز التى تدفع الفرد إلى مزيد من الانجاز سواء فى البلدان المتقدمة أو النامية على السواء.

١٠ - انطوت دراسة ماكليلاند على خطأ منهجى، يتمثل فى تضارب بعض النتائج ولا سيما النتائج الخاصة بالهند ولبنان واليابان، حيث أن قصص الأطفال الهندية واللبنانية نالت درجات عالية فى الحاجة إلى الإنجاز أكثر من الدرجات التى نالتها قصص الأطفال اليابانيين، فى الوقت الذى أظهر فيه اليابانيون دافعية إلى الإنجاز أعلى بكثير من الطلاب الهنود واللبنانين فى الاختبارات التى أجريت. وحاول ماكليلاند تبرير ذلك وتأكيد صحته. ولكننا نرى أن التبرير الذى قدمه ماكليلاند هو فى حد ذاته دليل على هذا الخطأ المنهجى، حيث كشف عن أنه أقام تعميماته فى بعض جوانب الدراسة على نتائج متضاربة لم يتوفر فيها الثبات الذى يعد ركيزة أساسية فى منطق البحث العلمى.

١١ - ذهب ماكليلاند إلى أن نتائج دراسته قد كشفت عن أن التلاميذ الذين تلقوا تعليمهم فى مدارس إسلامية سجلوا درجات منخفضة فى الحاجة إلى الإنجاز، وذلك بخلاف الطلاب البروتستانت الذين نالوا أعلى درجات فى الحاجة إلى الإنجاز. ويبدو من هذه النتيجة تحيز ماكليلاند - شأنه فى ذلك شأن العديد من العلماء الغربيين - إلى الديانة المسيحية وغيرها مثل اليهودية. ولكننا نرى أن المجتمعات الإسلامية تضم العديد من ذوى الحاجة العالية إلى الإنجاز، ولكن التخلف الذى تعانى منه هذه البلدان الاسلامية يعزى إلى الظروف السياسية والامبريالية والاقتصادية التى حالت دون تقدم هذه البلدان، تلك الظروف التى كانت ومازالت مسئولة عن واقع البلدان المتخلفة. كما تحيز ماكليلاند أيضًا إلى إسرائيل وصورها على أنها النموذج الذى ينبغى أن تتبعه كافة البلدان، فى حين أن إسرائيل تعتمد فى الحقيقة على ما يقدم لها من المساعدات الفنية والمادية والعسكرية، التى إذا قدمت لأى دولة من الدول لاستطاعت تحقيق أكثر مما حققته إسرائيل.

١٢ - أشارت هذه الدراسة إلى أن الحاجة إلى الانتماء تؤدى إلى النمو الاقتصادي. وهذا يعنى أن المجتمع الذى يريد أن ينمى نفسه اقتصاديًا وتكنولوجيًا واجتماعيًا، لابد أن ينمى فى نفوس أفراده الاحساس بالانتماء إلى المجتمع الذى يعيشون فى كنفه متمتعين بخيراته، ولا شك أن قضية الانتماء الاجتماعى تعد - فى نظر المؤلف - من القضايا الرئيسية والمتطلبات الأساسية فى التنمية، ونحن فى مصر الآن أحوج ما نكون إلى تنمية الشعور والإحساس بالإنتماء، وغرس قيمة الانتماء الاجتماعى فى نفوس أفراد المجتمع المصرى من خلال التنشئة الاجتماعية فى المدرسة والاسرة والمسجد والكنيسة ووسائل الاتصال الجمعى.

١٣ - اتبعت هذه الدراسة أسلوبًا منهجيًا إيجابيًا فى قياس النمو الاقتصادى، ويتمثل هذا الاسلوب فى أنها لم تعتمد فى قياس النمو الاقتصادى وتقييمه على مجرد المقدار الكلى للزيادة فى الدخل والانتاج. ولكنها كانت تقيم تقييمها للنمو الاقتصادى على أساس ما يحققه المجتمع من إنجازات فى ضوء مستوى الزيادة المستهدفة والمتوقعة. وهذا يعنى أيضًا أن المجتمع الذى ينبغى تنمية نفسه اقتصاديًا واجتماعيًا،

فلابد له من وضع خطة انمائية متكاملة تحدد الأهداف الانمائية التى يصبو المجتمع إلى الوصول إليها، وعند تقييم هذه الخطة ومسيرة التنمية، فلابد أن يكون تقييمنا لهذه الخطة على أساس ما حققته من الأهداف المتوقعة والمستهدفة، فإذا تجاوزت المعدلات المستهدفة فإنها تكون قد حققت نمواً أسرع مما توقعته الخطة، أما إذا لم تصل إلى الأهداف المأمولة من وراء الخطة، فلابد هنا من دراسة المعوقات البنائية والتخطيطية التى حالت دون تحقيق الخطة لأهدافها المجتمعية.

الفصل السادس

دراسة دورجاناند سنها
القرى الهندية فى مرحلة التحول

ظلت القرية الهندية تعانى من التخلف لعدة قرون طويلة، ويعيش سكانها فى مستوى الكفاف، حيث كان الفقر يقف لهم بالمرصاد، كما كان الانتاج ضئيلاً بصورة تدعو للرثاء. ويعزى ذلك فى معظمه إلى نقص المعدات واستخدام الأساليب التقليدية فى الزراعة، ونقص مصادر استثمار رءوس الأموال، وعدم كفاية الموارد وارتفاع نسبة البطالة والأمية، ونقص الحافز وروح المبادأة عند القرويين، والجهل بمزايا العلم والتكنولوجيا، وضيق الأفق والاعتقاد فى العديد من الخزعبلات التى شكلت قيم واتجاهات القرويين، ووقفت دائماً حجر عثرة أمام كل الجهود الرامية إلى تحقيق النمو الاقتصادى والاجتماعى. وبالرغم من كل هذه الظروف السيئة، ظل الناس قانعين بهذه الحياة التى تبعث على الأسى، وكانت اتجاهاتهم وقيمهم تعضد قبولهم لواقعهم الذى يعيشون فى إطاره، كما اصطبغ هؤلاء القرويون فى الريف الهندى بطابع السلبية.

ولما كانت المجتمعات الريفية الهندية تمثل ٨٠٪ من سكان الهند، وتعيش فى ظل هذه الوضعية الاقتصادية والاجتماعية المتخلفة. أدرك المسئولون فى الهند ضرورة التنمية الريفية المتكاملة. ومن هذا المنطلق وضعت أولوية كبرى لإعادة بناء القرية الهندية من خلال برنامج تنمية المجتمع الريفى، ذلك البرنامج الذى أوصت الخطة الخمسية الثالثة باستمرار نشره حتى يغطى كافة القرى الهندية التى تبلغ ٥٥٨٠٠٠ قرية، حيث إنه يمثل خطوة هامة فى سبيل تنمية الريف الهندى اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بصفة خاصة، وفى تنمية المجتمع الهندى بصفة عامة. كما أنه يعجل بالتغيير الاجتماعى لجماهير الريفيين فى جميع أنحاء الهند، ويغير اتجاهاتهم وقيمهم ونظرتهم إلى

الحياة، ويرسى دعائم الديمقراطية ويعمقها، وينتزع هؤلاء القرويين من التخلف، ويمكنهم من اجتياز مرحلة الركود والانطلاق إلى مرحلة النمو. وقد بزغت فكرة برنامج تنمية المجتمع داخل نطاق الخطط الخمسية للهند، كما وضع تصور لهذا البرنامج، وبدأ تنفيذه فى الثانى من أكتوبر عام ١٩٥٢.

وبالرغم من الجهد العظيم الذى بذل من خلال برنامج تنمية المجتمع، إلا أنه كانت هناك مقاومة نوعاً ما من قبل الجماهير الريفية، فى تقبل كل ما يقترح من أجلهم، ويعمل على تطويرهم وتنميتهم. كما ظهر كثير من المشكلات التى تتطلب التحليل السوسيوسيكولوجى. ومن هنا بدأ المخططون والمختصون فى التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة، ورجال الادارة يطرحون العديد من التساؤلات والاستفسارات بغية الوصول إلى الحلول الملائمة لكل المشكلات التخطيطية والانمائية. وحينئذ دُعِىَ دورجاناندسنها - وهو عالم نفس اجتماعى - بجامعة الله آباد إلى إجراء دراسة علمية تحت إشراف المعهد القومى لتنمية المجتمع، وتولها الحكومة الهندية بقصد التعرف على تأثيرات برنامج التنمية الريفية على قيم واتجاهات وتطلعات وحوافز القرويين الذين تعرضوا لتأثيرات البرنامج الانمائى، وتطوير الأساليب المتعلقة بالحوافز والتطلعات الانسانية فى المجتمعات الريفية. وتعتبر هذه الدراسة التى أجراها سنها بالاشتراك مع مجموعة من الباحثين، وبتكليف من المعهد القومى لتنمية المجتمع أول دراسة سيكولوجية تجرى على نطاق واسع فى الريف الهندى، وتكشف عن العديد من المتغيرات. كما تلقى الضوء على أبعاد عديدة يمكن أن يستفيد منها المخططون ورجال الادارة والتنمية، وكل المهتمين بالتنمية الريفية فى الهند بصفة خاصة، وكل العلماء والعاملين فى مجال التنمية الريفية بصفة عامة. وسنلقى الضوء فيما يلى على أبعاد هذه الدراسة.

أولا: الاجراءات المنهجية فى الدراسة: اتبع سنها فى دراسته هذه إجراءات منهجية تحدد مسلكه المنهجى، شأنه فى ذلك شأن سائر العلماء والباحثين. وتتمثل هذه الاجراءات المنهجية فيما يلى:

١ - **هدف الدراسة:** كانت المشكلة المطروحة على بساط البحث أمام سنها فى

هذه الدراسة، هى دراسة وتحليل الحوافز والتطلعات لدى القرويين، وتقدير التأثير الذى تركه برنامج تنمية المجتمع عليها. وتحليل التغيرات التى طرأت على قيم واتجاهات ونظرة القرويين من خلال برنامج التنمية الريفية. ولم تستهدف هذه الدراسة تقييم عمل برنامج تنمية المجتمع أو إصدار حكم عليه. ولكن كان هدفها تحليلياً محضاً يهتم بصفة أساسية بصياغة وتطوير أساليب معينة لتقدير التطلعات والحوافز فى المجتمعات الريفية.(١)

٢ - **المنظور الفكرى للدراسة**: انطلقت هذه الدراسة من منظور سيكولوجى، يتمثل فى أن سنها يرى أن برنامج تنمية المجتمع يهدف أساساً إلى خلق حافز قوى وتطلع جديد إلى مستوى أفضل لدى القرويين، وبعث الرغبة فى نفوسهم من أجل تحسين ظروفهم المعيشية والمادية، وتغيير نظرتهم التقليدية إلى الحياة والمستقبل، وحثهم على المشاركة فى كل محاولات التطوير معتمدين فى ذلك على مبادرتهم الشخصية. وإن الدولة لا تستطيع إلا أن تهيىء الظروف المواتيه وتقدم التوجيه اللازم لنمو الأمة. ولكن الحافز على النمو ينبغى أن ينبع من عقول الناس أنفسهم، ومن رغبتهم فى بذل الجهد كأفراد وكجماعات من أجل الوصول إلى هذا المستوى المأمول من المعيشة.(٢)

٣ - **فروض الدراسة**: عندما اتجه سنها إلى وضع خطة البحث، صوبت إليه سهام النقد من كل حدب وصوب. ففى الوقت الذى شجعه الناس بحماس يشبه الحماس الدينى، أدانه آخرون ونظروا إليه كرمز للفشل. فمثلاً رأى البعض أن هذا البرنامج الإنمائى لم ينجح فى خلق حوافز جديدة ترفع من تطلعات وآمال القرويين، ولم يخلق فيهم الارادة والتصميم من أجل العمل بغية تحقيق ظروف مادية أفضل. كما ذهب البعض أيضاً إلى أن الحوافز والتطلعات ظلت راكدة فى المجتمعات الريفية. كما أكدت تقارير تقييم البرامج السنوية مراراً على أنه بالرغم من أن برنامج تنمية المجتمع قد حقق تقدمًا ملموسًا يتمثل فى اتجاه القرويين إلى تحسين ظروفهم واستخدامهم

---

(١) Durganand Sinha, Indian Villages in transition, (A Motivational Analysis), First published, Associated Publishing House, New Delhi, 1969, P: 9

(٢) Ibid, P: Vi

للأساليب الزراعية الحديثة، وتقبلهم للوسائل الزراعية الحديثة، ومعرفتهم لفن الحياة الصحية، وتقدمهم طواعية للعمل فى حفر الآبار وتعبيد الطرق وتشييد المدارس. إلا أن الناس أنفسهم كان ينقصهم الحماس الحقيقى للبرنامج. وفى ضوء هذه الشكوك – طرح سنها – مجموعة من التساؤلات التى يمكن اعتبارها فروضاً لهذه الدراسة، وإطاراً تنظيمياً جمع سنها من خلاله معطيات الدراسة. وتتمثل هذه التساؤلات فى:

(ا) هل القرويون لديهم الدافعية للعمل من أجل تطوير أنفسهم وأحوال مجتمعهم المحلى؟

(ب) هل القرويون متحمسون للتقدم المادى؟

(جـ) هل لدى الجماهير الرغبة فى حياة أفضل، وهل نشطت هذه الرغبة فى حياة أفضل، وهل نشطت هذه الرغبة أو أطلقت بفضل برنامج تنمية المجتمع؟

(د) هل هناك علامات تدل على تحرك البِرْكَة الراكدة التى ظل بها الريف الهندى لأجيال عديدة؟

(هـ) هل يظهر الناس تغيراً فى اتجاهاتهم التقليدية؟

(و) ألم تحدث بعد ثورة التطلعات، وهل هناك علامات تدل على أن هذه الثورة قد عرفت طريقها إلى أذهان وعقول القرويين؟.[٣]

٤ – **مجال الدراسة** حدد سنها المجال الجغرافى والبشرى والزمنى لدراسته هذه، شأنه فى ذلك شأن سائر العلماء والباحثين، ويتمثل المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى دراسة ست قرى تقع فى منطقة الله آباد ونفذ بها برنامج تنمية المجتمع. وتختلف فيما بينها من حيث درجة التطور والنمو، حيث تنقسم إلى مجموعتين من القرى. المجموعة الأولى وتضم ثلاث قرى متطورة استجابت بدرجة سريعة للبرنامج الانمائى، والمجموعة الثانية وتضم ثلاث قرى متخلفة، لم تستجب للبرنامج إلا استجابة ضئيلة.

أما المجال البشرى للدراسة، فيتمثل فى دراسة عينة عشوائية من الأسر التى تعيش فى قرى الدراسة. ودراسة عضو من كل أسرة من الأسر التى تم اختيارها

---

(٣) Ibid, PP: 8-9

للدراسة. بينما يتمثل المجال الزمنى للدراسة فى أن مشروع هذه الدراسة قد بدأ فى سبتمبر عام ١٩٦٤. وانقسمت الفترة الزمنية للدراسة إلى مرحلتين: المرحلة الأولى وهى المرحلة الاستطلاعية التى استغرقت أربعة شهور. وقد أجريت الدراسة الاستطلاعية فى قريتين ذواتى حجم متوسط يتراوح بين ٧٠٠-٩٠٠ نسمة، هما القرية الأولى (س) والتى تم اختيارها عشوائياً من بين خمس قرى تم اختيارهم من بين قرى القطاع (م ا). وتقع هذه القرية على بعد ثلاثة أميال جنوب غرب رئاسة القطاع. ويبلغ تعدادها ٧٣٥ نسمة أو ١١٢ أسرة. وأجريت بها الدراسة الاستطلاعية على أربعين أسرة تم اختيارها من هذه الأسر، كما طبقت الاختبارات أيضاً على عضو راشد من كل أسرة. وقد أجمع المسئولون على أن هذه القرية تعتبر متطورة جداً. أما القرية الثانية (ب) فهى تقع فى قطاع (هـ ج) على بعد ستة أميال من رئاسة القطاع، ويبلغ تعدادها ٩٣٦ نسمة أو ١٢٠ أسرة. كما تم اختيار أربعين أسرة من بين هذه الأسر عشوائياً، وأجريت عليها الدراسة. كما طبقت الاختبارات أيضاً على عضو راشد من كل أسرة أيضاً. وقد أجمع المسئولون على أن هذه القرية متخلفة، وأقل استجابة للبرنامج الانمائى. ولقد تم الانتفاع بهده المرحلة الاستطلاعية أيضاً فى تدريب الباحثين وتوجيههم وتهيئتهم لإجراء الدراسة الإمبيريقية، واختبار أدوات البحث المستخدمة فى الدراسة مثل استمارة البحث والاختبارات وتعديلها. وقد كانت هذه المرحلة بالفعل ذات أهمية فائقة، حيث عدل من خلالها الكثير من أسئلة استمارة البحث. كما تم تبسيط اللغة بصورة ملائمة، وحذف بعض الأسئلة وتعديل التعليمات الخاصة بالاختبارات المختلفة. كما استخدم اختبار تكملة الجمل فى هذه المرحلة، ثم اتضح فيما بعد ضرورة حذفه، حيث تبين أنه غير ملائم للدراسة ولا يتسق وطبيعة الواقع الريفى. أما المرحلة الثانية فقد بدأت فى الأسبوع الأول من يناير عام ١٩٦٥ واستغرقت عاماً جمعت فيه معطيات الدراسة من القرى الست. كما تم فيها تحليل وتفسير البيانات وصياغة نتائج الدراسة التى كشفت عن أهم التغيرات التى طرأت على قيم واتجاهات وحوافز وتطلعات القرويين فى الريف الهندى من خلال برنامج التنمية الريفية.(٤)

---

(٤) Ibid, PP: 10-17

٥ - **تحديد عينة الدراسة:** استخدم سنها فى هذه الدراسة أسلوب العينة، ويتمثل ذلك فى مقارنته بين عينة من القرى التى تطورت تماماً واستجابت بدرجة سريعة للبرنامج الانمائى فى منطقة الله آباد، وعينة أخرى من القرى المتخلفة، ولم تستجب لبرنامج تنمية المجتمع فى نفس المنطقة. مستخدماً أسلوب الجماعات المتطرفة The Technique of extrem groups الذى يعنى أن يتم اختيار الجماعات التى على جانبى درجات التأثير، وإجراء تحليل مقارن لبعض القرى التى تطورت تماماً، واستجابت للبرنامج بسرعة مع بعضها الآخر الذى لم يتأثر أو يستجب للبرنامج إلا قليلاً. وقد ساعد على ذلك أن استجابة بعض القرى تختلف عن بعضها الآخر. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن بعض القرى قد دخلت فى نطاق المشروع الانمائى فى فترة مبكرة، بينما دخل البعض الآخر فى المشروع حديثاً. وقد لجأ سنها إلى هذا الأسلوب لسببين: أولهما أنه لم يجد فى منطقة الله آباد قرى لم يشملها البرنامج. وثانيهما أنه كان من المتوقع أن تساعد المقارنة بين قرى تختلف فى درجة الاستجابة للتنمية، وفى مراحل التنمية على بيان التغيرات التى طرأت على التطلعات والحوافز والقيم والاتجاهات لدى القرويين من خلال البرنامج الانمائى.(٥)

ولكن كيف تم تحديد عينة الدراسة؟ للإجابة على هذا السؤال نقول إنه تم الاتصال بالمسئولين فى قسم تخطيط المقاطعة، وعلى أساس تقديرهم، والدراسة المسحية التى قام بها الباحثون بأنفسهم تم اختيار أربعة قطاعات لهذه الدراسة، اثنان من الفئة الأولى المتطورة، واثنان من الفئة الثانية المتخلفة، ثم تم أيضاً اختيار عشر قرى ذات الحجم المتوسط من كل قطاع، ثم بعد ذلك تكونت قائمة بأكثر من عشر قرى متطورة من القطاعات الأكثر استجابة. وبالمثل تكونت قائمة أخرى بأكثر من عشر قرى متخلفة، لم تظهر استجابة للبرنامج من القطاعات الأقل استجابة.(٦)

وكان الشرط الوحيد هو أن تكون القرى المختارة متوسطة الحجم ذات تعداد تتراوح بين ٥٠٠-٨٠٠ نسمة. ثم اختارت هيئة البحث ثلاث قرى من كل مجموعة

(٥) Ibid, P:19

(٦) Ibid, P: 19

من مجموعتى القرى المتطورة والمتخلفة عشوائياً. كما قام الباحثون بزيارة هذه القرى كى يطمئنوا على أنها تتفق مع الفئات المطلوبة، أى أن بعضها متطور تماماً، والبعض الآخر متخلف وأقل تطوراً، وأنها غير مختلفة كثيراً فى الطبيعة الجغرافية والزراعية وبعدها عن المدينة. وهكذا تمت المقابلة بين هذه القرى من حيث الحجم والأرض والبعد عن المدينة. ولم يكن هذا أمراً صعباً لأن كل القرى الست المختارة كانت فى مقاطعتين متجاورتين، كما لم تكن المسافة بين القرى المختارة كبيرة جداً، كما أنه من الناحية الجغرافية، كانت هذه القرى متشابهة جداً، ولكن لم يكن بمقدور هيئة البحث اختيار قرى متشابهة تماماً من حيث تعداد السكان، وذلك لأنه كان من الصعب أن توجد قرى متشابهة فى تعداد السكان، وبالرغم من ذلك كان تعداد السكان وعدد الأسر فى قرى الدراسة متقارباً بدرجة معقولة.(٧)

وهناك حقيقة يجب ألا يغرب عنها البال مؤداها أن هيئة البحث، عندما اتجهت إلى اختيار عينة الدراسة بالصورة آنفة الذكر، وعقد المقارنة بين القرى المتطورة والمتخلفة، كانت تؤمن بأن المقارنة بين أفضل الجيد وأسوأ الردئ تساعد على إبراز التغيرات، والكشف عن تأثير برنامج تنمية المجتمع على تطلعات وحوافز وقيم واتجاهات القرويين.(٨)

وبعد أن تم اختيار القرى، قام الباحثون بتسجيل عدد الأسر فى كل قرية بناء على بيانات مكتب القطاع، وعد الأسر والتحقق من صحة العدد بأنفسهم، كما تقرر أن يتم اختيار عضو يافع ذكر من كل أسرة، ومن الأفضل أن يكون رب الأسرة كعينة تجرى عليها اختبارات الدراسة، وفى التنفيذ العملى أمكن تغطية ٩٠٪ من الأسر، فمثلاً تم دراسة ٣٠٠ أسرة متطورة من ٣٣٠ أسرة، أى دراسة ٩٠,٨١٪ من الأسر المتطورة، ودراسة ٢٩٠ متخلفة من ٣٢٤ أسرة متخلفة أى دراسة ٨٩,٥٦٪ من الأسر المتخلفة. ولم يترك سوى العائلات التى ليس بها أعضاء يافعون موجودون بالقرية أو

---

(٧) Ibid, PP: 19-20

(٨) Ibid, P: 20

بها أعضاء يافعون، ولكنهم يرفضون التعاون رغم كل ما بذل من جهد فى إقناعهم، ولم تكن هذه الحالات كثيرة.[٩]

٦ - تدريب الباحثين وإعدادهم وتزويدهم بتعليمات التطبيق : اتجه سنها إلى تدريب الباحثين الميدانيين الذين سيشتركون فى الدراسة الميدانية، وتزويدهم بالتعليمات التى ينبغى عليهم اتباعها. وقد تم ذلك كله فى مرحلة الدراسة الاستطلاعية. وتتمثل أهم التعليمات التى طلب من الباحثين اتباعها فى التوجيهات التالية:

(أ) ضرورة الاتصال بالمسئولين عن تنمية المجتمع فى منطقة الدراسة.
(ب) ضرورة عدم تدخل المسئولين عن برنامج تنمية المجتمع فى شئون البحث.
(جـ) كسب ثقة القرويين فى منطقة الدراسة.
(د) التأكيد على أن الدراسة تحليلية وليست تقييمية.
(هـ) ضرورة الإقامة فى القرية قبل البدء فى الدراسة.
(و) استخدام اللهجة المحلية فى التعامل مع القرويين.
(ز) ضرورة المحافظة على الجو الطبيعى والتلقائية فى جمع البيانات.
(ح) ضرورة التوقف عن العمل عندما يظهر على المبحوث علامات التعب والملل.
(ط) ضروورة التعرف على القادة المحليين الرسميين وغير الرسميين.
(ى) مراعاة الموضوعية فى الدراسة[١٠].

٧ - طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة: استخدم سنها فى دراسته هذه مجموعة من الطرق وأدوات البحث التى تتسق وطبيعة أهداف الدراسة، وتتمثل هذه الطرق والأدوات البحثية فيما يلى:

(أ) **طريقة تحليل المضمون:** لما كانت معطيات دراسة سنها التى جمعها من خلال الدراسة الامبيريقية ذات طابع كيفى، حيث أنها كانت عبارة عن تسجيلات حرفية

---

(٩) Ibid, PP: 20-23

(١٠) Ibid, pp: 10-16

للإجابات اللفظية التى قدمها المبحوثون. فقد استخدم سنها طريقة تحليل المضمون. ويتمثل استخدامه لطريقة تحليل المضمون فى هذه الدراسة، فى تحليله لمضمون اسقاطات المبحوثين التى وردت فى إجاباتهم الخاصة باختبار الحياة السعيدة واختبار السلم. ولما كانت الدراسة تحاول جاهدة الوصول إلى نتائج وتعميمات عامة عن قرى الدراسة بشأن تطلعات وحوافز واتجاهات وقيم القرويين، فقد اتجهت إلى تحديد الفئات، التى تدل على الاطار الذى تتحرك داخله دوافع وتطلعات واحتياجات وقيم المبحوثين، ثم القيام بعد ذلك بالعد الاحصائى، أى تسجيل عدد مرات ذكر كل مبحوث لكل من هذه الفئات، وقد اشترط ضرورة الاتفاق المشترك بين الباحثين بدرجة عالية لا تقل عن ٨٠٪ قبل الإدراج النهائى للمعلومات. وبذلك يمكن الوصول إلى نتائج عامة تكشف عن تطلعات القرويين واتجاهاتهم وقيمهم فى قرى الدراسة[(١١)].

ولقد تم بالفعل صياغة اثنتين وثلاثين فئة وصفية، كما تم تسجيل عدد مرات ذكر كل مبحوث لكل من هذه الفئات. وقد اتبعت طريقة معينة فى تكوين وصياغة الفئات، تتمثل فى أن قام الباحثون بدراسة متعمقة ولعدة مرات لإجابات عشر حالات تخص قرية متطورة وعشر حالات أخرى تخص قرية متخلفة. ثم سجلت النقاط البارزة فى جميع الاجابات، كما دونت الاحتياجات التى عبر عنها القرويون كما صدرت عنهم. وبعد أن تم تسجيل كل الاحتياجات التى عبر عنها القرويون، وضعت هذه النقاط تحت بعض العناوين العامة. وبكلمات أخرى كانت الاحتياجات التى عبر عنها القرويون، وتتصل بجزء معين من الحياة توضع معًا فى فئة واحدة. فمثلًا كانت الخدمات والأعمال التجارية البسيطة وسماد الأرض والماشية وأدوات الرى وكلها أشياء تتعلق بالحياة المهنية للفلاح، توضع معًا تحت عنوان الاحتياجات المهنية، وبنفس الصورة كان الطعام والمسكن والملبس والمال وكلها أمور تمثل الاحتياجات الشخصية المباشرة تدرج تحت فئة الاحتياجات المباشرة وهكذا. ولكن فى التسجيل كله يتم تدوين كل واحدة من هذه الاحتياجات على حدة، أى أن عدد مرات ذكر الحاجة إلى الطعام أو الملبس أو المسكن أو المال.. الخ، كان يدون على حدة. وبالإضافة إلى هذه

---

(١١) Ibid, p: 55

الفئات كان هناك ثلاث فئات من ذوات القطبين. كما كان الباحثون يدرجون الحالات التى يرفض فيها المبحوث التعبير عن أى استجابة أو تكون الاستجابة ضئيلة للغاية تحت فئة (لا استجابة)، وكذلك إذا لم يمكن تصنيف الاستجابة تحت أى من الفئات المحددة، فإن هذه الحالة تدرج تحت فئة (غير مصنف)(١٢).

ونورد فيما يلى الفئات العامة للاحتياجات والتطلعات والقيم، متضمنة العناصر المكونة لها. ولا يخضع ترتيب هذه الاحتياجات لقاعدة معينة. ولكنه يساعد فى الكشف عن الاحتياجات والتطلعات التى ركز عليها القرويون فى مفهومهم عن الحياة السعيدة:

- الاحتياجات الشخصية والمباشرة: وتشمل الطعام والمسكن والملبس.
- الاحتياجات الزراعية والمهنية: وتشمل الأرض والرى والمعدات والماشية والانتاج الزراعى الجيد والسماد وخدمات حماية المزروعات والكفاءة فى الأعمال.
- الاحتياجات العائلية والاجتماعية: وتشمل الرغبة فى تكوين الأسرة ورفاهية الأطفال والعلاقات الأسرية السعيدة والعلاقات الاجتماعية السعيدة.
- الاحتياجات العامة للمجتمع المحلى: وتشمل وسائل النقل والاتصال، والتعليم والأمن والخدمات الاجتماعية والصحية والصرف الصحى وسلام القرية والازدهار.
- الاحتياجات السيكولوجية: وتشمل الامتيازات والمكانة الاجتماعية، التخلص من القلق، الترفيه، الاسترخاء، الحاجة إلى الإنجاز، والقيم والمثل.
- الاعتماد: وتشمل الاعتماد على الحكومة، والاعتماد على قوى ما وراء الطبيعة.
- التطلعات غير الواقعية: ويدرج تحت هذه الفئة كل الاحتياجات والتطلعات التى يعبر عنها المبحوث، وتخرج عن نطاق الواقع فى ضوء الظروف الاقتصادية للقرية، مثال ذلك أن يعبر شخص فقير للغاية، ولا يمتلك حتى قطعة أرض صغيرة عن رغبته فى امتلاك سيارة أو طائرة أو مائة فدان.
- الاحتياجات غير المحددة: ويدرج تحت هذه الفئة كل الاحتياجات التى يعبر

(١٢) Ibid, pp: 55-59

عنها المبحوث بعبارات عامة مثل «كل ما أحتاج إليه يجب أن يتوفر لى» أو «أريد كل شىء» بدون تخصيص أى حاجة معينة أو تحديد خط معين للتطلعات[١٣].

وبالإضافة إلى الفئات السابقة قام الباحثون بصياغة ثلاث فئات من ذوات القطبين، كما أشرنا إلى ذلك آنفًا، وتتمثل هذه الفئات فيما يلى:

– الضروريات فقط، والضروريات والكماليات أيضًا: يدرج الباحث تحت فئة الضروريات فقط، إجابة المبحوث إذا شعر بأن المبحوث يعبر عن رغبته فى تغطية احتياجاته الضرورية فحسب. أما إذا أدرك الباحث أن المبحوث يتجاوز مجرد الضروريات الأساسية، ويتطلع إلى الكماليات مثل الساعات وأجهزة الراديو والمسدسات فيتم تدوين ذلك تحت فئة الضروريات والكماليات.

– الميول الواقعية والميول الخيالية: إذا كانت ميول وتطلعات القروى تتسق وطبيعة ظروفه وممكنة المنال، فإن الباحث يدرج ذلك تحت فئة «ذوى ميول واقعية» أما إذا كانت إجابات المبحوث خيالية، أى تعكس تطلعات واحتياجات تتجاوز نطاق الواقع فى ضوء الظروف الحالية للقروى، وتعتبر مستحيلة التحقيق، فإن الباحث يدون ذلك تحت فئة «ذوى ميول خيالية».

– الوضوح والغموض: إذا رأى الباحث أن المبحوث يبدو واضحًا فى التعبير عن احتياجاته وتطلعاته، فيدون ذلك تحت فئة «واضح». أما إذا كان المبحوث لا يعبر بوضوح عن احتياجاته وتطلعاته، وكانت اجابته عبارة عن عبارات تمنٍ غير واضحة، فإن ذلك يسجل تحت فئة «غامض»[١٤].

وكانت هذه الفئات ذات القطبين تسجل حسب الانطباع العام للباحث فى ضوء إجابات المبحوث، كما كان يطلب من كل باحث أن يكون دقيقًا فى إصدار حكمه، وأن يراجع مجموعة الإجابات بعناية قبل تسجيل إنطباعه. وبعد ذلك كله تم إدراج معلومات كل قرية فى جدول خاص بها، وتحديد عدد مرات التكرار والنسبة المئوية

(١٣) Ibid, pp: 56-61

(١٤) Ibid, pp: 59-60

لكل فئة. كما تم الكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين القرى المتطورة والقرى المتخلفة بشأن مفهوم الحياة السعيدة. وقد كشفت دراسة مجموعة الاجابات عن ضآلة بالغة فى المضمون، حيث كان القرويون بصفة عامة غير قادرين على الإفصاح عن أفكارهم بالنسبة لمفهوم الحياة السعيدة بطريقة واضحة وملموسة. ولكن كان القرويون فى المناطق المتطورة يقومون بأداء أفضل نسبيًا من القرى المتخلفة، كما قدموا عرضًا شاملًا لما يعتبرونه من مكونات الحياة السعيدة[١٥].

(ب) **الطريقة التجريبية**: يتمثل استخدام سنها لهذه الطريقة فى دراسته هذه، فى أن فكرته المنهجية الأساسية كانت هى دراسة مجموعة من القرى التى نفذ بها برنامج تنمية المجتمع بنجاح منذ عدة سنوات، ومقارنتها بمجموعة أخرى من القرى التى لم ينفذ بها أى برنامج إنمائى. ولكن هذا الأمر لم يكن ممكنًا لأن كل القرى الواقعة فى منطقة الله آباد، قد تم تغطيتها ببرنامج تنمية المجتمع. ولهذا تقرر اختيار القرى والقطاعات على أساس المراحل المختلفة للتنمية بها، واختلاف استجابتها للبرنامج. وبالفعل تمت المقارنة بين القرى التى تطورت جيدًا واستجابت سريعًا للبرنامج الانمائى، والقرى الأخرى المتخلفة فى نفس المنطقة والتى لم تتطور أو تستجيب للبرنامج بنفس الصورة، وكانت استجابتها ضئيلة جدًا، وذلك من حيث الآمال والمخاوف والتطلعات والقيم والاتجاهات والنظرة العامة للحياة والأداء ومفهوم الحياة السعيدة، وذلك بغية الكشف عن تأثير البرنامج على هذه المتغيرات ومدى تغيرها وتطورها[١٦].

(جـ) **الاختبارات والأساليب الاسقاطية**: لما كان استخدام الأسئلة المباشرة والمقابلة فى التعرف على استجابات المبحوث، وتحديد دوافعه واتجاهاته، قد لا يعكس الحقيقة، حيث يكون بإمكان المبحوث اخفاء دوافعه واتجاهاته الحقيقية إذا أراد، أو ربما يعطى اجابات سطحية. فقد استخدم سنها فى دراسته بعض الأساليب الاسقاطية التى

---

(١٥) Ibid, pp: 60-61

(١٦) Ibid, p: 11

يمكن من خلالها التغلب على هذه المشكلة. وتتخذ الأساليب الاسقاطية أشكالاً عديدة منها أن يقدم للفرد موقف مثير غامض، وبناء عليه يقوم المبحوث بإسقاط دوافعه وإتجاهاته على هذا الموقف، أو يقدم للمبحوث جمل غير كاملة ويطلب منه تكملة هذه الجمل. كما تتمثل أيضًا فى أن توجه أسئلة ليست لها إجابات محددة أو قاطعة إلى المبحوث مع كلمات إرشادية قليلة، ومن خلال إجابته يمكن التعرف على الحاجات والاتجاهات والدوافع والقيم الكامنة فى شخصيته. وبالإضافة إلى هذه الأساليب الاسقاطية، فقد استخدم سنها أيضًا بعض الاختبارات المباشرة بغية الكشف عن تأثير برنامج تنمية المجتمع على حوافز وتطلعات وأداء وقيم واتجاهات القرويين فى الريف الهندى. وسنتناول هذه الأساليب الاسقاطية والاختبارات التى استخدمها سنها، بشىء من التفصيل فيما يلى:

- **اختبار الحياة السعيدة:** استخدم سنها فى هذه الدراسة، اختبار الحياة السعيدة - وهو شكل من أشكال الأساليب الاسقاطية - يقصد به الكشف عن مفهوم الشخص لما يعتبره حياة سعيدة والظروف المواكبة لها. ولا شك أن المبحوث عندما يقدم لنا مفهومه عن الحياة السعيدة، فإن هذا المفهوم يكون بمثابة وثيقة إنسانية وشخصية، وسجلاً للأفكار الشخصية التى تعكس ما لديه من احتياجات وتطلعات وإتجاهات وقيم، وتفصح عن العناصر التى تشكل الحياة السعيدة بالنسبة له. ويتمثل إجراء هذا الاختبار فى هذه الدراسة فى أن يُطْلَبْ من المبحوث أن يعبر بكلماته عن مفهومه لما يعتبره حياة سعيدة. كما يوجه إلى ضرورة تقديم إجابات مفصلة، وبإسهاب أكثر عن الحياة السعيدة، وأن يمنح الوقت اللازم لذلك. ثم يقوم الباحث بتسجيل إجابات المبحوث حرفيًا وتحليل مضمونها. وفى حالة ما إذا كان مضمون الاجابات غير كاف، ففى هذه الحالة يوجه إلى المبحوث سؤالان غير محددين وهما: ماذا يملك الشخص الذى يُعتبر أنه يحيا حياة سعيدة؟ وما هى الأشياء التى تحتاجها حتى تصبح حياتك سعيدة؟[١٧].

---

(١٧) Ibid, pp: 54-55

وهذا الأسلوب الذى استخدمه سنها شبيه بأسلوب المقال الذى استخدمه كل من إيفانز Evans ولاسو Lasseau عام ١٩٥٠ فى قياس عوامل الشعور بالرضا وعدم الرضا بين موظفى شركة جنرال موتورز، حيث سمح للموظفين بالاشتراك فى مسابقة لكتابة مقال عنوانه «وظيفتى ولماذا أحبها»، وأعلن عن جوائز عديدة للمقالات الجيدة. وبتحليل مضمون هذه المقالات أمكن الكشف عن اتجاهات واحتياجات الموظفين، تلك الاحتياجات والاتجاهات التى شعروا أنه بإمكانهم اشباعها من خلال وظائفهم[١٨].

ولقد عرض سنها فى هذه الدراسة عينات قليلة من اسقاطات الحياة السعيدة لبعض المبحوثين فى مجموعتى القرى المتطورة والمتخلفة. وسنعرض فيما يلى عينة من الإجابات لاثنين من المبحوثين فى القرى المتطورة، واثنين من المبحوثين فى القرى المتخلفة.

المبحوث رقم (١) فى القرية (ج) المتطورة: عندما سئل عما يفهمه عن الحياة السعيدة كان يقول: «أن يحصل الانسان على الطعام والثياب المناسبين، وأن تتوفر التسهيلات التى تتيح توفر مياه الشرب، ويزداد عدد الأبقار والجواميس والثيران، وأن يمتلك مالاً، وإن كان المال هو سبب مضايقة عصابات اللصوص للناس. وأن تزدهر البلد، وأن يمتلك المرء دراجات وسيارات وعربات تجرها الثيران، وتشيد الطرق وترصف الحوارى، ويصل التيار الكهربائى إلى المنزل». وعندما سئل عن الأشياء التى يتعين على الإنسان امتلاكها حتى يصبح ثريًا. قال: «أن يمتلك الانسان بنادق ورماحًا وسيوفًا وسيارات وسواقى للرى، وكثيرًا من المال ويقرض الآخرين. وألا يشعر الانسان بكراهية الآخرين. وكما يحتاج الجميع إلى الطعام فهو يحتاجه أيضًا». وعندما سئل عن الأشياء التى يحتاجها حتى يجعل حياته سعيدة قال: «سوف أحتاج إلى حبوب الطعام والملابس والأرض الزراعية وزراعة البساتين وبئر توفر مياه الشرب. وإذا كنت أنا امتلك الآن ثورين فإننى أحتاج إلى زيادتهما إلى أربعة، وأن يزداد عدد أسرتى، ولا أشعر بالضغينة حيال أحد أو الغيرة من أحد»[١٩].

(١٨) Ibid, p: 54

(١٩) Ibid, pp: 61-62

المبحوث رقم (٦) فى القرية (ر) المتطورة: عندما سئل عما يفهمه عن الحياة السعيدة قال: «لكى يكون الانسان سعيدًا، ينبغى أن يمتلك منزلاً من الطوب الأحمر ومزودًا بالكهرباء، وأن يوجد بالقرب من المنزل بئر مبنية من الطوب الأحمر كما يمتلك أبقارًا وجواميس وثيرانًا، وأن يتمتع الأطفال بصحة جيدة، ويكونوا آمنين ومتعلمين. وأن تتوفر الزراعة الجيدة التى تستخدم السماد المُعَدْ فى الحفر الجيدة المبنية من الطوب الأحمر، وأن يمتلك حجرة تأوى إليها الماشية، وتكون مجهزة بوسائل تغذية الماشية كما ينبغى أن يمتلك غرفة حسنة المظهر ذات مقاعد وأسرة للضيوف». وعندما طلب منه الاسهاب أضاف قائلاً: «يجب أن يمتلك ما يكفى من الأرض والثيران الجيدة، وأن يحترمه الجميع وأن يكون غنيًا ومتعلمًا ولدية كل شىء، وأن يرضى بما يحصل عليه. كما لابد أن تتوفر له وسائل الراحة والنظافة». وبالإشارة إلى نفسه قال: «ينبغى أن أملك أرضًا وثيرانًا ومعدات زراعية ومضخة»[٢٠].

المبحوث رقم (١) فى القرية (م) المتخلفة: عندما سئل عما يفهمه عن الحياة السعيدة، قال: «فى الحياة الطيبة لا تكون لدى الإنسان مخاوف، وتقدم الحكومة كل أنواع المساعدة، ولا يحتاج الإنسان لتملق أى شخص، ولا يخاف الناس من تهديدات أى إنسان يطالب بالمستحق على الأرض من ديون. هذه هى الفوائد التى ينبغى أن توجد فى الحياة السعيدة وبسؤاله بعد هذا أضاف قائلا: «ينبغى أن يمتلك الانسان جواميس وحديقة وثروة، وكل شىء وأطفالاً متعلمين». وبالإشارة إلى نفسه قال: «احتاج إلى مدرسة، وما يمكننى من دفع المستحق على الأرض، كما أحتاج إلى محاريث وتقاوٍ جيدة وأسمدة ومذياع وكل أنواع الثروة. وينبغى أن أتمكن من كسب ما يكفى المعيشة»[٢١].

المبحوث رقم (٤) فى القرية (ب) المتخلفة: عندما سئل عما يفهمه عن الحياة السعيدة قال: «فى الحياة السعيدة يكون لدى الانسان دخل جيد بصورة حقيقة، وإذا لم يمرض الأطفال تكون الحياة سعيدة. ويسعد الإنسان إذا إستطاع شراء الأشياء التى

(٢٠) Ibid, p: 63

(٢١) Ibid, p: 64

لا يمتلكها، وإذا تمكن من بناء منزل». وأسهب بعد سؤاله ثانية قائلا: ينبغى أن يكون عنده مال وطعام ومنزل يعيش فيه، وأن يكون لديه أطفال وغرفة كبيرة واسعة مفروشة بالأسرة والمناضد والمقاعد، ومواسير للمياة وطعام كاف وغطاء وألحفة. وأكثر من هذا يصبح الانسان سعيدًا عندما تكون له زوجة تطهو له الطعام وتنجب الأطفال». وبالإشارة إلى نفسه قال: «سوف أحتاج إلى الكثير من الأرض، وكل معدات الزراعة وأبقار وجواميس من أجل اللبن، ومنزل أعيش فيه وثيران، وأن يكون عندى «خادم» يقوم بأنواع مختلفة من العمل، وأسِرَةْ وفراش، وفى هذا الوقت سأكون سعيدًا»[٢٢].

– **اختبار السلم:** استخدم سنها مقياس الكفاح الذاتى أو ما يطلق عليه إختبار السلم الذى يمثل وسيلة فريدة فى الكشف عما يكافح من أجله المبحوث ومخاوفه (آماله ومخاوفه) وعن مدى شعوره بالنجاح فى تحقيقه لاحتياجاته، ويتمثل إجراء هذا الاختبار فى أن يطلب من المبحوث وصف ما يعتبره مثاليًا أو أفضل الظروف التى يمكن تخيلها. كما يقوم فى نفس الوقت بوصف أسوأ الظروف حسب تصوره أيضًا. وبعد هذا يحدد ترتيبًا لنفسه على سلم من إحدى عشرة درجة يرتكز فى قمته على مفهومه للظروف المثالية، بينما يرتكز فى قاعدته على مفهومة لأسوأ الظروف، وبذلك يصبح الترتيب على السلم، كما تصبح نقاط الارتكاز (القاعدة والقمة) من صنع المبحوث نفسه[٢٣].

ولقد أوضح كل من كلباترك وكانترل (١٩٦٠) وهما مبتدعا هذا المقياس أنه فى مقياس الكفاح الذاتى، يطلب من المبحوث أن يصف حسب تصوراته وأهدافه وقيمه، القضايا التى من خلالها يمكن قياس ما يرغب فيه وما يرغب عنه. أى أن يضع قمة وقاع السلم الذى يستخدم فى الكشف عن المتغيرات السيكولوجية. ولا يعتمد هذا الاختبار على أبعاد محددة أو فئات لفظية أو كشوف اختبار لبعض الفئات أو الاجابة على أسئلة يقوم الباحث بإعدادها مسسبقًا. ويمكن من خلال هذا المقياس المقارنة بين

(٢٢) Ibid, p: 65

(٢٣) Ibid, p: 74.

الناس من حيث كفاحهم من أجل هدف معين وآمالهم ومخاوفهم[٢٤].

ويتمثل إجراء هذا الاختبار فى هذه الدراسة، فى أنه فى البداية، أخبر المبحوث بأن كل إنسان يتطلع إلى الحصول على أشياء معينة. وطلب منه أن يصف الأشياء التى يحتاجها فى حياته، وأن يقدم فى نفس الوقت للباحث تصورًا لآماله فى المستقبل،، وأن يحدد التطلعات والأمانى التى يعتقد أنها سوف تتحقق فى المستقبل. أى أن يصف للباحث حسب تصوراته - تصورات المبحوث - الذاتية الحياة المثالية والحياة الفضلى. ثم قام الباحث بتسجيل الاجابات حرفيًا إلى أن يشير المبحوث إلى أنه لم يعد لديه ما يضيفه. ثم طلب من المبحوث أيضًا أن يصف ما يعتبره أسوأ الظروف الحالية، وكذلك أسوأ مخاوفه وقلقه بشأن المستقبل، أى أن يحدد للباحث صورة المستقبل المظلم الذى يقلقه. وبعد ذلك قام الباحث أيضًا بتسجيل الاجابات حرفيًا[٢٥].

وبعد هذه الخطوة الأولية، قام الباحث بعرض صورة لسلم ذى إحدى عشرة درجة على المبحوث، قائلاً وهو يشير إلى قمة وقاع السلم للمبحوث، إن هذين يمثلان أفضل وأسوأ حياتين ممكنتين، كما وصفهما هو - أى المبحوث نفسه - وكان على الباحث دائمًا أن يتأكد من أن المبحوث قد فهم نقطتى الاشارة هاتين. وعادة يستخدم الباحث فى هذا الصدد التعبيرات الهندية ثم يحرك الباحث أصبعه بسرعة من أعلى السلم (القمة) إلى أسفله (القاع) وبالعكس. ويسأل المبحوث أين يقف هو شخصيًا بين هاتين النقطتين فى ضوء ما قاله عن أفضل الظروف وأسوئها، ثم يتم تسجيل النقطة التى يحددها المبحوث، ثم بعد ذلك سئل المبحوث عن أحواله منذ خمس أوسبع سنوات مضت كما يعتقد هو. وبعد تسجيل إجابته يسأل مرة أخرى عما يأمله ويتطلع إليه بعد خمس أو سبع سنوات فى المستقبل، وبذلك يكون الباحث قد سجل أحوال المبحوث فى الماضى والحاضر والمستقبل. وبالإضافة إلى ذلك كان يطلب من المبحوث أن يصف الأحوال الماضية وأفضل الظروف الممكنة والآمال والتطلعات المرتقبة بالنسبة لقريته ولأمته - المجتمع الكبير - وأن يصف أيضًا أسوأ الظروف الممكنة ومخاوفه بشأن المستقبل

(٢٤) Ibid, p: 74.

(٢٥) Ibid, pp: 74-75.

بالنسبة لقريته وأمته، وأن يحدد ترتيب قريته وأمته على السلم. وهذا معناه أن هذا الاختبار كان يدور حول الفرد والقرية والأمة، كما كان يركز أيضًا على الماضى والحاضر والمستقبل. وكان من المعتقد أن ما يعبر عنه الفرد هو تعبير عن أسرته[٢٦].

ولقد حرص الباحثون كثيرًا على أن يكون مفهوم السلم واضحًا تمامًا لدى المبحوثين، وأن يكونوا على فهم تام لما يطلب منهم. كما كان الباحثون يقومون بالتشجيع المستمر للمبحوث الذى يقدم إجابة كاملة. وقد أدرك القرويون بالفعل مفهوم السلم، كما أمكنهم التعرف على نقطة القمة كأفضل حالة ممكنة للأمور، وعلى نقطة القاع كأسوأ حالة ممكنة. كما حرص الباحثون وهيئة البحث على عدم وضع عناوين للدرجات المتوسطة بين القمة والقاع، وذلك لأن ما يهدف إليه هو أن يكون المقياس نفسه ذاتيًا وأن تتشكل نقط الإرتكاز فى السلم (القمةوالقاع) حسب الادراك الشخصى. وبهذه الطريقة أمكن الكشف عن آمال وتطلعات ومخاوف ومصادر قلق القرويين، بالإضافة إلى إدراك إنجازهم المتطور، وذلك بالنسبة للفرد والقرية والأمة ككل. وكان هذا المقياس يستخدم قبل تطبيق مقياس الاتجاهات والآراء حتى لا تؤثر الأسئلة المصاغة لفظيًا فى مقياس الاتجاهات على المبحوثين. كما كان هذا المقياس يستخدم أيضًا للتأكد من صحة الاجابات التى أوردها المبحوثون فى إختبار الحياة السعيدة. كما كانت المعلومات التى تجمع من خلال الاختبارين تجمع بصورة متباعدة، أى كانت تمر فترة أو عدة أيام بين الاختبار والآخر، حتى لا تؤثر إجابات أحد الاختبارات على إجابات الاختبار الآخر[٢٧].

ولقد تم بعد ذلك تحليل مضمون إجابات المبحوثين فى كل قرية على حدة، تلك الاجابات التى تعكس آمال القرويين وتطلعاتهم ومخاوفهم ومصادر قلقهم. وللوصول إلى نتائج عامة بشأن الآمال والمخاوف والتطلعات، استخدمت نفس الفئات التى استخدمت عند تحليل مضمون إجابات المبحوثين فى اختبار الحياة السعيدة، والتى سبق القاء الضوء عليها عند تناولنا لطريقة تحليل المضمون آنفًا، ذلك لأن هيئة البحث قد

(٢٦) Ibid, pp: 75–76.

(٢٧) Ibid, p: 76.

وجدت أن مجموعة الفئات السابقة ملائمة أيضًا لتحليل إجابات اختبار السلم. ولكن تم إضافة فئتين أخريين يتعلقان بالمخاوف ومصادر القلق وهما: الخوف من الموت، والخوف من الكوارث الطبيعية. وكانت الإجابات الشائعة التى تدرج تحت فئة الخوف من الموت هى الخوف من موت الابن الأكبر، الخوف من موت أحد أفراد الأسرة. أما فئة الخوف من الكوارث الطبيعية فكان يدرج تحتها الخوف من الجفاف والمجاعة. وقد اتبعت طريقة معينة فى ادراج المعلومات تحت الفئات التى اتفق على استخدامها. وتتمثل هذه الطريقة فى أنه بالنسبة للاجابات التى جمعت عن الأمال والتطلعات والمخاوف، كان الباحث يضع علامة تحت فئة الآمال، إذا كانت الاجابة تتعلق بهذه الفئة، وإذا كان مضمون الاجابة يتضمن إشارة إلى أن هناك خوفًا من حدوث محتوى هذه الفئة، أو عند وجود عبارة متشائمة فى الاجابة يضع الباحث علامة تحت فئة المخاوف. وهناك أمثلة عديدة للإجابات الإيجابية. فمثلا فيما يخص فئة الطعام كانت الإجابات الإيجابية التى تتعلق بهذه الفئة هى أن يقول المبحوث: يكون من الخير أن يحصل الناس على طعام كاف فى الوجبات الثلاث جميعًا. أو ستوجد السعادة إذا تخلص الناس فى جميع أنحاء البلاد من خطر الجوع. وبصدد الزراعة الجيدة كانت العبارات الشائعة الدالة على الأمل هى: يجب أن يوجد إنتاج جيد، ويجب أن تكون الزراعة بالصورة الصحيحة. أما العبارات السلبية الخاصة بالطعام والدالة على الخوف فهى: هناك قلق بشأن القدر الكافى من الطعام لدى الجميع. ولا يحصل الناس على الطعام. وهكذا بالنسبة للمسكن والملبس والمال والكساء والمعدات والكفاءة والاعتماد على الحكومة وعلى قوى ما وراء الطبيعة. كما قام الباحثون بعد ذلك بوضع معلومات القرى الثلاث المتطورة معًا، ومعلومات القرى المتخلفة معًا والمقارنة بينهما بقصد الكشف عن أهم التغيرات التى طرأت على أمال ومخاوف وتطلعات القرويين(٢٨).

اختبار الأداء الخاص بالكشف عن مستوى التطلعات: ينطوى الدافع الانسانى دائمًا على سلوك يكفل تحقيق الهدف، وهذا نمط متكرر فى أداء الأفراد والجماعات الانسانية. ولكن لابد من تحديد مستوى هذا الأداء وتقيمية، ويتطلب هذا التقييم دائمًا

---

(٢٨) Ibid, pp: 77–79.

أداء متكررًا لعمل ما يمكن تنفيذه بدرجات متفاوتة من السرعة والدقة والجودة، ثم التعبير عن نتائج هذا الأداء بطريقة كمية دقيقة يتحدد من خلالها كمية العمل الذى تم، وعدد الخطوات الصحيحة وعدد الأخطاء، والوقت الذى استغرقه الأداء مقاسًا بكل دقة. وذلك كله بغية تحديد مستوى الأداء والتطلعات. ولتحقيق هذا الهدف - أى تقييم الأداء والتطلعات - يستخدم علماء النفس اختبارات مختلفة منها، اختبار الأداء الخاص بالكشف عن مستوى الطموح. ويتمثل إجراء هذا الاختبار فى أن يطلب من المبحوث أن يألف العمل المنوط به ويؤديه، كما يطلب منه أيضًا تقدير جودة أدائه فى المرة التالية. ويتم التعبير عن هذا التقدير بمصطلحات كمية، ويعرف هذا التقدير بإسم سجل التطلعات The Aspiration score - أى درجة تطلعات المبحوث التى سجلها لنفسه. وبعد أن يعبر المبحوث عن التقدير الذى يتوقعه يسمح له بتأدية نفس العمل مرة أخرى، وفى نهاية أدائه الذى قام به فى المرة الثانية يطلب منه أن يعطى تقديرًا مرة أخرى لأدائه الذى قام به فى المرة الثانية ويعرف هذا التقدير باسم سجل الحكم The Judgment score أى التقدير الذى عبر به المبحوث كحكم على أدائه. وبعد أن يعبر المبحوث عن تقديره لأدائه فى هذه المرة، يسجل الباحث الدرجة الفعلية التى حصل عليها المبحوث فى نفس هذه المرة عن أدائه الفعلى ، ويعرف هذا باسم سجل الأداء The performance Score. ثم يطلب من المبحوث مرة أخرى بأن يقدم تقديرًا عن مدى إجادته المتوقعه فى المرة التالية، عندما يقوم بنفس العمل، ويكون بمثابة سجل للتطلعات الجديدة. ثم تكرر هذه العمليات بنفس الطريقة السابقة من خمس إلى عشر مرات بغية الحصول على المعلومات التى يمكن الاعتماد عليها. وفى نهاية كل محاولة يسأل الباحث المبحوث فى بعض الأحيان عن كمية رضائه أو عدم رضائه بعد أدائه الفعلى. ومن خلال ذلك كله يحصل الباحث من خلال اختبار الأداء على سجل درجات التطلعات، سجل درجات الحكم، سجل درجات الأداء، سجل الشعور بالرضا وعدم الرضا[٢٩].

ويتجه الباحثون بعد ذلك إلى الحصول على اثنين من سجلات الدرجات المتناقضة من المعلومات. ويعتبر هذان السجلان أكثر أهمية ودلالة على الخصائص االسيكلوجية

(٢٩) Ibid, pp: 102–103.

للفرد، كما يعتبران أيضًا مقياسًا أفضل لدوافع وتطلعات الإنسان. وأول هذين السجلين، سجل الدرجات المتناقضة للهدف The Gool discrepancy Score ويعتمد على الفارق بين الأداء الفعلى فى محاولة معينة ومستوى تطلعات المبحوث الذى حدده كهدف لتطلعاته فى المرة التالية. وتعد الدرجة إيجابية إذا كانت التطلعات أعلى من الأداء السابق، بينما تعد الدرجة سلبية، إذا كانت التطلعات أقل من الأداء السابق. ويقوم الباحث بحساب متوسط درجات التناقض هذه فى كل المحاولات لاستخلاص متوسط الدرجات المتناقضة للهدف. بينما يتمثل النوع الثانى فى سجل درجات التناقض فى الحكم The judgment discrepancy score ويعتمد على الفارق بين الأداء الفعلى فى محاولة معينة وتقدير المبحوث لأدائه فى نفس المحاولة. ويعتبر التقدير الأقل من الأداء الفعلى درجة سالبة. بينما يعتبر التقدير الأعلى من الأداء الفعلى درجة موجبة. ومرة أخرى يتجه الباحث إلى استخلاص متوسط درجات التناقض هذه فى كل المحاولات لاستخلاص متوسط درجات التناقض فى الحكم. وبالإضافة إلى مؤشرات التناقض السابقة يتجه الباحث إلى تحليل عدد مرات التغير فى التطلعات، وهذا ما يسمى بمؤشر المرونة The index of flexibility ويتمكن الباحث من خلال هذا المؤشر من عقد المقارنة بين درجات التطلعات فى المحاولات الأولى والمحاولة الأخيرة ثم بعد ذلك يتجه إلى تحديد اتجاه هذا التغير، أى تحديد الاتجاه الذى اتخذه التغير فى التطلعات. وقد يكون هذا الاتجاه إيجابيًا عندما تكون درجات التطلعات الأخيرة أعلى من تطلعات المحاولات الأولى، أو يكون سلبيًا عندما تكون درجات التطلعات فى المحاولة الأخيرة أقل من درجات التطلعات فى المحاولات الأولى[٣٠].

ولقد توصل علماء النفس من خلال استخدام اختبارات الأداء والتطلعات إلى الكشف عن العديد من الخصائص السيكولوجية للشخصية مثل الانطواء والانفتاح على الآخرين والقلق، كما استفادوا من هذه الاختبارات أيضًا فى تقدير مستوى الكفاح والتطلعات عند المبحوثين، وحجم المخاطرة التى يمكن أن يتحملها المبحوث. كما توصلوا أيضًا إلى الكشف عما إذا كانت تطلعات المبحوث ترتبط واقعيًا بإدائه أو

---

(٣٠) Ibid, pp: 103–112.

لا ترتبط به كثيرًا. وكذلك عما إذا كانت التطلعات واقعية أم غير واقعية[٣١].

ولما كانت هذه الدراسة تهدف إلى الكشف عن تأثير برنامج تنمية المجتمع على تطلعات وقيم القرويين فى القرى الهندية، فقد استخدم سنها اختبار الأداء الخاص بالكشف عن مستوى التطلعات. ويتمثل إجراء هذا الاختبار فى هذه الدراسة فى أنه فى المرحلة الاستطلاعية للدراسة، قام الباحثون باستخدام عدد من اختبارات الأداء كاختبار التنسيق باليدين، اختبار الملقاط للمهارة، وعدد من الأجهزة التقليدية والأدوات المعملية الأخرى. ولقد أثارت هذه الأجهزة الخوف فى نفوس القرويين لدرجة أن مجرد شكل الأجهزة، قد أثار الفزع والشك فى نفوسهم، وكانوا يشعرون حيالها بالحيرة والارتباك. ولكى تبعث الثقة فى نفوس القرويين، رأت هيئة البحث ضرورة استخدام أدوات أخرى تتسق وطبيعة الثقافة الريفية، وتكون مألوفة للقرويين ويتم انتقاؤها من بين الحياة اليومية للفلاحين، بحيث تعطى نفس المؤشرات والدرجات السابقة التى يعطيها أى اختبار تقليدى لقياس الأداء ومستوى التطلعات. ولتحقيق هذا الغرض تم تطوير اختبار تصنيف الحبوب، هذا الاختبار الذى يستخدم أنواعًا مختلفة من البذور والحبوب المتاحة فى السوق المحلى. وفى البداية كان الباحث يخلط ثلاثة أنواع من الحبوب تتميز بوضوح كل منها عن الآخر فى اللون والحجم والملمس فى وعاء من البلاستيك، ويضع إلى جوار هذا الاناء سلة واسعة من الخيزران شائعة الاستخدام فى القرى. ثم يطلب الباحث من المبحوث تصنيف هذه الحبوب بسرعة. ولا شك أن تصنيف الحبوب يعد من الأمور المألوفة للفلاح العادى فى المنطقة، ولذا لم يواجه هذا الاختبار بأى مقاومة فى البداية، مثلما حدث فى المرة الأولى عندما استخدمت الأجهزة العلمية. وبالفعل أصبح هذا الاختبار مرغوبًا عند القرويين لدرجة أنهم أطلقوا على الباحثين اسم الاختبار ويشيرون إليهم قائلين «الأشخاص الذين أتوا إلينا ليجعلونا نصنف الحبوب»[٣٢].

ولكن بالرغم من ذلك واجه الباحثون فى هذا الاختبار صعوبة تتمثل فى أنه كان

---

(٣١) Ibid, pp: 103–104.

(٣٢) Ibid, p: 104.

من الصعب تسجيل درجات الأداء بالدقيقة والثانية، وذلك لأن مفهوم الوقت لم يكن مميزًا عند القرويين الهنود. ولهذا قررت هيئة البحث استخدام أسلوب محدد يتمثل فى تحديد وحدة زمنية يسمح خلالها للمبحوث بتصنيف الحبوب، وأصبحت هذه الوحدة الزمنية هى الأطار المرجعى فى المحاولات التالية. أى أنه كان يطلب من المبحوث تصنيف الحبوب فى المحاولات المتكررة فى نفس الفترة الزمنية التى سمح بها فى المحاولة الأولى. وخلال المحاولات كان الباحث يذكر المبحوث دائمًا بضرورة تصنيف الحبوب بأسرع ما يمكن، وبأن الوقت الذى سيسمح له به فى كل محاولة هو نفسه الذى سمح له به من قبل. ولكن كان يسمح للمبحوث بدقيقتين لكل محاولة دون أن يخبر المبحوث بذلك مطلقًا. كما حرص الباحثون أيضًا على ألا يسمح للمبحوث بعد الحبوب التى تم تصنيفها أثناء الأداء، وفى نهاية المحاولة كان الباحث يسأل المبحوث عن عدد الحبوب التى يعتقد أنه قام بتصنيفها فى هذه المحاولة. وبعد أن يقدم تقريره، يسأله الباحث مرة أخرى عن عدد الحبوب الذى يتوقع تصنيفه فى المرة التالية. كما كان المبحوث فى نهاية كل محاولة يسأل عما إذا كان يشعر بالرضا أو عدم الرضا عن أدائه الأخير، وعندما كان المبحوث يبدى عدم رغبته فى تقديم أى تقديرات أو تخمينات عن تطلعاته بالنسبة للأداء. كان الباحث يشجعه على تقديم التقديرات. ولقد أظهر عدد كبير من القرويين ترددًا بقولهم «كيف أعرف عدد الحبوب التى أصنفها؟ وكيف أعرف عدد ما سوف أتمكن من تصنيفه؟» وفى كل هذه الحالات كان الباحث يطمئن المبحوث ويشجعه على القيام بعملية التقدير المطلوبة. ولقد قام الباحثون بإجراء ست محاولات فى هذا الاختبار، بالرغم من أنه كان من المقرر فى البداية إجراء عشر محاولات. وذلك لأنه فى المرحلة الاستطلاعية للدراسة لاحظ الباحثون أن القرويين يفقدون الاهتمام بهذا العمل بعد ست أو سبع مرات، ولذا تقرر إجراء ست محاولات فى الدراسة الامبيريقية لهذا الاختبار، وبعد ذلك تمكن الباحثون باستخلاص كل السجلات التى سبق الاشارة إليها آنفًا والتى تعد بمثابة مقاييس ومؤشرات للكشف عن مستوى الأداء والتطلعات[٣٣].

---

(٣٣) Ibid, pp: 104–105.

اختبار اسقاطى للكشف عن مستوى التطلعات (قصة شيامو Shyamoo story) :

كان تحديد مستوى التطلعات، ولايزال من أهم الموضوعات التى يهتم بها الباحثون والعلماء فى مجال الدراسات السيكولوجية. ولذا أجريت دراسات سيكولوجية عديدة تهدف إلى الكشف عن مستوى التطلعات والعلاقة بين مستوى تطلعات الأفراد والجماعات فى منطقة ما والمتغيرات السيكولوجية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال حاول فليجال Fliegal (٥٩-١٩٦٠) الكشف عن العلاقة بين التطلعات الاقتصادية. ومتغيرات عديدة مثل المقدرة على التغير، التخطيط للمستقبل، السلوك والاتجاه نحو التحكم فى ظروف البيئة الزراعية. كما حاول أيضًا جانجولى Ganguli (١٩٥٧) تحديد العوامل المؤثرة فى تطلعات الدخل بين مجموعة من عمال المصانع، مستخدما مفهوم التطلعات الخاصة بالدخل. كما أجريت أيضًا دراسات قليلة عن الفلاحين. فقد صمم كل من باريك Pareek وتشاتوباداياى Chattopadhyay (١٩٦٤) اختبارًا اسقاطيًا يتمثل فى رسم حياة الفلاح وظروفه فى مجالات حياتيه متعددة مثل امتلاك الأرض والماشية والسكن.. الخ، وتمكنا من خلال اسقاطات القرويين الكشف عن مستوى تطلعاتهم ويستخدم مفهوم مستوى التطلعات Level of Aspirations فى دراسة سنها هذه، بمعناه العام الذى يشير إلى السلوك المحدد للهدف فى عمل معين، والكفاح الذى يبذله الفرد لبلوغ هذا الهدف. كما يعنى فى بعض الأحيان تحديد الأهداف التطلعية فى مجالات محددة من النشاط مثل التعليم والوظيفة والنشاط والسعى الاقتصادى، وبهذا المعنى الأكثر تحديدا، استخدم الباحثون تعبيرات مثل التطلعات التعليمية، التطلعات الوظيفية وتطلعات الدخل[٣٤].

ولقد استخدم سنها فى دراسته هذه، أسلوبًا مشابهًا لهذا الأسلوب الذى استخدمه كل من بارك وتشاتوباداياى مع إدخال بعض التعديلات بغية تقدير مستوى تطلعات القرويين من خلال التوقعات المسقطة فى مجالات مختلفة من الحياة. وكان من المفترض

---

(٣٤) Ibid, pp:0 121-122.

أن مجموع الدرجات التى تسجل فى المجالات المحددة يمثل مؤشرًا للمستوى العام للتطلعات. ويتسم هذا الأسلوب الذى استخدمه سنها بأنه أسلوب نصف اسقاطى صمم بقصد الكشف عن التطلعات والدوافع والمحددات الداخلية للسلوك الإنسانى. وكان يتضمن موقفًا حياتيًا يروى كقصة ويسهل اسقاطات معينة تتعلق بالظروف المتوقع حدوثها لمزارع فى حياته المستقبلة، وكانت هذه الإسقاطات الخاصة بالمستقبل تجمع وتحلل بقصد الكشف عن دوافع وتطلعات الأفراد(٣٥).

ويتمثل إجراء هذا الاختبار الإسقاطى للكشف عن مستوى التطلعات – قصة شيامو – فى هذه الدراسة فى أنه فى البداية قام الباحثون بتحديد مجالات هامة ومختلفة من حياة القروى العادى، وكانت عبارة عن ثمانية مجالات هى نفسها المجالات التى استخدمها كل من باريك وتشاتو باديای. ثم أضافوا ثلاثة مجالات أخرى بعد اختبارها مسبقًا، حيث وجدوا أنها ذات أهمية فى المواقف الحياتية للقرويين خاصة فى سياق برنامج تنمية المجتمع. وتتمثل هذه المجالات الأحد عشر فيما يلى: الزيادة فى ملكية الأرض، الزيادة فى الدخل، الرغبة فى تحسين المسكن، الزيادة فى الانتاج الزراعى، تحسين الأساليب الزراعية، زيادة الماشية، الزيادة فى كمية اللبن والزبد، امتلاك الأدوات المنزلية، الزيادة فى الممتلكات المادية، الرغبة فى إتخاذ خطوات نحو رفع مستوى القرية وعمل الأطفال. ثم بعد ذلك قامت هيئة البحث بتأليف قصة تصور حياة فلاح يدعى شيامو، وتصف أحوال هذه الفلاح فى كل المجالات الأحد عشر، وتترك احتمالات المستقبل بدون تحديد. وقد روعى عند تأليف القصة أن تصطبغ بالصبغة المحلية حتى يسهل على المبحوث استيعاب الشخصية التى يتم تصويرها، وأن تعطى فكرة عامة وواضحة عن ظروف هذا المزارع فى كل هذه المجالات، وأن تترك موقف حياته العام غامضًا وغير محدد وذلك عن عمد. وكانت الفكرة الكامنة وراء هذا هى أن الموقف الغامض سوف يسمح للمبحوث بإسقاط تطلعاته وتوقعاته وأمانيه، هذا بالإضافة إلى أنه سيسمح بالكشف عن الدوافع والمحددات الداخلية للسلوك(٣٦).

---

(٣٥) Ibid, p: 122.

(٣٦) Ibid, pp: 122-123.

ولكن شعر الباحثون من خلال الدراسة الاستطلاعية بأهمية عدم صياغة الموقف بصورة غامضة جدًا، وذلك لأن الباحث كان يتلو القصة مرة أو مرتين على المبحوث، ثم يسأله عن تنبؤاته بالنسبة لمستقبل البطل. وكان كثير من المبحوثين يشعرون بأن الموقف مجرد وغير محدد أكثر مما ينبغى ، وغالبًا ما كانوا يعجزون عن قول أى شئ بالنسبة لاحتمالات المستقبل. وللتغلب على هذه الصعوبة استخدم الباحثون وسيلتين: فأولاً قاموا بصياغة الموقف الحياتى للمزارع الذى تصور القصة حياتة، بصورة تجعله يبدو حقيقيًا وملموسًا، وذلك من خلال إعداد صورة لهذا الغرض، حيث قام أحد الرسامين بزيارة بعض القرى، ثم رسم منظرًا نمطيًا لهذه القرى يتضمن تفاصيل معظم المجالات المختارة للدراسة. كما رسمت شخصية شيامو بشكل واضح أيضًا. وكان الباحث يساعد المبحوث على التعرف على المزارع فى الصورة، فبعد قراءة شيامو مرة، يضع الباحث الصورة أمام المبحوث موضحًا له أن هذه الصورة تصور حياة المزارع الذى سمع قصته حالاً، وبهذه الطريقة كان المبحوثون يظهرون الكثير من الاهتمام وحب الاستطلاع، كما أمكنهم تمثل شخصية شيامو والجوانب المرتبطة بحياته كما فى القصة. ولقد ساعد إضافة الصورة إلى القصة بدرجة كبيرة على جعل الموقف الاسقاطى أقل تجريدًا، وبهذا استطاع المبحوث تقديم تنبؤاته عن المستقبل. وثانيا قام الباحثون بتقديم وصف مختصر لظروف المزارع الحياتية بالنسبة لكل مجال من المجالات المذكورة آنفًا، ثم يسأل المبحوث بعد هذا عن تنبؤاته بالمستقبل وكان هذا الوصف الموجز يمثل القاعدة التى يرتكز عليها المبحوث فى تقديم تنبؤاته التى من المحتمل أن تحدث خلال خمس سنوات لهذا المزارع. كما أعدوا أحد عشر سؤالاً يعالج كل واحد منها مجالاً واحدًا، كما قاموا بعد المرحلة الاستطلاعية لصياغة بدائل مناسبة تصور مظاهر التقدم، وحالات التدهور فى مجالات معينة، ويطلب من المبحوث تقديم تنبؤاته بحرية. وكان الباحث يضع علامة (✓) أمام البديل الذى يتضمن فى إجابة المبحوث، وفى الحالات القليلة التى لم يستطع فيها المبحوث تقديم تنبؤاته، كان الباحث يقرأ عليه البدائل ليختار أحدها. وقد لجأ الباحثون إلى استخدام هذه الوسيلة عندما لاحظوا خلال الدراسة الاستطلاعية أن المبحوث غالبًا ما ينسى إلى حد بعيد الموقف

الحياتى للمزارع شيامو، كما أن تنبؤاته التى يقدمها بعيدة عن الظروف المصورة فى القصة(٣٧).

كما أدرك الباحثون أيضاً من خلال الدراسة الاستطلاعية أن القصة أطول مما ينبغى، فاتجهوا إلى اختصارها بحذف معظم النقاط البلاغية، وترك التفاصيل الضرورية وتبسيط اللغة والأسلوب بحيث يفهمها القروى العادى فى القرى التى أجرى فيها البحث بسرعة. كما رأى الباحثون ضرورة قراءة القصة مرتين، مرة قبل إظهار الصورة، ثم يسمح للمبحوث بالنظر إلى الصورة أثناء قراءة القصة للمرة الثانية، وبعد قراءتها للمرة الثانية يطلب من المبحوث أن يخمن ويقدم تنبؤاته عما سوف يحدث فى ظروف شيامو فى المجالات المختلفة، ويقوم الباحث بوضع علامة (✓) أمام بدائل الإجابات أيضاً كما أوضحنا آنفاً. وكان من المفترض أن تطلعات وأمانى المبحوث سوف تؤثر على تخمينات وتنبؤات المبحوث، تلك التنبؤات التى تستخدم فى هذا الإختيار كمؤشر لمستوى التطلعات.(٣٨)

وبعد هذا كله أجرى هذا الإختبار على المبحوثين فردًا بعد الآخر فى كل القرى الست، كما أجرى أيضاً قبل إجراء الإختبارات الأخرى. كما حفظ الباحثون التعليمات والقصة جيدًا حتى يتمكنوا من تقديم القصة بصورة تلقائية وطبيعية بالرغم من أن القصة كانت تُتلى من ورقة مكتوبة، وبذلك استطاع الباحثون توفير الجو الطبيعىّ خلال إجراء الإختبار. كما قام الباحثون بتسجيل الإجابات عن كل مجال كل على حدة، ثم أدرجوا المعلومات الخاصة بكل مجال فى الفئات الخاصة بهذا المجال. وكان كل بديل من البدائل يمثل وحدة قائمة بذاتها وتستخدم كفئة. ولقد اتبع فى هذا الاختبار أيضاً المقياس الذى إقترحه جاريت Garrett (١٩٦٠) حيث كان الباحثون يقومون بحساب عدد مرات تكرار كل فئة، وتحول هذه التكرارات إلى نسب مئوية، وكانت هذه النسب المئوية للتكرارات التى تندرج تحت مجال معين تمثل النسبة المئوية لهذا المجال، علماً بأنه قد تم تقسيم مدى التطلعات بالنسبة لكل مجال إلى

---

(٣٧) Ibid, pp: 123-124

(٣٨) Ibid, pp: 124-125

ثلاثة **مستويات** هى: المستوى المنخفض والمستوى المتوسط والمستوى العالى. كما اعتبرت درجة ٥٠ نقطة المنتصف تقريباً داخل هذا المدى، وأن المستوى المتوسط من التطلعات يندرج تحته كل الدرجات التى تقع فوق أو تحت نقطة المنتصف بعشر درجات أى ± ١٠ عند نقطة المنتصف. وفى ضوء ذلك كله جُمِعَتْ الدرجاتُ الخاصة بكل مجال وأمكن التوصل إلى تقدير المستوى العام للتطَلعات(٣٩).

– **اختبار ترتيب السلوك الدال على الدافعية ومستوى التطلعات**: كان الدافع الإنسانى دائماً موضوعاً من الموضوعات التى يهتم بها علماء النفس اهتماماً بالغاً، ولكن نقص الأساليب المناسبة لقياسه كان يمثل صعوبة وعائقاً أمام تكوين معرفة منظمة عنه. ولقد إعتمدت الدراسات االسيكولوجية التى حاولت تناول الدوافع الإنسانية مباشرة على الأسئلة والمقابلة وأساليب الترتيب الذاتى للسلوك أو تحليل المواد الإسقاطية اللفظية أو غير اللفظية. بقصد الوصول إلى النتائج التى قد تعين على فهم الدوافع الإنسانية المعقدة. ولكن لم تكن هذه الصعوبة بنفس الحجم على المستوى الحيوانى، حيث تقدمت دراسات قياس الدوافع عند الحيوان. وقد اعتمدت عملية قياس الدوافع عند الحيوان على مؤشر النشاط الذى يعكس قوة الدوافع لدى الحيوانات، فهناك على سبيل المثال كمية النشاط العام، عدد اللفات التى يقوم بها الحيوان داخل القفص، قوة الصعوبات التى استطاع الحيوان التغلب عليها للوصول إلى غايته. ولا شك فى أن هذه النشاطات قد مكنت من الكشف عن الدوافع التى تتحرك داخل الحيوان، وقدمت أسساً مرجعية سلوكية موضوعية يمكن ملاحظتها وقياس الدوافع الحيوانية من خلالها(٤٠).

أما على المستوى الإنسانى فلم يكن هناك دائماً علاقة متبادلة بين الاستجابات التى تظهر فى صورة التغيرات السيكلوجية والدافع المثار. ولقد ظهرت هذه الصعوبة بشكل واضح فى البحوث التى أجريت فى مجال القلق ومجالات أخرى. وكبديل لهذا رأى علماء النفس أن التصور الشامل للدوافع، وتحليل السلوك الكلى فى فترة معينة

(٣٩) Ibid, pp: 125-132

(٤٠) Ibid, pp: 143-144

يمكن أن يقدما مقياساً يمكن الاعتماد عليه فى دراسة الدوافع الإنسانية. كما أن تحليل قطاعات بأسرها من السلوك فى مجالات معينة، من خلال معرفة الأفعال التى كان يلجأ إليها الفرد فى الماضى، وما يقوم به فى الحاضر والتغيرات التى تطرأ عليها، وما ينوى أن يفعله فى المستقبل، يمكن أن تكون مؤشرات تكشف عن الدوافع المؤثرة. فمثلاً إذا كان لدى إنسان ما رغبة قوية فى تحسين ظروفه الاقتصادية، فمن أغلب الاحتمالات أن هذا الباعث سوف يترجم إلى صورة أو أخرى من الأفعال المناسبة التى يمكن ملاحظتها وتسجيلها خارجياً عن طريق الباحث[٤١].

ولما كانت دراسة سنها هذه تهدف إلى الكشف عن تأثير برنامج تنمية المجتمع على دوافع القرويين بالقرى الهندية، فقد تناولت الدوافع الإنسانية عند القرويين من خلال ترتيب السلوك الكلى فى الماضى والحاضر والمستقبل. وكانت القاعدة الأساسية المتبعة فى تقدير مستوى الدوافع والتطلعات هى دراسة وتحليل السلوك الفعلى للفرد فى الماضى والحاضر، والكشف عما يتوقع الفرد أن يحققه فى المستقبل، استنادًا إلى المعلومات الواقعية الخاصة بمجالات محددة من النشاط. وكانت إسقاطات الفرد عن المستقبل والتناقضات بين الماضى والحاضر والمستقبل مؤشرات لمستوى الكفاح والتطلعات والدوافع[٤٢].

ويتمثل إجراء اختبار ترتيب السلوك فى دراسة سنها هذه، فى أنه فى البداية قام الباحثون من خلال ملاحظاتهم فى الدراسة الاستطلاعية بتحديد مجالات للسلوك الفعلى الملموس، تتصل بالمشاركة فى النشاطات الجماعية فى القرية، وانتخاب مناصب مختلفة فى جمعية بنشايات بالقرية أو بالقطاع وتعليم الأسرة، وإتباع الإجراءات الصحية العامة، والتغيرات فى مستوى المتطلبات وإعداد مشروعات لتنمية الأسرة أو القرية والمشاركة فى جهود تنمية القرية قبل بناء المدارس، وإقامة الطرق والحماية من الفيضانات وتغيير أساليب الزراعة. كما تم أيضاً صياغة عددٍ من البدائل تمثل وصفاً للسلوك فى كل مجال، حيث كان كل بديل يمثل نقاطاً مختلفة تستخدم فى ترتيب

(٤١) Ibid, p: 144

(٤٢) Ibid, pp: 144-145

السلوك فى كل مجال. وكان لدى كل باحث إستمارة تتضمن المجالات السبعة كل على حدة. ثم بعد ذلك سجل الباحثون السلوك الفعلى للمبحوثين فى كل مجال من هذه المجالات منذ خمس سنوات مضت وفى الوقت الحاضر. ولم يكن متاحاً للباحثين الحصول على سجلات دقيقة تعكس حالة المبحوث منذ خمس سنوات مضت، وبالتالى اتجه الباحثون إلى تقدير السلوك على أساس المعلومات التى حصلوا عليها من القرويين أنفسهم ومن رئيس القرية ومن شئون العاملين بالقطاع. وكان الباحث بعد أن يحصل على المعلومات المطلوبة يضع علامة (√) أمام البديل المناسب الذى ينطبق على نشاطات المبحوث، كما كان يطلب من المبحوث نفسه أن يرتب نشاطاته فى المجالات المختلفة. وكان الباحث يضع ذلك فى إعتباره عندما يقوم بتنسيق الترتيبات النهائية لكل نشاطات المبحوث(٤٣).

وبعد إستكمال ترتيبات الماضى والحاضر يُسْأَلْ المبحوث عما يجب أن يخطط له بالنسبة للسنوات الخمس التالية فى كل مجال من هذه المجالات المحددة. وكان الباحث يضع أيضاً علامة (√) أمام البدائل المناسبة والخاصة بالمستقبل، كما كان يعتبر ما يتوقعه المبحوث لمستقبله مؤشرًا لتطلعاته. وبهذه الطريقة أمكن الحصول على ترتيبات للسلوك فى مجالات محددة، وفى أزمنة مختلفة هى الماضى والحاضر والمستقبل، أى أنه كان لكل مجال ثلاث نقاط مرجعية هى الماضى والحاضر والمستقبل، حيث كان الباحث يسجل سلوك المبحوث فى الماضى والحاضر بالنسبة لكل مجال على أساس المعلومات الواقعية التى يجمعها، كما كان يسجل السلوك المستقبلى للمبحوث أيضاً من خلال توقعات المبحوث نفسه عن مستقبله(٤٤).

ولقد قام الباحثون بعد الانتهاء من تطبيق الاختبار، بتحديد أهمية كل مجال والقيمة العددية لكل بديل على أساس تجريبى، فكانوا يحسبون عدد مرات تكرار الإجابات تحت كل بديل فى المجال الواحد. ثم يحولون هذا العدد إلى نسبة مئوية للتكرار، وقد إتبعوا فى هذا الصدد مقياس جاريت الذى سبق الإشارة إليه عند تناولنا

(٤٣) Ibid, pp: 145-146

(٤٤) Ibid, p: 146

للإختبار الإسقاطى فى الكشف عن مستوى التطلعات (قصة شيامو). كما قاموا بعد ذلك بحساب المحصلة النهائية لكل مجال على حدة، ثم إضافة الدرجات النهائية التى يسجلها الفرد فى كل مجال إلى بعضها البعض ليحصلوا على الدرجة النهائية لمستوى الدوافع فى الفترة المدروسة (أى الماضى والحاضر). بينما كان مجموع درجات المجال بالنسبة للمستقبل بالإضافة إلى التناقضات بين درجات الماضى والحاضر والمستقبل والماضى والمستقبل تعتبر مؤشرًا لمستوى الكفاح الذى بذله المبحوث فى الماضى والحاضر وتطلعه للمستقبل، وبذلك يتحدد مستوى الدوافع عند المبحوث. وكانت الدرجات الإيجابية للتناقض (بين الماضى والحاضر والحاضر والمستقبل والماضى والمستقبل) تعنى أن لدى المبحوث مستوىً أعلى من التطلعات بينما تدل الدرجات السلبية للتناقض على غياب الكفاح وعدم رفع المبحوث لمستوى تطلعاته وأهدافه أكثر مما أنجزه فى الماضى أو ينجزه فى الحاضر. علماً بأنه قد تحددت درجات ثلاث لترتيبات السلوك بالنسبة للماضى والحاضر والمستقبل فى كل مجال هى درجة منخفضة ودرجة عالية وتقع بينهما الدرجة المتوسطة على أساس متوسط ٥٠ بإنحراف معيارى قدره ١٠[٤٥].

(د) استمارة الكشف عن الاتجاهات والأداء: لما كانت إتجاهات وآراء الأفراد ونظرتهم العامة إلى الحياة تعكس دوافعهم وكفاحهم، فقد اتجهت دراسة سنها هذه، إلى تحليل إتجاهات وقيم وآراء القرويين ونظرتهم العامة إلى الحياة، مستخدمة فى ذلك إستمارة الكشف عن الإتجاهات والآراء. ولا شك أن المستوى العالى للدوافع غالباً ما ينعكس فى الحماس الذى ينظر به الفرد إلى المستقبل، وعادة ما يتميز هذا المستوى بشعور بالرغبة فى تحقيق هدف ما، والإحساس بالتقدم والتعاون والوعى بما يهدف إليه الإنسان، كما يدل على الإحساس بالإنتماء والمشاركة فى صنع القرار والحماس للبرنامج الإنمائى والثقة فى القيادة. ومن الناحية الأخرى فهناك إحتمال لانعكاس المستوى المنخفض للدوافع فى إتجاه اللامبالاة وعدم الإهتمام ونقص الثقة فى الأهداف والقيادة، والإحساس بالركود ونقص القدرة على المشاركة والإحساس بعدم جدوى المحاولة.

---

(٤٥) Ibid, pp: 146-153

كما أن هناك احتمالاً لإنعكاس الدوافع فى النظرة العامة للفرد نحو المستقبل، فغالباً ما يعتبر اليأس والشك فى النظرة إلى المستقبل مؤشرات تدل على الدوافع الضعيفة، بينما يدل التفاؤل والثقة فى مواجهة المستقبل على الدوافع القوية. كما تنعكس الدوافع أيضاً فيما يسمى بالتوجيه الزمنىTime orientation الذى يعنى أن الإهتمام بالمستقبل يعكس التطلعات والدوافع العالية، بينما تعبر الدوافع المنخفضة عن نفسها من خلال عبادة الماضى أو النظرة غير الواقعية للمستقبل أو الإهتمام بالمستقبل البعيد جدًا[٤٦].

ويتمثل إجراء دراسة إتجاهات وآراء وقيم القرويين فى هذه الدراسة، فى أنه فى البداية قام الباحثون بدراسة شاملة للإتجاهات والآراء كشفت عن العديد من المتغيرات آنفة الذكر، وذلك من خلال استخدام إستمارة البحث التى احتوت على خمسين سؤالاً حذف منها تسعة أسئلة عند التحليل، حيث كان بعضها غير مناسب وإجاباتها غير ذات دلالة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن بعض هذه الأسئلة كان متكررًا ويستخدم بقصد التأكد من ثبات وصدق إجابات المبحوثين. وكانت هذه الأسئلة المتكررة موزعة فى أماكن متباعدة فى إستمارة البحث، كما كانت أسئلة الإستمارة تنقسم إلى نوعين: نوع محدد البناء ويتمثل فى أسئلة حدد لها مجموعة من بدائل الإجابات، وكان الباحث يختار البديل المناسب الذى يتفق وطبيعة إجابة المبحوث. ونوع آخر غير محدد البناء (أسئلة مفتوحة) ويتمثل فى أسئلة لم يحدد لها بدائل معينة، ولكن الباحث كان يسجل إجابات المبحوثين عليها حرفياً. ولقد ألقى تحليل إجابات المبحوثين الضوء على قيم وإتجاهات وتطلعات ونظرة القرويين، كما أمكن من خلال ذلك أيضاً الوصول إلى لمحة تعكس طريقة تفكير القرويين فى مشاكلهم وتصورهم لحياتهم ومستقبلهم[٤٧].

وبعد أن قام الباحثون بتسجيل إجابات المبحوثين فى إستمارة الاتجاهات والآراء، قاموا بإدراج هذه الإجابات تحت فئات ثمانٍ تم صياغتها بقصد التحليل وحساب عدد مرات التكرار وتحديد النسب المئوية لهذه التكرارات بالنسبة لكل بديل. كما تم إدراج

---

(٤٦) Ibid, p: 161

(٤٧) Ibid, pp: 161-163

المعلومات الخاصة بكل من القرى الست كل على حدة، ثم تم أيضاً تحديد النسبة المئوية المتجمعة لمجموعتى القرى بقصد المقارنة. وتتمثل هذه الفئات التى أدرج تحتها إجابات المبحوثين التى ألقت الضوء على اتجاهات القرويين وقيمهم فى الفئات التالية:

– اتجاه القرويين إزاء الأساليب الزراعية الحديثة: ويندرج تحت هذه الفئة أربعة أسئلة تتعلق باستخدام الأسمدة الصناعية والتقاوى المنتقاه، المعدات الزراعية الجديدة، الأساليب الزراعية الحديثة التى يقترحها القطاع. وكانت هذه الأسئلة تلقى الضوء على دور القطاع فى هذه المجالات(٤٨).

– اتجاه القرويين إزاء تنمية المجتمع وجمعية بنشايات: ويندرج تحت هذه الفئة أحد عشر سؤالاً تدور حول كمية المشاركة فى برنامج التنمية وإجتماعات القرية والنشاطات الأخرى التى يقوم بها موظفو القطاع، ونوعية المساعدة المتاحة والمتوقعة من القطاع ومصادر معرفتهم للمعلومات الزراعية وإتجاه الفلاحين إزاء جمعية بنشايات(٤٩).

– إدراك الاحتياجات: ويندرج تحت هذه الفئة مجموعة الأسئلة التى تهدف إلى الكشف عن أهم الاحتياجات التى يشعر بها الأفراد مثل الاحتياجات الشخصية والأسرية والقروية، وفكرتهم عن الإجراءات التى تمت بقصد إشباع هذه الإحتياجات والاقتراحات التى يجب أن يقدموها من أجل تحقيق التقدم للقرية(٥٠).

– الاهتمام بالمستقبل: ويندرج تحت هذه الفئة مجموعة من الأسئلة التى تم صياغتها، بقصد الكشف عن الاهتمامات والأشياء التى يرغب المبحوث فى امتلاكها فى الحاضر لنفسه، والأشياء التى يريد أن يمتلكها أبناؤه فى المستقبل، ولا يملكها هو الآن، ونوع العمل الذى يجب أن يتوفر لأطفاله فى المستقبل(٥١).

---

(٤٨) Ibid, pp: 163-168

(٤٩) Ibid, pp: 163-174

(٥٠) Ibid, pp: 163-184

(٥١) Ibid, pp: 164-190

– مجال الاهتمام: وكانت هذه الفئة تضم سؤالاً واحدًا يتمثل فى: ما هى المشكلات التى تشغلك أكثر من غيرها؟ وكان يقصد بهذا السؤال الكشف عن مجال إهتمام القرويين، كما كان لهذا السؤال خمس إجابات بديلة تتعلق بالمستوى الشخصى، الأسرى، القروى، والدولة والمشكلات العالمية.(٥٢)

– إدراك التقدم: ويندرج تحت هذه الفئة بعض الأسئلة التى تهدف إلى الكشف عن مدى معرفة القرويين بالتحسينات التى طرأت على الظروف الاقتصادية، والتقدم الذى حدث فى القرية والمجتمع ككل. وكانت هذه الأسئلة تركز على برنامج تنمية القرية.(٥٣)

– اتجاه القرويين إزاء العمل والقضاء والقدر: ويندرج تحت هذه الفئة مجموعة الأسئلة التى تحاول الكشف عن أهم العوامل الكامنة وراء النجاح فى العمل، وإتجاه القرويين إزاء دور القدر فى تشكيل حياة الإنسان.(٥٤)

– مدى التوجيه الحضرى **Extent of urban orientation** : ويندرج تحت هذه الفئة مجموعة الأسئلة التى تحاول الكشف عن رغبة القرويين وإتجاهم إزاء الإنتقال والهجرة، من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية بالنسبة لهم ولأبنائهم.(٥٥)

ولقد زُوِدَ الباحثون بمجموعة من التعليمات الدقيقة التى يكفل تنفيذها إجراء الدراسة الإمبيريقية بطريقة علمية وموضوعية. ولكن لن يفوتنا أن نوضح أنه كان من المتعين على الباحث أن يسجل إجابة القروى حرفياً بقدر المستطاع، وفى حالة عدم القدرة على ذلك، يجب عليه أن يسجل النقاط الرئيسية، ثم يعيد كتابة الإجابات الكاملة بعد اللقاء مباشرة معتمداً على ذاكرته، ومستخدماً النقاط التى سجلها أثناء المقابلة، وذلك فى الحالات التى لا توجد فيها إجابات محددة، أى بالنسبة للأسئلة المفتوحة التى قام الباحثون بإدراج إجابات المبحوثين عليها فى فئات، تم صياغتها

(٥٢) Ibid, pp: 164-191

(٥٣) Ibid, pp: 164-196

(٥٤) Ibid, pp: 164-200

(٥٥) Ibid, pp: 164-201

أيضاً بقصد التحليل وحساب عدد مرات التكرار.[٥٦]

(هـ) المؤشرات والمقاييس المستخدمة فى الدراسة: استخدم سنها مجموعة من المؤشرات والمقاييس فى هذه الدراسة بقصد الفهم الدقيق للتغيرات التى طرأت على دوافع وتطلعات وقيم القرويين. ويتمثل استخدامه لذلك فى أنه عندما إتجه إلى إختيار عينة الدراسة، فإنه أقام اختياره للقرى على أساس تقدير المسئولين والباحثين الذين بدورهم قد استندوا إلى مؤشرات ومحكات محددة فى تصنيفهم للقطاعات والقرى إلى قرى متطورة وقرى متخلفة. كذلك اعتمد سنها أيضاً على مقاييس ومؤشرات عندما إتجه إلى الكشف والحكم على مدى التغير الذى طرأ على القرى الهندية.

وتتمثل هذه المقاييس والمؤشرات الدالة على التطور والنمو فى إستعداد القرويين لتقبل وسائل حديثة للزراعة، استخدام المعدات الزراعية الحديثة والبذور المنتقاة، تبنى الطرق الجديدة فى تربية الماشية، تبنى التعليم والقواعد الحديثة، المشاركة فى نشاطات المجتمع، الوعى السياسى بالقرية، تحمس القرويين لبرنامج تنمية المجتمع، استخدام المبيدات الحشرية والأسمدة الكيميائية، الإستفادة من الإقتراحات الخاصة بحفر التسميد، التحسينات فى عملية الرى، استخدام الآبار والمضخات فى الرى. وعلى العكس من ذلك اعتبر القطاع الذى لا يبدى كثيراً من التعاون أو الحماس لهذه الطرق الحديثة التى حث عليها برنامج تنمية المجتمع، ولا تتوافر فيه هذه المؤشرات متخلفاً وأقل إستجابة.[٥٧]

هذا فضلاً عن أن هذه الدراسة قد اعتمدت أيضاً على مؤشرات أخرى دالة على التقدم المادى مثل نمط المسكن (من الطوب اللبن أو غيره)، قيام الصناعات الصغيرة، نمط الحظائر، ظهور أنواع حديثة من المحاريث فى الزراعة، ظهور المضخات والآلات الحديثة لحصد المحاصيل، عدد الدراجات وأجهزة الراديو، البنادق والمدارس، مخازن الأسمدة. كما اعتمدت الدراسة على مقاييس أخرى مثل استخدام مقياس جاريت

---

(٥٦) Ibid, pp: 162-164

(٥٧) Ibid, p: 21

وسجل الدرجات المتناقضة للهدف، وسجل درجات التناقض فى الحكم للكشف عن مستوى الأداء والتطلعات، كما استخدمت تبنؤات المبحوث عن المستقبل كمؤشر لمستوى التطلعات. وقد سبق الإشارة إلى هذه المقاييس آنفاً.

وبالإضافة إلى ماسبق ذكره من الطرق والأدوات البحثية، فقد استخدمت الدراسة أيضاً الطريقة الوصفية والاحصائية والمقارنة والملاحظة، كما استخدمت الأساليب الكمية والكيفية فى التحليل.

ثانيا: نتائج الدراسة: خلص سنها من خلال دراسته هذه، إلى العديد من النتائج الهامة التى تكشف عن طبيعة العلاقة بين برنامج التنمية الريفية والدوافع والاتجاهات والقيم والتطلعات فى القرية الهندية، ومدى التغيرات التى طرأت على القرويين من خلال هذا البرنامج الأنمائى. وتتمثل هذه النتائج فيما يلى:

١ - **مفهوم الحياة السعيدة:** خلص سنها إلى أن هناك قدراً كبيراً من التشابه بين القرويين فى القرى المتطورة والمتخلفة فى مفهومهم عن الحياة السعيدة، وفى نماذج التطلعات والقيم. فالقرويون فى تعريفهم للحياة السعيدة يهتمون اهتماماً بالغاً بضروريات الحياة والمطالب المادية والمال والقيم الاقتصادية ويضعونها فى المرتبة الأولى، فى حين لم يكن هناك تركيز على الاحتياجات الاجتماعية والعامة والسيكولوجية التى يضعونها فى المرتبة الثانية، باستثناء رغبة القرويين فى القرى المتطورة فى ضرورة صفاء الذهن من القلق. كما كان هناك ميل قويٌ نسبياً لدى القرويين فى المناطق المتخلفة إلى إدراك الحياة بصورة غير واقعية وخيالية وغامضة وغير محددة. بينما كان القرويون فى المناطق المتطورة أكثر ميلاً إلى الواقع والوضوح كما كانت الاهتمامات الشخصية والأسرية توضع فى المقام الأول عند القرويين، ثم تليها الاهتمامات المحلية والقومية.[٥٨]

(٥٨) Ibid, PP: 66 : 73

٢-الآمال والمخاوف: خلص سنها فى ضوء الدراسة الإمبيريقية إلى أن هناك تشابهًا بين القرويين فى المناطق المتطورة والمتخلفة، فى الآمال والتطلعات والمخاوف على المستويات الثلاثة (الفرد، القرية، الأمة)، أى بالنسبة لأمال ومخاوف الفرد الشخصية، وآماله ومخاوفه بالنسبة لقريته، وآماله ومخاوفه بالنسبة لأمته. حيث كانت الآمال والتطلعات شخصية وذاتية بشكل أساسى، ويلى ذلك فى الأهمية الآمال والتطلعات المحلية والقومية. كما كانت الاهتمامات والآمال تتركز فى الاحتياجات والآمال والتطلعات المادية بدرجة كبيرة، إلى أن أصبحت تمثل عائقاً أمام تكوين الوعى الصحيح بالاحتياجات والآمال العامة.

كما كان هناك ميل إلى إسقاط الاحتياجات والآمال الشخصية الأسرية على التطلعات المحلية والقومية، حيث كانت الآمال والتطلعات تتحرك داخل مجال الحياة الشخصية والأسرية. وبنفس الصورة ظلت المخاوف والقلق داخل الاطار العام للحياة الشخصية، فلم يكن هناك تمييزٌ واضح بين مخاوف الفرد الشخصية، ومخاوفه بالنسبة لقريته ولأمته. هذا فضلاً عن أن المخاوف تدور بصفة أساسية حول الاحتياجات والأمور الاقتصادية المباشرة التى سيطرت على كل ماعداها. أما بالنسبة لنظرة القرويين إلى التقدم والكفاح، فكان هناك فارق كبير بينهم. ففى الوقت الذى يشعر فيه القرويون فى المناطق المتطورة بقدر ضئيل من الانجاز فى الخمس أو السبع سنوات الماضية، كما ينظرون إلى المستقبل نظرة تتسم دائماً بالتفاؤل، نجد الفلاحين فى المناطق المتخلفة لا ينظرون إلى الماضى باعتباره مصدراً لمخاوفهم وهمومهم. كما كانت علامات الرضا والقناعة تظهر عليهم بالرغم من الظروف السيئة التى تسود منطقتهم. وكانوا يتقبلون التخلف كجزء من الوجود، كما لم يكن لديهم شعور بعدم الرضا عن الماضى أو شعور بالإحباط فى مواجهة الظروف القائمة، أو ما يشير إلى وجود دافع قوى للتغلب على هذه الظروف السيئة فى المستقبل.[٥٩]

٣ - مستوى الأداء والتطلعات: تبين من معطيات الدراسة أن من أهم ملامح

---

(٥٩) Ibid, PP: 79 - 101

سلوك القرويين فى اختيار الأداء، أن أداءهم كان يتميز بصفة عامة بدرجة كبيرة من الحذر وعدم الرغبة فى التعهد بأعمال جديدة. كما أنهم يميلون إلى ربط أدائهم لتحقيق أهدافهم الحالية بالأساليب التقليدية المعتادة فى الأداء، وعدم الرغبة فى رفع مستوى تطلعاتهم عن الأداء السابق كثيراً. كما لم يكن لديهم حافز للمخاطرة، ولذا كانوا يرغبون دائماً فى تجنب المخاطرة، وكان لديهم خوف كبير من مواجهة الفشل. وعلى هذا الأساس نادراً ما كانوا يرفعون أهدافهم وتطلعاتهم إلى درجة أعلى مما حصلوا عليه فى الماضى بسبب خوفهم، الذى يعد من أهم العوامل المؤدية إلى افتقارهم إلى روح المخاطرة. وبالرغم من ذلك كان القرويون فى القرى المتطورة يسجلون درجات أعلى فى التطلعات، كما كانوا أكثر مرونة بصفة عامة فى ضبط مستوى تطلعاتهم مع أدائهم. كما كانوا أكثر دقة أيضاً فى تقديرهم لأدائهم. ويشعرون بالضيق وعدم الرضا بسبب عدم وصولهم إلى أهدافهم التى يتطلعون إليها. ومن الناحية الأخرى كان القرويون فى القرى المتخلفة دائماً ما يظهرون ميلاً إلى التقليل من شأن أدائهم، كما كانوا أقل شعوراً بعدم الرضا، ويظهرون اتجاهاً بعدم المبالاة. كما أظهر القرويون فى القرى المتطورة تحولاً وتغيراً أكبر فى التطلعات مما يدل على وجود حافز للتطوير عندهم. كما كانوا يرفعون من مستوى تطلعاتهم بعد النجاح، أما فى حالة الفشل فكانوا إما أن يظلوا على نفس التطلعات أو يرفعوها إلى حد معين، كما كانوا يميلون أيضاً إلى خفض مستوى تطلعاتهم نسبياً فى مرات أكثر عند مواجهة الفشل. ولكن لم يكن هذا الميل ملحوظاً تماماً بين القرويين التقدميين فى القرى المتخلفة.

ولقد ارتبط التعليم بالمستوى الأعلى من التطلعات خاصة بين القرويين فى المناطق المتطورة، حيث مال القرويون المتعلمون فى المناطق المتطورة إلى تطلعات أعلى بكثير، وكان لديهم درجات إيجابية أعلى فى مقياس تناقض الأهداف، كما أظهروا دقة أكثر نسبياً فى تقديرهم لأدائهم بينما فى المناطق المتخلفة لم يكن هناك فارق بين القرويين المتعلمين وغير المتعلمين. وبينما كان التقدم فى الزراعة والتعليم يؤثران على مستوى التطلعات، كان شغل المناصب القيادية فى القرية لا يتصل بصورة واضحة بسلوك هؤلاء فى مواقف تتعلق بمستوى التطلعات. وأخيراً.. كان الأطفال فى القرى المتطورة

يتميزون بتطلعات أعلى وأداء أفضل فى المهام الموكلة إليهم، وبدقة أكثر فى تقدير أدائهم، كما كان لديهم درجات أعلى فى مقياس تناقض الهدف ومؤشر المرونة، وذلك بمقارنتهم بالأطفال فى القرى المختلفة.(٦٠)

كما تبين من نتائج الدراسة أيضاً أنه بالرغم من أن النموذج العام للتطلعات متشابه بشأن المجالات الأحد عشر التى ألقينا الضوء عليها آنفاً. إلا أن القرويين فى القرى المتطورة كانوا ذوى تطلعات أعلى بكثير بالنسبة للرغبة فى ملكية الأرض وزيادة الدخل وتحسين ظروف المسكن وإحداث التغييرات فى الزراعة وامتلاك الأثاث من القرويين فى القرى المتخلفة. كما أن القرويين فى القرى المتطورة كانوا ذوى تطلعات أعلى بالنسبة لزيادة الانتاج الزراعى والرغبة فى تقديم تسهيلات محسنة للقرى مثل إنشاء الطرق المعبدة وشق القنوات وكهربة الريف وحفر الآبار ذات الأنابيب وتسيير خطوط الأوتوبيس وإنشاء المدارس الثانوية من القرويين فى القرى المتخلفة. ولقد كان المستوى الأعلى من التطلعات بالنسبة للدخل يعد أمراً طبيعياً، وذلك لأنه دائماً ما ينظر الناس إلى المال على أنه الوسيلة الأساسية التى من خلالها يمكن الوفاء بالاحتياجات المتعددة ومواجهة الانفاق فى الحياة اليومية. كما كانت التطلعات بالنسبة لزيادة الانتاج الزراعى متوسطة وعالية. وأخيراً.. كان الاختلاف فى التطلعات بالنسبة للمجالات المختلفة يدل على درجات التركيز النسبى على المجالات لدى المبحوثين فى القرى المتطورة والمتخلفة. كما أنه بالنظر إلى المستوى العام للتطلعات والدرجات المسجلة فى كل مجال من المجالات يمكن أن نصل إلى أن القرويين فى القرى المتطورة كانوا يميلون إلى تطلعات أعلى نسبياً مما لدى نظرائهم فى المناطق المتخلفة.(٦١)

٤ - **الدوافع**: تبين من معطيات الدراسة أن دوافع القرويين التى حددت على أساس ترتيبات النشاطات والانجازات والسلوك الفعلى فى الماضى والحاضر، كانت أعلى بصفة عامة عند الأسر الريفية فى القرى المتطورة. ولكن بالرغم من ذلك فقد أظهرت الأسر الريفية بالقرى المتخلفة أيضاً نشاطاً فى حركتها من الماضى إلى

---

(٦٠) Ibid, PP:105 - 120

(٦١) Ibid, PP: 126 - 142

الحاضر. أما بالنسبة للكفاح وتطلعات المستقبل، فلم يكن هناك فارق بين القرى المتطورة والمتخلفة، حيث كان مستوى الكفاح منخفضًا بين نسبة عالية من القرويين فى القرى المتطورة والمتخلفة. كما كانوا يتميزون بالخمول فى كفاحهم ولم ينظروا إلى المستقبل بكثير من التفاؤل، ولم يكن ما يتوقعونه ويتطلعون إليه فى المستقبل أكثر كثيراً مما تم إنجازه بالفعل، وفى حالات عديدة كان المستوى المتوقع فى المستقبل ينخفض حتى عما تم تحقيقه فى الماضى أو الحاضر(٦٢)

٥ – **الاتجاهات والآراء:** خلص سنها من خلال دراسته هذه إلى أن القرويين فى القرى المتطورة قد تقدمت اتجاهاتهم وقيمهم ونظرتهم العامة إلى الحياة، حيث كانوا أكثر تقدماً فى نظرتهم للحياة، وكانوا يرحبون دائماً باستخدام التقاوى المنتقاة ومعدات الزراعة الحديثة. وفى نفس الوقت كانوا يظهرون قدراً أكبر من الاعتماد على النصيحة التى يقدمها لهم موظفو القطاع فى شئون الزراعة. أما القرويون فى القرى المتخلفة فكانوا أقل اقتناعاً بالفوائد الناجمة عن استخدام الأساليب الزراعية الحديثة، كما كان اتجاههم إزاء الأساليب الزراعية الحديثة يتمثل فى أنهم إما لايستخدمون هذه الأساليب والمعدات الزراعية الحديثة، أو كانوا يحتفظون بشكوكهم حيال التقاوى والمعدات الحديثة التى يقدمها ويقترحها المختصون فى شئون الزراعة بالقطاع.(٦٣)

كما كان للقرويين آراء متماثلة بالنسبة للوظائف التى يتوقعون من القطاع أن يؤديها، فقد كانوا يتوقعون مساعدة القطاع لهم فى مجال الزراعة، وأن يقدم لهم المساعدات المالية فى شكل قروض والبيع بالنسيئة. كما كان البعض يعتقد أن القطاع يجب أن يساعدهم حتى فى إشباع الاحتياجات الضرورية للحياة. وبالرغم من ذلك فقد كانت هناك اختلافات حادة فى اتجاه القرويين إزاء دور القطاع فى الوفاء باحتياجات القرية – ففى الوقت الذى لم يرحب فيه القرويون فى القرى المتخلفة بدور القطاع، ويذهبون إلى أن نشاطات القطاع لا تتصل كثيرًا باحتياجات القرية. نجد أن نسبةً عاليةً من القرويين فى القرى المتطورة لهم مشاعر إيجابية بشأن نشاطات

(٦٢) Ibid, P: 160

(٦٣) Ibid, PP:201 : 202

القطاع وجمعية بنشايات، ويوافقون على أن هذه الجمعية قد أفادت كثيراً فى مجال الادارة الريفية.[٦٤]

تبين أيضاً من معطيات الدراسة أن الاحتياجات الشخصية بدت قوية جداً، لدرجة أنها كانت غالباً ما تُسقطْ على الاحتياجات العامة للقرية، كما أن هذين المستويين من الاحتياجات كانا يتداخلان دائمًا بحيث لا يمكن التفرقة بينهما. وعلى أية حال كان نموذج الاحتياجات ضيقاً جداً، بحيث كانت احتياجات ومتطلبات القرويين محدودة، ولكن بالرغم من ذلك كانت اهتمامات واحتياجات القرويين فى القرى المتطورة متنوعة. بينما تركزت احتياجات القرويين المتخلفين حول الاحتياجات الشخصية والزراعية والدينية بصورة فائقة. كما كان الدافع إلى التعليم عندهم ضعيفاً، والوعى الصحى غائباً. وبالرغم من تخلف الوعى باحتياجات القرية عند المتخلفين، إلا أنه كان هناك اتجاه بين القرويين يصطبغ بالتفاؤل بشأن إشباع هذه الاحتياجات بصفة عامة. وكان هذا الشعور أقوى لدى القرويين فى القرى المتطورة، حيث كانوا لا يعبرون عن احتياجات القرية التى ينبغى إشباعها فحسب، بل كانوا يعتقدون فى أن ذلك سوف يتحقق فى المستقبل القريب.[٦٥]

ولقد كان مجال اهتمام القرويين ضيقًا ومحدوداً للغاية أيضاً ومقصوراً إلى حد بعيد على الشئون الشخصية والأسرية، حيث كانت الحياة الشخصية والأسرية هى مركز إهتمام القرويين، وبالتحديد كانت مشكلة طول العمر والقلق بسبب المال والمشكلات الأسرية تمثل أهم مجالات اهتمام القرويين فى القرى المتطورة، وأهم العوامل المسببة للقلق بين نسبة عالية منهم. أما القرويون فى القرى المتخلفة فكانوا غارقين تماماً فى شئون الأسرة والشئون الشخصية والمالية لدرجة أنهم لم يشيروا إلى الزراعة ذات الأهمية الحيوية لبقائهم حين يسألون عن أهم مصادر قلقهم. وكانت رغباتهم تدور حول زيادة ملكية الأرض والماشية والثروة باعتبارها مكونات أساسية لمستقبلهم. كما لم يظهر القرويون اهتماماً كبيراً بالشئون القومية أو الدولية إلا فى قرية واحدة كانت

(٦٤) Ibid, P: 202

(٦٥) Ibid, PP: 202 - 203

تضم أقلية على قدر كبير من التعليم. كما كان الاهتمام الذى يتجاوز المستوى الشخصى أو الأسرى ضئيلاً. وكان هذا أمراً يدعو للدهشة. ذلك أن الدراسة قد أجريت فى وقت كانت الأمة مشغولة بالكفاح ضد اثنتين من القوى الأجنبية المجاورة (الغزو الصينى وحرب باكستان)، وهذا إن دل على شىء فإنما يدل على أن القروى غارق إلى حد بعيد فى شئونه الحياتية اليومية، تلك الشئون التى استقطبته لدرجة أصبح معها غير مبال بالشئون القومية الدولية.(٦٦)

كما أظهر القرويون اهتمامهم بتعليم أبنائهم وتنمية المهارات عندهم، كما كانوا يركزون على ضرورة توفير الخدمات الجيدة لهم، ويلى ذلك الطعام الكافى والمسكن المناسب والملابس والثروة. كما أظهروا ميلاً إلى الاهتمام بالتحاق أبنائهم بالوظائف الحكومية وغيرها من وظائف الخدمات، وإبعادهم عن المهنة التقليدية للآباء وهى الزراعة، أما بالنسبة لهم كأباء فقد فضلوا الرغبة فى بقائهم كمزارعين.(٦٧)

كما أشارت نتائج الدراسة أيضاً إلى أن الإحساس بالتقدم والإنجاز كان منتشراً بقدر أعظم بين القرويين فى القرى المتطورة. ولكن هذا الشعور كان أقل انتشارا بين القرويين المتخلفين حيث ظلت نسبة كبيرة منهم تشعر بأن الظروف إما أنها ظلت راكدة أو أنها قد تدهورت. وبالنسبة للظروف الاقتصادية الحالية، فقد كان هناك قدر كبير من الشعور بالرضا يسود القرويين فى القرى المتطورة، ولكن هذا الشعور كان أقل بين القرويين المتخلفين. وبالرغم من أن أكثر من ٤٠٪ من القرويين قد عبروا عن شعورهم بالرضا، إلا أن ظروفهم الاقتصادية الحالية كانت فى الواقع الفعلى فقيرة جداً، مما يدل على أن الكثيرين قد اعتبروا فقرهم وبؤسهم قضيةً مسلماً بها، وأن ذلك هو قدرهم وأمر حتمى. كما كان هناك اعتقاد سائد بين القرويين فى أن الظروف الاقتصادية سوف تتحسن فى المستقبل، وكان هذا الحس المتفائل سائداً وقوياً أكثر بين القرويين المتطورين.(٦٨)

---

(٦٦) Ibid, PP: 190 - 205

(٦٧) Ibid, P: 203

(٦٨) Ibid, PP: 203 - 204

أما بالنسبة لدور القطاع فى التنمية الاقتصادية الريفية، فكان هناك إحساس كبير بالتقدم عن الماضى بين القرويين فى القرى المتطورة، فى حين شعرت نسبة كبيرة من القرويين المتخلفين بعكس ذلك تماماً. كما كان هناك قدرٌ من التفاؤل عند القرويين المتطورين فى نظرتهم إلى المستقبل، فى حين نظر القرويون المتخلفون نظرة تتسم بالركود والشك إلى المستقبل. ولقد أدرك القرويون المتطورون أن التقدم الذى تحقق كان كبيراً فى مجال الزراعة والتعليم والأعمال التجارية والنقل والاتصالات.(٦٩)

كما اختلف القرويون فى القرى المتطورة والمتخلفة فى اتجاهاتهم إزاء قيم العمل والقدر، حيث كان القرويون فى القرى المتطورة يركزون على العمل والجهد، أما اعتمادهم على القدر فهو أقل. بينما يعتمد القرويون المتخلفون اعتماداً أكبر على الحظ. وبعبارة أخرى كان القرويون المتخلفون يظهرون اعتماداً أكبر على الحظ والقدر، وكانوا دائماً ينسبون ظروفهم الحالية إلى إرادة السماء أو الحظ العاثر والقدر. بينما كان التركيز على العمل والجهد والتعليم كعوامل للإنجاز والتقدم بين القرويين المتطورين.

كما أظهر القرويون بصفة عامة تفضيلهم للبقاء فى القرية وعدم الانتقال والهجرة إلى المدينة بالنسبة لهم، أما بالنسبة لأبنائهم فهم يرغبون فى أن ينتقل أطفالهم وأبناؤهم إلى المدينة. وكانت هذه الرغبة قوية بين القرويين، حيث سجل أكثر من نصف القرويين هذه الرغبة.(٧٠)

٦ - **الأسس السوسيو سيكولوجية للتنمية الريفية:** توصلت دراسة سنها فى نهاية المطاف إلى نتيجة نهائية على قدر كبير من الأهمية، وتتمثل هذه النتيجة فى أنه لم يبد أن هناك اختلافاً جوهرياً فى نماذج التطلعات والدوافع بين القرويين فى القرى المتطورة والمتخلفة. حيث تركزت الدوافع والتطلعات فى أغلبها فى المشكلات الحياتية اليومية، كما كان الحافز على الجهد الجماعى ضعيفاً، كما لم يكن هناك سوى دليل ضئيل جداً على وجود أى شعور بنمو المجتمع أو بالمشكلات القومية أو الدولية. كما لم تتجاوز

---

(٦٩) Ibid, P: 204.

(٧٠) Ibic, p: 205.

آمال القرويين وتطلعاتهم ومخاوفهم المجالات الشخصية والأسرية المحضة إلا فيما ندر، حيث كان عالمهم محدودًا بصورة لا يمكن تصديقها. وبصفة عامة كان القرويون يتميزون بالفردية والأنانية، ولم تحركهم المشكلات القومية أو الدولية، كما كانوا منعزلين فى داخل النطاق الريفى، ويقصرون نشاطاتهم واهتمامهم على الضروريات والاحتياجات الاقتصادية المباشرة. وبعبارة أخرى، لم يجد سنها دليلًا كافياً على أن التطلعات الجديدة والحوافز الجديدة للتطور قد بدأت تنبض فى سكان الريف، حيث أن القرويين ما زالوا خاملين وغير مبالين بالتقدم المادى، ويظهرون تقبلهم الهادئ للفقر وللظروف الاقتصادية السيئة، ويرتبطون بالتراث التقليدى. ولم يخرج الكثيرون منهم من صومعة التقاليد القديمة. وهذا معناه أنه لا يبدو أن الحياة الريفية قد تغيرت كثيرا. وإن كان هناك على أية حال تأثير ما لبرنامج تنمية المجتمع، ولكن مازال هذا التأثير صغيراً وغير كاف للمحافظة على التقدم وجعله عملية نمو تولد ذاتها بذاتها. بالرغم من أن العديد من المسئولين والشخصيات العامة فى مجال الادارة العامة فى الهند، قد زعموا بحدوث التقدم والتغير فى الريف الهندى. منهم على سبيل المثال لا الحصر مستر. س ك. داى – Mr - S.k. Dey الذى كان حتى فترة قريبة وزيراً لاتحاد تنمية المجتمع والتعاون، والذى زعم فى خطاب ألقاه فى يناير ١٩٦٦ فى اجتماع بجامعة كوروكشترا Kurkshetra University هذا التغير قائلاً: «لقد استعاد الصم والبكم فى الهند الريفية، والذين يمثلون ثمانين فى المائة من السكان صوتهم مرة أخرى. لقد بدوا يرهفون السمع للأصوات التى تتجه إليهم. كما أصبحوا يعرفون قيمة القراءة والكتابة، ويسمعون عن العلم. وبدوا يرونه فى الواقع، فى الحقول، فى المصانع، فى الطرق والمستشفيات، ولقد بدأت تطلعات جديدة تنبض داخلهم.[(٧١)]

وفى ضوء هذه النتيجة النهائية صاغ دورجاناند سنها مجموعة من الأسس السوسيو–سيكلوجية للتنمية الريفية، يسترشد بها الباحثون وكل المشتغلين بالتنمية الريفية، ويضعونها نصب أعينهم عند صياغة أى برنامج إنمائى ريفى، حيث أن العمل وفقها يكفل نجاح البرنامج الإنمائى ويمكنه من تحقيق التغيرات المنشودة وأهدافه

(٧١) Ibid, PP: 206 – 208

المبتغاة. وتتمثل هذه الأسس في المبادئ التالية:

(أ) ضرورة أن تأتي المبادأة والدافع إلى التنمية الريفية من داخل عقول القرويين: لقد أكد المسئولون عن تنفيذ برنامج تنمية المجتمع الريفي، على أنه يجب أن تأتي مبادرة التنمية والتطوير من القرويين أنفسهم، وأن ينبع الدافع الأساسي للنمو من داخل عقولهم. وذلك استنادًا إلى اعتقاد مؤداه أن لدى القرويين مقدرة غير محدودة على تشكيل حياة جديدة لأنفسهم، إذا أتيحت لهم المساعدة المناسبة من قبل أجهزة الدولة المعنية بتطوير المجتمع، تلك الأجهزة التي يجب أن تضطلع بمسئولية تحريك الدافع إلى التنمية وإثارته في نفوس القرويين. ولاشك في أن تحريك الدوافع الإنسانية عند القرويين في القنوات السليمة، يعد من الضروريات الأساسية في تحقيق النمو الاقتصادي السريع. حيث دلت نتائج الدراسة على أن القرويين يشعرون بالاحتياجات والمتطلبات بشكل عام داخل القرى، ولكن ما يحتاجون إليه هو دفع هذه الاحتياجات العامة إلى السطح، وجعلها ذات تأثير فعال ونشط، أي أن نحولها إلى احتياجات محددة، وأن نترجمها إلى واقع سلوكي ملموس، ومثمر، بدلاً من كونها احتياجات عامة مثل حاجة القرويين إلى مزيد من الأرض، مزيد من الإنتاج، تسهيلات صحية، ماشية أفضل، تقاوي منتقاة، طعام أوفر وأفضل، فهذه كلها حاجات غامضة وغير محددة. كما يجب أن يُعبر عن هذه الاحتياجات أيضًا بلغة محددة يفهمها الناس من خلال برنامج إنمائي ملموس يوجه مسار الحوافز الكامنة في نفوس القرويين، ويهيئ القرويين المراد تطويرهم لتقبل التغيير، ويمكنهم من الاستعداد لهذا التطوير. حيث أن استعداد أفراد المجتمع للتطوير يعد من الركائز الأساسية في التنمية بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة. وقد أشاد ميكرجي Mukerjee بضرورة توافر هذا الاستعداد تجنبًا لعديد من المخاطر بقوله «إن الجزء الأكبر من الصعوبة التي يواجهها برنامج تنمية المجتمع ينجم عن دفع مجتمع ما إلى فعل شيء، لم يستعد بعد لفعله»[٧٢].

والحقيقة أن نتائج الدراسة قد أماطت اللثام أيضًا عن أهمية الدوافع الإنسانية عند

(٧٢) Ibid, PP: 205 – 207

القرويين، حيث بدا أنه فى غياب الدافع الإنسانى إلى التنمية، سوف لا يظهر القرويون حماسهم للبرنامج الإنمائى وللأساليب التكنولوجية وللمعدات الزراعية الحديثة فى مجال الزراعة. وسوف لا يرغبون فى المخاطرة، وسيتميز سلوكهم بالحذر والخوف من الفشل، وهذا ما كان يشكل الملامح الرئيسية فى سلوك القرويين عند اختبار الأداء الذى أوضحناه آنفاً. ولاشك أن هذا الاتجاه المتميز بالحذر الشديد وعدم الرغبة فى المخاطرة بسبب الخوف من الفشل يعد من العوامل التى يبدو أنها تكمن وراء مقاومة القرويين للتجديد والتنمية فى القرى. بالرغم من أن توفر قدر معين من المخاطرة يعد جزءًا لا يتجزأ من العوامل المؤدية والمعجلة بالتنمية الاقتصادية. كما أن توخى جانب السلامة دائمًا يعد عقبة كئودًا فى طريق التنمية وتقبل التجديدات(٧٣).

ولاشك فى أن هناك مجموعة أخرى من المتغيرات يمكن أن نعزى إليها مقاومة القرويين لكل ما هو جديد والخوف من المخاطرة. وتتمثل هذه الأسباب فى أن البعض يقاوم التجديدات، إما لأنهم قادة محافظون ويتمسكون بتلابيب الماضى والأساليب القديمة. وإما لأن هؤلاء الناس يدركون أن هذا التغيير يهدد وضعهم الاجتماعى فى المجتمع. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن المقاومة قد ترجع أيضًا إلى المستوى الاقتصادى المنخفض، حيث كشفت الدراسة عن أن مقاومة التغيير والتجديد تكون أقوى فى البلدان التى بقيت متخلفة لقرون طويلة. فهؤلاء الذين يعيشون فى مستوى الكفاف، ينطوى التغيير فى نظرهم على مخاطر جمة لا تحمد عقباها، فهم يتصورون أنه فى حالة الفشل قد يقتربون إلى حالة الموت جوعًا، وبالتالى يكون من الطبيعى أن يظهروا خوفهم من الفشل. وكنتيجة لهذا أصبح تجنب المخاطر وتوخى جانب السلامة فى البلدان المتخلفة نوعًا من العادة(٧٤).

ولكن ليس من السهل أن نجعل القرويين يقبلون التجديدات والأساليب التكنولوجية الحديثة، ويستخدمون المعدات الزراعية الحديثة بسرعة وعن طيب خاطر، ذلك لأن كل جديد بالنسبة للفلاح ينطوى على المخاوف ويشعره بعدم الأمان،

---

(٧٣) Ibid, PP: 210 – 211

(٧٤) Ibid, PP: 211 – 212

كما أن الأساليب التقليدية تمثل أشياء مقدسة لا يجب المساس بها. وقد عبر تايلور عن هذه الحقيقة بقوله: «إن الأساليب الجديدة فى العمل والتفكير، دائمًا ما تخلق شعورًا نفسيًا بعدم الأمان، وأحيانًا تخلق شعورًا بعدم الأمان الروحى والأخلاقى. فالتغيير يؤدى بصورة آلية إلى الإحساس بعدم الأمان بالنسبة لما يحدث وما يتوقع حدوثه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الناس يعتبرون الأساليب التقليدية التى مارسها الأجداد لقرون طويلة طرقًا مقدسة. كما يعتبرون ما يعتقدون أنه حق أمرًا مسلمًا به مثل الهواء الذى يتنفسونه»[٧٥].

ولكن بالرغم من ذلك فإنه من الممكن التغلب على هذه المقاومة وتغيير اتجاهات القرويين من خلال استخدام الأساليب الجماعية، حيث أوضح ليفين Lewin أن التغييرات التى تأتى عن طريق جماعات تحدث بسهولة وتتميز بفعالية أكبر فى التغلب على المقاومة. فالجماعة تميل إلى التغير بدرجة أكبر من الفرد، لأنه عندما تقرر الجماعة فعل شىء جديد، يكون هناك شعور بالأمان يكفل التغلب على الخوف من الفشل الذى يتولد مع قبول أى شىء جديد[٧٦].

كما يمكن أن تلعب الأسرة من خلال طرق تربية وتنشئة الطفل دورًا هامًا فى علاج هذه المشكلة، فهى قادرة على أن تبث فى الأطفال من خلال التنشئة الاجتماعية سلوكًا واقعيًا متقبلاً للمخاطرة مستخدمة فى ذلك تعضيد ومساعدة وسائل الإعلام المختلفة فى خلق هذا الاتجاه الجديد الذى يجعل الأفراد مستعدين لتقبل المخاطر المرتبطة بالتنمية الاقتصادية. ولكن بالرغم من ذلك فإنه يمكن القول أن الأسرة أيضًا قد تلعب دورًا فى خلق الاتجاه إلى تجنب المخاطرة، فالعناية المبالغ فيها بالطفل وإبعاده عن أى احتمال للخطر، مع تحذيره بإستمرار لتجنب الخطر والمخاطرة يؤدى بطبيعة الحال إلى توليد اتجاه توخى جانب السلامة فى نفسية الطفل[٧٧].

وهناك وسيلة أخرى يمكن استخدامها فى إحداث التغيير الريفى وهى نوادى

---

(٧٥) Ibid, P: 211

(٧٦) Ibid, P: 212

(٧٧) Ibid, P: 213

وجمعيات القرويين. ويتمثل ذلك فى تكوين نوادٍ للشباب وجماعات أخرى ويمكن لهذه النوادى والجمعيات أن تقوم بدور فعال ومؤثر فى خلق الرغبة فى تقبل الأساليب المستحدثة، وتغيير مفهوم القرويين ونظرتهم للحياة وللبرنامج الإنمائى... وهذا كله من شأنه التقليل من درجة المقاومة التى تواجه أى محاولة للتغيير والتطوير(٧٨).

(ب) ضرورة إيقاظ الوعى الاجتماعى بين القرويين باعتباره من الركائز الأساسية فى إنجاح برنامج التنمية الريفية: كان برنامج التنمية الريفية الهندية يتخذ من القرية الوحدة الأساسية للتنمية، ويركز على جهد المجتمع باعتباره الوسيلة الفعالة فى تحقيق التنمية الريفية المتكاملة. ومن هنا كان من الضرورى إيقاظ الوعى الاجتماعى والروح الاجتماعية التى بدونها تصبح عملية تعبئة جهود القرويين أمرًا مستحيًلا. وهذا يعنى أن الوعى الاجتماعى يعد من المتطلبات الأساسية فى مجال التنمية بوجه عام والتنمية الريفية بصفة خاصة. ولكن كشفت نتائج الدراسة أن هناك أمرين وقفا فى طريق الوعى الاجتماعى فى القرى الهندية، أولهما مستوى الكفاف الذى يعيش فيه القرويون، والذى جعلهم غارقين فى مشكلات وضروريات الحياة اليومية لدرجة أن الوعى الاجتماعى ظل غائبًا أو يغط فى سبات عميق. ولقد كشفت الدراسات السيكلوجية عن أن الشخص الذى يعيش فى مستوى الكفاف أو يحرم من كثير من احتياجاته، يظهر ميلاً إلى نقص الروح الاجتماعية وإلى ضعف تماسك الجماعة. كما لوحظ أيضًا أن العيش فى حالة تقترب من الموت جوعًا، يواكبها نقص وضعف فى الوعى الاجتماعى. ولا يمكن معها أن نتوقع أن يكون لدى الأفراد دوافع عالية أو مشاعر جماعية قوية. وثانيهما العوامل الجغرافية حيث اتضح أن التوزيع الجغرافى كان معاديًا لنمو الوعى الاجتماعى فى الهند، وذلك لأن المسافة بين القطاعات كانت كبيرة جدًا لدرجة أن الناس كانوا لا يجتمعون معاً من أجل عمل مشترك إلا نادرًا. وأكثر من هذا أن بعض القرى كان لا يوجد بها مركز أو مكان للاجتماع، كما لم تكن هناك فرص تحث على اجتماع القرية من أجل برنامج أو عمل تعاونى. ومن الضرورى التغلب على هذه المعوقات الجغرافية حتى ننمى الوعى الاجتماعى، وذلك من خلال

---

(٧٨) Ibid, PP: 213 – 214

إقامة قوى متقاربة تؤدى وظيفتها كوحدة تعمل من أجل تحقيق برامج تعاونية مشتركة. وذلك لأنه ليس كافيًا أن نضع مجموعة متناثرة من المنازل فى وحدة إدارية واحدة ونطلق عليها قرية[٧٩].

(جـ) ضرورة الانتفاع بالحوافز الدينية فى تنمية المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا: كشفت نتائج الدراسة عن أن القرويين فى الهند ينفقون المال بالرغم من فقرهم على إقامة الاحتفالات الدينية فى العديد من المناسبات والحج. كما أن الاحتفالات الدينية تعد من أسمى الفرص التى يتجمع فيها القرويون من شتى القرى المبعثرة. وهذا يدل بلاشك على أن الحوافز الدينية لا زالت تعد من أقوى الدوافع لدى الجماهير الريفية الهندية، فهى التى تحركهم وتستقطب تأييدهم وحماسهم بدرجة كبيرة. ولذا ينبغى على المشتغلين بالتنمية الريفية الانتفاع بالدوافع الدينية التى تمثل مصدر القوة والحركة فى أغراض غير دينية وفى تطوير المجتمع وتحديثه. وهذا يتطلب وضع برنامج حكيم يكفل توجيه مسار الحوافز الدينية فيما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحقق تغيرات اجتماعية تنهض بالريف. ولقد كانت هناك أمثلة على هذه الحقيقة فى الماضى، حيث استخدم تيلاك Tilak وغاندى الحوافز الدينية فى أغراض قومية غير دينية[٨٠].

(د) المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية: كشفت الدراسة عن أن القرويين فى قرى الدراسة قد اعتمدوا على الحكومة وموظفى القطاع اعتمادًا مبالغًا فيه، لدرجة أن الناس لم يكونوا على استعداد للقيام بأى عمل أو نشاط بأنفسهم، ولكنهم كانوا دائمًا يطلبون مساعدات أكثر من الحكومة، ولم يكونوا راغبين فى المساهمة بجزء أكبر من تكلفة المشروعات. ولاشك أن هذا الاعتماد يعد من الملامح السلبية للقرويين، والتى وجه إليها المزيد من النقد من قبل المسئولين عن تقييم المشروعات الإنمائية. والحقيقة أن تنمية المجتمع يجب أن تكون أساسًا حركة شعبية وألا يعتقد أن البرنامج مجرد مخطط أو مشروع رسمى ألقى على القرويين من جانب الحكومة، وأن تنفيذه ليس

---

(٧٩) Ibid, PP: 214 – 216

(٨٠) Ibid, P: 216

سوى مسئولية الحكومة. ذلك لأن تنمية الاعتماد الذاتى - أى مساعدة الناس ليساعدوا أنفسهم - يعد هدفًا من أهداف برامج تنمية المجتمع، حيث أنه من الضرورى أن نحث القرويين على أن يعتمدوا على أنفسهم ويشاركوا فى التنمية مشاركة فعالة وإيجابية، وأن ينظروا إلى البرنامج على أنه برنامجهم(٨١).

(هـ) ضرورة دراسة الاتجاهات والتطلعات والقيم والملامح السيكولوجية لكل مجتمع يراد تنميته: يذهب سنها فى ضوء نتائج دراسته هذه إلى أن التقدير الصحيح والدقيق لاتجاهات وقيم وتطلعات القرويين، وخصائصهم السيكولوجية يعد شرطًا رئيسيًا لإنجاح أى برنامج للتنمية الريفية. وذلك أن مثل هذه الدراسة لا تقل أهمية عن الدراسة التى يقوم بها المخططون للتعرف على الموارد الاقتصادية والطبيعية للمجتمع المراد تنميته، حيث أن تجاهل القيم والاتجاهات والمعتقدات يؤدى إلى فشل البرنامج الإنمائى، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا عندما ندرس النسق القيمى والاتجاهات، فإننا نستطيع أن نستغل هذه الإمكانات الثقافية فى خلق الحوافز والدوافع التى تحث القرويين على الكفاح والعمل الدائب من أجل تنمية مجتمعهم وتطويره اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا. وبعباره أخرى إن تغيير قيم الناس الاقتصادية والاجتماعية وتطلعاتهم وأنماطهم السلوكية يمكن من تحقيق المستوى المرغوب فيه من التنمية(٨٢).

(و) التعبئة السيكولوچية وتحريك تطلعات القرويين: كشفت الدراسة عن أن برنامج تنمية المجتمع لم ينجح فى التعبئة السيكولوجية للحوافز والتطلعات التى تعد ركنا أساسيا فى إنجاح أى تنمية ريفية شاملة بخطى سريعة، وكذلك لم يخلق روحا اجتماعية وشعورا بالتعاون من أجل تحقيق الأهداف والتطلعات المشتركة. حيث ظلت النظرة العامة فردية ومتمركزة حول الأسرة، كما كان الوعى بالاحتياجات والتطلعات المجتمعية غائبا كما أوضحنا آنفا. أى أن البرنامج لم يحقق مايسمى بثورة التوقعات المرتفعة. وفى ضوء هذه النتيجة يرى سنها أن التعبئة السيكولوجية وتحريك التطلعات

---

(٨١) Ibid, PP: 215 – 217

(٨٢) Ibid, P: 225

عند القرويين تمثل شرطا أساسيا لنجاح أى برنامج للتنمية الريفية. فمن المستحيل تحقيق أى تنمية اقتصادية أو إجتماعية سريعة أوتشكيل الحياة الجديدة إلا من خلال تغيير جذرى فى تطلعات القرويين وقيمهم ونظرتهم إلى الحياة. وتخليصهم من القيم التقليدية التى قد تقف عائقا أمام جهود التنمية. فمثلا كانت بعض الطوائف الهندية تعتنق قيما مثبطة مؤداها أن اشتراك المرء فى الزراعة يقلل من مكانته وامتيازه. وقد حثت هذه القيم الأفراد على عدم الاشتغال بالزراعة وعدم تقبل الأساليب الزراعية الحديثة.(٨٣).

(ز) **ضرورة النظرة التكاملية فى التنمية الريفية:** اختلف كل من علماء الاقتصاد والاجتماع حول أهمية عناصر التنمية، فقد ذكر علماء الاقتصاد أن المجتمعات النامية فى حاجة ماسة إلى تنمية اقتصادية تستهدف زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة، وهذا يساعد بدوره على تقديم الخدمات لأفراد المجتمع وإتاحة الفرصة للاستمتاع بهذه الخدمات. بينما ينادى علماء الاجتماع بأن تكون للتنمية الاجتماعية أسبقية فى برامج التنمية، نظرًا لأن التنمية الاقتصادية نفسها لا تستطيع أن تتحقق إلا إذا توفرت لها الظروف الاجتماعية والإطار الاجتماعى الثقافى الذى يدفع أفراد المجتمع إلى العمل والبناء والإنتاج. ولكن يرى سنها - فى ضوء نتائج دراسته هذه، أن التنمية الريفية ليست قاصرة على التنمية الاقتصادية بمعناها المادى الضيق ولكنها تشمل أيضًا التنمية الاجتماعية والتكنولوجية والتغييرات السيكولوجية. أى أنه من الضرورى إحداث تغيرات اقتصادية واجتماعية وتكنولوجية وسيكولوجية حتى يتحقق النمو الاقتصادى سريعًا. فمن الناحية السيكولوجية تحتاج التنمية إلى تحريك حماس الجماهير ودوافعهم إلى التطلع والكفاح من أجل رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى، وجنى ثمار النمو الاقتصادى فى شكل رفع مستوى الاستهلاك والوصول إلى حياة أفضل. ويجب ألا تعتبر التغيرات الدافعية التى تتجاوز الأهداف المادية، أقل أهمية من الأهداف المادية نفسها. وذلك لأن الجهد والكفاح من أجل مزيد من الثروة المادية يتطلب تطلعات قوية لها، وإذا لم يكن للفرد رغبة فى الثروة والفوائد

---

(٨٣) Ibid, PP: 219 - 220

الاقتصادية، فإنه لن يهتم بالتكنولوجيا الحديثة التى تستخدم فى تحقيق هذه الثروة. وهذا يعنى أن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب رفع مستوى الدوافع والتطلعات حتى يظهر الناس طموحًا أكبر وكفاحًا أكثر من أجل التنمية المادية. أما من الناحية الاجتماعية، فتحتاج التنمية أيضًا إلى الأبعاد الاجتماعية الثقافية، فمثلًا تحتاج إلى قيم واتجاهات تؤكد قيمة العمل وتدفع الناس إلى بذل مزيد من الجهد، كما تتطلب تغيير المعتقدات الخاطئة التى ينطوى عليها التراث الذى عفا على بعض مكوناته الدهر، والتى قد تصور الكفاح من أجل مزيد من الثروة على أنه خطأ أخلاقى. وبعبارة أخرى يتطلب تحقيق التنمية توافر الإطار الاجتماعى الثقافى الذى يسمح بمزيد من الإنطلاق فى طريق التنمية والتحديث. أما من الناحيتين الاقتصادية والتكنولوجية فإن التنمية تحتاج أيضًا إلى زيادة الدخل القومى والثروة المادية التى تستغل فى توفير مستلزمات الإنتاج والوسائل التكنولوجية الحديثة اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبهذه النظرة الشاملة ينطلق المجتمع نحو تحقيق أهدافه المبتغاة(٨٤).

ويؤكد سنها أيضًا على أن التنمية الاقتصادية الاجتماعية ظاهرة معقدة، وأن النمو الإنسانى يأتى نتيجة تفاعل معقد بين عدد من المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والسيكلوجية. وإذا تجاهلنا جانبًا وركزنا على الآخر، فسيعنى هذا أننا نتناول الطبيعة الإنسانية والنمو الإنسانى بنظرة جزئية. ولذا يكون ضروريًا لبلد نام مثل الهند يريد تحقيق تنمية متكاملة، أن يضع فى اعتباره المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجية بالإضافة إلى المتغيرات الاجتماعية والسيكولوجية حتى يستطيع خلق الاتجاهات والحوافز التى تشجع على تقبل التجديدات التكنولوجية بروح طيبة تحافظ على النمو الاقتصادى وتعضده(٨٥).

ثالثًا: التحليل النقدى للدراسة: بعد أن استعرضنا دراسة سنها، أصبح من الضرورى تحليلها تحليًلا نقديًا يبرز إيجابياتها وسلبياتها. ويتمثل تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فيما يلى:

---

(٨٤) Ibid, PP: 216 – 217

(٨٥) Ibid, PP: 224 – 225

١ – إبراز أهمية الدوافع فى التنمية الريفية: أشاد سنها بأهمية الدوافع فى التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة، موضحًا أن التنمية الريفية لا يكتب لها النجاح إلا إذا كان الدافع إليها ينبع من داخل عقول القرويين أنفسهم. وهذه حقيقة على جانب كبير من الأهمية ذلك أن القرويين لا يمكن أن يساهموا مساهمة فعالة فى البرنامج الانمائى، إلا إذا أحسوا بأن هناك قوى كامنة فى نفوسهم تدفعهم إلى المزيد من الإنجاز. ويتفق سنها بذلك مع داڤيد ماكليلاند الذى ركز أيضًا على أهمية الدافع إلى الإنجاز فى التنمية الاقتصادية، وأوضح أن التقدم الاقتصادى يكمن بصفة أساسية داخل الإنسان نفسه، فى دوافعه الجوهرية وفى الطريقة التى ينظم بها علاقاته برفقائه من البشر. وأن المتغيرات السوسيوسيكولوجية ذات أهمية بالغة فى التنمية، بحيث أن أى برنامج للتنمية السريعة، لا يمكن تحقيق غاياته إذا صمم على أسس اقتصادية فقط.

٢ – إبراز أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية: أشاد سنها بأهمية المشاركة الشعبية والمبادأة المحلية للقرويين فى التنمية الريفية. ولاشك أن المشاركة الشعبية تمثل ركنًا أساسيًا فى التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة، ذلك أن الجماهير عندما تشارك فى التنمية، فإنها ستساهم فى تخطيط البرنامج وتنفيذه وتقييمه، وبذلك يأتى البرنامج الانمائى معبرًا عن آمال القرويين وتطلعاتهم ومجسدًا لاحتياجاتهم الفعلية. ويتفق سنها فى هذا الصدد مع العديد من العلماء والمختصين الذين يؤكدون على ضرورة المشاركة الشعبية فى التنمية، منهم على سبيل المثال Mr. Chester Bowles (١٩٦٣) الذى يعبر مرارًا عن أهمية المشاركة الشعبية فى التنمية، فى سلسلة محاضراته بجامعة دلهى بقوله: «تصبح التنمية مستحيلة بدون إيقاظ حماس وتعاون الجماهير الذى غالبًا ما يكون مدفونًا تحت قرون من الكبت اليائس. كما لا يمكن تحقيق التنمية الريفية الناجحة إلا عن طريق إطلاق طاقات الشعب»[٨٦].

---

(٨٦) Ibid, pp: 4-5

٣ - **إبراز أهمية الدوافع الدينية فى التنمية الريفية:** أشاد سنها بضرورة الانتفاع بالقيم الدينية فى إنجاح برامج التنمية الريفية، وذلك لما للقيم الدينية من أهمية ومكانة عالية ومرموقة عند القرويين فى المجتمعات الشرقية. ولا شك أن هذه حقيقة يجب ألا يغرب عنها بال المسئولين عن التنمية الريفية، حيث أن هناك برامج إنمائية قد تواجه بالمقاومة، ويلفظها القرويون فى المناطق الريفية، بسبب أنها قد تبدو لهم بشكل يتعارض مع قيمهم الدينية. ومن هذا المنطلق يجب على المشتغلين بالتنمية الريفية أن يصوغوا برامجهم الانمائية بشكل يتسق وطبيعة مكونات الثقافة الدينية للمجتمع المراد تنميته وتطويره.

٤ - **موضوعية الدراسة:** كان سنها شجاعًا وموضوعيًا فى دراسته هذه، وتتمثل هذه الموضوعية والشجاعة، فى أنه عندما إتجه إلى الكشف عن دور التنمية الريفية فى تغيير دوافع وإتجاهات وتطلعات وقيم القرويين فى القرى الهندية، وتوصل إلى أن البرنامج الانمائى لم يحقق التغيرات المنشودة، قام وأعلن ذلك بل ونقد وهاجم كل من زعم بحدوث التغيرات المبتغاه. ويجب أن نقدر سنها فى هذا السلوك، حيث أنه كثيرًا ما نجد العديد من الباحثين الذين يقومون بصياغة مجموعة من الفروض العلمية، ثم يختارون من الواقع بطريقة تعسفية وجزئية بعض الشواهد التجريبية، بقصد تأكيد صدق ما يذهبون إليه فى دراستهم. وهذا يتنافى مع الروح العلمية التى تلزم الباحث العلمى فى كل مكان وزمان أن يكون أمينًا، وأن تكون نتائج دراسته تجسيدًا للواقع بجوانبه الإيجابية والسلبية. وأن يساهم مساهمة فعالة فى وضع السياسة الاجتماعية لمجتمعه، وأن ينقد السياسة الاجتماعية القائمة، إذا أدرك أنها تنطوى على العديد من السلبيات. وبعبارة أخرى يجب على العالم السوسيولوجى ألا يصفق مع من يصفقون للباطل، ويلبسه ثوب الحق إرضاء للسلطة لأنه بهذا السلوك المشين لا يخدم المجتمع ولا العلم، بل يعضد تخلف المجتمع ويرتزق من وراء علم الاجتماع فقط.

٥ - **إبراز أهمية النظرة التكاملية فى التنمية الريفية:** أشاد سنها بضرورة النظرة التكاملية إلى التنمية الريفية، وهذا يعنى أننا عندما نصيغ برنامجًا إنمائيًا، فإن هذا البرنامج لابد أن يتضمن الأبعاد الأساسية للتنمية وهى الأبعاد الاقتصادية

والتكنولوجية والسوسيوسيكلوجية التى أشرنا إليها آنفا. وهذا أمر له وجاهته، لأن الاتجاه التكاملى هو المدخل الحقيقى إلى التنمية الريفية وإلى تغيير القرية والارتقاء بمستواها الاقتصادى والاجتماعى الثقافى، كما أنه يجنبنا الوقوع فى الأخطاء العديدة التى تعزى إلى التناول الجزئى للتنمية الريفية. وتتمثل نظرة سنها التكاملية أيضًا فى أنه لم يتحيز إلى المتغيرات السيكلوجية باعتباره عالمًا ومتخصصًا فى علم النفس الاجتماعى، بل نادى بضرورة توافر كل المتغيرات المتفاعلة والضرورية للتنمية الريفية. كما أنه حذر بخطورة تجاهل أى بعد من أبعاد التنمية. بل أكثر من ذلك، فإن سنها قد أشار فى بعض جوانب الدراسة إلى أنه من الصعب أن نقرر أياً من البديلين أكثر أهمية (المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات السيكلوجية) مشيرًا إلى أن التنمية ظاهرة معقدة يساهم فى تشكيلها مجموعة متفاعلة ومعقدة من المتغيرات. ويتفق سنها فى نظرته التكاملية هذه مع العديد من الباحثين والمفكرين والعلماء الذين يؤكدون على أهمية النظرة التكاملية فى التنمية، منهم على سبيل المثال لا الحصر الدكتور فؤاد زكريا الذى أشاد أيضًا بأهمية التكامل فى التنمية بقوله: «التكامل يعنى أن التنمية تسير فى مختلف القطاعات بطريقة متوازية، وتبعًا لهذا المعنى يكون من المستحيل تنمية الصناعة بدون تنمية التعليم، ومن المستحيل حل مشاكل المدينة دون إبداء إهتمام مماثل بمشاكل الريف. وهذا النوع من التكامل يرتكز على الفكرة القائلة بأن المجتمع يكون كلًا عضويًا واحدًا وأن الاهتمام بأى قطاع منفرد فيه لابد أن يؤدى إلى الاهتمام بقطاعات أخرى، وتظل الدائرة تتسع بالتدريج حتى يمتد نطاق اهتمامنا فى نهاية الأمر إلى جميع قطاعات المجتمع. وهنا تقوم فكرة الكلية أو الشمول وهى هيجلية الأصل بدور أساسى فى تأكيد الاعتماد المتبادل بين جميع أوجه الحياة الاجتماعية»[٨٧].

٦ - **إبراز أهمية التعليم ودوره الفعال فى تغيير نظرة القرويين:** أوضحت هذه الدراسة أن بعض القرى التى كانت تضم أقلية من المتعلمين، كان مستوى تطلعاتها

(٨٧) د. فؤاد زكريا، الاتجاهات الفكرية المختلفة، ومشكلات التنمية فى مصر، مذكرة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر المنعقد فى الفترة ما بين ٥ - ٨ مايو ١٩٧٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص ١٠.

ووعيها أعلى من مثيله فى القرى المتخلفة. وهذا معناه أن التعليم له أهميته فى تغيير نظرة القرويين واتجاهاتهم. ولاشك أن هذا أمر له وجاهته، لأننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأن التعليم يعتبر عاملاً ديناميًا يساهم مساهمة فعالة فى استثمار الطاقة البشرية التى تعد ركنًا أساسيًا فى أى عملية تنموية. ولذا ينظر اليوم إلى التعليم على أنه استثمار بشرى.

٧ - **إبراز أهمية الوعى الاجتماعى لإنجاح برامج التنمية الريفية:** أشاد سنها فى ضوء نتائج دراسته بضرورة إيقاظ الوعى الاجتماعى بين القرويين، باعتباره الوسيلة الفعالة فى تحقيق التنمية الريفية، والذى بدونه تصبح عملية تعبئة جهود القرويين أمرًا مستحيلا. وهذا أمر له وجاهته. حيث أننا نؤمن إيمانًا راسخًا بأهمية الوعى الاجتماعى، فالأفراد إذا لم يكونوا واعين بمجتمعهم وبمشكلاته وظروفه الاجتماعية، فإنهم لا يستطيعون المساهمة فى تغييره. ويتفق سنها فى هذا الصدد مع Mr. V. T. Krishnamachari (١٩٥٨) الذى عبر عن أهمية الوعى الاجتماعى فى التنمية بقوله: «من الواضح أنه لا يمكن مجرد التفكير فى أى تقدم، إلا إذا تم إيقاظ الغالبية العظمى من السكان الذين يسكنون الريف من سباتهم العميق»[٨٨].

٨ - **إبراز أهمية التنمية الريفية فى التغيير الاجتماعى:** كشفت دراسة سنها عن أن هناك علاقة بين التنمية الريفية والتغير الاجتماعى فى قيم وتطلعات ودوافع واتجاهات القرويين، كما أوضحنا آنفًا. وبذلك تكون هذه الدراسة قد ساهمت مساهمة إيجابية فى بيان دور التنمية الريفية فى التغير الاجتماعى بالمجتمعات القروية. وبذلك يتفق سنها مع العديد من المشتغلين بالتنمية على الدور الهام الذى تلعبه التنمية الريفية فى تغيير المجتمع الريفى.

٩ - **التأكيد على ضرورة دراسة الاتجاهات والقيم والملامح السيكولوجية للمجتمع المراد تطويره:** نوه سنها فى ضوء نتائج دراسته هذه بضرورة الدراسة المتعمقة لطبيعة إتجاهات وتطلعات وقيم الأفراد فى المجتمع المراد تنميته، لأن مثل هذه الدراسة تمثل أمرًا حيويًا لا مندوحة عنه. وذلك لأننا من خلال هذه الدراسة نستطيع

(٨٨) Ibid, pp: 2-3

وضع البرنامج الانمائى الذى يتسق وطبيعة مكونات بناء المجتمع. وهذا أمر له وجاهته، حيث أن هذه الدراسة تمكننا أيضًا من الكشف عن طبيعة بعض القيم التقليدية الإيجابية التى قد تستغل فى إيقاظ الدافع إلى التنمية، كما تكشف لنا أيضًا عن طبيعة بعض القيم السلبية التى قد تقف عقبة كئودًا أمام الجهود التنموية. ويتفق سنها فى هذا الصدد مع العديد من العلماء منهم على سبيل المثال لا الحصر باتاى Raphael Patai الذى أشاد بضرورة دراسة ثقافة المجتمع المراد تحديثه وإكسابه الثقافة الغربية بقوله: «يجب بادئ ذى بدء أن نفهم ثقافة الشرق الأوسط فهمًا دقيقًا، حتى نتمكن من معرفة ما سوف تقبله هذه الثقافة عن طيب خاطر، من الرصيد الهائل للحضارة الغربية، والكشف عن التأثيرات المحتملة للعناصر الجديدة التى ستدخل فى السياق الثقافى للشعوب ذوى النزعة التقليدية. كما يجب دراسة الطرق والوسائل التى يمكن من خلالها جعل كل ما تقدمه الثقافة الجديدة مقبولاً. وباختصار فإن الطريق الوحيد الذى من خلاله نتغلب على المقاومة والمعارضة لاكتساب الثقافة الغربية فى الشرق الأوسط، هو الحصول على صورة كاملة عن ثقافة هذه الشعوب التقليدية، والفهم الدقيق لعمليات التغيير التى تحدث فيه. إن هذه مهمة شاقة وصعبة، ولكن المكافأة هى تحقيق الانسجام بين الغرب ومنطقة ذات أهمية فائقة من العالم تقع بجواره»[٨٩].

١٠ - استخدمت هذه الدراسة العديد من الاختبارات السيكولوجية والمقاييس والأدوات البحثية فى جمع المادة العلمية، وكانت هذه الأساليب تتفق وطبيعة أهداف الدراسة: هذا بالإضافة إلى أنها حاولت اختبار مدى إمكانية تطبيق بعض الاختبارات السيكولوجية على القرويين فى المجتمعات الريفية. كما أنها تعد دراسة سيكولوجية لفتت الأنظار إلى موضوع على جانب كبير من الأهمية، وقضية غاية فى الخطورة، وهى قضية التنمية الريفية فى البلدان النامية.

١١ - عدم تحديد المفهومات الأساسية فى الدراسة: لم تتضمن دراسة سنها هذه تحديدًا واضحًا للمفهومات الأساسية التى استخدمها سنها فى الدراسة مثل التنمية الريفية، القيم، الاتجاهات. واكتفى فقط بأنه أشار فى ثنايا عرضه للدراسة لمفهوم

(٨٩) Raphael Patai, op. cit, p: 370

التطلعات، فى حين أنه من الاجراءات المنهجية الرئيسية فى الدراسة العلمية، تحديد المفهومات الأساسية فى الدراسة تلك المفاهيم التى تمكن الباحث من تحديد أبعاد الدراسة.

١٢ - جاءت الدراسة خالية تمامًا من الاشارة إلى طبيعة برنامج التنمية الريفية الذى تم تنفيذه فى مجتمعات الدراسة. وهذا خطأ وقع فيه سنها، ذلك أنه من الضرورى أن تتضمن الدراسة وصفًا للبرنامج الانمائى الذى نفذ فى الريف الهندى، طالما أن الدراسة تستهدف الكشف عن تأثير برنامج التنمية الريفية على قيم واتجاهات القرويين.

١٣ - أماطت هذه الدراسة اللثام عن حقيقة هامة، مفادها أن التنمية إذا كانت تعتمد بصفة أساسية على المتغيرات الاقتصادية باعتبارها الوسائل الرئيسية فى تحقيق عمليات التغيير المنشودة، وتهدف إلى تحقيق مزيد من الدخل والعائد الاقتصادى للفرد والمجتمع معًا، إلا أنها عملية إنسانية لا تتم فى المجتمع إلا من خلال الانسان ومن أجل الانسان. ولذا نبهت هذه الدراسة إلى ضرورة الاهتمام بقيم الانسان واتجاهاته ودوافعه التى تشكل الانجاز فى عملية التنمية.

١٤ - إغفال فكرة الاستعمار: أوضح سنها فى دراسته هذه أن التنمية الريفية الهندية، لم تحقق التغييرات المنشودة، بسبب غياب الدافع إلى التنمية فى نفوس القرويين. ولكن هذا الأمر ليس هو الحقيقة كلها، فغياب الدافع إلى الإنجاز كان نتيجة لمتغير آخر لعب دوره فى تعضيد تخلف البلدان المتخلفة، ويتمثل هذا المتغير فى سيطرة الاستعمار لفترة طويلة من الزمن على صدور هذه البلدان. وتأسيسًا على ذلك كان ينبغى على سنها أن يبحث فى العوامل التى شكلت ضعف الدافعية إلى الإنجاز، واللامبالاة عند القرويين.

١٥ - لم يشر سنها فى دراسته هذه إلى التحديات والمعوقات التى واجهت برنامج التنمية الريفية، لا سيما وأن هناك مجموعة من التحديات والمعوقات البنائية التى تكمن فى الإطار الاجتماعى والثقافى، وتحول دون تحقيق البرنامج الانمائى لأهدافه

المنشودة، والمعوقات التخطيطية التى تكمن فى الخطط الإنمائية نفسها. وهذا يعنى أن التحديات قد تكون من خارج البناء، ونابعة من النماذج التخطيطية أيضًا.

١٦ - إن النتائج الواردة بهذه الدراسة، تستأهل المزيد من التحليلات السوسيولوجية المتعمقة التى تحاول تفسير الظاهرة وتغيرها فى ضوء علاقتها بالسياق الاجتماعى والتاريخى الذى توجد فى إطاره. ذلك أن الجانب التحليلى فى هذه الدراسة ضيق للغاية، حيث لم يتطرق سنها إلى بناء المجتمع وتاريخه.

ولكن بالرغم من المآخذ التى وجهت إلى دراسة سنها، فإحقاقًا للحق نقول إن هذه الدراسة ذات قيمة كبيرة، حيث لفتت الأنظار إلى المتطلبات السيكولوجية للتنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة. كما أشارت إلى الجانب الانسانى فى التنمية والذى يعد ركيزة فى عمليات التنمية، والذى يتعلق بالدافعية والطموح والاتجاهات والتطلعات. وبعبارة أخرى فإن هذه الدراسة قد كشفت عن أهمية البعد السيكولوجى فى التنمية، ذلك البعد الذى ينبغى عدم تجاهله عند التفكير فى وضع استراتيجية للتنمية القومية أو الاقليمية أو المحلية.

الفصل السابع

دراسات مصرية فى القيم والتنمية الريفية

وجد المؤلف لزامًا عليه أن يخصص فصلًا مستقلًا، يتناول فيه بعض الدراسات العلمية التى أجريت على مجتمعات ريفية مصرية، وكشفت عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. إيمانًا منه بضرورة إبراز الدراسات والاسهامات المصرية التى يتضمنها التراث السوسيولوجى المصرى، والتى لعبت دورًا هامًا فى تحليل العلاقة بين القيم والتنمية الريفية، واثراء معرفتنا بريفنا المصرى الذى يتميز بخصوصيته البنائية والتاريخية.

ويعالج هذا الفصل أربع دراسات أجريت على بعض القرى المصرية، الأولى دراسة الدكتورة إلهام عفيفى عبد الجليل التى أجريت فى مجتمع دار السلام بمدينة القاهرة، بهدف الكشف عن أثر برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على القيم، والثانية دراسة الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث التى تناولت التغير الاجتماعى فى قرية القيطون بمحافظة الدقهلية، والثالثة دراسة الدكتورة فوزية دياب التى تناولت بعض القيم والعادات الاجتماعية فى مصر، والرابعة دراسة أجراها المؤلف فى قريتين مصريتين، بهدف الكشف عن التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. وسوف يستعرض المؤلف هذه الدراسات متبعًا نفس الأسلوب الذى إتبعه فى معالجة الدراسات السابقة.

أولاً: دراسة الدكتورة إلهام عفيفى عبد الجليل
أثر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على القيم
دراسة أنثروبولوجية فى القيم القرابية بمجتمع شبه حضرى

استهدفت هذه الدراسة الكشف عن أثر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التى نفذتها الدولة فى منطقة دار السلام على القيم القرابية فى مجتمع دار السلام، ذلك المجتمع الذى تأثر تأثرًا كبيرًا بالتصنيع، وببناء كورنيش النيل الذى يعد أحد المشروعات الكبرى التى نفذت فى بداية الثورة على امتداد النيل من حلوان إلى شبرا الخيمة.

وتشتمل هذه الدراسة على مقدمة عامة - استعرضت فيها الباحثة الاجراءات المنهجية التى اتبعتها فى الدراسة. وبابين هما: الباب الأول (علاقة النسق القرابى بالقيم والتنمية) ويتضمن الاطار النظرى للدراسة، كما ينقسم إلى ثلاثة فصول، الفصل الأول (التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالقيم) وتستعرض فيه الباحثة موضوع التنمية الاجتماعية والاقتصادية وعلاقتها بالقيم، ومشكلة التخلف فى العالم الثالث.

وقد أوضحت فى هذا الفصل أن التخلف الذى ساد العالم ردحًا طويلاً من الزمن يعزى إلى عاملين أساسيين أولهما خارجى ويتمثل فى النظام العالمى الإمبريالى الذى كان يضمن للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة، مضاعفة احتكاراتها عن طريق استغلال الدول النامية والابقاء على أوضاعها المتخلفة، حتى تظل موردًا أساسيًا للمواد الخام والمواد الغذائية، وسوقًا رائجة لتسويق منتجات الدول الرأسمالية، ومجالاً خصبًا لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية. وثانيهما داخلى ويتمثل فى طبيعة بلدان العالم الثالث وأبنيتها واستراتيجيتها، أى أنه يرتبط بعدم قدرتها على تحقيق الاستقلال الاقتصادى وإلغاء التبعية الاقتصادية لرأس المال الاجنبى، وإجراء تغيرات اجتماعية

حقيقية تلائم مقتضيات التنمية الاقتصادية. وأن أى محاولة لفهم أسباب تخلف دول العالم الثالث تتطلب فهمًا عميقًا لكل من العوامل الخارجية والداخلية التى أسهمت فى تدعيم هذا التخلف.

كما أشارت أيضًا فى هذا الفصل إلى الوضعية الاجتماعية والاقتصادية المتخلفة التى عاشتها مصر أبان الاحتلال البريطانى، والتى ظلت حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، التى كانت تهدف إلى تنمية المجتمع المصرى اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وتكنولوجيًا على المستويين القومى والمحلى من خلال التخطيط العلمى والتنمية الشاملة. وألمحت كذلك إلى الاتجاهات النظرية فى دراسة القيم -ولاسيما الاتجاه البنائى الوظيفى - الذى يعد بارسونز أحد رواده، والذى يفترض أن التغير يبدأ دائمًا على مستوى النسق الثقافى، أى فى نطاق الأفكار والقيم، ثم يؤدى ذلك مؤخرًا إلى تغيير فى المعايير وقواعد السلوك. والاتجاه الماركسى الذى يؤكد على أن التغير ينبع من الواقع المادى.

كما أشارت فى هذا الفصل أيضًا إلى الكيفية التى تتغير بها القيم، والعوامل التى تكمن وراء التغير القيمى والعقبات التى تحول دونه. وقد إستندت فى هذا الصدد إلى ما أشار به العديد من العلماء وعلى رأسهم فوستر الذى يذهب إلى أن الاتصال الثقافى هو القوة الأساسية التى يعزى إليها التغير الثقافى، وأنه كلما كان المجتمع وأفراده على اتصال واسع بالمجتمعات الأخرى، فمن المتوقع لهم التغير بسرعة، وذلك على العكس من المجتمعات التى يغلب عليها طابع الاتصالات المحدودة بالجماعات والمجتمعات الخارجية التى تقع خارج حدود مجتمعهم المحلى[١].

حمادى القول... إن الباحثة فى هذا الفصل، قد كشفت عن حقيقة هامة مؤادها أن القيم تلعب دورًا هامًا فى التنمية، يتمثل فى أن القيم قد تعجل بالتنمية وتسرع بها، أو أنها قد تعوقها وتجعل من الصعب تحقيق الهدف الذى تصبو إلى تحقيقه. كما أن التنمية تغير من النسق القيمى[٢].

---

(١) الهام عفيفى عبد الجليل، أثر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على القيم - دراسة أنثروبولوجية فى القيم القرابية بمجتمع شبه حضرى، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، الاسكندرية، ١٩٧٩، ص ص: ٣٥ - ٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ص: ٤٧ - ٤٨.

أما الفصل الثانى (الاتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة القرابة) فتتناول فيه الباحثة الاتجاهات النظرية المختلفة فى دراسة القرابة باعتبار أن نسق القرابة فى المجتمعات التقليدية يعد نسقًا من أهم الأنساق التى تشكل الحياة الاجتماعية، ويمثل جانبًا هامًا من جوانب البناء الاجتماعى، لأنه يحوى العديد من العلاقات الاجتماعية التى تعتبر المحور الرئيسى فى البناء الاجتماعى. كما أشارت فى هذا الصدد إلى إسهامات لويس هنرى مورجان، وليم منسين، أوسكار لويس، فورتيس، بيتر ميردوك، وسير هنرى مين.

بينما يشير الفصل الثالث إلى أهم القيم القرابية التى تحتل مكانًا بارزًا فى المجتمع الريفى المصرى وتتمثل هذه القيم فى قيمة العصبية فى مقابل الفردية، التجمع فى مقابل التشتت والعزلة، والتماسك بين أعضاء الجماعة والمساعدة المتبادلة، والعلاقة وجهًا لوجه فى مقابل التفكك والالتفاف حول الذات، وتحقيق الأهداف الشخصية واحترام كبار السن، وقوة السلطة الأبوية مقابل تزعزع مكانه الكبار، وضعف السلطة الأبوية.

أما الباب الثانى (الدراسة الميدانية) فيتناول الدراسة الميدانية، ويشتمل على أربعة فصول هى الفصل الأول (العلاقة المتبادلة بين النسق القرابى والأنساق الأخرى التى لها أهمية فى مجتمع الدراسة قبل وبعد التغير)، وتكشف الباحثة فى هذا الفصل عن طبيعة العلاقة المتبادلة بين الانسان والبيئة، وبين الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى، وأهمها النسق الايكولوجى والنسق الاقتصادى التعليمى والنسق القرابى. أما الفصل الثانى (وصف العينة المبحوثة) فتتناول فيه الباحثة وصف الأسر الست التى تم اختيارها للدراسة. بينما يتضمن الفصل الثالث (دراسة مكثفة للحالات المبحوثة) عرضًا مفصلًا ودراسة مكثفة للحالات الست المبحوثة، يكفل إبراز القيم الأساسية التى تم اختيارها كمحور للدراسة. أما الفصل الرابع (عرض نتائج الدراسة مع مقارنتها بنتائج دراسات أجريت فى مجتمعات أخرى) فتحاول فيه الباحثة عرض نتائج الدراسة، والكشف عن أوجه الالتقاء والأختلاف بين دراستها هذه والدراسات الأخرى.

أولاً: الاجراءات المنهجية فى الدراسة: تتحدد الأجراءات المنهجية لهذه الدراسة فى الاجراءات التالية:

١ - هدف الدراسة: تستهدف هذه الدراسة الكشف عن أثر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على القيم القرابية فى مجتمع دار السلام، وهو مجتمع زراعى تقليدى يتجه نحو التحضر من خلال عوامل داخلية وخارجية يتأثر بها. وإذا كانت هذه الدراسة قد ركزت على القيم القرابية، فإن هذا لا يعنى على الاطلاق إغفالها للنواحى الأخرى فى المجتمع، لأن مثل هذا الفصل التعسفى لا يتفق وطبيعة البناء الاجتماعى والتنمية الشاملة التى تترك بصماتها، وتمتد آثارها إلى كافة مكونات البناء الاجتماعى الذى يمثل شبكة العلاقات الاجتماعية. كما أن هذه الدراسة قد اختارت القيم القرابية كموضوع للدراسة، لأن مجتمع الدراسة يعتبر مجتمعًا زراعيًا تقليديًا من أهم خصائصه أنه مجتمع عائلى يحدد النسق القرابى فيه معظم أنماط ومظاهر السلوك الاجتماعى للفرد والجماعة على السواء. كما يحتمل أن تكون القيم القرابية قد تأثرت بما طرأ على هذا المجتمع من تغير نتيجة، بناء كورنيش النيل وتحول الأراضى الزراعية إلى أراض للبناء، وقيام العديد من الصناعات فى حلوان التى تقع على مقربة من دار السلام. وتتبلور أهداف هذه الدراسة فيما يلى:

(ا) دراسة القيم القرابية السائدة فى مجتمع دار السلام باعتباره جزءًا من المجتمع الأكبر، والكشف عما طرأ على تلك القيم القرابية من تغيرات نتيجة قيام المشروعات المختلفة سواء كانت أهلية أو حكومية.

(ب) الكشف عن الأسباب التى تكمن وراء تمسك الناس بالقيم القرابية القديمة، إذا كان التغير الذى حدث محدودًا أو غير ملحوظ، والتى تدفع الناس إلى عدم تقبل القيم الجديدة التى تصاحب عادة دخول التصنيع، مثال ذلك العصبية فى مقابل الفردية وغيرها.

(جـ) مقارنة النتائج التى توصلت إليها الدراسة، بنتائج توصلت إليها دراسات أخرى مشابهة، أجريت فى مجتمعات أفريقية نامية أو أوروبية (انجلترا)[٣].

(٣) المرجع السابق، ص ص: ٥ - ٧.

٢ - **مفهومات الدراسة**: حددت الباحثة فى هذه الدراسة مجموعة المفاهيم المستخدمة فى الدراسة وهى: التنمية الاجتماعية الاقتصادية ويقصد بها فى الدراسة «عملية تستهدف إحداث تغييرات مقصودة فى جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتسعى إلى تطوير اتجاهات إيجابية داخل المجتمع، بمعنى أنه من الضرورى أن تتغير بعض الأنساق فى المجتمع، وتظهر به اتجاهات جديدة» والقيم الاجتماعية، ويقصد بها «أفكار الناس ومثلهم العليا التى تنتمى إلى أنساقهم القرابية وعلاقاتهم الاقتصادية، ونظمهم السياسية، ويسهم السكان فى كل مجتمع من المجتمعات بأفكار معينة تتعلق بالشكل الذى يجب أن تكون عليه مختلف أنواع المؤسسات الاجتماعية، فمثلاً علاقة الآباء بالأبناء، والأزواج بالزوجات لا تكون واضحة تمامًا»، مالم تكن القيم التى وراءها مفهومة وواضحة تمامًا. ومفهوم نسق القيم القرابية، ويقصد به «الأفكار والمثل العليا، وتصورات الناس الضمنية أو الواضحة للشى المرغوب فيه، والذى يتعلق بالقرابة وبما يتضمنه هذا النسق من نواح متعددة». ومفهوم المجتمع الريفى الذى يعنى به هنا «ذلك المجتمع البسيط الذى يتميز بأنه مجتمع صغير منعزل وأمى ومتجانس، ويتميز بإحساس قوى بالتضامن الجماعى إلى جانب مميزات اقتصادية هامة تتلخص فى بساطة التكنولوجيا والنشاط الانتاجى المشترك والاستقلال الاقتصادى، وعدم التخصص أو تقسيم العمل، وسلوكه منمط يتميز بأنه تقليدى وشخصى لا يحتمل النقد. ومن أهم خصائص هذا المجتمع أيضًا أنه مجتمع عائلى حيث يحدد النسق القرابى فيه معظم أنماط ومظاهر السلوك الاجتماعى للفرد والجماعة على السواء، كما تتميز أحكام أفراده بأنها شخصية وذاتية، عاطفية لا منطقية، وتكثر فيه المسائل الخاصة بالسحر والشعوذة لإيمان أفراده بالقوى الخارقة للطبيعة». أما مفهوم التغير الاجتماعى فيقصد به، «التغير فى البناء الاجتماعى (متضمنًا هنا التغيرات فى حجم المجتمع) أو فى النظم الاجتماعية الخاصة أو فى العلاقات بين النظم»[٤].

٣ - **منظور الدراسة**: انطلقت هذه الدراسة من مدخل بنائى وظيفى، يتمثل فى أن الباحثة قد تبنت الاتجاه البنائى الوظيفى الذى يهتم بتناول شبكة العلاقات

---

(٤) المرجع السابق، ص ص: ٢٨-٣٤.

الاجتماعية للبناء الاجتماعى الذى يتميز بصفة الديمومة والاستمرارية عبر الزمن. ولكن تبنى هذه الدراسة لهذا الاتجاه لا يعنى أنها دراسة ساكنة static. فمن البديهى أن عملية التنمية الاجتماعية تؤثر على كافة مكونات البناء الاجتماعى، إذ أنها عملية شاملة تحدث تغيرات أساسية فى كافة مكونات البناء الاجتماعى، وعلى ضوء التحليل البنائى الوظيفى سوف تهتم الدراسة بتحليل مكونات النسق القيمى، وتتبع العلاقات المتبادلة بينه وبين الأنساق الأخرى التى يتكون منها البناء الاجتماعى[٥].

٤ - **مجال الدراسة**: حددت الباحثة المجال الجغرافى والبشرى لدراستها هذه، حيث أن ذلك يعد أمرًا على قدر كبير من الأهمية. ويتمثل المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى دراسة مجتمع دار السلام، وتتبع منطقة دار السلام حاليًا قسم المعادى، يحدها من الغرب كورنيش النيل، ومن الشرق منطقة البساتين، ومن الشمال منطقة أثر النبى والزهراء (إسطبل عنتر) وجنوبًا المعادى. أما المجال البشرى للدراسة فيتمثل فى دراسة مجموعة من الحالات، ويمكن أن نلاحظ وجود ثلاثة أصناف من السكان: الصنف الأول وهم السكان الأصليون الذين ولدوا ولا زالوا يقيمون فى دار السلام القديمة. والصنف الثانى وهم السكان الأصليون الذين ولدوا فى دار السلام، ويقيمون الآن فى المنطقة الحديثة، أى نزحوا من المنطقة القديمة منذ أواخر الخمسينات وأوائل الستينات إلى أرض الملأ أو أرض الجزيرة، وأخذوا زمام المبادرة فى التحرك والتغير، وجذبوا خلفهم مجموعة كبيرة من أقاربهم للإقامة بجوارهم بعد بناء مساكن عصرية مناسبة تلائم المستوى الاقتصادى الذى وصلوا إليه. والصنف الثالث وهم السكان الذين يقيمون فى المناطق الحديثة، ولكن لا ترجع أصولهم إلى دار السلام، بل هاجروا إليها من مختلف أنحاء الجمهورية[٦].

٥ - **فروض الدراسة**: صاغت الباحثة فى هذه الدراسة فرضين أساسيين كانا بمثابة الاطار التنظيمى الذى تتجمع من خلاله معطيات الدراسة، أولهما أن دخول

---

(٥) المرجع السابق، ص ص: ٢٠ - ٢٢.
(٦) المرجع السابق، ص ص: ١١ - ١٩.

التصنيع فى أى مجتمع ريفى يدفع بالسكان إلى التحول التدريجى من الزراعة إلى أنشطة اقتصادية أخرى، مما يترتب عليه تغيرات هامة فى كافة أنساق هذا المجتمع، ومنها نسق القرابة ومايحويه من قيم قرابية. وثانيهما مؤداه أن الموقع الجغرافى لأى مجتمع ريفى، من حيث القرب أو البعد عن المدينة، قد يكون له بعض التأثير على حياة سكان هذا المجتمع، إلا أنه لا يشكل بمفرده عاملاً فعالاً فى إحداث التغير فى ذلك المجتمع، إذ لم تتوافر معه ظروف وعوامل فعالة أخرى.[٧].

٦ - **طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة:** استخدمت هذه الدراسة مجموعة من الطرق وأدوات البحث التى تتسق وطبيعة أهداف الدراسة، وتتمثل هذه الطرق والأدوات البحثية فيما يلى:

(أ) طريقة دراسة الحالة: استخدمت الباحثة فى هذه الدراسة طريقة دراسة الحالة، وهى احدى الطرق البحثية الهامة فى الدراسات السوسيولوجية والانثروبولوجية. ويتمثل استخدام الباحثة لطريقة دراسة الحالة فى دراستها هذه، فى محاولة انتقاء بعض الأسر فى مجتمع دار السلام، انتقاء يكفل امكانية تمثيل هذه الأسر لمجتمع الدراسة، أى أن تعكس كل أسرة من الأسر المختارة التغير الذى حدث فى مجتمع دار السلام، ولا سيما التغير فى القيم القرابية، إلا أن ذلك لن يتم عن طريق الاقامة يومًا فى حياة هذه الأسر، كما فعل أوسكار لويس، ومن خلاله وصل إلى ما يريد، وإنما سيكون التركيز على تاريخ حياة رب الأسرة على وجه الخصوص، مع محاولة التعرف بقدر الأمكان على تاريخ حياة الزوجة، والإشارة إلى الأبناء واتجاهاتهم، من خلال نظرة كل من الأب والأم والأبناء أنفسهم[٨].

وقد تضمنت هذه الدراسة عرضًا مفصلاً للحالات الست التى تم اختيارها للدراسة، والتى تعكس مدى التغير الذى طرأ على نسق القيم القرابية فى مجتمع دار السلام، من خلال برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية التى نفذت فى منطقة دار السلام، تلك المنطقة التى قد تغيرت بفعل متغيرات داخلية (زيادة الاقبال على التعليم

---

(٧) المرجع السابق، ص ص: ٦ - ١٠.

(٨) المرجع السابق، ص ص: ٢٢ - ٢٤.

بالنسبة للذكور والاناث، تحول المجتمع من الزراعة إلى أنشطة اقتصادية أخرى متنوعة، وارتفاع مستوى المعيشة بعد ارتفاع معدلات الدخول وتحول معظم الملاك الزراعيين إلى أصحاب أملاك على هيئة عقارات بعد بيع أراضيهم الزراعية. ومتغيرات خارجية (موجهات الهجرة المتزايدة إلى مجتمع دار السلام، وظهور كثير من المصانع التى أقامتها الدولة بناء على الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وبناء كورنيش النيل)[٩].

(ب) **الملاحظة**: استعانت الباحثة أيضًا بالملاحظة كأداة لجمع البيانات، حيث أنها تفيد فى جمع بيانات تتصل بسلوك الأفراد الفعلى فى بعض المواقف فى الحياة، بحيث يمكن ملاحظتها بدون عناء.

(جـ) **المقابلة**: كما استخدمت الباحثة أيضًا المقابلة المفتوحة التى كانت تدور حول نقاط تدور حولها الدراسة.

(د) **التناول التاريخى للمجتمع المحلى**: كما حاولت الدراسة التعرف على تاريخ المجتمع والأحداث الهامة التى حدثت به ووقت حدوثها، ومدى تأثيرها على حياة السكان فى ذلك المجتمع، وهل أحدثت تغيرًا ملحوظًا فى أنماطهم السلوكية؟[١٠].

(هـ) **الطريقة المقارنة**: كانت الأسرة هى وحدة الدراسة، باعتبارها الوحدة الأساسية فى التنظيم الاجتماعى. وقد تناولت الباحثة الأسرة على أساس أنها نظام اجتماعى صغير، يمكن دراسته دراسة شاملة، وخاصة إذا ما أخضعت للملاحظة التفصيلية الدقيقة، كما فعل أوسكار لويس. وقد أكدت الباحثة أن هذه الأسر المبحوثة درست باعتبارها أمثلة على عينة من الأسر فى هذا المجتمع الزراعى التقليدى الذى بدأ فى التحول، وليست عشوائية. كما استخدمت أيضًا الطريقة المقارنة[١١].

ثانيا: نتائج الدراسة: خلصت الباحثة من خلال دراستها هذه إلى العديد من

---

(٩) المرجع السابق، ص: ٢٠.
(١٠) المرجع السابق، ص: ٢٥.
(١١) المرجع السابق، ص: ٢٦.

النتائج التى تكشف عن أثر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نسق القيم القرابية فى مجتمع دار السلام. وسنلقى الضوء فيما يلى على أهم هذه النتائج.

١ - العصبية فى مقابل الفردية: تعتبر قيمة العصبية من القيم السائدة فى المجتمعات البدائية والقلبية والريفية. وفى مجتمع دار السلام نجد أن العائلة تمثل جزءًا من جماعة أكبر وهى البدنة التى تضم مجموعة من العائلات التى ترجع إلى جد واحد مشترك والأنحدار فيها يسير فى خط الذكور. وتعتبر البدنة وحدة متماسكة بما تضمه من عائلات تقف كجماعة متعاونة ومتماسكة عند ظهور أى موقف يستلزم ذلك. كما يعكس نظام الزواج والمصاهرة مدى التماسك بين أفراد العائلة الواحدة، فالزواج الداخلى هو المفضل دائمًا، ولا يهم إذا كانت العروس تنتمى لأهل الأم أو لأهل الأب، وإنما المهم أن تكون من نفس العائلة[١٢].

ولقد توصلت الباحثة فى هذه الدراسة إلى أن المجتمع الذى أجريت فيه الدراسة (دار السلام) باعتباره مجتمعًا تقليديًا بدأ يطرأ عليه كثير من التغيرات منذ عام ١٩٥٥ نتيجة لعوامل داخلية خارجية. وتتمثل هذه التغيرات فى أن الزواج من الأقارب لم يعد له الأهمية البالغة التى كانت سائدة من قبل. وهذا معناه أن قيمة العصبية لم تعد لها القوة التى كانت عليها قبل التغير. فلقد كانت هناك حالات زواج تتم حاليا بين العائلات الأصلية من دار السلام، وعائلات أخرى ليست من هناك. كما اتضح من خلال الدراسة أيضا أنه فى معظم الحالات التى درست أن كلا من الشباب وكبار السن بدأوا فى تغيير مفاهيمهم التقليدية التى تتعلق بالالتزام بالزواج من الأقارب أو من أحدى العائلات الأصلية، وأصبح الآباء يوافقون أبناءهم على ذلك ولايقفون فى طريقهم. أما بالنسبة «للشبكة» فهى لم تبدأ فى الانتشار فعلا إلا فى الستينات، إذ لم تكن معروفة إلا فيما بين العائلات الكبيرة التى لديها المقدرة المالية، حيث أصبح العريس ملتزما بشراء شبكة للعروس تتفق ومستواه المادى. أما المهر فقد كان معمولا به فى دار السلام منذ القدم وهو عادة نقدى. ولكن لم يكن المهر يلعب دورًا كبيرًا فى

---

(١٢) المرجع السابق، ص ص: ٢٦ - ٢٨.

تكوين علاقات تعاون وصداقة بين الجماعات الاجتماعية فى دار السلام، كما يحدث فى مجتمعات أخرى[١٣].

ولقد كان الأب قديما فى دار السلام مسئولا عن الأسرة وأبنائه جميعا، فهو الذى يوفر المهر لابنه الذى يعمل فى الحقل. أما الآن فقد تغير الوضع بعد أن تلقى الكثير من الشباب تعليمه وأصبح مسئولا عن تدبير أموره عند الزواج وخاصة فيما يتعلق بالشبكة. وقد يساهم الأب مع الابن فى ذلك إذا كانت أحواله المادية متيسرة، وقد يحمل عن إبنه هذه المسئولية تمامًا ويعاونه فى تكوين منزل الزوجية. وقد كان العريس ومازال مكلفا بأن يقدم بعض الهدايا فى المناسبات، وتأخذ هذه الهدايا صفة الالزام. كذلك عند الزواج فهو ملتزم بشراء بعض الملابس للعروس، بجانب التزامه بتنجيد المفروشات وشراء ملة السرير. وكانت أسرة العريس قديما تشترك فى توفير كل ذلك، إلا أن الوضع تغير حاليا وخاصة بين الذين يتمتعون بدخول مرتفعة. فالعريس هنا يلتزم أيضا كما هو الحال فى الحضر بتجهيز المطبخ بأدواته الحديثة كالثلاجة والبوتاجاز وشراء النجف. وقد يتفق الطرفان فى بعض الزيجات الحديثة أيضا على تقسيم الجهاز فيما بينهم، أو لايدفع العريس مهرا على أن يقوم بإعداد منزل الزوجية بكافة احتياجاته، ويقوم الوالد هنا بالمساعدة، وليست العائلة بأكملها كما كان سائدًا قديمًا[١٤].

أما بالنسبة للاختيار فى الزواج، قد أجمعت أراء جميع الحالات المدروسة على أن الأسرة قديما كانت تفرض زوجة معينة على الأبن، وأحيانا يكون الأبن قد رأى الفتاة وهى تسير إلى الترعة لكى تأتى بالماء ويعجب بها، ويكون قد رآها فى إحدى الزيارات النادرة أو فى أحد الأفراح. وقد تكون الأسرة قد ربطت بين إحدى بناتها وواحد من أبنائها منذ الولادة، ويتم الزواج فعلا عند بلوغ السن المناسبة. أما الآن فإن الاتجاه السائد حاليا بين الشباب هو تدخله فى الاختيار للزوجة المناسبة له، وخاصة بين الشباب المتعلم، أو ذلك الذى ورث الأموال الطائلة بعد بيع الأراضى وحقق استقلالا

(١٣) المرجع السابق، ص ص: ٢٢٠-٢٢٥.
(١٤) المرجع السابق، ص ص: ٢٢٥-٢٢٦.

ماديا يكفل له الحق فى الاختيار. كما أن المعيار الحقيقى للاختيار عند الزواج الآن هو الشخص الأنسب والأفضل، وتعد الناحية الأخلاقية والمقدرة على توفير حياة كريمة لبناتهم هى مقياس التفضيل. ولكن مازال هناك تردد من ناحية سفر الزوجة مع زوجها إلى الخارج. أما فكرة زواج البنات من أزواج يحملون جنسية غير مصرية، فهى فكرة غير مقبولة إجتماعيًا تمامًا، ولو أن هناك من الأباء من تقبل هذه الفكرة ونفذها بالفعل.[١٥]

أما بالنسبة للسن عند الزواج، فإننا نجد أن الزواج فى سن مبكرة كان من أهم النظم السائدة فى مجتمع دار السلام، ومازال حتى الآن مرغوبا فيه كلما أمكن ذلك. وإن كان سن الزواج بالنسبة لحالات الشباب من الذكور قد إرتفع قليلا عما كان سائدا من قبل. أما بالنسبة للبنات، فإن السن الصغيرة (تحت العشرين) مازالت مفضلة. ولكن يمكن القول بصفة عامة أنه لم يعد هناك حالات تتزوج أقل من سن السادسة عشرة، ويعزى ذلك إلى أن تعليم البنات يمثل نسبة قليلة فى جيل الأسر المبحوثة من الشباب السابق.[١٦]

أما عن التعدد فقد تبين أن تعدد الزوجات نادر فى دار السلام قديما وحديثا بين الأسر الأصلية، حيث كانت الحالات التى تم التعرف عليها فردية وقليلة، فلم يحدث أن تزوج رجل أكثر من واحدة إلا لسبب ضرورى.[١٧]

حمادى القول.. إن الباحثة فى هذه الدراسة قد توصلت إلى نتيجة هامة تتعلق بالعصبية مؤداها: أن العصبية بالمفهوم التقليدى الذى يسود المجتمعات التقليدية، أصبح وجودها ضئيلا بعد ذوبان العائلات فى زيجات من عائلات أخرى سواء من داخل دار السلام أو من النازحين الجدد.[١٨]

---

(١٥) المرجع السابق، ص ص: ٢٢٨-٢٣٠.
(١٦) المرجع السابق، ص ص: ٢٣٠-٢٣١.
(١٧) المرجع السابق، ص: ٢٣٢.
(١٨) المرجع السابق، ص: ٢٣٣.

٢ – التجمع فى مقابل العزلة والتشتت: تظهر أهمية هذه القيمة (التجمع) فى المجتمعات البسيطة والريفية. ولقد خلصت الباحثة من خلال دراستها هذه إلى أن الأسرة فى مجتمع دار السلام بدأت تتغير فعلا وتميل إلى الاستقلال، وعدم الارتباط القوى بالأسرة الأساسية التى ولد فيها الفرد. أى أن هناك نوعا من التغير فى القيم من التجمع إلى التشتت (الفردية)، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الاستقلال الاقتصادى للأبناء بعد عملهم، والتعليم والتحول عن الزراعة التى تتطلب تضافر جهود كل أفراد الأسرة، هذا إلى جانب الهجرة المستمرة إلى دار السلام، واحتكاك النازحين الجدد بالأهالى الأصليين، ومايترتب عليه من تقليد وإستعارة للأفكار والأعمال التى يقوم بها هؤلاء النازحون الذين يعملون فى أعمال بعيدة عن الزراعة مثل الصناعة والتجارة، ووجود مصانع حول المنطقة، وتحول حلوان إلى مدينة صناعية كبرى يقيم عدد كبير من عمالها فى دار السلام – هذه العوامل مجتمعة – أدت إلى إحداث تغير وتحول تدريجى من التجمع وعلاقة القرابة القوية والأسرة الممتدة والجوار المكانى بين الأقارب إلى التشتت والعلاقات الآخذة فى الضعف. ولكن ليس معنى ذلك أن نظام الأسرة النووية التى تتكون من الزوج والزوجة والأبناء هو النظام الوحيد فى مجتمع دار السلام. وإنما يضم مجتمع دار السلام ثلاثة أشكال من الأسر: الأسرة الأبوية الكبيرة (الممتدة)، وهذا الشكل يسير نحو الزوال، والأسرة الممتدة المعتدلة، وهو شكل موجود حاليا، والأسرة النووية، وهو شكل قائم الآن ويفرض وجوده مع مرور الزمن. كما أن استقلال الأبناء عن الأسرة الكبيرة لايفقدهم إتصالهم باباائهم والسؤال عنهم. ولكن هناك اتصالا ومودة، قد تكون قليلة وفى حدود ضيقة، ولكن هذا فى الأحيان النادرة، وقد تكون كثيرة، وهذا هو الغالب فى مجتمع الدراسة.[١٩]

٣ – التماسك بين أعضاء الجماعة والمساعدة المتبادلة بينهم، والعلاقة وجها لوجه كقيمة فى مقابل التفكك والالتفاف حول الذات، وتحقيق الأهداف الشخصية: خلصت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى أن هناك نوعا من التغير المحدود قد بدأ يطرأ على

---

(١٩) المرجع السابق، ص ص: ٢٤٠-٢٤٣.

هذه القيمة، والدليل على ذلك عدة أمثلة، فالعلاقة وجها لوجه لم تعد هى القيمة السائدة فى دار السلام، حيث تميل الأسرة إلى النووية، كما أصبح هناك أخوة يقيمون فى دار السلام، ولكن لايلتقون باستمرار، كما يمكن القول أن جيل كبار السن مازال يحافظ على العلاقات الودية والزيارات المتبادلة والتعاون والمساعدة عند اللزوم. بينما يظهر هذا بطريقة متفاوتة بين الجيل الثانى من الشباب المتزوج فى سن الخامسة والثلاثين فأقل. ولكن لايمكن القول أنه ليس هناك أى نوع من التعاون، بل توجد المساعدة المتبادلة والتعاون، ولكن بدرجة أقل. وينطبق هذا أيضا على العلاقات وجها لوجه، مع ازدياد الميل إلى الأسرة النووية والأسرة الممتدة المعدلة.[٢٠]

كما كشفت الدراسة عن أن تبادل الواجبات الاجتماعية كان أكثر فى الماضى، مما أصبح عليه الوضع حاليا. بالرغم من تحسن الأحوال الاقتصادية، بعد أن باع معظم المزارعين أراضيهم، وقد اتفقت معظم الحالات على أن الواجبات الاجتماعية تؤدى فى حدود معينة، وكرد لواجب قدم إليهم فعلا. ولكن الاحتفال بالمناسبات مثل سبوع المولود والزواج مازال موجودًا، وفيه يظهر تجمع أفراد الأسرة ومشاركتهم، تلك المشاركة التى قد تتمثل فى إعداد الترتيبات الخاصة بحفل الزواج، ووضع السيارات رهن إشارة أهل العروسين عند الحاجة، وتقديم الهدايا النقدية أوالعينية. كما تظهر المشاركة أيضا عند أداء فريضة الحج وفى حالة الوفاة التى تبدو فيها المشاركة بصورة أقوى مما هو الحال فى حالات الفرح، وذلك لأن الجميع يقومون بتأدية واجب العزاء سواء كانوا من الأسرة أو من الأصدقاء، كما يشارك الآن السكان الجدد فى دار السلام فى مثل هذه المناسبات.[٢١]

٤ – قيمة إحترام كبار السن وقوة السلطة الأبوية مقابل تزعزع مكانة الكبار وضعف السلطة الأبوية: يلعب كبار السن فى معظم المجتمعات التقليدية دورًا كبيرًا فى كل أمور وقضايا المجتمع. فهم يقومون بفض المنازعات وحسم الخلافات وإرضاء جميع الأطراف، كما يسيرون دفة الحياة بالمنزل، ويمسكون بزمام كافة الأمور فيه، ويوزعون

---

(٢٠) المرجع السابق، ص ص: ٢٤٨-٢٤٩.

(٢١) المرجع السابق، ص: ٢٥١.

الأعباء والأدوار على جميع أفراد الأسرة كما يعملون على تذليل أى مصاعب تتعرض لها الأسرة من الداخل أوالخارج. والحقيقة أن احترام كبار السن وقوة سلطتهم فى الأسرة تستمد أساسا من طبيعة تكوين العائلة وقوة ترابطها، وتحكم أكبر الأفراد سنا فيها، وهو بطبيعة الحال الأب، أى رب الأسرة. وقد تتفكك العائلة بعد وفاة كبار السن الذين يمسكون بزمام هذا الترابط، وتذوب السلطة الأبوية، وينفصل كل واحد من الأخوة بأسرته، ويسعى إلى تدعيم موقفه ومصلحته الخاصة، ومصلحة أفراد أسرته أولا وقبل كل شيء[٢٢].

ولقد تناولت العديد من الدراسات تلك القيمة، كما عرض لها العلماء والباحثون فى آرائهم ودراساتهم الحقلية. ولاشك أن تحول مجتمع دار السلام عن الزراعة، وتحوله إلى الصناعة يمثل عاملا رئيسيا فى تخلخل العلاقة بكبار السن، وعدم تمتعهم بالقوة والسيطرة التى كانوا يتمتعون بها من قبل. ولذلك نجد أنه بوفاة كبار السن يبدأ الأبناء فى التحلل تماما من قيود السلطة فى الأسرة، ويستقل كل ابن بأسرته، كما يميل الشباب إلى الاستقلال عن الأسرة الكبيرة، ويشجعه على ذلك التعليم. فكلما إزداد التعليم والاستقلال الاقتصادى، واعتماد الأبناء على أنفسهم كلما ازداد استقلالهم عن سلطة الأسرة.[٢٣].

ولكن لايعنى هذا أن المجتمع قد تحلل تماما من قيود الطاعة والاحترام لكبار السن، بل لازال هناك بعض العلاقات القوية التى تربط الأبناء بوالديهم. وهناك ملاحظة هامة مؤداها: أنه يجب على الكبار أن يقتنعوا بأن مظاهر الاحترام اختلفت وتغيرت، فكل من التدخين أمام الكبار، وجلوس الشباب بالكيفية التى تحلو لهم، ومشاركتهم مجالس الكبار، أصبح مظهرا عاديا لايدل على عدم الاحترام فى كثير من الأحيان، إن الكبار ينظرون إلى هذه المظاهر السلوكية على أنها مظاهر سيئة، وذلك من خلال أسلوب تعاملهم هم شخصيا مع آبائهم وكبار السن من حولهم.

ولقد انتهت هذه الدراسة إلى أنه مازال هناك احترام للكبار، ولكن بأسلوب

---

(٢٢) المرجع السابق، ص ص: ٧٧-٧٨.

(٢٣) المرجع السابق، ص: ٢٥٤.

مختلف، وبدرجة أقل فى بعض الأحيان، كما كشفت الدراسة المكثفة للحالات المبحوثة عن بعض النماذج التى تثبت ذلك.

وفى النهاية يمكن أن نؤكد على أن برامج الخطة الخمسية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية التى نفذتها الدولة فى عدة مناطق، ومن بينها حلوان ودار السلام، قد أثرت تأثيرا جذريا على مجتمع دارالسلام، وخاصة بعد بناء كورنيش النيل، وحولت هذا المجتمع من مجتمع ريفى مستقر إلى مجتمع شبه حضرى يسير نحو التحضر. وقد انعكس ذلك كله على القيم وخاصة فيما يتعلق بالقيم القرابية، حيث أن نسق القرابة يشكل أكثر الانساق أهمية فى المجتمعات الزراعية. كما كان لتعرض هذا المجتمع للعديد من موجات الهجرة السكانية والزحف العمرانى أثره الكبير فى المساعدة بالتعجيل بالتغير فى طبيعة هذا المجتمع، وتحويله من مجتمع ريفى إلى مجتمع يتجه إلى الحضرية. والحقيقة أن مجتمع الدراسة يتجه نحو التحضر بمفهوم عدد السكان واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة التى تمكنهم قدراتهم المالية من شرائها. ولكن التحضر - كأسلوب للحياة والتفكير والتصرف فى الأمور المختلفة بطريقة حضرية - فهو شىء بعيد لم يحدث بعد. وهذا الحديث لاينطبق إلا على الأهالى الأصليين لدار السلام، لأن السكان النازحين إلى هذه المنطقة العمرانية الحديثة جاءوا من كافة أنحاء الجمهورية، ومنهم من يحمل معه تفكيره الحضرى، وأسلوبه فى الحياة الذى يتسم بالحضرية أيضا. ولاشك أن هذا سوف يدفع السكان الأصليين تدريجيا وخاصة بعد انتشار التعليم، وعن طريق التفكير والمحاكاة إلى أن يكونوا متحضرين بالمفهوم الاجتماعى للكلمة. وهذا المجتمع الذى يشهد تحولا فى نسقه القيمى شأنه فى ذلك شأن غيره من المجتمعات التى تجتاز هذه المرحلة، يحتاج أفراده موضوع التغير إلى عملية ترشيد لهذه القيم الجديدة يشترك فيها كل من الأسرة والمجتمع. وتتطلب هذه العملية على مستوى الأسرة درجة معينة من الوعى - الوعى بحدوث التغير فى نسق القيم - وتوجيه هذا التغير إلى وجهته السليمة. كما يلعب المجتمع دورا هاما فى هذا المجال، فالمجتمع هو مجموع هذه الأسر، كما ينبغى على قادة الفكر الاجتماعى والاقتصادى والسياسى والثقافى.. الخ، أن يوجهوا اهتماما أكبر لهذه العملية على كافة المستويات

لكى يهيىء للجيل الجديد الفرصة لأكتساب قيم جديدة وسليمة، تعبر عن الواقع المصرى الأصيل. وبذلك يمكننا المحافظة على أصالة القيم الأسرية المصرية، وتقبل التغير بهدوء وبدون مشكلات اجتماعية تهدد البناء الاجتماعى للمجتمع.

ثالثا: التحليل النقدى للدراسة:

يتمثل تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فى النقاط الموجزة التالية:

١ - كشفت هذه الدراسة عن أن هناك علاقة بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقيم، تتمثل فى أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تلعب دورا هاما فى تغيير النسق القيمى فى المجتمع، وهذا أمر له وجاهته. ولكن فى الوقت الذى إتجهت فيه هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر التنمية الاجتماعية والاقتصادية على نسق القيم القرابية، فإن الباحثة قد أشارت إلى أنها بالرغم من إنها تركز على دراسة أثر التنمية على القيم القرابية امبيريقيا، إلا أنها لاتغفل أن هناك تأثيرات تبادلية بين التنمية والنسق القيمى، فالقيم قد تعوق التنمية أوتعجل بها، كما أنها قد تتغير أيضا من خلال تنفيذ البرامج الانمائية.

٢ - من جوانب القوة فى هذه الدراسة أنها أدركت تماما مسألة الاستعمار والامبريالية التى رأت أنها قد حالت دون تقدم العديد من البلدان المتخلفة، ودور البلاد الرأسمالية فى نهب ثروات العالم الثالث، وإعتماده عليها فى تنمية اقتصادياته. كما أصابت الباحثة كبد الحقيقة، عندما أوضحت فى مقدمة دراستها هذه أن الاعتماد على البعد الديموجرافى وحده فى قياس ودراسة التحضر، لايعكس فعلا ماوصل إليه المجتمع من تحضر، حيث لايهتم هذا المؤشر إلابالحيز المكانى وحجم السكان وكثافتهم. وأشارت بضرورة الاعتماد على مجموعة من المؤشرات والمقاييس، والأخذ بالمفهوم الاجتماعى للتحضر، أى المفهوم الذى يأخذ فى اعتباره البناء الاجتماعى والأنماط الاجتماعية والنفسية والسلوكية.

٣ - انطلقت الباحثة فى هذه الدراسة من منطلق بنائى وظيفى، موضحة أنها تدرس النسق القيمى باعتباره مكونا من مكونات البناء الاجتماعى يؤثر فيه ويتأثر به.

ولذا فقد كشفت عن طبيعة التأثيرات والعلاقات المتبادلة بين النسق الايكولوجى، والنسق الاقتصادى، والنسق القيمى والنسق التعليمى. وهذا أمر له وجاهته، لأن المجتمع يمثل كلا متداخلا، ولايمكن أن نفهم جزءا من أجزائه إلا فى ضوء علاقته بالأجزاء الأخرى، أى أنه لايمكن دراسة الجزء بمعزل عن الكل. هذا بالاضافة إلى أنها قد أماطت اللثام عن حقيقة هامة مؤداها أن هذه الدراسة ليست دراسة ساكنة فحسب، ولكنها فى الوقت الذى تهتم فيه بالبعد الاستاتيكى، فإنها تهتم أيضا بالبعد الدينامى، ويتمثل ذلك فى اهتمامها بدراسة الجانب التاريخى للظاهرة المتدارسة.

٤ – وفقت الباحثة عندما اختارت القيم القرابية كموضوع لدراستها، حيث أن النسق القرابى يعد من الأنساق الأساسية والمحورية فى المجتمعات التقليدية، ويعد محددا هاما من محددات العديد من الأنماط السلوكية، والأدوار والمكانات الاجتماعية، كما أنه يحوى العديد من العلاقات الاجتماعية التى تعتبر المحور الرئيسى فى البناء الاجتماعى، كما أن القيم القرابية تحتل مكانا بارزا فى المجتمع المصرى.

٥ – لم تشر الباحثة فى هذه الدراسة إلى المجال الزمنى الذى استغرقته الدراسة، بالرغم من أنها قد أشارت إلى المجال الجغرافى والبشرى للدراسة، وهذه نقطة كان يجب ألايغرب عنها بال الباحثة.

٦ – أشارت الباحثة فى مقدمة الدراسة إلى أن تنمية المجتمع تعتمد على المشاركة الشعبية، بينما لاتعتمد التنمية الاجتماعية أساسا على مشاركة الأهالى. وإننى أرى أن الباحثة قد جانبت الصواب فى هذه النقطة، حيث أن التنمية بكل أشكالها (اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية.. الخ) وفى كل مستوياتها (قومية أوإقليمية أومحلية) لابد وأن تستند إلى المشاركة الشعبية، حتى تأتى البرامج الانمائية والقومية والاقليمية والمحلية معبرة عن الجماهير الشعبية، ومجسدة لآمالهم ومطامحهم. ولكن قد يختلف أسلوب المشاركة باختلاف مستويات التنمية، أى أن الأسلوب الذى يتبع فى القرية، يختلف عن الأسلوب الذى يتبع فى الأقليم أو على مستوى المجتمع القومى بأسره.

٧ – لم تستعرض الباحثة فى هذه الدراسة أية دراسات سابقة عن علاقة التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بالقيم، بالرغم من أن التراث السوسيولوجى والأنثروبولوجى زاخر بالعديد من الدراسات التى تناولت التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى والتنمية.

٨ – أشارت الباحثة عند وصف العينة، أنها قد اختارت بعض الأسر للدراسة والتحليل، واعتمدت على حالات ست، وهذه الحالات لم تكن عشوائية أوممثلة، ولكنها كانت عبارة عن أمثلة فقط، ثم عادت فى موضع آخر، وأضافت أن الحالات الست تمثل مجتمع الدراسة، وتجسد التغيرات التى طرأت على النسق القيمى من خلال تنفيذ برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومن الواضح أن هذه الاشارات تنم عن التناقض، فكيف تكون الحالات التى درست غير ممثلة وتجسد واقع المجتمع؟. أنه من المعروف منهجيا أن الحالات التى يتم اختيارها للدراسة والتحليل، لابد وأن تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، حتى يتمكن الباحث من الوصول إلى تعميماته التجريبية الصادقة.

ثانيًا: دراسة الدكتور محمد عاطف غيث «القرية المتغيرة: دراسة لقرية القيطون بمحافظة الدقهلية»

استحوذت ظاهرة التغير الاجتماعي على اهتمام العلماء والباحثين في مجال علم الاجتماع والأنثروبولوجيا قديمًا وحديثًا، حيث أفردت المؤلفات حيزًا كبيرًا لتحليلها وتحديد متغيراتها. كما أجريت الدراسات الإمبيريقية العديدة لتفسيرها. وتعد هذه الدراسة التي نتناولها في هذا المقام من الدراسات الرائدة في هذا المجال.

أولاً: الإجراءات المنهجية في الدراسة: تتحدد الإجراءات المنهجية التي اتبعت في هذه الدراسة فيما يلي:

١ - **هدف الدراسة:** تستهدف هذه الدراسة تحليل التغير الاجتماعي الذي طرأ على العائلة والحياة الاقتصادية والثقافة المادية في قرية القيطون التي تقع جنوبي مركز ميت غمر بمحافظة الدقهلية. وفي هذا الصدد يقول د. غيث «وكان من الضروري عند دراسة هذه الموضوعات الثلاث العائلة والحياة الاقتصادية والثقافة المادية، أن أحدد موقفي مقدمًا من الهدف النهائي من هذه الدراسة، فهل أسجل كل شيء في حالتي الاستقرار والتغير لأبرز المظاهر الرئيسية لهذه التغيرات وأسبابها، أم أجري الدراسة على أساس فروض معينة أحاول أن أثبتها وأدحضها أو أعدلها في ضوء الحقائق التي لاحظتها؟ وقد فضلت أن أتبع الطريق الثاني، أي أنني سأستخدم القرية كمكان مناسب لدراسة بعض المشاكل ذات الأهمية العلمية في أبحاث التغير الاجتماعي[(٢٤)]».

٢ - **منظور الدراسة:** إنطلقت هذه الدراسة من مدخل بنائي وظيفي، ويتمثل في

(٢٤) محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة (القيطون - محافظة الدقهلية)، دراسة في علم الاجتماع القروي، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤، ص ص: ٩ - ١٠.

أن الدراسة قد درست بعض الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى، فى الوقت الذى اهتمت فيه بالعلاقات والآثار المتبادلة بينها وبين الأنساق الاجتماعية الأخرى. وفى هذا الصدد يقول د. غيث «ونظرًا لضرورة دراسة القرية مرتين أحداهما فى الفترة القديمة، والأخرى فى الفترة المتغيرة لإمكان الكشف عن التغيرات التى حدثت وبيان عواملها ونتائجها، فإننى لم أقم بدراسة شاملة للقرية، بل أخذت أنساقًا معينة فيها درستها فى الفترتين، وكان من الممكن أن أختار نسقًا واحدًا، كما يفعل كثير من الباحثين الآن فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية، ولكننى رأيت أن الجمع بين عدة أنساق تبدو شديدة الارتباط فى حالتى الاستقرار والتغير، ودراستها على أساس هذا الترابط يمكن أن يؤدى إلى مزيد من الفهم والمعرفة فى تتبع التغير الاجتماعى وآثاره. ولهذا درست العائلة والحياة الاقتصادية والثقافة المادية، وكنت واعيًا دائمًا بالعلاقات والآثار المتبادلة بينها وبين الأنساق الاجتماعية الأخرى، أى أننى درستها كأجزاء داخل كل متكامل[٢٥].

٣ – فروض الدراسة: لقد صاغت هذه الدراسة مجموعة من الفروض العلمية التى تدور حول الموضوعات الثلاث السابقة. وكانت هذه الفروض بمثابة الإطار التنظيمى الذى تتجمع من خلاله معطيات الدراسة، وتتمثل هذه الفروض فيما يلى:

(أ) هناك ميل قوى للتقليل من أهمية «البيئة» فى التفسير السوسيولوجى واعتبار علاقة الإنسان بالإنسان هى المعول الأول فى فهم المجتمعات. ومنذ أن ظهر كتاب دوركايم فى قواعد المنهج فى علم الاجتماع، يتركز اهتمام كثير من الباحثين فى مختلف أنحاء العالم على تفسير الظواهر الاجتماعية بظواهر اجتماعية أخرى، وزاد اقتناع العلماء بهذا الاتجاه فى التفسير خصوصاً بعد ازدياد سيطرة الإنسان على الطبيعة وإخضاعها لمشيئته. ولكن هذا الاتجاه لا ينبغى أن يؤخذ كتعميم ينطبق على كل المجتمعات لاختلاف مدى تأثر كل منها بالبيئة الطبيعية. ففى المجتمع القروى تكون علاقة الإنسان بالطبيعة مهمة جدًا لأنها تحدد نوع النشاط الاقتصادى الذى يكون مع بقية أجزاء البناء الاجتماعى كلا متكاملاً. وفى دراسة للتغير الاجتماعى فى مثل هذا

(٢٥) المرجع السابق، ص: ٩

المجتمع، يكون تأثير البيئة عاملًا مهماً فى حالتى الاستقرار والتغير، وبالتالى لا يكون الأمر كما حاول ردفيلد أن يأخذ به فى وضعه لـ«قواعد المنهج» فى دراسة المجتمعات القروية، من تركيز الاهتمام على علاقة الإنسان بالإنسان ونقده لاتجاه إيفانز بريتشارد فى دراسة النوير على أساس الاهتمام بدراسة أثر البيئة على المجتمع النويرى، فقد يصلح اتجاه ردفيلد فى دراسة محددة لمجتمع قروى فى وقت معين، ولكنه لا يصلح فى دراسة لهذا المجتمع تمثل زمنين مختلفين. ولهذا أميل إلى التسليم بأن كل تغير فى علاقة الإنسان بالبيئة، يعنى بعض التغير فى علاقته بأقرانه»[٢٦].

(ب) فى التغير الموجه، يكون المؤثر الخارجى عاملًا أول فى تفسير التغيرات وذلك مثل التغيرات التى تسببت عن اتصال الأوروبيين بالمجتمعات البدائية، ولذلك كان الانتشار عن طريق الاتصال الثقافى وهو مؤثر خارجى مؤديًا إلى تغيرات عديدة فى هذه المجتمعات. ولهذا كان اهتمام الباحثين فى التغير الاجتماعى فى المجتمعات البدائية، موجهًا أغلبه إلى دراسة دور الاتصال فى التغيرات الثقافية، وتأثر بهذا الاتجاه كثير من الباحثين فى المجتمعات القروية فى الهند والصين حين نسبوا التغيرات فى القرى إلى تدخل الحكومة والمدينة. ولكنى أميل إلى القول، بأنه فى التغير غير الموجه، كما هو الشأن فى النموذج الذى أدرسه، تكون بواعث التغير الأول «داخلية» نتيجة لازدياد السكان واستمرار ضغطهم على المصادر الطبيعية الثابتة وتكون العوامل الخارجية عوامل معجلة. وكلما زاد التغير مدى وكثافة تترابط العوامل الداخلية والخارجية فى إحداث التغيرات الثقافية، وعندئذ قد تصبح للمؤثرات الخارجية آثار أكثر وضوحًا[٢٧].

(جـ) الإصلاح الاجتماعى الذى لا تفرضه قوة القانون يكون قليل الأثر جدًّا فى التغير الثقافى، ما لم يكن البناء الاجتماعى نفسه قد بدأ يتغير، أو تكون الذبذبات التى تحدث فيه، أو مظاهر اختلال التوازن تحدث فى فترات قصيرة المدى، وخصوصًا فيما

---

(٢٦) المرجع السابق، ص ص: ١٠ - ١١.

(٢٧) المرجع السابق، ص ص: ١١ - ١٢.

يتعلق بالعلاقة المتوازنة بين الحياتين الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا كانت تجربة المركز الاجتماعى فى قرية هلا الغربية غير محققة لما قصد منها(٢٨).

(د) فى المجتمعات البدائية والحديثة قد يحدث نتيجة للتغيرات السريعة تخلف ثقافى بين قسمى الثقافة المادى وغير المادى أو عدم استواء بين مكونات هذه الثقافة. ولكن فى المجتمع القروى عندما لا يكون التغير سريعًا وغير موجه فى نفس الوقت لا يحدث اختلال للتوازن أو سوء توافق، فتسير عمليات التغير فى كل اتجاه، بمعنى أن كل تغير فى جزء متساند من أجزاء المجتمع يؤدى إلى تغيرات مصاحبة فى الأجزاء الأخرى وفى الكل أيضًا. ذلك لأن نمو الثقافة المادية الذى يكون طبقًا لنظريات التخلف وعدم الاستواء أسرع وأسبق من نمو الثقافة غير المادية، لا يكون له نفس الخصائص فى المجتمع القروى. فهو نمو كمى لا كيفى، بمعنى أن القديم يجاور الجديد، ويكون التأثير متبادلاً بينهما وليس من جانب واحد فقط.

(هـ) يميل كثير من كتاب القرن التاسع عشر والباحثين فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية فى القرن العشرين إلى نوع من الثنائية حين يقارنون بين المجتمعات فى إنتقالها عند التغير من حالة إلى أخرى. فالسير هنرى مين فى كتاب القانون القديم عام ١٨٦١ يتصور أن هناك نوعين من المجتمعات، مجتمع يقوم على أساس المركز من حيث الاعتراف بالحقوق والواجبات فى الوحدة العائلية، ومجتمع يقوم على أساس التعاقد من حيث قيام العلاقات التعاقدية بين الأفراد كمنظم لحقوقهم وواجباتهم. وكذلك تونيز حين يميز بين الوحدة التلقائية التى تقوم على العلاقات المباشرة والمشاركة فى قيم واحدة، وبين الوحدة غير التلقائية حيث تكون العلاقات فيها فردية تمايزية. ويعتبر دوركايم أكبر من أعطى لهذه الثنائية طابعًا علميًا على أساس دراسات مستفيضة وخاصة فى تقسيم العمل. فالمجتمع الذى يعتمد على نفسه ويتشابه الأفراد فيه مجتمع يقوم على التضامن الآلى. والمجتمع الذى يعتمد على مجتمعات أخرى ويتميز داخليًا بتقسيم العمل هو مجتمع عضوى. وقد وجد كل من روبرت ردفيلد وجودفرى ومونيكا ولسون على سبيل المثال – هذه الثنائية صالحة فى

---

(٢٨) المرجع السابق، ص: ١٢.

توجيه الدراسة الحقلية، الأول عندما درس بعض قرى باكستان وصور انتقال المجتمع البدائى من الفولك Folk إلى المدينة على أساس أن التغير فى المجتمع البسيط يؤدى إلى زيادة الخصائص الحضرية، والثانى ويلسون وزوجته حين حللا التغير الاجتماعى فى وسط أفريقيا من البدائية إلى التحضر، على أساس زيادة اعتماد المجتمع البدائى على مجتمعات أخرى[٢٩].

وإننى على ذلك أميل أيضًا إلى الأخذ بهذه الثنائية فى تصوير تغير القرية، وأعتقد أن المجتمع القروى يتغير من مجتمع بسيط تكون فيه القرابة أساس العلاقة والاكتفاء الذاتى خاصية الوحدات العائلية المكونة له. إلى مجتمع معقد تكون فيه المصلحة أساس العلاقة، والاعتماد المتبادل داخليًا وخارجيًا خاصية الكل والجزء معًا[٣٠].

٤ - طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة: تتمثل الطرق والأدوات البحثية التى استخدمت فى هذه الدراسة فيما يلى:

(أ) اعتمدت هذه الدراسة على منهج يضم المقارنة والتحليل والملاحظة المباشرة، والاعتماد على كبار السن (الاخباريين) كمصدر للمعلومات ولم تتبع المنهج التاريخى. وفى هذا الصدد يقول د. غيث «والمنهج المتبع فى هذه الدراسة ليس منهجًا تاريخيًا أو منهجًا آخر قريبا منه. ولكنه منهج يضم المقارنة والتحليل، وفى طريقة الحصول على المعلومات اعتمدت على طريقتين رئيسيتين، الأولى معلومات كبار السن وخصوصًا فى الفترة المستقرة والثانية ملاحظاتى المباشرة باعتبارى ملاحظًا مشاركًا»[٣١].

(ب) يرى د. غيث ضرورة الإفادة من الطرق الأنثروبولوجية فى الدراسة المركزة لبعض نواحى الحياة الاجتماعية، على أن يكون فى الذهن دائمًا العلاقات الوظيفية التى ترتبط بها كل ناحية بالأخرى، حتى لا تضيع الصورة التكاملية للمجتمع محل الدراسة. كما يرى ضرورة الاعتماد على الملاحظة المباشرة وكبار السن فى الأحوال

---

(٢٩) المرجع السابق، ص ص: ١٣ - ١٤.

(٣٠) المرجع السابق، ص: ١٤.

(٣١) المرجع السابق، ص: ١٦.

التى لا تكون فيها المادة التاريخية كافية أو غير ذات فائدة لأغراض البحث[٣٢].

(جـ) إمكان تطبيق طريقة العمل الجمعى والاعتماد على الإحصاء وصحائف الاستبيان والاستخبار والتاريخ كلما أمكن ذلك، وكان مناسبًا لأغراض الدراسة، وذلك كما فعل Dube فى دراسته لقرية شاميربت الهندية، وكما يفعل وارنر فى دراسة المدينة الأمريكية[٣٣].

(د) كشفت هذه الدراسة أيضًا عن ضرورة تحديد نقطة الصفر عند دراسة التغير الاجتماعى والتى على أساسها يدرس التغير. وهذا ما فعلته هذه الدراسة حيث اعتبرت عام ١٩١٤ الحد الفاصل الذى يفصل بين القرية القديمة والقرية المتغيرة، حيث اعتقد الباحث أن الحرب العالمية الأولى التى حدثت فى هذا العام، والأحداث التى مر بها المجتمع المصرى بعد ذلك، كانت ذات أثر بالغ فى التغير الاجتماعى.

(هـ) كما اعتمدت الدراسة أيضًا على الإحصاءات والبيانات الرسمية. كما أن د. غيث لم يكتف بعرض المناهج التى استخدمها فى هذه الدراسة، ولكنه حاول جاهدًا أن يوضح الطرق المناسبة لدراسة القرية، وهذا من شأنه أن يضئ الطريق أمام أى باحث يكون بصدد الدراسة العلمية لأى مجتمع من المجتمعات الريفية، ويثرى فكره من الناحيتين النظرية والمنهجية. وتتمثل الطريقة المثلى فى دراسة القرية، والتى يقدمها د. غيث فى طريقة النماذج الممثلة. وتعنى أنه لما كانت دراسة القرى فى المجتمع كل على حدا،تمثل أمرًا صعبًا للغاية، بل أنه مستحيل التحقيق، فإن خير ما نهتدى إليه هو أن نختار بعض النماذج الممثلة للمجتمعات الريفية، ثم نتجه إلى دراسة كل نموذج من هذه النماذج محاولين فى نهاية المطاف تطبيق النتائج التى نخلص إليها على كل القرى التى تنضوى تحت لواء النموذج، ومن خلال الدراسة المتعمقة لهذه النماذج المختلفة، نستطيع أن نستشف طبيعة المجتمعات الريفية، وأن نقف على ديناميات التغير الاجتماعى والثقافى بها.

---

(٣٢) المرجع السابق، ص ص: ٤٦ - ٤٧.
(٣٣) المرجع السابق، ص: ٤٧.

ثانيًا: نتائج الدراسة: خلصت هذه الدراسة إلى أن قرية القيطون قد تعرضت للتغير الاجتماعى فى أنساقها الاجتماعية مثل النسق العائلى والنسق الاقتصادى والثقافة المادية. وسنحاول فى السطور التالية التركيز على التغيرات التى طرأت على القيم الاجتماعية بهذه القرية، حيث تعتبر هذه النقطة من ألصق النقاط المثمرة والمرتبطة بموضوع هذه الدراسة.

١ - التغير فى اتجاه القرويين نحو تعليم أبنائهم : لقد مر التعليم فى قرية القيطون بمحافظة الدقهلية بمرحلتين هما: المرحلة الأولى وهى مرحلة «الكتاب» الذى كان يمثل المكان الوحيد للتعليم فى القرية، وكان يذهب إليه فئتان هما: الفئة الأولى وهى بعض أبناء العائلات، والفئة الثانية وهى بعض أبناء الفقراء الذين يهدفون إلى حفظ القرآن واستخدامه كطريقة فى الحياة سواء بترتيله كما جرت العادة صباحًا فى كل منزل تقريبًا أو فى الشعائر الجنائزية كما جرت التقاليد. وقد ارتبط الكتاب فى بدايته بتحفيظ القرآن، ثم تطور وأصبح يعلم القراءة والكتابة والحساب إلى جانب تحفيظ القرآن. وكان الناس فى هذه المرحلة لا يؤمنون بفائدة التعليم، وينظرون إليه على أنه خسارة ومضيعة للوقت. أما المرحلة الثانية: فهى المرحلة التى بدأ فيها الناس يتحمسون للتعليم، وتغيرت نظرتهم للتعليم وأصبحوا يؤمنون بأن التعليم ذو قيمة، وأنه مصدر فخر للآباء والأبناء وأنه الوسلية التى يتمكن بها الأبناء من الوصول إلى المراكز الاجتماعية المرموقة فى المجتمع. ولقد بدأت هذه المرحلة بالتقريب فى عام ١٩٢٧. وكانت نظرة القروى إلى التعليم تتأثر بعوامل ثلاثة هى:

(أ) مجموعة القيم التى توجه حياته ويسعى إلى تحقيقها.

(ب) حاجاته الرئيسية باعتبار أن الزراعة هى مهنته الأولى والأخيرة.

(جـ) العزلة النسبية التى كانت تعيش فيها القرى، وما ترتب عليها من سيادة نمط واحد من التفكير وضيق أفق القروى.

وبالإضافة إلى هذه العوامل الثلاثة فقد كانت العائلة تمثل وحدة يعيش فى إطارها الفرد، وهى محور نشاطه حيث تنظم له مظاهر نشاطه وتحدد علاقاته ومستقبله. ولم يكن للتعليم أى مكان فى هذا الإطار، حيث إنه لا يرتبط بالعمل ومهنتهم الرئيسية، فإهمال

التعليم أو البعد عنه غير ذى تأثير بالنسبة للقروى فطالما كانت معرفة القراءة والكتابة مثلًا، لا شأن لها بالعمل الزراعى من حيث المهارة، فهى غير ضرورية وبالتالى فإن تعلمها مضيعة للوقت الذى يمكن استغلاله فى عمل متصل بالزراعة[٣٤].

ولقد أرجع الدكتور محمد عاطف غيث ذلك التغير الذى أصاب الكتاب إلى زيادة الاتصال بالمدينة، وبداية ظهور عوامل التغير الاجتماعى فى القرية، هذا فى الوقت الذى قلت فيه مشاركة الأطفال فى العمليات الزراعية إما لضآلة مساحة الأرض الزراعية بالنسبة للعائلة الواحدة، أو لكفاية الأفراد البالغين لهذه العمليات دون حاجة إلى مساعدة الأطفال. ولهذا أصبح لديهم الفراغ الذى استغلته بعض العائلات فى إرسال أطفالهم للكتاب. ويلاحظ أن إرسال الأطفال إلى الكتاب على هذا النحو بدأ فى حوال عام ١٩٢٧، ولم يكن الهدف من ذلك إعدادهم لمرحلة تالية من التعليم، ولذلك كان استمرار بعض هؤلاء الأطفال فى التعليم بعد ذلك راجعًا إلى اعتبارات خاصة. ومع هذا يمكن اعتبار هذه الفترة هى القاعدةالأولى التى انتشر فيها التعليم بعد ذلك عندما بدأت النظرة إلى التعليم فى التغير[٣٥].

والظاهرة الجديرة بالملاحظة فى قرية القيطون هى أن تغير النظرة إلى التعليم والاتجاه إليه لم يكن مرتبطًا بالمستوى الاقتصادى، بمعنى أن العائلات المقتدرة كما يسمونها فى القرية هى التى ترسل أبناءها، بل الظاهرة الجديرة بالتسجيل هى أن نسبة كبيرة من الذين يتعلمون فى مراحل التعليم المختلفة حتى التعليم العالى ينتمون إلى عائلات لا تملك إلا ما يكاد يكفى حاجاتها الضرورية، بل أن بعض العائلات التى لاتملك شيئًا على الإطلاق أخذت ترسل أبناءها للمدن القريبة للتعليم. كما لجأ الكثير فى بعض الأحيان إلى بيع الأرض لتمكين أبنائهم من الاستمرار فى التعليم.

والواقع أنه لا يمكن أن نفصل الاتجاه إلى التعليم فى الفترة الأخيرة كمظهر من مظاهر التغير الاجتماعى عن غيره من مظاهر التغيرات الأخرى. فالحياة الاجتماعية

---

(٣٤) المرجع السابق، ص: ٨١.
(٣٥) المرجع السابق، ص: ٨٤.

فى القرية مترابطة الأجزاء، ولا نستطيع أن نفهم التغير فى جزء منها إلا فى ضوء التغير فى بقية الأجزاء. ولهذا فإن التغير فى النظرة إلى التعليم كان متفقاً مع الاتجاهات العامة للقرية ككل. بمعنى أن التغير الذى طرأ على نظرة القرويين إلى التعليم كان منسجماً مع التغيرات الأخرى التى حدثت فى القرية. ويرجع تغير نظرة القرويين إلى التعليم إلى مجموعة متفاعلة من العوامل نوجزها فيما يلى:

(أ) الانتشار الثقافى العام فى المجتمع بأسره والذى تكون فيه المدينة مركز الإشعاع بالنسبة للقرية، وإزدياد صلات القرية بالمدينة فى الفترة الأخيرة، الأمر الذى كان له الأثر فى اطلاع القرويين على نماذج أخرى من الحياة، وجعلهم يحسون بقيمة التعليم عن طريق احتكاكهم بالموظفين لقضاء مصالحهم ثم تصورهم أن يجعلوا من أبنائهم مثل هؤلاء بمجرد إرسالهم للمدارس.

(ب) قوانين التعليم الالزامى والمجانى التى أصدرتها الدولة، والتى جعلت القرويين يرسلون أبناءهم قسرا فى أول الأمر ثم طواعية بعد ذلك.

(جـ) تغير النظرة إلى قيمة العمل الزراعى، وظهور مصادر جديدة للثروة كالتجارة. ولهذا كان التعليم ولا زال ينظر إليه على أنه مصدر ربح للقرويين وأبنائهم على السواء خصوصا إذا وصل الابن إلى مرحلة من التعليم يمكن معها أن يجد عملا محترما من وجهة نظرهم، وبحسب خبرتهم نتيجة اتصالهم بالمدينة فهم يفضلون أن يذهب أبناؤهم إلى كليتى الحقوق والطب لأن المحاماه والطب فى نظرهم تدران على أصحابها مبالغ طائلة من المال.

(د) تغير النظرة إلى المركز الاجتماعى الذى لم يعد مرتبطا تماما بالمركز العائلى، فالأولاد المتعلمون يكسبون عائلاتهم مركزاً اجتماعياً بجانب المركز الاجتماعى الذى يكون لهم بحكم ارتباطاتهم بعائلات معينة.

(هـ) الاتجاه إلى الفردية والتقليد، فقد ترتب على تفكك العائلات أن أصبح كل أب حرا فى توجيه أبنائه، ونظرا لعدم الحاجة إلى هؤلاء الأبناء فى الأعمال الزراعية خصوصا إذا كانت مساحة الأرض الزراعية لاتستلزم قدرا كبيرا من المجهود، فإن

الآباء يبعثون أبناءهم إلى التعلم إما تقليدا وإما لغرض اقتصادى.[٣٦]

خلاصة القول.. إن نظرة القرويين إلى التعليم قد تغيرت، فبعد أن كان القرويون يهملون فى إرسال أبنائهم إلى المدارس نظرا لحاجتهم الماسة إليهم فى العمل الزراعى، ولعدم جدية التعليم من وجهة نظرهم. أصبحوا يهتمون بإرسال أبنائهم إلى المدارس، كما أنهم أصبحوا ينظرون إلى التعليم على أنه استثمار للقوى البشرية ذو عائد قيمى أفضل من العائد الذى يحققه الفرد نتيجة اشتغاله بالزراعة.

٢ - التغير فى القيم الأساسية والفرعية فى حياة القرويين: لقد كانت المهارة فى العمل الزراعى والقدرة على الانجاب، وإنجاب الذكور خاصة قيمتين أساسيتين فى القرية، ومرتبطتين ارتباطاً وثيقاً بالحياة الاجتماعية والاقتصادية للقرية، فالرجل يرتفع قدره أو ينخفض تبعا لتفانيه فى العمل الزراعى، وقدرته على إتقان جميع عملياته، وفى إنجابه عند زواجه أكبر عدد من الذكور لأن الأرض والأولاد هما المظهران المميزان لقوة العائلة وثرائها ونفوذها بين العائلات. كما أنهما يمثلان مصدر الحياة، فالأرض يعمل فيها الفرد وينتج ويحصل على رزقه منها، والأولاد يمثلون القدرة الانتاجية، ولذلك يحرص كل قروى على أن يكون له أكبر عدد من الأولاد، ولهذا ترتفع قيمة المرأة الولود التى تنجب ذكوراً أكثر مما تنجب إناثاً، كما ينظر القريون إلى الرجل العقيم على أنه مصاب، وتظل تدعو له القرية فى كل مناسبة أن يكرمه الله بالإنجاب.

وبالاضافة إلى القيم الأساسية آنفة الذكر نجد القيم الفرعية، التى تتمثل فى الصلاة والتدين، فالقروى فى حياته العامة المحدودة يبجل الصلاح والتدين، ويجعلها مقياسا مهما فى الحكم على الآخرين، وقد لا يكون القروى فى أعماقه متدينا، ولكنه يحرص على أن يظهر بهذا المظهر حتى لا يفقد مركزه القيمى فى نظر الآخرين، وكلما ازداد تعبد القروى وإقامته للشعائر الدينية كلما زادت قيمته. ومما يلاحظ أنه فى الوقت الذى كانت العائلة تحرص فيه على تدريب الأطفال الذكور على التدين، كانت تهمل البنات، وتظل البنت حتى بعد زواجها على هذا النحو، ولا يقدرون من تدينها إلا فى

(٣٦) المرجع السابق، ص: ٨٧

مراحل عمرها المتأخرة عندما تصبح جدة. وعند ذلك قد يصاحبها زوجها أو أكبر أولادها سنا للحج، وقد تحرص هى من ناحية أخرى على التعبد داخل المنزل.[٣٧]

كما تتمثل أيضا القيم الفرعية فى قيمة الاحترام والخضوع لمن هو أكبر سنا، حيث أن التدريب الاجتماعى فى المجتمع القروى يوجه الطفل منذ نعومة أظافره إلى أن يخضع دائما لمن هو أكبر سنا، ولذلك كان توقير الكبار يعد من الأمور التى تدخل فى تقدير الشخص، كما أن مجهوده ونشاطه بصفة عامة لا ينبغى أن يتخذ طابعا فرديا، فالفرد يعمل منذ طفولته حتى مماته لمصلحة العائلة، أى أن تدريبه الاجتماعى كان يتخذ طابعا جمعيا عن طريق كبت الدوافع الفردية وإذكاء الدوافع الجمعية. كما يفرق القرويون فى التدريب الاجتماعى بين الذكور والاناث، فيعلون من شأن الرجولة ويؤكدون فيها الدوافع الايجابية بينما يؤكدون فى الاناث الدوافع السلبية، فيضربون الولد إذا بكى أو تألم أو هرب من مواجهة أقرانه ولا يفعلون ذلك بالنسبة للاناث، ويؤمنون بالسيادة المطلقة للرجل على المرأة «فالرجال قوامون على النساء» ولا يعتدون برأيهن من الناحية النظرية لأنهن ناقصات عقل ودين.[٣٨]

ولقد تغيرت هذه القيم شأنها فى ذلك شأن الأنساق الأخرى التى كانت عرضة للتغير. ومن مظاهر هذا التغير، أن نجد فى بعض الحالات أن قيمة الأرض قد تغيرت فى سبيل قيمة أكبر، فمثلاً يلجأ بعض القرويين إلى بيع أجزاء من أرضهم للنهوض بنفقات التعليم لأبنائهم، وهم بهذا يعتقدون أن قيمة العائد من التعليم أكبر فى نظرهم من قيمة الأرض. ولكن بالرغم من ذلك فالأرض لا تزال هى المثل الأعلى للملكية، وترتبط قيمة القروى من حيث مركزه الاجتماعى والاقتصادى بها. ومع أن عدداً كبيراً من القرويين أصبح لا يملك أرضا إلا أنهم مع ذلك يفضلون الارتباط بها على أى نحو. كما تغيرت نظرة القرويين إلى العمل الزراعى فبعد أن كان الفلاح يبجل العمل الزراعى ويعتبره أجل الأعمال. بدأ يؤمن بأن هناك مهناً أخرى جديرة بالتبجيل لأنها تمنح صاحبها مركزا مرموقا فى الحياة الاجتماعية.

---

(٣٧) المرجع السابق، ص: ١٠٥

(٣٨) المرجع السابق، ص: ١٠٧

أما عن القيم المتعلقة بالسلوك الاجتماعى، فقد نالها قدر كبير من التغير، فالتدين والصلاح باعتبارهما مقياساً للرجل الصالح فقدا كثيراً من الأهمية ومن الأسس التى كانا يعتمدان عليها. فقد زالت الرقابة العائلية نتيجة تفكك العائلة. وأصبح العديد من القرويين لا يحرصون مثلا على الصلاة الفردية أو الجماعية أيام الجمع، ولم يعد هذا المقياس يدخل فى تقويم الشخص كما كان من قبل، بل أصبح المقياس الأول هو المركز الاجتماعى والاقتصادى. ومن الدلائل القوية على عدم التأكيد على التدين وإدخاله فى تقدير الشخص أن هناك من يجاهر بإفطاره فى رمضان دون أن يناله الجزاء المادى والاجتماعى الذى كان من الممكن أن يناله من قبل، ويلاحظ أن كبار السن لا زالوا متمسكين بالتدين، ولكن الغالبية العظمى من الشبان لا يظهرون مثل هذا التمسك، وبالتالى قلت مشاركة القروى فى إحياء الشعائر الدينية، كما قل عدد الذين يزورون الأولياء أو يذهبون إلى الموالد التى تقام لهم، كما اختفت تقريبا النذور وارتبطت المواسم الدينية والأعياد بالمجاملات الاجتماعية العادية واختفت مظاهرها الدينية.[٣٩]

كما تغيرت طرق التدريب الاجتماعى والقيم المتعلقة به، فبعد أن كانت التنشئة الاجتماعية منوطة بالعائلة، أصبحت الآن منوطة بالأسرة. وأول مظهر من مظاهر التغير هى الحرية، بمعنى أن الأب أصبح أكثر حرية فى توجيه مستقبل أبنائه أكثر من ذى قبل فى ظل العائلة، كما أصبح الطفل يربى على الفردية والاستقلال، وأصبحت الأسرة تلقنه مبادئ مؤداها أن الطفل يجب أن يقتصر مجهوده على شئونه ولا علاقة له بما يجرى للآخرين. وأن يفكر فى مصلحته هو دون مصلحة أقاربه أو بدنته، وإن ماحدش ينفع حد، وأن الأقارب كالعقارب فاجتنبهم ومعنى ذلك أن التنشئة الاجتماعية قد اصطبغت بالصبغة الفردية بعد أن كانت مصطبغة بالصبغة الجمعية.

ويرجع د. غيث التغير فى القيم الرئيسية والفرعية فى قرية القيطون إلى العوامل التالية:

---

(٣٩) المرجع السابق، ص: ٢٢٧

١ - الحرب العالمية الأولى التى بدأت فيها القرية تلمس بوادر التغير الاجتماعى وفترة الرواج الاقتصادى التى أعقبتها.

٢ - الحركات الوطنية الاستقلالية وازدياد الوعى السياسى والمظاهر التى ارتبطت بذلك كالثورات والانتخابات وغير ذلك.

٣ - الأزمة الاقتصادية فى عام ١٩٣٠ والنتائج التى ترتبت على ذلك فى الاقتصاد القروى وإنشاء البنك العقارى وبنك التسليف الزراعى والجمعيات التعاونية.

٤ - قانون التعليم الالزامى وإلغاء الكتاب وإنشاء المراكز الاجتماعية.

٥ - الحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من هجرات وتحديد للمساحات الزراعية للانتاج الزراعى المتنوع والقوانين التموينية.

٦ - القوانين الاصلاحية فى الصحة والادارة والتعليم.[٤٠]

٣ - التغير فى القيم العائلية:

لقد كانت العائلة فى قرية القيطون تمثل الوحدة الأساسية فى الحياة الاجتماعية، وكانت لها معاييرها الاجتماعية وتقاليدها التى يتحدد من خلالها سلوك كل فرد ينتمى إليها. فقد كانت السلطة فى العائلة تتركز فى يد رئيس العائلة وهو الذى يحدد أدوار الأفراد، وهو الذى يختار الزوجة لأى فرد فى العائلة يرغب فى الزواج، وهو الذى يحدد المحاصيل الزراعية التى تزرع. وكانت القاعدة العائلية المرعية هى أن يخضع جميع أفراد العائلة لرئيسها وأن يخدم الأصغر الأكبر حتى يصل إلى الأب الأكبر صاحب السلطة، وهذه القاعدة مرعية أيضا عند الإناث فالأم الكبرى تتمتع بطاعة جميع الزوجات والبنات لها. كما أن الرجل يتمتع بالسيادة. أما المرأة فدورها ثانوى وأن وجودها مستمد من وجود الرجل، ولهذا فإن احترامها وطاعتها له حق له وواجب عليها دون أن تقابله واجبات من الرجل نحوها، ومثلها الأعلى أن تظل تخدم الرجل وتطيعه وتلتمس رضاه دون أن تتوقع منه شيئا.[٤١]

---

(٤٠) المرجع السابق، ص: ٢٣١.

(٤١) المرجع السابق، ص: ١٥٠

كما كانت العائلة تميل إلى زيادة حجمها، لأن زيادة الحجم كانت لها أهمية اجتماعية واقتصادية فى نفس الوقت. كما تمثل كثرة عدد أعضاء العائلة فى حد ذاتها مثلاً أعلى عندها بغض النظر عن مركزها الاقتصادى. كما كان الزواج هو السبيل إلى زيادة حجم العائلة، وكان السن المناسب للزواج هو مابين السادسة عشرة والثامنة عشرة بالنسبة للولد، وما بين الثانية عشرة والرابعة عشرة بالنسبة للبنت. وكان الزواج المبكر هو القاعدة المرعية فى القرية، كما كان الزواج يمثل أمرا يخص صاحب السلطة فى العائلة، فلم يكن للولد أو البنت أى رأى فيه، وعادة يتشاور صاحب السلطة فى العائلة مع زوجته لاختيار الزوجة عند زواج فرد من أفراد العائلة، وكذلك الحال عند زواج واحدة من بنات العائلة. وكان المظهر الرئيسى للزواج هو الزواج الداخلى فى العائلة الواحدة داخل النسق القرابى، وكان الهدف من ذلك هو المحافظة على الأرض والابقاء على علاقة القرابة داخل البدنة.[٤٢]

ولقد تفككت العائلة، ولم يظهر هذا التفكك فجأة وإنما أخذ يظهر تدريجيا، ففى العائلات الغنية بدأ بتخصيص جزء معين من المحاصيل لكل أسرة فى نطاق العائلة يكفى حاجاتها السنوية، وترتب على ذلك نوع من الاستقلال فى الحياة المنزلية، ثم أخذ التفكك مرحلة أخرى بتخصيص جزء معين من الدار لاقامة كل أسرة، وفى كل من المرحلتين ظل العمل جمعيا، وظل للأب بعض مظاهر السلطة كالتصرف فى فائض الانتاج والزواج والعلاقات الاجتماعية الخارجية. ثم أخذ التفكك يدخل مرحة ثالثة عندما إزدادت الخلافات بين الأبناء والزوجات فانفصل كل منهم انفصالا يكاد يكون تاما عن حياة والده فى المعيشة فى الدار، وعندما يموت الأب فإن الإستقلال يأخذ صورته النهائية بتفسيم الأرض الزراعية. أما فى العائلات الفقيرة أو المتوسطة، فإن التفكك يسير بنفس الطريقة التى يحدث بها فى الأسر الغنية، وينتهى بانفصال الأبناء المتزوجين. وقد ترتب على هذا التفكك والاستقلال أن ضعفت سلطة رئيس العائلة، وأصبح كل رب أسرة من الأسر المستقلة مسئولا عن أسرته بعد أن كان خاضعا لرئيس العائلة.[٤٣]

---

(٤٢) المرجع السابق، ص: ١٦٢

(٤٣) المرجع السابق، ص: ١٨٨

ولقد ترتب على هذا الاستقلال أن أصبح للمرأة سيادة أيضا بعد أن كانت السيادة المطلقة للرجل، كما تغيرت الأسرة من حيث الحجم، كما تغيرت القاعدة التى كان على أساسها يتم الزواج، حيث أصبح للشاب حق الاختيار، فهو الذى يختار الفتاة التى تروقه، وقد ساعد على ذلك الاختلاط فى الحقل والاستقلال الاقتصادى، كما أصبح الشاب يختار الفتاة سواء من عائلته أو من عائلة أخرى من عائلات قريته أو قرية أخرى.

٤ - تغير القيم الاقتصادية:

كان العمل الزراعى يمثل الأساس الأول الذى تقوم عليه الحياة الاقتصادية فى القرية، وهو بذلك يحقق أهدافا اقتصادية واجتماعية معا. وكان الفلاح ينظر إلى العمل الزراعى على أنه أجل الأعمال، ولكن تغيرت نظرة الفلاح هذه. وأصبح يؤمن بأن هناك أعمالا ومهنا أخرى غير الزراعة تكون مصدراً للربح الكثير، كما أنها تمنح القائم بها مركزاً مرموقاً فى الحياة الاجتماعية، وكانت ملكية الأرض ملكية جمعية بمعنى أن الأرض تكون للجميع يعمل فيها جميع أفراد العائلة ويستفيدون من ثمارها وخيراتها. ولكن مع مرور الوقت تغيرت هذه القيمة ولا سيما بعد الاستقلال، وأصبحت الملكية فردية، كما تغيرت نظرة القروى لملكية الأرض حيث أصبح الكثير منهم يؤمن بأن تعليم الأبناء ذو قيمة أكثر من ملكية الأرض مما دعا الكثير إلى بيع أجزاء من الأرض من أجل الانفاق على أبنائهم فى مراحل التعليم المختلفة.

ثالثا: التحليل النقدى للدراسة:

يتمثل تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فيما يلى:

١ - كشفت هذه الدراسة عن حقيقة هامة مفادها أن مظاهر التغير الاجتماعى فى القرية مترابطة ترابط الحياة الاجتماعية نفسها. بمعنى أن الباحث العلمى لا يستطيع فهم أن جانب من جوانب التغير إلا فى ضوء التغير الاجتماعى فى بقية الأجزاء الأخرى المكونة للبناء الاجتماعى. وهذا أمر له وجاهته، حيث أنه يعكس لنا الطبيعة

الواقعية للبناء الاجتماعى الذى يمثل كل وحدة مترابطة ومتداخلة، لا يمكن فهم أى جانب من جوانبه إلا فى ضوء علاقته بالجوانب الأخرى.

٢ - كشفت هذه الدراسة عن حقيقة هامة مؤداها أن النسق القيمى يتغير بتغير المجتمع ويؤثر فيه، أى أن القيم تتأثر فى تغيرها بالتغير الذى يحدث فى مكونات البناء الاجتماعى الأخرى، كما تؤثر هى أيضا فى كافة الانساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعى. وهذا يعنى أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمى ومكونات البناء الاجتماعى.

٣ - كشفت هذه الدراسة عن الدور الرائد الذى يلعبه الانتشار الثقافى فى تغيير البناء الاجتماعى والثقافة القروية. موضحة أن ما حدث فى قرية القيطون من تغيرات كان يعزى إلى عوامل عديدة منها اتصال القرية بمجتمعات أخرى، وقدوم نماذج حضارية جديدة لم يألفها القرويون من قبل ومن أمثلة هذه النماذج: قدوم موظفى الدولة إلى القرية الذى أحدث تغيراً فى تفكير القرويين، إذ غير نظرتهم إلى العمل الزراعى كقيمة فى حد ذاته، كما أتاح الفرصة أمامهم للقيام بعملية التقمص العاطفى التى اعتبرها - ليرنر - من أهم الركائز عملية التحديث، حيث أصبح كل قروى ينظر إلى ابنه فى صورة هؤلاء الموظفين.

٤ - عندما حاولت هذه الدراسة تفسير ظاهرة التغير الاجتماعى، فإنها لم تتجه إلى تفسيرها فى ضوء عامل واحد، بل حللت وفسرت هذه الظاهرة فى ضوء مجموعة متفاعلة من المتغيرات التى سبق إلقاء الضوء عليها. وبهذا تكون هذه الدراسة بمثابة رد على النظريات الأحادية فى تفسير التغير الاجتماعى.

٥ - أشادت هذه الدراسة بضرورة المزاوجة بين المناهج السوسيولوجية والأنثرويولوجية فى دراسة المجتمع القروى، لأن ذلك من شأنه أن يعين الباحث المدقق على الفهم العميق لمكونات البناء الاجتماعى وعناصر الثقافة الريفية. كما نوهت بضرورة الحذر فى تناول نتائج الدراسات التى تجرى بقصد تحليل التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى. إذ أنه من الخطأ تعميم هذه النتائج والخروج منها

بنموذج موحد ثابت لطبيعة وأسباب ونتائج التغير الاجتماعى فى قرى المجتمع الريفى بوجه عام، أو فى قرى المجتمع الواحد. وهذا ما دعا الدكتور غيث إلى أن يوضح فى دراسته هذه إلى أن دراسته لقرية القيطون لا تمثل ريف جمهورية مصر العربية، ولكنها تعد دراسة لنموذج من نماذج المجتمعات القروية المختلفة بالريف المصرى، ولا تنطبق نتائجها إلا على القرى التى تتشابه مع القرى مجال الدراسة فى البناء الاجتماعى والثقافة. ولكن هذا لا يمنع من وجود سمات معينة ومحددة تتفق فيها المجتمعات القروية سواء على المستوى المحلى والقومى ومنها بساطة الحياة الاجتماعية وسهولة العلاقات الاجتماعية، وبساطة التنظيمات الاجتماعية، وضعف تقسيم العمل والتمسك بالقيم الدينية.

ثالثاً: دراسة الدكتورة فوزية دياب «القيم والعادات الاجتماعية في الجمهورية العربية المتحدة»

استحوذت ظاهرة عدم التوازن بين التغير المادى والتغير الثقافى، على اهتمام الباحثة مما دفعها إلى إجراء هذه الدراسة، بقصد الكشف عن طبيعة القيم والعادات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة.

وتشتمل هذه الدراسة على – مقدمة عامة – أوضحت فيها الباحثة أهمية دارسة القيم والعادات الاجتماعية التى تمثل أهم العوائق التى جعلت عملية بناء البشر عملية عسيرة. وأن القيم الأخلاقية هى التى تمكن المجتمع من التخلص من العلل الاجتماعية التى عانى منها ردحاً طويلًا. وأربعة أبواب هى: الباب الأول (القيم) وتستعرض فيه الباحثة الإطار النظرى للقيم. ويشتمل على أربعة فصول هى: الفصل الأول (دراسة تحليلية للقيم) وتتناول فيه الباحثة تطور الإهتمام بالقيم موضحةً أن القيم كانت موضع إهتمام الباحثين ورواد الفكر الفلسفى وأقطاب الدراسات الأخلاقية القدماء والمعاصرين. وإن أهمية دراسة القيم لا تقف داخل نطاق الفكر الفلسفى وحده، بل تتعداه إلى كافة ميادين الحياة الاقتصادية والسياسية والنفسية والاجتماعية، ولكن بالرغم من أن الدراسات الفلسفية قد جعلت من دراسة القيم عنصراً أساسياً فى النسيج الفكرى المجرد فإن علماء الاجتماع حتى عهد قريب، كانوا يعتقدون أن دراسة موضوع القيم من شأن الفلاسفة، ولذا لم يعيروها أى اهتمام وتركوها للفلاسفة.[٤٤]

بينما تتناول الباحثة فى الفصل الثانى تفسير القيم من المنظور الفلسفى، مركزة على الفيلسوف اليونانى أفلاطون الذى يعد أحد الرواد الذين ينادون بموضوعية القيم،

(٤٤) فوزية دياب، المرجع السابق، ص ص: ١٥-١٩.

ويشاركه فى ذلك ديفيدروس وكاريل، كما ألقت الضوء على المفهوم الاجتماعى للقيم.

أما الفصل الثالث فتحاول فيه الباحثة الإشارة إلى بعض الخصائص التى تتسم بها القيم وأهمها النسبية المكانية للقيم، والنسبية الزمانية، وترابطها وتداخلها فى نسيج الثقافة.

بينما تحاول الباحثة فى الفصل الرابع إلقاء الضوء على مسألة تصنيف القيم، حيث حاولت وضع تصنيف للقيم من حيث بعد المحتوى، وبعد المقصد، وبعد الشدة، وبعد العمومية، وبعد الوضوح، وبعد الدوام.

أما الباب الثانى (العادات الاجتماعية) فتتناول فيه الباحثة العادات الاجتماعية من حيث تعريفها وأهميتها واختلافها ونشأتها وخصائصها ووظائفها وتقسيمها. ويتضمن هذا الباب فصلين هما: الفصل الخامس (تحليل العادات الاجتماعية) وتحاول فيه الباحثة تعريف العادات الاجتماعية وبيان أهمية العادات الاجتماعية، وإختلافها من حيث درجة الإلزام، ومدى السيادة أو الشيوع، والدوام، والجزاءات، وتصنيف العادات ونشأتها وخصائصها. أما الفصل السادس (تقسيم العادات الاجتماعية) فتحاول فيه الباحثة إلقاء الضوء على تقسيم العادات الاجتماعية، كما تعالج فيه خصائص العادات التقليدية.

أما الباب الثالث (القيم والعادات الاجتماعية والبحث الميدانى) فتستعرض فيه الباحثة أهم الاجراءات المنهجية التى إتخذتها فى دراستها هذه. ويشتمل هذا الباب على فصلين هما: الفصل السابع (خطة البحث الميدانى) وتوضح فيه الباحثة هدف الدراسة وطرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة، والفصل الثامن (القيم والعادات الاجتماعية المتعلقة بتكوين الأسرة)، وتتناول فيه الباحثة عرض أهم القيم والعادات الاجتماعية المتعلقة بتكوين الأسرة منذ الخطبة حتى إنجاب الأطفال.

بينما يشتمل الباب الرابع (استنتاجات واقتراحات) على فصلين هما: الفصل التاسع (استنتاجات) وتحاول فيه الباحثة عرض أهم النتائج التى توصلت إليها من خلال الدراسة النظرية والإمبيريقية. والفصل العاشر (اقتراحات) وفيه تحاول الباحثة

عرض بعض الاقتراحات العملية التى قد تكون ذات فائدة فى ميدان القيم والعادات الاجتماعية، ولا سيما بالنسبة للمجتمع المصرى الذى يخطو خطوات سريعة فى مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الإجراءات المنهجية فى الدراسة:

تتحدد الإجراءات المنهجية التى اتبعتها الباحثة فى هذه الدراسة فى الإجراءات التالية:

١ - هدف الدراسة: تستهدف هذه الدراسة وصف العادات الاجتماعية المتعلقة بتكوين الأسرة، ومحاولة الكشف عن القيم الاجتماعية المتضمنة فى هذه العادات، والوقوف على طبيعة العلاقة بين هذه العادات الاجتماعية والقيم. ولقد رأت الباحثة أن تقصر دراستها هذه على تكوين الأسرة منذ بدء التفكير فى الخطبة حتى يتم تكوين الأسرة بانجاب الأطفال. وذلك لأنها كانت تهدف من وراء ذلك إلى تضييق نطاق البحث، حتى يتيسر لها التعمق فيه، والإلمام بتفاصيله، والإحاطة بدقائقه.[٤٥]

٢ - مجال الدراسة: يتمثل المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى دراسة ثلاثين قرية فى محافظات الوجه البحرى والوجه القبلى. وقد حصرت الباحثة هذه الدراسة فى القرى والمناطق الريفية، ذلك لأن المناطق الريفية تمكنها من التعمق فى بحث نسق القيم والعادات الاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك فقد اتجهت الباحثة أيضا إلى دراسة قريتين من كل محافظة بقصد تيسير البحث والاقتصاد فى الجهد والوقت من ناحية، والمقارنة بين البيانات بغرض الدقة فى البحث من ناحية أخرى. وقد تم إختيار القرى على أساس إمكانية الإتصال بها، أى أن الباحثة قد إختارت القرى التى أمكن الإتصال بها بطريق مباشر، وذلك بزيارتها شخصيا أو بطريق غير مباشر، وذلك من خلال الإتصال بأفراد منها. وقد إضطرت الباحثة إلى هذا الأسلوب الإجرائى فى إختيار القرى، لا تساقه وإمكانياتها كباحثة مفردة.[٤٦]

---

(٤٥) المرجع السابق، ص ص: ٢٣٥-٢٣٦.

(٤٦) المرجع السابق، ص ص: ٢٣٦-٢٤١.

أما المجال البشرى للدراسة فيتمثل فى دراسة الفلاحين، وهم سكان القرى الثلاثين. بينما يتحدد المجال الزمنى للدراسة فى أن البحث الميدانى قد إستغرق تسعة أشهر ثلاثة منها فى خريف عام ١٩٦٤، والستة الباقية فى ربيع وصيف عام ١٩٦٥. وقد قامت الباحثة فى هذه الفترة التى بلغت تسعة أشهر بزيارة سبع عشرة قرية. وكانت تقيم فى كل منها ما بين ثلاثة وخمسة أيام، وفى بعض الأحيان كانت تتردد على القرية أكثر من مرة لتلاحظ ما يحدث فى مناسبة من مناسبات الزواج وتكوين الأسرة، وذلك فى حالة عدم حدوث أى شىء تلاحظه الباحثة فى الزيارة الأولى.(٤٧)

٣ - طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة: استخدمت الباحثة فى هذه الدراسة مجموعة من الطرق وأدوات البحث التى تتسق وطبيعة أهداف الدراسة، وتتمثل هذه الطرق والأدوات البحثية فيما يلى:

(أ) الطريقة الوصفية، وترتكز هذه الطريقة على وصف السلوك الظاهر وما يفعل وما يقال وما يتغنى به الناس، وما وراء ذلك من قيم يتمسك بها الناس، كما اعتمدت الباحثة على الملاحظة والتسجيل والاستبار الجمعى والفردى. كما كانت الملاحظة نوعين، ملاحظة شخصية، وملاحظة مشاركة، حيث لاحظت الباحثة بنفسها كثيرا مما يجرى من ممارسات فى الخطبة، وعقد القران، والزفاف، والوضع وسبوع المولود عند الريفيين. وفى كثير من الأحيان كانت الملاحظة تتغير إلى ملاحظة مشاركة، إذ كانت الباحثة تشترك مع الموجودات فى الغناء والتصفيق وتقديم بعض النقوط والهدايا. وكانت الملاحظة ميسرة للباحثة، إذا كانت تزور القرى التى بها أقارب أو أصدقاء يمكنونها من الإقامة والبحث.(٤٨)

(ب) اعتمدت الباحثة فى هذه القرى على إخباريات Informants حيث حرصت الباحثة على أن يكون من بينهن زوجة شخص ممن يمارسون كتابة الأحجبة وعمل التحويطات والأعمال. كما يكون من بينهن أيضا قابلة القرية، لما تقوم به من أدوار

(٤٧) المرجع السابق، ص ص: ٢٣٨-٢٤٢.

(٤٨) المرجع السابق، ص ص: ٢٤٢-٢٤٣.

هامة فى مناسبات كثيرة كالحمل والوضع وليلة الحناء، وليلة الدخلة وسبوع المولود. وكانت الباحثة تقابل هؤلاء الاخباريات فرادى، ثم تضبط البيانات التى تحصل عليها منهن بمقابلتها بعضها ببعض.(٤٩)

كما كانت الباحثة تلجأ أيضا فى بعض الأحيان إلى الاستبار الجمعى، وذلك بقصد التحقق من صحة البيانات والحصول على تفاصيل دقيقة خاصة بموضوعات البحث. ولقد كان هذا الأسلوب يسمح بالحصول على العديد من التفصيلات التى كانت تساعد على سد الثغرات التى تتركها بعض الاخباريات فى أثناء استبارهن على إنفراد. أما فى حالة القرى التى لم تستطع زيارتها، فقد اعتمدت الباحثة على البيانات التى استطاعت الحصول عليها من سيدات وريفيات قابلتهن فى القاهرة أو فى بيتها أو فى بيوت قريباتها أو صديقاتها، وكان لذلك أثره بالضرورة فى اختيار القرى.(٥٠)

ثانيا: نتائج الدراسة:

تتمثل نتائج هذه الدراسة فى النتائج التالية:

١ - الزواج: خلصت الباحثة إلى أن الزواج فى الثقافة الريفية، يتم وفقا لخطوات محددة هى الخطبة، وعقد القران، والزفاف. ويعقب ذلك الصباحية ثم سبوع العروسين. وقد ألقت الباحثة الضوء على هذه الخطوات. كما بينت أن من أبرز سمات الزواج فى الريف المصرى الزواج المبكر الذى يعتبر ذا قيمة عالية عند أهل الريف، ويتجلى منطق الزواج المبكر عند الريفيين فى العديد من الأمثال والأغانى الشعبية التى تزخر بها الثقافة الريفية. وتعزى هذه الظاهرة إلى عوامل عديدة منها، بساطة الحياة الريفية، وانخفاض مستوى المعيشة، وقناعة الناس بالضرورى من مطالب الحياة، وسيطرة مهنة الزراعة على اقتصاديات الريف، وعدم الإستقلال، والدافع الاقتصادى والدينى. كما كشفت أيضا عن أن زواج الأقارب يعد من الخصائص الرئيسية للزواج أيضا فى الريف المصرى.(٥١)

---

(٤٩) المرجع السابق، ص: ٢٤٣.
(٥٠) المرجع السابق، ص: ٢٤٣.
(٥١) المرجع السابق، ص ص: ٢٤٥-٢٥٣.

٢ - الخطبة: خلصت الباحثة أيضا إلى أن الخطبة باعتبارها أولى مراحل الزواج، والفترة التى تسبق عقد القران فى الثقافة الريفية تتسم بسمات خاصة تتفق وطبيعة المجتمع الريفى. ففيها يتم اختيار الفتاة للشاب الذى يريد أن يتزوج، كما تتم اجراءات معينة تمليها القيم والعادات على المسئولين عن هذا الزواج، كقراءة الفاتحة وتقديم الشبكة وتحديد المهر وغير ذلك. وقد جرت العادة أن تكون فترة الخطبة قصيرة لا تتعدى بضعة أشهر. وفى بعض الحالات تطول المدة إذا كانت الفتاة المخطوبة صغيرة السن أو إذا كانت أسرة الخاطب ترغب فى التريث حتى يتجمع مهر الفتاة، وما تتطلبه إجراءات الزواج من نفقات. كما أن الخطبة فى الريف عملية سهلة لا تحتاج إلى تمحيص كثير، وذلك لأن كل فرد معروف فى القرية من حيث عائلته وحسبه ونسبه وأصله وممتلكاته.(٥٢)

كما يمكن القول أيضا أن قيمة العرض والشرف تتمثل فى تمسك القرويين فى الريف بعادة فض غشاء البكارة يوم ليلة الزفاف، تلك العادة التى يستبشعها كثير من الناس. فغشاء البكارة فى نظر القرويين هو السبيل الوحيد أمام الفتاة لتثبت عفتها، ووجود هذا الغشاء سلبياً دليل على أن الفتاة قد صانت عرضها، وإلا فلابد أن تكون قد إنحرفت أو فرطت فى عرضها. وإنحراف الفتاة على حد تعبير القرويين يسود وجوه أهلها، ويسود عمائمهم، ويخفض رؤوسهم إلى الحضيض ويقصم ظهورهم، ويجعلهم مضغة فى أفواه الناس سنين طويلة، ولذلك فهم يلجأون إلى قتل الفتاة، إذا ثبت لهم أنها فقدت غشاء بكارتها.(٥٣)

٣ - خلف الأطفال: خلصت الباحثة أيضا إلى أن خلف الأطفال بعامة، والذكور بخاصة، أمر ذو قيمة أساسية وكبرى فى حياة الريفيين، وليس من المبالغة فى شىء أن نقول إنه أهم أمر فى حياة الزوجين. وكثيراً ما نسمعهم يقولون إن الأطفال زينة الحياة الدنيا، وهم خير وبركة من عند الله، لأنهم يمثلون اليد العاملة التى تزيد من الكسب والرزق ومن دخل الأسرة، وهم مصدر طمأنينة على حفظ ممتلكات الأسرة وتخليد

---

(٥٢) المرجع السابق، ص‌ص: ٢٥٣-٢٧٧.

(٥٣) المرجع السابق، ص: ٣٠١.

اسمها، وهم كذلك موضوع التفاخر والزهو، حيث أنهم يعبرون عن حيوية الزوج، ورجولته الكاملة، وعن خصوبة الزوجة الحقة.(٥٤)

٤ - كشفت معطيات الدراسة وتحليل القيم والعادات الاجتماعية المتعلقة بتكوين الأسرة غن أن هناك قيماً وعادات اجتماعية لا تتواءم وروح العصر الذى نعيشه، ولابد من تغييرها منها الزواج المبكر، وسلطة الوالدين المطلقة فى الاختيار عند الزواج، وسيطرة الرجل المبالغ فيها على المرأة، وتفضيل الذكور على الإناث وكثرة الخلف، والتفاخر بالنسب والحسب والاحتماء فى العزوة والعصبية، والتطبيب بالسحر والرقى والوصفات البلدية، والاعتقاد فى القوى الخفية والخزعبلات. وهذه كلها قيم معوقة تعوق عملية النهوض بالمجتمع الريفى. أما القيم الاجتماعية الصالحة والتى يجب التمسك بها، فمنها التمسك بالدين واحترام السن واحترام وطاعة الوالدين والمحافظة على العرض والشرف والكرم والتعاون فى السراء والضراء، فكلها قيم إيجابية ينبغى الإعتزاز بها وتدعيمها لما لها من عظيم الأثر وبالغ الأهمية فى التماسك العائلى وضبط وتنظيم السلوك والحياة الاجتماعية وفى توثيق الصلات بين أفراد المجتمع.(٥٥)

٥ - أشارت الباحثة أيضا إلى أن هناك علاقة وثيقة بين القيم والعادات الاجتماعية، فالقيم والعادات مظهران لشىء واحدة هو السلوك الجمعى، وهما مظهران متصلان تمام الاتصال ومتلازمان كل التلازم، لدرجة أنه يتحتم اعتبارهما كلا واحدا، ووحدة وظيفية واحدة. والدليل على ذلك أن قيمة العرض والشرف عند الريفيين تفسر لنا بعض العادات الاجتماعية الملزمة لهم كعادة ختان الأنثى، والتشديد فى الرقابة عليها وكبت سلوكها، ومنعها من الإختلاط بالذكور وبخاصة عندما تبدأ الدخول فى دور المراهقة، كما تفسر لنا أيضا قيمة الرغبة فى خلف الأطفال كثيراً من العادات الاجتماعية المتعلقة بالإلتجاء للمشعوذين والسحرة وصانعى الأحجبة وطب الركة فى حالة العقم أو التأخر فى الحمل أو مرض الأطفال. خلاصة القول.. إن كل عادة اجتماعية تكون مشحونة بعنصر قيمى يمكن تسميته «بالشحنة القيمية» وأنه على

---

(٥٤) المرجع السابق، ص ص : ٣٠٥-٣٢٦.

(٥٥) المرجع السابق، ص ص : ٣٢٦-٣٣١.

أساس هذه الشحنة القيمية من حيث نوعيتها وكميتها يمكن بالتالى تحديد العادة الاجتماعية من حيث إلزامها ودوامها وإنتشارها ودرجة أهميتها وفاعليتها وأثرها بالنسبة لغيرها من العادات فى الضبط والتنظيم الاجتماعى. وفى ضوء هذه الحقيقة نقول: إن دراسة العادات الاجتماعية بعيداً عن القيم التى تتصل بها، يؤدى بنا إلى خلاصة خاطئة ونتائج قاصرة وباطلة، وعلى ذلك فإنه يجدر بكل باحث يكون بصدد دراسة العادات الاجتماعية ألا يغفل دراسة القيم، لأن تجاهله للقيم التى تنطوى عليها هذه العادات، يجعله غير قادر على تفسير السلوك. وقد صدق كلاكهون حين قال: «إن تحديد قيم أى مجتمع هو المفتاح لفهم ثقافة المجتمع ومعرفتها».(٥٦)

٦ - فى ضوء النتائج التى خلصت إليها الباحثة من خلال هذه الدراسة، قدمت طائفة من الإقتراحات والتوصيات المتصلة بقضية تطوير العادات الاجتماعية، أهمها ضرورة الإهتمام بإجراءات بحوث ودراسات علمية متأنية، بقصد الوقوف على أهم التغيرات الاجتماعية والثقافية التى طرأت على القيم والعادات الاجتماعية بفضل تأثير برامج التنمية الريفية، وضرورة الإهتمام بدراسة القيم فى كل منحى من مناحى حياتنا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بإعتبار أن القيم تمثل محدداً من محددات السلوك الإنسانى.

ثالثا: التحليل النقدى للدراسة:

يتمثل تحليلنا النقدى لهذه الدراسة فيما يلى:

١ - كشفت هذه الدراسة عن أن هناك علاقة وثيقة بين القيم والعادات الاجتماعية، تتمثل فى أن العادات الاجتماعية تتضمن بالضرورة عنصراً قيمياً. وهذا أمر له وجاهته، لأنه يكشف لنا عن أن القيم تعد محدداً هاماً من محددات السلوك الإنسانى.

٢ - كشفت لنا هذه الدراسة عن طبيعة القيم والعادات الاجتماعية التقليدية السائدة فى الريف المصرى من خلال الدراسة العلمية لثلاثين قرية مصرية. وهذا

(٥٦) المرجع السابق، ص ص: ٣٣٧-٣٤٠.

بلا ريب يدفعنا إلى القول بأن هذه الدراسة تعد خطوة على الطريق فى بناء تراث سوسيو أنثروبولوجى عن الثقافة الريفية المصرية يعكس لنا واقعنا المصرى القديم والمعاصر.

٣ - أشارت الباحثة فى ثنايا دراستها هذه إلى أن بعض القيم والعادات الاجتماعية قد تغيرت نتيجة الجهود التى وجهت إلى الريف المصرى مثل برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا إن دل على شىء. فإنما يدل على أن هناك علاقة بين التنمية والقيم تتمثل فى أن التنمية تعد عاملاً من عوامل تغيير النسق القيمى والعادات والتقاليد الاجتماعية، وبذلك تكون هذه الدراسة قد كشفت عن إتجاه من إتجاهات التأثيرات التبادلية والنسق القيمى.

٤ - كشفت الباحثة فى نهاية الدراسة عن حقيقة هامة مفادها أن هناك العديد من القيم التقليدية التى ينبغى التخلص منها فى الثقافة الريفية. وهذا معناه أن بعض القيم قد تكون معوقة للجهود التنموية، وأن لها تأثيرها السلبى الذى ينبغى ألا نتجاهله عند صياغة أية برامج انمائية للمجتمعات الريفية. وبالرغم من ذلك فقد ذهبت الباحثة أيضا إلى أن هناك قيماً إيجابية ينبغى العمل على تدعيمها وتعضيدها، لما لها من أثر فعال فى ضبط وتنظيم السلوك الاجتماعى. وهذا أمر له وجاهته، لأنه يعكس التأثيرات الإيجابية والسلبية للقيم.

٥ - لقد وفقت الباحثة عندما إختارت القيم المتعلقة بتكوين الأسرة كموضوع لدراستها، حيث أن النسق القرابى يعد من الأنساق المحورية فى المجتمعات الريفية، ويعد محددًا هاماً من محددات العديد من الأنماط السلوكية والأدوار والمكانات الاجتماعية. كما أنه يحوى العديد من العلاقات الاجتماعية، كما أن القيم القرابية تحتل مركزاً بارزاً فى المجتمع الريفى.

٦ - أشارت الباحثة فى الجزء الخاص بالبحث الميدانى، فى الدراسة إلى أنها لم تقم بزيارة كل القرى. ولكنها قامت بزيارة بعضها. أما البعض الآخر فقد اكتفت بمقابلة بعض الأفراد فى القاهرة أو فى بيتها. وهنا يكمن الخطأ المنهجى، فكيف تصف لنا القيم والعادات الاجتماعية فى الريف المصرى مستندة فى ذلك إلى زيارات منزلية فى القاهرة.

لقد كان من الأجدر بالنسبة للباحثة أن تركز على قرية أو قريتين أو ثلاثة بدلًا من إجراء الدراسة فى ثلاثين قرية لا تتفق مع إمكانيات الباحثة.

٧ - حاولت الباحثة فى الجزء النظرى من الدراسة، أن تتناول تفسير القيم من المنظور الفلسفى. ولكنها عندما إتجهت هذا الاتجاه لم تستعرض لنا إلا أفلاطون الذى تدور فلسفته حول موضوعية القيم، متجاهلة العديد من النظريات والأفكار الفلسفية الأخرى التى يضمها التراث الفلسفى فى تحليل القيم.

رابعًا: دراسة الدكتور كمال التابعى «التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية فى بعض قرى محافظة المنوفية»*

تعتبر هذه الدراسة – محاولة علمية متواضعة – تستهدف الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج التنمية الريفية فى قريتين مصريتين، أى الكشف عن الدور الذى تلعبه برامج ومشروعات التنمية الريفية فى تغيير النسق القيمى، والدور الذى تلعبه القيم والمكونات الثقافية فى التنمية، سواء من حيث دورها السلبى أو الإيجابى بغية إبراز تأثير الجوانب الثقافية فى التنمية الريفية.

وتشتمل هذه الدراسة على – مقدمة عامة – فى منهجية الدراسة وأقسامها الرئيسية، حاول الباحث من خلالها إلقاء الضوء على المسلك المنهجى، والإجراءات المنهجية التى اتبعها فى معالجة مشكلة الدراسة. وثلاثة أبواب، تضم خمسة عشر فصلاً يتناول الباب الأول، اتجاهات التنظير فى دراسة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. وقد اشتمل هذا الباب على أربعة فصول. بدأ الفصل الأول بمناقشة المفهومات الخاصة بقضايا التنمية، التنمية الريفية، والقيم، والتأثيرات التبادلية، محاوِلا الوصول إلى تحديد علمى واضح لمفهومات الدراسة. بينما تصدى الفصل الثانى لتحليل الاتجاهات السوسيولوجية فى التنمية، تحليلًا نقديًا يكفل إبراز أهم القضايا التى تنهض عليها هذه الاتجاهات، وجوانب القوة والضعف فيها، محاوِلا الوصول إلى رؤية متكاملة فى فهم التنمية. ثم خصص الفصل الثالث لمناقشة

* يميل المؤلف إلى أن ينوه فى هذا المقام، بأنه سيتناول هذه الدراسة، بشىء من التفصيل فى كتاب مستقل، وذلك انطلاقًا من إيمانه بضرورة عرض ومعالجة الدراسات المصرية التى تساهم فى الكشف عن خصوصية الواقع الريفى المصرى.

وتحليل الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التى حاولت تحديد طبيعة القيم من منظورات مختلفة، محاولًا فى نهاية المطاف تقديم رؤية تكاملية فى تفسير القيم وفهمها. أما الفصل الرابع والأخير من هذا الباب، فقد اختص بمناقشة التنمية الريفية من المنظور السوسيولوجى، موضحًا أهدافها ومتطلباتها، وأهم الأسس والمعايير السوسيولوجية، التى ينبغى أن توضع فى الحسبان عند تصميم برامج التنمية الريفية، وأهم المعوقات والتحديات البنائية والتخطيطية التى تواجه التنمية الريفية، وتحول دون تحقيق أهدافها المبتغاة.

أما الباب الثانى «رؤية نقدية للدراسات الإمبيريقية السابقة فى تحليل التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية». فقد خصص لعرض بعض الدراسات السابقة التى حاولت الكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية، وذلك بقصد التزود بالخبرة العلمية التى تثرى فكر الباحث من الناحيتين المعرفية والمنهجية. وقد تحددت طريقة معالجتنا لكل دراسة من هذه الدراسات، فى عرض الإجراءات المنهجية التى اتبعتها الدراسة، والنتائج التى خلصت إليها، ثم تحليلها تحليلًا نقديًا يبرز إيجابياتها وأوجه الضعف التى تعانى منها. وقد اشتمل بدوره على سبعة فصول. بدأت بالفصل الخامس الذى تناول دراسة ماكس ڤيبر «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية»، وعرض الفصل السادس دراسة وليم توماس وفلوريان زنانيكى «الفلاح البولندى فى أوروبا وأمريكا». أما الفصل السابع فقد أفردناه لتحليل دراسة دانيل ليرنر «تحول المجتمع التقليدى». بينما تصدى الفصل الثامن لعرض دراسة دافيد ماكليلاند «مجتمع الإنجاز». كما انصب الفصل التاسع على عرض وتحليل دراسة دورجاناندسنها «القرى الهندية فى مرحلة التحول». أما الفصل العاشر فقد خصصناه لعرض وتحليل بعض الدراسات المصرية فى القيم والتنمية الريفية. بينما تصدى الفصل الحادى عشر والأخير لمناقشة بعض الاستخلاصات المعرفية والمنهجية التى ساعدت الباحث ومكنته من تكوين رؤية نظرية عن ماهية التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج ومشروعات التنمية الريفية، كما استطاع من خلالها صياغة الفروض العلمية التى انطلقت منها هذه الدراسة.

أما الباب الثالث «الدراسة الإمبيريقية للتأثيرات التبادلية بين النسق القيمى، وبرامج ومشروعات التنمية الريفية فى قريتى ميت بره وكفر الشهيد وطنبارة بمحافظتى المنوفية والغربية. فقد أفردناه للدراسة الإمبيريقية. وقد اشتمل بدوره على أربعة فصول. بدأت بالفصل الثانى عشر «نظرة عامة على مجتمعى الدراسة» وفيه حاول الباحث إلقاء الضوء على قريتى البحث، من حيث المظاهر العمرانية والخصائص الديموجرافية والثقافية والاقتصادية والإيكولوجية المميزة لها. هذا فضلاً عن معالجة عينة الدراسة وعرض خصائصها وكيفية اختيارها. وعرض الفصل الثالث عشر «قياس تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية على تغيير النسق القيمى بقرية ميت بره (اختبار الفرض الأول) أهم التغيرات التى طرأت على النسق القيمى بقرية ميت بره، تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية التى نفذت بالقرية. أما الفصل الرابع عشر «قياس تأثير النسق القيمى على برامج ومشروعات التنمية الريفية بقرية ميت بره، من حيث زيادة فاعلية التنمية الريفية أو مناهضتها (اختبار الفرض الثانى). فقد تصدى للكشف عن تأثير القيم السلبى والإيجابى فى برامج ومشروعات التنمية الريفية. أما الفصل الخامس عشر والأخير، فقد خصصناه لمناقشة نتائج الدراسة وإسهاماتها. وقد تضمن هذا الفصل عرضًا للاستخلاصات والنتائج التى انتهت إليها الدراسة فى جملتها، والإسهامات الأساسية التى خرجت بها، ومناقشة مدى اتفاق هذه الدراسة أواختلافها مع الدراسات السابقة التى تناولت قضية التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج التنمية الريفية. هذا فضلاً عن استعراض بعض التوصيات العلمية فى ضوء نتائج الدراسة، وبعض القضايا التى أثارتها.

أولاً: الإجراءات المنهجية فى الدراسة: اتبعت هذه الدراسة مجموعة من الإجراءات المنهجية التى حددت مسلكها المنهجى، فى دراسة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. وتتحدد هذه الإجراءات فيما يلى:

١ - **هدف الدراسة:** تستهدف هذه الدراسة فى حقيقة الأمر الوصول إلى هدف عام يتحدد فى التعرف على طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية فى قريتى ميت بره وكفر الشهيد وطنبارة بمحافظتى المنوفية

والغربية. ويمكن تحديد الأهداف الفرعية التى ترنو دراستنا هذه إلى تحقيقها فيما يلى:

(أ) عرض اتجاهات التنظير المختلفة، التى حاولت تفسير قضية التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة. هذا فضلاً عن استعراض كافة الاتجاهات الفلسفية والسيكولوجية والسوسيولوجية التى عالجت ظاهرة القيم وتحليل كافة هذه الاتجاهات تحليلا نقديًا يبرز إيجابياتها وأوجه الضعف التى تعانى منها. وذلك كله بقصد التوصل إلى رؤية نظرية، تمكننا من فهم طبيعة التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية الريفية، وصياغة بعض الفروض العلمية التى تدور حولها هذه الدراسة.

(ب) استعراض بعض الدراسات الإمبيريقية السابقة التى عالجت مسألة التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج ومشروعات التنمية الريفية، وتحليل هذه الدراسات تحليلاً نقديًا يبرز إيجابياتها وأوجه الضعف التى تعانى منها. وذلك كله بقصد الوقوف على الكيفية المنهجية التى عولجت بها مسألة التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية الريفية فى هذه الدراسات. وهذا من شأنه تزويد الباحث بالخبرة والمعرفة التى تثرى فكرة من الناحيتين المعرفية والمنهجية، وتساعده على صياغة فروضه العلمية ومعالجة موضوع دراسته معالجة منهجية سليمة.

(جـ) التعرف على التغيرات الاجتماعية التى طرأت على النسق القيمى فى قريتى ميت برة وكفر الشهيد وطنبارة بمحافظتى المنوفية والغربية، تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية، بقصد الكشف عن دور برامج ومشروعات التنمية الريفية وتأثيراتها فى تغيير النسق القيمى.

(د) التعرف على التأثيرات الإيجابية لبعض القيم على برامج ومشروعات التنمية الريفية، والتعجيل بتحقيق الأهداف الإنمائية المبتغاة. وبعبارة أخرى بيان دور بعض القيم كمعجل وسند للتنمية الريفية.

(هـ) التعرف على التأثيرات السلبية لبعض القيم على برامج ومشروعات التنمية الريفية، بقصد الكشف عن الدور الذى تلعبه القيم فى مناهضة برامج ومشروعات

التنمية الريفية، والحد من فاعليتها. وبعبارة أخرى بيان دور بعض القيم كمعوق للتنمية الريفية.

ولقد حاول الباحث قدر استطاعته معالجة هذه الأهداف الخمسة من خلال فصول الدراسة المختلفة والمذكورة آنفاً، معتمدًا فى ذلك على محصلة القراءات النظرية والنتائج التى خلص إليها من خلال الدراسة الإمبيريقية فى قريتى البحث.

٢ - مفهومات الدراسة: حاول الباحث فى هذه الدراسة، تلمس معالم المفهومات الأساسية التى تنطلق منها الدراسة، وتحديد هذه المفهومات تحديدًا واضحًا، يكفل بيان أبعاد الظاهرة موضوع الدراسة. وقد تحددت طريقة معالجة مفهومات هذه الدراسة فى بيان أهم الاتجاهات المختلفة التى حاولت تحديد كل مفهوم، محاولين فى النهاية إبراز أهم معالم هذا المفهوم، وصياغة التعريفات الإجرائية التى تعتمد بشكل واضح على أهداف الدراسة، وتكفل تحديد وتوضيح وتحقيق هذه الأهداف. وتتحدد المفهومات الأساسية لهذه الدراسة فى: القيم Values النسق القيمى Value System، التنمية Development، التنمية الريفية Rural Development، التأثيرات التبادلية Inter-dependent Effects، القرية Village والتغير الاجتماعى Social change. وقد سبق لنا عرض هذه المفهومات فى الفصل الأول من هذا الكتاب، بشىء من التفصيل.

٣ - المنظور الفكرى للدراسة: نود بداية التركيز على أن المدخل البنائى الوظيفى، يمثل الإطار الفكرى الأساسى الذى تنطلق منه دراستنا هذه، أى أننا نؤمن بأن المجتمع يمثل بناءً متكاملا يشتمل على مجموعة من الأنساق الاجتماعية التى تحوى داخلها مجموعة مترابطة من النظم الاجتماعية. وأن كل نسق من هذه الأنساق يؤدى وظيفة تتكامل مع وظائف الأنساق الأخرى بغية المحافظة على ديمومة واستمرارية البناء. وأن هناك تأثيرات تبادلية بين كل هذه الأنساق، بمعنى أن كل نسق يؤثر ويتأثر ببقية الأنساق الأخرى، وبذلك لا تستند دراستنا إلى منظور جزئى، بينما تراعى التداخل والتساند بين مختلف مكونات البناء الاجتماعى.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا فى هذه الدراسة لا نتبنى وجهة نظر

قاصرة، ونذهب إلى أن القيم تمثل المتغير الوحيد الذى من خلاله تتحقق التنمية الريفية الرشيدة. ولكننا نذهب فى هذه الدراسة إلى رفض أى تفسير أحادى للظاهرة الاجتماعية، ذلك لأننا نؤمن بأنها – أى الظاهرة الاجتماعية – ظاهرة معقدة تتفاعل فى تشكيلها مجموعة من المتغيرات المتفاعلة والمترابطة. ولذلك فإننا فى الوقت الذى نركز فيه الدراسة على القيم، فإننا لا نغفل الأهمية النسبية لهذا المتغير، ونؤمن أيضًا بأهمية المتغيرات والمكونات الأخرى. ولكننا بقصد الدراسة والتحليل نركز على النسق القيمى، واضعين فى اعتبارنا أهمية المتغيرات الاقتصادية والسياسية والتكنولوجية والإيكولوجية والتخطيطية والتعليمية... إلخ.

وإذا كانت هذه الدراسة تنطلق من المدخل البنائى الوظيفى، فإن هذا لا يعنى بأى حال من الأحوال أنها دراسة استاتيكية تغفل ديناميات التغير، بل أنها تهتم بالتغير إنطلاقًا من أن التنمية الريفية عملية دينامية شاملة، تستهدف فى المقام الأول إحداث تغيرات فى كافة مكونات البناء الاجتماعى. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القيم ظاهرة اجتماعية تتسم بالدينامية.

هذا فضلًا عن أن الدراسة قد انطلقت أيضًا من المدخل الذاتى، إيمانًا بضرورة التكامل بين المداخل المنهجية، وأن الفهم ملازم لكل دراسة إنسانية، لأنه يمكن الباحث من تحليل معنى السلوك وتفسير الوقائع، ذلك المعنى الذى يضفى على السلوك فحواه ومضمونه، والكشف عن القيم التى تقبع وراء السلوك.

٤ – فروض الدراسة: ساعدنا الإطار النظرى، الذى تضمنته الدراسة، على صياغة مجموعة من القضايا الإفتراضية، تلك القضايا التى صيغت فى ضوئها مجموعة من الفروض العلمية. ولاشك أن تحقيق أهداف الدراسة يتطلب إجراءً منهجيًا يربط بين موضوع الدراسة وأبعاده المختلفة. ويكمن هذا الإجراء المنهجى، فى صياغة الفرض العلمى، الذى يمكن اعتباره إطارًا تنظيميًا يتجمع من خلاله البيانات والمعطيات، التى تساعد فى حل مشكلة الدراسة، والوصول إلى أهدافها. وتدور دراستنا هذه حول فرض محورى يتمثل فى: أنه قد تكون هناك تأثيرات تبادلية بين برامج ومشروعات التنمية الريفية والنسق القيمى. وفى ضوء هذا الفرض الأساسى تم

صياغة فرضين فرعيين، يرتبطان أساسًا بالدراسة وبموضوع البحث الرئيسى، وقد روعى عند صياغتهما، عدد من الشروط فى مقدمتها الوضوح والإيجاز وقابلية الفرض للقياس، والإتساق مع بقية عناصر الدراسة فى جملتها. وتتحدد فروض دراستنا هذه فيما يلى:

الفرض الأول: أن برامج ومشروعات التنمية الريفية قد تؤدى إلى حدوث تغيرات فى النسق القيمى بالمجتمع الريفى.

ويمكن تقسيم هذا الفرض إلى أربعة فروض أو عناصر فرعية تشمل ما يلى:

الفرض أ: إن برامج ومشروعات التنمية الريفية، قد تؤدى إلى حدوث تغيرات فى القيم الاقتصادية بالمجتمع الريفى، وتتحدد هذه التغيرات فى تغير بعض القيم الاقتصادية وأهمها: قيمة الأرض، اتجاه القرويين إلى الإدخار والاستثمار والمال، نظرة القرويين إلى العمل اليدوى، واتجاه القرويين إلى الاستهلاك.

الفرض ب: إن برامج ومشروعات التنمية الريفية، قد تؤدى إلى حدوث تغيرات فى القيم القرابية بالمجتمع الريفى، وتتحدد هذه التغيرات فى تغير بعض القيم القرابية وأهمها: قيمة العائلية والجمعية، قيمة الاختيار للزواج، قيمة الإنجاب، قيمة تفضيل الذكر على الأنثى، قيم تنشئة الأبناء، قيمة تحدد المكانة الاجتماعية من خلال الوراثة والإنتماء العائلى، قيمة احترام كبار السن وقوة السلطة الأبوية، واتجاه القرويين نحو خروج المرأة للعمل خارج المنزل والحقل.

الفرض جـ: إن برامج ومشروعات التنمية الريفية، قد تؤدى إلى حدوث تغيرات فى قيم واتجاهات القرويين نحو التعليم بالمجتمع الريفى. وتتحدد هذه التغيرات فى تغير اتجاهات القرويين نحو التعليم ومحو الأمية وتعليم الكبار، الإنفتاح على العالم الخارجى، الميل إلى التجديد واكتساب الأساليب الحديثة، والمقدرة على التقمص العاطفى.

الفرض د: إن برامج ومشروعات التنمية الريفية، قد تؤدى إلى حدوث تغيرات فى قيم واتجاهات القرويين نحو المشاركة السياسية. وتتحدد هذه التغيرات فى تغير نظرة

القرويين واتجاهاتهم نحو الحكومة، ومشاركة القرويين فى مختلف النشاطات السياسية مثل الأحزاب والمجالس المحلية.

الفرض الثانى: إن القيم الثقافية فى المجتمع الريفى، قد تؤدى دورًا فى برامج ومشروعات التنمية الريفية.

ويمكن تقسيم هذا الفرض إلى فرضين أو عنصرين فرعيين يشملان ما يلى:

الفرض أ: قد تؤدى بعض القيم الثقافية والاتجاهات مثل الانفتاح على العالم الخارجى، قيمة التضامن العائلى، وقيمة الإدخار والاستثمار إلى مشاركة أعضاء المجتمع الريفى فى برامج ومشروعات التنمية الريفية، وزيادة فاعليتها، ودعم وتوفير متطلباتها.

الفرض ب: قد تؤدى بعض القيم الثقافية والاتجاهات مثل قيمة العزوة والاتجاه إلى مزيد من الإنجاب إلى مناهضة أعضاء المجتمع الريفى، لبعض برامج التنمية الريفية والحد من فاعليتها. (برنامج تنظيم الأسرة).

ويرجع السبب الجوهرى لصياغة الفرض الأول، على هذا النحو إلى أن برامج ومشروعات التنمية الريفية تستهدف – على المستوى النظرى – إحداث سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التى تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعى فى المجتمع الريفى، تلك المكونات التى تمثل الأنساق الاقتصادية والقرابية والتعليمية والسياسية جزءًا منها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن القيم الاقتصادية والقرابية والتعليمية والسياسية التى تحتويها هذه الأنساق تتعرض هى الأخرى للتغير، تحت تأثير برامج ومشروعات التنمية الريفية. وينصب اهتمام هذا الفرض على الكشف عن أهم التغيرات التى طرأت على القيم الاقتصادية والقرابية والتعليمية والسياسية باعتبار هذه التغيرات نموذجًا يجسد لنا تأثيرات التنمية الريفية فى النسق القيمى. وقد اشتملت الفروض الأربعة الفرعية للفرض الأول على ثمانية عشر عنصرًا items، تعد بمثابة محكات ومؤشرات نستدل من خلالها على التغيرات التى طرأت على النسق القيمى، وموجهات للعمل الميدانى.

أما الفرض الثانى فترجع صياغته على هذا النحو إلى أنه – على المستوى النظرى – تلعب بعض القيم الثقافية التى يحتويها النسق القيمى دورًا إيجابيًا وهامًا فى تعضيد مشروعات التنمية الريفية، وإنجاحها، أى أن بعض القيم تمثل قوة معجلة بالتنمية الريفية. وقد ركز المختصون فى التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة على أهمية القيم الثقافية فى إنجاح مشروعات وبرامج التنمية الريفية. كما قد تمثل بعض القيم الثقافية أيضًا تحديًا للتنمية الريفية؛ ويفصح هذا التحدى عن نفسه فى مناهضة القرويين لبعض مشروعات التنمية الريفية، والحد من فاعليتها، أى أن بعض القيم الثقافية قد يكون لها تأثير سلبى على مشروعات وبرامج التنمية الريفية. وقد اشتمل الفرضان الفرعيان للفرض الثانى على خمسة عناصر، تعد بمثابة محكات نستدل من خلالها على التأثيرات الإيجابية والسلبية للقيم فى برامج ومشروعات التنمية الريفية، وموجهات للعمل الميدانى.

هذا شأن عناصر الفروض التى تتجه الدراسة إلى اختبارها فى الواقع، والتى تجسد لنا متغيرات دراستنا هذه، تلك المتغيرات التى تتمثل فى برامج ومشروعات التنمية الريفية والنسق القيمى، وتتحدد برامج التنمية الريفية التى تحاول الدراسة الكشف عن تأثيراتها فى تغيير النسق القيمى وتأثرها به، فى مختلف المؤسسات الإنمائية التى نفذت بالقرية وهى المؤسسات التعليمية، التنظيمات الإدارية والسياسية، الجمعيات التعاونية الزراعية، الوحدة الاجتماعية، والوحدة البيطرية، وسائل الاتصال المختلفة، الكهرباء، المستشفيات. بينما تتحدد المشروعات الإنمائية التى نحاول الكشف عن تأثيراتها فى تغيير النسق القيمى وتأثرها به، فى مشروعات صناعة الطوب، مزارع الدواجن، والنشاطات التجارية. أما النسق القيمى الذى يؤثر ويتأثر بالتنمية الريفية، فيتحدد فى العناصر الواردة فى فروض الدراسة.

أما عن كيفية التحقق الإمبيريقى من هذه الفروض فى الواقع، فقد استعانت الدراسة بالعديد من أساليب جمع البيانات (الكمية والكيفية) التى سنشير إليها فى حديثنا عن طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة. كما اعتمدت أيضًا على مؤشرى الاتجاه والسلوك فى إطار السياق الاجتماعى والتاريخى للمجتمع الريفى،

والمجتمع القومى الكبير، وذلك لما بينها من علاقات عضوية وتأثيرات تبادلية.

٥ - **مجال الدراسة**: حدد الباحث مجال دراسته هذه (الجغرافى والبشرى والزمنى) شأنه فى ذلك شأن سائر الباحثين. ويتحدد المجال الجغرافى لهذه الدراسة فى دراسة قريتين هما: ميت برة وكفر الشهيد بمحافظة المنوفية، وقرية طنبارة بمحافظة الغربية. وتمثل الأولى القرية النامية، بينما تمثل الثانية القرية التقليدية، والتى تستخدمها كقرية ضابطة. وقد تم اختيار هاتين القريتين على أساس تماثلها من الناحية الديموجرافية تقريبًا، واختلافها من حيث الأساس التنموى بمعنى أن تتوافر فى إحداهما برامج ومشروعات للتنمية الريفية. بينما تفتقر الثانية إلى هذه البرامج والمشروعات الإنمائية. ولقد وقع اختيار الباحث على هاتين القريتين لسببين: أولهما أنه وجد من خلال جولته التى زار فيها العديد من قرى محافظة الغربية مثل قرية سامول، قرية سنبارة، قرية بشبيش، قرية دمرو، قرية المعتمدية، قرية كفر حجازى، وقرية شبرا بابل. والعديد من قرى محافظة المنوفية مثل قرية برة العجوز، قرية شبرابخوم، قرية كفور الرمل، وقرية كفر العبسى. أن هاتين القريتين تتوافر فيهما متطلبات الدراسة. وثانيهما توافر إمكانية إجراء الدراسة فيهما، نظرًا لتوافر سبل الإقامة بهما.

أما عن المجال البشرى للدراسة فيتمثل فى دراسة عينة عشوائية من أسر القريتين، حيث تم اختيار ٢٠٠ أسرة بقرية ميت بره، و ١٥٠ أسرة بقرية طنباره. وقد تحددت الأسرة كوحدة للدراسة. وقد تم اختيار هذه الأسر على أساس توزيع السكان حسب النشاطات الاقتصادية، بمعنى أن تمثل كل النشاطات الاقتصادية فى عينة البحث. وقد اعتمدنا فى ذلك على البيانات الاحصائية التى حصلنا عليها من بعض المؤسسات بالقرية، والجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء.

أما المجال الزمنى للدراسة فيتمثل فى أن الدراسة الامبيريقية قد بدأت فى ١٩٨١/٣/١ وانتهت أواخر شهر فبراير ١٩٨٢، وقد سبق ذلك أيضاً فترة زمنية تقارب خمس سنوات تم فيها إعداد الاطار النظرى والمنهجى للدراسة. كما تم أيضاً خلال الفترة الأولى جمع البيانات الكمية والكيفية التى تتطلبها الدراسة والتفريغ الآلى للبيانات، وتحليل البيانات وتفسيرها.

٦ - **مصادر المادة الامبيريقية :** اعتمد الباحث فى جمع المادة العلمية على المصدر الميدانى، حيث قام بدراسة القريتين المذكورتين آنفاً. كما اعتمد أيضاً على بعض السجلات المتاحة فى القريتين مثل سجلات توزيع الملكية الزراعية بالقريتين، وكبار السن من الاخباريين فيهما للحصول على بيانات تتعلق بظروف مجتمع ماقبل التنمية فى القرية النامية، وبالظروف القديمة للقرية التقليدية. هذا فضلاً عن اعتماده على البيانات الاحصائية المتاحة عن القريتين، والتى ترتبط بعناصر الدراسة، والتحليلات الاحصائية التى وافته بها الدراسة الامبيريقية. كما اعتمد الباحث أيضا على العديد من المراجع العربية والأجنبية فى جمع المادة النظرية، وتحديد الاطار النظرى للدراسة، ذلك الاطار الذى كان موجهاً نظرياً للدراسة الامبيريقية.

٧ - **طرق وأدوات البحث المستخدمة فى الدراسة:** استخدم الباحث فى هذه الدراسة مجموعة متكاملة من الطرق والأدوات البحثية، التى تتسق وطبيعة الأهداف التى ترنو الدراسة إلى الوصول إليها، والتى قدمت كل منها نوعية من البيانات تكاملت فى النهاية لتحقيق الهدف المنشود من وراء الدراسة الميداينة. وتتمثل أهم هذه الطرق والأدوات فيما يلى:

(ا) **الطريقة التجريبية:** يعتمد إجراء التجارب على اختيار مجموعتين متكافئتين فى كل الظروف - بقدر المستطاع - ماعدا الظرف المراد اختبار تأثيره، أو ارتباطه بظروف أخرى، وذلك حتى يمكن المقارنة بين المجموعتين، وتسمى المجموعة التى تتعرض لتأثير المتغير النسبى المجموعة التجريبية Experimental Group، أما المجموعة الأخرى فهى المجموعة الضابطة Control Group. ويجب استبعاد كل العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر على التجربة، فعلى الباحث أن يتأكد من تكافؤ المجموعتين بالنسبة للعوامل والأبعاد المختلفة، وأن يتثبت من تشابه الظروف المحيطة بالجماعتين، والغرض من إيجاد هذا التشابه هو التأكد - قدر الامكان - من صدق الاستنتاجات المستخلصة من التجارب.[٥٧]

---

(٥٧) محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمى - دراسة فى طرائق البحث وأساليبه، الطبعة الثانية، دار المعارف الجامعية، الاسكندرية ١٩٨١، ص: ٣٥٣

ولقد تمثل الموقف التجريبي فى دراستنا هذه، فى دراسة قريتين متشابهتين فى عدد من المتغيرات ذات الأهمية بالنسبة للدراسة. ولكن هاتين القريتين تختلفان فى أن الأولى (قرية ميت برة وكفر الشهيد) قد نفذ بها برامج ومشروعات للتنمية الريفية، بينما تفتقر القرية الثانية (قرية طنباره) إلى هذه البرامج والمشروعات الانمائية أى أن قرية ميت برة وكفر الشهيد تمثل المجموعة التجريبية، بينما تمثل قرية طنبارة المجموعة الضابطة.

(ب) **الطريقة الاحصائية**: اعتمدت هذه الدراسة أيضاً على الطريقة الاحصائية، ويتمثل استخدامنا لها، فى تحليل البيانات الاحصائية التى وافتنا بها الدراسة الميدانية، تلك البيانات التى تكاملت مع البيانات الكيفية فى الوصول إلى أهداف الدراسة، وتجسيد التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. هذا فضلاً عن تحليل كافة البيانات الاحصائية المتاحة عن قريتى البحث.

(جـ) **طريقة دراسة الحالة**: إن طريقة دراسة الحالة هى إحدى أساليب تنفيذ البحث الاجتماعى التى تستهدف الحصول على معلومات شاملة ومتعمقة وكيفية عن الأفراد، أو الجماعات، أو المجتمعات المحلية، أو المنظمات الاجتماعية. وهى تسعى إلى تحقيق نوع من تكامل المعرفة بين الاتجاهين الكمى والكيفى فى البحث الاجتماعى. وأهم ما تنطوى عليه هذه الطريقة من أهمية هو أنها تدرس الخبرات والمواقف الاجتماعية داخل السياق الذى لا تنفصل عنه هذه الخبرات والمواقف، والذى يشكل مكونات وجودها، ومن ثم يربط حاضرها بماضيها[٥٨].

ويتمثل استخدامنا لطريقة دراسة الحالة فى دراستنا هذه، فى اختيار مجموعة من الحالات تتفق وطبيعة أهداف وفروض الدراسة، حيث تخير الباحث أربع حالات من أصحاب مصانع الطوب بقرية ميت بره وكفر الشهيد، وحالتين من الأفراد الذين قاموا ببيع أرضهم الزراعية أو تجريف الأرض الزراعية بقرية ميت بره. وقد استهدفت دراسة هذه الحالات التعرف على بعض التغيرات التى طرأت على بعض

(٥٨) المرجع السابق، ص ص ٦٦٧-٦٦٨

القيم وتجسيدها، والكشف عن التأثير الايجابى لبعض القيم الواردة فى فروض الدراسة. وقد اختار الباحث هذه الحالات على أساس أنها تجسد لنا ماتهدف إليه الدراسة.

أما عن الاجراءات التى اتبعت فى دراسة هذه الحالات، فتتمثل فى مقابلة الباحث لهذه الحالات، حيث حصل من خلال المقابلة الشخصية والملاحظة على العديد من المعلومات والبيانات، التى تعكس واقع وتاريخ الحالة موضوع الدراسة، وكان يسجل المعلومات أولاً بأول. كما أن الباحث لم يقتصر فى جمع المعلومات عن هذه الحالات على صاحب كل حالة بل استعان بمصادر أخرى تمثلت فى أنه قد جمع بيانات عن هذه الحالات من أفراد عاديين فى القرية.

هذا فضلاً عن أن هذه الدراسة قد استخدمت أيضاً الطريقة الوصفية، والطريقة المقارنة، وقد تمثل استخدام هاتين الطريقتين فى هذه الدراسة فى وصف الباحث للتغيرات التى طرأت على النسق القيمى بقرية ميت بره، ووصفه لطبيعة قريتى البحث. وفى مقارنته بين جميع عناصر الدراسة فى قريتى البحث، بقصد الوقوف على طبيعة التغير فى القيم الثقافية، وأوجه الاتفاق والاختلاف بقريتى البحث فى هذه العناصر.

(د) **المقابلات المفتوحة**: أجرى الباحث مقابلات مفتوحة مع معظم الأفراد الذين يملكون بعض المشروعات الاقتصادية بالقرية، وبعض المسئولين الرسميين وغير الرسميين، وبعض العاملين بالمشروعات الانتاجية (مصانع الطوب، مزارع الدواجن، الورش) وبعض أصحاب الورش الصناعية. هذا فضلاً عن المقابلات التى تمت مع أفراد عينة الدراسة. وقد اتجهت المقابلات المفتوحة نحو التعرف على كافة العناصر الواردة فى فروض الدراسة، ملتزمة بأهداف الدراسة، ولذلك لم تكن عشوائية، وإنما كانت تتم من خلال دليل للمقابلة.

(هـ) **الاخباريون**: اعتمدت الدراسة أيضا على الاخباريين، حيث استقى منهم الباحث بيانات تدور حول ظروف القرية فى فترة ماقبل التنمية، وذلك بالنسبة لقرية

ميت بره، والظروف القديمة بالنسبة لقرية طنباره، مركزاً على أهم التغيرات التى طرأت على القيم وأساليب الحياة، وموجهًا أساساً بأهداف الدراسة وفروضها.

(و) **السجلات الرسمية**: تنحصر السجلات الرسمية التى إعتمد عليها الباحث، فى سجلات الحيازة والملكية الزراعية، حيث اطلع عليها، واستخلص منها توزيع أفراد القريتين حسب الملكية الزراعية. كما تم الاطلاع على العديد من السجلات التى تكشف عن مرتكبى المخالفات مثل تجريف الأرض، وسجلات الوحدة الصحية والمدارس والوحدة الاجتماعية.

(ز) **الملاحظة**: أفادت الملاحظة بشكل مباشر، فى تسجيل المعلومات والحقائق وقت حدوثها فى الميدان، ورؤية أنماط السلوك والتصرفات فى مختلف المواقف الاجتماعية. كما مكنت الباحث من مشاهدة ووصف المظاهر العمرانية وأشكال ومظاهر الحياة الاجتماعية فى كل من القريتين مجالى الدراسة. هذا فضلاً عن أنها مكنت الباحث أيضاً من مشاهدة مناقشات جماعية كثيرة تدور حول أهداف الدراسة وفروضها الرئيسية ولم تكن الملاحظة عشوائية، بل كانت موجهة بدليل للملاحظة.

(ح) **صحيفة الاستبيان**: اعتمدت الدراسة أيضاً على صحيفة الاستبيان كأداة من أدوات البحث، وذلك بقصد الحصول على البيانات اللازمة التى تعكس اتجاهات القرويين حول قضايا الدراسة، وتحقق أهدافها.

وقد مر إعداد صحيفة الاستبيان بمراحل محددة نوجزها فيما يلى:

(أ) الدراسة الاستطلاعية لمجتمعى الدراسة، ووضع صحيفة الاستبيان فى صورتها الأولية، حيث قام الباحث بزيارة مجتمعى الدراسة (قرية ميت بره وكفر الشهيد، وطنباره) مرتين متتاليتين لفترة تجاوزت الأسبوعين (من ١٩٨١/٥/١٦ إلى ١٩٨١/٦/٣) كان يقوم فيها بمعايشة القرويين فى كل من القريتين، وملاحظة المظاهر العمرانية، وطرائق الحياة ومظاهرها. ولقد تمت فى هذه القرية مقابلات حرة مع القرويين، بهدف تكوين إطار موضوعى، ونموذج تصورى ميدانى يساعد الباحث فى تصميم صحيفة الاستبيان، وتحديد طبيعة الأسئلة وكيفية صياغتها. وأن يتعرف على

الوحدات والبنود التى يجب أن تضمها صحيفة الاستبيان، وكذلك الظواهر الاجتماعية المرتبطة أساساً بهدف البحث، وتحديد حجم العينة. كما تمت زيارة عدد كبير من رجال المجلس القروى، والمجلس المحلى وأعضاء الحزب الوطنى بالقريتين، وكثير من المتعلمين فى ميت بره.

(ب) بعد تلك الزيارة الاستطلاعية قام الباحث بإعداد صحيفة الاستبيان فى صورتها الأولية، ثم قام باختبار قبلى لها Pretest فى الفترة من ١٩٨١/٦/١٠ حتى ١٩٨١/٦/٢٠. وذلك بقصد التحقق من مدى صلاحيتها وملاءمتها قبل الاستخدام النهائى، وقد وجهت إستمارة البحث إلى رب الأسرة، وأجرى اختبارها على عشرين مبحوثاً فى كل من القريتين مجال الدراسة، وذلك للتأكد من النقاط الأساسية التالية:

- مدى ثبات وصدق البيانات التى يمكن الحصول عليها.
- الكشف عن مدى صلاحية اللغة التى صيغت بها صحيفة الاستبيان.
- التعرف على مدى الاتساق الداخلى فى بنود الاستمارة.
- التأكد من إمكانية تغطية أسئلة الاستمارة لكل البيانات التى يتطلبها البحث.
- التعرف على بعض أوجه الضعف التى تعترى صحيفة الاستبيان قبل التطبيق النهائى، وذلك بقصد تعديلها بالصورة التى تجعلها قادرة على تقديم بيانات صادقة تعبر عن طبيعة الواقع.

ولقد كشفت تجربة الاختبار القبلى لصحيفة الاستبيان عما يلى:

- اتضح للباحث أن البيانات العامة المتضمنة فى الجداول الخاصة بالبيانات العامة عن المبحوث وأفراد أسرته، مثل الحالة الزواجية، الحالة التعليمية، والدخل، والسن.. الخ، تتطلب إضافة بعض العناصر مثل (غير مبين - ولا ينطبق)، وبعض المهن التى لم يدرجها الباحث عن تصميم الاستمارة.

- إتضح للباحث من خلال الدراسة القبلية لصحيفة الاستبيان، أن الجداول الخاصة بالبيانات العامة، يجب أن يضاف إلى أرقامها المسلسلة لأفراد الأسرة، أرقام

أخرى تصل إلى ثلاثين فرداً، حيث قابل الباحث العديد من العائلات الممتدة، لا سيما فى القرية التقليدية.

– لقد أدرك الباحث أن بعض الأسئلة الواردة فى الاستمارة، تتطلب إعادة صياغة، وأن تكتب باللغة السهلة التى يستطيع القرويون فهمها. كما وجد أن أسلوب الاسقاط اللفظى المتبع فى الاستمارة مقبول جداً من جانب القرويين.

– وجد الباحث ضرورة إضافة (لا ينطبق) على العديد من الأسئلة، وحذف بعض الأسئلة التى لم تكن لها فائدة. كما إتضح أيضا أهمية استخدام الأمثال الشعبية فى الأمثلة، حيث أن القرويين مولعون بالأمثال الشعبية فى أحاديثهم، ولذلك يستخدمونها كثيرا.

– كشفت الدراسة القبلية للاستمارة عن ضرورة ترتيب الأسئلة، وإعادة تقسيم الجوانب والعناصر الأساسية فى صحيفة الاستبيان، وقد تم ذلك كله عند الاعداد النهائى لصحيفة الاستبيان.

(جـ) بعد انتهاء الاختبار القبلى لصحيفة الاستبيان، قام الباحث بإعداد الاستمارة فى صورتها النهائية، فى ضوء ما توصل إليه من ملاحظات ميدانية حول الاستمارة. وكان لا بد من وجود محكات نستدل من خلالها على توافر صدق وثبات صحيفة الاستبيان. وتتلخص تلك المحكمات فيما يلى:

– تطابق البيانات التى كان يدلى بها المبحوث، مع السجلات التى إطلع عليها الباحث، مثلما حدث بالنسبة للملكية الزراعية، وعدم التناقض بين إجابات المبحوث.

– إتساق بنود الاستمارة، وعدم تناقضها قد أتاح الفرصة إلى اتساق إجابات المبحوث وعدم تناقضها.

ولكى يضمن الباحث صدق وثبات صحيفة الاستبيان، فقد راعى أثناء تطبيقه لها على مجتمعى الدراسة، وبعد جمع بياناته مايلى:

– حرص الباحث أن تكون الصلة أو العلاقة بينه وبين المبحوث علاقة طيبة،

وذلك عن طريق إزالة أى شك لدى المبحوث فيما يتعلق بالهدف من الدراسة والغرض من إجرائها.

– كانت المقابلة تتم فى صراحة تامة فى منزل المبحوث، وفى جو عائلى. وكان الباحث يحاول جاهداً ألا يسبب أى حرج له.

– عند مراجعة صحيفة الاستبيان فى نهاية البحث، استبعد الباحث عشر استمارات لم تحقق الاطمئنان الكافى نظراً لعدم الاتساق فى إجاباتها، والتناقض الواضح فى ردود المبحوثين، كما اتبع الباحث قواعد المقابلة.

وبعد كل هذه الخطوات تم تطبيق الاستمارة فى صورتها النهائية على قريتى البحث. وذلك بعد مرور أسبوعين من الاختبار القبلى، استغلها الباحث فى إجراء التعديلات التى أشار إليها من قبل، وفى كتابة وطبع صحائف الاستبيان. وقد أجرى التطبيق الفعلى للاستمارة فى المدة من ١٩٨١/٧/١٠ إلى ١٩٨١/٩/٣٠ على أفراد العينة بقريتى البحث.

٨ – **أساليب التحليل والتفسير**: لقد جمعت هذه الدراسة بين أسلوب التحليل الكيفى، وأسلوب التحليل الكمى، بحيث تكامل الأسلوبان لتقديم البيانات الامبيريقية فى ضوء أهداف الدراسة وفروضها. ولم تتجه الدراسة إلى عرض البيانات الكمية منفصلة عن البيانات الكيفية، وإنما كانت القاعدة المتبعة فى هذه الدراسة، هى أنه قد يبدأ التحليل كيفياً ثم تدعم البيانات الكيفية بأخرى كمية، وقد يبدأ التحليل كمياً ثم تدعم البيانات الكمية بأخرى كيفية.. وهكذا. كما كانت فروض الدراسة وأهدافها هى التى تحدد أسلوب التحليل.

أما بالنسبة للتفسير، فقد جمعت الدراسة بين التفسير الكلى والتفسير الجزئى، ذلك لأنها انطلقت من فكرة أساسية مؤداها أن المجتمع الريفى يمثل جزءًا من المجتمع القومى الكبير، وأن بينهما علاقة عضوية وتأثيرًا متبادلًا، أى أن ما يحدث فى الريف، لا ينفصل عن السياق الكلى للمجتمع، وأن ظروف المجتمع وواقعه تترك بصماتها على الواقع الريفى. ومن هنا فإن تفسير البيانات الامبيريقية، كان يرتبط دائمًا بالسياق

الاجتماعى والتاريخى للمجتمع ككل. هذا فضلًا عن أن التفسير فى هذه الدراسة لم يتجه إلى إبراز متغير بعينه، ولكنه يتجه نحو الكشف عن العلاقات والتأثيرات التبادلية بين كافة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بقصد بيان التأثيرات التى تتركها المتغيرات الثقافية فى التنمية، وكيف مؤثر التنمية فى المتغيرات والجوانب الثقافية.

ثانيًا: **نتائج الدراسة:** خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج الهامة التى تدور حول فروض الدراسة، والتى تكشف عن طبيعة التأثيرات التبادلية بين نسق القيم وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. وتتمثل أهم هذه النتائج فيما يلى:

١ - كشفت هذه الدراسة عن استخلاص عام مؤداه أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمى، وبرامج ومشروعات التنمية الريفية. وتتحدد هذه التأثيرات فى أن برامج ومشروعات التنمية الريفية أدت إلى تغيير النسق القيمى بقرية ميت بره، ذلك التغير الذى أفصح عن نفسه فى بعض التغيرات الإيجابية التى تتمثل فى تبَنِّى القرويين بقرية ميت بره لبعض القيم الإيجابية الجديدة، التى تختلف عن القيم التقليدية السائدة فى القرية التقليدية. وبعض التغيرات السلبية التى تفصح عن نفسها فى مظاهر التشوه الثقافى الذى يتجسد فى تبنى القرويين بقرية ميت بره لبعض القيم المشوهة - أو الفاسدة إن صح التعبير - التى أدت إلى تشويه معالم الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالقرية النامية. هذا فضلًا عن أن النسق القيمى قد أثر تأثيرًا سلبيًا على برامج ومشروعات التنمية الريفية الدائرة فى قرية ميت بره. أى أن هذه البرامج والمشروعات قد تأثرت هى الأخرى بالنسق القيمى. وتفصح هذه التأثيرات عن نفسها فى أن بعض القيم الإيجابية فى مظهرها - قد شوهت النظام الاقتصادى وثقافة المجتمع، ودعمت المشروعات الاستثمارية الرأسمالية الرثة. بالإضافة إلى أن بعض القيم الثقافية قد ساهمت فى تشكيل اتجاهات القرويين المناهضة لبعض عناصر برامج التنمية الريفية. وكانت هذه النتيجة تدور حول الغرض الأساسى الذى انطلقت منه الدراسة.

٢ - أدت برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى تغير بعض قيم القرويين

الاقتصادية فى قرية ميت بره. وتتمثل هذه التغيرات فى تغير نظرة القرويين إلى الأرض الزراعية، حيث لم تعد الأرض الزراعية عند غالبية القرويين المثل الأعلى للملكية، والمحدد الرئيسى للمكانة الاجتماعية والاقتصادية، بل اتجه القرويون إلى الاستثمار والتفريط فى الأرض الزراعية ويفصح هذا التفريط عن نفسه فى تجريف القرويين للأرض الزراعية، وبيعها كمبانٍ بقصد تحقيق المكاسب المادية. كما اتجه القرويون إلى الإدخار وعرفوا أوعية ادخارية جديدة، تختلف عن الأوعية الادخارية التقليدية. هذا بالإضافة إلى أنهم عرفوا مجالات استثمارية جديدة وجهوا إليها مدخراتهم، كالتجارة ومشروعات النقل، وإقامة مصانع للطوب ومزارع للدواجن كما تغيرت نظرة القرويين إلى المال، حيث أصبح المال والثروة فضيلة كل الفضائل، والمحدد الرئيسى للمكانة الاقتصادية والاجتماعية. كما تغيرت نظرة القرويين إلى العمل الزراعى، وقد صاحب ذلك هجرتهم للعمل الزراعى، كما تبنى القرويون قيماً استهلاكية. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الدكتور محمد عاطف غيث، ودراسة الدكتورة إلهام عفيفى، ودراسة دورجاناند سنها، ودراسة دانيل ليرنر.

٣ - أدت برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى تغيير بعض قيم القرويين القرابية فى قرية ميت بره وتتمثل هذه التغيرات فى تغير نظرة القرويين إلى قيمة الجمعية والعائلية، حيث أصبح كل قروى يميل إلى الفردية التى تفصح عن نفسها فى إتجاههم نحو الاستقلال الأسرى وظهور نمط الأسرة النووية المستقلة، والتحرر من سلطة رب العائلة وست الدار. كما تبنى القرويون قيمة الاختيار فى الزواج، حيث أصبح للأبناء حرية الاختيار، وظهر الاتجاه إلى الزواج الخارجى، وعدم التقيد بالزواج الداخلى. كما أصبح من الضرورى النظر إلى الأبناء بنظرة متساوية وعدم التفرقة بينهم، كما أصبحت التنشئة الاجتماعية ترتكز على غرس قيمة الاخلاص والاعتماد على النفس والاستقلال، هذا فضلاً عن أنه قد تغيرت نظرة القرويين إلى محددات المكانة الاقتصادية والاجتماعية، وكبار السن، ونظرة القرويين إلى خروج المرأة للعمل. بينما ظلت بعض القيم كما هى مثل إحترام الزواج المبكر، والاتجاه إلى إنجاب مزيد من الأبناء. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة د. محمد عاطف غيث، و د. إلهام عفيفى، ودراسة دانيل ليرنر، ودراسة دور جاناندسنها.

٤ - أدت برامج ومشروعات التنمية الريفية إلى تغيير إتجاهات القرويين بقرية ميت برة إلى التعليم والتجديد والانفتاح على العالم الخارجى والتقمص العاطفى، حيث أصبح التعليم يمثل فى نظر القرويين إستثمارًا بشريًا، ولذا بدأ القرويون يوجهون أبناءهم إلى المدارس والجامعات، ولا سيما المجالات التعليمية التى تدر على صاحبها دخلًا كبيرًا، إلا أنه بالرغم من ذلك فقد ظل القرويون مؤمنين بعدم جدوى الذهاب إلى فصول محو الامية كما تغيرت نظرة القرويين إلى الإنفتاح على العالم الخارجى، حيث بدأوا ينفتحون فكريًا من خلال وسائل الاتصال الجمعى، ويترددون على المدن والقرى المجاورة والبعيدة، والذهاب إلى البلدان العربية بقصد العمل وجمع المال، وقد إنعكس ذلك كله على درجة معرفة القرويين. هذا فضلًا عن أن القرويين إتجهوا نحو التجديد وإكتساب الاساليب الجديدة فى مختلف مجالات الحياة كما بدأوا يتطلعون إلى حياة أفضل ويتقمصون أدوارًا متعددة ويحلمون بكل ما هو جديد. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دانيل ليرنر ودور جاناند سنها، د. إلهام عفيفى، ود. محمد عاطف غيث.

٥ - كشفت هذه الدراسة عن حقيقة هامة مفادها، أن القرويين لم تتغير نظرتهم إلى الحكومة والمشاركة السياسية، حيث مازالوا ينظرون إلى الحكومة نظرة شك وخوف، كما أنهم لا يشاركون سياسيًا، ويرجع ذلك إلى اقتناع القرويين بأن كل ما يتخذ من إجراءات فى مجال العمل السياسى، ما هو إلا أمور لا يتخذ فيها الشعب قراره، ولكن القرار يفرض عليه دائمًا من أعلى، وكذا لا يتجه القرويون إلى المشاركة إيمانا منهم بضرورة عدم مشاركتهم طالما أن أصواتهم فى الانتخابات لا وزن ولا قيمة لها. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة دانيل ليرنر لاسيما مع نتائجه عن مصر.

٦ - كشفت هذه الدراسة عن أن هناك بعض القيم التى تعد إيجابية فى مظهرها، كقيمة الانفتاح على العالم الخارجى والادخار والاستثمار والتضامن العائلى، لم تستطع أن تزيد من فاعلية التنمية الريفية وتوفر متطلباتها، ولكنها دعمت المشروعات الرأسمالية. وهذا يدل على أن القيم الايجابية لا يمكن أن تلعب دورها كمحدد للسلوك، إلا إذا توافر لها الاطار الاجتماعى الثقافى الذى يسمح بنموها داخله. هذا فضلًا عن أن ذلك يعكس أيضًا سيادة القيم المشوهة كمحدد للسلوك فى القرية، شأنها فى ذلك

شأن المجتمع القومى الكبير وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج دراسة ماكس فيبر، ودراسة دانيل ليرنر ودراسة ماكليلاند، ودراسة دوزجاناندسنها.

٧ - خلصت هذه الدراسة إلى أن هناك مجموعة معقدة من القيم الثقافية التى يتضمنها النسق القيمى، تلعب دورًا فى تشكيل إتجاه القرويين المناهض لبرنامج تنظيم الاسرة، وهذا يدل على أن المجتمع الريفى يضم مجموعة من القيم والتصورات التى تحث القرويين على الاتجاه نحو إنجاب المزيد من الابناء لما لهم من قيمة اقتصادية، وتحقيقًا للعزوة وإرضاء لله سبحانه وتعالى حيث أنهم يعتقدون أن تنظيم الأسرة يمثل أمرًا يتعارض مع الدين الاسلامى وتتفق هذه النتيجة مع دراسة ماكليلاند، وماكس فيبر، ودانيل ليرنر.

٨ - إن هناك إرتباطًا وجوديًا بين المجتمع الريفى والمجتمع القومى، حيث لا يمكن تفسير أى ظاهرة فى المجتمع القروى بمنأى عن السياق الاجتماعى والثقافى للمجتمع القومى، كما أن المجتمع الريفى يؤثر أيضًا فى المجتمع القومى مثال ذلك أن تجريف الأرض الزراعية الذى يلاحظ فى قرية ميت برة كمظهر من مظاهر التشوه الثقافى، لا يمكن تفسيره فى حدود القرية وحدها، ولكن لابد من تفسيره فى ضوء علاقته بظواهر أخرى فى السياق الاجتماعى الثقافى للمجتمع المصرى. هذا فضلا عن أن مشكلة الانفجار السكانى التى يعانى منها المجتمع المصرى الآن، تعد إفرازًا من افرازات المجتمعات الريفية وهذا يؤكد أن المجتمع الريفى يرتبط وجوديًا بالمجتمع ككل، وأن هناك تأثيرات تبادلية بين المجتمع المحلى والمجتمع القومى.

٩ - إن هناك تحديات بنائية ومعوقات تخطيطية تقف حجر عثرة أمام البرامج الانمائية، وتحول دون تحقيق الأهداف المأمولة من ورائها. وتتمثل التحديات البنائية فى أن مكونات البناء الاجتماعى قد يكمن فيها العديد من المتغيرات والعوامل التى تساهم فى فشل برنامج التنمية، تلك المتغيرات التى لا تعضد البرنامج الانمائى. أما المعوقات التخطيطية فتتحدد فى أن خطة وبرنامج التنمية يشتمل بداخله على عوامل هدمه وفشله.

١٠ - إن التنمية الاقتصادية والاجتماعية التى يتم تنفيذها فى الريف المصرى،

لا تستند إلى سياسة تنمويه محددة، وتخطيط علمى مدروس، ولكنها تقوم على أساس فردى عفوى مشوه، أى أنها تنمية مشوهة. كما أنها ترتبط بأشخاص فمثلا كانت نهضة ميت بره - على حد قول القرويين - ترجع إلى وجود سعيد باشا وإسماعيل صدقى بها، مما ساعد على توفير الخدمات بها. وهذا ما يحدث الآن بالقرية التى يكون لها مسئول فى الحكومة، فإنه يمكنها من الحصول على بعض الخدمات أما القرى التى لا تعرف أحدًا، فأنها تظل تعانى من التخلف الاقتصادى والاجتماعى.

١١ - كشفت هذه الدراسة عن أن القيم الاجتماعية الموجهة لسلوك الافراد والجماعات فى مجالات الحياة الاجتماعية (الاقتصادية والقرابية والتعليمية والسياسية ... الخ) ما هى إلا نتاج التكوين الاجتماعى الاقتصادى فى مرحلة معينة. وهذا يعنى إن ما حدث من تغيرات فى النسق القيمى لقرية ميت بره كان إنعكاسا للظروف الاقتصادية والتاريخية التى مرت بها القرية. وبهذا يمكن القول أن هذه النتيجة تؤكد صدق ما تذهب إليه النظرية الماركسية فى تفسيرها للقيم. حيث لاحظ الباحث أن المشروعات الاقتصادية الدائرة فى قرية ميت بره تعكس نمطًا رأسماليًا رثًا، وقد واكب ذلك ظهور قيم مشوهة تعضد وتدعم هذا النظام الاقتصادى المشوه.

١٢ - كشفت هذه الدراسة عن أن الرقابة تعد من أهم الركائز التى ينبغى أن ترتكز عليها البرامج الانمائية، حيث أن غياب الرقابة يؤدى إلى أن البرنامج الانمائى يتحول إلى محاولة تخريبية لتشويه الواقع الاقتصادى والثقافى للمجتمع. حيث أكدت معطيات الواقع أن كل القيم المشوهة التى تبناها الأفراد كانت ترجع إلى غياب الرقابة أو ضعفها نتيجة سيطرة الأثرياء أصحاب المصالح الاقتصادية عليها، وتوجيهها لمصالحهم.

١٣ - غلبة النزعة الفردية، حيث لاحظ الباحث أن قيمة الفردية وعدم الانتماء الاجتماعى، تعد هى القيمة البارزة والمحددة لسلوك القرويين فى قرية ميت بره، حيث يسعى كل فرد إلى ما يحقق مصالحه الفردية بغض النظر عما ينتج عن ذلك من مساوئ وآثار سلبية أو إضرار بالمصلحة القومية مثال ذلك: أن الجميع يجرف الأرض الزراعية ولا يهمه، أثر ذلك على الانتاج الزراعى كل ما يهمه أن يحسب عدد الالآف

التى ستدخل جيبه على حساب مصلحة المجتمع.

١٤ - سيادة القيم الاقتصادية، حيث أنه من الملاحظ أن القيم الاقتصادية هى القيم السائدة فى القرية النامية، فالقرويون لا يهتمون إلا بعمل المشروعات وجمع الأرباح وتحقيق الأرباح والاستثمار. كما أن الثروة هى المحدد الرئيسى للمكانة الاقتصادية والاجتماعية للفرد فى القرية، شأنها فى ذلك شأن المجتمع القومى الكبير، وأن المال هو فضيلة كل الفضائل.

١٥ - تغير القيم، وهذا يعنى أن القيم الاجتماعية ظاهرة إجتماعية دينامية تتغير بتغير مكونات البناء الاجتماعى تؤثر فيها وتتأثر بها، كما تتغير بتغير المراحل التاريخية التى يمر بها المجتمع. ويؤكد ذلك أن النسق القيمى السائد فى قرية ميت بره قبل مرحلة التنمية المشوهة كان يختلف فى طبيعته، عن طبيعة النسق القيمى المشوه الآن بفضل التنمية المشوهة.

١٦ - كشفت الدراسة عن شيوع الأمية بين الغالبية العظمى من سكان قريتى البحث، مما صاحبه وعى زائف عند القرويين، حيث أن الأمية تمثل معوقا من معوقات التنمية، وتجعل الفرد يحيا داخل عالمه وأفقه الضيق، ولا يكون ملماً بما يدور حوله من قضايا وأحداث ولذا لعبت الأمية دوراً فى التشوه الثقافى الذى تعانيه قرية ميت برة، حيث يتبنى القرويون قيماً مشوهة غير واعين بأبعادها ومخاطرها المستقبلية.

١٧ - نسبية القيم، حيث لوحظ فى ضوء الدراسة الإمبيريقية بقريتى البحث أن القيم نسبية أى أنها تختلف من مجتمع إلى مجتمع آخر، حيث أن قيم القرويين فى قرية ميت برة تختلف عن القيم السائدة بين القرويين فى قرية طنبارة. كما أنها فى المجتمع القروى الواحد تختلف باختلاف مراحل تطوره، كما تختلف القيم باختلاف الطبقات والمصالح، حيث أكدت الدراسة أن قيم أصحاب المشروعات الاقتصادية تختلف عن قيم العاملين فى هذه المشروعات، فكل منهما يتبنى القيم التى تعضد مصالحه. هذا فضلاً عن أن القيم إلى جانب نسبيتها فإنها عندما تتغير فإن ذلك يعنى فناءها، لأنها باقية. حيث لاحظ الباحث أن القيم المتغيرة تسير جنباً إلى جنب مع القيم التقليدية. ولكن

إذا كانت القيم تختلف باختلاف الطبقات الاجتماعية فإن هناك حقيقة ينبغى ألا يغرب عنها البال مفادها أن قيم كل طبقة قد تنطوى على بعض خصائص الطبقة الأخرى، إلا أن الطبقة المسيطرة اقتصاديا واجتماعياً وسياسياً هى القادرة على نشر قيمها بما تملك من ثروة وأدوات إنتاج.

حيث لاحظ الباحث أن الطبقات المسيطرة فى قرية ميت بره، هى التى تصبغ قيم الآخرين بقيمها، فمثلا يشجع أصحاب مصانع الطوب قيمة تجريف الأرض الزراعية، تلك القيمة التى تنطوى على مصلحة أصحاب مشروعات الطوب، ولذلك تسود هذه القيمة بين القرويين.

١٨ - سلبية القيم وإيجابياتها، وهذا يعنى أنه بالرغم من أننا نذهب إلى أن هناك قيماً سلبية مشوهة تبناها أفراد القرية النامية، فإن هذا لا يعنى إنتقاء القيم الإيجابية، فهناك قيم إيجابية إستطاع القرويون تبنيها، وبدأت توجه أنماطهم السلوكية إلى الأفضل مثل الإيمان بأهمية التعليم وغير ذلك من قيم إيجابية عديدة. كما تغنى أيضاً بإيجابية القيم وسلبيتها أن القيمة الواحدة قد تكون سلاحًا ذا حدين، مثال ذلك الإنفتاح على العالم الخارجى، فبالرغم من مظهره وفوائده الإيجابية، فإنه يتحول كما أوضحنا آنفا إلى عامل من العوامل التى تساعد على التشوه الثقافى والاجتماعى والاقتصادى.

١٩ - سيادة القيم الإستهلاكية، حيث لوحظ فى ضوء معطيات الدراسة أن القرويين تبنوا قيماً إستهلاكية تتمثل فى اتجاههم الشرة إلى كل ما هو أجنبى ومستورد، ولا شك أن القيم الإستهلاكية تعد مظهراً من مظاهر التشوه الاقتصادى.

ثالثاً: توصيات الدراسة: فى ضوء ما انتهت إليه الدراسة من استخلاصات، يقدم الباحث مجموعة من التوصيات التى يأمل وضعها فى الاعتبار عند مناقشة ودراسة القيم والتنمية وتتحدد أهم توصيات الباحث فيما يلى:

١ - ينبغى مراعاة حقيقة هامة مفادها أن تقييم برامج ومشروعات التنمية سواء على المستوى المحلى أو الإقليمى أو القومى، ينبغى ألا يقتصر على ما حققته التنمية

من معدلات فى النمو، وكيفية توزيع العائد الذى حققته، ولكن أيضا بمدى قدرة البرنامج التنموى على المحافظة على قيمنا وخصائصنا الثقافية الأصيلة.

٢ - تكامل التنمية، بمعنى أنه ينبغى صياغة البرامج التنموية على أساس تكاملى أى أننا عندما نكون بصدد تنمية جانب أو قطاع من قطاعات الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية... إلخ. فلابد أن ندرك أن هذا القطاع يوجد داخل سياق وإطار عام يؤثر فيه، وأن أى تغيير فى أى جانب من جوانب هذا الإطار يستلزم تغيير كافة الجوانب المرتبطة بالقطاع المراد تنميته وتطويره.

٣ - تمثل الأمية مشكلة اجتماعية خطيرة، ولذا ينبغى وضع برنامج قومى يعمل على محو الأمية التى تمثل عائقا أمام كافة الجهود التنموية والإصلاحية. وينبغى أن تتكاثف كافة الجهود فى مختلف المؤسسات بالدولة لمحوها، ذلك لأن محو الأمية وتعليم الكبار يمثل ضرورة لا مندوحة عنها فى سبيل الإرتقاء بالإنسان فى القرية والمدينة.

٤ - التركيز من خلال أجهزة الإعلام المختلفة ورجال الدين وغيرهم على توعية القرويين وسكان الحضر بخطورة الإنفجار السكانى، وحثهم على الأخذ بأسلوب تنظيم الأسرة. إنطلاقا من أن حل مشكلة الإنفجار السكانى سيترك بصماته على كافة مناحى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذا فضلا عن ضرورة تغيير البناء التقليدى فى القرية.

٥ - تعميق الشعور بالإنتماء الإجتماعى فى نفوس الشباب، حيث تغلب عليه النزعة الفردية ويدور كل فرد فى دائرة إهتماماته الشخصية ومصالحه، وتوفير المناخ الاقتصادى والإجتماعى الذى يكفل تعميق قيمة الإنتماء الاجتماعى فى نفوس أفراد المجتمع.

٦ - تشديد العقوبة على جريمة تجريف الأرض الزراعية، وتوجيه إستخدام الجرارات الزراعية الوجهة الإنتاجية، بدلا من إستخدامه فى أعمال صناعة الطوب، وذلك بتطبيق عقوبات رادعة أو رفع سعر الجرار الذى يستخدم فى مشروعات الطوب.

٧ – إتاحة الفرصة أمام القرويين فى مختلف القرى المصرية، لكى يشاركوا مشاركة سياسية حقيقية، وأن يعاد النظر فى الطرق التى تتبع فى إجراء الإنتخابات العامة.. حتى يساهم القريون مساهمة حقيقية فى العمل السياسى.

٨ – الإهتمام بالميكنة الزراعية، وذلك بقصد رفع إنتاجية الفدان، والعمل على ترشيد خروج القرويين إلى البلدان العربية، والعمل على وضع خطة قومية لاستغلال مدخراتهم بطريقة رشيدة.

٩ – تحويل القرية إلى وحدة انتاجية كما كانت من قبل، تنتج كل ما يلزمها من مواد غذائية ومتطلبات الغذاء، حيث تحولت الآن إلى وحدة استهلاكية.

١٠ – محاربة قيمة المال باعتباره فضيلة كل الفضائل، وضرورة توجيه الشباب إلى العمل والكسب المشروع ونبذ فكرة وقيمة جمع المال بغض النظر عن مصادره، وذلك كله من خلال الاهتمام بالتخطيط الأخلاقى.

رابعاً قضايا تثيرها الدراسة: فى ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسة على النحو السابق يرى الباحث، أن ثمة بعض القضايا التى تستأهل المزيد من الدراسة والاهتمام، وتتحدد هذه القضايا فيما يلى:

١ – التحديات البنائية والمعوقات التخطيطية للتنمية، تعتبر من القضايا التى كشفت عنها الدراسة، حيث أن البرامج التنموية تواجه بتحديات من داخل البناء الاجتماعى، أو معوقات كامنة فى الخطة والبرنامج الإنمائى ولذا لابد من دراستها للوقوف على طبيعتها وتأثيراتها.

٢ – تعتبر هجرة العمالة الزراعية من المشكلات الخطيرة التى تواجهها القرية المصرية، وقد إنعكس أثر هذه المشكلة على الإنتاج الزراعى، مما يستلزم دراستها للوقوف على عواملها وأثارها وكيفية ترشيد هذه العمالة فى الخارج.

٣ – يعتبر ظهور النزعة الفردية، وغلبة الأنانية من الخصائص التى يعانى منها المجتمع القروى والمصرى بوجه عام، ولذا من الضرورى دراسة هذه المشكلة من أجل التعرف على أهم العوامل التى أفرزتها وأهم نتائجها وآثارها.

٤ – شيوع الأمية يعتبر من الأمور الملفتة للنظر فى الريف المصرى، ولذا من الضرورى دراسة هذه القضية، بقصد التعرف على الأسباب الحقيقية لها، ووضع خطط قومية لعلاجها.

٥ – تحول القرية المصرية إلى وحدة استهلاكية، يعتبر من القضايا الهامة التى تستأهل المزيد من الدراسة، ووضع الحلول الملائمة لكى تتحول القرية إلى وحدة استهلاكية.

٦ – سيطرة الأميين فى المجتمع على مصادر القوة الاقتصادية والسياسية، حيث لوحظ فى ضوء معطيات الدراسة أن الذين يملكون الثروات والمشروعات الاقتصادية هم الأميون، وبالتالى فإنهم يحتلون مكانات مرموقة داخل التنظيمات السياسية.

ولذا من الضرورى دراسة هذه القضية التى تعتبر من أهم الظواهر الخطيرة التى يواجهها المجتمع المصرى لاسيما بعد الانفتاح الاقتصادى.

٧ – قضية مناهضة القرويين لمسألة تنظيم الأسرة.

الفصل الثامن

استخلاصات أساسية ومناقشة عامة

وجد المؤلف لزاماً عليه بعد أن انتهى من عرض الدراسات النظرية والامبيريقية، التى كشفت عن ماهية التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى وبرامج ومشروعات التنمية، أن يخصص هذا الفصل الذى يستهدف ربط أهم النتائج التى انتهت إليها هذه الدراسات فى إطار متصل، بعد أن جاءت متفرقة بين الفصول المختلفة. ويشتمل هذا الفصل على عنصرين أساسيين: إنفرد الأول منهما بمناقشة وتحليل أهم الاستنتاجات المعرفية التى استخلصناها من هذه الدراسات، بينما يعالج العنصر الثانى أهم الاستنتاجات المنهجية التى كشفت عنها هذه الدراسات. وسنلقى الضوء فيما يلى على هذين العنصرين.

أولاً: الاستخلاصات المعرفية أماطت الدراسات النظرية والامبيريقية، اللثام عن العديد من القضايا والمقولات الفكرية الهامة فى ميدان التنمية بصفة عامة، والتنمية والقيم بصفة خاصة. وتتمثل هذه الاستخلاصات المعرفية فى القضايا التالية:

١ - **أهمية المتغيرات الاجتماعية والثقافية فى التنمية:** كان القاسم المشترك بين هذه الدراسات إبراز دور العوامل الاجتماعية والثقافية فى التنمية، حيث أكدت أن إغفال دور المتغيرات الاجتماعية الثقافية، وخاصة القيم الثقافية فى التنمية، يؤدى إلى فشل المشروعات الانمائية فى تحقيق الأهداف الانمائية المبتغاه. وهذا معناه أن االتنمية ليست تغييرات اقتصادية ومادية محضة، وإنما التنمية الحقيقية، هى تغييرات حضارية، وتحولات واقعية تحدث فى شبكة العلاقات الاجتماعية والاطار الاجتماعى الثقافى، والنسق القيمى والمعايير وأنماط السلوك فى المجتمع. ومن هذا المنطلق ينبغى على المخططين وخبراء التنمية، مراعاة ذلك التداخل والترابط بين المتغيرات الاقتصادية

والتكنولوجية والاجتماعية الثقافية. وإن التنمية لا يمكن أن تتحقق إذا تجاهلت أي بعد من هذه الأبعاد. كما يتحتم عليهم أيضاً أن يضعوا في اعتبارهم أهمية البعد القيمي في استراتيجية التنمية القومية أو الاقليمية أو المحلية.

٢ - **تكامل مكونات البناء الاجتماعي:** كشفت هذه الدراسات عن أن المجتمع يمثل وحدة متكاملة تترابط أجزاؤها. وأن الظواهر الاجتماعية مترابطة ومتداخلة، بحيث أننا لا نستطيع فهم أي جزء من مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع، إلا في ضوء علاقته ببقية مكونات البناء الاجتماعي، وأن أية محاولة للعزل التعسفي لحقائق الواقع الاجتماعي، تعد خرافة من خرافات علم الاجتماع، وخطأ منهجياً يحول دون تفسير الظاهرة المتدارسة تفسيراً صحيحاً. فالظواهر الاجتماعية لا تدرس إلا في ضوء السياق الثقافي الكلي للمجتمع.

٣ - **القيم كمحدد للسلوك الانساني:** أما الاستنتاج الثالث الذي خلصنا إليه، هو أن القيم تعد محدداً من محددات السلوك الانساني، كما أنها تشكل مصدراً من مصادر الانجاز وأن القيم هي مفتاح فهم ثقافة المجتمع. ولا شك أن القيم تؤثر وتتأثر ببقية مكونات البناء الاجتماعي، كما أنها تمثل النسق الذي يجسد مدى التكامل والتفاعل بين الأنساق الاجتماعية في المجتمع. ومن ثم فإن مشروعات التنمية تتطلب - منذ بدء التخطيط لها - تفاعلاً مع القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، ذلك لأن نجاح هذه المشروعات، يتوقف على تعضيد نسق القيم لها. ولن يتسنى لنا ذلك دون تفاعل وتكامل الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية، أو دون تحليل الخلفية الثقافية والاقتصادية والبيئية للمجتمع المراد تنميته وتطويره.

٤ - **إغفال دور الاستعمار في التخلف:** لقد كان القاسم المشترك بين العديد من هذه الدراسات إغفال مسألة الاستعمار والامبريالية، التي أرى أنها قد حالت دون تقدم العديد من البلدان المتخلفة، فما هو معروف أن الاستعمار دأب دائما على استمرارية تخلف العديد من بلدان العالم، ولا سيما العالم الثالث. وذلك بقصد أن يظل هذا العالم مصدراً للمواد الخام اللازمة للصناعات والمشروعات التي يديرها، وسوقاً رائجة لتسويق بضاعته ومنتجاته، ومجالا خصباً لاستثمار أمواله. هذا من ناحية، ومن ناحية

أخرى، فإننى أرى أن هناك ارتباطاً قوياً بين نمو الرأسمالية الغربية، وتطور حركة الاستعمار العالمى وبين مستقبل البلدان النامية. ذلك الاستعمار الذى كان ومازال مسئولاً عن واقع هذه البلدان المتخلفة، حيث لعب دوراً هائلاً فى نهب ثروات العالم الثالث، وتشكيل واقعه المتخلف.

٥ - التحيز إلى النموذج الغربى فى التحديث: لقد اتسمت هذه الدراسات بالتحيز إلى النموذج الغربى فى التنمية والتحديث. والنظر إلى هذا النموذج على أنه المدخل الحقيقى لتحديث بلدان الشرق الأوسط والبلدان المتخلفة، وإغفال النماذج الأخرى فى العديد من بلدان العالم المتقدم. وإننى أرى أن هذا التحيز يمثل خطأ وقع فيه أصحاب هذه الدراسات، والعديد غيرهم من الكتاب الغربيين الكثيرين. وذلك لأن هذا التحيز ليس له أساس من الصحة. فهناك نماذج تنمويه عديدة غير النموذج الغربى، فمثلا نجد نماذج التحديث فى الاتحاد السوفيتى، والصين، واليابان وغيرها. وقد حققت نجاحات بارزة فى مختلف مناحى الحياة العلمية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية.. الخ. ولذا يمكن القول أن المفكرين الغربيين يلتفون حول ذاتهم، فى الوقت الذى يذهبون فيه إلى أن البلدان النامية تتسم بالالتفاف حول الذات.

٦ - إبراز أهمية العوامل الاقتصادية فى التنمية وتغيير النسق القيمى: لقد أكدت هذه الدراسات على أهمية المتغيرات الاقتصادية فى التنمية، وتغيير النسق القيمى، وكشفت عن الدور الذى تلعبه هذه المتغيرات متفاعلة مع المتغيرات الأخرى فى تحقيق الأهداف الانمائية. ولا شك أنه لا يوجد المرء الذى يساوره شك فى صدق هذه المقولة. فبالمال والانتاج نستطيع تحقيق التنمية القومية الشاملة، ونحقق برامج عديدة للتحديث فى مختلف مناحى حياتنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتكنولوجية.. الخ. كما أن التغير الاقتصادى تواكبه تغيرات عديدة تترك بصماتها على مختلف مكونات البناء الاجتماعى مثل التنظيم الطبقى والنسق العائلى، والنسق السياسى والنسق القيمى.. الخ. كما تتأثر المتغيرات الاقتصادية بالمتغيرات الثقافية أيضا.

٧ - أهمية النظام السياسى: فى الوقت الذى اتفقت فيه كل الدراسات على

أهمية القيم فى التنمية، إلا أنها لم تقف عند هذا الحد، بل أشادت بمتغيرات أخرى عديدة فى التنمية، مثل التعليم والمشاركة السياسية والنسق الأيديولوجى، والنظام الادارى. ولا شك أن المتغيرات السياسية تعد على جانب كبير من الأهمية. وذلك لأنه لا يكفى أن تكون لدى الأفراد قيم تحث على الانجاز. ولكن لابد أن يتوافر إلى جانب هذه القيم، الاطار الاجتماعى والسياسى الذى يسمح للفرد والجماعة بالتعبير عن هذه القيم البناءة فى صورة أفعال اجتماعية.

٨ - التأثيرات التبادلية بين النسق القيمى والتنمية: لقد أجمعت هذه الدراسات على أن هناك تأثيرات تبادلية بين النسق القيمى والتنمية. أى أن القيم تؤثر فى التنمية وتتأثر بها. وتتمثل هذه التأثيرات فى أن التنمية تغير بعض مكونات وعناصر النسق القيمى (تأثير إيجابى للتنمية فى تغيير النسق القيمى)، كما أن القيم تعد دعامة رئيسية فى التنمية، وقوة معجلة بالتنمية (تأثير ايجابى للقيم فى التنمبة). وفى نفس الوقت قد تمثل بعض القيم التقليدية تحدياً للتنمية (تأثير سلبى للقيم فى التنمية). وسنلقى الضوء فيما يلى على هذه التأثيرات التبادلية بين القيم والتنمية.

(أ) التنمية وتغيير النسق القيمى (التأثير الايجابى للتنمية فى النسق القيمى): لقد كشفت هذه الدراسات عن أن البرامج الانمائية تهدف أساساً إلى تغيير البناء الاجتماعى بكل مكوناته والتى منها النسق القيمى. وهذا يعنى أن التنمية بكل أشكالها ومستوياتها تعد من المتغيرات الهامة التى تؤثر فى عناصر ومكونات النسق القيمى. فمشروع التنمية يستهدف أساساً ودائماً استبدال القيم التقليدية السلبية، بقيم تخطيطية مستهدفة، عندما تكون القيم التقليدية سلبية، وتحول دون تقدم مسيرة المجتمع. وهذا معناه أن هناك تأثيراً إيجابياً للتنمية فى النسق القيمى حيث تغيره تغييرا إيجابيا إلا أنه بالرغم من أن التنمية تستهدف تغيير القيم السلبية، وإحلال القيم التخطيطية الايجابية المستهدفة محلها، فإنه قد تحدث تغيرات سلبية غير منظورة، وتواكب التنمية. وهذه التغيرات لا تهدف التنمية إلى تحقيقها. ولكنها قد تنجم عن خلل فى البرنامج الانمائى أو متغيرات أخرى.

(ب) القيم كمعجل بالتنمية ودعامة لها (التأثير الايجابى للقيم فى التنمية): لقد

كشفت هذه الدراسات عن الدور الايجابى الذى تلعبه القيم فى التنمية بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة. واعتبرتها دعامة أساسية لا غنى عنها فى تحقيق أهداف مشروعات التنمية. ومن هنا انتهت هذه الدراسات إلى حتمية أخذ نسق القيم فى الاعتبار عند صياغة وتصميم المشروعات التنموية، حتى يكتب لها النجاح. وبالاضافة إلى هذه الدراسات السابقة، فقد نوه العديد من العلماء بالدور الفعال للقيم فى تقبل مشروعات التنمية. وطالبوا بضرورة تحقيق الاتساق بين مشروعات التنمية وطبيعة النسق القيمى فى المجتمعات المراد تنميتها، فمثلا أكد جان تنبرجن Jan Tinbergen وهو واحد من صفوة خبراء التنمية والتخطيط المعاصرين، على دور الاتجاهات السائدة فى المجتمع نحو مشروعات التنمية، حيث يتوقف نجاح هذه المشروعات على ما يصفه «بالروح العامة Public Spirit" وتدعيمها لتلك المشروعات. ويقتضى ذلك من وجهة نظره التوفيق فى اختيار مشروعات التنمية، بغض النظر عن مشروعات الربحية Profitability التى يمكن أن تحققها، حتى تتسق مع العوامل الاجتماعية الأخرى المترابطة فى المجتمع، ولكى تتمكن هذه المشروعات من تحقيق نجاح ملموس فيما بعد. كما أدرك جورج فوستر George Foster نتيجة لخبرته الطويلة فى حقل الانثروبولوجيا التطبيقية، واشتراكه فى كثير من مشروعات التنمية - أهمية نسق القيم - فى التأثير على المشروعات التى نفذت فى البلاد الفقيرة سواء فى أفريقيا، أو أمريكا اللاتينية أو آسيا. ولذلك يوجه نظر المخططين إلى البعد عن التناقض والانفصال عن القيم الاجتماعية السائدة فى المجتمع، لأنه بدون تدعيمها لهذه المشروعات أو على الأقل عدم رفضها سوف تنحرف عن أغراضها، لأنها أغفلت نسق القيم السائد فى ذلك المجتمع الذى تنفذ فيه المشروعات، على أن الأمر لا يعنى عدم المساس بنسق القيم السائد، لأن ذلك يعنى قبول الأمر الواقع دون تغيير. لكن التنمية بوجه عام تفترض تغيير نسق القيم السائد بما يلائم الأهداف الواقعية لمشروعات التنمية التى يتم اختيارها بدقة، والتى تتطلب بالتبعية إحلال قيم اجتماعية جديدة، بدلا من القيم السائدة تجاه عناصر ثقافية معينة قبل غيرها. فمثلا لا بد من تغيير قيمة عنصر الوقت، وتغير قيمة العمل الصناعى، وتغير قيمة النقود، وتغير قيمة حوافز العمل، وتغير القيم المرتبطة بأنماط الانتاج والنشاط الاقتصادى التقليدى الذى

تسوده قيم مرتبطة باستقرار مورد الرزق الزراعى، والميل إلى العزلة، والاتجاه نحو الاكتفاء الذاتى، والتسويق المحلى الذى يعتمد على المقايضة فى مواضع كثيرة.[١]

(جـ) القيم كتحديات للتنمية (التأثير السلبى للقيم فى التنمية): من الحقائق المسلم بها عند كل المشتغلين فى التنمية، أن هناك مجموعة من التحديات الاجتماعية التى قد تواجه المشروعات الانمائية. وهذه التحديات قد تكون نابعة من البناء الاجتماعى ذاته، أو قد تكون نابعة من النماذج التخطيطية للتنمية، ويمثل نسق القيم والاتجاهات السائدة فى المجتمع، تحديًا ثقافيًا للتنمية. ولقد إتفقت الدراسات السابقة على أن القيم الثقافية بالرغم من دورها الفعال والنشط فى إنجاح المشروعات الانمائية إلا أن بعض هذه القيم التقليدية، تمثل أحيانًا تحديًا للمشروع الانمائى. ويتمثل ذلك فى مناهضة هذه القيم للبرنامج الانمائى، تلك المناهضة التى قد تؤدى إلى رفض المشروع أو مقاومته والحيلولة دون تحقيق أهدافه المبتغاه. ومن هنا يكون من الضرورى تحليل هذا النسق القيمى والوقوف على طبيعته، ومحاولة صياغة البرنامج الانمائى بالشكل الذى لا ينفصل عن القيم الاجتماعية السائدة (يقصد هنا القيم الايجابية). وبالاضافة إلى هذه الدراسات السابقة، فقد نوه العديد من العلماء بالدور السلبى لبعض القيم الثقافية، والذى يمثل تحديًا للمشروع الانمائى. فمثلا نجد أن نسق القيم التقليدى السائد فى المجتمع من أهم العناصر الثقافية التى تصطدم بها مشروعات التنمية، وبخاصة إذا كانت تتصل بأمر أو عنصر له مكانة خاصة فى حياة السكان. وليس أدل على ذلك من «قيمة الأرض» لدى كثير من شعوب وقبائل البلاد الفقيرة. ويضرب لنا هيرسكوفتس مثالًا لقيمة الأرض فى أفريقيا، وكيف أنها تعتبر من أكبر وأهم العناصر ذات القيمة العالية فى الحياة الاجتماعية والسياسية والدينية والاقتصادية فى غالبية البلدان الافريقية، حيث يعتبرها كثير من القبائل «أم القبيلة» The mother of the tribe وعلى حد قولهم فهى مصدر تغذية الطفل عند المولد، ومرضعة الأرواح بعد

---

(١) محمد صلاح عبد المجيد بسيونى، التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية، (دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة فى بعض الدول الأفريقية)، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الاسكندرية، الاسكندرية ١٩٧٧، ص ص: ٦٢ - ٦٣.

الموت. ولذلك فقيمة الأرض فوق الجميع، فهى التى تمدهم بالصحة والقوة والرخاء، وإذا فقدوها فقدوا كل شئ فى حياتهم. وعلى ذلك فقيمة الأرض هى مزيج من كل هذه النواحى: الثقافية والشعائرية والسياسية. ولا يجب الخلط بين القيمة النقدية للأرض، وبين قيمتها الاجتماعية. ولذلك فقد وقف تعقد القيم الاجتماعية بهذا الشكل فى وجه مشروعات التنمية فى كثير من البلاد الافريقية. فمثلا قد يصعب نزع ملكية مساحة من هذه الأراضى لاقامة مشروع تنمية عليها، مهما كانت فوائده نظرًا لوقوع هذه الأرض فى دائرة نسق القيم السائد. وقد يصعب إدخال مشروع تنمية يستهدف تحسين الثروة الحيوانية فى كثير من البلاد الافريقية أيضًا، نظرا لتعارض ذلك مع قيمة الماشية داخل البناء الاجتماعى السائد. ويؤكد هذا القول ما تحظى به الماشية من قيمة عالية ودور أساسى فى الأنساق القرابية والاقتصادية والسياسية والدينية، لأنها تمثل جزءًا متكاملًا من هذه الأنساق، كما ترتبط كذلك بالقيم والاتجاهات والمعايير التى تنظم السلوك الاجتماعى. وعلى حد قول بيتررجبى Peter Rigby فالماشية تمثل رمزا حيًا داخل الكل الاجتماعى، وتتجسد العلاقات الاجتماعية فى عبارة «الماشية/الثقافة» بمعنى أن الماشية تمثل محور الثقافة عند كثير من قبائل شرق أفريقيا، وفى مقدمتها القبائل التى قام ببحث ميدانى لدراسة أثر الماشية على النسق القرابى فيها، وهى قبائل الجوجو The gego بوسط تنزانيا. ويضرب لنا تشارلز اليوت Charles Elliott مثالا عن كينيا يدور حول مقاومة نسق القيم، والبناء الاجتماعى القبلى عمومًا لمشروعات التنمية بشكل صريح. فقد شرعت الحكومة الكينية فى ادخال مشروعات تنمية فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى المنطقة التى تقطنها قبيلة توركانا Turkana بشمال كينيا، وهى فى الأصل قبيلة بدوية، ولم تكن مشروعات التنمية قد تطرقت إليها من قبل. وحينئذ واجهت الحكومة تحديات اجتماعية معقدة، تمثلت فى صراع نسق القيم السائد نحو إدخال التعليم. فبينما نريد للتعليم أن ينتشر داخل القبيلة، إلا أنها ترغب فى نوع من التعليم لا يؤدى إلى تفكك الأسرة كما يتصورون. وفى نفس الاتجاه يرفضون دخول مشروعات تنمية تتطلب نمطًا معينًا من العمالة، وبالذات العمالة الدائمة، حتى لا تصطدم أو تمس النمط اليدوى فى حياتهم، وأسلوبهم فى تقسيم العمل بين الجنسين أو بين جماعات العمر. وفى الوقت ذاته

يرغبون فى فرض عمل لكسب النقود لمواجهة تكاليف السلع الاستهلاكية الوافدة – وبعبارة أخرى على حد قول تشارلز اليوت – هم يريدون المحافظة على هويتهم الثقافية المميزة دون أن تؤثر فيها مشروعات التنمية. وقد وجدت نفس الاتجاهات المعارضة لمشروعات التنمية عند القبائل التى تقطن شمال الكاميرون، عندما حاولت الحكومة إدخال التعليم ضمن مشروعات التنمية لهذه القبائل، فعارضت دخوله، وتجنبته بإصرار لاعتقادها بأنه سيدمر البناء الاجتماعى السائد بينهم، ويخلص إليوت إلى أن معارضة نسق القيم والاتجاهات السائدة لمشروعات التنمية لا تقتصر فقط على كثير من البلاد الأفريقية، وأنما هى سمة موجودة فى غالبية البلاد الفقيرة فى آسيا، وأمريكا اللاتينية نظرا للتشابه الكبير فى خصائص أبنيتها الاجتماعية[٢].

ولكن هناك حقيقة هامة يجب ألا يغرب عنها البال مؤداها: أنه إذا كانت هناك قيم واتجاهات سائدة تقاوم كثيرًا من مشروعات التنمية فى البلاد الافريقية بخاصة، وفى البلاد الفقيرة بوجه عام. إلا أنه يجب التنبيه إلى أن ذلك لا يعنى تخلف نسق القيم التقليدية وتحديه المطلق، ومقاومته الدائمة لكل محاولات التنمية فى تلك البلاد. فهناك قيم تقليدية ايجابية تدعم هذه المشروعات الانمائية، ويمكن أن تنهض بمتطلباتها بشرط أن يتم اختيار أنسب الأساليب للتفاعل معها. والتنقيب عن أفضل المسارات والمداخل لمشروعات التنمية دون أن تحتدم فى صراع مع القيم والاتجاهات السلبية. وسيظل هذا هو الدور الحيوى الذى يقع على عاتق علماء الاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس، على حد قول ماير وبلدوين G. Meier & Baldwin. «إنه يجب أن يعلم المخططون وخبراء التنمية أن كثيرا من القيم والنظم السائدة فى البلاد الفقيرة ليست دائما تحديات للتنمية، وعلى العكس من ذلك فانه ليست كثير من القيم والنظم الغربية تصلح كمداخل لتنمية البلاد الفقيرة»[٣].

ثانيا: الاستخلاصات المنهجية: لقد أمدتنا الدراسات الامبيريقية السابقة، بالعديد من الاستخلاصات المنهجية التى تتمثل فى الاستنتاجات التالية:

---

(٢) المرجع السابق، ص ص: ٦٣ – ٦٥.
(٣) المرجع السابق، ص ص: ٦٥ – ٦٦.

١ - انطلقت هذه الدراسات من - مدخل بنائى وظيفى - وهو يمثل أحد المداخل الأساسية في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا الاجتماعية. ويهتم بتناول شبكة العلاقات الاجتماعية للبناء الاجتماعى الذى يتميز بصفة الديومة والاستمرارية عبر الزمن. ودراسة الظواهر الاجتماعية فى ضوء مبدأ التكامل الذى يعنى دراسة الظواهر الاجتماعية فى ضوء السياق الكلى للمجتمع، وضرورة النظرة الكلية إلى المجتمع. وذلك من منطلق أن الظواهر الاجتماعية مترابطة، ولا يمكن عزلها أو فهمها منعزلة، وأنه لا يمكن فهم أى جزء من مكونات البناء الاجتماعى إلا فى ضوء علاقته ببقية مكونات البناء الاجتماعى. ولكن تبنى هذه الدراسات لهذا الاتجاه لا يعنى أنها دراسات ساكنة، بل إنها اهتمت أيضًا بالتغير الاجتماعى والبعد الدينامى للحياة الاجتماعية.

٢ - اهتمت هذه الدراسات باستخدام المعطيات التاريخية والتحليل التاريخى، وذلك انطلاقا من أن تاريخ أى مجتمع ما هو إلا سلسلة متصلة الحلقات، يعد الحاضر فيها نتاجا للماضى، ويلعب دورا فى تشكيل المستقبل. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فاننا لا نستطيع أن نفهم الحاضر إلا فى ضوء الماضى. ولذا فإن إغفال البعد التاريخى للظاهرة المدروسة يعد خرافة يقع فيها الباحث، كما إنه يؤدى إلى تفسير الظاهرة تفسيرًا مبتورًا.

٣ - اتجهت هذه الدراسات إلى رفض التفسيرات الأحادية للظاهرة الاجتماعية وذلك انطلاقا من منطلق مؤداه أن الظاهرة الاجتماعية ظاهرة معقدة يتفاعل فى تشكيلها مجموعة معقدة من المتغيرات وأن تفسيرها فى ضوء متغير واحد هو خرافة تنأى بالبحث عن واقع الظاهرة وحقيقتها.

٤ - انطلقت بعض هذه الدراسات من الاتجاه الذاتى الذى يضع فى اعتباره الأول ذات القائم بالفعل الاجتماعى، وتفضيلاته وتقويماته لما حوله من موضوعات اجتماعية ونظرته الذاتية إلى هذه الأمور، تلك النظرة التى تتجسد وتتشكل فى صورة فعل اجتماعى. ويختلف هذا الاتجاه عن الاتجاه الوضعى الذى يتناول الأشياء والظواهر على أنها أشياء خارجة عن الذات، ويستند إلى المؤشرات الموضوعية الدالة على هذه الظاهرة التى تعبر عن كيانها، وهى متحررة تماما من شخصية الفرد. ولقد كان دوركايم

من أكبر دعاة هذا الاتجاه الوضعي واتبعه في دراسته لظاهرة الانتحار.

٥ - اعتمدت هذه الدراسات على العديد من الطرق والأدوات البحثية التي تتسق وطبيعة القيم والتنمية، وتتمثل هذه الطرق والأدوات في الطريقة الوصفية، ودراسة الحالة، والطريقة المقارنة، والطريقة التاريخية، وتحليل المضمون، والملاحظة، والملاحظة بالمشاركة، والاختبارات السيكولوجية، والمؤشرات والمقاييس، وصحيفة الاستبيان، والمقابلة الفردية والجماعية، هذا بالاضافة إلى أنها استخدمت الاساليب الكمية والكيفية في التحليل والتفسير.

المراجـع

أولا: المراجع العربية.

١ – ابراهيم أحمد شعلان، الشعب المصرى فى أمثاله العامية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٢.

٢ – إبراهيم حلمى عبد الرحمن، دور المجتمعات المحلية فى التنمية القومية، مذكرة رقم ٤٨، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦١.

٣ – إبراهيم سعد الدين عبد الله، ماهية التخطيط، مذكرة رقم ١٣٢، معهد التخطيط القومى، القاهرة ١٩٦٣.

٤ – إبراهيم محمد الشافعى، علم الاجتماع أسسه وتطبيقاته التربوية لطلبة الكليات، الطبعة الأولى، المملكة الليبية، ١٩٦٧.

٥ – أبو الفتوح رضوان، التخطيط التعليمى فى مجالى التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، مذكرة رقم ٢٢، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٨.

٦ – أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الأول، المفهومات، الطبعة الثانية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

٧ – أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعى، مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثانى، الأنساق، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٧.

٨ – أحمد أبو زيد، التنمية عن طريق المجتمعات المستحدثة، ورقة مقدمة إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، ٥ – ٨ مايو ١٩٧٣، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٩ – أحمد دويدار، التنمية الاقتصادية، مطبعة لجنة البيان العربى، القاهرة، ١٩٦٣.

١٠ - أحمد زايد، البناء السياسى فى الريف المصرى (تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة)، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

١١ - أحمد الخشاب، دراسات فى النظم الاجتماعية، المجتمعات المتخلفة والنظم الدينية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٥٨.

١٢ - أحمد الخشاب، فى التخطيط الأخلاقى، مستلة من مجلة كلية الآداب، العدد التاسع، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٦٦.

١٣ - أحمد النكلاوى، التغير والبناء الاجتماعى، دراسة نظرية ميدانية، الطبعة الأولى، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٨.

١٤ - البرنامج الاقليمى للتخطيط الاجتماعى، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٣.

١٥ - الجهاز المركزى للتعبئة والإحصاء النتائج النهائية لتعداد السكان بالعينة عام ١٩٦٦، المجلد الثالث، محافظات الوجه البحرى، مرجع ١ - ٧١١ يناير ١٩٦٧.

١٦ - الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء، النتائج النهائية لتعداد السكان عام ١٩٧٦، تحت الطبع.

١٧ - السيد محمد الحسينى وآخرون، دراسات فى التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.

١٨ - السيد محمد الحسينى، التنمية والتخلف - دراسة تاريخية بنائية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٩ - السيد محمد خيرى، الإحصاء فى البحوث النفسية والاجتماعية، الطبعة الثالثة، مطبعة دار التأليف، القاهرة، ١٩٦٣.

٢٠ - الفاروق زكى يونس، تنمية المجتمع فى الدول النامية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة ١٩٦٧.

٢١ - إلهام عفيفى عبد الجليل، أثر برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية على القيم، دراسة أنثروبولوجيه فى القيم القرابية بمجتمع شبه حضرى، دراسة دكتوراه غير منشورة، الإسكندرية، ١٩٧٩.

٢٢ - إميل دور كايم، قواعد المنهج فى علم الاجتماع، ترجمة محود قاسم، مراجعة السيد محمد بدوى، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٠.

٢٣ - إميل دور كايم، التربية الأخلاقية، ترجمة د. السيد محمد بدوى، مراجعة د. على عبد الواحد وافى، مكتبة مصر، القاهرة، تاريخ النشر غير مبين.

٢٤ - أندريه كرسون، الاخلاق فى الفلسفة الحديثة، ترجمة د. عبد الحليم محمود، أبو بكر ذكرى، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٤٨.

٢٥ - إيسيا برلين، كارل ماركس، ترجمة عبد الكريم أحمد، مراجعة محمد سامى عاشور، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة، تاريخ النشر غير مبين.

٢٦ - بارودى، المشكلة الأخلاقية والفكر المعاصر، ترجمة د. محمد غلاب، الطبعة الثانية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٥٧.

٢٧ - بنيامين هيجنز، التنمية الاقتصادية (المبادئ، المشاكل والسياسات). العدد ١٢١ من سلسلة إخترنا لك، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.

٢٨ - بوتومور، تمهيد فى علم الاجتماع، ترجمة وتعليق، د.محمد الجوهرى وآخرون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

٢٩ - توفيق الطويل، أسس الفلسفة، الطبعة الثانية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٥٥.

٣٠ - توفيق الطويل، الفلسفة الخلقية نشأتها وتطورها، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٦٧.

٣١ – جهينة سلطان سيف العيسى، ديناميات التحديث فى المجتمع القطرى (دراسة تطبيقية على عمال صناعة النفط)، رسالة دكتوراه (غير منشورة) القاهرة ١٩٧٨.

٣٢ – جون إريك نورد سيكوج، التغير الاجتماعى، ترجمة د. محمد خيرى محمد على، مراجعة يحيى حسن درويس، القاهرة ١٩٦٩.

٣٣ – جون ركس، مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية، ترجمة د. محمد الجوهرى وآخرون، الطبعة الأولى، منشأة المعارف، الاسكندرية، ١٩٧٣.

٣٤ – جى روشيه، علم الاجتماع الأمريكى (دراسة لأعمال تالكوت بارسونز، ترجمة د. محمد الجوهرى ود. أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

٣٥ – جيهان أحمد رشتى، نظم الاتصال، الاعلام فى الدول النامية، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الفكر العربى، القاهرة، ١٩٧٢.

٣٦ – حسن الخولى، الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث، مدخل اجتماعى ثقافى، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨٢.

٣٧ – حكمت أبو زيد، التكيف الاجتماعى فى الريف المصرى الجديد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.

٣٨ – روبرت فيلد، المجتمع القروى وثقافته، ترجمة د. فاروق محمد العادلى، الطبعة الأولى، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٣.

٣٩ – زكريا إبراهيم، المشكلة الخلقية، الطبعة الأولى، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٦٩.

٤٠ – زكريا إبراهيم، هيجل أو المثالية المطلقة، دار مصر للطباعة، القاهرة، ١٩٧٠.

٤١ – س. إيريس مايرز، الحضارة الصناعية مالها وما عليها، ترجمة محمد ماهر، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٦.

٤٢ – س. س. واجل، فن التخطيط للتعجيل بالنمو الاقتصادى فى البلاد المختلفة، ترجمة د. راشد البراوى، الطبعة الأولى، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

٤٣ – سمير نعيم أحمد، أنساق القيم الاجتماعية: ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها فى مصر، مقالة فى مجلة العلوم الاجتماعية، العدد الثانى (السنة العاشرة) جامعة الكويت، يونية ١٩٨٢.

٤٤ – شارل بتلهيم التخطيط والتنمية، ترجمة د. إسماعيل صبرى عبد الله، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.

٤٥ – صلاح قنصوة، نظرية القيمة فى الفكر المعاصر، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨١.

٤٦ – صلاح العبد، التنمية الاجتماعية للمجتمعات المستحدثة بالأراضى المستصلحة، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٤٧ – صلاح العبد، الاتجاه التكاملى للتنمية الرفية بأفريقيا، المركز الدولى للتعليم الوظيفى للكبار فى العالم العربى، سرس الليان، القاهرة ١٩٧٤.

٤٨ – صمويل باسيليوس، الاجتماع الريفى، تحليل للحياة الاجتماعية الريفية المعاصرة، مطبعة الاسكندرية، ١٩٦٧.

٤٩ – عاطف وصفى، الأنثروبولوجيا الثقافية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٧٥.

٥٠ – عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعى، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧.

٥١ – عبد الباسط محمد حسن، التنمية الاجتماعية، الطبعة الثانية، مكتبة وهبة، القاهرة، ١٩٧٧.

٥٢ – عبد الباسط محمد عبد المعطى، صراع القيم وأثره فى بناء الأسرة ووظائفها بالتطبيق على عينتين من أسر الريف والحضر، رسالة ماجستير، (غير منشورة)، جامعة القاهرة، القاهرة ١٩٦٩.

٥٣ – عبد الحى فخر الدين الحسنى، تهذيب الأخلاق، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٨.

٥٤ – عبد الرحمن تقى الدين، نظام الإسلام، الطبعة السابعة، الناشر غير مبين، القاهرة ١٩٥٣.

٥٥ – عبد العزيز عزت، ابن مسكويه فلسفته الأخلاقية ومصادرها، الطبعة الأولى، الكتاب الأول، مكتبة الحلبى وأولاده، القاهرة، ١٩٤٦.

٥٦ – عبد المنعم شوقى، تنمية المجتمع وتنظيمه، الطبعة الثانية، مكينة القاهرة الحديثة، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.

٥٧ – عبد الهادى الجوهرى، التعليم والتنمية فى مصر، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٥٨ – عز الدين همام أحمد، دراسات فى المجتمع الريفى فى الجمهورية العربية المتحدة، مذكرة رقم ٧٤٢، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٧.

٥٩ – عطية مهدى سليمان، التنمية الاقتصادية ومشاكل التخلف، الجزء الأول مذكرة داخلية رقم ٢٩٧، معهد التخطيط القومى، القاهرة ١٩٧٣.

٦٠ – على عيسى عثمان وآخرون، أبحاث فى برامج تنمية المجتمع بالبلاد العربية مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان، القاهرة، ١٩٦٢.

٦١ – على فؤاد أحمد، علم الاجتماع الريفى، الطبعة الثالثة، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، ١٩٦٦.

٦٢ – على لطفى، التنمية الاقتصادية (دراسة تحليلة)، المطبعة الكمالية، القاهرة، ١٩٧٢.

٦٣ - علياء شكرى، الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٧٩.

٦٤ - علياء شكرى، التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوروبية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٥ - علياء شكرى، بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى، دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٩.

٦٦ - فؤاد زكريا، دراسة لجمهورية أفلاطون، دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٧.

٦٧ - فؤاد زكريا، الاتجاهات الفكرية المختلفة ومشكلات التنمية فى مصر، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٦٨ - فؤاد مرسى، رأس المال لكارل ماركس، بمناسبة مرور ١٠٠ عام على إصداره، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.

٦٩ - فوزية دياب، القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية فى الجمهورية العربية المتحدة، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

٧٠ - فيليب .م. هوزر، السكان والتنمية الاقتصادية، ترجمة عمر القبانى، دار الكرنك، القاهرة، ١٩٦٥.

٧١ - قبارى محمد إسماعيل، علم الاجتماع والفلسفة، الجزء الثانى نظرية المعرفة، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٦.

٧٢ - قبارى محمد إسماعيل، قضايا علم الأخلاق: (دراسة نقدية من زاوية علم الاجتماع، الطبعة الأولى) الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٥.

٧٣ – ليفى بريل، الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية، ترجما د. محمود قاسم، د. السيد محمد بدوى، مطبعة الحلبى، مصر، غير مبين تاريخ النشر.

٧٤ – ماركس وإنجلز، البيان الشيوعى، الشركة اللبنانية للكتاب، بيروت، غير مبين تاريخ النشر.

٧٥ – محمد رمزى، القاموس الجغرافى للقطر المصرى، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر المحمية، ١٨٩٩.

٧٦ – محمد رياض الغنيمى، مفهوم التنمية الريفية المتكاملة، مجلة تنمية المجتمع، مؤسسة فريدريش إيبرت، القاهرة، ١٩٧٧.

٧٧ – محمد صلاح الدين بسيونى، التحديات الاجتماعية لتخطيط التنمية (دراسة مقارنة على نماذج من المجتمعات المحلية المخططة فى بعض الدول الأفريقية)، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، ١٩٧٧.

٧٨ – محمد عارف، المنهج فى علم الاجتماع، الجزء الأول، المنهج الكيفى والمنهج الكمى فى علم الاجتماع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

٧٩ – محمد عارف، المنهج فى علم الاجتماع، الجزء الثانى، نظرية التكامل المنهجى فى علم الاجتماع، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٣.

٨٠ – محمد عاطف غيث، مقدمة فى علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

٨١ – محمد عاطف غيث، القرية المتغيرة، (القيطون، محافظة الدقهلية)، دراسة فى علم الاجتماع القروى، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٤.

٨٢ – محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

٨٣ – محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى فى المجتمع القروى، (دراسة فى محافظة الدقهلية – القيطون وهلا وكفر الشيخ)، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

٨٤ - محمد عاطف غيث، دراسات إنسانية واجتماعية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٥.

٨٥ - محمد عاطف غيث، التغير الاجتماعى والتخطيط، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.

٨٦ - محمد عاطف غيث، علم الاجتماع، الجزء الأول (النظرية والمنهج والموضوع)، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٦.

٨٧ - محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الاسكندرية، ١٩٧٩.

٨٨ - محمد عاطف غيث، تطبيقات فى علم الاجتماع، دار الكتب الجامعية، القاهرة، ١٩٧٠.

٨٩ - محمد عبد الله أبو على، الصناعة والمجتمع، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.

٩٠ - محمد على الشناوى، ديناميات المجتمع والتغير الاجتماعى، مذكرة رقم٧٧٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٧.

٩١ - محمد على الشناوى، تخطيط التنمية الاجتماعية، الجزء الأول (تنمية المجتمع)، مذكرة رقم ٢٠، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٦٨.

٩٢ - محمد على محمد، القيم الثقافية والتنمية، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

٩٣ - محمد على محمد، علم الاجتماع والمنهج العلمى (دراسة فى طرائق البحث وأساليبه)، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

٩٤ - محمد على محمد، القيم والتنمية الريفية (دراسة فى اتجاهات ومواقف الأسرة فى المجتمعات المستحدثة)، المركز الدولى للتنمية الريفية شعبة التخطيط الاجتماعى، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٨١.

٩٥ -محمد قنديل البقلى، وحدة العادات والتقاليد بين مصر والشام، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٣.

٩٦ - محمد الجوهرى وآخرون، ميادين علم الاجتماع، الطبعة الثالثة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٤.

٩٧ - محمد الجوهرى، علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة، ١٩٧٨.

٩٨ - محمد الجوهرى، الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية، دار الكتاب للتوزيع، القاهرة، ١٩٧٨.

٩٩ - محمد الجوهرى، علم الفولكلور، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٨١.

١٠٠ - محمد الجوهرى، علم الفولكلور الجزء الثانى، دراسة المعتقدات الشعبية، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠١ - محمد الجوهرى، الأنثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠٢ - محمد الجوهرى، وعلياء شكرى، علم الاجتماع الريفى والحضرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠٣ - محمد الجوهرى، وعبد الله الخريجى، منهج البحث العلمى، الجزء الثانى (طرق البحث الاجتماعى) الطبعة الثانية، دار الشروق، جدة، ١٩٨٠.

١٠٤ - محمد الجوهرى وآخرون، التغير الاجتماعى، الطبعة الأولى، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

١٠٥ - محمد الجوهرى، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الأول، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

١٠٦ - محمد الجوهرى، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع، العدد الثالث، دارالمعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

١٠٧ – محمد السيد الجليند، فى علم الأخلاق (قضايا ونصوص)، مطبعة التقدم، القاهرة، ١٩٧٩.

١٠٨ – محمد الهادى عفيفى، التربية والتغير الثقافى، الطبعة الثانية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٤.

١٠٩ – محمد محمد الزلبانى، القيم الاجتماعية، مدخلًا للدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية، الكتاب الأول، الخلفية النظرية للقيم، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٧٣.

١١٠ – محمد يوسف مرسى، فلسفة الأخلاق فى الإسلام وصلاتها بالفلسفة الإغريقية، الطبعة الثالثة، مؤسسة الخانجى، القاهرة، ١٩٦٣.

١١١ – محمود الكردى، التخطيط للتنمية الاجتماعية، دراسة لتجربة التخطيط الإقليمى فى أسوان، دار المعارف، القاهرة، غير مبين تاريخ النشر.

١١٢ – محمود عودة، أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى، دراسة ميدانية فى قرية مصرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

١١٣ – محمود عودة، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع، مكتبة سعيد رأفت، القاهرة، ١٩٧٢.

١١٤ – محمود عودة، التنمية الاجتماعية فى الريف المصرى (تشخيص لظاهرة التخلف وتصور لطريق النمو)، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

١١٥ – محمود عودة، الفلاحون والدولة، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٩.

١١٦ – محيى الدين أحمد حسين، القيم الخاصة لدى المبدعين، رسالة دكتوراة (غير منشورة)، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

١١٧ – محيى الدين صابر، التغير الحضارى وتنمية المجتمع، مركز تنمية المجتمع فى العالم العربى، سرس الليان، ١٩٦٢.

١١٨ – مصطفى الخشاب، علم الاجتماع ومدارسه، الكتاب الثانى، المدخل إلى علم الاجتماع، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥.

١١٩ – مصطفى سويف، مقدمة لعلم النفس الاجتماعى، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦٥.

١٢٠ – نجيب إسكندر وآخرون، قيمنا الاجتماعية وأثرها فى تكوين الشخصية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.

١٢١ – نجيب بلدى، مراحل الفكر الأخلاقى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٦٢.

١٢٢ – نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع: طبيعتها وتطورها، ترجمة د.محمود عودة وآخرون، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

١٢٣ – هدى مجاهد، التنمية الاجتماعية والمجتمع القروى، ورقة قدمت إلى مؤتمر علم الاجتماع والتنمية فى مصر، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ١٩٧٣.

١٢٤ – وفيق أشرف حسونة، محاضرات فى سوسيولوجية التنمية والتخطيط، مذكرة داخلية رقم ٢٩٥، معهد التخطيط القومى، القاهرة، ١٩٧٣.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1 - Alejandro portes, On the Sociology of National Development, American Journal of Sociology, volume 82, No; 1.

2 - A.R. Desai, Rural Sociology in India, Fourth Revised Edition, Sangam press Lte, Bombay, 1969.

3 - Arthur Livingston, Social Policy in developing countries, first published, Routledge kegan paul London, 1969.

4 - Ben Reich and christine Adcock, value, Attitudes & Behaviour change, first published, Methuen Co-Ltd, London, 1976.

5 - Charles p. Loomis, Social, systems, Essays on their persistence and change, D. Van Nostrand Company inc, London, 1960.

6 - T. P. S. Chawdhari, Selected Readings On Community Development, National institute of Community Development, Hyderabad, 1967.

7 - Colin Bell and Howard Newby, Doing Sociological Research, First published, George Allen & unwin, London, 1977.

8 - Gyril. S. Belshaw, Traditional Exchange and Modern Markets, prentice Hall inter national inc, London, 1965.

9 - Dalton. E. Mcfarland, Management principles and practices, Second Edition, The Macmillan Company, New York, 1964.

10 - Daniel Lerner, The passing of traditional Society, Modernizing the Middle East, Third Edition, the Free press, New York, 1966.

11 - David. C. Mcclelland, The Achieving Society, First Edition, Van Nostrand Company inc, united states of America, 1967.

12 - David. L. Sills, international Encyclopedia of the Social Sciences, volume 3, Macmillan Company & the Free press, New York, 1968.

13 - Donald Eugene Smith, Religion, politics, and Social change in the third World, the Free press, A Division of Macmillan publishing Co-inc, New York, 1971.

14 - Dube. C.S, Indian village, Fifth impression, Routledge) Kegan Raultd, London, 1965.

15 - Durganand Sinha, Indian village in transition, (A Motivatinal Analysis), First published, Associated publishing House, New Delhi, 1969.

16 - Dutta Ratna and others, Studies in Asian social Development, institute of Economic Growth, New Delhi, 1971.

17 - Dwight Sanderson, Rural Sociology and Rural Social organization, Second printing, John wiley & Sons inc, New York, 1946.

18 - E.A.G. Robinson, Problems in Economic Development, Macmillan Co-Ltd., New York, 1965.

19 - E.B. Reuter and C.W. Hart, Introduction to Sociology, First Edition, Mcgraw-Hill book Co-inc, New York, 1933.

20 - Edwin. A. Burtt, In Search of philsophic under standing the New American Library, New York, 1965.

21 - Emory. S. Bogardus, Sociology, Fourth Edition, The Macmillan Company, New York, 1954.

22 - Ethel. M. Albert and others, Great Tradition in Ethics, An Introduction, U.S.A, American book Company, 1953.

23 - Everett. E. Hagen, On the theory of Ecocial change, How Conomic Growth Begin, First published, Tavistock pubications, London, 1962.

24 - Everett Rogers & Robel. J. Burdge, Social change in Rural Societies, Mcgraw-Hill Co., New York, 1972.

25 - Frederick. E. Lumley, principles of sciology, Second Edition, Mcgraw-Hill Company, New York, 1935.

26 - Galtung Johan, Theory and Methods of Social Research, George Allen Unwin Ltd, London, 1967.

27 - G. Duncan Mitchell, A Dictianary of Sociology, First published, Routledge & Kegan paul, London, 1968.

28 - Geoffrey vickers, value System and Social process, First published, penguin Books Ltd, Harmond Sworth, England, 1968.

29 - George Guruitch and Wilbert. E. Moore, Twentieth Century Sociology, part one, The philosophical Library, New York, 199445.

30 - Goode. J. William and others, Methods in Social Research, Mcgraw Hill book Company innc, New York, 1952.

31 - Harbans Singh Mann, Analysis of some problems of Community Development in india, Atma Ran, New Delhi, 1967.

32 - Harold. H. Titus and Morris. T. Keeton, The Range of Ethics-introductory Readings, An East¿West Edition, Affiliated East West press put, Ltd, New Delhi, 1972.

33 - Harry. C. Bredemeier and Richard. M. Stephenson, The Analysis of

social system, Holt, Rinehart and winston, Inc, New York, 1962.

34 - Harry Elmer Barnes, An Introduction to the history of Socialogy, third Edition, the university of chicago press, chicago, 1969.

35 - Henry Bernstein, Underdeveloopment and Development the third World Today, First published, penguin Books Ltd, Harmond Sworth, London, 1973.

36 - Irawati Karve, Kinship Organization in india, Asia publishing House, New Delhi, 1965.

37 - Irving. M. Zeitlin, Ideology and the Development of Sociological theory, prentice¿Hall of india, private limited, New Delhi, 1969.

38 - John Dew, Theory of Moral Life, Halt Rinehart and Winiston Inc, New York, 1960.

39 - Hohn. H. Barnsley, On the Sociology of values, patterns of Research, Sociological Review, No: 20, May, 1972.

40 - Joel. M. Galpern, The Changing village Community, prentice-Hall of india private Limited, New Delhi, 1969.

41 - Julien Freund, The Sociology of Max Weber, Translated From the French by Max ilford, First published, penguin university Book, London, 1968.

42 - Kimball young and Raymond. W. Mach, principles of Sociology, A Reader in the theory and Research, American Book Company, New York, 1960.

43 - Kingsley Davis, Human Society, Twenty Seecond printing, The Macmillan Company, New York, 1966.

44 - Leonard Broom & philip Selznick, Sociology-A Text with Adapted Readings. Fourth Edition, Harper & Row publishers, New York, 1969.

45 - L.T. Hobhouse, Social Development, First published, George Allen & unwin Ltd, London, 1924.

46 - Max Weber, The protestant Ethic and the spirit of Capitalism, Eleventh impression, George Allen & unwin Ltd., London, 1971.

47 - Melville. J. HersKovits, Cultural Anthropology, First Abrigedand Revised Edition, Oxford & ibh publishing Company, Bombay, 1955.

48 - Pat Duffy Hutcheon, value theory, Toward Conceptual clarification, British Journal of Sociology, No: 23, 1972.

49 - Patricia Madoo Lengermann, The Debate on the structure and Content of west Indian values: Some relevant data from Trindad and Tobago, British Journal of Sociology, No: 23, 1972.

50 - Percy S. Cohen, Modern Social Theory, First published, Heineman, London, 1968.

51 - Radhakamal Mukerjee, The Dynamics of Morals, A socio-psychological theory of Ethics, Macmillan & Co-Ltd., London, 1950.

52 - Radhakamal Mukerjee, The Social Structure of values, Second Edition, S. Chand Company, New Delhi, 1965.

53 - Ram Nath Sharma, principes of Sociology, Asia publishing House, New Delhi, 1968.

54 - Raphael patai, Golden River to Golden Road, Society, culture and change in the Middle East, Third Enlarged Edition, uniersity of penonsylvania, press, London, 1962.

55 - Rene Konig, The Community, Translated from the German by Edward Fitzgerald, Routledge Kegan Paul Ltd, London, 1968.

56 - Robert Bierstedt, The Social order, third Edition, Tata Mcgraw-Hill publishing Co-Ltd., New Delhi, 1970.

57 - Robert-M. Merton, Social theory and Social Structure, Enlarged Edition, the Free press, New York, 1968.

58 ¿ Rokeach Milton, Attitudes, values and beliefs, Jassey Bass, San Francisco, 1970.

59 - Sami Zubaida, Economic and political Activism in Islam, Economy and Society, volwmw 1, No: 3, 1972.

60 - Samuel. H-Beer, Marx and Egles, The Communist Manifesto, Appleton Century-Craft, New York, 1955.

61 - Slocum. L. Walter, Agricultural Sociology-Study of Sociological Aspects of American Farm Life Harber & Brothers publishers, New Delhi, 1962.

62 - S.N. Fisenstadt, Modernization protest and change, prentice-Hall of india private limited, New Delhi, 1969.

63 - Stephen Enke, Economics for Development, prentice Hall Inc, Englewood Cliffs, N.J, 1963.
Glencoe Illinois, U.S.A, 1952.

65 - Talcott parsons, Social structure and personality, the free press of Glencoe, London, 1964.

66 - Talcott parsons and others, Toward a general Theory of Action, Harvard university press, Combridge, 1972.

67 - T.B. Bottomore, Sociology¿A Guide to problems and literatura, first published, George Allen) Unwin Ltd., London, 1962.

68 - Thomas Ford Hoult, Dictionary of Modern Sociology, litrle field, Adams & Co., New Jersey, 1969.

69 - Richard Scott, Social processes and social structure. Introduction to Sociology, Halt Rinehart and Winston Inc, New York, 1970.

70 - Warren-G. Bennis, Kenneth-D. Benne and Robert Chin, The palnning of change, second Edition, Holt Rinehart and winston inc, New York, 1969.

71 - Wilbert. E. Moore) Robert. M. Cock, Readings on Social Change, prentice-hall inc, Englewood cliffs, New Jersey, 1967.

72 - William-F. Dukes, psychological studies of values, psychological Bulletin, Volwme 52, No: 1, 1955.

73 - William. I. Thomas and Florian znaniecki, The Polish peasant in Europe And America, volume one, Alfred A. Knope, New York, 1927.

74 - William. J. Goode & paul-H. Hatt, Methods in Social Research, Mcgraw-Hill Book Company, inc, New York, 1952.

75 - William. S. Sahakian, Systems of Ethics and value theory, philosophical library, New York, 1963.

فهرس الكتاب

سلسلة علم الاجتماع المعاصر

صدر منها:

الكتاب الأول: ميادين علم الاجتماع:
اختيار وترجمة الدكاتره محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمود عودة ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الثانى: نظرية علم الاجتماع:
تأليف نيقولا تيماشيف، ترجمة الدكاترة محمود عودة ومحمد الجوهى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثامنة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث: أساليب الاتصال والتغير الاجتماعى:
تأليف الدكتور محمود عودة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠.

الكتاب الرابع: تمهيد فى علم الاجتماع:
تأليف بوتومور، ترجمة الدكاتره محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس: مجتمع الصنع. دراسة فى علم اجتماع التنظيم:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الاسكندرية، ١٩٧٢.

الكتاب السادس: الصفوة والمجتمع:
تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٨.

الكتاب السابع: الطبقات فى المجتمع الحديث:
تأليف بوتومور وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الثالثة، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الثامن: علم الاجتماع الفرنسى المعاصر:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع: قراءات معاصرة فى علم الاجتماع:
للدكاتره علياء شكرى، ومحمد على محمد ومحمد الجوهرى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب العاشر: دراسات فى التنمية الاجتماعية:
تأليف الدكاتره السيد الحسينى، ومحمد على محمد وعلياء شكرى ومحمد الجوهرى، الطبعة الخامسة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى عشر: مشكلات أساسية فى النظرية الاجتماعية:
تأليف جون ركس، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى ومحمد سعيد فرح ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الاسكندرية، ١٩٧٣.

الكتاب الثانى عشر: دراسات فى التغير الاجتماعى:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٣.

الكتاب الثالث عشر: دراسة علم الاجتماع:
اختيار وترجمة الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى ومحمد على محمد والسيد الحسينى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الرابع عشر: علم الاجتماع الريفى والحضرى:
للدكتور محمد الجوهرى والدكتورة علياء شكرى الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الخامس عشر: مقدمة فى علم الاجتماع:
تأليف اليكس انكلز، ترجمة وتقديم الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى والسيد الحسينى ومحمد على محمد، الطبعة السادسة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب السادس عشر: مقدمة فى علم الاجتماع الصناعى:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الثالثة القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع عشر: علم الفولكلور - الجزء الأول:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثامن عشر: النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم:
تأليف الدكتور السيد محمد الحسينى، الطبعة الثالثة دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب التاسع عشر: مصادر دراسة الفولكلور العربى:
إشراف الدكتور محمد الجوهرى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب العشرون: الدراسة العلمية للمعتقدات الشعبية:
إشراف الدكتور محمد الجوهرى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والعشرون: علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الثالثة دار المعارف القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثانى والعشرون: علم الفولكلور. الجزء الثانى (دراسة المعتقدات الشعبية):
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والعشرون: بعض ملامح التغير الاجتماعى الثقافى فى الوطن العربى. دراسات ميدانية لثقافة بعض المجتمعات المحلية فى المملكة السعودية:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٧٩.

الكتاب الرابع والعشرون: التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوربية:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٩.

الكتاب الخامس والعشرون: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة الأسرة:
تأليف الدكتور علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب السادس والعشرون: دراسة معاصرة فى علم الاجتماع:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب السابع والعشرون: عادات الطعام فى الوطن العربى:
تأليف الدكتورة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة تحت الطبع.

الكتاب الثامن والعشرون: الفلاحون والدولة:
تأليف الدكتور محمود عودة، القاهرة، ١٩٧٩.

الكتاب التاسع والعشرون: تاريخ علم الاجتماع. الجزء الأول:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الثلاثون: علم الاجتماع والمنهج العلمى:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى الاسكندرية، ١٩٧٩.

الكتاب الحادى والثلاثون: أصول علم الاجتماع السياسى:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الطبعة الأولى، الإسكندرية ١٩٨٠.

الكتاب الثانى والثلاثون: جماعات الغجر. مع إشارة لغجر مصر والبلاد العربية:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠.

الكتاب الثالث والثلاثون: الانثروبولوجيا: أسس نظرية وتطبيقات عملية:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الرابعة، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الرابع والثلاثون: علم الاجتماع السياسى:
المفاهيم والقضايا: تأليف الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والثلاثون: علم الاجتماع العسكرى. التحليل السوسيولوجى لنسق السلطة العسكرية:
تأليف الدكتور أحمد خضر، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة ١٩٨٠.

الكتاب السادس والثلاثون: الفكر الاجتماعى. نظرة تاريخية عالمية:
تأليف هاينز موسى ترجمة الدكتور السيد الحسينى والدكتورة جهينة سلطان العيسى، ١٩٨١.

الكتاب السابع والثلاثون: التنمية والتخلف. دراسة تاريخية بنائية:
تأليف الدكتور السيد الحسينى الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠.

الكتاب الثامن والثلاثون: المدينة. دراسة فى علم الاجتماع الحضرى:
تأليف الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٠، وأعيد طبعه، دار المعارف، ١٩٨٥.

الكتاب التاسع والثلاثون: النظرية الاجتماعية المعاصرة. دراسة لعلاقة الانسان بالمجتمع:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الثانية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الأربعون: علم الاجتماع بين الاتجاهات الكلاسيكية والنقدية:
تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الثانية، دار المعارف، ١٩٨٤.

الكتاب الحادى والأربعون: البناء السياسى فى الريف المصرى:
تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة: تأليف الدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، ١٩٨١.

الكتاب الثانى والأربعون: علم الاجتماع الأمريكى. دراسة لأعمال تالكوت بارسونز:
تأليف جى روشيه، ترجمة الدكتور محمد الجوهرى والدكتور أحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب الثالث والأربعون: البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. المفاهيم والقضايا:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، دار المعارف القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الرابع والاربعون: علم الاجتماع والنقد الاجتماعى:
تأليف بوتومور، ترجمة الدكاترة محمد الجوهرى والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨١.

الكتاب الخامس والأربعون: الاقتصاد والمجتمع فى العالم الثالث:
تحرير آلن مونتجوى، ترجمة وتعليق الدكاترة محمد الجوهرى وعلى ليلة وأحمد زايد، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨١.

الكتاب السادس والاربعون: علم الاجتماع ومشكلات وقت الفراغ:
تأليف الدكتور محمد على محمد، الاسكندرية ١٩٨١.

الكتاب السابع والاربعون: علم الاجتماع:
تأليف جونسون ترجمة وتعليق الدكاترة علياء شكرى، ومحمد الجوهرى، وعلى ليلة، وأحمد زايد، وحسن الخولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثامن والأربعون: **الريف والمدينة فى مجتمعات العالم الثالث. مدخل اجتماعى وثقافى:**
تأليف الدكتور حسن الخولى: الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب التاسع والأربعون: المرأة المصرية بين البيت والعمل:
تأليف الدكتور محمد سلامة آدم، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب الخمسون: النظرية الاجتماعية فى الفكر الاسلامى:
تأليف الدكتورة زينب رضوان، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الحادى والخمسون: **نحو نظرية إجتماعية نقدية:**
تأليف الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الثانى والخمسون: التغير الاجتماعى:
اختيار وترجمة: الدكاترة محمد الجوهرى وعلياء شكرى وعلى ليلة، الطبعة الأولى دار المعارف، ١٩٨٢.

الكتاب الثالث والخمسون: النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة:
تأليف الدكتورة سامية الخشاب، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة ١٩٨٢.

الكتاب الرابع والخمسون: البناء الاجتماعى والثقافة فى مجتمع الغجر:
دراسة أنثروبولوجية لتأثير البناء والثقافة والشخصية على التكامل الاجتماعى وتأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والخمسون: المجتمع والثقافة والشخصية. مدخل إلى علم الاجتماع:
تأليف الدكاترة محمد على محمد، وغريب سيد أحمد وعلى عبد الرازق جلبى، الإسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب السادس والخمسون: التصنيع فى الدول النامية:
تأليف الآن مونتجوى، ترجمة وتقديم الدكتور السيد الحسينى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٢.

الكتاب السابع والخمسون: علم إجتماع الادارة. مفاهيم وقضايا:
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى، الطبعة الأولى دار المعارف، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الثامن والخمسون: دراسات فى علم الاجتماع الطبى:
للدكاترة محمد على محمد، وعلى حلبى، وسناء الخولى، وسامية جابر، الطبعة الأولى، الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب التاسع والخمسون: نقد علم الاجتماع الماركسى. دراسة فى النظرية الاجتماعية:
تأليف بوتومور، ترجمة وتعليق الدكتور محمد على محمد والدكتور على جلبى الاسكندرية، ١٩٨٣.

الكتاب الستون: دراسات فى علم الاجتماع السياسى:
تأليف الدكتور عبد الهادى الجوهرى القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الحادى والستون: معجم علم الاجتماع:
ترجمة وتعليق الدكتور عبد الهادى الجوهرى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثانى والستون: الشباب والمشاركة السياسية:
تأليف الدكتور سعد إبراهيم جمعة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الثالث والستون: المدخل إلى علم الاجتماع:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب الرابع والستون: تنمية العالم الثالث:
الأبعاد الاجتماعية الاقتصادية: للدكاترة على ليلة وأحمد زايد ومحمد الجوهرى، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب الخامس والستون: فلفريدوباريتو ودورة الصفوة فى إطار النظام:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٣.

الكتاب السادس والستون: العالم الثالث. قضايا مشكلات:
تأليف الدكتور على ليلة، الطبعة الأولى، القاهرة، ١٩٨٣.

الكتاب السابع والستون: المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث:
تحرير ريتشادر أنكر وزملاؤه، ترجمة الدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد واعتماد علام مراجعة محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٤.

الكتاب الثامن والستون: الاتجاهات التقليدية والحديثة فى الأنثروبولوجيا الاجتماعية:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى الاسكندرية، ١٩٨٥.

الكتاب التاسع والستون: المجتمعات الصحراوية فى الوطن العربى:
تأليف الدكتور نبيل صبحى حنا، الطبعة الأولى، **دار المعارف**، القاهرة ١٩٨٤ .

الكتاب السبعون: المرأة فى الريف والحضر. دراسة لأنماط العمل والتغيرات السكانية:
اشراف الدكاترة علياء شكرى، دار المعارف، القاهرة تحت الطبع.

الكتاب الحادى والسبعون: السكان والتنمية. دراسة أنثروبولوجية فى قريتين مصريتين:
إشراف الدكتورة علياء شكرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثانى والسبعون: الأنثروبولوجيا الاجتماعية:
تأليف لوسى مير، ترجمة الدكتورة علياء شكرى والدكتور حسن الخولى، مراجعة الدكتور محمد الجوهرى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الثالث والسبعون: المرأة فى العمل الزراعى. دراسة أنثروبولوجية:
للدكاترة علياء شكرى وحسن الخولى وأحمد زايد، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

الكتاب الرابع والسبعون: الاتجاهات المعاصرة فى دراسة القيم والتنمية:
تأليف الدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٥.

الكتاب الخامس والسبعون: دراسات فى علم اجتماع التنمية:
تأليف الدكتور محمد الجوهرى والدكتور كمال التابعى، الطبعة الأولى، دار المعارف، القاهرة، تحت الطبع.

رقم الإيداع	٥٢٧٠ / ١٩٨٥
الترقيم الدولى	٩٧٧-٠٢-١٤٧١-X ISBN

١٠ / ٨٥ / ٣

طبع بمطابع دار المعارف (ج.م.ع.)